يوم تأسيس الدولة
السعودية: نهضة وطن

آراء حول الخليج

العدد 195
مارس 2024

ملف العدد

أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي: المسؤولية الدولية والإقليمية

- إطلاق منتدى مركز الخليج للأبحاث والمركز المصري للفكر للبحر الأحمر
- مسؤولية العرب بناء استراتيجية أمنية جماعية مرتكزها السعودية ومصر
- هجمات الحوثيين جعلت البحر الأحمر ورقة أمريكية للمساومة مع إيران
- إدارة بايدن لن تخوض مواجهة حاسمة مع الحوثيين والصراع أمريكي / صيني

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

23 YEARS

since 2000

Gulf Research Center

Knowledge for All

@Gulf_Research

Gulfresearchcenter

gulfresearchcenter

آراء
حول الخليج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب : 12379319000100
اسم البنك : البنك الأهلي السعودي
ايبان : SA 26 -1000 - 0012 - 3793- 1900 - 0100
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان مارديني

التصميم الفني
هند منصور الحازمي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

افتتاحية العدد 4

البحر الأحمر بين الأزمات والحلول

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية 6

يوم التأسيس: نهضة وطن .. ومحفز لمواجهة التحديات

د. غالب الخالدي

ندوة العدد 9

إطلاق منتدى مركز الخليج للأبحاث والمركز المصري للفكر حول البحر الأحمر

مدير تحرير مجلة آراء حول الخليج

دراسة العدد 18

منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي: هواجس الأمن .. وتحديات الاستقرار

د. طلال صالح بنّان

قضية العدد 27

أمريكا قابلَت هجمات الحوثي برد منضبط دون استهداف مفاصل الحكم أو تقويض سلطتهم

أ. د. نيڤين مسعد

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (23)

ملف العدد

أ.د. عباس محمد شراقي 34
أ . د. ديفيد دي روش 40
أ.د. جودت بهجت 44
عميد الركن /سعد سليمان الشهري 49
د. مالك العبد الله 55
السفير محمد العرابي 61
أ.د. محمد الرميحي 66
أ.د. مصطفى الصايج 70
سلمى الظاهري 75
د. خالد ميار الإدريسي 80
لواء د. محمد علام سيد 86
د. غانم علوان الجميلي 91
د. أماني الطويل 96
د. الصادق الفقيه 101
د. حاتم العبد 107
أ . د . سمير صالحة 112
لواء د. نصر سالم 118
د. نوريكو سوزوكي 123
د. ظافر العجمي 128
أ.د. صبري فارس الهيتي 133
أ.د. وانغ قوانغدا 140
أ.د. تشين يويانغ 145
جان-لو سمعان 150
د. هدى رؤوف 154
د. محمد مجاهد الزيات 156
د. ن. جانارديهان 162
أ .د. نورهان الشيخ 167
أ. د. كاظم هاشم نعمة 172
د. إدريس جميل 179
د. محمد حسين شرقي 184
د. محمد عصام لعروسي 190
أ. د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي 196
د. علاء أبو الوفا 202
د. محمود عزت عبد الحافظ 206
د. رأفت محمود محمد 211

إصدارات

217

تنافس القوى في إقليم البحر الأحمر

أراء حول الخليج: جدة

وقفة

218

تحالف دول المنطقة لحماية البحر الأحمر

جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

في هذا العدد الماثل بين أيدي القراء من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (١٩٥) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من مارس (٢٠٢٤)، يطرح قضية مهمة لمنطقة الخليج والمنطقة العربية والإفريقية والعالم كله، وهي قضية "أمن الممر الملاحي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي: المسؤولية الدولية والإقليمية" وجاءت دراسات ومقالات العدد، توضح أهمية هذا الممر المائي الحيوي والاستراتيجي كونه أكثر الممرات المائية أهمية للتجارة الدولية ويربط بين جميع قارات العالم، وكونه ساحة للتنافس الإقليمي والدولي، وموقعًا للاصطفاف الدولي لإقامة القواعد العسكرية قرب باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والمؤدي إلى قناة السويس الممر المائي العالمي الذي تمر خلاله ١٢٪ من حجم التجارة الدولية، ومسؤول عن ٨٠٪ من الحركة العالمية للبضائع، وتمر به ٣٠٪ من سفن الحاويات العالمية، و مليون برميل من النفط الخام يوميًا، وأكثر من ٤٠٪ من التجارة بين آسيا وأوروبا.

كما أن نحو ١٧٪ من كابلات الانترنت تمر عبر البحر الأحمر، وأن حوالي ٩٠٪ من بيانات الإنترنت بين أوروبا وآسيا تمر عبر هذا الممر البحري من خلال ١٦ كابلا، وأهمها خط آسيا – إفريقيا – أوروبا ١ الذي يبلغ طوله ٢٥ ألف كيلومترًا، على عمق لا يتجاوز ١٠٠ متر، ويمتد من جنوب شرق آسيا – البحر الأحمر – قناة السويس – البحر المتوسط حتى غرب أوروبا (فرنسا)، وهناك مخاوف من تعرض هذه الكابلات للهجوم مما يؤثر على قطاع الاتصالات ومن ثم الاقتصاد العالمي، وتناولت الدراسات والمقالات خطورة التمركز الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي، وتأثير ذلك على الدول العربية المتشاطئة للبحر الأحمر وكذلك الدول الإفريقية، كما تناولت تداعيات الاتفاق الإثيوبي مع ما يسمى بدويلة أرض الصومال الانفصالية غير المعترف بها دوليًا، وهذا الاتفاق محل الرفض الإقليمي والدولي ورفض جمهورية الصومال نفسها وكافة الدول العربية والمجتمع الدولي، في حال دخوله حيز التنفيذ، سوف يفتح بوابة جديدة للصراع في منطقة القرن الإفريقي، كونه تؤجر بموجبه ما يسمى دويلة أرض الصومال ميناء بربرة وبمساحة ٢٠ كيلو مترًا لإثيوبيا الدولة الإفريقية الحبيسة والتي تبحث عن منفذ بحري بأي الطرق ومنها بالقوة كما سبق وأعلن ذلك رئيس وزرائها أبي أحمد أمام البرلمان الإثيوبي

وناقش العدد دوافع أمريكا لعسكرة البحر الأحمر بصفة دائمة لإضعاف النفوذ الصيني وإعاقة مبادرة الحزام والطريق الصينية، وكذلك إضعاف النفوذ الروسي والإيراني في قارة إفريقيا، وركزت موضوعات العدد أيضًا على ضرورة حماية أمن البحر الأحمر بجهود الدول العربية الرئيسية المطلة على هذا الممر المائي بمشاركة الدول الإفريقية المتشاطئة وكذلك التعاون الدولي تحت الشرعية الأممية، وقد تم مناقشة أهداف أمريكا من تشكيل تحالف حارس الازدهار الذي شكلته الولايات المتحدة وبريطانيا ودعت إليه ٢٠ دولة، وكذلك شككت الدراسات في النوايا الأمريكية حيث لم تتخذ واشنطن موقفًا حازمًا من جماعة الحوثي قبل هجمات الأخيرة على السفن الإسرائيلية ، بل أشارت إلى أن أمريكا نفسها منعت دول التحالف من منع استيلاء الحوثيين على ميناء الحديدة منفذ وصول الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين

وطالبت دراسات ومقالات العدد بإنهاء الحرب الإسرائيلية على غزة فورًا وتوقف الحوثيين عن الهجمات ضد السفن التجارية وإيجاد حلول سياسية عاجلة لكافة قضايا المنطقة

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (١٩٦) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر أبريل المقبل (٢٠٢٤م) في الملف الرئيسي (قراءة في الرؤية الخليجية للأمن الإقليمي: الأسباب ـ الأهداف ـ القدرة)

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تنسيق مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات والدراسات في موعد أقصاه العشرين من كل شهر.

ـ لا يزيد عدد الكلمات عن ٢٥٠٠ كلمة للمقال، ولن يتم التعامل مع المقالات التي تتجاوز عدد الكلمات المحدد

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليس باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة، والمنقولة من مواقع الانترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة

البحر الأحمر
بين الأزمات والحلول

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

أزمة البحر الأحمر والقرن الإفريقي جزء من الأزمات الإقليمية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، تلك المنطقة التي تمر بسلسلة من الأزمات المتشابكة والمرتبطة بالصراع الدولي والنزاعات الإقليمية التي تفضي إلى رغبة كثير من دول العالم في بسط السيطرة القائمة على الأطماع والأبعاد الأيدولوجية. والأزمة الحالية التي يشهدها البحر الأحمر، والتي انفجرت إثر العدوان الإسرائيلي على غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي، هي نتيجة تراكمات قديمة أخذت صورًا مختلفة على مدار حوالي ٨٠ عامًا مضت، والثابت أن هناك قواسم مشتركة بين جميع أزمات المنطقة وعنوانها الرئيسي هو الصراع الدولي والإقليمي على النفوذ والثروات والتمدد ونشر الأيدولوجيات، وبدأت بوجود إسرائيل التي لم تهدأ يومًا منذ عام ١٩٤٨م، وحتى الآن فهي مستمرة في الحروب ومحاولات التوسع وتطويق المنطقة بكل الوسائل ورفض كل المبادرات العربية للسلام. ثم جاءت الثورة الإسلامية في إيران نهاية السبعينيات الماضية لتخلق أزمة جديدة في المنطقة، لها توابع كثيرة بدأت بحرب الخليج الأولى مطلع الثمانينيات وما تلاها من تصعيد ومحاولات ما يسمى بتصدير الثورة، ثم سقوط نظام صدام حسين في بغداد، إلى أن ضربت المنطقة عواصف ما يسمى بثورات الربيع العربي نهاية العقد الأول من القرن الحالي تلك الثورات التي فتحت الباب مشرعًا أمام تدخل القوى الدولية والإقليمية في شؤون العديد من الدول العربية بعد أن تحولت إلى دول رخوة تعاني من حروب داخلية واقتصادات هشة وانقسامات وتناحر مذهبي وعرقي.

ثم التهبت المنطقة بالحرب الإسرائيلية الغاشمة الأخيرة على قطاع غزة والمستمرة بلا هوادة في ظل صمت دولي، ودعم أمريكي وغربي، هذه الحرب أعطت الميليشيات المسلحة والدول التي تساندها الفرصة لمحاولة اختطاف الشارع العربي والإسلامي بزعمها الوقوف إلى جوار الفلسطينيين في غزة ومناصرتهم وساعدها على ذلك الموقف السلبي الأمريكي / الأوروبي المؤيد للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وكان البحر الأحمر هو ساحة المنازلة الخلفية لهذه الحرب بين من يزعم معاداة إسرائيل ويضرب مصالحها، وبين القوى

الغربيـة المؤيـدة لإسـرائيل وكان المتضـرر الرئيسـي في هـذه المنازلـة هـو الاقتصـاد العالمـي والـدول المتشـاطئة على ضفتـي البحـر الأحمـر خاصـة العربيـة منهـا، وهـي دول اتخـذت أصلا مواقـف صارمـة تجـاه العـدوان الاسـرائيلي على غـزة. وبـدت الـدول الكبـرى صاحبـة المصالـح والسـاعية لترسـيخ النفـوذ متحمسـة للتواجـد العسـكري، أو مـا يسـمى عسـكرة البحـر الأحمـر بحجـة الدفـاع عـن الملاحـة الدوليـة وتـأمين الممـر الملاحـي، سـاعية لمواجهـة جماعـة الحوثـي صاحبـة الهجمـات على السـفن التجاريـة في البحـر الأحمـر ، وعليـه تم تشـكيل "تحالـف حـارس الازدهـار" وتدفقـت القطـع البحريـة العسـكرية مـن بعـض دول العالـم لمسـاندة الهـدف المعلـن وهـو حمايـة السـفن التجاريـة، بينمـا كثيـر مـن الـدول يشـكك في فاعليـة هـذا التحالـف وأهدافـه، وكذلـك موقـف واشـنطن مـن الحوثـيين وإيـران قياسًـا بمواقـف سـابقة لأمريكـا سـمحت لميليشـيات الحوثـي بالاسـتمرار في تعاونهـا العسـكري مـع إيـران، ويؤشـر لذلـك رفـض واشـنطن ولنـدن تقـدم قـوات تحالـف دعـم الشـرعية في اليمـن الـذي نجـح في حصـار الحديـدة في مايـو ٢٠١٨م، وكان علـى بعـد سـاعات مـن تحريـر الميناء مـن السـيطرة الحوثيـة، والتمـادي الغربـي بالتهديـد في الذهـاب إلـى مجلـس الأمـن الدولـي لحمايـة السـيطرة الحوثيـة ، وميناء الحديـدة هـو حلقـة الربـط بين الحوثـيين وإيـران ومنفـذ دخـول الأسـلحة الإيرانيـة لجماعـة الحوثـي في اليمـن وهـو اليـوم منبـع الهجمـات الحوثيـة البحريـة علـى خطـوط الملاحـة الدوليـة ، بـل رفعـت إدارة بايـدن الحوثـيين مـن قائمـة الإرهـاب، وعـادت واشـنطن ولنـدن اليـوم عبـر تحالـف حـارس الازدهـار لتقصـف مواقـع منصـات الصواريـخ والطائـرات المسـيرة في اليمـن بزعـم إضعـاف قـدرات الحوثـيين وليـس اسـتئصال الحركـة.

وفي ظـل هـذه الأحـداث وتطوراتهـا التـي لـم تفـض إلـى حـل حاسـم، فإن دول المنطقـة المعنيـة قبـل غيرهـا بالبحـر الأحمـر والقـرن الإفريقـي تـرى ضـرورة التعامـل مـع جـذور الأزمـة وليـس فروعهـا أو مجـرد افرازاتهـا، وأن الحـل يبـدأ بإيقـاف الحـرب الإسـرائيلية علـى غـزة بصفـة عاجلـة، ثـم البـدء بحـل القضيـة الفلسـطينية وفقًـا للمبـادرة العربيـة للسـلام وإقامـة الدولـة الفلسـطينية علـى حـدود ٤ يونيـو ١٩٦٧م، ثـم الانتقـال إلـى حـل قضايـا المنطقـة الأخـرى ومنهـا تفكيـك الميليشـيات الطائفيـة المسـلحة والأذرع العسـكرية للـدول الخارجيـة التـي اصبحـت بموضـع السـيطرة في أربـع دول عربيـة، وإيجـاد حلًا للمعضلـة اليمنيـة وإنهـاء أزمـات الشـعب اليمنـي، وإخـراج القـوات الأجنبيـة مـن سـوريا، وبـذل جهـد دولـي صـادق لإنهـاء الحـرب الأهليـة في السـودان، وتخفيـف عسـكرة القـرن الإفريقـي ومدخـل البحـر الأحمـر بالقـرب مـن مضيـق بـاب المنـدب وكل ذلـك يتطلـب جهـودًا دوليـة وإقليميـة صادقـة، وبالتعـاون مـع دول المنطقـة وتفعيـل دور الأمم المتحـدة والاتحـاد الإفريقـي وعلـى الأخيـر أن يكـون لـه دور مؤثـر في حـل قضايـا القـرن الإفريقـي لتحقيـق الأمـن والاسـتقرار في المنطقـة بعيـدًا عـن الأطمـاع الدوليـة والإقليميـة ومحـاولات بسـط النفـوذ التـي بـدأت في إيجـاد حـرب بـاردة جديـدة تشـارك فيهـا أطـراف كثيـرة فبالإضافـة إلـى الصـراع الأمريكـي/ الصينـي ـ الروسـي، تبحـث دول أخـرى عـن موطـئ في المنطقـة ضمـن هـذا الصـراع حيـث تتغلغـل إسـرائيل، إيـران، إثيوبيـا، بريطانيـا، وفرنسـا وغيرهـا في منطقـة القـرن الإفريقـي.

ويكتمـل عقـد الحلـول بمشـاركة فعالـة لمجلـس الـدول العربيـة والإفريقيـة المطلـة علـى البحـر الأحمـر وخليـج عـدن لتفعيـل تعـاون إقليمـي يسـانده جهـد دولـي لنـزع فتيـل الصـراع ومنـع إقحـام الـدول الخارجيـة في هـذا الملـف وتحجيـم أطمـاع الـدول الإقليميـة مـن التعـدي علـى سـيادة الـدول المجاورة كمـا حـدث بتوقيـع الاتفاقيـة بين إثيوبيـا ودويلـة أرض الصومـال الانفصاليـة التـي تسـعى إثيوبيـا مـن خلالهـا أن تضـع يدهـا علـى ميناء بربـرة ومسـاحة ٢٠ كيلـو متـرًا مـن سـواحل الصومـال بمـا يفتـح البـاب أمـام سـوابق في هيمنـة الـدول الأكبـر علـى الـدول الأصغـر وكذلـك إثـارة صـراع جديـد عنـد المدخـل الجنوبـي للبحـر الأحمـر ، وأن يكـون للسـعودية و مصـر الـدور المحـوري في تكويـن النـواة للتعـاون الجـاد والمثمـر بين الـدول المتشـاطئة لحمايـة أمـن البحـر الأحمـر، وهـذا مـا أكـدت عليـه الحلقـة النقاشـية التـي نظمهـا مركـز الخليـج للأبحـاث مـع المركـز المصـري للفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية في شـهر فبرايـر الماضـي حـول (أمـن البحـر الأحمـر: التحديـات والحلـول) والتـي ناقشـت أسـباب الصراعـات في حـوض البحـر الأحمـر والقـرن الإفريقـي، وقدمـت توصيـات مهمـة للمسـاهمة في إيجـاد الحلـول الواقعيـة لهـذه المنطقـة بالتركيـز علـى الجهـد الإقليمـي خاصـة للسـعودية ومصـر. كمـا تم إطلاق منتـدى مـن المركزيـن ليكـون منصـة لمناقشـة أزمـات البحـر الأحمـر والقـرن الإفريقـي بصفـة مسـتمرة وإيجـاد الحلـول لهـا، باعتبـار أن الحـل الحقيقـي لأزمـات البحـر الأحمـر والقـرن الإفريقـي والحفـاظ علـى أمـن هـذه المنطقـة واسـتقرارها يأتـي مـن الـدول المعنيـة وعلـى أيـدي أبنائهـا بالتعـاون مـع الـدول المحبـة للسـلام والمنظمـات الإقليميـة للنـأي بهـذه المنطقـة عـن العسـكرة والاسـتقطاب والصراعـات.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

التحديات أوجدت وحدة وطنية من قبائل متناحرة في صحراء متناثرة الأطراف

يوم التأسيس: نهضة وطن .. ومحفز لمواجهة التحديات

احتفلت المملكة العربية السعودية بمرور ثلاثة قرون مكتملة على تأسيسها، وستبدأ رحلة انطلاق بخطى ثابتة نحو مئويتها الرابعة. فهذه البلاد التي بدأ فجرها بالبزوغ في مثل هذا اليوم من عام ١٧٢٧م، عندما قادها باتجاه الوحدة والبناء الإمام محمد بن سعود ـ رحمه الله ـ هذا التاريخ ليس مجرد مناسبة عادية تمر سنوياً، وإنما هي تذكير لما كانت عليه البلاد وكيف أصبحت. " يوم بدينا " هو تاريخ الانتقال من الصفر إلى الأعالي، من الشتات إلى الوحدة ومن الجهل إلى العلم ومن الفقر إلى الغنى. ففي ذلك التاريخ بدأت هذه البلاد رحلتها في مواجهة أقسى أنواع التحديات والأعاصير الداخلية والخارجية. خسرت أمام بعض التحديات ونجحت أمام أخرى، ولكن لم تخن يوماً أمام أي تحدي. كانت دائماً تعود وكما يقول المثل " مالا يقتلك يجعلك أقوى" ففي حربه على الجهل والصراعات الداخلية، استطاع الإمام محمد بن

د.غالب الخالدي

سعود ـ رحمه الله ـ أن يبدأ رحلة البناء والتطوير وبناء الأمن والأمان في ربوع هذه البلاد المباركة، وأن يزرع فيها بذرة الوحدة والاستقرار. وفي عام ١٩٣٢م، عادت البلاد أقوى. فجاء الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ـ طيب الله ثراه ـ ليبدأ رحلة بناء المملكة وتوحيد أقاليمها، لتبقى من بعده الحصن المنيع ضد كل أنواع التهديدات والمكائد الخارجية وليضع القاعدة الصعبة للمملكة لتصبح من بعده الدولة الأهم بإقليم الشرق الأوسط والمعادلة الأصعب على كل الطامعين والحاقدين من داخل الإقليم ومن خارجه.

لقد استطاع الملك عبد العزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ ومن بعده أبناؤه الملوك البررة بناء دولة ذات استقرار ونهضة ندر مثيلها في منطقة مضطربة ومليئة بالمفاجآت غير السارة والحروب والصراعات. لقد قاد ملوك هذه البلاد مملكتهم إلى بر الأمان رغم كل الأمواج والصعوبات. وبعد مواجهة كل التحديات كانت هذه البلاد تعود أقوى من ذي قبل (مالا يقتلك يجعلك أقوى).

هذه التحديات كانت خلق وحدة وطنية من قبائل متناحرة ومتصارعة في صحراء متناثرة الأطراف.

ففي حربه على الجهل والبدع والخرافات، أستطاع رحلة البناء والتطوير وبناء الأمن والأمان في ربوع البلاد المبارك وأن يزرع فيها بذرة الوحدة والاستقرار ومع اكتشاف النفط في شرق المملكة عام ١٩٣٦م، بدأت تتوفر الموارد اللازمة لبناء المدن والمرافق الصحية والتعليمية وتوطين السكان وخلق الأمن للجميع. ثم كان بناء القوات المسلحة السعودية وتدريبها وتسليحها لتصبح السياج الواقي ضد أي محاولات خارجية لزعزعة استقرار الوطن أو تهديد أمن مواطنيه.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ومع ترسيخ بناء الدولة وحيث أصبح يوم التأسيس من التاريخ ، جاءه تحديات جديدة. فبينما كانت المملكة العربية السعودية تبني مدنها ومؤسساتها، كانت منطقة الشرق الأوسط تغلي بالحروب والانقلابات العسكرية ومحاولة الاستيلاء على الحكم والسلطة. كما بدأت تتغلغل إلى المنطقة أفكار وأيديولوجيات غريبة كالشيوعية وأفكار مختلفة من

يـوم التأسـيس ليـس مجـرد مناسـبة عاديـة تمـر سـنويًا وإنمـا تذكيـر لمـا كانـت عليـه الـبلاد وكيـف أصبحـت " يـوم بدينـا "

اليسار واليمين كنوع جديد من الاستعمار والسيطرة الفكرية.

كل ذلك تطلب من المملكة تحصين البيت الداخلي من خلال بناء أجهزة أمنية فاعلة وبناء فكر وطني يقوم على إيمان راسخ بنبذ كل ما هو ضار من أفكار ومحاربة كل ما يهدم ما تم إنجازه من بناء وتقدم واستقرار. ولإيمان المملكة بأهمية الجوار الإقليمي العربي وضرورة خلق استقرار وأمن إقليميين، فقد بدأت المملكة ببرنامج مساعدات اقتصادية استفادة من معظم الدول العربية المجاورة.

لقد كانت هذه المرحلة خطيرة جداً، فلولا تنبه القادة ويقظتهم على الأمن لكان الوضع مختلفاً. فالكثير من الدول ومنها الغنية بالموارد، وقعت فريسة لزعزعة الاستقرار والتغيير السريع والفكر الهادم، أصبحت في وضع لا تحسد عليه.

أما في المملكة فقد تم مجابهة هذه الأخطار بكل حزم وإخلاص والمحافظة على المكتسبات وتمكين البلاد للانتقال إلى مواجهة تحديات جديدة وتحقيق تقدم متواصل.

بعد تثبيت الاستقرار في الوطن بشكل خاص والإقليم بشكل عام انتقلت المملكة إلى محور جديد في البناء الوطني. بناء الإنسان السعودي المتعلم القادر على القيام بمهام بناء الدولة الحديثة، من خلال التعليم المتميز. لقد أرسلت المملكة العربية السعودية عشرات الآلاف من بناتها وأبنائها للدراسة في الخارج والحصول على أعلى الشهادات من أرقى المعاهد العلمية في العالم. وعاد هؤلاء ليتولوا مسؤولية البناء الحديث للدولة. لبناء الجامعات وفق أعلى المعايير العالمية، لتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية الأفضل. لقد استطاعت المملكة في هذه الفترة بناء الإنسان السعودي الحديث وتوفير أعلى مستويات العيش الكريم، دون نسيان ماضيه وحضارته. مع كل التطور والتحديث ونقل التكنولوجيا، بقي السعودي ابن هذه البلاد بصحاريها وجبالها وحاضرها وماضيها.

إن هذا التوازن في بناء الإنسان كان له الدور الأكبر في تحقيق استقرار وطني قائم على بناء دولة حديثة بقادة مخلصين وشعب واع بأهمية الحفاظ على المنجزات. مع بداية القرن الحالي الحادي والعشرين وقبل الانطلاق إلى آفاق جديدة واجهت المملكة العديد من التحديات الجديدة والقاسية. فجاءت العمليات الإرهابية التي وصمت، بدون أي وجه حق، الإسلام بالإرهاب، وأصبحت كافة الدول الإسلامية متهمة حتى تثبت براءتها. فعانت الدول الإسلامية بشكل عام والعربية بشك خاص. فالإعلام المعادي وجدها فرصة للابتزاز. بالإضافة إلى أن الإرهاب نفسه أضر فعلاً بالبنى التحتية وباستقرار الدول ومنها المملكة. ونجم عن اللحمة الغربية على الإرهاب احتلال دول وبناء قواعد عسكرية في الجوار، كما نتج عنها الهيمنة الغربية وتصدير العولمة والفكر الليبرالي الذي هز قواعد الاستقرار وطرق العيش للأفراد والشعوب والحكومات على حدٍ سواء. كما برز مفهوم الدول الفاشلة التي أصبحت تصدر كل ما هو ضار من هجرات غير مشروعة ومخدرات وقرصنة وسلاح. لقد واجهت المملكة هذه التحديات بكل حزم وقوة واستطاعت الحفاظ على المكتسبات ولو بتكلفة عالية جداً ولكن بقيت صامدة مستقرة محافظة على الأمن والأمان الذي وعدت به

الدولة منذ البدايات. ولم تتوقف هناك، بل انتقلت للهجوم على هذه التحديات. فشكلت حملة ضد الفكر الضال وبدأت بالانتقال بالفكر من الجمود إلى الانفتاح. كما قامت بحملة عالمية إعلامية للدفاع عن الإسلام وبيان أن هذا الدين لم يمكن يوماً منغلقاً أو إرهابياً وإنما كان دائماً يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة وصداقة الشعوب.

كما واجهت أضرار الهجرة غير المشروعة والمخدرات وتجارة السلاح بتشديد أمن الحدود الأمن الداخلي وتحصين الفرد السعودي علمياً ضد هذه الآفات. وخارجيًا قامت المملكة بحملة من المساعدات الإنسانية التي تخفف آلام الفقر والضعف في الدول الفقيرة للمساهمة في منع الأفراد من الانحراف ومساعدتهم على تطوير أنفسهم قدر الإمكان.

وما جاءت أفكار الإسلام السياسي وظهور الربيع العربي الذي هوى بعدد من الدول من الغنى إلى الفقر ومن الأمن والاستقرار إلى الخوف والقنوط، كانت المملكة تبنى بخطى ثابتة وتقف كالصخرة الشامخة ضد كل من تسول له نفسه العبث بإنجازات هذا الوطن والذي تم تحقيقه خلال ثلاثة قرون من الصفر إلى ما وصلت عليه من تقدم وازدهار.

والمملكة استطاعت بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله - وولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله -، مواجهة تحديات أخرى، كان من أهمها التحدي الاقتصادي الناجم عن انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا والأزمة المالية العالمية وبعون الله وبحكمة القيادة الرشيدة استطاعت المملكة تجاوز كل هذه التحديات وحققت نسب نمو فاقت توقعات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بالإضافة لذلك، كان التحدي الإقليمي في الحرب على الإرهاب، ومحاولات القوى الخارجية للتوسع في الإقليم على حساب استقراره وأمنه، لكن أخذت القيادة في المملكة على عاتقها مواجهة التحديات والمخاطر وتخطيها والانتقال إلى مرحلة جديدة من البناء الاقتصادي. مع أن انخفاض أسعار النفط والأزمة الاقتصادية العالمية كانت من العوائق، إلا أن القيادة السعودية بقيادة الملك سلمان وولي عهده الأمين محمد بن سلمان قامت برفض التقشف. بل والاندفاع إلى تحسين الأوضاع من خلال إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين.

ففي فترة وجيزة انخفضت نسبة البطالة من ١٢,٤٪ عام ٢٠١١م، إلى ٥,١٪ عام ٢٠٢٣ م، ومن المتوقع أن يزيد هذا الانخفاض خلال الأعوام المقبلة. كما أن الاقتصاد الجديد القائم على تنويع الإنتاج والصادرات، قد فتح المجال أمام المرأة السعودية لاقتحام سوق العمل مما ساهم إلى حد كبير في تحقيق برامج سعودة سوق العمل وفتح المجال لكل السعوديات والسعوديين للعمل في جميع أنواع ومراحل الإنتاج الوطني.

أما على الصعيد الخارجي فقد عمدت المملكة إلى سياسة " تصفير المشاكل" فأعادت العلاقات مع إيران وفسحت المجال للتفاوض مع اليمن وكل دول الجوار من أجل حل كل المسائل الإقليمية بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى العنف الذي أثبت أنه يهوي بالدول إلى الفقر والضعف وانعدام الأمن والاستقرار.
لم تكتف المملكة بمجابهة التحديات القائمة، بل نجحت في التغلب على الضعف الاقتصادي الناجم من جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، خرجت أقوى مما كانت عليه ، فكانت دائماً تخرج من مواجهة التحديات منتصرة شامخة (مالا يقتلك يجعلك أقوى).
فبعد مواجهة تلك التحديات أعلن سمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء عن رؤيا ٢٠٣٠ والتي تنهض باقتصاد البلاد وتنويعه بعيداً عن النفط ونحو بناء المدن النظيفة الخالية من الانبعاثات وبالتالي الانتقال بالبلاد إلى مصاف الدول الكبرى والانتقال بالمواطنات والمواطنين إلى تكنولوجيا منتصف القرن الحادي والعشرين.
لقد خطت المملكة العربية السعودية خطوات جبارة بالانتقال مما كانت عليه عام ١٧٢٧م" يوم بدينا" إلى الآن. هذا الانتقال الذي يشبه مواجهة المستحيلات.

ولكن لا يوجد مستحيل في هذه البلاد المباركة لقد انتقلت هذه البلاد وبجهود قادتها وشعبها بالاعتماد على الذات، انتقلت البلاد من الصفر إلى مصاف أحدث الدول. تفتخر المملكة بالعديد من الإنجازات. فالخدمات الحكومية " أبشر" الأفضل عالمياً. وشبكة النقل على الطرق والسكك الحديدية تعتمد أعلى المعايير العالمية. كما أن الخدمات التعليمية والصحية في أعلى المستويات وأرقاها. إن يوم التأسيس الذي تحتفل به المملكة عبارة عن محفز للبلاد لمواصلة مواجهة التحديات والوقوف في وجه كل المخاطر وفي كل الأوقات. قريباً ستحتفل المملكة بمرور ثلاثة قرون على تأسيسها وستنطلق باتجاه المئوية الرابعة. حينها ستكون البلاد قريبة جداً من تحقيق رؤيا ٢٠٣٠ وستكون أقوى مما كانت عليه لصنع رؤى جديدة وتطورات أحدث ومواجهة المستحيلات بإذن الله.

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة نايف - المملكة العربية السعودية

إطلاق منتدى مركز الخليج للأبحاث والمركز المصري للفكر حول البحر الأحمر

تعاون السعودية ومصر أهم حلقات تأمين البحر الأحمر بمشاركة إقليمية ودولية

أعد الحلقة للنشر: جمال أمين همام

***د. عبد العزيز بن صقر:**

٤ أسباب وراء رفض السعودية الانضمام لـ (حارس الازدهار) وصمت العالم جعل إيران تتواجد في البحر الأحمر وإمداد الحوثي بالأسلحة والتدريب

***د. صالح الخثلان:**

المنطقة بحاجه لتعاون بين أهم دولتين وهما السعودية ومصر ما يؤدي لتسيير دوريات مشتركة وتبادل معلومات استخبارية ورصد مبكر

***اللواء محمد إبراهيم الدويري:**

يجب استغلال الزخم الحالي في حل الصراع العربي / الإسرائيلي لأنه هو أساس عدم الاستقرار في المنطقة

***د. محمد مجاهد الزيات:**

علامة استفهام على موقف أمريكا للسماح لإيران بالاستمرار في سياستها ورواية مشاركة الحوثي في معركة غزة طرح إيراني

***د. محمد كمال:**

ضرورة تفعيل الإطار الإقليمي بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر وعلى السعودية ومصر وضع استراتيجية بحرية تتجاوز الأمن إلى التنمية

***د. دلال محمود:**

يوجد شبه التحالف بين الحوثي وتنظيم القاعدة ما يعني توسع الأعمال الإرهابية واستخدام إيران للقاعدة من خلال الحوثي

***د. هدى رؤوف:**

تهدف إيران للتأثير على رؤية ٢٠٣٠ السعودية وتحقيق نقلة للاقتصاد السعودي والتأثير على الاقتصاد المصري عبر قناة السويس

***د. أحمد أمل:**

استيلاء الدعم السريع على الساحل السوداني يوجد فاعلين من غير الدول في اليمن والسودان ويفرض بنية أمنية مغايرة في البحر الأحمر

نظم مركز الخليج للأبحاث بالمملكة العربية السعودية، والمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بالقاهرة حلقة نقاشية حول (أمن البحر الأحمر: التحديات والحلول بين المسؤولية الإقليمية والمجتمع الدولي) عبر تقنية الزوم يوم الخميس ٨ فبراير ٢٠٢٤م، وتحدث فيها كل من الدكتور عبد العزيز بن صقر رئيس المركز والأستاذ الدكتور صالح بن محمد الخثلان مستشار أول بالمركز (من مركز الخليج للأبحاث) ، وتحدث من المركز المصري للفكر كل من: الدكتور محمد مجاهد الزيات المستشار الأكاديمي للمركز، والأستاذ الدكتور محمد كمال عضو الهيئة الاستشارية للمركز وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وأدار الحوار اللواء محمد إبراهيم الدويري نائب مدير عام المركز، وشارك بالمناقشة والمداخلات كل من الدكتورة دلال محمود رئيسة برنامج الأمن والدفاع بالمركز وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والدكتورة هدى رؤوف رئيسة وحدة الدراسات الإيرانية بالمركز ، ومدرس العلوم السياسية، والدكتور أحمد أمل رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز وأستاذ العلوم السياسية.

وأوصت الحلقة بعدة توصيات مهمة منها:

ـ التأكيد على أهمية التعاون السعودي / المصري في تأمين البحر الأحمر وأن يكون التعاون بين الدولتين الأكبر على البحر الأحمر نواة للتعاون الإقليمي والدولي لتوفير الأمن لمنطقة البحر الأحمر.

ـ الاتفاق على إطلاق منتدى دائم بين مركز الخليج للأبحاث والمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية لمناقشة كافة القضايا المتعلقة بمنطقة البحر الأحمر من النواحي الأمنية والعسكرية والاقتصادية والبيئية وغير ذلك

ـ التأكيد على أن إيران تستخدم الحوثيين ورقة ضغط للتعامل بها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات أخرى خاصة بالمصالح الثنائية

ـ التأكيد على أن الولايات المتحدة لا ترغب في ردع إيران أو الحوثيين

ولم تتحرك بجدية في هذين الملفين

ـ توضيح رغبة إيران في السعي إلى الهيمنة على الممرات المائية والانتقال من مرحلة تصدير الثورة والهيمنة على الأرض إلى مرحلة الهيمنة على المياه

ـ هناك مخاطر مزدوجة على البحر الأحمر من الجهتين الإفريقية والآسيوية ومصدر التهديد من إفريقيا جماعة الدعم السريع وتغلغل إثيوبيا في أرض الصومال ومن الجانب الآسيوي الحوثيين وإيران

ـ التأكيد على ضرورة إيقاف حرب غزة وحل القضية الفلسطينية وإقامة الدولتين لإسقاط عودة ظهور الجماعات الإرهابية والتذرع بالدفاع عن القضية الفلسطينية.

***د. عبد العزيز بن صقر:**

واستهل الحديث الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث حول الوضع الحالي في البحر الأحمر وشرح التطورات وأسبابها وقدم رؤية استشرافية لمعالجة الأوضاع في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وقال:

لقد اشتدت المخاطر في البحر الأحمر في السنوات العشر الأخيرة بعد أن سيطرت جماعة الحوثي على اليمن، وكان في السابق قد شهد البحر الأحمر عمليات قرصنة بحرية وعملت المملكة ومصر ودول أخرى على مواجهة هذه القرصنة، لكن تغير الوضع في مارس ٢٠١٥م، عندما استولت ميليشيات الحوثي على السلطة في صنعاء وتغيرت الأوضاع وتدخلت إيران التي استفادت من الوضع ودعمت جماعة الحوثي كعادتها بالتعامل مع الأذرع المسلحة التابعة لها وليس مع الدول مباشرة ونتج عن ذلك اعتداءات على السفن البحرية بزوارق مفخخة وبالطائرات بدون طيار، وسط تخاذل وصمت عالمي لتجاهل مصدر التهديدات والجهة التي تقف خلفها ما جعل إيران تستغل الفرصة وتواجدت بسفن لها أمام الشواطئ اليمنية للقيام بالإمداد وإرسال الأسلحة و تدريب عناصر من جماعة الحوثي على العمليات العسكرية الأمر الذي سمح لإيران وذراعها في اليمن أن تكون لاعبًا في البحر الأحمر ، ثم تطور الأمر بعد أحداث غزة التي بدأت في ٧ أكتوبر الماضي وترتب عليها مواجهة إيرانية / إسرائيلية في البحر الأحمر وبحر العرب وفي مضيق باب المندب ، حيث يعتبر المضيق والمجرى الملاحي في البحر الأحمر شريان حيوي لإسرائيل ويمر خلاله ٣٤% من وارداتها ومن ثم أصبحت هناك مواجهة وحرب الإنابة ما بين

الطرفين، واستخدم الحوثيون أحداث غزة كرسالة سياسية وساعد على ذلك أن إيران تستخدم استراتيجية تحريك الأذرع في المنطقة ومنها الحوثي، و وجدت إيران فرصة مهمة في هذه المواجهة وهي: أن تكلفة هذا النوع من التهديد ليست عالية فهي تستخدم طائرات بدون طيار وصواريخ تقوم بتصنيعها مع استعداد الحوثي لتنفيذها للعودة للظهور ولفت أنظار العالم إليها، خاصة أن الحروب تعطي الفرصة للجماعات الإرهابية للظهور كما حدث في حرب أفغانستان التي أوجدت تنظيم القاعدة، والغزو الأمريكي للعراق أوجد تنظيم داعش، وحرب غزة أعطت الفرصة لجماعة الحوثي حيث أرسلت إيران صواريخ ومسيرات لتستخدمها جماعة الحوثي ضد إسرائيل مباشرة أو في الهجوم على السفن التجارية في البحر الأحمر ما جعل أمريكا تدعو لتشكيل (تحالف الازدهار) الذي تحفظت عليه المملكة العربية السعودية كما تحفظت بعض الدول التي رفضت أن تكون طرفًا من هذا التحالف وكانت التحفظات بسبب عدة أسباب منها:

* أولاً، قانون البحار الذي صدر عام ١٩٨١م، واضح ويقر حرية وسلامة الملاحة وأمن البحار والممرات المائية وهو صادر بقرار أممي، وعليه لماذا لا نلجأ إلى مجلس الأمن لإصدار قرار أممي وليس مبادرة من دولة واحدة لتكوين تحالف ربما يكون له تداعيات أخرى مختلفة.

*ثانيًا، المملكة سعت منذ فترة للهدنة مع الحوثيين وحرصت على مفاوضات سياسية جادة بين الحوثين والحكومة الشرعية اليمنية للوصول إلى وفاق دائم وتحقيق ما تم الإعلان عنه من خارطة الطريق التي أعلن عنها المبعوث الأممي.

*ثالثًا، المملكة ترى أن الحل الدبلوماسي هو الأساس وليس التصعيد العسكري لأنها لا تريد تصعيدًا عسكريًا أكثر في المنطقة.

*رابعًا، أمريكا تريد مشاركة المملكة لإضفاء الشرعية على عملياتها العسكرية، وهنا ترى المملكة أن مسؤولية أمن البحر الأحمر هي مسؤولية الدول المتشاطئة مع ضرورة العودة إلى قرارات مجلس الأمن ومنها القرار الذي نص على عدم تمكين الحوثيين من الحصول على أي أسلحة خارجية ولكن لم تلق هذه القرارات أي اهتمام، بينما عندما هددت جماعة الحوثي إسرائيل ومصالحها تحركت الولايات المتحدة ، أي أن هذا التحرك جاء لمصلحة إسرائيل وليس مصلحة الدول المتشاطئة أو المجاورة لليمن، كما أن الضربات التي وجهها تحالف الازدهار جاءت على استحياء لخفض القدرات الحوثية وليس لاستئصال هذا الخطر ، وللأسف الشديد حينما نواجه الجماعات المسلحة غير الحكومية يكون هنالك تخاذل دولي كبير ، فهذه كارثة حقيقية ومعايير مزدوجة، والآن لا نعلم قدرة الضربات البريطانية والأمريكية على تدمير قدرة الحوثي فحسب مزاعم الجماعة أنها تمتلك قدرات تخزينية في الجبال ولديها صواريخ وقدرات تمكنها من استخدامها ضد أي مكان وتجاه أي سفينة .

والحقيقة أن دول الجوار العربية والشعب اليمين نفسه هم الأكثر تضررًا من عمليات الحوثي حيث أن مصر والسعودية والأردن تضم جاليات يمنية كبيرة فمصر تحتضن ما يقارب ٢ مليون يمني، وفي السعودية مليون و٦٠٠ ألف يمني وكذلك الأردن التي تحتضن جالية يمنية كبيرة، أي ما يعني أن هذه الضربات تركت تأثيرًا سلبيًا على الشعب اليمني نفسه لذلك نتمنى أن يسود المنطق والعقل وأن نرى مفاهيم مختلفة خاصة مع وجود مسارين للاستراتيجية الإيرانية وهما الاستمرار في المفاوضات التي تمت في عمان سواء بين الجانب الأمريكي والحوثي أو بين الجانب الأمريكي و إيران وقدمت الأخيرة قائمة طويلة من المطالب وقد لا تحظى بقبول جميع الأطراف لذلك وجدت أن هجمات الحوثي وحزب الله أعطاها قوة أكثر وفي الوقت نفسه فإن إيران أقل الدول تأثيرًا بتداعيات هذه الهجمات.

***د. صالح الخثلان:**

ومن جهته قال الأستاذ الدكتور صالح الخثلان ـ مستشار أول بمركز الخليج للأبحاث أنه من منطلق عنوان حلقة النقاش (أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي التحديات والحلول) سأطرح أربع مسائل أظنها في غاية الأهمية وانتهي إلى مجموعة من التوصيات. للمسألة الأولى: هجمات الحوثي على السفن التجارية في البحر الأحمر تمثل تحول نوعي في مصادر التهديد للأمن في البحر الأحمر و خليج عدن، فتقليديًا كانت مهددات الأمن البحري تنطلق من التنافس الدولي وسعي إسرائيل لإيجاد مناطق نفوذ عبر تواجد عسكري في البحر الأحمر بإيجاد قواعد سواء في إثيوبيا، أوفي مناطق أخرى، لكن الآن انتقلنا إلى محاولات قوى إقليمية لإيجاد موطئ قدم في البحر الأحمر إضافة إلى القرصنة، ولم يكن في وارد البال أن نرى أكبر مصدر تهديد للأمن في البحر الأحمر من ميليشيا محلية وكان غائب عن مقاربتنا عندما نتحدث عن الأمن في البحر الأحمر. ولو قمنا بمسح للدراسات والكتب ورسائل الماجستير والدكتوراه سنجدها دائمًا تتحدث عن البعد الدولي المصدر الأول للتهديد وكذلك المحاولات الإقليمية، لكن اليوم نواجه متغير وتحول كبير جدًا في مصادر التهديد لذلك لابد أن يحدث تحول في الحل، وبدون تغير في المقاربة سيكون صعب جدًا مواجهة التهديدات في المستقبل، مثلاً عندما نطرح تسيير دوريات

مشـتركة أو تبـادل معلومـات اسـتخباراتية أو رصـد مبكـر نجدهـا مرتبطـة بالمتغيـر الجديـد المهـدد للأمـن وبنـاءً علـى ذلـك نحـن أمـام مسـارين، الأول أن تتحـول الهدنـة الراهنـة إلـى سـلام ويعـود في اليمـن وتصبـح مصلحـة وطنيـة لجميـع مكونـات اليمـن بمعنـى أن يتحـرك الحوثـي خارجيًـا وفـق مصلحـة اليمـن الوطنيـة وهنـا يكـون جـزءًا مـن الترتيبـات الأمنيـة ويصبـح شـريكًا في أي ترتيبـات لحمايـة الأمـن في البحـر الأحمـر لكـن لا يوجـد مؤشـرات علـى تحقيـق ذلـك. أو أن يبقـى الحوثـي مسـتمرًا في مواقفـه ويكـون منطلقًـا للاسـتراتيجية الإيرانيـة ، فمـن يتابـع سـلوك الحوثـي منـذ اسـتيلائه علـى السـلطة في اليمـن أنـه هـو جـزء مـن اسـتراتيجية إيـران ويبـدو أنـه مسـتمر في ذلـك.

المسـألة الثانيـة، هـي نظرتنـا للبعـد الدولـي ، تقليديًـا كنـا ننظـر للبعـد الدولـي أنـه سـبب ومصـدر للتهديـد في الأحمـر بسـبب التنافـس سـواءً أثنـاء الحـرب البـاردة والتنافـس السـوفيتي / الأمريكـي أو حتـى التنافـس بين أمريكـا والصين وروسـيا اليوم وفي ظل ما تعيشـه المنطقـة مـن ظـروف نجـد دول المنطقـة حريصـة علـى المعالجـة الدبلوماسـية للأزمـة، وعليـه لابـد مـن دور دولـي إيجابـي، لكـن التحـركات الحاليـة و تشـكيل مـا يسـمى حـارس الازدهـار أو غيـره بحاجـة إلـى إعـادة النظـر فلـم يعـد التنافـس الدولـي مصـدر تهديـد للأمـن، بـل قـد يكـون مصـدرًا للأمـن والاسـتقرار في ظـل تهديـدات ميليشـيات الحوثـي وهنـاك مـن يقـول إن الولايـات المتحـدة تريـد عسـكرة البحـر الأحمـر فلـم نجـد قبـل ذلـك أي تحـركات أمريكيـة في البحـر الأحمـر لـذا مهـم جـدًا إعـادة النظـر في البعـد الدولـي.

المسـألة الرابعـة، تتعلـق بسـردية مـا يحـدث مـن جماعـة الحوثـي التـي تـرى أن مـا يحـدث هـو رد فعـل أنهـا تسـاند الشـعب الفلسـطيني وأن مـا يحـدث في غـزة جريمـة إبـادة يوظفهـا الحوثـي وكذلـك القـوى المرتبطـة بـه.

وأقترح مجموعة من التوصيات:
التوصيـة الأولـى، المنطقـة بحاجـه إلـى تعـاون ثنائـي بين أهـم دولتـين في المنطقـة وهمـا مصـر والمملكـة العربيـة السـعودية ومـن المكـن أن يـؤدي هـذا التعـاون إلـى تسـيير دوريـات مشـتركة وتبـادل يعنـي معلومـات اسـتخبارية ورصـد مبكـر وغيـر ذلـك.

التوصيـة الثانيـة، أتمنـى أن يطلـق مركـز الخليـج للأبحـاث والمركـز المصـري للفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية منتـدى إقليمـي لأمـن البحـر الأحمـر ، منتـدى أكاديمـي يكـون منصـة للتشـاور وطـرح الأفـكار ويسـاعد صانـع القـرار ، خاصـة أن المنطقـة بحاجـة إلـى تشـخيص دقيـق، وإذا لـم نقـوم بتشـخيص طبيعـة المخاطـر والتهديـدات لا نعـرف المعالجـة ووضـع الحلـول المناسـبة، وأعتقـد وجـود مثـل هـذا المنتـدى قـد تكـون بدايتـه هـذه الحلقـة النقاشـية التـي نشـارك فيهـا الآن.

*** اللواء محمد إبراهيم:**
وعقـب اللـواء محمـد إبراهيـم الدويـري نائـب مديـر المركـز المصـري بالشـكر للدكتـور عبـد العزيـز بـن صقـر رئيـس مركـز الخليـج للأبحـاث ، معلنًـا أنـه تحـدث عـن حقائـق مهمـة جـدًا عـن واقـع قضيـة الأمـن في البحـر الأحمـر وحقيقـة الموقـف الإيرانـي / الأمريكـي، وأن التحـرك الأمريكـي جـاء عندمـا تعـرض أمـن إسـرائيل للخطـر فقـط، وأن واشـنطن لـم تحـرك سـاكنًا مـن قبـل تجـاه أخطـار الحوثـيين، والشـكر للأسـتاذ الدكتـور صالـح الخثـلان وأكـد اتفاقـه مـع توصيفـه لتهديـدات أمـن البحـر الأحمـر ومـع التوصيـات المقترحـة وأكـد علـى أهميـة إطـلاق منتـدى أكاديمـي مـن جانـب مركـز الخليـج للأبحـاث والمركـز المصـري للفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية، وأضـاف أنـه يجـب أن نسـتغل الزخـم الحالـي في حـل الصـراع العربـي / الإسـرائيلي لأن هـذا الصـراع هـو أسـاس عـدم الاسـتقرار في المنطقـة.

***د. محمد مجاهد الزيات:**
وتحـدث الدكتـور محمـد مجاهـد الزيـات المستشـار الأكاديمـي للمركـز المصـري للفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية، وجـاء في حديثـه:
النقطـة الأولـى: دعونـي أوضـح أن أمـن البحـر الأحمـر ليـس شـأنًا للـدول المشـاطئة فحسـب، ولكنـه يتسـع ليشـمل الـدول ذات النفـوذ والتـي تسـعى لأن يكـون لهـا نفـوذ، وكذلـك الـدول التـي لديهـا مصالـح علـى المسـتوى العالمـي.

والنقطـة الثانيـة، هـي أنَّ الأمـن في البحـر الأحمـر كمفهـوم جيوسياسـي يرتبـط بصـورة كبيـرة بالأمـن العربـي والأمـن الخليجـي، وبصـورة مباشـرة بـكل مـن الأمـن القومـي السُّـعُوديَّ والمصـري. فعلـى سـبيل المثـال فـإن ٤٠% مـن شـواطئ البحـر الأحمـر للسُّـعُوديَّة كمـا تُمثّـل الشـواطئ المصريـة ٢٦% مـن شـواطئ البحـر الأحمـر، وبالتالـي فهمـا أكبـر دولتـين لهمـا مصالـح في البحـر الأحمـر، ومعنيتـان تمامًـا بتحقيـق الأمـن والاسـتقرار في البحـر الأحمـر.

قضيـة الأمـن في البحـر الأحمـر مطروحـة منـذ سـنوات طويلـة، لكنهـا كانـت مقصـورة علـى التهديـدات المرتبطـة بالنزاعـات الداخليـة وحـوادث القرصنـة؛ لكـن الجديـد كان منـذ ظهـور الحوثـيين عـام ٢٠١٥م، ودخـول إيـران لتكـون طرفًـا في التأثيـر علـى الأمـن في البحـر الأحمـر. والحديـث عـن الـدور الإيرانـي لا يمكـن قصـره علـى البحـر الأحمـر ولكـن عـن الـدور الإيرانـي في المنطقـة بكاملهـا فهـو كلّ لا يتجـزأ؛ فهنـاك حـرص إيرانـي علـى أنَّ تكـون طرفًـا أو أنَّ تسـعى

لأن تكون قوى إقليمية عظمى وبالتحديد منذ ثورة الخميني عام ١٩٧٩م، ومبدأ تصدير الثورة الإسلامية الذي تحول من تصدير الفكر الشيعي إلى توسيع النفوذ العسكري والسياسي بالمنطقة، حيث بدأت إيران في الاعتماد على الأذرع التابعة لها؛ لتتولى من خلالها تنفيذ أهدافها دون أنَّ تتورط بصورة مباشرة. ومن هنا كان الوجود الإيراني في لبنان، ثم الوجود الإيراني في سوريا والعراق، والوجود الإيراني في اليمن.

أما عن أهمية الوجود الإيراني في اليمن فهو يرتبط بعدد من العناصر؛ أول هذه العناصر هي أنَّ اليمن كان بها قوات مسلحة قوية وكان هناك تسليح مهم للجيش اليمني قبل سقوط النظام السابق، فالجيش اليمني كان يمتلك صواريخ كروز، وكان يشهد بداية عملية تصنيع عسكري واعدة ثم جاء الحوثيون واستولوا على كافة القطاعات. وهناك تقارير للمخابرات العسكرية الأمريكية رصدت كم الأسلحة التي وفرتها إيران للحوثيين والتي فاقت وضاعفت كم الأسلحة التي وفرتها إيران لحزب الله. كما نجحت إيران في جعل الحوثيين في اليمن أحد أذرعها في المنطقة لتثبيت نفوذها في البحر الأحمر.
النظرية الاستراتيجية البحرية لإيران ترتكز على عناصر من بينها أنَّ يكون هناك وجود لإيران في البحار المطلة على المنطقة، وتوجد تصريحات لقائد البحرية في الحرس الثوري الإيراني مؤخرًا قال فيها إنَّ أساطيرنا موجودة وسنكون موجودين حتى في البحر المتوسط. كما أعلن عن تشكيل وحدة «باسيج» بحرية مشيرًا إلى أنَّ الأساطيل الإيرانية موجودة في المحيط الهندي وفي الخليج. وهنا إذا لم ينجح الحرس الثوري في تعطيل الملاحة في مضيق هرمز بسبب الوجود الدولي العسكري الكبير هناك، فيمكنه تعطيل الملاحة في البحر الأحمر.

إيران لديها استراتيجية واضحة جدًا وهي إعاقة الهيمنة الأمريكية والأوروبية، وحرص إيراني على عدم الوصول للصدام مع أمريكا، وما زال هناك حرص إيراني على ذلك، وما حدث في العراق حيث تم ضرب المقرات في تقديري موقف ينطوي على نفاق سياسي في التعامل مع إيران. فالقوات الأمريكية نفذت ١٨٠ ضربة في العراق وسوريا منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، لكن الضربة المؤثرة هي التي جاءت في البرج ٢٢ بالأردن وسقط فيه قتلى فتحركت أمريكا والغريب أنه ما بين تنفيذ الضربة والرد الأمريكي كانت هناك ثلاثة أيام حيث أُخليت فيها كل المنشآت التابعة للفصائل التي قامت بالعملية، حيث كانت الخسائر محدودة. ورغم اتهام إيران فلم تتخذ الولايات المتحدة موقفها من إيران. هذا النفاق السياسي يظهر أيضًا في التعامل مع الحوثيين، كما قال الدكتور عبد العزيز بن صقر، لماذا لم تذهب الولايات المتحدة لمجلس الأمن؟ ولماذا لم تُطالب بوضع الحوثي تحت الفصل السابع؟ لماذا لم يتحرك المجلس كقوى مشتركة؟ لماذا رفضت القوى الغربية الانضمام إلى «حارس الازدهار». وهنا يمكن القول أنَّ تلك الدول رأت أنَّ الهدف ليس هو ضمان الملاحة. وبالتالي جاء الاتحاد الأوروبي ليضمن حرية ملاحة السفن الخاصة به، كما أرسلت فرنسا قطع بحرية لهذا الهدف وكذلك إيطاليا.

هناك علامة استفهام كبيرة على الموقف الأمريكي بهذا الشأن؛ حيث تسمح لإيران بالاستمرار في سياستها. والحديث عن أنَّ الحوثي يُشارك في معركة غزة فهذا هو الطرح الإيراني حتى لا يقال أنَّ إيران خذلت حماس، وأن وحدة الساحات قائمة فضربة من الفصائل العراقية في منطقة صحراوية وضربة من الحوثي على الأراضي المصرية، ثم ممارسات الحوثي لتعطل الملاحة في قناة السويس تؤدي إلى خسائر اقتصادية قد تصيب الاقتصادات الأوروبية. كما تهدد مصالح دول غربية في منطقة الخليج. لكنها لم تصل للنهاية، فالمباحثات تجرى وتتوقف في سلطنة عمان بشأن برنامجها النووي، كما أنَّ الأرصدة الإيرانية في قطر مازالت مجمدة، وبالتالي فهي تملك أوراقًا لتحقيق مكاسب.

وفي تقديري أن إيران لم تتراجع عن سعيها للسيطرة في اليمن، فالحوثي يعد القوة الأولى في الأذرع الإيرانية في المنطقة بعد حزب الله خاصة أنَّ الأخير استهلكته المعارك التي جرت في سوريا، في حين أنَّ الحوثي لا يزال يمتلك قدرات عسكرية كبيرة والأسلحة التي وردت إليه من إيران لها تأثير كبير. ولا يزال الحوثي جرح في خاصرة دول الخليج، كما يفرض تهديدًا للاقتصاد المصري.

نحن مطالبون كمصر والمملكة العربية السُّعُوديَّة بإقامة نوع من التحالف يسبق تحالف الدول المشاطئة للبحر الأحمر، هذا التحالف القوي الذي أسميه : تحالف الدول الساعية للتنمية في إطار المشروع التنموي الطموح لولي العهد السُّعُوديَّ الأمير محمد بن سلمان في البحر الأحمر ومشروع نيوم، والحرص المصري على استثمار الجزر المصرية في السياحة. هذا هو تحالف الدول التي تسعى للتنمية ويجب أنَّ تحصن هذه التنمية بصورة كبيرة. يلي ذلك ضرورة أنَّ يكون هناك موقفًا جماعيًا تسانده الدول الخليجية وتُشارك فيه الأردن والدول التي ترغب في ذلك بهدف ممارسة الضغط على إيران لوقف ممارسات الحوثي في البحر الأحمر.

في اعتقادي، الأزمة في البحر الأحمر سوف تظل مشتعلة طالما بقيت أزمة غزة قائمة على ما هي عليه، وسيكون لانتهاء الحرب

في غزة انعكاساته على الأمن في البحر الأحمر؛ لأن ما يجري الآن والحديث عن مستقبل التسوية، وقد لا أضيف جديدًا، لكن ممكن القول إنَّ إيران ترى أنَّ الأطراف التي ستجلس على مائدة التفاوض لن يكون من بينها إيران، وبالتالي فهي تسعى لأن يكون لها دور فيما يتم من ترتيبات مستقبلية في غزة. وهذا ما يطرح الكثير من علامات الاستفهام حول حركة إيران خلال الفترة القادمة.

***د. محمد كمال:**

أريد أن أبدأ بأهمية الشراكة المصرية / السُّعُوديَّة ليس على المستوى الثنائي فحسب، ولكن أيضًا على المستوى الإقليمي. أنا أتحدث عن المستوى الإقليمي في الإطار العربي أو في إطار البحر الأحمر.

في الحقيقة عندما نتحدث عن أي تطوير لأي نطاق إقليمي في العالم بما في ذلك الاتحاد الأوروبي نجد دائما أنه كانت هناك شراكة بين دولتين أو أكثر ومن ذلك الشراكة بين ألمانيا وفرنسا في حالة الاتحاد الأوروبي لذلك أعتقد أنه في إطار النظام الإقليمي العربي أو أي نظام إقليمي مقترح في منطقة البحر الأحمر لابد أنَّ يستند إلى شراكة مصرية / سُّعُوديَّة وقيادة مصرية سُّعُوديَّة مشتركة، هذه هي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، هي أنَّ موضوع أمن البحر الأحمر يطرح قضية استراتيجية كبرى وهي عودة الاهتمام مرة أخرى بالبحار. فالفكر الاستراتيجي العالمي ركز لفترة طويلة على الاستحواذ على الأرض، والآن الاهتمام بالبحار، فنجد العديد من دول العالم لديها الآن ما يُسمى باستراتيجية بحرية. ولم يعد الأمر مقصورًا على الدول الكبرى، فهناك قوى إقليمية مثل تركيا وغيرها لديها استراتيجية بحرية. وهذا يعني أنَّ مصر ودول الخليج عليها التفكير أيضًا في أنَّ يكون هناك استراتيجية بحرية للدول العربية المختلفة وهذه الاستراتيجية لا تقتصر على الجوانب الأمنية ولكن الجوانب التنموية أيضًا.

كما أنه على المستوى العالمي هناك حاجة لبلورة أنظمة إقليمية بحرية، وربما أهمها ما تشهده منطقة المحيط الهادي والهندي، وهناك محاولة طموحة أيضًا في منطقة شرق المتوسط.
ما أريد التأكيد عليه أنَّ الأنظمة البحرية الكبرى وخاصة في منطقة الإندو باسيفيك أو المحيطين الهادي والهندي لا يمكن فصلها عما يحدث في منطقة البحر الأحمر؛ ولا يمكن فصل ما يحدث في المحيطين الهادي والهندي عن المحيط الأطلنطي، والرابط بينهم من الناحية الجغرافية هو البحر الأحمر.

بالتأكيد هناك درجة متزايدة من التنافس والاستقطاب الدولي وخاصة بين أمريكا والصين فيما يتعلق بالبحار، خاصة في بحر الصين الجنوبي، ومع ذلك توجد أيضًا فرصة للتعاون الدولي. وربما أزمة البحر الأحمر جعلت الصين تعيد النظر في بعض تحركاتها الدبلوماسية، ويجري حديث صيني عن الضرر الاقتصادي الذي تتعرض له نتيجة لإعاقة حركة التجارة العالمية، وأعتقد أنَّ هذا أيضًا يُمثّل فرصة للتعاون بين أمريكا والصين في هذه المنطقة.
ولو أضفنا أيضًا منطقة القرن الإفريقي، فحتى قبل هجمات الحوثيين شهدت منطقة القرن الإفريقي عسكرة مع وجود بحري دولي مكثف وقواعد عسكرية. لكن طبعًا التطور الذي بدأنا نشهده في السنوات الأخيرة هو دخول أطراف إقليمية لا تنتمي جغرافيًا إلى منطقة البحر الأحمر أو منطقة القرن الإفريقي وذلك بهدف الحصول على نفوذ في هاتين المنطقتين، وطبعًا إيران هي النموذج الواضح.

الحقيقة تمت الإشارة أيضًا للصلة بين أمن البحر الأحمر والقضية الفلسطينية وما يحدث في غزة. وبالتأكيد لا توجد أسباب منطقية تُساند هذا الربط، ولكن الربط موجود على الأقل على مستوى الإدراك لدى قطاعات كبيرة من الرأي العام العربي، وهذا بالتأكيد يقيد الحركة ويضع عليها. في تقديري يمكن أنَّ يتحول ذلك إلى فرصة من خلال الجهود التي تبذلها مصر والمملكة العربية السُّعُوديَّة للتهدئة والوصول إلى هدنة في غزة والانطلاق منها بعد ذلك إلى حل الدولتين.

تم التأكيد على أهمية البحر الأحمر لمصر والسُّعُوديَّة في ظل السواحل الطويلة للدولتين على البحر الأحمر، ويُضاف لذلك موضوع قناة السويس بالنسبة لمصر، حيث تأثرت عائدات قناة السويس نتيجة لهجمات الحوثيين. لكن النقطة الأخرى المهمة بالنسبة لمصر وهي مهمة للسُّعُوديَّة أيضًا؛ فهناك توجه في الدولتين نحو البناء والتنمية والإصلاح في الداخل، وبالتالي ما يحدث في البحر الأحمر هو بمثابة destruction حيث يقلل من الاهتمام والتركيز فيما يتعلق بقضايا التنمية وبالتالي يؤثر بالتأكيد على خطط الاستثمار في العديد من المجالات. إذن ما الذي يمكن أنَّ تقوم به مصر والمملكة العربية السُّعُوديَّة. اعتقد مرة أخرى أنه من المهم التحرك بفاعلية لفك الارتباط بين البحر الأحمر والقضية الفلسطينية من خلال الجهود الدبلوماسية المصرية السُّعُوديَّة للتهدئة ووضع القضية الفلسطينية على مسار حل الدولتين.

النقطة الأخرى المهمة هي ضرورة التحرك المشترك وتوحيد الرؤى بين البلدين على المستوى الثنائي. كما تم اقتراحه مثل الدوريات العسكرية المشتركة، وهناك تاريخ من المناورات العسكرية المشتركة التي تمت بين البلدين، أعتقد أنَّ هذا التعاون الثنائي لابد من دعمه، فمن المهم أنَّ تكون هناك رؤى مشتركة وتحرك مشترك في القضايا الأخرى التي هي جزء من منظومة الأمن في البحر الأحمر والقرن الإفريقي وليس فقط مسألة الحوثيين، فالأوضاع في السودان هي غاية في الأهمية وتؤثر على أمن البحر الأحمر، وأيضًا الأوضاع في الصومال، فهناك مساحة لتوحيد الرؤى والتحرك المشترك.

النقطة الأخرى هي أهمية تفعيل الإطار الإقليمي الموجود بالفعل والمرتبط بالدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر، فمصر كان لديها أفكار مبكرة فيما يتعلق بهذا الموضوع، والآن هناك منظمة أنشئت بمبادرة سُّعُوديَّة لذا من المهم تفعيل هذا التجمع في الجانب الأمني والجانب التنموي والاقتصادي، ولا يمكن الفصل بين الأمرين. ومن المهم التعامل بحذر مع أي مبادرة قد تورط الدول العربية في الاستقطاب الصيني / الأمريكي المتعلق بالبحار والممرات التجارية. ولكن يمكن الاستفادة من الأزمة الحالية في البحر الأحمر بأن يكون هناك تعاون دولي مشترك تكون الصين أيضًا جزءًا منه مع الولايات المتحدة.

النقطة الأخيرة أعيد تكرار ما ذكره الدكتور عبد العزيز بن صقر والدكتور صالح الخثلان من أهمية الابتعاد بقدر الإمكان عن الأداة العسكرية وفي نفس الوقت أهمية التأكيد على المبادئ الدولية ومبادئ القانون الدولي الخاصة بحرية الملاحة وحرية تدفق التجارة العالمية، وأرحب بفكرة أنَّ يكون هناك دورًا لمراكز الفكر في دول البحر الأحمر في طرح مجموعة من الأفكار والرؤى التي تساند صانع القرار فيما يتعلق بالتحرك في منطقة البحر الأحمر. وشكرًا جزيلاً.

***د. دلال محمود:**

سأركز في مداخلتي على الجانب الأمني، والحقيقة أود أنَّ أؤكد أنَّ جماعة الحوثي تُمثّل تهديدًا كبيرًا من خلال الأنشطة التي تُمارسها وعلاقتها بإيران ودورها في تهديد الاستقرار في اليمن ومنطقة القرن الإفريقي. ويتمثل التهديد الأول للحوثيين في أنَّ الأنشطة التي قامت بها جماعة الحوثي من تهديد الملاحة في البحر الأحمر وبالتالي فهناك حاجة للبحث عن آليات جديدة. التهديد الأخطر من وجهة نظري هي أنَّ هناك ما يشبه الاتفاق أو التحالف بين جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة الذي يسعى لعودة دوره، وهو ما يعني توسع للأعمال الإرهابية. ومعنى ذلك استخدام إيران من خلال الحوثي لإمكانيات تنظيم القاعدة في أماكن أخرى واستخدام عناصره في القتال، وهذا الكلام ليس محض شائعات، دعونا نوضح أنَّ خليفة «أيمن الظواهري» وهو «سيف العدل» ابنه هو المسؤول عن فرع القاعدة في اليمن، وبعض عناصر القاعدة أنفسهم أعلنوا عن وجود مثل هذا الاتفاق، ونُشرت الكثير من الأخبار عن أنَّ عناصر القاعدة تساعد الحوثي في أماكنهم وفي العمليات التي يقومون بها. وما يهمنا في هذا الشأن سرعة العمل لتحجيم هذا التحدي. ومع تثمين العمل في المجال الدبلوماسي، لكن لابد من التدخلات الأمنية. لذلك من المهم الإشارة إلى ثلاث نقاط، للإطار الإقليمي ومجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وهذا المجلس لديه الأساس القانوني والأساس التنظيمي، لكن هناك تأخير في تفعيل العمل في المجلس، لذا من المهم تحديد المعوقات ومواجهتها بجدية وهو أمر يقع على عاتق الدولتين الأكبر مثلما أشرتم حضراتكم وهما مصر والسُّعُوديَّة.

الأمر الثاني، متعلق بقوة المهام المشتركة القوة ١٥٣ والتي لم يتم تفعيلها في مواجهة تهديد جماعة الحوثي، حيث كانت الضربات أمريكية / بريطانية، بينما القوة ١٥٣ وتشارك بها كل من مصر والمملكة العربية السُّعُوديَّة والأردن لم تفعل.

وفيما يتعلق بالاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال. أعتقد أنَّ الحل يكون بإسقاط مشروعية دولة أرض الصومال، فهناك بعض الدول التي اعترفت بها دولة، وبالتالي من المهم سحب هذا الاعتراف من خلال التواصل الدبلوماسي مع الدول التي اعترفت بأرض الصومال مما سيؤدي إلى إضعاف مشروعات أرض الصومال وهي في الحقيقة ليست دولة ومن المهم إلغاء أي اتفاق تم إبرامه معها للبحث عن وجود في القرن الإفريقي.

***د. هدى رؤوف:**

بحكم تخصصي في الملف الإيراني فأنا أؤكد على كل المداخلات التي تمت وأتفق معها جميعًا. لكن أود أنَّ أؤكد على أنَّ العلاقة بين إيران والحوثيين وبين ما يحدث في غزة هو مرتبط بالسياسة الإقليمية لإيران وطموحات التوسع الإيراني والذي نقلته من دول الصراع في المنطقة إلى مسرح جديد وهو البحر الأحمر، التي تعدّ جزءًا من فكرة الممرات المائية المهمة بالنسبة للسياسة الإيرانية. وما يحدث في البحر الأحمر هو عكس الادعاء المرتبط بدعم غزة أو حماس لكنه مرتبط بثلاثة أهداف إيرانية في تصوري هي: توسيع سياسة إيران البحرية بمعنى أنَّ إيران تريد اتباع

سياسة بحرية توسعية في الممرات المائية والبحرية، ووجدت في البحر الأحمر ميدانًا جديدًا يمكنها أنَّ تستعرض فيه أنشطتها، ففي نوفمبر الماضي أصدر المرشد الإيراني توصيات وتعليمات للسلطة التنفيذية والتشريعية بشأن وضع خطة عمل لترقية الخطط الإيرانية البحرية للتوسع في مياه البحار والمحيطات. وهنا وجدت ضالتها في الحوثيين لارتباط الأهداف، سواء كانت الأهداف الحوثية المرتبطة بالانتقال إلى أنَّ تكون فاعلاً مؤثرًا في منطقة البحر الأحمر، ووجدت إيران في ذلك نوع من التأثير والضغط وورقة جديدة من أوراق المساومة.

جزء ثاني من الأهداف الإيرانية يرتبط بالترويج لصناعتها العسكرية، في تقديري مثلما استعرضت إيران قدرات المسيرات الخاصة بها حيث استخدمت في الحرب الروسية ضد أوكرانيا، فهناك الآن طابور من الدول المنتظرة لشراء الدرونز الإيرانية، وفيما يتعلق بالمصالح الإقليمية، فهناك هدف خفي لإيران يتمثل في التأثير على المصالح الاقتصادية للمملكة العربية السُّعُوديَّة، ونحن نتحدث عن رؤية ٢٠٣٠ والمتعلقة بتنويع الاقتصاد السُّعُوديَّ وتطوير الهيكل الاقتصادي للمملكة وتحقيق نقلة نوعية للاقتصاد والاعتماد على مصادر أخرى للدخل مثل السياحة. إضافة إلى التأثير سلبًا على الاقتصاد المصري من خلال التأثير على قناة السويس وهو ما يطرح تساؤلاً عن الحرص الإيراني على التقارب مع السُّعُوديَّة، وكذلك الحرص الإيراني أيضًا على التقارب مع مصر ورفع مستوى العلاقات الدبلوماسية. فهل تهدف إيران من ذلك إلى أنَّ يتم إدماجها في المشروعات الاقتصادية بالمنطقة، وهل يمكن بهذه الورقة الضغط لتغيير السلوك الإيراني، في الواقع لست متأكدة، ففي ظل العقلية الإيرانية والقائمة على فكرة استعراض القوى فهي تجعل أي محاولات حقيقية لإدماج إيران في مشروعات تنموية بالمنطقة طبعًا أمر صعب نظرًا للطموح الإيراني والفكر المسيطر على النخبة الإيرانية. وفي تصوري إن هذا الأمر يزداد خاصة لو نظرنا إلى ما يدور من كلام عن أن إيران بدأت تتعاون مع السودان في مجال المسيرات، وبالتالي تحاول التواجد ليس فقط من خلال التأثير على أمن البحر الأحمر ولكن في السودان ، وطبعًا القرن الإفريقي.

ومن المهم التركيز على تقييد السلوك الإيراني، لكن من الواضح أنَّ هناك غياب للرغبة الأمريكية في تحقيق ذلك الهدف. فالبحرية الأمريكية أعلنت منذ أسابيع عن حجزها لسفينة تحمل تقنيات عسكرية متجهة إلى الحوثيين وقالت إنها إيرانية، ومع ذلك لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأنها. فهناك تأكيد ورسائل متبادلة ما بين الطرفين على عدم الرغبة أو الدافع للانجرار في صدام عسكري مباشر، ومع ذلك فإن إيران لم تؤثر على الحوثيين، ولا الحوثيين أوقفوا هجماتهم، وبالتالي فهناك تساؤل بشأن الدور الأمريكي.

***د. أحمد أمل:**

هذا اللقاء فرصة مهمة للتوصل لنتائج مهمة في هذه اللحظة المعقدة والتي فرضتها الهجمات الحوثية في البحر الأحمر في وضع شديد الصعوبة تمر به الجهة الأخرى من البحر الأحمر ممثلة في الضفة الإفريقية الممتدة من مصر شمالاً وحتى جيبوتي ومنها إلى أرض الصومال ثم الصومال في سياق عدد من المتغيرات المهمة التي واكبت تصاعد التوترات الأمنية في البحر الأحمر. أولها وأهمها على الإطلاق ما شهدناه من مذكرة التفاهم الموقعة بين إثيوبيا وأرض الصومال. المشكلة في هذه المذكرة ليست ما تفرضه من تحديات أو تغييرات سريعة على بنية الأمن الإقليمي في المنطقة، ولكن كونها تؤكد نمطًا متكررًا تقوم به إثيوبيا في عهد آبي أحمد من نقل حالة الاستقطاب من الداخل إلى الخارج؛ إثيوبيا تمر بأوضاع داخلية بالغة الصعوبة على المستويين الأمني والسياسي وسبق لها أنَّ نقلت صراعها الداخلي خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٢م، إلى دول الجوار، والأمر قابل للتكرار في المشهد الحالي. وربما ما شهدناه من تصاعد التوترات مجددًا في الصومال بين أنصار الوحدة المؤمنين بوحدة الصومال والمدعومين دوليًا وأرض الصومال، والتي رغم تواجد بعض الممثليات الدبلوماسية لها لكنها لا تحظى باعتراف من قبل أي دولة على مستوى العالم. تصدير الصراع الداخلي إلى دول الساحل أمر بالغ الأهمية.

النقطة الأخرى التي واكبت الهجمات الحوثية في البحر الأحمر هي عودة القرصنة انطلاقًا من السواحل الصومالية؛ فمنذ نوفمبر ٢٠٢٣م، وحتى الآن كانت هناك على الأقل أربع هجمات بذات النمط الذي كان سائدًا أعوام ٢٠٠٩، و٢٠١٠، و٢٠١١م، وفي ظل السياق الأمني القائم حاليًا ما نخشاه هو أنَّ يفتح ذلك المجال لتنظيم القاعدة للقيام بنشاط بحري ساحلي.

إن الأوضاع الأمنية في الصومال هشة للغاية، وكافة الجهود التي قُدّمت في العقود الماضية لم تُسفر عن نتائج حاسمة بشأن القضاء على الإرهاب؛ فتنظيم القاعدة وداعش موجودون هناك مع اختلاف القدرات لصالح القاعدة من خلال فرعها هناك ممثلاً في تنظيم الشباب. الوضع القائم حاليًا في القرن الإفريقي يعني أنَّ الأمور مرشحة بالتأكيد لتمدد نشاط حركة الشباب من المناطق الداخلية التي كان نشاطها محصورًا بها لعدة شهور لتتجه نحو

السواحل والأماكن الأكثر خطورة.

المتغير الثالث، يتمثل في اقتصار الحديث عن القرن الإفريقي بالمعنى الضيق وإنما الشاطئ الغربي للبحر الأحمر وتحديدًا ما يجري في السودان وهو أمر بالغ الصعوبة ويطرح أسئلة معقدة في الجوارين العربي والإفريقي. ويمكن الإشارة إلى متغيرين الأول، هو ما يتعلق بالانفتاح السوداني على إيران وما ارتبط به من حديث بشأن مساعدات عسكرية قُدّمت للسودان. والثاني ما يخص تمدد الدعم السريع باتجاه مناطق الوسط والشرق. والأخطر هو ما يجري الآن من محاولة للتمدد باتجاه الشرق خاصة في ولاية القضارف. وفي حال وصلت قوات الدعم السريع إلى المناطق الشرقية والساحل الشرقي السوداني، فهذا الأمر سيفرض بنية أمنية مغايرة في البحر الأحمر ككل.

وسنكون أمام فاعلين من غير الدول في كل من اليمن والسودان يسيطرون سيطرة كاملة على السواحل الممتدة على البحر الأحمر. التعامل مع هذا النوع من الفاعلين الدوليين يفرض تحديات كبيرة. بحيث لا يمكن الحديث عن ترتيبات أمنية أو توافقات مستقرة أو مستدامة مع مثل هذا النوع من الفاعلين من غير الدول. فهؤلاء الفاعلين لديهم منطق مغاير تتحرك استنادًا له وهو منطق بعيد كل البعد عن منطق الدولة الوطنية المستقرة.

الأمر الرابع ما يشهده البحر الأحمر وامتداده الجنوبي من تصاعد كبير في الاستقطاب الدولي، وهنا نتحدث على المستوى العسكري. فنحن نتحدث عن واحدة من المناطق النادرة إن لم تكن الوحيدة في العالم التي يمكن فيها الحديث عن استقطاب عسكري أمريكي صيني. فالقاعدة الصينية الوحيدة خارج حدودها تقع في جيبوتي. ورغم الحديث عن قواعد مستجدة في غرب إفريقيا في أماكن أخرى والتي لا تزال مجرد مناقشات. فإن الأمر القائم هو ما يتعلق بالحضور العسكري الصيني الكبير والمهم والمؤثر في جيبوتي. والأمر لا يقتصر فقط على الحديث عن استقطاب ثنائي بين الولايات المتحدة والصين، وإنما المشهد الحالي فنحن نتكلم على أنَّ منطقة البحر الأحمر وامتدادها الجنوبي بامتداد المناطق غرب المحيط الهندي باعتبارها مجرد امتداد غربي. فمقابل الحضور الصيني الكثيف في جيبوتي، نجد هناك حضور أمريكي وحضور عسكري ياباني، وتعاون مع الهند. نحن هنا أمام معادلة دولية يغلب عليها طابع الاستقطاب والتحرك بأدوات عسكرية وتفرض نفسها على المشهد ويمكن لهذا المتغير أن يقيد أي تحرك دولي فاعل.

وفي ظل حالة الاستقطاب الكبير القائم، ووجود طرف ثالث -روسيا- يحاول البحث عن موضع قدم في هذه المنطقة، من الصعب الحديث عن جهد دولي توافقي متفق عليه من جانب الجميع وفقًا لشروط وتحديد مساحات للتحرك وذلك لمواجهة التحديات الكبيرة التي تشهدها منطقة البحر الأحمر.

لعل هذه المتغيرات الأربعة هي ما تعقد من المشهد الحالي بما تفرضه من تحديات قبالة الشاطئ الغربي وليس الشرقي للبحر الأحمر. جميع الكلمات والمداخلات المهمة أكدت على ضرورة وجود عمل جديد من الناحية الفكرية من ناحية آلياته على الأرض من جانب دول الإقليم ذاتها وفي مقدمتها مصر والسُّعُوديَّة، وذلك من أجل استعادة قدر من الأمن المفقود في هذه المنطقة. وأن تكون تلك الجهود سباقة لأي تدهور من الممكن أن يحدث في هذه المنطقة المهمة. خالص الشكر.

المشاركون في الحلقة النقاشية:

* **د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر**
رئيس مركز الخليج للأبحاث
* **أ. د. صالح بن محمد الخثلان**
مستشار أول ـ مركز الخليج للأبحاث
* **د. محمد مجاهد الزيات**
المستشار الأكاديمي ـ المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
* **أ. د. محمد كمال** ـ عضو الهيئة الاستشارية للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
* **د. دلال محمود** ـ رئيس برنامج الأمن والدفاع ـ المركز المصري
* **د. هدى رؤوف** ـ رئيس وحدة الدراسات الإيرانية بالمركز المصري
* **د. أحمد أمل** ـ رئيس وحدة الدراسات الإفريقية ـ المركز المصري

* **أدار الحلقة النقاشية**
اللواء محمد إبراهيم الدويري ـ نائب مدير عام المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

* **مدير تحرير مجلة آراء حول الخليج**

منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي: هواجس الأمن .. وتحديات الاستقرار

مسؤولية العرب بناء استراتيجية أمنية جماعية المعني بها بصورة خاصة السعودية ومصر

الموقع الجغرافي، ليس فقط، عنصر أساس من عناصر الدولة، هو أيضاً، ببعده الإقليمي والدولي، ركنٌ استراتيجيٌ مهمٌ، لأمن واستقرار أي نظام إقليمي ودولي. فحدود الدول، ليست فقط تلك الخطوط الحمراء المتقطعة التي تفصل بينها نقط، كما تظهر في الخرائط، بل قد تمتد حدود الدول تاريخياً وليس فقط جغرافياً، من الناحية الاستراتيجية، التي فرضها أمنها القومي وتحتمها ضرورات بقائها واستمرارها، في شكل خطوط وهمية يرسمها صانعو السياسة الخارجية للدولة، قد تمتد مسافاتٍ طويلة تتخللها تضاريس وعرة، وربما بحارٍ ومحيطات بعيدة، لآلاف الأميال، بعيداً عن حدودها السياسية اللصيقة بحدود جيرانها الإقليميين المباشرين.

د. طلال صالح بنّان

الأهمية الاستراتيجية لموقع الدولة الجغرافي

إقليم الدولة، من الناحية الاستراتيجية، قد يكون أهم عناصر الدولة الرئيسية الثلاث المعروفة (السكان، الإقليم والحكومة الوطنية)، ليس من حيث ضرورات توفرها مجتمعة، فحسب... بل، وهذا هو الأهم من الناحية الاستراتيجية: إمكانات قيامها، بدايةً .. وكذا فرص واحتمالات استقرارها، وحتى استمرارها وبقائها. الإقليم لا يوفر للدولة مصادر الثروة اللازمة لتقدمها .. وازدهار وغنى شعبها، ومنعة نظامها السياسي، من مواد أولية .. ومصادر طاقة، وإمكانات لوجستية متعددة ومرنة، وربما تكون معقدة، فحسب... بل الأهم: توفر ضرورات أمنها بإمكانات ردع استراتيجية فعالة، تضمن أمنها .. وتحدد دورها وثقلها ووزنها الإقليمي والدولي، كقيمة استراتيجية مضافة لتعزيز الذود عن أمنها .. ورعاية مصالحها الوطنية، وخدمة أهداف سياستها الخارجية، وضمان حصولها على ما تراه نصيباً عادلاً من موارد النظامين الإقليمي والدولي، ولو على حساب المصالح السياسية والأمنية، لجيرانها الإقليميين... دعك من شركائها وخصومها الدوليين، البعيدين عن حدودها السياسية الدولية المباشرة المتاخمة لجيرانها القريبين.

كلما كانت الدولة تتمتع بحدود آمنة قابلة للدفاع عنها، مع توفر إمكانات التوسع الإقليمي والتمدد الدولي، بعوائد أكبر وتكلفة أقل، كلما اطمأنّت الدولة على صيانة أمنها .. والذود عن مصالحها، وحجزت لنفسها مقعداً مرموقاً مهاباً، إقليمياً ودولياً. الدولة أي دولة، يمكن أن تندفع تجاه خدمة أمنها القومي، إلى حدود ما تستطيع أن تصل إليه من نفوذ إقليمي ومكانة دولية، بما يتجاوز – أحياناً – إمكانات موارد إقليمها، التي هي مهما بلغ غناها ومقدراتها، تظل موارد محدودة. هذا بسبب أن هاجس الأمن هو الشاغل الرئيس، الذي يشغل بال صانعي القرار في الدولة ومؤسسات الحكم فيها. في كل الأوقات على رموز السلطة ومؤسسات الحكم، ألا تطرف لهم عين، تجاه قضايا الأمن القومي للبلاد.

من هنا نرى ميزانية الدفاع تحظى بأولوية استراتيجية مرموقة، ربما أحياناً تتجاوز تلك التي تفرضها برامج ومشاريع التنمية المحلية، دون حساب جدواها الاقتصادية .. أو توقع عائد مادي أو تنموي منها. حتى أن بعض الدول تُحجم الإفصاح عن ميزانية الدفاع لديها، خشية أن يُفهم أو يُساء فهمها من جيرانها وخصومها الإقليميين، مما يدفعهم لسلوكيات مضادة، قد تزيد من حدة توترات قائمة أو محتملة.

قوة الردع في البحر الأحمر مشروع قومي عربي استراتيجي كفيلة بتحقيق متطلبات الأمن القومي للعرب لاستقرار المنطقة والعالم

أمن الدولة القومي، التي تحدده بصورة استراتيجية أهمية وموقع إقليمها، هو خط الدفاع الأول المباشر للذود عن سيادتها .. ورعاية مصالحها الخارجية. كلما ارتفعت قيمة وإمكانات إقليم الدولة الاستراتيجية، كلما قلت تكلفة وارتفع عائده وزادت فاعلية وكفاءة إمكاناتها الدفاعية الذاتية. وفي الوقت نفسه: كلما زادت قدراتها التحالفية مع أطراف دولية أخرى استفادت من الميزة الأمنية التنافسية (الجيوسياسية) لموقعها الجغرافي. والعكس صحيح.

الميزة الجيوسياسية لموقع الدولة

تتنافس الدول، فيما بينها، بتفاوت الميزة التنافسية (الجيوسياسي) لموقع كلٍ منها الجغرافي، فالدول تختلف فيما بينها من حيث موقع كلٍ منها الجغرافي. الدول قد تتشارك، إقليمياً، من حيث موقعها الجغرافي، إلا أنها تبقى تختص، كلٌ منها بقيمة استراتيجية تنافسية مميزة (جيوسياسية) لموقع كلٍ منها الجغرافي. على سبيل المثال كلٌ من الولايات المتحدة وكندا تقتسمان قارة أمريكا الشمالية، إلا أنهما تتفاوتان من الناحية الاستراتيجية، تبعاً للميزة التنافسية (الجيوسياسية) لموقعهما مقارنةً ببعضهما البعض. وقس على هذا الموقع الجغرافي للدول العربية، على مستوى شبه الجزيرة العربية. على سبيل المثال: تتفاوت الميزة التنافسية (جيوسياسياً) بين كلٍ من العراق والمملكة العربية السعودية وعُمان، رغم أن الدول الثلاث تقع في منطقة إقليمية واحدة وتنتميان لكتلة قومية واحدة.

ما يحدد الميزة التنافسية (الجيوسياسية) بين الدولة، من الناحية الاستراتيجية، هو، في المقام الأول النظر لموقع إقليميها، فيما إذا كانت دولة داخلة (مغلقة) تحيط بها اليابسة من جميع الجهات، أم دولة ساحلية شاطئية. استراتيجياً، بصفة عامة، أولاً: الدول الساحلية، تتمتع بميزة تنافسية (جيوسياسية)، أعلى بمراحل من الدول الداخلية، التي لا تطل على بحار. ثانياً: من الناحية الاستراتيجية، أيضاً: ليست أي دولة تطل على بحر أو بحار، في مستوى متكافئ من الناحية الاستراتيجية، لمجرد أنها تطل على بحارٍ . هنا نجد مستويين للأهمية الاستراتيجية للدول المطلة على البحار. هناك دول مطلة على بحارٍ مغلقة، وهذه تظل دولاً داخلية شأنها، من الناحية الاستراتيجية، شأن الدول التي لا تطل على بحارٍ . في هذا الصدد من الناحية الاستراتيجية، ليس هناك فروق جيوسياسية مهمة بين دول تطل على بحارٍ مغلقة مثل: أذربيجان وأوزباكستان المطلتان على بحر قزوين المغلق، وبين أفغانستان وتشاد، اللتان لا تطلان على بحارٍ ، أصلاً.

المستوى الثاني: دول تطل على بحارٍ ، لكنها لا تطل مباشرةً على أعالي البحار المفتوحة. هنا تتجاوز الأهمية الاستراتيجية أو العوار الاستراتيجي، مساحة الدولة ومدى غنى إقليمها بالموارد الطبيعية والإمكانات البشرية. روسيا الاتحادية، من الناحية الاستراتيجية، رغم كونها أكبر دول العالم مساحة وتزخر بموارد طبيعية هائلة، إلا أنها من الناحية الاستراتيجية، تُعدُ دولة داخلة، لأن سواحلها لا تقع على مياه بحارٍ دافئة قابلةً للملاحة، مطلة على أعالي البحار، طوال السنة. موانئ روسيا الاتحادية الدافئة على البحر الأسود، عليها أن تمر بمضايق طبيعية وصناعية، حتى تنفذ أساطيلها التجارية والحربية، إلى أعالي البحار. الميناء الوحيد الذي يمكن

يجب ألا يطول الجدل حول تشكيل قوة ردع عربية في منطقة البحر الأحمر في قضية لمن تكون القيادة لهذه القوة العربية الرادعة

أن يطل على أعالي البحار (فلاديفوستوك) شرقاً على المحيط الهادي، هو ميناء يغطيه الجليد طوال ثمانية شهور في السنة، وعلى الأساطيل التجارية والحربية الروسية، أن تمر عبر مضايق وبالقرب من جزر لدول غير صديقة، لتتمكن من النفاذ إلى المياه الدافئة للمحيط الهادي، سواء الاتجاه شرقاً أو جنوباً.

العبرة هنا للميزة الاستراتيجية (الجيوسياسية) أن تطل الدولة الساحلية موانئها على أعالي البحار مباشرةً .. وأن تكون هذه الموانئ قابلة للملاحة، طوال السنة تضاريسيًا ومناخياً. الأمثلة "الكلاسيكية" هنا للدول الساحلية التي تمتد سواحلها في أراض قابلة للملاحة تتمتع بمناخ معتدل تتلاطم شواطئها بأمواج وتيارات دافئة. جميع الدول الاستعمارية تاريخياً (بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، هولندا واليابان). تنضم إلى هذه الفئة من الدول الساحلية الكبرى. الولايات المتحدة، تتفوق عليهم جميعاً، من الناحية الاستراتيجية، بموقعها الجغرافي الذي يمتد على طول سواحل دافئةً قابلة تضاريسيًا ومناخياً للملاحة طول السنة، تبلغ آلاف الأميال، مطلة على المحيطين الهادئ غرباً .. والأطلسي، شرقاً. تجلت الميزة التنافسية (الجيوسياسي) لموقع الولايات المتحدة الجغرافي في الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤ — ١٩١٩م)، والثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥م). كما أن عظمة الولايات المتحدة الاستراتيجية تتجلى في قوتها البحرية الضاربة، حيث تعتبر أيقونة مكانتها الكونية المهيمنة، في العصر الحديث، بواقع كونها تجوب بحار العالم، على مدار الساعة .. ويمكن أن تصل لأي نقطة توتر في العالم، خلال أيام. كل ذلك بفضل الميزة التنافسية (الجيو سياسية) لموقعها الجغرافي، المطلة سواحله الدافئة والقابلة للملاحة طول العام، الممتد آلاف الأميال، مباشرة على أعالي البحار. ميزة (جيو سياسية) تنافسية رفيعة لا تنافسها فيها أي دولة أخرى في العالم.

منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي والخليج العربي

بعد أن ناقشنا الأهمية الاستراتيجية لمواقع أقاليم الدول وتفاوت الميزة التنافسية (جيوسياسياً) بينها، نأتي لتطبيق كل ذلك على منطقتنا العربية، بالذات في منطقة البحر الأحمر، وامتداده إلى القرن الإفريقي .. ومنطقة الخليج العربي وامتدادها إلى بحر العرب والمحيط الهندي، هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الرفيعة، ليس فقط للدول التي تقع في نطاقها الجغرافي، بل للقوى الكبرى، التي تتنافس على مكانة الهيمنة الكونية، وهي تشهد تاريخياً صراعاً ممتداً تجاوز فترات الصراع الكوني في فترة الحرب الباردة، ليمتد إلى الوقت الحاضر، وربما لأجيال قادمة. لقد ظهرت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، حساسية مرنة لـ «ترمومتر» الأوضاع الإقليمية والدولية، وثيقة الصلة باستقرار المنطقة والعالم.

منطقة الخليج العربي

لا يمكن مناقشة الوضع الجيوسياسي لمنطقة البحر الأحمر، دون التطرق للوضع الجيوسياسي للجهة المقابلة، شرقاً، بشبه الجزيرة العربية، التي تقع فيها منطقة الخليج العربي. كلٌ من الخليج العربي والبحر الأحمر يوضحان مدى حساسية الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، من الناحية الاستراتيجية، وكم هي الإطلالة على أعالي البحار مهمة، بل ومصيرية، مما يذهب بقيمة الإطلالة على البحار، كفارق جوهري من الناحية الاستراتيجية، بين الدول الداخلة التي لا تطل على بحارٍ مغلقة، وتلك المطلة على بحارٍ ممتدة، لكنها في حقيقة الأمر بحارٍ شبه مغلقة، مثل ما هي الحالة في البحرين الأحمر والخليج العربي، التي تتحكم في مداخلها مضايق طبيعية أو ممرات اصطناعية.

في وقت السلم تمر ٢٠ ٪ من التجارة العالمية عبر البحر الأحمر. في وقت السلم، أيضاً، تعبر من الخليج العربي أكثر من ٢٥٪ من احتياجات العالم من موارد الطاقة الأحفورية. منطقة الخليج العربي تزخر بأكثر من ٣٠٪ من احتياطي العالم وإنتاجه من النفط، سلعة استراتيجية لا يستغني عنها العالم، ولطالما كانت مصدراً للتوتر بين الدول المطلة على الخليج العربي، ولا تستثنى من ذلك الدول العربية، نفسها. في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، غزا العراق الكويت، ووقف العالم بأسره لإفشال مشاريع العراق التوسعية، التي رأى فيها مظهراً لعدم الاستقرار، لا يمكن التعامل معه إلى بمستوى خطورته على استقرار المنطقة، وسلام العالم. قبل مغامرة غزو الكويت كانت منطقة الخليج العربي ساحةً لحرب ضروس نشبت بين العراق وإيران، استمرت لثمان سنوات (١٩٨٠ — ١٩٨٨م).

الوضع الجيوسياسي غير المستقر في البحر الأحمر والخليج العربي والقرن الإفريقي يشكل تحديًا استراتيجيًا خطيرًا للأمن القومي العربي

في تلك الحروب ظهر كم هم العرب مهددون بجغرافية منطقة الخليج، بما يفوق عائد ثروتهم النفطية. لم تتردد إيران في استغلال الميزة التنافسية (الجيوسياسية) لموقعها، خدمةً لأغراض حربها ضد العراق، للحؤول دون مساعدة الدول العربية المطلة على الخليج للعراق، اتساقاً مع التزاماتهم القومية. في حقيقة الأمر: حرب الخليج الأولى كانت ملحمة عربية فارسية، ساحة الوغى فيها مياه الخليج العربي، بوضعه الجيوسياسي المعقد، حيث تتحكم إيران عن طريق مضيق هرمز في أهم موارد سوق الطاقة العالمية من النفط. إيران لم تتردد في تهديد السفن المصدرة للنفط الكويتي واستهدافها، مما أضطر الأخيرة لطلب الحماية الأمريكية، الذي تمثل في رفع العلم الأمريكي للسفن الحاملة للنفط الكويتي. مما زاد الأمور تعقيداً، احتمال دخول أطراف دولية، بل قوة عظمى (الولايات المتحدة)، بصورة مباشرة، في تلك الحرب، والعالم على مشارف نظام دولي جديد، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارسو.

هذا الوضع المعقد، والخطير في نفس الوقت، الذي وجدت فيه دول النفط الغنية في منطقة الخليج العربي نفسها فيه، أظهر مدى الحاجة لتفادي المرور، خاصةً في أوقات التوتر في المنطقة، عبر مضيق هرمز، الذي تتحكم فيه، بصورة أساسية إيران، وإن كانت في طرفه الآخر تتحكم عُمان في رأس مسندم، ولكن ليس بالصورة التي تتحكم بها إيران في الطرف الآخر (الشرقي) من مضيق هرمز. جغرافياً: رأس مسندم هو جزء من مضيق هرمز تابع لعُمان، إلا أنه من الناحية الجيوسياسية جزء مقتطع من أراضي عُمان، تفصله أراضٍ تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة! هذا الوضع الجيوسياسي الشاذ والمعقد، يضعف، بل ويذهب بالقيمة الاستراتيجية لمضيق هرمز، بالنسبة للجانب العربي، لأن ذلك الجزء من المضيق، لا يتصل جغرافياً، بصورة حصرية، بأراضي دولة عربية بذاتها.

هذا وضع بالغ الحساسية من الناحية الجيوسياسية، لأن مجرد عدم توفر السيطرة التامة لطرف دولي على جزء من المضايق، من شأنه أن يضعف موقف أي تكتل إقليمي، مهما كانت أواصر ذلك التكتل قوية. مجرد رسم خريطة الحدود، بهذا الشكل المتجزئ بين دولتين عربيتين جارتين، إنما هو مؤشر لتوتر محتمل ممكن أن يتسبب في احتكاك عنيف على الحدود بينهما في أي وقت، لتسوية هذا الوضع الجغرافي الشاذ، مهما كانت طبيعة العلاقات التي تسود الدولتين، في إطار تكتل إقليمي قومي واحد

من هنا جاءت الحاجة للمملكة العربية السعودية أن تكون لها إطلالة على بحر العرب المفتوح مباشرة على أعالي البحار. فكانت كل محاولات الرياض أن يكون لها ميناء على بحر العرب، عبر الأراضي اليمنية أو الأراضي العمانية، لكن حدثت تطورات في هذه المنطقة حرب اليمن الأهلية (١٩٦٢ – ١٩٦٧م) وثورة ظفار في عمان سبعينات القرن الماضي، ساهمت في عدم نفاذ المملكة المباشر على بحر العرب، بالإضافة للمناوشات على الحدود بين المملكة واليمن الجنوبي، (٢٧ نوفمبر – ٦ ديسمبر ١٩٦٩م)، عندما احتلت القوات اليمنية الجنوبية مركز الوديعة السعودي على الحدود بين البلدين، حيث انتهت تلك الحرب القصيرة بطرد الجنود اليمنين من تلك البقعة واستعادة السعودية السيادة عليها، مما عقد مشاريع المملكة للنفاذ إلى بحر العرب، والخروج من واقع إقليمها الشبه مغلق، رغم امتداد سواحلها الطويلة على جانبي شبه الجزيرة العربية، شرقاً من ناحية الخليج العربي.. وغرباً من ناحية البحر الأحمر.

الوصول إلى بحر العرب، بالنسبة للمملكة العربية السعودية هدف استراتيجي بعيد المدى تحتم ضرورته الاستراتيجية العمل، بكافة الوسائل لتحقيقه، من أجل تأمين ممر بري آمن لنقل النفط إلى ميناء (سعودي) على بحر العرب، تعمل المملكة على بناء ميناء لتصدير النفط عن طريق مد أنبوب نفط، بطول ٥٦٠ كم من ميناء الخرير السعودي على الخليج العربي، إلى ميناء نشطون اليمني في أرض المهرة على الحدود اليمنية العمانية. هذا المشروع رغم جدارته الاقتصادية للطرفين السعودي واليمني، إلا أن مشكلة السيادة تعقد احتمالات تنفيذه.

هناك مشروع أكثر طموحاً وتتوفر فيه إمكانات تنفيذه باتفاق تكاملي بين المملكة العربية السعودية وعُمَان، لا يقتصر على تصدير النفط بل يشمل على «لوجستيات" النقل البحري التجاري، بصورة عامة، الهدف الأساسي (الاستراتيجي) منه إيجاد منفذ بحري للمملكة العربية السعودية على بحر العرب، بإطلالة مباشرة على المحيط الهندي من ثَمّ إلى أعالي البحار والمحيطات المفتوحة، دون عوائق طبيعية أو اصطناعية، والتخلص تماماً من تعقيدات

عدم وجود رؤية عربية مشتركة لتقدير تحديات الوضع الجيوسياسي في المنطقة يعقد بناء استراتيجية عربية موحدة تحمل إمكانات ردع فعالة

المرور عبر مضيق هرمز. قناة الملك سلمان البحرية التي تربط المملكة العربية السعودية عبر الربع الخالي والأراضي العُمَانية وصولا لبحر العرب، تمثل تحدياً هندسياً وبيئياً وتقنياً جباراً. قناة الملك سلمان المائية هذه، تمتد بطول ٩٦٠ كم من الجبيل بعرض ١٥٠م وعمق ٢٥م، عبر الأراضي السعودية والعمانية، وصولاً لبحر العرب. هناك موافقات صدرت بشأنها مراسيم للبدء في هذا المشروع العملاق، الذي يأتي ضمن رؤية ٢٠ — ٣٠ للمملكة.

الإمارات العربية المتحدة أيضاً، لديها طموح مماثل، وإن كانت تتبع في تنفيذه بوسائل أكثر "دراماتيكية". الاستراتيجية الإماراتية، في هذا الشأن تقوم أساساً على التواجد العسكري في أماكن حساسة، قد تقتضي تقسيم كيانات سياسية قائمة. القوات الإماراتية مسيطرة على جزر في بحر العرب مثل جزيرة سقطرى الشهيرة بتنوعها البيئي الفريد، وبموقعها الجيوسياسي الخطير في التحكم بحركة الملاحة بين مضيق المندب ومضيق هرمز، بامتداد بحر العرب، عن طريق وجود عسكري بحري في خليج عدن وقواعد عسكرية في جيبوتي. بمساعدة الجنوبيين، المشروع الإماراتي قد يرمي لإعادة انفصال جنوب اليمن من شماله، الوجود الإماراتي في هذه المنطقة الحساسة من الناحية الاستراتيجية.

منطقة البحر الأحمر

الوضع على جبهة البحر الأحمر، فيما له علاقة بأمن العرب القومي، لا يختلف في حساسيته وتعقيده عن ذلك، على جبهة الخليج العربي. صحيح أن مدخل البحر الأحمر، من الناحية الجنوبية يتحكم فيه مضيق باب المندب، وبصورة لا تقل أهمية من الناحية الاستراتيجية خليج عدن، إلا أن البحر الأحمر، ليس من الناحية الجيوسياسية بحيرة عربية خالصة، عند مدخله مضيق باب المندب (اليمن وجيبوتي) وعند مخرجه، شمالاً قناة السويس (جمهورية مصر العربية).

في أقصى الجنوب الغربي للبحر الأحمر، ليس بعيداً عن باب المندب تحتل دولة غير عربية (أريتريا) موقعاً استراتيجيًا مهماً، إن لم يوازي، من الناحية الاستراتيجية إطلالة دولتين عربيتين على المضيق، إلا أنه يضعف من الناحية الاستراتيجية السيطرة العربية الكاملة على مضيق باب المندب، خاصةً أن إسرائيل عملت بالاتفاق مع أسمرة على تواجد عسكري لها في بعض الجزر التابعة لأريتريا في تلك المنطقة الحساسة من البحر الأحمر، بالقرب من باب المندب. في أقصى شمال خليج العقبة تقع مدينة إيلات الإسرائيلية، وهي أرض مصرية احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٤٨م، وكانت تسمى أم الرشراش. هذه البقعة، التي تسيطر عليها دولة عدوة للعرب، تقلل من أهمية مضايق تيران وصنافير جنوب خليج العقبة، فتحولها إلى مضايق دولية، تتحجج بحرية الملاحة قوىً دولية، انتقاصاً من السيادة العربية الكاملة، على الأقل في الجزء الشمالي من البحر الأحمر. مما هو جدير بالذكر هنا: إسرائيل تحججت بإغلاق مصر لمضايق تيران وصنافير، لتبرير عدوانها على العرب في حرب الأيام الستة ١٩٦٧م.

مع ذلك يظل البحر الأحمر، من الناحية الاستراتيجية بحراً شبه مغلق، إطلالة دوله الواقعة على سواحله، تتحكم فيها مضايق طبيعية واصطناعية (تيران وصنافير، وقناة السويس شمالاً .. وباب المندب جنوباً)، تحتاج الدول المطلة على البحر الأحمر المرور من هذه المضايق، لتنفذ إلى أعالي البحار. بالنسبة للدول المطلة على البحر الأحمر، من الصعب ضمان حرية الملاحة لسفنها، في أوقات الحرب، دون التعرض لمضايقات الدول التي تتحكم في تلك المضايق. من الناحية الاستراتيجية، ليس هناك فرق في أوقات توتر العلاقات، بين دول صديقة وشقيقة، متى كان على المحك قضية الأمن وتغليب مصالح الدول، التي تدفعها غريزة أنانية محضة.

حتى مصر، التي تتحكم في قناة السويس، هي خاضعة في إدارة القناة لاتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨م)، التي تحدد استحقاقات مصر والتزاماتها تجاه المرور بالقناة وكذا منطقة القناة، بما يحفظ حقوق المساهمين في شركة قناة السويس العالمية. هذه الالتزامات تجاه الملاحة في قناة السويس، حتى بعد تأميم القناة (٢٦ يوليو ١٩٥٦م) لتصبح خالصة السيادة لمصر، امتداداً لسيادة مصر الخالصة، على خليج السويس.

ثُمّ أن التوترات التاريخية في المنطقة، وكذا تغير مصالح الدول، أثر عملياً على مكانة قناة السويس ووزنها للأمن القومي لمصر، نفسها. في حرب ١٩٥٦م، جُمدت الملاحة عبر القناة .. في حرب ١٩٦٧م، توقف العمل في قناة السويس لتسع سنوات (١٩٦٧ — ١٩٧٥م)،

بسبب احتلال إسرائيل للضفة الشرقية للقناة. كما أنه تاريخياً: كانت منطقة القناة لعقود تحت السيطرة الأجنبية، منذ بدء الملاحة فيها عند افتتاحها (١٨٦٩، وحتى تأميمها ١٩٥٦م). حتى مع سيادة مصر على القناة، تظل مصر من الناحية الاستراتيجية حبيسة الوضع الجيوسياسي لموقعها الجغرافي، شأنها شأن بقية الدول العربية المطلة على البحر، فهي شمالاً تطل بسواحلها الطويلة على البحر المتوسط، الذي هو من الناحية الاستراتيجية بحر شبه مغلق، تحتاج المرور عبر مضيق جبل طارق غرباً، لتنفذ إلى أعالي البحار. كما هو الحال جنوباً على سفنها وأساطيلها البحرية المرور من باب المندب، لتنفذ إلى بحر العرب ومنه للمحيط الهادي.

حرية المرور ومتطلبات الأمن

هذا هو الوضع الجيوسياسي، للخليج العربي والبحر الأحمر، الذي يتحكم في حركة الملاحة الدولية، ويتكفل القانون الدولي ضمان حرية المرور البريء لجميع السفن التابعة للدول غير تلك الشاطئية الواقعة على ضفتي المضايق المائية، سواء الطبيعية منها أو الاصطناعية، خاصةً في أوقات السلم. في أوقات السلم، على سبيل المثال: يتكفل القانون الدولي، والأهم مصالح الدول الشاطئية، التي تقع أجزاء من مياه المضايق الدولية ضمن مياهها الإقليمية، بما فيها امتداد مياهها الاقتصادية، ضمان حرية الملاحة لجميع السفن، مهما كانت هوية وجنسية الأعلام، التي تُرفع عليها.

الأعلام التي تُرفع على السفن خاصةً التجارية، ليست بالضرورة معلماً أو رمزاً للحماية، وإن كان ذلك في الأصل مقصوداً تاريخياً بظاهرة رفع الأعلام على السفن التي تبحر في أعالي البحار، أو تلك التي تستخدم الممرات المائية، سواء كانت طبيعية أو اصطناعية، أو حتى المرور عبر المياه الإقليمية والاقتصادية للدول الشاطئية، بما فيها الرسو في الموانئ التابعة للدول الأجنبية.

في حقيقة الأمر: الأعلام المرفوعة على السفن التي تجُوبُ البحار، ليست بالضرورة، في الوقت الحاضر، رمزاً للحماية أو علماً للسيادة، بقدر ما هي في الأساس، علامة شبه تجارية، تحدد الحاجة لرفعها رخصة صلاحية تلك السفن للإبحار أثناء مجرى ومرسى تلك السفن، في أعالي البحار، تتنافس الدول في تسويقها. حتى أن بعض الدول تشكل عوائد الترخيص للسفن، برفع علمها عليها، جزءاً من مصادر تلك الدول من النقد الأجنبي، مثل ليبريا. بينما تتكفل شركات التأمين العالمية، دفع أي تعويضات يمكن أن تلحق بشحنات تلك السفن، أو بالسفن نفسها، لأسباب طبيعية، مثل: الأعاصير .. والارتطام بأجسام صلبة ككتل الجليد العائمة .. وما قد تسببه الزلازل في البحر من موجات عاتية (تسونامي) ممكن أن تتسبب في تلف البضائع التي، تحملها تلك السفن التجارية، أو غرق السفن نفسها.

خارج احتمالات المخاطر الطبيعية التي تتعرض لها السفن عندما تمخر عباب البحار، أثناء مرورها على مناطق توتر جيوسياسي، ليس بالضرورة أطرافه دول تعي مسؤولية حرية التجارة وتحترمها، مثل أعمال القرصنة .. وعنف الجماعات المصنفة إرهابية، أو المارقة عن سلطة حكومتها الوطنية .. أو نتيجة الوقوع أو المرور في مناطق عنف مسلح بين أطراف دولية، وإن كانت بطبيعة الحال تكون مسؤولة مسؤولية سياسية وقانونية عن حماية السفن التجارية التابعة للدول غير المتحاربة. بسبب مثل احتمالات المخاطر في تلك الظروف نجد شركات التأمين ترفع من سعر بوليصات التأمين على السفن وما تحمله من بضائع، لمواجهة ارتفاع تكلفة تعويض الأضرار التي قد تنجم جراء مرور السفن من تلك المناطق الخطر المرور بها.

حرية التجارة العالمية وأمن حق المرور المكفول لكل الدول في استخدام أعالي البحار وعبر الممرات المائية وحتى المياه الإقليمية والرسو في موانئ الدول الأخرى، بغرض المرور البريء، هو أسس التجارة الدولية وازدهار الأسواق العالمية ودليل لوجستي على توافق دولي لخدمة المصالح المشتركة للدول، حفاظاً على استقرار النظام الدولي، وذوداً عن سلام العالم.

لكن، ليست أوضاع النظام الدولي وترتيبات الأمن الإقليمية، بهذه السلاسة المفترض تحكمها سلوكيات عقلانية، تتبصر خدمة مصالح الأطراف الدولية، ضمن مراعاة اعتبارات الاستقرار الإقليمي وتغليب قيمة السلام العالمي. من أهم خصائص أي نظام دولي: النزوع للسلوكيات المسببة للتوتر وعدم الاستقرار، منها لتبصر عوائد الاستقرار والابتعاد عن حالات التوتر. المجتمع الدولي، ليس مثل المجتمع المحلي للدول. من أهم مؤشرات قصور النظام الدولي، ميله لعدم الاستقرار، أكثر من ركونه للاستقرار، نتيجة عدم وجود سلطة قاهرة تمارس جبروت عنفها على أطرافه، لفرض احترام القانون الدولي. باختصار: النظام الدولي لا تحكمه حكومة قوية فاعلة تتحكم في سلوك أعضائه، حتى يتبصروا تبعات عدم الاستقرار ويتصرفوا بعقلانية وحكمة، لخدمة مصالحهم.

لكن مع ذلك النظام الدولي، وكذا الأنظمة الإقليمية، يمكن القول إنها متسقات شبه فوضوية، وليست فوضوية بالمطلق، تفتقر إلى

أدوات ردع فعالة تكبح جماح عنف وتهور أطرافها. رغم أن أي نظام دولي أو إقليمي، يُعْلي من شأن قيمة السيادة لأطرافه، بطريقة متطرفة، بجعل تقدير مسؤولية أي طرف دولي أو إقليمي، تتوقف على إرادته السيادية الحرة ليس بالضرورة على مسؤوليته تجاه التزاماته الإقليمية والدولية. مع ذلك: في أي نظام دولي هناك آليات عملية وفعالة، تحمل سمات الردع الذاتي، لأي طرف دولي أن يقدم على ما من شأنه أن يعكر صفو الاستقرار الدولي، بالعبث بأهم عناصره فيما يخص حرية الملاحة في البحار والمحيطات ومسارات حركة السفن التجارية، وحتى العسكرية.

تاريخياً: كان نظام توازن القوى، من أهم فعاليات الردع للحفاظ على توازن النظام الدولي، في عصرٍ من العصور، ومن ثَمّ استقراره. يأتي في المرتبة الثانية، من حيث ضمان الحفاظ على استقرار النظام الدولي، افتراض العقلانية في سلوك الدول، التي تتبصر أن خدمة مصالحها القومية تكمن في احترامها للقانون الدولي .. وأن احترام حرية الملاحة الدولية، منفعة مادية وأمنية لها، ومن أجل ذلك يفترض أن تتصرف بحكمة وعقلانية لتبصر مدى فاعلية احترام القانون الدولي، في خدمة مصالحها القومية، بالعمل على استقرار النظام. سلوك الدول هذا قد يختلف عن سلوك الجماعات غير النظامية، التي ترى أن وجود النظام الدولي، بمؤسساته القانونية والسياسية، إنما يعكس هيمنة قوى دولية معينة على مقدرات العالم، وبالتالي: هي معنية بتقويض النظام الدولي (غير العادل) من وجهة نظرها، لا المساهمة في استقراره.

كانت القرصنة، في الماضي، من أهم عناصر تقويض الأنظمة الدولية المعاصرة، وهي موجودة في وقتنا الحاضر، بل وتشكل أهم التهديدات للملاحة الدولية في منطقة بحر العرب والقرن الإفريقي، على وجه التحديد. والقرصنة، في الوقت الحاضر لا ترتكبها جماعات خارجة عن القانون منفلتة، لمجرد النهب والترويع، كحرفة وصناعة لكسب الرزق، بل أحياناً تتشكل من جماعات خارجة عن القانون في بلدانها، كتعبير سياسي عن تمرد عنيف، لأوضاع سياسية غير مواتية في بلدانهم. في الفترة الأخيرة كانت جماعات القرصنة في القرن الإفريقي تتشكل من جماعات سياسية تعكس الأوضاع السياسية المتوترة في منطقة القرن الإفريقي، بالذات في الصومال.

حوثيو اليمن

جماعات أخرى، تمارس شكلاً من أشكال القرصنة المنظمة، تعكس الأوضاع السياسية في مجتمعاتها، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى اعتبارها أطراف دولية، تحظى باعتراف النظامين الإقليمي والدولي، على حدٍ سواء، رغم سيطرتها القوية على مقدرات الأوضاع السياسية، في بلدانها. من ضمن هذه الجماعات، شبه النظامية، التي تتمتع بنفوذ سياسي طاغٍ في مجتمعاتها، لكنها لا تحظى بالاعتراف الإقليمي والدولي بها (جماعة الحوثي في اليمن).

في الفترة الأخيرة، وخاصة بفعل أحداث العنف في المنطقة، التي تمثلت بالعدوان الإسرائيلي على غزة، وجدت جماعة الحوثي الفرصة للفت أنظار العالم لوجودها .. وأن تجاهلها، إقليمياً ودولياً، لم يعد مجدياً، فلجأت لاستغلال حالة عدم الاستقرار في المنطقة، منفذاً ليس فقط لوقف مقاطعتها اقتصادياً وعزلها سياسياً، بل أخطر من ذلك: الاعتراف بها كقوة إقليمية يمكنها أن يكون لها وزن سياسي وعسكري في مناطق عنف بعيدة عنها، بالتحكم في مجريات أعمال العنف عن بعد.

استغلت جماعة الحوثي ما يحدث في غزة من عدوان إسرائيلي يصل لحد ارتكاب جرائم حرب وممارسة تطهير واستئصال عرقي يرقى لجريمة الإبادة الجماعية، في عدم تحرك عربي ودولي فعال لمجابهة إسرائيل، وكان مدخلها لخوض الصراع، جدلها: أن أهل غزة لا يواجهون حرباً تستهدف استئصالهم، لكن يواجهون ما هو أقسى: حصاراً قاتلاً يمنع عنهم الماء والغذاء والدواء. بالتبعية: فرض الحوثيون، من جانب واحد، حصاراً مضاداً على إسرائيل، عن طريق مهاجمة أية سفن تدخل إلى إسرائيل أو تخرج منها، لا فرق هنا بين سفن تحمل عتاداً عسكرياً لإسرائيل أم أخرى تحمل منتجات استهلاكية، للاستخدام المدني، سواء كان غذاءً أم دواءً أو منتجات طاقة ووقود. بهذا قدر الحوثيون أنهم وجدوا أخيراً مخرجاً لحصارهم الاقتصادي وعزلتهم السياسية، وتمكنوا بالفعل من فرض مثل ذلك الحصار على إسرائيل.

طبعًا: الحوثيون ما كانوا ليقدموا على مثل هذا العمل الخطير، دون مساعدة من قوة إقليمية، ما فتئت تدعمهم منذ استيلائهم على السلطة في صنعاء (٢١ سبتمبر ٢٠١٤م)، التي لم يعترف بها النظامين الإقليمي والدولي. إيران، منذ ثورة الخميني على نظام الشاه، وهي لم تفشل في إظهار تطلعاتها التوسعية، تصديراً لقيم ما تسميه بالثورة الإسلامية. بعد حربها مع العراق، التي استمرت لثمان سنوات، استشرت نزعتها التوسعية في المنطقة، لتشمل العراق ومنطقة الهلال الخصيب، حتى شرق المتوسط .. وجنوباً كان مسرح توسعها اليمن. جماعة الحوثي في اليمن هي أحد أذرع إيران الطولي، لفرض استراتيجيتها التوسعية، خارج نطاق إقليمها، المحدود الأثر والتأثر من الناحية الجيوسياسية، إذا ما

هي تطلعت للعب دور إقليمي نافذ في منطقة الشرق الأوسط، وما وراءه حتى القرن الإفريقي، ومنه إلى شرق إفريقيا. كما سبق لها وغزت اقتصادياً وثقافياً ومذهبياً، دولاً في وسط وغرب إفريقيا، معروفة بمذهبية مجتمعاتها السنية، لتحويلها للتشيع، كما هو الحال في مالي وتشاد ونيجيريا وغينيا، وغيرها من دول وسط وغرب إفريقيا، المعروفة بخلفيتها المذهبية السنية.

جيوسياسية الموقع وتحديات الأمن

الدول العربية، خاصةً دول المشرق، بما فيها مصر، تواجه تحديات أمنية خطيرة، ترجع في المقام الأول لحساسية وهشاشة موقعها الجغرافي. جميع هذه الدول، هي دول شاطئية، تتفاوت إطلالتها على البحار، من بضعة كيلو مترات، مثل ما هو الحال في العراق والأردن، إلى أن يتجاوز بعضها آلاف الكيلو مترات، بل وتمتاز بعضها بإطلالة بحرية وكثرة موانئها، على أكثر من جهة لحدودها الإقليمية، مثل المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

إلا أن عشر دول عربية (المملكة العربية السعودية، مصر، العراق، الأردن، السودان وخمس من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدا عُمان، استراتيجياً، من الناحية الجيوسياسية، تعتبر دولاً شبه داخلية، لأنها لا تطل مباشرة على أعالي البحار. وضع جيوسياسي، غير موات أمنياً، خاصةً في أوقات التوتر والصراعات العنيفة، التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط، من آن لآخر. هناك دولتان في محيط شبه الجزيرة المائي، تتمتعان بميزة استراتيجية (جيوسياسية) تنافسية، هما: عُمان واليمن. بالإضافة إلى دولة عضو في جامعة الدول العربية، تقع في الجانب الغربي من مضيق باب المندب (جيبوتي).

باختصار: من الناحية الاستراتيجية البحتة، الدول التي تطل شواطئها القابلة للملاحة، على أعالي البحار طوال العام، تتمتع بميزة تنافسية (جيوسياسية)، عن تلك التي لها إطلالة ساحلية، مهما بلغ طولها وتوفرت لسواحلها إمكانات ملاحية مواتية. الدول الشاطئية التي تطل مباشرة على أعالي البحار، تتمتع من الناحية الاستراتيجية بميزتين جيوسياسيتين مهمتين. الأولى: إطلالتها المباشرة على أعالي البحار توفر لها إمكانات وقدرات لوجستية متناهية، خاصةً في أوقات السلم. كما أنها في أوقات الحرب توفر إمداداً عسكرياً متواصلاً، بدون عوائق تقريباً، مما يعزز منظومة دفاعاتها المختلفة. الميزة الثانية، التي قد تتوفر للدول الشاطئية ذات الإطلالة المباشرة على أعالي البحار، في حالة ما إذا كانت تتحكم (جغرافياً) في مضايق طبيعية أو اصطناعية، حتى ولو في أحد الجوانب، عند مداخل ومخارج تلك المضايق. ميزة استراتيجية تنافسية مضافة، تتمتع بها الدول الشاطئية المطلة مباشرة على أعالي البحار، في أوقات السلم والحرب معاً.

الدول الشاطئية، التي لا تتمتع بإطلالة مباشرة على أعالي البحار، وإن كان وضعها الجيوسياسي، يوفر لها سواحل قابلة للملاحة طوال السنة، إلا أن تكلفة القيام بأعباء أمنها تتضاعف في أوقات السلم والحرب معاً، عن تلك التي تتكلفه الدول الساحلية التي لها إطلالة مباشرة على أعالي البحار، ويزيد من إمكانات قدرة الفئة الأخيرة الاستراتيجية، إذا ما كانت تتحكم في ممرات مائية طبيعية أو اصطناعية، بصورة كلية أو جزئية.

على سبيل المثال: المملكة العربية السعودية، وإن كانت من الناحية الجيوسياسية في وضع أفضل من دول أخرى في المنطقة، كالعراق والأردن وإسرائيل، على سبيل المثال، إلا أن افتقارها لإطلالة مباشرة على أعالي البحار، يقلل من ميزتها الجيوسياسية التنافسية، مقارنة بتلك الدول العربية التي لها إطلالة مباشرة على أعالي البحار، مثل عُمان واليمن، التي تتضاعف ميزتها التنافسية، بتحكمها، بمضايق طبيعية، مثل مضيقي هرمز وباب المندب. وجود مضيقي باب المندب وهرمز جنوب شبه الجزيرة العربية، وكذا قناة السويس، في أقصى الطرف الشمالي الغربي للبحر المتوسط، يحد من قدرة المملكة التصديرية للنفط، بما لا يجاري قدرتها الإنتاجية الضخمة. أيضًا: يحد كثيراً من إمكانات استيعاب موانئ المملكة على الخليج العربي والبحر الأحمر، مقارنة باحتياجات سوقها الكبير من وارداتها الاستهلاكية ومن واردات أدوات الإنتاج لتلبية طلبات واحتياجات قدراتها الإنتاجية الضخمة. الأمر يمكن تجاوزه، في أوقات السلم، ولو بتكلفة أعلى بعض الشيء... إلا أن الوضع قد يصبح أكثر تعقيداً في أوقات التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. لذا كان وسيظل من أولويات صانعي القرار في المملكة، إيجاد منفذ مباشر لأعالي البحار، من ناحية بحر العرب، مثل ما هو خيار قناة الملك سلمان المزمع إنشاؤها، ضمن رؤية ٢٠٣٠م.

طبعاً الوضع الجيوسياسي للمملكة العربية السعودية ومصر على سبيل المثال، أفضل بكثير من الوضع الجيوسياسي للعراق والأردن وإسرائيل. مصر على سبيل المثال، لديها منفذ على البحر الأحمر، حتى مع تعطل منفذها منه إلى البحر المتوسط، عن طريق قناة السويس. لدى مصر ساحل طويل جنوب شرق البحر المتوسط، بطول يقرب من ألف كيلومتر، عوضها تعطيل قناة السويس عن الملاحة في حربي ١٩٥٦، ١٩٦٧م. بسبب حرب ١٩٦٧م، تعطلت الملاحة

في قناة السويس لثمان سنوات (١٩٦٧-١٩٧٥م)، وإن ترتب على ذلك خسائر اقتصادية، إلا أن تأثير ذلك لم يكن بنفس التكلفة الاستراتيجية. بالرغم من إغلاق قناة السويس، بسبب حرب ١٩٦٧م، إلا أن مصر تمكنت باقتدار استراتيجي، من أن تستخدم البحر الأحمر عسكرياً، بفرض حصار بحري على إسرائيل من ناحية مضيق باب المندب، أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

إسرائيل، من ناحية أخرى: في وضع استراتيجي، لا تحسد عليه. في الأحداث الأخيرة، ثبت أن استثمار الدولة العبرية الاستراتيجي، في شق إطلالة لها على خليج العقبة عنوة، ومن ثّمّ إلى البحر الأحمر باستيلائها على قرية أم الرشاش المصرية في حرب ١٩٤٨م، وتسميتها إيلات، لم يكن بتلك القيمة الاستراتيجية الكبيرة، لا في تاريخها العدواني التوسعي، ولا حتى في حماية نفسها، وتكريس وجودها المغتصب في المنطقة. فرض الحوثيون حصارًا بحرياً على إسرائيل، من ناحية البحر الأحمر ووصول صواريخهم الباليستية ومسيراتهم الانتحارية، إلى منطقة إيلات، جعل الميناء غير قابل للملاحة، وأفرغ تماماً من السفن، ولم تعد إسرائيل قادرة على استخدامه، لا في التصدير ولا في الاستيراد... دعك من استخدامه في مجهودها الحربي أثناء حربها الأخيرة على غَزّة. كما أن التهديد بإغلاق مضيق جبل طارق في وجه حركة الملاحة من وإلى إسرائيل، يؤذن بتشديد الخناق على إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً.

الوضع الجيوسياسي غير المستقر في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي والقرن الإفريقي يشكل تحدياً استراتيجياً خطيراً للأمن القومي العربي، وضع استراتيجي يزداد حرجاً في أوقات التوتر وعدم الاستقرار، كما يظل مزعجاً في أوقات السلم. عدم وجود رؤية عربية مشتركة، على المستوى القومي، لتقدير تحديات هذا الوضع الجيوسياسي في المنطقة، غير الموات، من شأنه تعقيد أي محاولة لبناء استراتيجية عربية موحدة تحمل إمكانات ردع فعالة، يحمي من خلالها العرب مصالحهم .. ويذودون بها عن أمنهم الوطني.

لا يمكن تفعيل مثل هذه الاستراتيجية، والعرب فيما بينهم تتجاذبهم مصالح متضاربة وتتحكم في سلوكهم أولويات قطرية ضيقة. لا يمكن للعرب تجاهل مخاطر الخلفية التاريخية والثقافية، التي تشكل أهم بؤر الخطورة المباشرة على أمنهم القومي، ويطلبون من الغير البعيد الحماية والدعم. أمن المنطقة، لابد أن ينظر إليه على أنه قضية أمن قومي عربي، بامتياز. لابد من التحديد بدقة الأطراف الدولية، التي تحول بين العرب وخدمة قضايا أمنهم القومي، بالخطورة الاستراتيجية، التي تمثلها. إقليماً، العرب يواجهون عدواً (إسرائيل) يتربص بهم، يعرف تماماً، حساسية وتعقيد الوضع الجيوسياسي للمنطقة، ويستغله لخدمة أهدافه التوسعية.

ليست إسرائيل وحدها التي تشكل خطراً استراتيجياً وشيكاً وناجزاً على الأمن القومي العربي، إيران أيضاً، تشكل خصماً إقليمياً، لا يقل شراسة في خطورته الاستراتيجية على أمن العرب القومي. إيران مثقلة بثأر تاريخي، تجاه العرب، ممتد لأكثر من أربعة عشرة قرناً من الزمان، مدفوعاً بأيدلوجية مذهبية عقائدية، لا تقل خطورة عن ذلك الإرث التاريخي والثقافي، الذي يشكل لعقيدة الثأر الفارسي المركبة تجاه العرب. إيران امتد نفوذها التوسعي، تحدياً لأمن العرب القومي، ليشمل طول المنطقة شرق السويس شمالاً بعمق المسافة بين العراق وحتى ساحل شوق المتوسط. وجنوباً وصلوا إلى الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، ليحكموا الحصار على النظام العربي، من أهم نقاط مرتكزاته الاستراتيجية المنيعة (مضيق باب المندب)، ومن ثَمّ يحكموا سيطرتهم على شبه الجزيرة العربية ومنطقة شرق السويس وصولاً إلى مصر، بسيطرتهم الثنائية لأهم مضيقين استراتيجيين للملاحة الدولية في المنطقة.

مسؤولية العرب في بناء استراتيجية قومية، للذود عن أمن العرب القومي، هي مسؤولية جماعية، في المقام الأول، لكن المعني بها، بصورة خاصة هنا، دولتين عربيتين، لا ثالث لهما (المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية). يجب ألا يطول الجدل حول تشكيل قوة ردع عربية في منطقة البحر الأحمر، في قضية لمن تكون القيادة لهذه لقوة العربية الرادعة. المهم: إنشاء هذه القوة الرادعة في منطقة البحر الأحمر، مع امتداد مساحة رقعتها الجغرافية لبحر العرب، حتى الخليج العربي شرقاً والقرن الإفريقي، غرباً. لا شك أن مشروعاً قومياً، ذات صفة استراتيجية مصيرية، يتغلب على حساسية الوضع الجيوسياسي المعقد والخطير للمنطقة، إنما هو من أولويات مرتكزات أي قوة ردع عربية كفيلة بتحقيق متطلبات الأمن القومي للعرب، خدمة لاستقرار المنطقة، وصوناً لسلام العالم أجمع.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز

أمريكا قابلت هجمات الحوثيين بعدم استهداف مفاصل الحكم أو تقويض سلطتهم

التصعيد العسكري للحوثي في البحر الأحمر لم يؤثر على العلاقات السعودية ـ الإيرانية

في العاشر من مارس ٢٠٢٣م، تم الإعلان بشكلٍ مفاجئ عن توصّل المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية لاتفاق بوساطة صينية على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. وبالنسبة للمعنيين بالعلاقات العربية-الإيرانية فإن مكمن المفاجأة لم يكن موضوع الاتفاق، لكنه كان يتعلّق بالطرف الوسيط، إذ كان من المعلوم أن هناك جهودًا سابقة تقوم بها أطراف عربية أهمها الطرف العراقي الذي رعا خمس جولات من المباحثات لإعادة المياه لمجاريها بين البلدين وإنهاء قطيعتهما الدبلوماسية منذ يناير ٢٠١٦م، كما كانت هناك مؤشّرات على أن الدولتين راغبتان في فتح صفحة جديدة بينهما منذ عام ٢٠١٩م،وكتبتُ عن هذا الموضوع مقالاً لجريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٩م، بعنوان «هل هو ضوء في نهاية النفق؟»،أشرتُ فيه إلى المقال المشترك الذي كتبه في شهر مايو من نفس العام بجريدة الجارديان

أ. د. نيفين مسعد

البريطانية كلُ من المفكّر السعودي البارز الدكتور عبد العزيز صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث والدبلوماسي الإيراني السابق السفير حسين موسويان -عن أن الصراع بين البلدين ليس محتومًا بل إن حوارهما ممكن، واعتبرتُ أن هكذا مقال لا يمكن إلا أن يكون معبرًا عن إرادة الدولتين، وهو ما حدث بالفعل. وبالتالي كان دخول الصين على الخط هو فقط المتغيّر الوحيد الجديد لأسباب مختلفة، منها علاقتها الوثيقة بالطرفين السعودي والإيراني، ومنها قوتّها كضامن للاتفاق وقدرتها على التدخّل للضغط في حال تعثّر تنفيذه، ومن جانب الصين نفسها فلقد كانت لها مصلحة مؤكّدة في استقرار المنطقة نظرًا لارتباط ذلك بمشروع الحزام والطريق. عمومًا ستعود الدراسة لتناوُل جوهر الاتفاق في جزئية معيّنة من قسمها الثاني، لكن الإشارة إلى الاتفاق في المقدمة هدفها القول إنه مثّل تطوّرًا استراتيجيًا مهمًا باتجاه التهدئة في منطقة الشرق الأوسط، كون الدولتين تَوَاجهتا في العديد من ساحات الصراع العربية أهمها اليمن وبدرجة أقل لبنان وسورية والعراق، وبالتالي فإن الاتفاق من هذه الزاوية يُعّد كنزًا ثمينًا وفرصة كبيرة لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

ولّما كان الاتفاق على هذه الدرجة من الأهمية فإن التصعيد العسكري الذي قامت به حركة الحوثي في البحر الأحمر على أثر المجازر الإسرائيلية في غزّة، وبالنظر للعلاقة الوثيقة للحركة بإيران من جهة ولكون التصعيد في البحر الأحمر يمّس الأمن القومي السعودي مسّا مباشرًا من جهة أخرى، فإن علامة استفهام كبيرة ثارت حول مستقبل الاتفاق وبشكل أعّم حول مستقبل العلاقات السعودية-الإيرانية. وتتفرّع عن السؤال السابق أسئلة الفرعية من قبيل: ما هي أبعاد التصعيد العسكري للحوثيين في البحر الأحمر، وما هو تأثيره على التقدّم في تنفيذ بنود الاتفاق السعودي-الإيراني بعد عام من توقيعه؟ وهل تأثّرت الأزمة اليمنية التي هي لبّ الخلاف السعودي-الإيراني بهذا التصعيد؟ وتحاول الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة من خلال ثلاثة مداخل/أجزاء رئيسية هي على التوالي: أبعاد التصعيد العسكري الحوثي في البحر الأحمر، وحسابات الموقفين السعودي والإيراني فيما يخّص التصعيد، وأثر هذين الموقفين على قضايا التعاون المباشر وغير المباشر بين الدولتين.

إذا ما تحسنت علاقات إيران مع المملكة العربية السعودية فسيتم توفير بيئة إقليمية لتحسين علاقاتها مع الدول العربية الأخرى

أولاً: أبعاد التصعيد العسكري الحوثي في البحر الأحمر

عند تناوُل التصعيد العسكري الذي قام به الحوثيون في البحر الأحمر ترد ملاحظات ثلاث أساسية، الأولى، هناك تاريخًا من الاستهدافات الحوثية لناقلات تتبع دولاً مختلفة عربية وغير عربية بعد سيطرة الحركة على العاصمة صنعاء عام ٢٠١٤م، وفي هذا السياق رصد أحد التقارير وقوع ٣٢ اعتداءً على ناقلات تتبع السعودية والإمارات وتركيا واليونان وجزر المارشال من عام ٢٠١٥م، وحتى يناير عام ٢٠٢٢م، واختطاف ٤ سفن تتبع الإمارات والسعودية وكوريا الجنوبية، فضلاً عن استهداف الموانئ التجارية لليمن والسعودية. واستخدَمَت الحركة الألغام البحرية والزوارق المفخّخة والصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. لكن هذه الهجمات أتت في إطار صراع الحركة مع التحالف الدولي للشرعية والضغط عليه بشتّى الطرق ومنها تهديد حركة الملاحة البحرية. أما التصعيد الذي مارسَته الحركة اعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٣م، فجرى تبريره ولأول مرة بالرد على المجازر الإسرائيلية في غزّة، وإن كان من السهل التعرّف على مآرب أخرى للحركة تتمثّل في استعراض قوتها العسكرية قبيل جلوسها إلى طاولة المفاوضات لتسوية الأزمة اليمنية، وتوظيف حرب غزّة في كسب تعاطف الشارع العربي شديد الحساسية لكل ما يدور في فلسطين، وتجنيد واسع النطاق للشباب وحتى الأطفال فيما سُمّي «كتائب طوفان الأقصى» بدعوى نصرة المقاومة الفلسطينية، وصَرْف الانتباه عن مشكلات الحركة الداخلية.

الملاحظة الثانية، هي أنه يمكن القول بشيء من التبسيط إن التصعيد الحوثي في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزّة مرّ بمرحلتين أساسيتين، إحداهما مرحلة إطلاق الصواريخ والمسيّرات على إسرائيل وبالذات إيلات على خليج العقبة، والثانية مرحلة مهاجمة السفن في ظل محدودية القدرة على إضرار رشقات الصواريخ بإسرائيل مع وجود حاملة طائرات وسفن حربية

أمريكية في مياه البحر الأحمر وقواعد عسكرية إسرائيلية في إريتريا. لكن هذه المرحلة الثانية تطوّرت وتفرّعت، إذ انتقلَت من التهديد بمهاجمة السفن الإسرائيلية، إلى التهديد باستهداف السفن المتجّهة لإسرائيل وتقوم بتشغيلها شركات تابعة لدول أخرى، إلى التهديد باستهداف السفن المشاركة في تحالف «حارس الازدهار»، وتنفيذ الأشكال الثلاثة من التهديد بالفعل. وكان أخطر هجمات الحوثي ما قامت به في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، بإنزال جوي فوق سفينة جالاكسي ليدر المملوكة لرجل أعمال إسرائيلي والتي كانت ترفع علم جزر البهاما وتقوم بتشغيلها شركة يابانية، حيث تم اختطاف السفينة واقتيادها إلى ميناء الحديّدة.

الملاحظة الثالثة، أن هجمات الحوثيين سواء قبل ٧ أكتوبر أو بعده تتشابه إلى حدّ كبير مع هجمات الحرس الثوري الإيراني ضد الناقلات في مضيق هرمز لأسباب مختلفة، بنفس التكتيكات تقريبًا. هذا التشابه وأهم منه نوع السلاح بيد الحوثيين كان من الأسباب التي جعلَت أمريكا تداوم على اتهام إيران بالضلوع في هجمات الحوثيين، بما في ذلك اختطاف سفينة جالاكسي ليدر، وهو الاتهام الذي نفته إيران. جدير بالذكر أن أحدث تقارير جهاز المخابرات التابع لوزارة الدفاع الأمريكية في فبراير ٢٠٢٤م، أشار إلى تزويد إيران للحوثيين بطائرات بدون طيّار يبلغ مداها ١٥٠٠ ميلاً ما يجعل كل القوات الأمريكية في مرمى الخطر، كما أشار التقرير لدور التكنولوجيا العسكرية الإيرانية في تطوير منظومة الصواريخ الباليستية للحركة، ومن ذلك التشابه بين الصاروخ الباليستي «الطوفان» الحوثي والصاروخ الباليستي «شهاب ٣»متوسط المدى الإيراني.

عند تحليل ردّ الفعل الأمريكي على التصعيد العسكري للحوثيين يمكن أيضًا إبداء عدة ملاحظات هي، الأولى، أن أمريكا قابلَت التصعيد الحوثي بتصعيد مقابل لكنه منضبط، و تمثّل في إعلان وزير الدفاع الأمريكي ديفيد أوستن في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣ م، عن مبادرة تشكيل تحالف دولي بعنوان «حارس الازدهار «وهو عبارة عن قوة متعدّدة الجنسيات هدفها حماية حرية الملاحة البحرية وتدفقات التجارة، وأما عن انضباط التصعيد فمظهره هو التركيز على أهداف عسكرية تابعة للحوثيين من مخازن ومواقع إطلاق مسيّرات وصواريخ دون استهداف مفاصل الحكم في صنعاء، ما يعني أن القصد ليس تقويض سلطة الحوثيين بل إضعاف قدراتهم العسكرية. وبعد مبادرة «حارس الازدهار «تقدّمت واشنطن في يناير بمشروع قرار لمجلس الأمن لإدانة مهاجمة السفن التجارية مطالبة الحوثيين بالوقف الفوري لهجماتهم والإفراج عن سفينة جالاكسي ليدر، وهو القرار رقم ٢٧٢٢ الذي تبنّاه مجلس الأمن بموافقة ١١عضوًا وامتناع الصين وروسيا والجزائر وموزمبيق عن التصويت.

الملاحظة الثانية، هي أنه كما لم تكن مهاجمة الحوثيين للناقلات البحرية جديدة، كذلك فإن تحالف أمريكا لتأمين الملاحة البحرية أيضًا لم يكن جديدًا، فهناك التحالف تأسّس عام ٢٠١٩م، في عهد ترامب باسم «سانتينال «بقيادة أمريكية ومشاركة ست دول هي بريطانيا وألبانيا واستراليا والسعودية والإمارات والبحرين-والذي استهدف حماية الملاحة في الخليج مرورًا بمضيق هرمز وانتهاءً بمضيق باب المندب -من التهديدات الإيرانية. ويُلاحَظ على هذا التحالف أن نصف المشاركين فيه كانوا من الدول العربية، بينما لا توجد سوى دولة عربية واحدة فقط هي البحرين في تحالف «حارس الازدهار «الذي يتكوّن من أكثر من ٢٠ دولة، وهي نقطة يعاد تحليلها في الجزء الثاني من الدراسة. المهم هنا أن مسألة تشكيل تحالفات أمنية بحرية، في ظل وجود كلٍ من الأسطول الخامس الأمريكي وقيادة القوات البحرية المشتركة وقوة المهام المشتركة ١٥٣ في البحرين، هدفه توزيع المسؤولية على دول العالم، وتحقيق حزمة أهداف أمريكية أهمها تعزيز النفوذ في المياه الدولية ومناوأة الصين التي تتخّذ من البحر الأحمر نقطة يلتقي فيها الممّر البرّي بطريق الحرير البحري.

الملاحظة الثالثة، مشاركة دول أوروبية فرادى في تحالف «حارس الازدهار» لم يحل دون إعلان جوزيف بوريل الممثّل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في ٣١ يناير ٢٠٢٤م، عن استعداد الاتحاد لإطلاق مهمة بحرية جديدة في البحر الأحمر، الأمر الذي يعني المزيد من العسكرة والتصعيد في هذا الممر المائي بالغ الأهمية.

ثانيًا: حسابات الموقفين السعودي والإيراني

يمكن تلخيص موقف السعودية من التصعيد العسكري في البحر الأحمر في ثلاث نقاط أساسية، الأولى، الدعوة لوقف التصعيد والتحرّك في الوقت نفسه لنزع أسباب هذا التصعيد من خلال المطالبة بوقف تام لإطلاق النار في غزّة. وأتت تصريحات المسؤولين

السعودية وإيران حريصتان على التمسّك بالاتفاق ما يعطي الأمل في إمكانية الانتقال من المحافظة على الشكل إلى تنفيذ المضمون

موقف السعودية: وقف التصعيد ورفض المشاركة في (حارس الازدهار) ولا تطبيع مع إسرائيل قبل الاعتراف بالدولة الفلسطينية

وتحركات الدبلوماسيين السعوديين داخل هذا السياق، كما أتى انعقاد القمة العربية-الإسلامية في الرياض على ضوء تلك الخلفية. والنقطة الثانية، رفض المشاركة في تحالف «حارس الازدهار «، على الرغم من أن السعودية صاحبة الإطلالة الأطول على البحر الأحمر. والنقطة الثالثة، تأكيد المملكة على أنه لا تطبيع للعلاقة مع إسرائيل قبل اعتراف المجتمع الدولي-وبالذات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن-بالدولة الفلسطينية على حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية، مع تكرار المطالبة بضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة وانسحاب القوات الإسرائيلية. وأتى بيان الخارجية السعودية في هذا الشأن ردًا على المحاولات الأمريكية توظيف مسألة التطبيع في سباق الانتخابات الرئاسية نهاية ٢٠٢٤م، بفّك الارتباط بين كلٍ من مسار حرب غزّة ومسار التطبيع.

مثل هذا الموقف بأبعاده الثلاثة كان إيجابيًا من وجهة النظر الإيرانية، وذلك أن تمسّك المملكة بوقف كاملٍ لإطلاق النار يتفّق مع الموقف الذي تبنّته حركة الحوثي وكلّ الفصائل المسلّحة المرتبطة بإيران. يضاف لذلك أن السعودية رفضَت الانجرار إلى متوالية التصعيد العسكري في البحر الأحمر ومثّل غيابها مع كلٍ من مصر والأردن والصومال والسودان وجيبوتي وحتى اليمن (الحكومة الشرعية) إحراجًا لأمريكا التي أقامت تحالفها لحماية الازدهار مع دولٍ لا تطّل على البحر الأحمر، وبعضها يبعد عنه بآلاف الأميال. هذا إلى أن السعودية بربطها بين التقدّم في التطبيع من جهة واعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية من جهة أخرى تصدّت لمجاهرة العديد من ممثلي اليمين الإسرائيلي أثناء حرب غزّة بالرفض التام لفكرة الدولة الفلسطينية. وهنا من المهم التذكير بأن إيران تصالَحت-من وجهة نظر براجماتية بحتة منذ بدايات التسعينيات-مع إمكانية الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية طبيعية مع الدول التي تقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ولا تمثّل السعودية استثناءً من هذا التحوّل البراجماتي.

ويمكن القول إن غياب المملكة عن المشاركة في تحالف «حارس الازدهار «على العكس من انضمامها لتحالف «سانتينال» في عام ٢٠١٩م، حكمَته مجموعة معقّدة من الحسابات أبرزها: اتجاه السعودية نحو إنهاء علاقاتها مع صراعات المنطقة سواء السياسية أو بدرجة أكبر العسكرية وإعطاء الأولوية للعملية التنموية كما وردَ في رؤية المملكة ٢٠٣٠، وفي هذا الإطار جاء استئناف المملكة علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وشروعها في التفاوض مع حركة الحوثي لحل القضية اليمنية. وذلك أن الدرس المستفاد من تجربة الثلاث عشرة عامًا الماضية، هو أنه لا حلول عسكرية للنزاعات المسلّحة. وفيما يخّص البحر الأحمر فهناك شبكة شديدة التعقيد من الصراعات بين الدول المطّلة عليها وفي داخل كلٍ منها على حدة بما لا يحتمل المزيد. يضاف إلى ما سبق أن الغرض الحقيقي من وراء تكوين «حارس الازدهار «كان هو حماية التجارة الإسرائيلية حصرًا وليس التجارة الدولية، وذلك في وقت لم يخل يوم من أيام العدوان الإسرائيلي على غزّة من مجزرة تتّم بحق الفلسطينيين. وتقودنا جزئية المصلحة الأمريكية إلى موقف واشنطن الملتبس تجاه الحوثيين، فعلى الرغم من تاريخ هؤلاء في مهاجمة الناقلات البحرية إلا أن هذا لم يمنع أمريكا والدول الغربية من الضغط لوقف تقدّم قوات تحالف الشرعية تجاه مدينة الحُديّدة والذهاب لعقد اتفاقية ستوكهولم التي لم تُنفّذ، ولا هو منع رفع اسم الحوثي من قائمة الجماعات الإرهابية، وهذا يضع علامة استفهام كبيرة أمام توقيت التصعيد العسكري الأمريكي الأخير، كما يضع علامة استفهام أكبر أمام الطبيعة المنضبطة لهذا التصعيد.

وفيما يخّص موقف إيران من التصعيد العسكري في البحر الأحمر، فمن الممكن إجماله في ثلاث نقاط، الأولى، الترحيب الشديد بهجمات الحوثيين والإشادة بقدراتهم العسكرية كما ورد في تصريحات العديد من المسؤولين الإيرانيين على رأسهم علي خامنئي مرشد الجمهورية نفسه الذي أشاد باستهداف الناقلات ذات العلاقة بإسرائيل وقال إنها ستستمّر، كما دعا لعرقلة صادرات النفط والمواد الغذائية لإسرائيل. وحسين أمير عبد اللهيان وزير الخارجية الإيرانية الذي أعرب عن شكره وتقديره للحوثيين على دعمهم القوي للفلسطينيين. وفدا حسين مالكي عضو لجنة الأمن

موقف واشنطن ملتبس .. ضغطت لوقف تقدم قوات التحالف تجاه الحديدة والذهاب لاتفاقية ستوكهولم التي لم تنفذ

السعودية رفضَت الانجرار إلى متوالية التصعيد العسكري في البحر الأحمر ومثّل غيابها مع دول الجوار إحراجًا لأمريكا

القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي الإيراني الذي قال إن اليمن ليست غزّة لأنه سيكون مستنقعًا للدول الأخرى، وغير ذلك كثير. والنقطة الثانية هي نفي أي صلة لإيران بهجمات الحوثيين، والتأكيد على أن أنصار الله هم أصحاب قرارهم، ويعّد هذا النفي جزءًا من نفي أوسع لعلاقة إيران بعملية «طوفان الأقصى»، حتى أنه ما أن قال رمضان شريف المتحدّث باسم الحرس الثوري إن هذه العملية كانت جزءًا من الردّ على مقتل قاسم سليماني حتى بادر حسين سلامي قائد الحرس الثوري نفسه بنفي ذلك وتأكيد أن العملية نفذَها الفلسطينيون وأنها فلسطينية بالكامل. والنقطة الثالثة، الهجوم الحاد على تحالف «حارس الازدهار» لأنه ستترتب عليه مشاكل كبيرة ولا علاقة له بالمنطقة، أو على حد تعبير أمير أشتياني وزير الدفاع الإيراني فإن البحر الأحمر «جزء من منطقتنا»، وبالتالي فلا موضع فيه لقوات أجنبية. وبالتوازي مع هذا النقد الشديد للتحالف، لوّحت إيران بجاهزيتها لمواجهة أي محاولة للاعتداء عليها، وفي هذا السياق أعلن علي رضا تنكسيري قائد القوة البحرية بالحرس الثوري تشكيل وحدة باسيج بحرية يمكنها القيام بعمليات عسكرية حتى شواطئ تنزانيا.

هذا الموقف الإيراني كان مريحًا للسعودية، إذ أمسكَت إيران العصا من المنتصف وتحلّت كعادتها بالبرجماتية الشديدة. فمن جهة دعت إيران لعدم توسيع نطاق الصراع. ومن جهة أخرى فإنها أيّدت هجمات الحوثيين في إطار مبدأ «وحدة الساحات» أو تكاملها وهو المبدأ الذي تروّج له، وتنبأت» إذا جاز التعبير» باستمرار استهداف الناقلات البحرية كما جاء في تصريح المرشد الذي سبقَت الإشارة إليه. وبطبيعة الحال يلفت النظر هنا ذلك التناقض الشديد بين تكرار إيران عدم رغبتها في توسيع نطاق الصراع، وتبنيها في الوقت نفسه مبدأ وحدة أو تكامل الساحات الذي يعني انخراط كل قوى محور المقاومة في الصراع، لكن هذه الاثنية هي جزء لا يتجزّأ من الشخصية الإيرانية ومن السياسة الخارجية. ثم أنه بينما أشادت إيران بهجمات الحوثيين فإنها أنكرَت تمامًا ضلوعها في أيٍ منها وأكدّت على ألاّ دخل لها بقراراتهم، وهي جملة تتكرّر على ألسنة المسؤولين الإيرانيين في توصيف علاقتهم بالفصائل المسلحة الموالية لهم. ويمكن القول إن إيران بقدر ما حاولَت بهذا الموقف الوسط أن تبعد عنها خطر الضربات الأمريكية على أساس أنه لا شأن لها بهجمات الحوثيين، بقدر ما رفعَت الحرج عن السعودية إذ كان يصعب أن تظّل على الحياد في حال جاهرَت إيران بمشاركتها في تلك الهجمات.

والخلاصة إن التصعيد العسكري للحوثيين في البحر الأحمر لم يؤدِ إلى تعقيد العلاقات السعودية-الإيرانية، فهل نفهم من ذلك بمفهوم المخالفة أن تلك العلاقات قد أخذَت دفعة للأمام؟ هذا يقودنا للجزء التالي من الدراسة.

ثالثًا: أثر موقفَي السعودية وإيران على علاقاتهما المباشرة وغير المباشرة

على مستوى العلاقات الثنائية بين الدولتين، كان الاتفاق الذي تمّ بين السعودية وإيران برعايةٍ صينية قد تضمّن ثلاثة أهداف أساسية، الأول استئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارتين في غضون شهرين. والثاني تفعيل الاتفاقية العامة للتعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب والتي وقعّتها الدولتان في مايو ١٩٩٨م، وتنفيذ اتفاقية التعاون الأمني وفي مواجهة الإرهاب وتهريب المخدرات وغسيل الأموال والتي وقعّتها الدولتان في ديسمبر ٢٠٠١م، والثالث هو عدم التدخّل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول ومبدأ حسن الجوار. وفيما له صلة بموضوع هذه الدراسة فإن أمامنا سؤال مهم للإجابة عليه هو: كيف نقيّم العلاقات السعودية-الإيرانية بعد توقيع الاتفاق بشكل عام وبعد طوفان الأقصى بشكلٍ خاص؟

بمطالعة الأهداف التي توخّاها الاتفاق السعودي-الإيراني يمكن القول إن الهدف الأول وحده هو الذي تحقّق باستئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح سفارتّي الدولتين في الرياض وطهران، مع بعض التجاوز في المدى الزمني الذي حدّده الاتفاق وهو شهران.

مسألة اسم الحوثي في قائمة الجماعات الإرهابية وضع علامة استفهام كبيرة أمام توقيت التصعيد العسكري الأمريكي

هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تتشابه مع هجمات الحرس الثوري الإيراني ضد الناقلات في مضيق هرمز وبنفس التكتيكات تقريبًا

واتصالاً بذلك تبادل وزيرا الخارجية السعودي فيصل بن فرحان والإيراني حسين أمير عبد اللهيان الزيارة في شهري يونيو وأغسطس ٢٠٢٣م، على التوالي. وكان التركيز في هاتين الزيارتين على مسائل مثل: أهمية التعاون الأمني بين البلدين لضمان خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق أمن واستقرار المنطقة، والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتفعيل الاتفاقيات الموقّعة سابقًا. وكما هو واضح فإن وزيرّي خارجية الدولتين أعادا تكرار المطالبة بنفس بنود الاتفاق الذي رعته الصين، مع الدخول في بعض التفاصيل الخاصة بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل أثناء زيارة الوزير فرحان للعاصمة الإيرانية.

وتقودنا الملاحظة السابقة للتطرّق لما وردَ في مباحثات وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان ورئيس أركان القوات المسلّحة الإيرانية محمد حسين باقري في ديسمبر ٢٠٢٣م، عن أن السعودية» ترحّب بزيادة مستوى تعاون القوات المسلَحة للبلدين». وما ورد في لقاء سفير إيران في الرياض علي رضا عنايتي مع رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن الحويزي في يناير ٢٠٢٤م، عن رغبة إيران في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع السعودية ورفع مستوى التبادل التجاري والاستثمار ليكون هو الأكبر على مستوى الشرق الأوسط. وما وردَ عن اتفاق الجانبين على ضرورة تنشيط التبادل التجاري والاستثمار وإبرام شراكات بين قطاعّي الأعمال في الدولتين وتحقيق التكامل في قطاع البتروكيماويات. ومن استعراض مجمل التصريحات السابقة والتي تخّص الهدفين الثاني والثالث من أهداف الاتفاق السعودي-الإيراني، يتبيّن لنا أن هناك نوايا من الجانبين لإحداث نقلة نوعية في العلاقات التجارية التي تدهورَت بشدّة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية (أشار موقع ميدل إيست نيوز في ١٥ مايو ٢٠٢٣م، إلى أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين لم تتجاوز في عامّي ٢٠٢١ و٢٠٢٢م، مبلغ ٦٠ مليون دولار).كما أن هناك نوايا لمواصلة التعاون الأمني (الذي كانت قد تشكّلت لجنة أمنية مشتركة دون وزارية لتنفيذه واجتمعَت في نوفمبر ٢٠٠١ وأبريل ٢٠٠٨م، ثم لم يعد يعرف مآلها).لكن في الوقت نفسه فإن هذه النوايا لم تتم ترجمتها إلى إجراءات عملية لتحقيق هذين الهدفين-على الأقل في حدود المواد المنشورة عن تطوّرات العلاقات السعودية/ الإيرانية، وهذا الأمر كان موجودًا منذ الاتفاق الذي رعته الصين قبل وقوع طوفان الأقصى والتصعيد العسكري الحوثي في البحر الأحمر ثم استمر بعده، أي أن تعثّر تحقيق الهدفين الثاني والثالث سابق على أحداث السابع من أكتوبر وما تلاها من تفاعلات.

بعبارة أخرى يمكن القول إن التهدئة في العلاقات السعودية-الإيرانية لم تنتكس بسبب استهدافات الحوثيين للناقلات التجارية وإرباكهم حرية حركة الملاحة البحرية، وصمدَت في مواجهة مشهد إقليمي ملتهب وتدخلات دولية متزايدة لكن هذه التهدئة لم ترتقِ أيضًا لتحقيق الهدفين الثاني والثالث من أهداف الاتفاق، ما يجعل من الممكن وصف العلاقات السعودية-الإيرانية بأنها بين بين. ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من العُقَد التي تكتنف هذه العلاقة، وأهمها ما يتعلّق بالأمن، ولذلك نجد مثلاً أنه حتى في ذروة ازدهار العلاقة بين البلدين في ظل حكم الرئيس محمد خاتمي لم يتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين مليار دولار رغم الفرص الواسعة لمضاعفة هذا الحجم عدّة مرات. وهذا يعني أن البدء بحّل العُقدة الأمنية من شأنه إنعاش العلاقات التجارية، والأمر لا يحتاج إلى جهدٍ إضافي جديد، بل يمكن إحياء اللجنة الأمنية المشتركة ومواصلةً ما حققته مهما كان محدودًا، فهذا وحده هو الكفيل ببناء الثقة، وبعد ذلك يأتي دور الاقتصاد.

على مستوى القضية اليمنية

عندما اندلع طوفان الأقصى كانت قد انقضت جولتان من جولات التفاوض بين السعودية وحركة أنصار الله في شهرّي أبريل وسبتمبر ٢٠٢٣م، للتوصّل لتسوية سياسية للقضية اليمنية بوساطة عمانية. وفي مقابل تعثّر الجولة الأولى من المفاوضات التي تمّت في صنعاء وإعلان هيئة التشاور والمصالحة التابعة للمجلس الرئاسي عن أن جهود السلام وصلَت لطريق مسدود، كان هناك ترحيب بالجولة الثانية التي عُقِدَت في الرياض، حتى إذا وقع طوفان الأقصى ودخلنا في دائرة الفعل وردّ الفعل بين الحوثيين وتحالف «حارس الازدهار»

التحالفات العسكرية هدفها توزيع المسؤولية وتعزيز نفوذ أمريكا ومناوأة الصين في نقطة التقاء الممّر البرّي بطريق الحرير البحري

أمسكت إيران بالعصا من المنتصف وتحلت بالبرجماتية فدعت لعدم توسيع نطاق الصراع وأيدت هجمات الحوثيين

جرى تبادل الاتهامات بالمسؤولية عن تعطيل التسوية ذهب هانز جروندبرج المبعوث الأممي لليمن إلى أن الأوضاع كانت مهيأة للتسوية لولا التطورات الإقليمية وانخراط الحوثيين في المعركة. وذهب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى أن الهجمات التي شنّتها أمريكا وبريطانيا على اليمن وإدراج الحوثيين على قائمة الإرهاب زادا الوضع السياسي تعقيدًا، والحلّ السياسي أصبح صعبًا بقولٍ آخر في حين ألقى المبعوث الأممي بمسؤولية تعطيل التسوية على حركتّي حماس وأنصار الله، فإن إيران حمّلت المسؤولية للدول الغربية وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا. وسواء كان الاتهام لهذا الطرف أو ذاك بالتعطيل، فإن هذا يعني إننا بعد جولة سبتمبر كنّا على وشك التوصّل إلى تسوية لولا السابع من أكتوبر وتوابعه. ويذهب أحد التحليلات في هذا الاتجاه قائلاً إنه كان من المتوقّع الإعلان في ٢٣ نوفمبر/ت ٢٠٢٣م، عن الاتفاق بمناسبة الذكرى السنوية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي لحلّ الأزمة اليمنية عام ٢٠١١م،وأن بنود هذا الاتفاق كانت ستشمل الإنهاء الفوري للقتال وإطلاق المرحلة الأولى من المفاوضات بين الحكومة الشرعية وحركة أنصار الله، والتفاهم على إيداع عوائد النفط والغاز وإيرادات ميناء الحديّدة في حساب مشترك تتولّى إدارته لجنة اقتصادية، ودفع رواتب موظفي القطاع العام تزامنًا مع إصلاح البنية التحتية لموانئ تصدير النفط، فإلى أي مدى كان ذلك ممكنًا في هذا التوقيت؟.

في التعليق على التحليل السابق يمكن القول إن اشتباك الحوثيين مع طوفان الأقصى والرد الدولي عليه زادا بالفعل من إضعاف فرص التسوية، لكن هذا لا يعني في الوقت نفسه أن هذه التسوية كانت قاب قوسين أو أدنى من التحقّق بعد جولة المفاوضات الثانية في سبتمبر أما عن مصادر إضعاف فرص التسوية بفعل تطورات طوفان الأقصى فيمكن إجمالها ف ما يلي: تراجع أهمية القضية اليمنية (مثلها في ذلك مثل القضية الأوكرانية ذاتها) على قائمة اهتمامات المجتمع الدولي. وزيادة شعبية الحوثيين لدى قطاعات من الرأي العام العربي ما يدفعهم للتشدّد. وعدم إضعاف الضربات الجوية الأمريكية-البريطانية قوة الحوثيين مما يعزّز أيضًا من تشدّدهم. وأما عن تعذّر التسوية السريعة حتى قبل تطورات طوفان الأقصى فيمكن إجمالها فيما يلي: صعوبة التوافق حول القضايا الأساسية خصوصًا تلك التي تتعلّق بالشرعية (الاعتراف بحكومة أحمد عوض بن مبارك) والسيادة (مقّر البنك المركزي) واستمرار الحوثيين في محاولة التوسّع والتمدّد في مناطق الشرعية والتصعيد العسكري في الداخل. وتعقّد مشكلة الجنوب التي لا يمكن تحقيق السلام في اليمن بدون حلّها، وهذه المشكلة بالتحديد ترتبط بالأوضاع داخل معسكر الشرعية وليس بالحوثيين.

وبناء على ما سبق فإن الديناميات الخاصة بالأزمة اليمنية كانت مُحمّلة بأسباب تعطيل التوصّل لاتفاق سهل وسريع بين المملكة العربية السعودية وحركة أنصار الله بعد جولة المفاوضات الثانية وذلك بغض النظر عن عملية طوفان الأقصى، وإن كان شكل الاتفاق الذي يمكن التوصّل إليه في المستقبل لابد سيتأثّر بالوضع السياسي والعسكري للحوثيين بعد وقف إطلاق النار في غزّة. وبالتالي فإذا كان استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية قد ساعد على استمرار الهدنة رغم انتهائها رسميًا في نوفمبر ٢٠٢٢م، إلا أن الطرفين الإقليميين لا يمكنهما بالضرورة الضغط لإنجاز اتفاق تسوية، لأن الصراع المسلّح طويل الأمد خلق مصالح للأطراف الداخلية في استمراره، سواء كانت تلك الأطراف هي حركة أنصار الله أو كانت موجودة في داخل معسكر الشرعية.

خاتمة:

كشفت الدراسة عن أن التصعيد العسكري للحوثيين في البحر الأحمر لم يكن له أثر كبير على العلاقات السعودية ـ الإيرانية، سواء بذاتها أو فيما يخّص قضية تتعلّق بها في الصميم مثل القضية اليمنية، وذلك لأن هناك مجموعة من العوامل الوسيطة سبق شرحها تحول دون الربط الميكانيكي بين متغيّر التصعيد الحوثي ومتغيّر العلاقات السعودية-الإيرانية. لكن من المهم في نهاية هذه الدراسة التأكيد على أن الطرفين السعودي والإيراني حريصان على التمسّك بالاتفاق، وهو ما يعطي الأمل في إمكانية الانتقال من المحافظة على الشكل إلى تنفيذ المضمون.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

تحديات القرن الإفريقي والبحر الأحمر: المخاطر وكيفية المواجهة

مخاوف من استهداف كابلات الاتصالات في باب المندب ما يعطل اقتصاد العالم

لعب البحر الأحمر دورًا كبيرًا عبر التاريخ القديم والوسيط والحديث، كما أن إنشاء قناة السويس عام ١٨٦١م، لربط البحر الأحمر بالمتوسط جعله من أهم الممرات المائية في العالم، وتحاول جميع الدول الكبرى السيطرة على موارده ومنافذه خاصة في منطقة القرن الإفريقي وباب المندب.

أعلن الحوثيون في نوفمبر ٢٠٢٣م، إغلاق باب المندب والمياه المحيطة به في وجه السفن الإسرائيلية ردًا على العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة عقب عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وهاجموا العديد من السفن الإسرائيلية والأجنبية أثناء عبورها بالمنطقة بالصواريخ والطائرات المسيرة، مما أثر بشدة على التجارة العالمية، وانخفاض دخل قناة السويس لمصر، وانتهزت إثيوبيا التوتر في المنطقة وأعلنت اتفاقها مع إقليم أرض الصومال للحصول على منفذ بحري، كما نشطت مؤخرًا بعض أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

أ. د. عباس محمد شراقي

النشأة الجيولوجية للبحر الأحمر:

البحر الأحمر عبارة عن أخدود حديث النشأة نسبيًا بالنسبة لعمر الأرض، حيث تشكل بعد الحركة التكتونية التباعدية التي حدثت في العصر الميوسيني منذ نحو ٥٥ مليون سنة، والتي أدت إلى انفصال شبه جزيرة العرب عن قارة إفريقيا، ثم ازدادت الحركة التصدعية في عصر الأوليجوسين قبل نحو ٣٠ مليون سنة، حيث تكون في تلك الفترة خليج السويس، أما خليج العقبة والطرف الجنوبي من البحر، فقد بدأ الانفراج فيهما منذ حوالي ٤ مليون سنة. بدأ تكوين البحر الأحمر بتشقق أخذ في الاتساع تدريجيًا، ليكون بحيرة عذبة مغلقة بطول حوالي ٢٠٠٠ كيلومتر، إلى أن فُتحت من الجنوب بممر ضيق يسمى باب المندب، اندفعت منه مياه المحيط الهندي نحو البحيرة لتكون بحرًا مالحًا، تزداد ملوحته يومًا بعد يوم نظرًا لأنه محاط ببيئة صحراوية في العصر الحديث لا تتلقى أمطارًا غزيرة أو أنهارًا كبرى، مع ارتفاع معدل البخر، فأصبح أكثر بحار العالم المتصلة مباشرة بالمحيطات ملوحةً.

مازال البحر الأحمر يتسع تدريجيًا وتبتعد شبه الجزيرة العربية عن القارة الإفريقية بمعدل ١-٢ سنتيمتر/سنة، ويصل أقصى عرض ٣٠٦ كيلومتر، وسوف يتحول بعد ملايين السنوات إلى محيط، ويعرف اليوم بأنه وليد محيط، تبلغ مساحة البحر الأحمر حوالي ٤٤٠ ألف كيلومتر مربع، بأعماق تختلف من ٣٠٣٩ مترًا بالقرب من بورتسودان (السودان) إلى ١٠٠ متر عند مضيق باب المندب. حيث يتصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي عند خليج عدن. ويتفرع الجزء الشمالي من البحر الأحمر إلى خليجين العقبة بعمق ١,٨٠٠ متر، ويمتد شمالا عبر البحر الميت إلى أن يصل إلى جبال طوروس جنوب شرق كتلة الأناضول في تركيا، والآخر خليج السويس بمتوسط عمق ٦٠ متر، وهو المنفذ الشمالي الوحيد للبحر الأحمر نحو البحر المتوسط، من خلال قناة السويس الصناعية التي افتتحت عام ١٨٦٩م.

أهمية موقع البحر الأحمر وقناة السويس:

يتمتع البحر الأحمر بأهمية جيو-استراتيجية كبيرة، إذ يقع في قلب العالم، ويربط بين القارات الكبرى آسيا وإفريقيا وأوروبا، كما أنه

تهريب الأسلحة الإيرانية لليمن هدف لجعل اليمن منصة للقفز على دول الجوار وإشاعة الفوضى والاستيلاء على ثرواتها

يصل بين المحيط الهندى جنوبًا، والبحر المتوسط شمالاً، كما أنه يحتوي على معابر هامة منها قناة السويس البوابة الشمالية إلى البحر المتوسط، ومضيق باب المندب البوابة الجنوبية إلى خليج عدن والمحيط الهندي. تطل عليه ثمانية دول هي: اليمن والسعودية من جهة الشرق، والأردن وفلسطين وشبه جزيرة سيناء المصرية من الشمال. ومصر والسودان وإريتريا، وجيبوتي من الغرب.

للبحر الأحمر أهمية اقتصادية وعسكرية وأمنية كبيرة، حيث يمر به أحد أكثر طرق الملاحة البحرية الدولية حيوية في العالم وهو قناة السويس، وتشكل بعض دوله أهم المراكز العالمية لإنتاج النفط، وتمثل مضائقه وجزره نقاطًا استراتيجية واقتصادية وأمنية هامة، مما زاد من الصراع الإقليمى للدول الكبرى وإنشاء القواعد العسكرية الأجنبية.

قديمًا شكل البحر الأحمر أحد أُولى المسطحات المائية الكبيرة المذكورة في التاريخ المسجل. وكان مهمًا في التجارة البحرية المصرية المبكرة (٢٠٠٠ سنة ق.م)، واُستخدم كممر مائي إلى الهند حوالي ١٠٠٠ ق.م كما سجل على جدران وأعمدة المعابد القديمة (الأقصر –مصر) الرحلات التجارية خلال حكم الملكة حتشبسوت إلى بلاد بونت (الصومال).

تم حفر القنوات الضحلة بين البحر الأحمر ونهر النيل قبل القرن الأول الميلادى، وقدمت الاقتراحات لإنشاء قناة عميقة تربط البحر الأحمر بالمتوسط لأول مرة عام ٨٠٠ م، من قبل الخليفة هارون الرشيد، حتى استطاع المهندس الفرنسي فرديناند دى ليسبس انتزاع الموافقة على إنشاء قناة السويس بطول ١٩٣ كيلو متر، وتم افتتاحها في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩م، بعد ١٠ سنوات من الإنشاء.

يؤكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الدور الحاسم الذي يلعبه النقل البحري بصفة عامة باعتباره العمود الفقرى للتجارة الدولية، فهو مسئول عن أكثر من ٨٠٪ من الحركة العالمية للبضائع، والبحر الأحمر وقناة السويس بصفة خاصة حيث يعبر أكثر من ١٢٪ من تجارة العالم، ٣٠٪ من سفن الحاويات العالمية، وأكثر من مليون برميل من النفط الخام يوميًا عبر قناة السويس، وأكثر من٤٠٪ من التجارة بين آسيا وأوروبا.

وحديثًا تُستخدم البحار لمرور كابلات بحرية للإنترنت، حيث أن حوالي ٩٥٪ من حركة الإنترنت في العالم تمر عبر البحار، كما أن نحو ١٧٪ منها تمر عبر البحر الأحمر، وأن حوالي ٩٠٪ من بيانات الإنترنت بين أوروبا وآسيا تمر عبر البحر الأحمر من خلال ١٦ كابل، وأهمها خط آسيا – إفريقيا – أوروبا ١ (AAE-١) الذي يبلغ طوله ٢٥ ألف كيلومتر، على عمق لا يتجاوز ١٠٠ متر، ويمتد من جنوب شرق آسيا – البحر الأحمر – قناة السويس – البحر المتوسط حتى غرب أوروبا (فرنسا).

الثروات الطبيعية في البحر الأحمر:

تعود أهمية البحر الأحمر بالإضافة إلى الموقع الجغرافي، إلى احتوائه على العديد من الثروات الطبيعية في الجبال الممتدة على جانبيه وماتحويه من خامات معدنية استراتيجية مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والمنجنيز والرصاص والكبريت، والرواسب المتبخرة مثل الهاليت والسيلفيت والجبس والدولوميت، والفوسفات والرخام، والرمال البيضاء، والأحجار الكريمة وغيرها، كما تنتشر حقول النفط والغاز الطبيعى التى ساهمت في تنمية دول حوض البحر الأحمر، ومياه بحرية ذات سمات خاصة، وأنواع وثروة سمكية تحتوى على أكثر من ١١٠٠ نوع مختلف من الأسماك، وسواحل جذابة للنشاط السياحى والاستشفائى حيث تنتشر المنتجعات السياحية الشهيرة في مدن عدة، مثل شرم الشيخ والغردقة ودهب في مصر، وجزر وخلجان ومضايق، كما يحتوى على عدد من المحميات الطبيعية الفريدة، بما في ذلك تنوع بيولوجى من حيوانات نادرة وممر لهجرة الطيور من أوروبا إلى جنوب إفريقيا، وتكثر به الشعاب المرجانية المختلفة، وانتشار الأعشاب البحرية والملاحات وأشجار المانجروف والمستنقعات المالحة.

ازدادت أهمية البحر الأحمر مع الاكتشافات البترولية ونقلها إلى معظم دول العالم الذي أيقن أهمية البحر الأحمر وقناة السويس بعد تعثر الباخرة إفرجرين في قناة السويس وتعطل الملاحة ستة أيام في مارس ٢٠٢٢م.

يشتمل البحر الأحمر على ثلاثة مضائق طبيعية باب المندب في الجنوب، وفي الشمال مضيق تيران في مدخل خليج العقبة، ومضيق جوبال على مدخل خليج السويس، كما يضم البحر الأحمر نحو ١٤٩٦ جزيرة، ومعظمها شعاب مرجانية، منها ١١٥٠ سعودية، ١٥٢ يمنية، ١٢٦ إرترية، ٣٦ سودانية، ٢٦ مصرية.

يوجد العديد من الموانئ الهامة على سواحل البحر الأحمر،

بدأ الحديث في إيران عن أن ولاية الفقيه طارئة على التفكير الشيعي وكانت مناسبة للإطاحة بالشاه لا استمرارها

تساهم بقوة في النشاط التجارى والدخل الاقتصادى للدول المطلة عليه، حيث تؤمن هذه الموانئ نقل موارد الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية والصناعية، وتقدم خدمات الملاحة للسفن العابرة، ومن أهم هذه الموانئ جدة وينبع في السعودية، عدن في اليمن، وإيلات في إسرائيل، وسفاجا والعين السخنة والسويس في مصر، وسواكن في السودان، ومصوع وعصب في إرتريا، وميناء جيبوتى.

المخاطر والصراعات العسكرية في البحر الأحمر:

أصبح البحر الأحمر بيئة تفاعل وتجاذب لصراعات إقليمية مثل الصراع العربى – الإسرائيلي، والإيراني –الخليجى، الإيرانى – الإسرائيلى، والإثيوبى – الإريترى، والإريترى – اليمنى، الاثيوبى – الصومالي، والمصري – الإثيوبي بسبب سد النهضة، بالإضافة إلى أن المنطقة تشهد الكثير من الصراعات الداخلية مثل الحرب الأهلية في الصومال والتدخل الإثيوبي فيها والصراع في اليمن، والحرب الأهلية في السودان، والقرصنة وتنظيم القاعدة.

وفرت قناة السويس طريقًا مباشرًا هو الأقصر بين أوروبا وشرق آسيا، وبذلك ازدادت أهمية البحر الأحمر للقوى الكبرى التى سارعت إلى فرض نفوذها الاستعمارى في المنطقة، واستمرت سيطرتها على البحر الأحمر، وطرق الملاحة فيه إلى النصف الثانى من القرن العشرين، ومع خروج الاستعمار الأوروبي، بدأ قطبا الحرب الباردة ببسط نفوذهما في المنطقة، وتبعهم كثير من الدول الكبرى للتواجد عن طريق القواعد العسكرية خاصة في منطقة القرن الإفريقي.

بعد ظهور الأهمية العسكرية للبحر الأحمر في حرب ١٩٧٣م، عندما أغلقت مصر واليمن مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية، وبدء عمليات القرصنة في القرن الإفريقي مع بدء الحرب الأهلية في الصومال أوائل التسعينات، وبعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، قررت أمريكا تأسيس قاعدة لها في جيبوتي عام ٢٠٠٢م، لاستخدامها في مواجهة الارهاب كما تدعى، كما بدأت قوات عسكرية أجنبية أخرى في الظهور بالمنطقة عام ٢٠٠٨م، وتوالى إنشاء القواعد العسكرية للعديد من الدول الأجنبية خلال العقدين الماضيين في دول القرن الإفريقي مثل جيبوتي والصومال وإريتريا واليمن، وشمل ذلك بالإضافة إلى قواعد فرنسا وأمريكا، قواعد لإسبانيا واليابان وإيطاليا والصين وتركيا والإمارات وإسرائيل.

بعد انتشار ما يسمى بالربيع العربي ٢٠١١م، اشتعلت في اليمن الاضطرابات الداخلية منذ عام ٢٠١٤م، وأخذ جماعة الحوثيين الموالية لإيران في تصعيد هجماتهم على بعض السفن، الأمر الذي دفع القوى الدولية إلى تأسيس «قوة المهام المشتركة ١٥٣ الدولية» عام ٢٠٢٢م، لتأمين الملاحة.

ردًا على العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة، هاجم الحوثيون في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣م السفن الإسرائيلية التى تمر عبر باب المندب، وازدادت المواجهة في التاسع من ديسمبر ٢٠٢٣م بمنع مرور جميع السفن المتجهة من وإلى الموانئ الإسرائيلية وبعض الدول الداعمة لها، ومهاجمتها بالصواريخ والطائرات المسيرة.

طبقًا لتقرير نشره موقع «منتدى الخليج الدولي»، أن هناك تهديدات مرتقبة من الحوثيين لاستهداف شبكة كابلات الاتصالات البحرية التي تمر بمضيق باب المندب، والتى يمكن أن تعطل الاتصالات والاقتصاد العالميين بعد الهجمات الأمريكية على مواقع للحوثيين في اليمن.

وزاد الاضطراب في المنطقة بعد عودة القراصنة الصوماليين إلى الهجوم، مع تزايد أعمال القرصنة في جميع أنحاء القرن الإفريقي بشكل حاد في الأشهر الأخيرة، مما زاد من المخاوف بشأن الملاحة في المنطقة.

تداعيات هجمات الحوثيين:

دفعت هجمات الحوثيين على بعض السفن التجارية في البحر الأحمر، خاصة المرتبطة بإسرائيل، إلى تحويل بعض الشركات مسار سفنها بعيدًا، واتخاذ الطريق القديم والأطول حول رأس الرجاء الصالح للوصول إلى أوروبا وآسيا، وهو ما يضيف ٣٠٠٠ –٣٥٠٠ ميل بحري (٥٥٠٠ –٦٥٠٠ كيلومتر) وسبعة إلى ١٠ أيام إبحار لرحلة معتادة بين أوروبا وآسيا. ويمكن أن تستوعب المسافة الإضافية ما بين ٧٠٠ ألف إلى ١,٩ مليون حاوية قياسية مكافئة (وحدات شحن تعادل عشرين قدمًا) من سعة الشحن حسب تقديرات البنك الدولى، وتصل التكاليف الإضافية للرحلة حول رأس الرجاء الصالح –والتي تشمل ما يصل إلى مليون دولار من الوقود لكل رحلة ذهابًا وإيابًا –في ارتفاع أسعار الشحن الفورى إلى أكثر من ٣٠٠٠ دولار لكل حاوية سعة ٤٠ قدمًا للرحلة من آسيا إلى أوروبا، بزيادة ثلاثة أمثال عن أدنى معدل تم تسجيله في عام ٢٠٢٣م، (نحو ١٠٠٠ دولار).

مشروع أم القرى آخر مشاريع الإسلام الحركي الذي فشل في السودان ومصر وفي إيران أطول بقاءً لخلط القومية بالطائفية

تغيير مسار السفن أدى إلى تأخر وصول البضائع وانخفاض الإنتاج وارتفاع تكاليف الشحن وأسعار البضائع، وزيادة أسعار النفط والغاز وأقساط التأمين، وعرقلة الصفقات وعمليات التبادل التجاري، وزيادة التلوث البيئي نتيجة زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري (ثاني أكسيد الكربون) لأن السفن تختار مسارات أطول مما يزيد من استهلاك الوقود، وأصاب ذلك ميناء إيلات الإسرائيلي بالشلل، ووجه ضربة اقتصادية لإسرائيل، كانت الرحلات بين آسيا وأوروبا للسفن المتجهة إلى إسرائيل تستغرق حوالي ١٩ يومًا قبل الحرب، لكنها يمكن أن تستغرق الآن ما يصل إلى ٣١ يومًا اعتمادًا على سرعة السفينة (شكل ١). كما توقفت بعض المصانع والشركات العالمية مثل مصانع السيارات في بلجيكا وألمانيا، وشركة ماريلاند لصناعة مستلزمات المستشفيات لتأخر الحصول على قطع الغيار من آسيا.

تحاول بعض الشركات فتح طرق تجارية جديدة تمر عبر قلب الشرق الأوسط لتجاوز البحر الأحمر الذي يهدده الحوثيون، تقوم شركة Trucknet Enterprise Ltd. بإرسال البضائع بما في ذلك المواد الغذائية والبلاستيكية والمواد الكيميائية والكهربائية من موانئ في الإمارات والبحرين، عبر السعودية والأردن، إلى إسرائيل ثم إلى أوروبا.

تأثير هجمات الحوثيين على مصر:

أدت هجمات الحوثيين على بعض السفن في منطقة باب المندب إلى تراجع حجم الشحنات المارة بقناة السويس خلال الفترة من ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣ وحتى ١٤ يناير ٢٠٢٤م، بنحو ١١٪ إلى ٢٤٢,٥ مليون طن، من ٢٧٣ مليون طن في الفترة نفسها قبل عام، حسب منصة «بورت وتش» لتتبع حركة الشحن والتابعة لصندوق النقد الدولي، وتراجع عدد سفن الحاويات من ٢٦٩٣ إلى ٢٤٥٣ سفينة خلال الفترة نفسها قبل عام، وعدد ناقلات النفط من ١٣٧٩ إلى ١٢٦٠ ناقلة. انخفاض عدد السفن المارة بقناة السويس بعد الاعتداءات الإسرائيلية على غزة يعادل ضعف انخفاضها أثناء جائحة كورونا ٢٠٢٠م (شكل ٢). وانخفضت شحنات الحاويات عبر القناة ٨٢٪ في الأسبوع المنتهي في ١٩ يناير ٢٠٢٤م، مقارنة بأوائل ديسمبر، كما تراجعت شحنات الغاز الطبيعي المسال بشكل أكبر، في حين شهدت شحنات البضائع السائبة الجافة تراجعًا أقل بينما زادت حركة ناقلات النفط الخام قليلاً، وطبقًا لهيئة قناة السويس انخفضت هذه الإيرادات بنسبة ٤٠٪ خلال الأسبوعين الأولين من عام ٢٠٢٤م، مقارنة بالعام الماضي في نفس الفترة.

ومن المتوقع ألا يكون التأثير كبيرًا على الاقتصاد المصري الذي يعاني بالفعل انخفاضًا شديدًا في قيمة العملة المحلية (أكثر من ١٠٠٪ خلال ٢٠٢٣م) وارتفاعًا كبيرًا في التضخم، ولكن إذا استمر الاضطراب فقد يتفاقم الوضع أكثر بسبب انخفاض عائدات قناة السويس التي تشكل أحد أهم المصادر للحصول على العملة الأجنبية، حيث يمر بقناة السويس أكثر من ٢٠ ألف سفينة سنويًا، بعائد قدره حوالي ١٠ مليار دولار عام ٢٠٢٣م.

حال استمرار الصراع في البحر الأحمر

أوضح خبراء في البنك الدولي أن تأثير اضطرابات البحر الأحمر يمكن استيعابها نسبيًا في شحن الحاويات العالمية خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٤م، حيث أنهما من الأشهر الهادئة موسميًا بالنسبة للشحن، ولكن إذا استمرت هجمات الحوثيين على السفن إلى مارس وأبريل، حيث تشهد فيهما التجارة العالمية انتعاشًا موسميًا، فقد تؤدي إلى أزمة في سلاسل الإمداد مثلما حدث جراء وباء كورونا ٢٠٢١-٢٠٢٢م، عندما انخفض عدد سفن نقل البضائع وأُغلقت الموانئ، ونقص عدد العاملين فيها، مما أدى إلى تأخير السفن أيامًا أو أسابيع لتفريغ حمولتها، وارتفاع حاد في أسعار الشحن الفوري بلغ ثمانية أضعاف أسعار عام ٢٠١٩م.

كما أن استمرار الهجمات على السفن يشكل خطرًا على الأمن الغذائي العالمي من خلال إبطاء توزيع الحبوب إلى مناطق متفرقة من العالم خاصة آسيا وإفريقيا، التي تعتمد على القمح من أوروبا ومنطقة البحر الأسود، وأن الأمر قد يكون أسوأ إذا اتسع نطاق الصراع في الشرق الأوسط وأدى إلى ارتفاع أسعار النفط مع مضاعفة تكاليف الشحن الجديدة.

تدهور الأمن في البحر الأحمر شجع القراصنة الصوماليين على العودة للهجوم على السفن في القرن الإفريقي بعد ما تراجعت أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال في السنوات الأخيرة التي بلغت ذروتها عام ٢٠١١م عندما شن القراصنة الصوماليين ٢١٢ هجومًا. وأصدر مجلس الأمن ٧ قرارات تستهدف القرصنة بين ديسمبر ٢٠١٠م ومارس ٢٠٢٢م، مما سمح للقوات البحرية والجوية

شكل (1): طرق مرور السفن قبل وبعد حرب غزة.
(المصادر: معدلة من Noam Raydan , The Washington Institute.)
(الطرق البرية: Bloomberg)

شكل (2): المتوسط اليومي لحركة مرور السفن في قناة السويس (2016 – 2024م)
(المصدر: UNCTAD, 2024)

الأجنبية بدخول المياه الصومالية.

مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال:

مع بداية العام الجديد ٢٠٢٤م، فُوجئ المجتمع الدولي بتوقيع مذكرة تفاهم بين زعيم إقليم أرض الصومال موسى بيهي عبدي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبيي أحمد، تمنح إثيوبيا منفذًا على البحر الأحمر بطول ٢٠ كيلومترًا يضم ميناء بربرة وقاعدة عسكرية، مقابل اعتراف إثيوبيا بأرض الصومال كدولة مستقلة، فضلاً عن منح إثيوبيا ٢٠٪ من أسهم شركة الخطوط الجوية الإثيوبية، وأملاً في مساعدتها على الحصول على اعتراف دولي.

تسعى إثيوبيا -الدولة الحبيسة- منذ انفصال إريتريا عام ١٩٩٣م، للحصول على أي منفذ، إلا أن توتر العلاقات بينها وبين الدول المجاورة مثل الصومال بعد سيطرتها على إقليم أوجادين الصومالي، وبناء سدود تحد من تدفق المياه نحو نهري شبيلي

وجوبا في الصومال، والعداء المستمر مع إريتريا يمنع منحها منفذًا على البحر، ولمصلحة جيبوتي في استمرار اعتماد إثيوبيا على استخدام موانيها يمنع أيضًا منحها منفذًا مستقلاً على البحر الأحمر.

الموقف الدولي من الاتفاق:

رفضت العديد من الدول وعلى رأسهم مصر ذلك الاتفاق باعتباره انتهاكًا لسيادة الصومال، وتحذيرًا من تداعياته في زيادة حدة التوتر في منطقة القرن، وخوفًا من تشجيع أقاليم أخرى في المنطقة للانفصال، كما حدث من قبل في انفصال إريتريا التي استقلت عن إثيوبيا عام ١٩٩٣م، وجنوب السودان التي استقلت عام ٢٠١١م.

كما رفضت الحكومة الصومالية الاتفاق بشدة، ووصفه الرئيس حسن شيخ محمود بأنه انتهاك غير مشروع للسيادة الصومالية، مؤكداً أنه «لا يمكن لأحد أن ينتزع شبرًا من الصومال»، كما استدعت مقديشو سفيرها لدى إثيوبيا، ولاحقًا وقع الرئيس الصومالي قانونًا يلغي فيه الاتفاق. وشدّدت أمريكا وأوروبا و "إيجاد" على ضرورة احترام سيادة جمهورية الصومال الفيدرالية ووحدة أراضيها وفقًا لدستورها ومواثيق الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وأنه ينبغي أن يكون أي اتفاق أو ترتيب بموافقة حكومة جمهورية الصومال، كما نددت الجامعة العربية، باتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال، ووصفته بأنه "انقلاب صارخ" على الثوابت العربية والإفريقية، ودعا الجميع إثيوبيا والصومال إلى تهدئة التوترات والدخول في حوار بناء. لم يتخذ الاتحاد الإفريقي موقفًا للدفاع عن سيادة دولة عضو فيه وهي الصومال كما هو معتاد في مثل هذه الحالات، ويرجع ذلك إلى وجود مبنى الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، والعلاقة القوية لرئيس الوزراء الإثيوبي بإدارة الاتحاد. من المتوقع في حالة إصرار إثيوبيا وأرض الصومال على المضي قُدمًا في تنفيذ الاتفاق أن يزيد التوتر في القرن الإفريقي، وزيادة القواعد العسكرية للدول الكبرى لتأمين مصالحها الاستراتيجية، وتوسيع نفوذها السياسي والعسكري.

رد الفعل المصري تجاه الاتفاق:

أبدت مصر رفضاً قاطعًا للاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال إذ أكدت أن الصومال دولة عربية، ولها حقوق طبقًا لميثاق الجامعة العربية في الدفاع المشترك لأي تهديد لها، وأن مصر لن تسمح لأحد بتهديد الصومال أو المساس بأمنه، يأتي الموقف المصري في أعقاب فشل مفاوضات سد النهضة الإثيوبي على مدار أكثر من اثنى عشر عامًا، وتوجهها إلى مجلس الأمن مرتين في ٢٠٢٠، و٢٠٢١م، دون الوصول إلى حل بشأن ملء وتشغيل السد الإثيوبي، واعلان مصر أنها تحتفظ بحقها المكفول بموجب المواثيق الدولية للدفاع عن أمنها المائي والقومي في حالة تعرضه للضرر. قوبل الموقف المصري بترحاب واسع في الصومال حيث شدد الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، على أن بلاده تعتبر مصر حليفًا تاريخيًا وشريكًا استراتيجيًا، معربًا عن تطلع الصومال للمزيد من التعاون مع القاهرة خلال الفترة القادمة.

المواجهة الدولية للتهديدات الأمنية في البحر الأحمر:

أطلقت الولايات المتحدة في ديسمبر ٢٠٢٣م، مبادرة لتشكيل قوات متعددة الجنسيات من دول عدة باسم "حارس الازدهار مقاومة هجمات الحوثيين بالبحر الأحمر، حيث جمعت دولاً من بينها أستراليا، والبحرين، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، واليونان، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، وسنغافورة، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة، وفضلت بعض الدول منها مصر عدم الاشتراك وسط مخاوف من أنها قد تؤدي إلى زيادة التوترات وزيادة تصعيد الصراع في الشرق الأوسط، وزيادة دائرة الاعتداءات على جميع السفن التى تمر خلال قناة السويس.

قامت أمريكا وبريطانيا، بدعم من دول حليفة أخرى، بضربات مباشرة على بعض أهداف الحوثيين في اليمن، وبعد ذلك تعهد الحوثيون بالانتقام، وفي ١٠ يناير ٢٠٢٤م، اعتمد مجلس الأمن الدولي قرارًا يدين "بأشد العبارات" الهجمات المتكررة للحوثين قبالة سواحل اليمن. ولم تنجح واشنطن في ردع الحوثيين، وطلبت من الصين استخدام نفوذها لدى إيران لوقف الهجمات على السفن في البحر الأحمر، في المقابل زاد الحوثيون من نشاطهم باستهداف السفن الأمريكية والدول المؤيدة ردًا على هذا التصعيد. من طرق الحل الضغط الدولى على إسرائيل للتوقف عن الجريمة الإنسانية التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني في غزة، وعودة الدول الداعمة لها من أمريكا وأوروبا إلى رشدهم في وقف العدوان الغاشم، وحل القضية الفلسطينية من جذورها بدلاً من بذل مزيد من الجهد فقط في عمل هدنة مؤقته، يعود بعدها قتل الأبرياء مرة أخرى في جريمة تلحق بالمجتمع الدولي بأكملة الخزي والعار أمام الأجيال القادمة.

* أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية ـ كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة -مصر

الإبحار في المياه الخطرة: التهديدات البحرية في خليج عدن والبحر الأحمر

إدارة بايدن لن تخوض مواجهة حاسمة ضد الحوثيين وتسعى للضغط على إيران

يعتبر خليج عدن والبحر الأحمر ممرات بحرية محورية، تسهل نقل وشحن بضائع بقيمة مليارات الدولارات سنويًا. ولسوء الحظ، أن الأهمية الاستراتيجية التي تنعم بها هذه المنطقة تتوازى مع مخاطرها المتأصلة. حيث شهدت القرصنة، التي تعد آفة هذه المياه منذ أمد بعيد، ارتفاعًا كبيرًا في أوائل القرن الحادي والعشرين بعد انزلاق الصومال في حالة من الفوضى، مما قاد إلى بلورة الجهود الدولية من أجل القيام بدوريات بحرية واعتراض أعمال القرصنة. وفي حين نجح تحالف دول الشرطة البحرية المستدام في الحد من حوادث القرصنة، إلا أن التهديد لا يزال قائمًا، حيث تتمكن الشبكات الإجرامية من التكيف مستعينة بتكتيكات جديدة، مُستغلة نقاط الضعف في الأمن البحري.

أ . د. ديفيد دي روش

العامل الحوثي: بُعد جديد للمخاطر

أدى صعود جماعة الحوثي المتمردة في اليمن ونجاحها في الاستيلاء على جزء كبير من مخازن الأسلحة المملوكة للدولة اليمنية، إلى إضافة بعد جديد للمخاطر المُحدقة بالمشهد البحري. كما خلف الصراع الدائر في اليمن، الذي تُغذيه المنافسات الإقليمية والتوترات الطائفية، تداعيات على المجال البحري مع شن عناصر الحوثيين هجمات على الشاحنات التجارية والسفن البحرية. وقد أظهرت جماعة الحوثي قدرة على مهاجمة السفن في البحر الأحمر منذ وقت مبكر يعود إلى عام ٢٠١٦م، بعد استهدافها زورق عسكري إماراتي بصاروخ مُضاد للسفن، وإطلاقها في العام ذاته، صواريخ على سفن البحرية الأمريكية. فضلاً عن مهاجمتها سفينة تابعة للبحرية السعودية بواسطة سفينة سطحية يتم التحكم فيها عن بعد في الشهر التالي. وقد ظلت القدرة البحرية للحوثيين في حالة خمول لبضع سنوات، مع تحول تركيز الحرب في اليمن إلى مدينة «مأرب»، وتحرك قوات الحكومة اليمنية إلى الساحل باتجاه «الحديدة». إذ كان الحوثيون حينها محتلين على الأرض ويفتقرون إلى القدرة والاهتمام بمهاجمة أهداف في البحر. ومع ذلك، بمجرد أن بدأت المفاوضات لإنهاء الحرب في اليمن، اتجه الحوثيون إلى بناء وجمع مجموعة هائلة من الطائرات بدون طيار والصواريخ المضادة للسفن.

معظم هذه الأسلحة تم استيرادها من إيران: بعضها تم تجميعه محليًا من أجزاء إيرانية المصدر. كما استثمرت إيران في تطوير قدرة الحوثيين على تصنيع الأسلحة المحلية حتى إنهم أضحوا قادرين الآن على إنتاج العديد من الطائرات بدون طيار من المكونات التي بحوزتهم. وكما فعلت مع حركة حماس وجماعة حزب الله في لبنان، تولت طهران تدريب الحوثيين على إنتاج الصواريخ ومن المحتمل أن يصبح الحوثيون قادرين على إنتاج الصواريخ محليًا في غضون بضع أعوام. يشار إلى أن غالبية الصواريخ المستخدمة في شن هجمات على السفن تعد إيرانية المنشأ. وفي حين أن غالبية المخزون الإيراني الأولي من الصواريخ كان يتكون من نسخ مُعدلة من صاروخ «سكود» الروسي، قام الإيرانيون أيضًا بنسخ الصاروخ الصيني المُضاد للسفن من طراز «سي-٨٠٢"، في محاولة أقل شأنًا إلى حد ما، لمحاكاة صاروخ» إكسوسيت» الفرنسي المضاد للسفن

المشاكل الحالية لم تكن تظهر لو أن أمريكا دعمت الحكومة اليمنية وحلفاءها لتحرير ميناء "الحديدة" من قبضة الحوثيين

والذي اكتسب شهرته بعد استخدامه في حرب الفوكلاند. وفي الوقت الذي كانت المفاوضات لإنهاء حرب اليمن لاتزال مستمرة وتؤتي ثمارها، امتنع الحوثيون عن القيام بأي عمل بحري. وتمركزت القضية البحرية الرئيسية مع الحوثيين حول الجهود الدولية لمنع تسرب النفط من الناقلة صافر، وهي ناقلة نفط عائمة تم استخدامها للتخزين قبالة الحديدة وكانت معرضة لخطر التفكك وإطلاق أربعة أضعاف كمية النفط التي تنتجها «إكسون فالديز».

أتاحت الحرب الدائرة في غزة ذريعة للحوثيين للقيام بعمل إضافي بعد إعلان الجماعة المتمردة دعمها للقضية الفلسطينية، واستيلائها على سفينة شحن يعود جزء من ملكيتها لإسرائيل، ثم تصريحاتها بأنه سيتم مهاجمة أو الاستيلاء على أي حمولة متجهة إلى إسرائيل. وتم توسيع نطاق هذه السياسة عمليًا، لتشمل- مجازيًا-أي سفينة تعبر المنطقة ولا تحمل علماً روسيًا أو صينيًا. في الواقع، هاجم الحوثيون إحدى السفن التي كانت تحمل شحنة من الذرة من البرازيل متجهة إلى الدولة الراعية لهم، إيران.

التأثير على الملاحة المدنية: الاضطرابات والتداعيات الاقتصادية

إن استهداف الشاحنات المدنية من قبل قوات الحوثي يحمل تداعيات بعيدة المدى، تتجاوز نطاق المخاوف الأمنية المباشرة. حيث تواجه السفن التجارية التي تمر عبر خليج عدن والبحر الأحمر تهديدات متزايدة، ترتب عليها زيادة أقساط التأمين والتكاليف

إذا أرادت واشنطن نجاح الردع يكون بتوجيه ضربات على منشآت قيادة الحوثيين وداعميهم الإيرانيين

التشغيلية. وقد أجبر شبح الهجمات الحوثية شركات الشحن على تحويل مسار السفن، لتفادي المناطق المعرضة للخطر مما أدى إلى إطالة زمن العبور. فإن مثل هذه الاضطرابات لا يقتصر تأثيرها على سلاسل التوريد العالمية فحسب بل تتسبب في استنزاف اقتصادات الدول المعتمدة على التجارة البحرية. وفي سبيل تقليص حجم الضرر، عمدت الولايات المتحدة إلى تشكيل "قوة مهام" بحرية لحماية السفن في المياه الدولية. وسرعان ما قامت فرنسا، التي دائمًا ما تبحث عن فرصة كي تنصب نفسها قطبًا عالميًا بديلًا، بتشكيل "قوة مهام" موازية لإنجاز المهمة ذاتها، ولكن ليس تحت القيادة الأمريكية. وبينما قد تكون هذه وسيلة ملائمة لمنع الملاحة العسكرية، فإن الشحن التجاري (الذي يعتمد على اكتتابات التأمين التجاري) لا يحقق استفادة كبيرة لهذه الحماية نتيجة أسعار التأمين المرتفعة. من ثم، فإن الزيادة في أسعار التأمين التي يواجهها أولئك الذين هم على استعداد للمخاطرة للتعرض لهجمات الحوثيين، جعلت فكرة التخلي عن البحر الأحمر بالكامل فعالة من حيث التكلفة بالنسبة للعديد من شركات الشحن. إن الخاسر الأكبر في هذه المعادلة هي مصر، في ظل تدهور أوضاعها الاقتصادية واعتمادها على رسوم العبور من خلال قناة السويس التي تشكل نحو ٣٠ ٪ من إيراداتها من العملة الصعبة. ولا يمكن أن تتصادف هذه الخسارة المادية مع وقت أسوأ مما هو الآن، حيث تسعى مصر إلى إعادة التفاوض على اتفاقها مع صندوق النقد الدولي: فمن المحتمل أن يكون هناك خفض كبير في الدعم الأساسي، وهو ما يهدد دائمًا بخطر اندلاع اضطرابات داخلية. ثمة تقارير أيضًا تشير إلى نقص في بعض السلع الأساسية، مثل الشاي في المملكة المتحدة، ويعود ذلك إلى انقطاع الشحن من كينيا والهند. كما تأثرت أيضًا شركات «الموضة السريعة» التي تعتمد على الشحن السريع من الشرق إلى الأسواق الأوروبية. في حين أفادت وزارة الخارجية الأمريكية أن التكلفة المترتبة على إعادة توجيه مسار بعض السفن حول رأس الرجاء الصالح عوضًا عن المرور عبر البحر الأحمر قد تصل إلى نحو مليون دولار: وسينعكس مردود هذه التكلفة على القطاع الاستهلاكي العالمي. الاستجابة الدولية والجهود الرامية إلى التخفيف من الأزمة: لغز معقد

ونظرًا إلى أن الدوريات البحرية الدولية، مثل تلك التي يتم إجراؤها تحت رعاية قوة المهام المشتركة ١٥١، كانت فعالة في ردع القرصنة وحماية ممرات الشحن. بالتالي، جاءت الاستجابة الأمريكية الأولية لهجمات الحوثيين تكرارًا لذلك من خلال تشكيل قوة «حارس الرخاء»، وهي قوة مهام بحرية لمرافقة السفن التجارية. وقد حل هذا محل الجهود المخصصة السابقة التي شهدت هزيمة السفن الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية للهجمات الصاروخية. وفي حين أن الفرنسيين لديهم قوة مهام موازية خاصة بهم، فإن هذا لا يؤثر حقًا على فعالية المهمة بقدر ما يظن المرء: حيث يمكن تخصيص العمليات في البحر ضد مجموعة تهديد واحدة –الهجوم الجوي بالصواريخ والطائرات بدون طيار –حسب القطاع، ولا يتطلب ذلك توحيد القيادة بنفس الطريقة التي تدار بها العمليات البرية. لقد أدت هجمات الحوثيين المستمرة إلى قيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشن عمليات مشتركة على أهداف الحوثيين في اليمن. وحتى الآن، ظلت هذه الهجمات مدروسة للغاية ومحدودة النطاق، مقتصرة فقط على محطات الرادار وغيرها من الأصول التي يمكنها تطوير أهداف للصواريخ والطائرات بدون طيار، ومرافق تخزين الأسلحة، والصواريخ الجاهزة للإطلاق. لقد امتنع التحالف (حتى الآن) عن مهاجمة مراكز القيادة والسيطرة التابعة للحوثيين أو المقرات العسكرية العليا –وهي إجراءات من شأنها أن تؤدي بالتأكيد إلى قدر كبير من الخسائر البشرية.

ومن غير المرجح أن تستمر العمليات التي يتم تنفيذها بواسطة طائرات بريطانية تحلق من قبرص، إلى جانب طائرات أمريكية تعمل من خلال مجموعة حاملة الطائرات «يو إس إس أيزنهاور» على مدى فترة زمنية طويلة. حيث يبلغ عدد حاملات الطائرات التي تمتلكها الولايات المتحدة إحدى عشرة حاملة طائرات فقط: اثنتان منها قيد الصيانة وواحدة من المقرر أن تخرج من الخدمة. ويتم نشر العديد منها في المحيط الهادئ: ومن غير المحتمل الإبقاء على مثل هذه النسبة العالية من القوة البحرية المتواجدة في المنطقة إلى أجل غير مسمى.

الهجمات الأمريكية على أهداف الحوثيين مدروسة ومحدودة ومقتصرة على محطات الرادار ومخازن الأسلحة والصواريخ الجاهزة للإطلاق

استثمرت إيران في تطوير قدرة الحوثيين على تصنيع الأسلحة المحلية وأضحوا قادرين على إنتاج طائرات بدون طيار

إذن ما الذي تحققه الضربات؟ الهدف العام من مثل هذه الإجراءات هو استعادة قوة الردع – لإقناع الحوثيين بالتخلي عن شن هجمات ضد السفن والتركيز على القضايا الداخلية. ومع ذلك، فمن الواضح أن مهمة استعادة قوة الردع في هذه الحالة لم تنجح. وتفسيري لذلك يكمن في سياسة ضبط النفس التي يمارسها التحالف: حيث أن الأصول الحوثية التي يتم تدميرها ليست مهمة بما يكفي بالنسبة للحوثيين للحد الذي يضطرهم إلى تغيير سلوكهم. وينظر العديد من الضباط العسكريين داخل منطقة الخليج بشيءٍ من الشماتة إلى الحملة العسكرية ضد جماعة الحوثي، فعلى الرغم من أنها قد تكون مثيرة للإعجاب من الناحية التقنية، إلا أنها مُخيبة للآمال على الصعيد الاستراتيجي. ومن هذا المنطلق، فإن المشاكل التي نواجهها اليوم لم تكن لتظهر لو أن الولايات المتحدة ودول أخرى دعموا الحكومة اليمنية وحلفاءها السعوديين والإماراتيين في حملتهم تحرير ميناء «الحديدة» من قبضة الحوثيين.

في المقابل، يرى منتقدون آخرون أن أي رد فعل يتخذ ضد جماعة الحوثي ليس مرجحًا أن يؤدي إلى استعادة قوة الردع لفترة طويلة طالما أن إيران–الدولة الراعية لجماعة الحوثي–لم تمس. والجدل هنا يكمن في أن الإيرانيين ينظرون إلى الحوثيين باعتبارهم «وقود مدافع قابل للاستهلاك". وإذا كان الأمر كذلك، فلن تتم استعادة قوة الردع إلا إذا تمت معاقبة الإيرانيين بشكل مباشر. أحد الأهداف المغرية في هذا الصدد، يتمثل في سفينة بهشاد، وهي سفينة إيرانية كانت في البحر الأحمر وخليج عدن، ويُعتقد أنها توفر بيانات استهداف السفن التجارية للحوثيين. وعندما انتقلت بهشاد إلى جيبوتي، تراجعت دقة هجمات الحوثيين. ومنذ ذلك الحين، وردت تقارير عن تعرض السفينة لهجوم إلكتروني أمريكي. ويبدو أن إدارة بايدن تنظر إلى حملة اليمن على أنها مسرح ثانوي في المواجهة مع إيران مقارنة مع المسرحين الرئيسيين وهما العراق وسوريا حيث شنت الولايات المتحدة أكثر من ١٥٠ هجومًا داخل هذين البلدين– هجمات ضد قادة مختلف الميليشيات التابعة لإيران. وعلى النقيض من ذلك، اقتصرت الهجمات في اليمن على مواقع الأسلحة وأجهزة الاستشعار –مثل الرادارات –اللازمة لاستهداف السفن في البحر.

تشير سياسة ضبط النفس الغربية إلى أن إدارة بايدن لا تنوي خوض مواجهة مباشرة ضد الحوثيين، بل تسعى بدلاً من ذلك لمنعهم من مهاجمة السفن، في انتظار التوصل لهدنة في قطاع غزة (والتي من شأنها أن تمحي الذريعة التي يستخدمها الحوثيون من أجل مهاجمة السفن) أو أن تضغط دولة صاحبة نفوذ على إيران وجماعة الحوثي من أجل وقف هذه الهجمات، على أن تكون هذه الدولة صاحبة دور كبير على صعيد التجارة البحرية وتتمتع بالقدرة على التأثير على إيران. والدولة الوحيدة التي تستوفي هذه المتطلبات هي الصين.

الآفاق المستقبلية: نحو مستقبل بحري آمن

على المدى القصير، من غير المحتمل أن يكون أي تحرك ضد الحوثيين كافيًا من أجل ردعهم عن شن هجمات متواصلة. بالتالي، إذا أردنا استعادة قوة الردع، فقد تكون هناك حاجة إلى توجيه ضربات على منشآت قيادة الحوثيين (وقادة الحوثيين) وداعميهم الإيرانيين. وفي حين يحتج الحوثيون بالحرب في قطاع غزة، على الأرجح سيستخدمون الهجمات على منشآتهم كمبرر لمواصلة هجماتهم على الشحن البحري حتى بعد انتهاء الحرب. حيث يسعى الحوثيون للاعتراف بهم كحكومة يمنية: فالهجمات على السفن تجبر الآخرين على التعامل معهم كما لو كانوا دولة. ومع استمرار التهديدات البحرية في التطور في خليج عدن والبحر الأحمر، أضحت الحاجة إلى بلورة عمل متضافر أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وينبغي على المجتمع الدولي أن يظل يقظًا، وأن يكيف الاستراتيجيات والقدرات لمواجهة التحديات الناشئة بفعالية. في نهاية المطاف، ونظرًا للتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في الحفاظ على وجودها المستمر على الجانب الآخر من العالم، فإن معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في اليمن والمنطقة الأوسع أمر ضروري للأمن والازدهار البحري على المدى الطويل.

***"الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس آراء أي هيئة حكومية أمريكية "**

*أستاذ في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية-جامعة الدفاع الوطني ـ واشنطن العاصمة

٣ دروس مستفادة من الصراعات الثلاث أبرزت الدور المركزي الأمريكي

المنطقة بحاجة لصياغة استراتيجية لمعالجة كافة الصراعات بما فيها حرب غزة

يعبر نحو ١٢ ٪ من إجمالي التجارة العالمية من خلال منطقة البحر الأحمر وقناة السويس الواقعة بين قارتين ويحدها ١٠ دول–٦ دول إفريقية و٤ شرق أوسطية. كما أنها تمثل أهمية خاصة لشَاحنات الوقود، حيث يعتبر ممر قناة السويس ومضيق باب المندب طرق شحن رئيسية لإمدادات الطاقة العالمية حيث تصل إمدادات الطاقة القادمة من الخليج إلى القارة الأوروبية عبر البحر الأحمر. وقد اكتسبت هذه الشاحنات أهمية متزايدة مؤخرًا على خلفية الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا والتي جعلت أوروبا أكثر اعتمادًا على واردات النفط ومشتقاته مثل زيت الديزل والجازولين، القادمة من منطقة الشرق الأوسط وآسيا.

أ.د. جودت بهجت

وبحسب بيانات وزارة الطاقة الأمريكية، فقد بلغت نسبة شاحنات الطاقة التي عبرت من خلال البحر الأحمر خلال عام ٢٠٢٣م، نحو ١٢ ٪ من إجمالي تجارة النفط المنقولة بحرًا، و٨٪ من حجم التجارة العالمية في الغاز الطبيعي المسال. ومنذ نوفمبر ٢٠٢٣م، قامت جماعة الحوثي في اليمن بتكثيف وتيرة هجماتها بشكل ملحوظ على سفن الشحن التجارية التي تعبر من خلال الجزء السفلي من البحر الأحمر ردًا على القصف الإسرائيلي على قطاع غزة. حيث توعدت حينها باستهداف السفن الإسرائيلية ثم اتسع نطاق التهديد ليشمل منع مرور كافة السفن إلى إسرائيل ما لم يتم السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

وعليه قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالرد من خلال تشكيل تحالف لحماية التجارة المنقولة بحرًا وتوجيه إنذار نهائي للحوثيين. ثم بتوجيه ضربات جوية قيل إنها استهدفت منشأة رادار تابعة لجماعة الحوثي، بالإضافة إلى عدد من أنظمة الدفاع الجوي الخاصة بها ومواقع لإطلاق الصواريخ. وحتى الآن لم تنجح الهجمات التي تتزعمها الولايات المتحدة في ردع الحوثيين أو تقويض قدراتهم العسكرية بشكل كبير. مثلما جاء على لسان الرئيس الأمريكي جون بايدن الذي أقر بأن الهجمات الأمريكية لم تفلح في أن تشكل رادعًا بالقول:» هل نجحت الهجمات في منع جماعة الحوثي؟ لا، لم تنجح، وهل سيواصل الحوثيون نشاطهم» الإجابة، نعم. بالتالي، أدت المواجهة مع الولايات المتحدة إلى تحول منطقة البحر الأحمر إلى بؤرة مشتعلة عالمية جديدة. لاسيما بعد أن أعادت إدارة جون بايدن، في يناير المنصرم، إدراج جماعة الحوثي على قائمة المنظمات الإرهابية وشنت العديد من الهجمات الجوية ضد أهداف حوثية.

وعلى الرغم من العلاقات التي تجمع جماعة الحوثي بإيران، إلا أنها على عكس غيرها من الجماعات المسلحة في المنطقة ليست متحالفة أيديولوجيا مع طهران. وحتى الآن، لم يكن للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تأثيرًا يذكر على الاقتصاد العالمي، إلا أن موجة الهجمات المتكررة على سفن الشحن التجارية في البحر الأحمر كفيلة بتغيير هذا الوضع على نحو كبير. في الوقت ذاته، فإن المسار البديل للبحر الأحمر، والذي يستلزم القيام برحلة حول إفريقيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح، سيؤدي إلى إطالة أمد الرحلة بنحو أسبوعين، إلى جانب زيادة أسعار الشحن والتأمين، ورفع سعر النفط الخام بما يصل إلى ٤ دولارات للبرميل. من جانبها، أكدت جماعة الحوثي عزمها مواصلة الهجمات ضد أي

سفينة لها علاقة بإسرائيل، وذلك دعمًا لحركة حماس واحتجاجًا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

الولايات المتحدة والأمن في البحر الأحمر:

أعلنت الولايات المتحدة في منتصف ديسمبر الماضي، عن تشكيل قوة بحرية متعددة الجنسيات تهدف إلى حماية السفن التجارية في البحر الأحمر من الهجمات الباليستية والطائرات المسيرة التي يطلقها الحوثيون. وأوضح وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن أن تحالف «حارس الرخاء» -الذي يضم عدة دول أوروبية-يهدف إلى العمل معًا من أجل مجابهة التحدي الذي يشكله «هذا الفاعل غير الحكومي» الذي يطلق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة على السفن التجارية القادمة من دول مختلفة حول العالم وتعبر المياه الدولية بشكل قانوني». وجدد المسؤول الأمريكي، خلال إعلانه عن تشكيل ائتلاف حارس الرخاء، تأكيده على أن المجتمع الدولي يواجه تحديًا عالميًا غير مسبوق يتطلب تبني فعل جماعي. وصرح بأن الولايات المتحدة ستواصل التشاور والعمل إلى جانب حلفائها وشركائها الذين يشتركون في المبدأ الأساسي لحرية الملاحة. كما تعتقد واشنطن أن الهجمات الحوثية المتصاعدة تقتضي اتخاذ رد فعل دولي بمنأى عما يحدث في غزة. حيث أن التهديد الذي تشكله جماعة الحوثي كان تحديًا في مواجهته حتى بالنسبة لأكثر الأساطيل تطورًا. وعلى الرغم من نجاح البحرية الأمريكية في إسقاط العديد من الطائرات بدون طيار والصواريخ الحوثية في المنطقة، إلا أنه ينبغي على المخطط البحري الآن التعامل مع فكرة توسيع عدد كبير من أنظمة صواريخ الدفاع الجوي باهظة الثمن لمواجهة التهديدات، والتي يمثل الكثير منها جزءًا بسيطًا من التكلفة، والمخاطرة بنفاد هذه الصواريخ أثناء وجودها في المحطة. وبشكل عام، تعتبر عملية تطوير أسلحة جديدة وأكثر فعالية من حيث التكلفة لمواجهة تهديد الطائرات بدون طيار، ضرورة بحرية ملحة بقدر ما هو الحال بالنسبة للقوات البرية كما هو موضح في سياق الحرب في أوكرانيا. من ناحية أخرى، يواجه الأسطول الأمريكي احتمالية زيادة حضوره في المنطقة وما حولها لفترة زمنية ممتدة مما قد يؤثر على التزاماته الأخرى عالميًا.

إدراك حقيقة السبيل الوحيد لأن تحظى إسرائيل بقبول جيرانها والعيش بسلام يكمن في تسوية عادلة وحل سياسي مع الفلسطينيين

وفي أواخر يناير، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على مسؤولين حوثيين بارزين. وصرح وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، بريان نيلسون، أن هجمات الحوثيين على السفن التجارية وأطقمها المدنية التي تعبر بشكل قانوني البحر الأحمر وخليج عدن تهدد بتعطيل سلاسل التوريد الدولية وحرية الملاحة التي تعتبر بالغة الأهمية لـ الأمن، والاستقرار، والازدهار العالمي. في غضون ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية إعادة إدراج جماعة الحوثي على قائمة "الكيانات الإرهابية العالمية المصنفة تصنيفًا خاصًا». وأوضحت أنه في حال أوقف الحوثيون هجماتهم في البحر الأحمر وخليج عدن، سُيعاد تقييم هذا التصنيف وتعهدت إدارة بايدن باتخاذ خطوات للتخفيف من أي آثار سلبية قد يخلفها هذا التصنيف على الشعب اليمني وضمان عدم تعطل دخول المساعدات الإنسانية أو استيراد السلع الأساسية.

توترات في القرن الإفريقي

وقعت حكومة إثيوبيا، أوائل يناير الماضي، اتفاقًا مبدئيًا مع» صوماليلاند « أو جمهورية أرض الصومال، وهي منطقة انفصالية تقع في شمال غرب الصومال، تُمنح إثيوبيا بموجبه إمكانية النفاذ تجاريًا وعسكريًا إلى البحر الأحمر من خلال الميناء الواقع داخل هذه المنطقة الانفصالية –وهي صفقة تنذر بإشعال فتيل التوترات داخل منطقة القرن الأفريقي المضطربة بالفعل. وخلال مذكرة التفاهم الموقعة مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، قال زعيم جمهورية أرض الصومال، موسى بيهي عبدي، «أنه سيتم تأجير مساحة تمتد لأكثر من ١٢ ميلاً بحريًا إلى الأسطول الإثيوبي لمدة ٥٠ عامًا. على أن تعترف إثيوبيا في المقابل رسميًا بأرض الصومال كدولة مستقلة، في خطوة من شأنها أن تشكل سابقة هي الأولى من نوعها كأول دولة تمنح اعترافًا دوليًا بأرض الصومال.
أحدثت هذه الاتفاقية هزة داخل منطقة القرن الإفريقي، الذي يعاني بالفعل من ويلات الحروب الأهلية، والخلافات السياسية، والأزمات الإنسانية واسعة النطاق. كما من شأنها أن تُشعل فتيل المزيد من التوترات داخل منطقة البحر الأحمر. الاعتراض الأكبر على هذه الصفقة جاء من جانب الصومال، حيث وصفتها الحكومة الصومالية بأنها اتفاقية «لاغية وباطلة» مُطالبة الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي بعقد اجتماعات للتباحث حول هذا الشأن. فيما تعهد الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود بالدفاع عن سيادة بلاده، رافضًا الاتفاق بشدة معتبرًا ذلك انتهاكًا صارخًا لسيادة بلاده ووحدة أراضيها. كما قامت الصومال باستدعاء سفيرها إلى إثيوبيا وبدأت بمنع إصدار تصاريح الطيران لشركات الطيران الإثيوبية للعبور من خلال المجال الجوي الصومالي. كذلك ثمة مخاوف تعتري دولتي مصر وإريتريا من أن يكون للبحرية الإثيوبية حضورًا كبيرًا داخل منطقة البحر الأحمر الاستراتيجية وخليج عدن.

وكانت إثيوبيا، التي تعد ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث عدد السكان والدولة غير الساحلية الأكثر اكتظاظا بالسكان على مستوى العالم، قد فقدت منفذها البحري عندما انفصلت إريتريا وأعلنت استقلالها في عام ١٩٩٣م، ومنذ ذلك الحين، اعتمدت إثيوبيا على جيبوتي من أجل التجارة الدولية، مع مرور أكثر من ٩٥ ٪ من وارداتها وصادراتها عبر ممر أديس أبابا –جيبوتي. وعلى مدار الأعوام الماضية، سعت الحكومة الإثيوبية إلى تنويع منافذها إلى الموانئ بحرية بما في ذلك استكشاف الخيارات المتاحة في كل من السودان وكينيا. وخلال الأشهر الأخيرة، أصبح الرئيس الإثيوبي آبي أكثر إصرارًا وعزمًا بشأن متابعة طموح بلاده في الحصول على ميناء على طول ساحل شرق إفريقيا، مجادلا بأن بلاده في حاجة إلى إيجاد سبيل للخروج من «سجنها الجغرافي»، معتبرًا أن البحر الأحمر «الحدود الطبيعية» لإثيوبيا. على الجانب الآخر، وبرغم إعلان "جمهورية أرض الصومال» استقلالها في عام ١٩٩١م، واعتماد عملتها وعلمها الخاصين، فضلاً عن إجرائها العديد من الانتخابات البرلمانية والرئاسية، إلا أنها لم تنل أكثر ما تطمح إليه –ألا وهو الاعتراف الدولي.

على الجانب الآخر، أعربت الأطراف الدولية الفاعلة المنخرطة بشكل كبير داخل الصومال مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وتركيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، عن مخاوفها بشأن تصاعد وتيرة التوترات داخل منطقة القرن الإفريقي. ومن خلال إعادة تأكيد التزامهم حيال سلامة الأراضي الصومالية، فقد وجهوا جميعًا انتقادًا ضمنيًا لإثيوبيا وجمهورية أرض الصومال بسبب الاتفاق الموقع بينهما. كما خرج الاتحاد الإفريقي للدفاع عن سلامة أراضي الصومال مما يعكس

تحتاج الدول العربية استغلال نفوذها للضغط على الإدارة الأمريكية والكونغرس حتى تتخذ واشنطن نهجًا أكثر توازنًا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

رغبة العديد من البلدان في تجنب إرساء سابقة يمكن أن تشجع الانفصاليين داخل أراضيها.

كما أعلنت إدارة بايدن معارضتها للاتفاق الموقع بين إثيوبيا وجمهورية أرض الصومال. وأشارت إلى أن الاتفاق قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وتقويض الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. في حين حذر جون كيري، منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، من أن اعتراف إثيوبيا المحتمل بجمهورية أرض الصومال قد يؤدي إلى تعطيل القتال ضد حركة الشباب الصومالية، وهي منظمة مستقلة تابعة لتنظيم القاعدة. حيث أن هناك حرصًا أمريكيًا شديدًا بشأن هزيمة حركة الشباب وقدمت واشنطن أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية إلى الصومال بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠م، خُصص معظمها لمحاربة حركة الشباب الصومالية.

استولت حركة الشباب الصومالية على العاصمة مقديشو خلال عام ٢٠٠٦م، ولم يتم إقصاؤها من المدينة إلا بواسطة هجوم صومالي-إثيوبي مشترك بدعم أمريكي خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م. كان الرئيس السابق دونالد ترامب قد قرر سحب قوات الجيش الأمريكي من البلاد عام ٢٠٢١م، إلا أنه تم إعادة نشرها في عام ٢٠٢٢م، بقرار من الرئيس الحالي جون بايدن. ويتمركز حاليًا ما يقرب من ٤٥٠ جنديًا أمريكيًا من أجل توفير الدعم، والتدريب، والهجمات المُسيرة.

مآلات الحرب

مع استمرار بث المشاهد الدامية للقصف الإسرائيلي المدمر والأطفال الذين يتضورون جوعاً في غزة، على الهواء مباشرة للمواطن العربي، أصبحت مشاعر الغضب والسخط العربي منصبة على ازدواجية المعايير الغربية وعزوف الغرب عن محاسبة إسرائيل، ليس فقط على عدوانها الجاري بل وعلى الطريقة التي عاملت بها الفلسطينيين على مدار الـ ٧٥ عامًا الماضية. وثمة الكثير من الغضب مُوجه إلى الولايات المتحدة بالتحديد بسبب دعمها لإسرائيل. كما أدت الهجمات الأمريكية على أهداف حوثية على مدار الأشهر القليلة الماضية إلى تأجيج المزيد من مشاعر الغضب والاستياء حيال الولايات المتحدة. بالمثل، تعرضت القوات الأمريكية في كل من سوريا، والعراق، والأردن إلى هجمات متكررة من قبل جماعات مسلحة مختلفة. حيث تعتبر هذه الهجمات ردًا على دعم واشنطن للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وجاء الرد الأمريكي متمثلاً في شن هجمات جوية على منشآت تابعة لهذه الجماعات. في حين أكدت واقعة مقتل ثلاثة جنود أمريكيين في غارة جوية استهدفت قاعدة أمريكية على الحدود السورية-الأردنية أواخر يناير، التهديد الذي بات يلاحق القوات الأمريكية في المنطقة منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر الماضي. فضلاً عن تسليطها الضوء على مخاطر انجرار الولايات المتحدة بشكل أعمق إلى الأعمال العدائية الإقليمية التي أشعلتها الحرب في غزة. فمنذ الهجمات التي شنتها حركة حماس على إسرائيل ورد الأخيرة الانتقامي العنيف على قطاع غزة، كانت الولايات المتحدة واعية للمخاطر المترتبة على اندلاع حرب إقليمية أوسع نطاقًا، وسعت إلى احتواء الصراع من خلال اعتماد مزيج من الدبلوماسية وسياسة الردع.

وتشعر الدول العربية أيضًا بقلق إزاء الاستقرار والأمن الإقليميين. وقد عبر وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان قائلاً: «إن التصعيد ليس في مصلحة أحد. فنحن ملتزمون حيال إنهاء الحرب في اليمن، كما إننا ملتزمون بالتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار دائم من شأنه أن يفتح الباب أمام عملية سياسية». وبرغم من كافة هذه الدعوات المطالبة بخفض التصعيد، إلا أن التهديد المتمثل في اندلاع حرب إقليمية أوسع نطاقًا وتورط أمريكي أكثر عمقًا في الأزمات الإقليمية أصبح حقيقيًا. وقد حذر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن من أن الوضع الراهن أضحى متقلبًا بشكل لا يصدق معيدًا للأذهان أجواء عام ١٩٧٣م، على الأقل، إن لم يكن ما قبل ذلك.

تعتبر أمريكا تشكيل ائتلاف حارس الرخاء تأكيدًا على أن المجتمع الدولي يواجه تحديًا عالميًا غير مسبوق يتطلب تبني فعل جماعي

بث المشاهد الدامية للقصف الإسرائيلي المدمر والأطفال في غزة أجج مشاعر الغضب والسخط العربي لازدواجية المعايير الغربية وعدم محاسبة إسرائيل

ومن أجل تجنب اندلاع حرب إقليمية مدمرة، من المهم تعريف وتحديد الدروس الأساسية المستفادة من التطورات الأخيرة والخطوات اللازمة من أجل وضع منطقة الشرق الأوسط على المسار الصحيح الذي يؤول إلى الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي

الدرس الأول الذي أكدته التطورات الأخيرة، هو الترابط بين الحرب الدائرة في قطاع غزة، والصراع في البحر الأحمر، والتوترات في منطقة القرن الإفريقي. والحاجة إلى صياغة استراتيجية موسعة من أجل معالجة كافة هذه الصراعات المتداخلة. علاوة على ذلك، يجدر التأكيد على أن "إدارة النزاع" لا يمكن أن تكون بديلاً عن «حل النزاع» كما أنه ينبغي تحديث الجهود الإقليمية والدولية من أجل التوصل لحل دائم للقضية الفلسطينية وهو ما يعني إقامة حل الدولتين. فإن الشعب الفلسطيني، كسائر شعوب العالم، لديه الحق في أن يكون له دولة مستقلة. وفي هذا السياق، فإن مبادرة السلام العربية (٢٠٠٢م) التي طرحها ولي العهد السعودي في ذلك الحين الأمير عبد الله بن عبد العزيز تتيح أكثر الإطارات القابلة للتطبيق.

الدرس الثاني، هو ضرورة أن تعي إسرائيل ومواطنوها أن السبيل الوحيد لأن يحظوا بقبول جيرانهم العرب والعيش في سلام يكمن في التوصل إلى تسوية عادلة والتفاوض على حل سياسي مع الفلسطينيين. بالإضافة إلى ضرورة إحراز تقدم لا رجعة فيه نحو حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية. وقد أعربت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي عن نيتهم للاعتراف بدولة فلسطينية. من جانبه، قال وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون « إذا ما كانت الثلاثون عامًا الماضية ستخبرنا شيئًا، فسيكون سردية عن الفشل، فصحيح أن إسرائيل تنعم بمستويات عالية من المعيشة على نحو مثير للإعجاب، فضلاً عن اقتصادها المتنامي وجيشها القوي. إلا أن الحكومة فشلت في توفير أكثر ما يريده الناس وهو الأمن. كذلك لن تنعم إسرائيل بالأمن قط ما لم يقبلها جيرانها. لذلك فإن الإقدام على قتل آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة هو نهج خاطئ، فإن النهج الصحيح يكمن في جهود السلام والمفاوضات الدبلوماسية وليس الحرب والدمار.

الدرس الثالث، إن كافة الأحداث الراهنة سواء الحرب في غزة، أو الصراع في منطقة البحر الأحمر، أو التوترات في القرن الإفريقي جميعها أبرزت الدور المركزي الذي تلعبه الولايات المتحدة على مستوى الأمن الإقليمي. حيث تتمتع واشنطن بعلاقات أمنية وثيقة مع كافة الأطراف الفاعلة، كما تنعم بقدرات اقتصادية، ودبلوماسية، وعسكرية تخولها العمل مع كافة الحلفاء الإقليميين من أجل تقليص التوترات والتفاوض بشأن سلام دائم. بالتالي، ينبغي على واشنطن العمل مع هؤلاء الحلفاء من أجل صياغة استراتيجية شاملة تخاطب كافة النزاعات المتداخلة، والأهم هو أن توقف القتال في غزة وتمهد الطريق أمام اتخاذ خطوات ملموسة لا رجعة فيها من أجل إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل. كذلك يجب الاعتراف بالتطلعات السياسية للشعب الفلسطيني وإشراك القوى العالمية الأخرى مثل الصين، وروسيا، وأوروبا، والهند، واليابان في مثل هذه الاستراتيجية. حيث أن إرساء السلام ونشر الاستقرار في الشرق الأوسط يعد من الأولويات الرئيسية لكافة القوى العالمية.

أخيرًا، ينبغي أن يكون هناك حرصًا لدى القوى الإقليمية مثل مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية على مواصلة بل وتكثيف جهودهم في التفاوض للتوصل إلى تسوية سياسية للصراعات الإقليمية، فأحيانًا يكون للقوى العالمية مصالحها الخاصة التي قد تتماشى أو لا تتماشى مع مصالح القوى الإقليمية. لذلك تحتاج الدول العربية أيضًا إلى استغلال نفوذها بفعالية للضغط على إدارة الولايات المتحدة، والكونغرس، والشعب الأمريكي حتى وإن استغرق الأمر بعض الوقت حتى تتمكن الولايات المتحدة من اتخاذ نهج أكثر توازنًا في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام. في الوقت ذاته، تتمتع الدول العربية الرائدة بعلاقات جيدة مع قوتين أخريين غير عربيتين في المنطقة وهما (إيران وتركيا)، وقد أوضحت الدولتان أن التوصل إلى حل دائم وشامل للصراع الفلسطيني يشكل أولوية وضرورة لابد منها ، لعله يخرج من كنف الوضع المأساوي الراهن نظام إقليمي مستقر.

*أستاذ في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني بواشنطن العاصمة

تحديات الأمن في البحر الأحمر والقرن الإفريقي: المواجهة والتوازن والردع

المجتمع الدولي مطالب بتأهيل القرن الإفريقي بعيدًا عن القواعد الأجنبية لسلامة الملاحة

بالرغم من صغر مساحة البحر الأحمر قياساً بغيره من بحار العالم ومحيطاته إلا أنه يحمل أهمية استراتيجية بالغة، حيث أنه أحد أهم الممرات المائية للتجارة الدولية والتحركات العسكرية، فمنذ أيام الإمبراطورية الرومانية كانت تربط بينه وبين البحر المتوسط بفضل سيطرتها على طرق التجارة أثناء حكمها لمصر وبلاد الشام. ظل البحر الأحمر يحمل درجة عالية من الأهمية في العصور اللاحقة ثم تعززت هذه الأهمية بشكل كبير حين تم افتتاح قناة السويس في القرن التاسع عشر حيث أصبح البحر الأحمر أهم ممر مائي على الإطلاق يربط شرق العالم بغربه.

مما يعظم أهمية هذا الممر الملاحي والشريان الحيوي حصر حركة الملاحة للدخول له أو الخروج منه من خلال مضايق وممرات مائية مقيدة فمن الجنوب مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن ومنه للبحر العربي والمحيط الهندي ومن الشمال خليج العقبة الذي ينتهي بميناء العقبة في الأردن وإيلات في إسرائيل ومدينة حقل السعودية في حين يعتبر خليج السويس الفرع النافذ من البحر الأحمر جهة الشمال حيث يرتبط بقناة السويس المؤدية للبحر المتوسط.

العميد الركن /سعد سليمان الشهري

هذا الأمر يجعل من الأهمية بمكان أن تكون الدول المشاطئة لهذا المسطح المائي مستقرة سياسياً وأمنياً وبخاصة تلك المطلة على المضائق والممرات المائية، طبيعة توزيع الموارد الاقتصادية حول العالم وحركة نقلها من بلدان الإنتاج إلى بلدان الاستهلاك حيث الطلب العالي، يشمل ذلك منتجات الصناعة والغذاء ومنتجات الطاقة الخام والمشتقات، حركة هذه المواد بين المنتجين والمستهلكين يسلك معظمها البحر الأحمر.

وساعد في تفضيل هذا المسار أيضاً دفء المياه معظم أوقات السنة وخلوه من المعوقات وسهولة الدعم اللوجستي على طول الطريق بفضل انتشار الكثير من الموانئ على جنباته، وكان اكتشاف المسار الملاحي المار برأس الرجاء الصالح الذي يدور حول إفريقيا قبل إنجاز قناة السويس يمثل حلاً بديلاً لمسارات التجارة بين أوروبا ووسط وشرق آسيا ولا يزال يستخدم حتى وقتنا هذا لكن المسار المار بالبحر الأحمر يعطي قيمة تفضيلية فارقة.

نظراً لأهمية البحار في العمليات العسكرية والمدنية ولكونها مستودع الكثير من الموارد الطبيعية والغذائية للدول ولحاجة الدول والمجتمعات لتسيير المراكب المتعددة خلال البحار والمحيطات والمسطحات المائية الأخرى وكون تجارب الدول قد أوصلتها للكثير من النضج عن طريق عقد الاتفاقيات والمفاهمات حول استخدام البحار في التنقل وجلب الموارد المختلفة. فقد توصلت مجموعة من الدول إلى إقرار قانون البحار ليكون قواعد منظمة للتعاملات بين الدول والكيانات في استخدام البحار والممرات المائية وتحديد ما يكون منها تحت سيادة الدولة وما يكون مشاعاً للدول الأخرى للانتفاع بوجوه مختلفة وتوج ذلك بتوقيع ما سميت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م.

عندما هاجمت إسرائيل قطاع غزة رداً على العملية التي أسمتها منظمة حماس طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، استخدمت دولة الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة ليس ضد مقاتلي حماس

نـأت السـعودية بنفسـها عـن تحالـف الازدهـار لأن النتائـج تصـب في مصلحـة إسـرائيل وتعـزز مـن اسـتمرار عدوانهـا على غـزة

فحسب بل وجهت ضرباتها الجوية واجتياحاتها البرية ضد المدنيين العزل، وبعد مرور أكثر من مائة يوم من العمليات بلغت الوفيات في الجانب الفلسطيني أكثر من ٢٥ ألف شهيد فيما جاوزت أرقام الجرحى ضعفي هذا الرقم وأكثر ولا زالت الأرقام في تصاعد مستمر، حظي هذا الهجوم السافر بمواقف متواطئة فجة من الحكومات الغربية فيما قادت المملكة العربية السعودية مجموعة من الجهود الدبلوماسية عبر استضافتها للقمتين العربية والإسلامية على أراضيها بعد أيام من بداية العدوان وذلك لحشد الجهود الدبلوماسية لإيقاف هذا العدوان وحشد جهود الأعمال الإنسانية مع الشقيقة مصر لمساعدة النازحين والمصابين وتخفيف الأضرار التي يعانونها بسبب هذه الحرب.

حماس التي أشعلت فتيل هذه الحرب ولم تدرس جيداً طبيعة الثمن الذي سيتم تسديده باتت وحيدة في ميدان القتال وأصبحت القوى التي كانت تهدد بهلاك إسرائيل متطأطئة الرأس لم يصل لحماس منها سوى التعاطف اللفظي فيما يسدد المواطنون الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية الجزء الأكبر من الثمن.
الحوثيون في اليمن قاموا ابتداءً من يوم التاسع عشر من نوفمبر الماضي بأعمال هجومية ضد القطع البحرية التجارية الذاهبة لإسرائيل أو القادمة منها حسب ادعائهم تضمنت تلك الهجمات خطف واحتجاز السفن ومهاجمة أخرى في عرض البحر بفعل المسيرات أو الصواريخ، يدعي الحوثيون أن عملياتهم العسكرية ضد القطع البحرية الإسرائيلية أو السفن الذاهبة إلى إسرائيل أو العائدة منها تحديداً.

هذا الاستعراض المشوب بالمخاطر لم يخدم القضية التي يزعمون الدفاع عنها كثيراً فإسرائيل لديها من البدائل الأخرى ما يقلل من هذا التأثير ، بينما التأثير المباشر في الأشهر الأولى لهذه العمليات كان في تحول كثير من شركات الشحن نحو المسار البعيد الآمن (رأس الرجاء الصالح)، ومن ثم تكاليف الشحن ارتفعت بنسب كبيرة على المستفيدين من الشحنات وأجور التأمين ارتفعت كثيراً وأيام تسليم الشحنات لدول أوروبا بالذات تضاعفت ، مصر التي تعد من أكثر الدول العربية تسديداً لفاتورة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين قديماً وحديثاً طالها الجزء الأكبر من تأثير هذه الهجمات غير المدروسة فقد انخفضت إيرادات قناة السويس للأشهر اللاحقة لهذه الهجمات بنسبة تجاوزت الـ ٤٠% نتيجة انخفاض حركة السفن وتحويل مسارها عن البحر الأحمر .

وهنا يتبادر لذهننا السؤال الملح التالي: ماهي الدوافع الحقيقية لهذا التصرف من الحوثيين وما الذي سيترتب عليه؟
قبل الذهاب للإجابة على السؤالين أعلاه يجب وضع تصرفات الحوثي على مسطرة القانون الدولي لمعرفة ما إذا كان هذا التصرف عملاً مشروعًا في القانون الدولي أم لا، وبما ان جميع الدول لها حق حرية الملاحة في المياه الدولية فإن أي اعتداء على تلك السفن هو خرق للقانون الدولي والغرض المستهدف هو الاستهلاك الداخلي وجلب بعض التعاطف الخارجي. فمن يدعي مناصرة الفلسطينيين يمارس في الداخل اليمني ما تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين من تفجير المنازل واغتيال المعارضين وإسكات كل صوت مخالف وإذا كانت إسرائيل تسعى لتهويد كل الأراضي الفلسطينية فإن الحوثي يمارس بمنهجية التحول الطائفي للشعب اليمني بالقوة بفرض مناهج تعليم طائفية وإدخال شعائر مذهبية لم يكن الشعب اليمني يعرفها مسبقاً.

كرد فعل مباشر لأعمال الحوثي المهددة لأمن الملاحة في جنوب البحر الأحمر تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى قيام تحالف عسكري دولي لردع العمليات الحوثية وحماية وتأمين السفن العابرة لمضيق باب المندب والممرات القريبة منه، هذا التحالف ليس بالضرورة فضيلة أمريكية فهي على مسافة ليست بالبعيدة تؤيد بفجاجة العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل في غزة بل وتساهم بشكل مباشر في جوانب منها. انضم لهذا التحالف الذي دعت له الولايات المتحدة الأمريكية عدة دول على رأسها بريطانيا وأستراليا وإيطاليا وعدد من الدول الأخرى واختلفت درجة المساهمة في هذا التحالف بين المساهمة الفعلية بقطع بحرية مؤثرة أو الرمزية حتى إن بعض الدول لم تصل مشاركتها سوى إرسال ضباط أركان للتنسيق في غرفة عمليات التحالف والطرف الوحيد المشارك بشكل مؤثر هي

تأثير الضربات الأمريكية على قدرات الحوثيين مرهون بنوايا أمريكا التي عرقلت قوات تحالف دعم الشرعية لمنع استيلائهم على ميناء الحديدة

الاستعراض الشكلي للحوثيين لاستغلال التعاطف الشعبي مع الفلسطينيين لتعزيز شرعيتهم المهزوزة والبحث عن فرصة الاعتراف الدولي

بريطانيا، سمي هذا التحالف بـ (حارس الازدهار) كناية عن تأمين طرق التجارة واستمرار حرية الملاحة دون تهديدات في منطقة عمليات التحالف. الدول العربية لم تشارك في التحالف باستثناء البحرين التي تستضيف موانئها الأسطول الخامس الأمريكي. تم تدشين هذا التحالف في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣م، وكانت عملياته بداية عبارة عن أدوار دفاعية فقط لمنع هجمات الحوثي الصاروخية أو الطائرات المسيرة من مهاجمة السفن العابرة للممرات المائية في البحر الأحمر وخليج عدن.

كانت إجراءات قوة التحالف هذه مقتصرة على الدفاع باستهداف المسيرات والصواريخ الموجهة ضد السفن العابرة لخطوط الملاحة القريبة من الأراضي اليمنية لكن ما لبثت العمليات حتى انتقلت للجانب الهجومي حيث شنت القوات الأمريكية والبريطانية عدة غارات جوية وهجومات صاروخية على أهداف منتقاة في اليمن حسب تصريح قوات التحالف ابتداء من ١١يناير ٢٠٢٤م، وتكرر ذلك الهجوم مرات عديدة، وكرد فعل على هذه الهجمات هدد الحوثيون بعدها بإضافة أي سفن أمريكية أو بريطانية إلى قائمة أهدافهم. حتماً تستطيع القوات الأمريكية والبريطانية التأثير بشكل بالغ على قدرات الحوثي الصاروخية بالتحديد باستهداف قواعد الإطلاق والمخازن والمصانع ، هذا التأثير مرهون بحقيقة النوايا الأمريكية فمن يهاجمون الحوثي ويشيطنون أفعاله اليوم هم من عرقلوا بالأمس قوات تحالف دعم الشرعية بقيادة السعودية لمنع استيلائهم على ميناء الحديدة وساقوا في ذلك الوقت كل المبررات الإنسانية لمنع إتمام تقدم قوات التحالف على الأرض وأبقوا الباب مشرعاً لقوات الحوثي لإدخال كل التعزيزات من الأسلحة وغيرها عبر ذلك المنفذ البحري لإدامة تغذية هذا الكائن الإرهابي المتمرد ، وهم من سارعوا بإزالة الجماعة من قائمة الإرهاب الأمريكية بمبررات واهية ثم عادوا لوصمه بنفس التصنيف حين طالتهم هجمات الحوثي بنيرانها .

نأت المملكة العربية السعودية بنفسها عن هذا التحالف فهي لا تريد المساهمة في تقويض جهود السلام التي توشك على التمام بين الأطراف اليمنية كما أن النتائج المرجوة لهذا التحالف تصب بطريقة أو بأخرى في مصلحة إسرائيل ويعزز من استمرار عدوانها على الفلسطينيين في غزة.

لا يستبعد بأن جماعة الحوثي بهذه الهجمات تبحث عن دور حقيقي ومساحة على خارطة السياسة الدولية أكبر من تلك التي ستحصل عليها نتيجة مفاوضات واتفاقات السلام مع الأطراف اليمنية الأخرى التي ستكتفي بمنحها اعترافاً بأنها مجرد جزء شرعي من المكونات اليمنية.

سيعتمد مدى استمرار الحوثي في هجماته على النتائج المتحققة في المدى القريب والأهداف النهائية التي يطمح في الوصول إليها، أما إذا كانت مجرد مغامرات للحصول على تأييد وتعاطف شعبي في العالم الإسلامي أو تنفيذاً لرغبات إيرانية فالطرف الذي سيدفع الثمن غالياً هو الشعب اليمني المغلوب على أمره.
في الواقع لن تكون الضربات الحوثية ذات تأثير حقيقي للدرجة التي تسهم في نهاية الحرب على غزة، والحوثي يعرف قبل غيره أن صواريخه ومسيراته طوال سنوات عمليات عاصفة الحزم وإعادة الأمل لم تحقق الكثير من أهدافها ولم تحدث أثراً كبيراً في ميدان المعركة.

يبدو أن جانب الاستعراض الشكلي لهذه العمليات يطغى على حقيقتها والهدف النهائي استغلال التعاطف الشعبي مع الفلسطينيين ضد الاعتداءات الإسرائيلية لتعزيز الشرعية الداخلية المهزوزة والبحث عن فرصة ما وسط العمليات العسكرية للحصول على اعتراف ما كطرف مؤثر على الأراضي اليمنية بدلا من الحكومة الشرعية التي لا تملك على الأرض كثيرًا من مكونات الدولة اليمنية السابقة وأهمها العاصمة صنعاء والميناء الاستراتيجي الحديدة.

إيران حين وظفت تلك الأذرع المؤثرة البعيدة عنها للمشاغبة في اتجاهات متعددة من خلال مهاجمة المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية دون وقاية من ردود الأفعال القاسية التي تسلط عليها فهي تكتفي بالمشاركة المعنوية في استشعار الألم الذي يحدث

مصر أكثر الدول العربية تسديدًا لفاتورة الاحتلال الإسرائيلي قديمًا وحديثًا طالها الجزء الأكبر من الضرر بانخفاض إيرادات قناة السويس

نتيجة ردات الفعل الانتقامية وليس من يعاني الضربات كمن يعدها وحسب.

دول جنوب البحر الأحمر لم تعش مراحل الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي بعد استقلالها إلا قليلاً برغم مواردها الجيدة فالسودان طوال تاريخه الحديث ومنذ استقلاله وهو يمضي من انقلاب عسكري إلى مثله حتى انتهى بالصراع الدائر حالياً بين قوات الجيش النظامي وقوات الدعم السريع التي تم بناؤها وتشكيلها خلال السنوات القليلة الماضية ولا توحي المؤشرات بنهاية الأزمة برغم الجهود الدبلوماسية الضخمة لمحاولة جمع الكلمة ونزع فتيل الأزمة وتقف المملكة العربية السعودية على رأس الدول التي تسعى للإصلاح هناك.

إثيوبيا أول دول إفريقيا استقلالاً وثاني أكبر دولة بعد نيجيريا تعتبر دولة داخلية لا تطل على بحر لكنها قامت باحتلال دولة إرتيريا المطلة على البحر الأحمر منذ عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٩٣م. برغم كل المصاعب التي تقابلها إثيوبيا فهي تصارع لتكون دولة مؤثرة متحكمة من خلال عدد من الملفات السياسية مثل بنائها سد النهضة محل التنازع مع مصر والسودان من حيث الحصص المائية لنهر النيل وأزمة ملء السد وما يترتب عليه.

وبعد فشل استمرار احتلال إرتيريا وبقائها متنفساً لها على البحر الأحمر إضافة إلى الحروب والمناوشات التي لم تتوقف منذ استقلال إرتيريا لم تتوقف إثيوبيا لمد نظرها للدول المحيطة بها فقد تدخلت في الصومال تدخلاً عسكريًا مباشراً في التسعينات من القرن الماضي عدة مرات منذ انهيار الحكومة المركزية للصومال. انتهت هذه التدخلات باتجاه آخر وذلك بتوقيع مذكرة تفاهم بين كل من رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد ورئيس إقليم أرض الصومال الانفصالي موسى بيهي عبدي. يضمن الاتفاق لإثيوبيا إيجاد منفذ تجاري وعسكري لها على البحر الأحمر، مقابل الاعتراف الرسمي بجمهورية أرض الصومال»، حيث سيؤجر إقليم أرض الصومال الانفصالي لإثيوبيا شريطًا ساحليًا بطول ٢٠ كيلومترًا لمدة ٥٠ عامًا.هذا الاتفاق قد يضمن لأرض الصومال أول اعتراف دولي لها منذ إعلانها الانفصال عن جمهورية الصومال من طرف واحد في ١٩٩١م. سبق هذا الاتفاق خطاب للرئيس الإثيوبي في البرلمان في شهر أكتوبر الماضي قال فيه صراحة إن دولته لن تستسلم لبقائها دولة حبيسة على الدوام ويجب خلق فرص لوصولها لموانئ البحر الأحمر بأي سبيل.، وكان هذا الاتفاق بمثابة صب الزيت على النار في القرن الإفريقي الغارق في الفوضى والصراعات التي لم تتوقف منذ زمن طويل.

دولة إرتيريا التي عانت الاستعمار الإيطالي لنفس الفترة التي عانتها إثيوبيا لم تفرح بالاستقلال كثيرًا حيث دخلت في احتلال إثيوبي إبان حكم الرئيس الإثيوبي هيلاسيلاسي لم تبارحه حتى ١٩٩١م، حين استطاعت حركات المقاومة على مدى ثلاثين عاماً من الحصول على الاستقلال بمساع أمريكية. كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر إثيوبيا حليفها القوي في القرن الإفريقي لمراقبة الأوضاع هناك والتدخل نيابة عنها في كثير من الصراعات حيث تدخلت في إرتيريا والصومال كثيراً لكنها رأت إفساح المجال لتجربة جديدة بدعم ثوار إرتيريا من خلال المفاوضات مع إثيوبيا بإقامة استفتاء شعبي تحت رعاية أممية أدى إلى استقلال إرتيريا أخيراً. إسرائيل لم تكن غائبة عن المشهد حيث سعت إلى وجود موطئ قدم لها في جنوب البحر الأحمر منذ نشأتها وقد آمنت بأن أمنها يبدأ من هناك ولا زالت كلمة ديفيد بن غوريون الرئيس الإسرائيلي الأول حاضرة في الأذهان حين قال (إنني أحلم بأن تمخر أساطيل داود في البحر الأحمر). فعززت من علاقاتها مع إثيوبيا أولا وكانت حاضرة دائما في تسليح وتدريب القوات الإثيوبية ومع الوقت لم تشأ أن تخسر الرهان وعينها على البحر الأحمر، حين رأت إسرائيل بوادر الغلبة للثوار الإرتيريين راهنت على هذا الخيار ودخلت في تحالف مريب مع أول حاكم إرتيري وهو أسياسي أفورقي الذي كانت سياساته جانحة نحو النأي عن العالم العربي والإسلامي وترجيح العلاقة مع إسرائيل وتغليب اللغة والقومية ذات البعد الإفريقي. تشير كثير من الأخبار والتقارير إلى تأجير إرتيريا لمجموعة من جزر أرخبيل دهلك لإسرائيل لإقامة قواعد عسكرية عليها، كما تشير أخبار أخرى لتأجير مجموعة من الجزر أيضاً لإيران لنفس الغرض.

جيبوتي الدولة العربية المطلة على مضيق باب المندب والتي كانت تسمى بالصومال الفرنسي هي الدولة المطلة على مضيق باب المندب من جهة الغرب تحديداً وهي دولة قليلة السكان قليلة الموارد فتحت المجال على مصراعيه في ظل هشاشة الدول المحيطة لاستضافة القواعد الأجنبية حيث تستضيف قواعد عسكرية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والصين واليابان.

دولة الصومال هذا الكيان الهش خضع للاستعمار الغربي بداية من القرن التاسع والعاشر ثم استقل عام ١٩٦٠م، بكافة أقاليمه باستثناء الصومال الفرنسي الذي استقل لاحقًا ١٩٧٧م، تحت مسمى دولة جيبوتي.

الصومال منذ استقلاله وهو في نزاع حدودي مع إثيوبيا على إقليم

عـدم الاسـتقرار السياسـي والحـروب الأهليـة والفقـر خلـق بيئـة خصبة للإرهـاب وفرصـة لعودة القواعـد الأجنبية والأسـاطيل في القرن الإفريقي

اوغادين ذو الهوية الصومالية العربية والخاضع للسيطرة الإثيوبية وبسببه نشأت بين البلدين عدة حروب.

بعد الانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس السابق محمد سياد بري تم تغيير هوية البلاد نحو الاشتراكية، تراجعت قوة هذا النظام حتى سقوطه في ١٩٩١م، وحينها دخل الصومال في حالة من الفوضى السياسية والحرب الأهلية. تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية تحت تفويض أممي ولم يدم ذلك التدخل طويلاً، ولم ترجع البلاد لحالتها الأولى منذ ذلك التاريخ، أعلن حينها إقليم أرض الصومال الانفصال عن الحكومة المركزية ولم يحظ باعتراف دولي حتى الآن. وفجر الوضع في الأيام الماضية بتوقيعه اتفاقية التفاهم مع إثيوبيا لإيجاد مرفأ لها على البحر الأحمر في أراضي الإقليم متجاوزاً الحكومة المركزية في مقديشو.

هذا الاتفاق مهدد بشكل كبير لسيادة الحكومة الصومالية المركزية على أراضيها فضلاً عن خلق فرصة مواتية لإثيوبيا لممارسة شعور التفوق الذي تبحث عنه، والوضع مهدد بالانفجار حيث أن هذا الموقف الإثيوبي بمثابة التهديد لكل من مصر والسودان اللتين تتنازعان مع إثيوبيا أزمة سد النهضة.

اليمن دخل على خط الدول غير المستقرة المطلة على مضيق

باب المندب منذ قفزت الحركة الحوثية على الحكم في صنعاء وسيطرتها على كثير من التراب اليمني بمساعدة أطراف إقليمية وصمت دولي مريب.

بإلقاء نظرة على كافة دول القرن الإفريقي واليمن نجد أنها تتشارك عدم الاستقرار السياسي وما تبعه من حروب أهلية داخلية أو حروب بينية وانتشار ظواهر الفقر مما خلق بيئة خصبة لظاهرة الإرهاب الدولي الممول من أطراف ترى مصالحها في استمرار هذه الحالة من عدم الاستقرار.

هذه الحالة أوجدت فرصة مواتية لعودة القواعد الأجنبية والأساطيل البحرية بحجة حماية ممرات الملاحة ومحاربة الإرهاب. التصرفات المزعزعة للأمن الملاحي وتهديد سلامة التجارة الدولية بحاجة إلى ردع فوري لكن لا يستقيم الردع من جانب دون إيقاف تغذية نشوء هذه الكيانات الإرهابية، وحالة عدم الاستقرار السياسي هي حتماً البيئة الخصبة لهذه الظواهر.

حتما ستكون بقية دول البحر الأحمر هي أول وأكثر من يتأثر بمشاكل تضعضع الأمن في منطقة القرن الإفريقي واليمن، سيمتد التأثير لبقية دول العالم من خلال تهديد ومهاجمة طرق الملاحة في هذا الممر الحيوي. ظهرت تلك الآثار منذ زمن من خلال قرصنة سفن الشحن وناقلات النفط قبالة الصومال في المحيط الهندي ومن خلال الهجرات الكثيفة للنازحين من تلك البلدان للضفة الأخرى في الجزيرة العربية.

تم الانتباه لمشاكل الأمن في البحر الأحمر مبكراً حيث عقدت عدة مؤتمرات ووقعت اتفاقيات لمعالجة هذا الملف ومن تلك الجهود ميثاق أمن جدة ١٩٥٦م، بين السعودية ومصر واليمن ثم مؤتمر تعز ١٩٧٧م، ولا زالت المملكة العربية السعودية بمشاركة الدول المؤثرة في أمن البحر الأحمر تبذل جهوداً مشهودة لإيجاد الحلول المناسبة لأزمات البحر الأحمر ومن ذلك مؤتمر الرياض ٢٠١٩م، للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر والمستقرة تحديداً هي من عليه العبء الكبير في مواجهة آثار أزمة الأمن في البحر الأحمر وبكل أسف فإن الانهيارات المتتابعة لدول القرن الإفريقي ودخول بعضها ضمن دائرة الدول الفاشلة قد أوجد الفرصة لظهور كيانات موازية لكيانات الدول كالمنظمات الإرهابية مما أفقد تلك الدول السيطرة على الممارسات المتخذة ضد الملاحة الدولية، الجهود الدولية لم تنجح في إيجاد الحلول النهائية لمعالجة ظاهرة هشاشة الدول ونمو حركات الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي وهي لا تفكر من ناحية أخلاقية أو مصالح جماعيه فقط وإنما تذهب أحياناً كثيرة للنظر في المصالح الذاتية من خلال فرص الهيمنة وإعادة النفوذ على مناطق تخلت عنها بعد الحقبة الاستعمارية ولعل التسابق في إقامة القواعد العسكرية في جزر جنوب البحر الأحمر وجيبوتي هو ما يوضح الصورة .

يقع على عاتق المجتمع الدولي برمته وخاصة الدول العظمى المؤثرة اتخاذ الخطوات الجادة لإعادة تأهيل دول القرن الإفريقي لتكون دولاً قوية بالقدر الذي تستطيع به تلك الدول التحكم والسيطرة على أراضيها بعيداً عن حماية القواعد العسكرية الأجنبية او ابتزاز الجماعات الإرهابية المتمردة على الدول ذلك هو الحل الذي يمكن به إعادة الاستقرار لتلك الدول وسلامة طرق الملاحة الدولية وإيقاف سيل الهجرة غير الشرعية الذي لا ينتهي.

*ماجستير علوم عسكرية وماجستير علوم سياسية ـ كاتب في الشؤون الأمنية والسياسية

الغرب لم يتحرك ضد خطر الحوثي على دول الجوار وتحرك لأهداف غربية

صراع أمريكي / صيني في البحر الأحمر بوجود عسكري دائم يهدد الأمن العربي

حماية أمن الملاحة البحرية في العالم وفي الممر الملاحي في البحر الأحمر مسؤولية دولية مشتركة، تستوجب من المجتمع الدولي التعاون والتنسيق، واحترام القانون الدولي لضمان أمن ومبدأ حرية الملاحة. ويتحمل مجلس الأمن والدول التي تتمتع بحق النقض «الفيتو» المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد.

ويعرف أمن الملاحة في البحر الأحمر وضعًا خاصًا حاليًا؛ فاختلاف المواقف الرسمية والسرديات بشأن وصف الهجمات العسكرية الحوثية في البحر الأحمر ضد سفن بعض الدول يعكس مدى تعقد المشهد السياسي في هذا الممر المائي الاستراتيجي ومدى تضارب المصالح؛ بين من يربط تلك الهجمات الحوثية في البحر الأحمر بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ويدعو إلى علاج أصل المشكل وليس الأعراض الناتجة عنه وبين من ينفي تلك الرابطة ويؤكد على ضرورة احترام مبدأ حرية الملاحة في كل الظروف وبين من يستمر في التزام الصمت. وإضافة إلى ذلك، ثمة مواقف رسمية وآراء فسرت السلوك الحوثي في البحر الأحمر من منظور تنافس القوى الدولية العظمى في البحر الأحمر.

د. مالك العبد الله

أولًا: إيران وإسرائيل: تحديان لأمن الملاحة البحرية

تاريخيًا، ظلت التحديات الأمنية التي مصدرها إيران وإسرائيل حجر الزاوية في مناقشات الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية بشأن صياغة موقف عربي موحد يطرح في المنصات العالمية بشأن النظام القانوني الملائم للملاحة في المضايق البحرية. وبذلت لجنة قانون البحار التابعة لجامعة الدول العربية جهودًا معتبرة منذ خمسينات القرن الماضي في إطار الإعداد لمؤتمر جنيف للبحار سنة ١٩٥٨م.

وفي سنة ١٩٧٣م،عقدت تلك اللجنة اجتماعات عدة في ظل ظروف جيوسياسية معقدة في المنطقة؛ إذ كان الوضع الجيوسياسي لمضيق هرمز يختلف عن الوضع الجيوسياسي لمضيق باب المندب ومضيق "تيران وصنافير" مما صعّب الوصول إلى إجماع عربي على مقاربة موحدة؛ فكانت الدول الخليجية والعراق تدفع إلى تكريس مبدأ «حرية الملاحة في المضايق» في الاتفاقيات الدولية القادمة لتأمين نقل صادراتها من النفط عبر المضايق الدولية عمومًا وفي مضيق هرمز خاصة تحسبًا من السلوك الإيراني لاسيما بعد احتلال إيران للجزر الواقعة في مدخل مضيق هرمز وتحكمه في المرور فيه. وبالمقابل، كانت مصر والدول العربية الإفريقية تركز على الدفع لصالح وضع قانوني للمضايق البحرية يساعد العرب في حربهم ضد إسرائيل، لذلك كانت تلك الدول مع تقييد حرية الملاحة البحرية عبر المضايق من خلال «حق المرور البريء" والذي يقتصر على السفن التجارية فقط مع عدم إغفال الاتفاقية التي تنظم حق المرور البريء في زمن الحرب أو في وقت الطوارئ أو التهديد بنشوب حرب على أن يكون مرور السفن الحربية في المياه الإقليمية بشرط الإذن المسبق وليس مجرد إخطار. ولاحقًا، وافقت الدول العربية على «المرور العابر» أو «الترانزيت» في المضايق أي المرور السريع والمتواصل الذي ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون

الغرب ضخم هجمات الحوثيين لحشد الدعم وأرسل سفنًا حربية للبحر الأحمر بمبرر توفير الحماية للتجارة الدولية

البحار سنة ١٩٨٢م، (المادة ٣٨) في ظل ظروف سياسية أخرى في المنطقة بعد اتفاقية كامب دافيد لسنة ١٩٧٩م.

وفي تسعينيات القرن الماضي، كان وجود إيران في البحر الأحمر مصدر قلق أمني رئيسي للأمن القومي العربي، إذ استخدمت طهران السودان وإرتيريا كنقطة عبور لتهريب أسلحتها بفضل علاقات إيران بالرئيس السوداني السابق عمر البشير.

ثانيًا: جماعة الحوثي تحدي جديد لأمن الملاحة البحرية

في السنوات الأخيرة، برز تحدي جديد غير تقليدي لأمن الملاحة البحرية وأمن إمدادات الطاقة في المضايق والبحار المتاخمة للمنطقة العربية وهو "فاعل مسلح من غير الدول» يسمى "جماعة الحوثي" أو "ميليشيات الحوثي" وبذلت الدول العربية جهودًا للتصدي للاعتداءات الحوثية والإيرانية على المنشآت النفطية والسفن التجارية لعدد من الدول العربية دون دعم دولي ملموس؛ وفي ٢٠١٩/٥/٣٠م،عقدت قمة عربية غير عادية بمكة المكرمة بسبب تلك التطورات الخطيرة وغير المسبوقة في المنطقة، وتضمن البيان الصادر عنها إدانة "ميليشيات الحوثي الإرهابية» بسبب "أعمال تخريبية طالت السفن التجارية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات ". وفي البند التاسع من البيان ورد:»...الوقوف بكل حزم وقوة ضد أي محاولات إيرانية لتهديد أمن الطاقة وحرية وسلامة المنشآت البحرية في الخليج العربي والممرات المائية الأخرى سواء قامت به إيران أو عبر أذرعها في المنطقة...".

ومنذ ذلك الحين، أصبح «أمن الملاحة» في البحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي بندًا دائمًا في أجندة الاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية العرب مرتين في السنة على الأقل إدراكًا لأهمية التحدي الذي يمثله انتهاك مبدأ حرية الملاحة للأمن القومي العربي. وفي سبتمبر ٢٠١٩م، صدر أول قرار من جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية رقم ٨٤١٢ بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٠م، يطالب بضمان أمن وسلامة الملاحة في الخليج العربي وخليج عمان وفي البحر الأحمر، ويؤكد على مبدأ حرية الملاحة البحرية في المياه الدولية وفقًا للقواعد المستقرة في القانون الدولي واتفاقيات قانون البحار. ودعا القرار العربي مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته لضمان حرية الملاحة وأمنها وسلامتها وضمان أمن إمدادات الطاقة واستقرارها واتخاذ موقف حازم للتصدي للأنشطة أو المحاولات الرامية إلى تهديد حرية الملاحة. وفي ٢٠١٩/١١/١٨م، اختطفت جماعة الحوثي ثلاثة سفن، لكن لم يتحرك المجتمع الدولي وكان يحسب أن المشكلة تخص عددًا محددًا من الدول العربية فقط.

ودفعت تلك المخاطر المتزايدة بعض الدول العربية إلى البحث عن مزيد من الخيارات لضمان إمدادات الطاقة وسلامة كابلات الأنترنت العابرة للحدود، وقد يكون ذلك أحد أسباب التفاعل الإيجابي للسعودية والإمارات مع مشروع الممر الاقتصادي من الهند إلى أوروبا عبر الشرق الأوسط؛ فالجزء البري من المشروع، أي من الإمارات إلى إسرائيل مرورًا بالسعودية والأردن يتجنب مخاطر إيران في مضيق هرمز ومخاطر جماعة الحوثي في مضيق باب المندب.

ورغم الجهود الدبلوماسية العربية، لم يتجاوب العالم بالجدية اللازمة مع دعوات العالم العربي للتصدي للخطر الحوثي في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر عمان وحتى في الخليج العربي، لذلك لم يكن لتلك الجهود أثر ملموس واستمر تهريب السلاح من إيران إلى جماعة الحوثي انتهاكًا لقرارات مجلس الأمن، لكن عندما تعرضت السفن الإسرائيلية إلى هجمات جماعة الحوثي في البحر الأحمر تحركت الولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها من الدول لإيقاف تلك الهجمات الحوثية وتحركت السفن الحربية لعدة دول إلى البحر الأحمر.

أدت ازدواجية المعايير وعدم الالتزام بالتعهدات التقليدية للولايات المتحدة تجاه دول الخليج إلى زعزعة ثقة العديد من الدول العربية بأمريكا لاختلاف جديتها في التعامل مع نفس الخطر الحوثي والإيراني فضلاً عما اعتبره بعض المسؤولين العرب السقوط الأخلاقي غير المسبوق لبعض الدول الغربية وفي مقدمتهم أمريكا لرفض وقف جرائم الإبادة الجماعية الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني؛ ولكن كما يقال «رب ضارة نافعة»، إذ أدى تراكم حالات «ازدواجية مواقف واشنطن وتوابعها" ببعض الدول العربية إلى فتح مسارات جديدة في السياسة الخارجية شرقًا وجنوبًا بشكل أساسي وتبني سياسات أمنية واقتصادية متعددة الأبعاد مع عدد معتبر من القوى الدولية مما عزز سيادتها وحرية تحركاتها وزاد من هامش ممارسة السياسة الدولية.

الصين ترى عدم شرعية الضربات الأمريكية ضد الحوثيين واستراتيجية أمريكيا فك الارتباط التجاري بين بكين و أوروبا

وفي ضوء التطورات، لم يصدر موقف عربي موحد بشأن إدانة أو تأييد أو الدعوة لوقف تلك الهجمات الحوثية على السفن في البحر الأحمر نظرًا لعلاقته بملفات أخرى فضلاً عن طبيعة الفاعل «جماعة الحوثي»، إضافة إلى بروز عناصر عدم توافق كامل بين المواقف الرسمية العلنية لبعض الدول العربية بشأن وصف ما قامت به حماس في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وبشأن وصف الهجمات الحوثية في البحر الأحمر؛ فمن جانب، لو يركز الموقف العربي على أمن الملاحة في البحر الأحمر فقط دون ربطه بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، سيظهر أن العالم العربي يسعى إلى توفير الأمن للسفن الإسرائيلية في ظل جرائم الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة وسيظهر أن العالم العربي يدعم الموقف الأمريكي والغربي...، ومن جانب آخر، لو يربط الموقف العربي الموحد الهجمات الحوثية بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فقد يقرأ ذلك كدعم سياسي عربي لجماعة الحوثي المصنفة إرهابية من بعض الدول وقرارات الجامعة العربية بشأن الموقف العربي من جماعة الحوثي فضلاً عن المواقف السياسية الفردية الخاصة لعدد من الدول العربية تجاه جماعة الحوثي. لذلك لم يصدر موقف سياسي عربي موحد بشأن الهجمات الحوثية في البحر الأحمر.

وكذلك الشأن بالنسبة للقصف الأمريكي البريطاني ضد الحوثيين الذي بدأ في ١٢ يناير الماضي؛ إذ لم يصدر موقف عربي موحد حوله بسبب اختلاف مواقف الدول العربية بين دول التزمت الصمت وأخرى استنكرت صراحة العمليات العسكرية الأمريكية ودعت إلى معالجة أصل المشكل، ودول عربية حاولت تبني موقف محايد وأعربت عن القلق من التطورات ودعت إلى خفض التصعيد في البحر الأحمر.

ثالثًا: عدم شرعية هجمات الحوثي في البحر الأحمر من منظور أممي

أمن وحرية الملاحة البحرية قضية حيوية للعالم، فالبحار والمحيطات شريان التجارة العالمية. ويعد قانون البحار لسنة ١٩٨٢م، من أهم الاتفاقيات الدولية على الإطلاق. وفي المنطقة البحرية المتاخمة للعرب، أطلقت منظمة الأمم المتحدة برنامجًا كبيرًا للتصدي للقرصنة الصومالية سنة ٢٠٠٩م. وفي ٢٠٢١/٨/٩م، سلطت الأمم المتحدة الضوء على أهمية تعاون دولي أقوى أمام اجتماع في مجلس الأمن حول أمن الملاحة البحرية. وأشارت الأمم المتحدة إلى أن المستويات «غير المسبوقة» من «انعدام أمن الملاحة البحرية» في خليج غينيا، وفي الخليج العربي وبحر العرب، كانت مقلقة بشكل خاص لأنه يضاعف من العمل الإرهابي. وأوضحت أن تلك التهديدات المتزايدة والمترابطة تتطلب استجابة عالمية ومتكاملة. وفي إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية، عمل البرنامج الفرعي «خليج عدن» لدعم قدرات سلطات إنفاذ القانون البحري وإعادة بناء خفر السواحل في اليمن.

وحاليًا، تطرح الهجمات الحوثية في البحر الأحمر على مستوى مجلس الأمن الدولي في سياق سياسي إقليمي مختلف تمامًا. وحسب التصريحات العلنية لجماعة الحوثي، فالهجمات تتعلق بمطالب سياسية بشأن الضغط لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة وأنه ليست هناك حاجة لعسكرة البحر الأحمر بل وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة فقط. ومع ذلك تختلف السردية الأممية بشأن تلك الهجمات عن السردية الحوثية وتقترب من الموقف الأمريكي منها؛ فرغم الإشارات المحتشمة وغير المباشرة إلى السبب الرئيسي لهجمات الحوثي في البحر الأحمر، تؤكد التصريحات العلنية لمسؤولين أمميين بأنه "لا توجد أهداف أو مظالم يمكن أن تبرر استمرار تلك الهجمات على حرية الملاحة». ودعت المنظمة البحرية الدولية إلى وقف الهجمات الحوثية وضمان سلامة البحارة وسلاسل الإمداد.

وفي ٢٠٢٤/١/١٠م، صدر قرار مجلس الأمن ٢٧٢٢ يدين بشدة العمليات الحوثية في البحر الأحمر ويشدد على حرية الملاحة ويؤكد على "حق الدول في حماية سفنها من الاعتداءات وفقًا للقانون الدولي» في الفقرة التنفيذية الثالثة من القرار، لكن تلك الفقرة أثارت اختلافًا إن كان حق حماية السفن يقتصر على

لم يتجاوب العالم بالتصدي للخطر الحوثي على الدول العربية وغض الطرف عن تهريب الأسلحة الإيرانية إلى اليمن

بسبب هجمات الحوثيين برزت مظاهر جديدة بشأن تدويل البحر الأحمر مما سيؤدي إلى تقليص سيادة الدول المطلة عليه عمليّ

الطابع الدفاعي عنها فقط في البحر الأحمر أم أنه يمكن أن يمتد إلى الهجوم على مصادر الخطر في البر. وتضمن القرار، طلبًا من الأمين العام للأمم المتحدة "تقديم تقارير شهرية خطية حتى يوليو ٢٠٢٤م، عن أي هجمات أخرى يشنها الحوثيون على السفن التجارية في البحر الأحمر».

ويمثل قرار مجلس الأمن لاسيما الفقرة التي تشير إلى "الإشادة بالجهود المبذولة حتى الآن لحماية السفن المعرضة لإطلاق النار في البحر الأحمر" نوعًا من إضفاء الشرعية الدولية على أعمال تحالف «حارس الازدهار» بقيادة أمريكا في البحر الأحمر. وتحتمل عبارة «التأكيد على الحاجة إلى «معالجة الأسباب الجذرية» للهجوم التي تساهم في التوترات الإقليمية، لضمان «استجابة سريعة وفعالة» أكثر من تفسير، وعادة ما تلجأ بعض الدول إلى آلية «غموض النص»؛ فقد تفهم بعض دول المنطقة أن «الأسباب الجذرية» لهجوم الحوثي على السفن في البحر الأحمر هو العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد تفهم باقي الدول أن الأسباب الجذرية لهجوم الحوثي على السفن هو الدعم العسكري الإيراني لجماعة الحوثي وانقلاب الحوثيين عن الشرعية في اليمن ودور إيران التخريبي في المنطقة...خصوصًا أن الفقرة التالية تدين صراحة «تقديم أي أسلحة للحوثيين و»يحث (المجلس) على الحذر وضبط النفس لتجنب المزيد من تصعيد الوضع في البحر الأحمر والمنطقة على نطاق أوسع».

ويعكس محتوى قرار مجلس الأمن تحول السردية الأمريكية / الإسرائيلية بشأن الوضع في البحر الأحمر إلى نص قانوني ملزم يصدر عن مجلس الأمن الدولي. ويؤكد القرار بشكل غير مباشر على حق السفن الإسرائيلية أو المتجهة إلى إسرائيل المرور الآمن في البحر الأحمر.

ويعني امتناع روسيا والصين عن التصويت على قرار يدين بشدة العمليات الحوثية في البحر الأحمر في مجلس الأمن الموافقة الضمنية على تمرير القرار مادام أنه كان يمكن أن يمارسا حقهما

المخاطر أحد أسباب التفاعل مع الممر الاقتصادي من الهند لأوروبا عبر الشرق الأوسط؛ فالجزء البري منه يتجنب مخاطر إيران

في النقض وعدم تمرير القرار، مما يعكس موقف روسيا والصين من زاوية إعلاء المصلحة القومية للبلدين ومصلحة عدد من الدول الصديقة على حساب الأبعاد والقيم الأخرى رغم التصريحات السياسية الروسية-الصينية بشأن عدم شرعية الضربات العسكرية الأمريكية / البريطانية الهادفة إلى تقليل انزعاج إيران وجماعة الحوثي والمتعاطفين مع السلوك الحوثي في البحر الأحمر.

رابعًا: التحديات الجيوسياسية للهجمات الحوثية على الأمن القومي العربي

تبرز تدريجيًا العديد من التحديات للأمن القومي العربي بسبب الهجمات الحوثية في البحر الأحمر؛ فتقليديًا، يعد البحر الأحمر بحيرة عربية، وحاليًا، وبسبب تلك الهجمات، برزت مظاهر جديدة بشأن تدويل البحر الأحمر مما سيؤدي إلى تقليص سيادة الدول المطلة عليه عمليًا، إذ ازدادت مؤشرات عسكرة البحر الأحمر، وبدأ يتحول تدريجيًا إلى ثكنة عسكرية بحرية دائمة لقوى عالمية للسيطرة على هذا الممر التجاري البحري الاستراتيجي. وضخمت بعض الدول الغربية والدول ذات التفكير المشترك معها من الهجمات الحوثية وتداعياتها وأبعادها لحشد مزيد من الدعم السياسي لعملياتها في البحر الأحمر، وأطلقت عمليات بحرية خاصة وأرسلت سفنًا حربية كثيرة إلى البحر الأحمر بمبرر توفير الحماية لسفنها التجارية.

ويمثل تزايد حدة تنافس القوى الكبرى في البحر الأحمر في ظل الهجمات الحوثية تحديًا آخر للأمن القومي العربي؛ فرغم التصريحات العلنية والمتكررة من جماعة الحوثي بشأن أسباب عملياتها في البحر الأحمر وأن المستهدف هي السفن الإسرائيلية أو المتجهة إلى إسرائيل فقط، يطرح مسؤولو الدول الغربية مبررات أخرى لتفسير السلوك الحوثي في البحر الأحمر، إذ صرح وزير الدفاع الإيطالي أن جماعة الحوثي انتقائية في عملياتها ولا تستهدف السفن الصينية والروسية. وقد يهدف المسؤول الإيطالي تبرير إطلاق الاتحاد الأوروبي القوة البحرية «أسبيدس» في البحر الأحمر بقيادة إيطاليا لحماية السفن والتي انطلقت بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٩م. وقبل ذلك أطلق تحالف "حارس الازدهار" في البحر الأحمر بقيادة أمريكيا لنفس الغرض. ونشرت الهند قوة بحرية غير مسبوقة في البحر الأحمر لا تقل عن ١٢ سفينة حربية بسبب الهجمات الحوثية، فضلاً عن إرسال إيران والصين ودول أخرى سفنًا حربية إلى البحر الأحمر. وفي ١٧ أبريل ٢٠٢٢م، أنشئت «قوة المهام المشتركة ١٥٣» كفرقة رابعة ضمن فرق «القوات البحرية المشتركة» بقيادة أمريكا للتصدي للأعمال غير المشروعة في البحر الأحمر وباب المندب.

كما يركز عدد من الخبراء الغربيين على تحليل أسلحة جماعة الحوثي المستعملة في البحر الأحمر، وبرزت تساؤلات حول كيفية وصول الصواريخ الباليستية الصينية المضادة للسفن إلى جماعة الحوثي للتشكيك حول احتمال وقوف الصين وراء تلك الهجمات بالنظر إلى أن لدى بكين وطهران وموسكو اهتمام كبير بالاستراتيجيات الهادفة إلى درء القوات البحرية الغربية. وبرزت دعوات رسمية غربية متكررة للصين لممارسة الضغط على إيران ومن خلالها على جماعة الحوثي لوقف قصف السفن في البحر الأحمر، لكن الصين لم تستجب لتلك الطلبات.

وبالمقابل، تؤكد الصين على عدم شرعية الضربات العسكرية الأمريكية / البريطانية ضد الحوثيين وترى أنه تصعيد متعمد في البحر الأحمر من خلال اللجوء إلى الحلول الصعبة ضمن الاستراتيجية الأمريكية لفك الارتباط التجاري لأوروبا بالصين تدريجيًا كما فعلت مع روسيا؛ فإعلان واشنطن علنًا عدم دعم وقف إطلاق النار في غزة حاليًا فضلاً عن إعادة تصنيف جماعة الحوثي كـ«إرهابيين دوليين مصنفين تصنيفًا خاصًا» يعد تصعيدًا وقد يفهم كدعوة غير مباشرة لجماعة الحوثي للاستمرار في سلوكها في البحر الأحمر مما يوفر مبررات لبقاء القوات البحرية الأمريكية وحلفائها في جنوب البحر الأحمر لفترة أطول، ربما إلى حين اتضاح مسار التطورات بين الصين وتايوان، أو لتوفير مزيد من الوقت لإسرائيل لاستئصال حركة حماس رغم جرائم الإبادة الإسرائيلية المرتكبة في حق سكان غزة.

ومن المنظور الصيني كذلك، يعد تحالف "حارس الازدهار» بقيادة أمريكا في البحر الأحمر نموذجًا آخر من التحالفات البحرية الأمريكية إضافة إلى «تحالف أوكوس» مع أستراليا وبريطانيا والحوار الأمني الرباعي «كواد»...يهدف إلى كبح صعود الصين وبالتالي استمرار الحفاظ على الريادة والهيمنة الأمريكية على العالم؛ إذ أدى الوضع الحالي في البحر الأحمر إلى تأثر التجارة من الشرق إلى الغرب أي من آسيا إلى أوروبا عبر البحر الأحمر

وجود إيران في البحر الأحمر بالتسعينيات أقلق الأمن العربي حيث استخدمت السودان وإريتريا نقطة عبور إلى المنطقة

وقناة السويس وليس العكس، وأن المستفيد الأكبر من الوضع هي التجارة المتجهة من الولايات المتحدة إلى أوروبا عبر الأطلسي والخاسر الأكبر هي الصين. وأدى الوضع الأمني المرتبك في البحر الأحمر إلى تزايد تكلفة الشحن البحري من آسيا إلى أوروبا ٣ مرات لأن السفن تضطر إلى اللف عبر رأس الرجاء الصالح وليس مباشرة عبر البحر الأحمر.

وتوفر التطورات الحالية في تايوان بعد انتخابات ٢٠٢٤/١/١٣م، والتوجه المحتمل نحو إعلان الاستقلال ظروفًا مواتية للاستراتيجية الأمريكية ضد الصين. إذ قد تلجأ واشنطن إلى منطق «الحصار مقابل الحصار»، بمعنى الرد على الحصار الصيني المحتمل لتايوان في حال إعلانها الاستقلال مقابل حصار الولايات المتحدة وحلفائها للسفن المتجهة إلى الصين عن بعد في المضايق البحرية بما في ذلك في مضيق باب المندب ومضيق هرمز ومضيق ملقا من خلال إيقاف السفن المتجهة إلى الصين. وهو ما سيشكل تحديًا غير مسبوق للأمن القومي العربي.

ونظرًا للتحديات التي تعترض الممر الملاحي عبر البحر الأحمر، كان لافتًا التركيز الأمريكي / الأوروبي الكبير -مقارنة بالانتخابات السابقة-على متابعة سير الانتخابات الرئاسية في جزر القمر بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٢٤م، تحسبًا من احتمال تأثر الملاحة البحرية عبر ممر الموزمبيق تجاه رأس الرجاء الصالح في حال اضطربت الأوضاع في جزر القمر. فلجزر القمر موقع جغرافي استراتيجي مهم للغاية في منتصف شمال ممر الموزمبيق بين موزمبيق ومدغشقر حيث تمر السفن التجارية على طول مسار غرب المحيط الهندي بالقرب من اليابسة.

وساهمت الأحداث المستعجلة والمقلقة في قطاع غزة وفي البحر الأحمر في تخفيف الضغط الدولي على إيران بشأن برنامجها النووي الذي يهدد الأمن القومي العربي، إذ أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران تواصل تخصيب اليورانيوم لمستوى يسبق ذلك المطلوب لصنع الأسلحة النووية بقليل وأن «إيران تواصل تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز احتياجات الاستخدام النووي التجاري، رغم ضغوط الأمم المتحدة لوقف ذلك بمعدل مرتفع يبلغ نحو حوالي سبعة كيلوغرامات شهريًا بنسبة نقاء ٦٠ ٪».
وفي ظل انشغال الدول العربية بمحاولة وقف العدوان الإسرائيلي على سكان غزة واستمرار الجهود لإيجاد مخارج لإيقاف الحرب في السودان وانشغال العالم بأمن الملاحة في البحر الأحمر، وقع حدث جيوسياسي آخر في خليج عدن يضر بالأمن القومي العربي ويقوض السلم والأمن الإقليمي والدولي؛ إذ أبرمت إثيوبيا مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال بتاريخ ٢٠٢٤/١/١م، بشأن تأجير منفذ بحري استراتيجي بطول ٢٠ كيلومترًا في مياه خليج عدن، وميناء تجاري وقاعدة بحرية لقواتها البحرية. وفي المقابل، تلتزم إثيوبيا بالاعتراف بأرض الصومال كدولة مستقلة، وتعطي لها حصة من الخطوط الجوية الإثيوبية. وتفاعلت الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية بإصدار القرار رقم ٨٩٨٨ بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٧م، يدعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها.

وتبذل الدول العربية فرادا أو في إطار جامعة الدول العربية جهودًا كبيرة لإخراج المنطقة العربية من حلقات العنف المستمرة منذ عقود خصوصًا في فلسطين من خلال اقتراح حلول جذرية بشأن التطبيع مع إسرائيل مقابل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لكن لا يقابل ذلك بتجاوب إيجابي من إسرائيل حتى الآن. لذلك يجري العمل عربيًا على تحقيق أي نجاح سياسي للقضية الفلسطينية كي لا تذهب دماء ٣٠ ألف فلسطيني مجانًا من خلال الاستمرار في الضغط لإقناع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والتي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية أي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية رسميًا.

وتؤكد التحديات المتزايدة والمستجدة في البحر الأحمر وخليج عدن وارتباطها المتوقع بأي منعطف سياسي مستقبلي في المنطقة خصوصًا في حال استمرار حكم جماعة الحوثي في صنعاء مدى أهمية تعزيز العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية.

*محلل سياسي متخصص في شؤون أمن الملاحة بالمنطقة وقضايا الخليج العربي واليمن

تحديات الأمن في القرن الإفريقي والبحر الأحمر: مخاطر التأثير

التوافق الدولي والإقليمي ووضع مصلحة وأمن المنطقة في الحسبان ضرورة لعبور الأزمة

تشهد منطقة البحر الأحمر حالة من الاستقطاب الدولي والإقليمي، كل طرف يحاول ترسيخ موطئ قدم له في هذه المنطقة الجيوستراتيجية؛ نظراً لأن البحر الأحمر يتمتع بمكانة فريدة تميزه عن باقي الممرات البحرية الدولية، التي بدورها استدعت التنافس والصراع بين القوى المختلفة في محاولة لفرض السيطرة عليه، ومع تدشين قناة السويس أصبح له مكانة خاصة، حيث أنها ساعدت على ربطه لأول مرة بالبحر المتوسط؛ ليصبح أقصر ممر ملاحي يصل الشرق بالغرب، كما أنه حل محل طريق رأس الرجاء الصالح الذى استُخدم قديماً في حركة التجارة الدولية، ومن هنا فإن النزاعات التي تدور رحاها على مياه الأحمر تهدد مصالح العديد من الدول، ناهيك عن تقويض حالة الأمن والاستقرار بالمنطقة التي تعانى بالفعل من صراع مفتوح جراء الأزمات الدولية التي باتت تعصف بها مؤخراً.

السفير محمد العرابي

مظاهر التهديد في البحر الأحمر:

خريطة التوترات في منطقة البحر الأحمر

١-التنافس الدولي:

تشهد منطقة البحر الأحمر، لاسيما دول القرن الإفريقي موجة من التمدد الدولي والإقليمي، وسعي الدول الكبرى لتأسيس قواعد عسكرية في هذا النطاق؛ بحجة تطويق الجماعات الإرهابية وأنشطة القرصنة، وتتنافس القوى الكبرى عند المضائق المائية الاستراتيجية على السواحل الإفريقية، وهو ما يشكل تهديدًا للأمن البحري للقارة، لما ينطوي عليه من تزايد عسكرة المنطقة، ويمكن تناول ذلك في إطار التواجد الدولي في البحر الأحمر، والقواعد العسكرية المتواجدة على سواحله

أ-التواجد البحري:

بعد الضربات الحوثية الأخيرة التي تستهدف السفن في البحر الأحمر قامت الولايات المتحدة بطرح مبادرة تشكيل تحالف عسكري بحرى متعدد الجنسيات ١٨ ديسمبر المنصرم أُطلق عليه "حارس الازدهار"، بجانب القوة ١٥٣ التابعة لها، التي أُطلقت عام ٢٠٢٢م، والتي تعمل في مجال مكافحة الأنشطة غير المشروعة في البحر الأحمر والقرصنة وتجارة المخدرات، وتأمين حرية الملاحة؛ للتصدي للهجمات الحوثية، ويقع نطاق عمليات هذه القوة في جنوب البحر ومضيق باب المندب وخليج عدن، ويشارك بها أكثر من ٢٠ دولة، ويتم تفعيل هذه المشاركة عبر القيام بدوريات مشتركة في مياه الأحمر، وقد توالت الهجمات بين جماعة الحوثيين وأمريكا والحلفاء الغربيين، فعمليات الاستهداف التي قامت بها الجماعة على السفن التجارية تبعها ضربات جوية على أهداف عسكرية تابعة لهم من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، مع تأكيدات من

حالة التصعيد التي يشهدها البحر الأحمر تحمل في طياتها تبعات كارثية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية

الحوثي على مواصلة الاستهدافات التي شنها ضد أي سفن لها صلة بالكيان الإسرائيلي، بل واستخدام البحر والملاحة عبر مضيق باب المندب كورقة ضغط رابحة ضد الدول الغربية التي تمادت في دعم المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، عبر التأثير على طرق التجارة، الخيار المفضل لمثل هذه الدول في تبادلاتهم التجارية مع العالم الخارجي.

الأسطول الأمريكي الخامس، الذي تم تدشينه في تسعينيات القرن الماضي، يعد بمثابة امتداد للحضور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط لتعزيز نفوذها وحماية طرق التجارة ومصادر الطاقة ومحاربة الإرهاب والقرصنة البحرية والتحديات السيبرانية، وينظم الأسطول مناورات دورية لضمان الجاهزية وتعزيز الردع وتأمين حرية الملاحة، كما يراقب أنشطة إيران التي ترى في وجوده عامل اضطراب ويمثل إخراجه من الخليج العربي أحد أهم أهدافها.

ب-القواعد العسكرية:

لقد عولت بعض الدول الأجنبية التي لم تتمكن من ترسيخ موطئ قدم لها في البحر الأحمر على القواعد العسكرية التي بادرت بتأسيسها مع تصاعد عمليات القرصنة عام ٢٠٠٨م، ولم ينصرم العقد الثاني من القرن الـ٢١، حتى كانت دول عديدة قد ثبتت قواعد عسكرية لها في بلدان مثل: جيبوتي والصومال وإريتريا واليمن، وشمل ذلك قواعد لإسبانيا واليابان وإيطاليا والصين وغيرهم، إضافة إلى القاعدتين العسكريتين الفرنسية والأمريكية اللتين كانتا موجودتين من قبل، والأحرى بالذكر في هذا الصدد هو القواعد المتواجدة على سواحل البحر الأحمر، فتلك العوامل مجتمعة تضغط على مستوى الاستقرار الأمني فيه.

٢-هجمات الحوثيين:

لم تكن هجمات الحوثي وليدة الحرب الإسرائيلية على غزة، فقد بدأت قبل ذلك، ولكن زادت وتيرتها في السابع من أكتوبر الماضي مع اندلاع هذه الحرب، حيث قام الحوثيون باستهداف السفن المملوكة لإسرائيل أو السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية؛ تضامناً مع الشعب الفلسطيني، بما أدى إلى عرقلة الملاحة البحرية، فتكثيف الحوثيين هجماتهم عند مضيق باب المندب دفع العديد من شركات الشحن العملاقة إلى تعليق رحلاتها عبر البحر الأحمر، وبدأت حوالى ٥٥ سفينة تحول مسار عبورها إلى طريق رأس الرجاء الصالح منذ ١٩ نوفمبر الماضي وفي ظل هذا الوضع المضطرب، جاءت إيران؛ لتُدخل المدمرة البحرية "ألبرز" التابعة لها، بجانب الفرقاطة اللوجستية "بوشهر" المزودة بصواريخ كروز بحرية بعيدة المدى عبرت البحر؛ لكي ترسو قبالة مضيق باب المندب، وقد جاءت هذه التحركات كنتيجة لإرسال الولايات المتحدة سفناً بحرية في إطار التحالف البحري الذى دشنته هذه الأخيرة، ويبعث ذلك رسالة تحذير للجانبين الأمريكي والبريطاني من مغبة التطاول على جماعة الحوثي باعتبارهم جزء أساسي من محور المقاومة، ويحرك إعادة التموضع الإيراني في المنطقة شهية التوترات في البحر الأحمر، كما أن الخطوات التي اتخذتها القيادة الإيرانية لمناوءة إسرائيل وواشنطن تعد جزءًا من استراتيجية استعراض قوتها في المنطقة، إلا أن انخراطها في الضلوع في هجمات الحوثيين عبر دعمهم بالطائرات المسيرة والصواريخ والمعلومات الاستخباراتية التكتيكية، صعد من خطورة الموقف، وفجّر البارود على مياه البحر الأحمر؛ فأصبحت المنطقة محاصرة بحرب إقليمية مصغرة، تثار التخوفات من احتمالية توسعها وإطالة أمدها بما يهدد أمن واستقرار هذا الحيز الجيوستراتيجي الهام.

٣-القرصنة:

لقد أدت التوترات في البحر الأحمر إلى زيادة نشاط القرصنة، فبدأ القراصنة الصوماليون في توسيع عمليات خطف السفن التجارية قبالة مضيق باب المندب، وتصاعدت وتيرة المخاوف بشأن عودة القرصنة على السواحل الصومالية، وذلك بعد اختطاف مسلحين سفينتين تجاريتين خلال شهر ديسمبر الماضي بالقرب من منطقة أيل داخل المياه الإقليمية الصومالية، علاوة على ذلك فقد تم فقد جنديين أمريكيين في البحر الأحمر، يُقال أنهم كانوا في مهمة البحث عن شحنة أسلحة متجهة إلى اليمن بعد أن اشتبهت السلطات الأمريكية في أمر سفينة كانت تعبر خليج عدن محملة بأسلحة إيرانية، وفيما يتعلق بالخطوة الإثيوبية للحصول على منفذ على البحر الأحمر، فإن ثمة تهديد بخصوص زيادة نشاط القرصنة إذا ما تمكنت أديس أبابا من تحقيق هذا الهدف، وهو ما سيعمل على توسيع رقعة الصراع المشتعلة بطبيعة الحال.

٤-اتفاق إثيوبيا وأرض الصومال:

بعد إقدام الحكومة الإثيوبية على توقيع اتفاق مع أرض الصومال؛ للحصول على منفذ على البحر الأحمر عبر ميناء بربرة التابع

التداعيات قد تنقلب على جماعة الحوثي بعد القرار الأمريكي بتصنيفها جماعة إرهابية

لصومالي لاند، وخلال الفترة الماضية سعى آبي أحمد بكافة السبل؛ لمحاولة تأمين مسألة التواجد على سواحل الأحمر، وتنويع منافذ بلاده البحرية، بما في ذلك السودان وكينيا، وأثيرت المخاوف بشأن أن هذه التحركات قد تؤدى إلى تهديد الأمن والاستقرار الإقليمي، وتأجيج بؤر التوتر الملتهبة بطبيعة الحال في المنطقة، لا سيما في ظل تزايد أطماع أديس أبابا، ورفض بعض الدول مثل جيبوتي وإريتريا والصومال تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، والتي أعلن فيها أنه في حال فشل بلاده في تأمين الوصول إلى مياه البحر الأحمر سوف يؤدي ذلك إلى صراع، كما أن نجاح إثيوبيا في تحقيق هذا الهدف سيمنحها نقطة انطلاق للتحكم في حركة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب الواصل إلى قناة السويس، بما قد يهدد الأمن القومي العربي ومصالح مصر الاقتصادية والأمنية بشدة، إذا ما وظفت إثيوبيا نفوذها في الصومال لصالح أجندتها السياسية، وبالنظر إلى تحركات أديس أبابا، التي قد تثير حفيظة العديد من الدول الإفريقية وبصفة خاصة دول القرن الإفريقي، نجد أن ذلك قد يعزز من فرص مصر للتواجد بقوة في هذه المنطقة، وهو ما سيعطيها بعداً استراتيجياً هاماً، وربما تكوين رابطة داعمة لحقوقها التاريخية في مياه نهر النيل، فتكون هذه الرابطة بمثابة ورقة ضغط على إثيوبيا فيما يتعلق بملف سد النهضة؛ لكسر جمود المفاوضات المتعثرة، ويحتمل أن تشهد أديس أبابا خلال الفترة المقبلة بعض المشاكل السياسية مع دول الجوار، وأمنية تتمثل في تفاقم الاضطرابات الداخلية، وسيادة مناخ عدم الاستقرار بعض الشيء خارجياً، وبالطبع زيادة أنشطة الجماعات الإرهابية التي تنشط في البيئات غير المستقرة، وبالرغم من ذلك فإن كل هذه الأمور قد لا تعيق إثيوبيا عن تحقيق هدفها، والذى تسعى إليه منذ فترة، بالرغم من التحديات التي تواجهها وضعف أداء اقتصادها، وهو ما يعيد إلى الأذهان أنه قد يكون هناك دعم خارجي يدفع بالجانب الإثيوبي نحو اتخاذ مثل هذه الخطوات، ويتوقع أن تشهد العلاقات الصومالية / الإثيوبية أزمة دبلوماسية قد تصل إلى حد القطيعة؛ كنتيجة للتحرك الذى أعدته حكومة مقديشو تعدياً على سيادتها ووحدة أراضيها.

الجهود الدولية لضمان أمن الملاحة في البحر الأحمر:

بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي يوليها البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وعلى إثر التهديدات الأخيرة التي جعلت المنطقة مضطربة إلى هذا الحد، توالت الجهود الدولية، وتنوعت ردود الفعل من قبل بعض الدول كالولايات المتحدة وإسرائيل، وبدأت رحلة البحث عن طرق بديلة للتجارة الإسرائيلية؛ تجنباً للحوادث التي تتعرض لها السفن وطيدة الصلة بإسرائيل، وفى هذا الصدد يمكن إجمال أبرز ردود الفعل الدولية

استجابات دولية واسعة:

أعربت الولايات المتحدة والدنمارك وألمانيا وهولندا وبريطانيا في ٢٠ يناير ٢٠٢٤م، عن مسئوليتها على ضمان أمن واستقرار البحر الأحمر، وشرعنة الإجراءات التي تقوم بها أمريكا وبريطانيا، وأن ذلك من منطلق الدفاع عن النفس وحماية حركة المرور ووقف التصعيد الجاري على مياه البحر الأحمر، وقد أشارت البحرية الأمريكية أنه منذ تدشين مهمة حارس الازدهار تم ردع هجوم الحوثيين على قرابة ١٥٠٠ سفينة تجارية.

عملية أجينور:

استناداً على عملية أجينور التي أُطلقت منذ حوالى ٤ سنوات؛ لتأمين التجارة البحرية في مضيق هرمز، فقد أعلن التكتل الموحد في البحر الأحمر عن تشكيل مهمة، لتطويق هجمات الحوثيين على السفن التجارية العابرة لهذا الممر الملاحي، تعتمد على ٣ سفن عسكرية قادرة على مطاردة الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار التي يتم إطلاقها ضد السفن المتجهة إلى قناة السويس أو القادمة منها، وسيكون الانضمام لهذه المهمة غير مقتصر على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد طُرحت هذه الفكرة للموافقة عليها في مجلس الشؤون الخارجية المزمع عقده في فبراير المقبل.

أمن البحر في المواثيق الدولية:

قام مجلس الأمن الدولي باعتماد قرار رقم ٢٧٢٢ يدين الهجمات التي أطلقتها جماعة الحوثي على السفن العابرة للبحر الأحمر، وطالب بالوقف الفوري لهذه الانتهاكات، كما اعتمد قرار رقم ٢٢١٦ الصادر عام ٢٠١٥م، بالفصل السابع، والذي حظر حينها إمداد الحوثي بالأسلحة وفرض عليهم عقوبات كثيرة مع مطالبتهم بوقف القتال، وبناءً على ذلك، فقد طالبت الأمم المتحدة بتفتيش الشحنات المتجهة إلى اليمن حال الاشتباه بوجود أسلحة فيها.

مساعي دبلوماسية أمريكية:

- أجرى المبعوث الأمريكي في اليمن "تيم ليندركينج" العديد من

المباحثات مع المسؤولين اليمنيين وبعض الفاعلين بالمنطقة؛ لمناقشة الآليات التي يتم من خلالها مواجهة التصعيد الحوثي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وبدأت هذه التحركات باجتماعه بنائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي ورئيس المجلس الانتقالي "عيدروس الزبيدي"؛ للتطرق إلى الأساليب الممكنة التي يمكن من خلالها مجابهة الخطر الحوثي، والتشاور حول سبل التعاون والتنسيق لتعزيز الأمن البحري وحماية خطوط الملاحة في البحر الأحمر.

- قام وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن" بزيارة بعض دول المنطقة كإسرائيل وقطر والبحرين، وكان فحوى هذا اللقاء هو تحديد الرد المناسب على هجمات الحوثيين، وظهر ذلك في توجه أوستن إلى البحرين حيث يتواجد الأسطول الأمريكي الخامس.

التداعيات الإقليمية والدولية:

إن حالة التصعيد التي يشهدها البحر الأحمر تحمل في طياتها تبعات كارثية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، فمع انخراط الفاعلين من غير الدول في المشهد بات الوضع أكثر خطورة، وتداعيات ذلك على الشرق الأوسط قد تكون وخيمة

التداعيات السياسية:

تواجه الاستراتيجية السعودية تحدياً جديداً في ظل الأحداث المتواترة على المنطقة، قد يؤثر على ترتيب الأهداف الجيواستراتيجية ، فلقد بات أمن البحر الأحمر من أهم دعائم السياسات الداخلية والخارجية للمملكة؛ هذا لأن الاستقرار في هذا النطاق الجغرافي يخدم مشاريع رؤية ٢٠٣٠؛ لذا فقد سعت الرياض جاهدة لترسيخ علاقاتها الأمنية بالمنطقة، على الصعيد الآخر هناك الملف اليمني المعقد، فقد عملت جماعة الحوثيين على استخدام الحرب كأداة سياسية؛ لتوسيع قاعدتها الشعبية ومحاولة اكتساب شرعية البقاء في السلطة في ظل افتقارها للمشروعية الدولية، فأرادت أن تظهر بمظهر اللاعب المؤثر في المنطقة؛ بهدف الحصول على امتيازات في أي مفاوضات محتملة، إلا أن عواقب هذه الخطوات قد تنقلب على الجماعة وتحول دون حصولهم على أي فرص للسلام في اليمن، لا سيما بعد القرار الأمريكي بتصنيف الحوثي كجماعة إرهابية، فهذه الأمور تحمل معها مخاوف جمة من احتمالية اشتعال حرب اليمن الخامدة من جديد.

التداعيات الاقتصادية:

تأزم الاقتصاد العالمي: لقد ألقت نيران الأوضاع الملتهبة في البحر الأحمر بظلالها على الاقتصاد العالمي، وتراجعت حركة مرور السفن التجارية من هذ الممر الملاحي، وسعي الكثير من سفن الشحن لتغيير مسار العبور، والالتفاف عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما سيطيل من أمد وصول السلع ويزيد من تكلفتها، بما دفع بعض الشركات مثل شركة إنتاج السيارات "تسلا" إلى تعليق الإنتاج في الفترة ما بين ٢٩ يناير و١١ فبراير، بالإضافة إلى مصنع شركة فولفو للسيارات في بلجيكا الذى أعلن أنه سيُغلق لمدة ثلاثة أيام في يناير بسبب نقص في علب تغيير السرعة التي تأخر تسليمها بسبب تعديلات على الطرق البحرية، أما على مستوى الأسعار فقد عمدت شركات النقل البحري إلى زيادة رسومها بشكل حاد، بجانب ارتفاع أسعار الوقود، وهو بطبيعة الحال سيؤثر على معدلات التضخم العالمية، وقد أدت زيادة تكاليف الشحن وإطالة وقت نقل البضائع وتأخر سلاسل التوريد إلى اللجوء للشحن الجوي كخيار بديل.

عرقلة حركة المرور في قناة السويس: في ضوء ارتباط مرور السفن في قناة السويس بعبورها أولاً في مياه البحر الأحمر، وفي ظل الوضع المتأزم في هذه المنطقة، لجأت العديد من شركات الشحن إلى تغيير مسارها؛ واتخاذ الطريق الجنوب إفريقي؛ تجنباً للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها سفنها بسبب ضربات الحوثيين، ونجد أن إيرادات قناة السويس انخفضت بقرابة ٤٠٪ منذ بداية العام مقارنة بعام ٢٠٢٣م، وتعد مصر من أكثر الدول تضرراً بسبب تعطل الملاحة في البحر؛ وذلك لأن حوالي ١٥٪ من حركة الشحن العالمية تمر بها، وانخفض عدد السفن المارة في قناة السويس إلى ٥٤٤ حتى ١٢ يناير في ٢٠٢٤م، مقارنة بـ ٧٧٧ في نفس الفترة من العام الماضي، وهو ما سيؤثر على الاقتصاد المصري، حيث انخفاض العملة الصعبة، على اعتبار أن القناة تعد المصدر الأهم لروافد هذه العملات، وهو ما سيزيد من الضغط على الدولة في الوقت الذي تعاني فيه من نقص حاد في العملات الأجنبية.

التداعيات الأمنية:

إن محاولات الحشد العسكري الدولي في مياه البحر الأحمر، لاسيما الذي تقوم به أمريكا وإسرائيل، وتشكيل قوة عسكرية جديدة، تضاف إلى القوى الراهنة، لن يكون يسيراً على المنطقة، حيث ينذر بتصعيد بحري لن تُحمد عواقبه، كما أن عسكرة البحر بهذا الشكل، يمكن أن يغامر بانخراط فاعلين إقليميين ودوليين جدد في البحر الأحمر، بما يزيد من فرص الاحتكاك التي قد تصل في النهاية إلى مرحلة المواجهة العسكرية، ويتوقع زيادة النشاط الإيراني الرافض للوجود العسكري الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، وهو ما سينعكس على مستقبل الأمن البحري للبحر الأحمر.

أهمية تفعيل دور مجلس الدول المشاطئة لمعالجة الوضع في البحر الأحمر خاصة وأنهم من أكثر الدول المتضررة جراء هذه الأوضاع

التوصيات:

١-تفعيل دور مجلس الدول المشاطئة؛ لبحث كيفية معالجة الوضع في البحر الأحمر خاصة وأنهم من أكثر الدول المتضررة جراء هذه الأوضاع، مع الوضع في الاعتبار أهمية وجود تدريبات عسكرية مشتركة بينهم، سواء من خلال القيام بتمشيطات أمنية للمنطقة؛ للتصدي لعمليات القرصنة، أو التهديدات المحتملة لمسار الملاحة في مياه البحر الأحمر، والكشف المبكر عن احتمالية وجود ألغام بحرية تعترض السفن المارة.

٢-الإيمان بأن حل هذه التوترات لن يتم سوى بالطرق الدبلوماسية واحتواء هذا الخطر؛ نظراً لأن القوة العسكرية لن تُجدي نفعاً، بل ستزيد الأوضاع سوءاً، وتعمل على تأجيج بؤر الصراع وزيادة فرص المواجهة.

٣-عقد شراكات اقتصادية بين دول القرن الإفريقي؛ واستغلال الموقع الاستراتيجي للبحر الأحمر عبر تدشين موانئ للسفن بها كافة التجهيزات اللازمة، لتنشيط التبادل التجاري، وتحويل البحر كساحة للاستثمار بدلاً من التصارع؛ إيماناً بمدى أهمية سلاح التنمية للدول الإفريقية، وستمكنها من بناء جدار عازل قوي يتصدى لمحاولات التوغل الأجنبية والتدخل في شؤون هذه الدول.

ختاماً:

تتعرض منطقة البحر الأحمر لفترة من أوج الفترات المعقدة أمنياً وسياسياً، تتنامى معها دائرة الخطر بشأن تفاقم التوترات التي تعصف بمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر الذي بات يتطبع بالصبغة الصفراء بعد سلسلة الهجمات المتبادلة بين الحوثيين والولايات المتحدة وبريطانيا، كما أن السباق المحموم بين الفاعلين الدوليين وأيضاً الفاعلين من غير الدول، وتضارب الآراء بشأن قواعد المنافسة بين القوى الدولية والإقليمية، تمهد الطريق لمزيد من التدافع والصراع المكثف، بما قد يتمخض عنه تبعات العالم في غنى عنها خلال الفترة الحالية، ومن ثم فلابد من خلق حالة من التوافق بين الفواعل الدولية والإقليمية ووضع مصلحة وأمن المنطقة في الحسبان؛ للعبور من هذه الأزمة أو على الأقل عدم مفاقمة التوترات أكثر من ذلك.

* وزير خارجية جمهورية مصر العربية السابق

أضرار تحديات الأمن في البحر الأحمر على دول الخليج

مغامرات الحوثي يتضرر منها الشعب اليمني ومصر وحاويات الصين وروسيا تمر بموافقة ومرافقة حوثية

الثقافة العربية من الثقافات القليلة التي تزخر بالمبالغة، وقد ظهر في الشعر العربي، كثير منها، وهذه المبالغة تظهر إما ذمًا أو مدحًا، وفي كثير من الأوقات (مدح النفس) أو ذمًا للآخر ، لا يتسع المكان لضرب الأمثلة، ولكن تلك المبالغة وصلت إلى السياسة، و الكثير من الشعارات السياسة اليوم لها علاقة بذلك (الفخر) أو (الذم) غير المبني على رأي عقلاني متوازن، و الذي تحول في كثير منه إلى (مزايدة)، ولعل مزايدة مجموعة الحوثي في اليمن اليوم أكثر ما يظهر على السطح، فهي تريد من جهة أن تأخذ اليمن إلى الماضي الكهنوتي ومن جهة أخرى تزايد على قضية عربية معقدة هي القضية الفلسطينية.

أ.د. محمد الرميحي

نكتة سوداء تنقل عن بعض القيادات اليمنية في السابق، وتم تداولها بكثافة في عقود الاضطراب اليمني، حيث تقول الحكاية أو النكتة (اجتمع بعض السياسيين اليمنيين واستعرضوا ما في اليمن من تحلف و فقر وحاجة للمساعدة، فاقترح أحد الحاضرين اقتراحًا هازئًا، قال لماذا لا نعلن الحرب على أمريكا !.فتهزمنا و بعد ذلك تساعدنا في مجالات التنمية المختلفة، كما ساعدت اليابان وألمانيا بعد الحرب الثانية؟، سكت الجميع أمام هذا الاقتراح (البيزاري) ، وقطع الصمت أحدهم بالقول (افرض أننا هزمنا أمريكا)! ماذا نفعل!

نكتة شديدة المرارة، ومعبأة بالسخرية، ولكن يبدو أنها تتمثل اليوم أمامنا في محاولة الحوثي قطع طرق التجارة العالمية بحجة (المساعدة في تحرير فلسطين)! وبالتالي الصدام مع القوى الكبرى، وهي لا تملك من السلاح إلا ما يصدر لها من إيران، فلا مصانع سلاح في صنعاء ولا قوى علمية تنتج طائرات مسيرة!

الفيل في الحجرة:

الفيل الأبيض الكبير هو في الحجرة، والفيل هنا هو النظام الإيراني وتكتيكاته المرتبطة بمصالحه، حيث ورط حماس في معركة غير متكافئة في غزة، و لم يستطع أن يوفي بما وعد في شعار رفعه كثير وهو (وحدة الساحات) فلا هو قادر أو راغب أن يستخدم حزب الله في لبنان ، رغم ما لدية من ترسانة هائلة من الأسلحة، زود بها من طهران، لأنه يعرف أن لبنان قد يُدمر ولا تصبح لديه ساحة يبتز بها العرب من لبنان، ولا هو قادر بتعظيم ردود فعل شركائه في العراق بشكل واسع، حتى لا يفد نفوذه في العراق، بقى الحوثي البعيد والذي ليس لديه أي شيء يخسره، غير العوز والفقر الذي ابتلى به شعبه !

العالم يعرف أن وراء الحوثي إيران وأن الحوثيين مجرد أداة في يد طهران وهذا ما كان يقال منذ زمن للغرب الذي تجاهل تلك الحقائق

كما يقال إن يأتيك الخبر من الداخل و موثق هو الأمر القاطع المانع في أي قضية تدرس و الذي لا جدال فيه أن هناك كم كثير من الكتابات والتصريحات في الداخل الإيراني تقول لنا بوضوح تورط إيران في هذا الاضطراب الهائل الذي نشاهد، من حرب غزة إلى أعمال الحوثي وقرصنته، و هكذا مع أحداث غزة الدامية والتي تسيل دماء الأطفال و النساء و الرجال في هجمة بربرية على العزل من المواطنين، والعالم يتفرج، ويتيح المهل الزمنية مهلة بعد أخرى لإسرائيل للتدمير ، من أجل أن تبطش الآلة العسكرية الإسرائيلية بالمدنيين، تحاول إيران أن تمتك بعض أوراق اللعبة . حرب غزة في الاستراتيجية الأكبر هي تفصيل صغير، الحرب التي نشاهد من غزة إلى البحر الأحمر تقع بين قوميتين تلبسا كلاهما لباس الدين، قومية صهيونية، تلبس لباس الدين اليهودي في دولة هي إسرائيل، وقومية فارسية، تلبس لباس الدين الإسلامي هي إيران، ذلك هو (الفيل في الغرفة) وتلك هي ساحة الصراع.

الأولى الصهيونية مؤيدة دون تردد من الغرب، ربما لإكراهات غربية لها علاقة بالأوضاع الداخلية لتلك البلدان، وعظم تأثير اللوبي الإسرائيل فيها، والثانية إيران التي تعتقد أنها مؤيدة من الشرق، وهذا غير واقعي وأيضًا تريد تحقيق أوراق تفاوضية مع الغرب تخص مصالحها، أما المسرح فهو كما نعلم جميعًا، أرض غزة وقضية فلسطين وبشرها باب المندب وصحراء العراق وجنوب لبنان، وأما الضحايا فهم أطفال ونساء غزة وشيخوهم التي تطحن عظامهم تحت وابل من النيران.

فعل إسرائيل واضح للعيان لا يحتاج إلى دليل، أما فعل إيران فهو يسعى أن يكون مخبأ وملتبسًا للعامة من الناس، أما إذا توفرت الأدلة يصبح جليًا لمن يريد أن يستخدم عقله لا عاطفته، بعيدًا عن التعصب المسبق والتحيز الأعمى، فيرى المشهد بوضوح والذي يمكن التدليل عليه بالحقائق الآتية

١-عزت ضرغامي وزير التراث والصناعات اليدوية في الجمهورية الإسلامية يقول (ذهبت إلى المنطقة (غزة) بصفتي المسؤول عن إنتاج الصواريخ .... وهذه هي نفس الأنفاق التي يقاتلون فيها اليوم، قضيت بعض الوقت داخل هذه الأنفاق .... حيث كنت أذهب لأعطيهم دورة تدريبية حول كيفية استخدام الصواريخ، لقد كانت واحدة من أنجح الدورات (تليفزيون افق الحكومي الإيراني ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣ م).

٢-(العميد قاسم قرشي، نائب قائد منظمة الباسيج التابعة للحرس للثوري الإيراني)، في كلمة له أمام قوات الباسيج : يقول : حزب الله في لبنان و حماس و الجهاد الإسلامي في غزة و اليمنيون و الرجال السوريون الأحرار يسترشدون بأفكاركم وتدريباتكم و تعليماتكم وتوجيهات القائد .... (تلفزيون قم الحكومي ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣م)

٣-العميد محمد تقى أصانلو (أحد قادة الحرس الثوري)، (قناة أشراق التابعة للنظام ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣) يقول (اليوم خنادقنا تبعد ألفي كليو من حدودنا، وهم يقاتلون في اليمن، وقد أخذ المحاربون الأفغان والباكستانيون والعراقيون والسوريون يقاتلون في اليمن ولبنان وسوريا وفلسطين، هذه الحرب التي بدأناها لا تنتهي ستستمر وتتطور !!

قال وزير خارجية إيران الحالي عبد الحسين اللهيان في مقابلة تلفزيونية (موقع ديدبان الإيرانية ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣م) (إذا لم ندافع عن غزة اليوم، فسنضطر غدًا إلى التعامل مع القنابل الفسفورية في مدننا)

٤-كما كتبت صحيفة جوان التابعة للحرس الإيراني في ٨ أكتوبر (بعد يوم واحد فقط من بدء العمليات الحربية في غزة) تقول: إن تزامن هذه العملية مع كلام المرشد خامنئي الواضح في ٣ أكتوبر هو (مؤشر واضح على علم المرشد بالغزو) !! فقد قال المرشد (إن الحكومات التي تتخذ من مغامرة التطبيع مع الكيان الصهيوني نموذجًا لها ستخسر، والخسارة في انتظارها، وكما يقول الأوروبيون أنهم يراهنون على الحصان الخاسر)!

ما تقدم هو غيض من فيض من تصريحات قادمة من مصادر إيرانية وقد نوه عن مكانها وتاريخها وقائلها، وبعضها كان متعجلاً، قبل أن يأخذ المسار الرسمي الإيراني تراجعًا من خلال الإعلان (النأي بالنفس) كما هو معلوم.

لا يحتاج عاقل ان يُقنع أولاً بتورط إيران توقيتًا في تفجير الصراع في غزة، لأنه توقيت يناسب تمامًا الأجندة الإيرانية، كما أن الحرب عن بعد وبالوكالة، كانت ولا تزال استراتيجية إيران المؤكدة في الجوار، فهناك من الشواهد المكتوبة والمشورة، ما يدل على أن الحرب بعيدًا عن حدود إيران هي الاستراتيجية الفضلى للنظام

الحرب بعيدًا عن حدود إيران استراتيجية النظام الإيراني المفضلة ما دام هناك قضية للمتاجرة بها وهي القضية الفلسطينية

الإيراني، وما دام هناك قضية يمكن المتاجرة بها، وهي القضية الفلسطينية، وبشر شبه يائسون أو شبه فاقدو للعمل والدخل والمستقبل ويمكن تجنيدهم فهو الطريق الأفضل للحرب دون اشتباك.

ذاك مجمل الصراع الذي تعرف إيران كيف ومتى تدخله، عن طريق أدواتها، ومتى تتبرأ منه أيضًا، ولكن أصحاب القضية أو بعضهم على الأقل من أصحاب النوايا الطيبة إن افترضنا، لم يكن يفكروا إلا في أن النصر قادم من الحليف الذي وعدهم بالسمن والعسل! تلك هي الصورة الأكبر للصراع في غزة والبحر الأحمر، وتوظيف القضية لمصالح أخرى، التي كانت قد وظفتها الأحزاب والمنظمات والحكومات الشمولية، حتى لا يبقى للإنسان الفلسطيني في بلاده مرقد عنزة!

وأحد أهم الأدوات التي تستخدما إيران في هذا الصراع (مع أمريكا وليس فقط مع إسرائيل) مغامرات الحوثي مغامراته التي تخل بالتجارة العالمية، وهو أيضًا له مصلحة في إطلاق صيحات تحرير فلسطين، فالحوثي في مازق، بعد وقف إطلاق النار في اليمن، فالفقر يزداد و العوز والمرض يفتك باليمنيين تحت سلطته، و فشله في إدارة المناطق تحت سيطرته بانت واضحة، إلى درجة خروج أعداد ضخمة في صنعاء تهتف أنها تريد الخبز والعمل أمام ذلك الانسداد تأتي مناورة الحوثي في البحر الأحمر و بحر العرب، ويطرب متحدثه العسكري الرسمي بسماع صوته المنكر وهو يلفظ أسماء السفن التي يستهدفها بأسماء محرفة . العجيب في الأمر أن إيران سارعت بالقول إن ما يقوم به الحوثيون في البحر الأحمر وبحر العرب نابع من قرار مستقل منهم وتعاطفًا مع إخوانهم الفلسطينيين.

مسيرة التطورات في البحر الأحمر:

شهدت مياه البحر الأحمر توترات متزايدة مع دخول جماعة أنصار الله الحوثية المتمردة في اليمن على خط الحرب التي تقول إنها بسبب الدفاع عن حماس في غزة تجاه حرب إسرائيل التي تشن على حركة حماس في قطاع غزة حربا ضارية.

وبعد تصريحها بأنها هاجمت "سفينتين إسرائيليتين" في البحر الأحمر واحتجزت سفينة تعود ملكيتها لرجل أعمال إسرائيلي في مضيق باب المندب خلال الأسابيع القليلة الماضية "نصرة لقطاع غزة"، أعلنت الجماعة توسيع نطاق عملياتها ليشمل أي سفينة متجهة إلى إسرائيل بغض النظر عن جنسيتها "إذا لم يدخل قطاع غزة الغذاء والدواء"، ووقف إطلاق النار على حد قول الناطق العسكري باسم الجماعة العميد يحي سريع صاحب الصوت الأجش !.و استجابت كثير من الدول التي تستخدم المرور الحيوي و شركاتها إلى الإيعاز لسفنهم بتغير المسار توقيًا لما قد يحدث، مما يصاعد في أثمان السلع والخدمات التي تصل للمستهلك الغربي

وهذه ليست المرة الأولى التي تنتقل فيها الصراعات الإقليمية إلى مياه البحر الأحمر. على سبيل المثال، هاجم الحوثيون أو احتجزوا سفنًا في السنوات الماضية تابعة لدول التحالف العسكري الذي تقوده السعودية ضدهم في اليمن منذ عام ٢٠١٥م، وحتى الهدنة، كما أن الولايات المتحدة اتهمت إيران بأنها عكفت على "مضايقة أو مهاجمة" ١٥ سفينة تجارية، وهو ما اعتبره مراقبون وقتها ردًا على العقوبات التي أعادت الولايات المتحدة فرضها على طهران عام ٢٠١٨م، وشملت تحديد تصدير النفط، ومصادرة البحرية الأمريكية المنتشرة في المنطقة السفن المحملة بالنفط الإيراني وكذلك الأسلحة الإيرانية المتوجهة إلى جماعة الحوثي، في ترابط وثيق بين إيران و استخدامها للجماعة الحوثية

ونظرًا للأهمية الكبيرة للملاحة الدولية في البحر الأحمر، الذي يعتبر مضيق باب المندب (الذي تطل عليه اليمن وجيبوتي) بوابته الجنوبية، اعتبر مراقبون أن الهجمات الحوثية تشكل تهديدًا لأمن البحر الأحمر والاقتصاد العالمي برمته. وتحدثت الولايات المتحدة عن تشكيل قوة خاصة لحماية الملاحة البحرية هناك من دول متضررة أوروبية وشرق أوسطية، وقامت القوات الجوية الأمريكية والبريطانية بشن عدد من الهجمات على مواقع مختلفة عسكرية تحت إدارة الحوثيين، ثم تكرر ذلك خلال شهر يناير ٢٠٢٤م.

حصار التجارة في البحر الأحمر والذي تمر منه حوالي ١٢ ٪ من التجارة العالمية يتضرر منه أول ما يتضرر بلاد عربية، فتحرم مصر من دخل يحتاجه الاقتصاد المصري وهو دخل قناة السويس، كما تحرم الموانئ السودانية وهي المتنفس البحري الوحيد للسودان، أما إسرائيل فلها موانئ على البحر الأبيض المتوسط أكثر مما

لها على البحر الأحمر، فالمتضرر الأكبر هو التجارة العالمية وربما الأقل إسرائيل، إلا أن الأحداث بذاتها تُسمع عاطفيًا في النسيج العربي ويطرب لها كثيرون دون معرفة أو وعي.

الأضرار على الخليج

كثير من الدراسات تقلل مخاطر قرصنة البحر الأحمر وباب المندب على اقتصاديات دول الخليج، فهي في الغالب تصدر النفط، والغاز، فباب المندب ليس بأهمية مضيق هرمز لدول الخليج، لذلك فإن تصدير الطاقة إلى الغرب هو قليل (عدا الغاز) أما بقية شحنات النفط وهي نسبة قليلة فتذهب عن طريق رأس الرجاء الصالح وزيادة التكلفة يدفعها المستهلك الغربي، معظم واردات الاستهلاكية تأتي من الشرق.

المهم هو تعطيل التجارة العالمية، ومن المفارقات أن حاويات كل من الصين وروسيا تمر بسلام بموافقة ومرافقة حوثية، والأولى هي المصدر للبضائع الأكثر إلى الدول الأوروبية بل حتى إلى إسرائيل. فكل مغامرات الحوثي في البحر الأحمر هي مغامرات (جمسوبوندية) لا أكثر ولا أقل يتضرر منها أول من يتضرر الشعب اليمني بزيادة الحصار عليه وحرمانه من المساعدات الدولية التي تصل إليه عن طريق البحر، والمتضرر الثاني هو قناة السويس والاقتصاد المصري.

إلا أن العالم يعرف أن من وراء الحوثي هو إيران، وأنه مجرد أداة في يدها، الأمر الذي كان يقال منذ زمن للقوى الغربية وهي تتجاهل تلك الحقائق.

قناة السويس تخسر ٤٠٪ من دخلها بسبب الاضطراب في الملاحقة البحرية جنوب البحر الأحمر، وقد قام مجلس الأمن باعتماد القرار رقم ٢٧٢٢ (الأربعاء ١١ يناير) يدين فيه بأشد العبارات (الهجمات التي يشنها الحوثي على السفن التجارية ويطالب بالوقف الفوري لهذه الهجمات)

ذاك القرار الدولي مكن الولايات المتحدة وبريطانيا بشن غارات متلاحقة، وكان ذلك اعتمادًا على قرار أممي للحافظ على مصالح دول العالم، كما قرر مجلس الأمن في قراره رقم ٢٦٢٤ خطر تزويد الأسلحة للحوثي، مما مكن القوات الدولية من اعتراض سفن إيرانية محملة بالسلاح إلى الحوثي.

لقد وضع الحوثي اليمن في صراع أممي ليس الشعب اليمني براغب أو قادر عليه، وهكذا تفعل الأيدلوجيا الخارجة عن العصر ومضيعة البوصلة، والتي تسعى جاهدة إلى مزايدة، لا تحقق غير الفشل.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

تحديات الأمن في الممر الملاحي البحري: المعضلة والحلول

اتفاقية إثيوبيا وأرض الصومال قد تغلق منفذ البحر الأحمر وتشعل القرن الإفريقي

عادت المدارس الجيوبوليتكية الكلاسيكية الأمريكية والبريطانية إلى الظهور من جديد وبقوة في البحر الأحمر، وفق أطروحاتها القائمة على من يتحكم في البحار والمضائق يتحكم في السيادة العالمية، بعد قرار الحوثيين منع كل سفن الشحن التي تمر عبر باب المندب إلى إسرائيل ردًا على عدوانها على قطاع غزة، كما برز النزاع الدبلوماسي بين إثيوبيا والصومال بعد التوقيع على مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال التي تحصل بموجبه أديس بابا على ممر بحري استراتيجي بطول ٢٠ كلم في مياه خليج عدن وبناء قاعدة عسكرية بحرية واستئجارها لمدة خمسين سنة. فكيف ستؤثر الهجمات الحوثية على أهم ممر حيوي بحري في العالم؟ وما هو مستقبل الأمن البحري في البحر الأحمر بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن عملية حارس الازدهار؟ وكيف يمكن للاتحاد الإفريقي أن يواجه نزاع جيوبوليتيكي بين إثيوبيا والصومال على ضفاف خليج عدن؟

أ.د. مصطفى صايج

أولًا: تأثيرات الحوثيين على الملاحة في البحر الأحمر.

تقديرات البنتاغون في الفترة ما بين ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣ إلى ٣١ يناير ٢٠٢٤م، تشير إلى خمسة وثلاثين هجومًا مسلحًا قامت به جماعة الحوثيين بالصواريخ والمسيرات ضد السفن البحرية في البحر الأحمر وفي خليج عدن، مما أدى إلى حالة اضطرابات شديدة في منطقة حساسة حيث تشهد عبور ما يقارب ١٢ % من التجارة العالمية.

وكل المؤشرات تشير إلى التأثيرات الثقيلة لتهديدات الحوثيين على عمليات الشحن البحري والنقل الطاقوي في البحر الأحمر، وفق تقرير لصندوق النقد الدولي، فإن النقل البحري للحاويات عبر البحر الأحمر تراجع بنسبة ٣٠ % في سنة ٢٠٢٣م، بسبب تضاعف الهجومات الحوثية على الناقلات البحرية على طول الحدود البحرية لليمن، مع تراجع معتبر للتجارة عبر الحاويات في بداية سنة ٢٠٢٤م. وفي نفس الاتجاه، أكدت منصة الموانئ لصندوق النقد الدولي بأن حجم العبور عبر قناة السويس الذي يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، انخفض بنسبة ٣٧ % في الفترة ما بين أول يناير إلى ١٦ يناير ٢٠٢٤م، مقارنة بنفس الفترة من سنة ٢٠٢٣م.

والملاحظ أن النقطة القصوى لتأثير الهجمات الحوثية على حركة سفن الشحن في البحر الأحمر، التي أدت إلى الارتباك الشديد، ترجع إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، بعد الهجوم على سفينة جالاكسي ليدر، المملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، حيث اقتحمها الحوثيون واحتجزوا أفراد الطاقم البالغ عددهم ٢٥ كرهائن، مما أدى إلى تراجع حركة نقل الحاويات بما يقارب ٧٠ %. وربطت جماعة الحوثيين هذه الهجمات في إطار التضامن مع الشعب الفلسطيني على خلفية العدوان الإسرائيلي على غزة، وهي بذلك تبحث عن تعزيز رأسمالها الرمزي لبسط سيطرتها على الواجهة البحرية اليمنية الحيوية عبر خليج عدن، باب المندب والبحر الأحمر.

ومن الانعكاسات البارزة لهجومات الحوثيين على النشاط التجاري البحري، لجوء أهم شركات الشحن العالمية إلى تغيير المسار البحري من باب المندب وقناة السويس إلى الطريق التقليدي عبر رأس الرجاء الصالح قبل إنشاء قناة السويس، حيث تعد هذه الأخيرة أقصر الممرات البحرية بين آسيا وأوروبا، ومن بين أهم شركات الشحن التي غيرت مساراتها أو تعليق مرورها في البحر الأحمر مؤقتًا، أربع شركات أوروبية تشكل نحو ٥٤% من إجمالي

٤ شركات شحن أوروبية تشكل ٥٤٪ من التجارة العالمية غيرت مساراتها وهي دنماركية وألمانية وفرنسية وسويسرية

التجارة العالمية، وهي «ميرسك الدنماركية، و«هاباغ لويد الألمانية، و» سي إم إيه سي جي» إم الفرنسية، و «إم إس سي» السويسرية. تغيير المسار البحري يكلف خسائر إضافية في عمليات الشحن البحري من حيث القيمة المالية وقيمة عامل الوقت، فالشحنة البحرية من آسيا إلى أوروبا يمكن أن تضيف حوالي ٩ أيام إلى الرحلة التي تستغرق عادة ١٨ يوما إلى أوروبا. ولتبسيط أهمية قصر المسافة وربح الوقت عبر باب المندب وقناة السويس، من باب الوقت هو المال، فإن المتخصصين في هذا المجال يقدمون نموذجًا لسفينة شحن تنطلق من ميناء تايوان باتجاه ميناء روتردام بهولندا، في حالة اتخاذها مسار قناة السويس فإنها تستغرق ٢٥ يومًا لمسافة ١٠ آلاف ميل بحري. أما في حالة اضطرارها لسلك المسار البحري عبر الرجاء الصالح عبر جنوب إفريقيا فإنها ستقطع ١٣٥٠٠ ميل بحري وتستغرق ٣٤ يومًا، أي بزيادة ٩ أيام. يضاف إلى تكلفة النقل الارتفاع الكبير في تأمين الشحنات، نشير هنا إلى بعض المؤشرات التي تؤكد تأثيرات الهجمات الحوثية على الأمن البحري، حسب الموقع المتخصص في أخبار النقل اللوجستيكي، فإنه ابتداء من ١٥ يناير٢٠٢٤م، تزايدت أسعار نقل حاوية من الموانئ الآسيوية، بما في ذلك اليابان وجنوب شرق آسيا وبنغلاديش إلى دول المنطقة المتوسطية، من ٢٠٠٠ دولار إلى ٣٥٠٠ دولار إلى غرب البحر الأبيض المتوسط ومن ٢١٠٠ دولار إلى ٣٦٠٠ دولار إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، أي ١٥٠٠ دولار أكثر مما كانت عليه في اليوم الأول من العام. ويشير مؤشر شنغهاي للشحن بالحاويات، الذي يقيس تكلفة حاوية بطول ٢٠ قدمًا يتم شحنها من شنغهاي إلى أوروبا قد وصل إلى ٣١٠١ دولار لكل حاوية، مما يؤشر على زيادة بنسبة ٣١٠ % مقارنة ببداية نوفمبر ٢٠٢٣م.

كما أثرت الهجومات الحوثية على الأمن الطاقوي بتهديد ناقلات النفط والغاز، لأن البحر الأحمر يعد طريقًا حيويًا لتدفق الطاقة، حيث تعبر ناقلات النفط التي تحمل ما بين ٨ إلى ١٠ % من النفط العالمي، وما يصل إلى ٨ % من الغاز الطبيعي المسال سنويًا، وقد سارعت شركة بريتش بتروليوم إلى التعليق المؤقت لجميع حركة ناقلاتها عبر البحر الأحمر حفاظًا على سلامة وأمن موظفيها كما جاء في بيانها الرسمي. وبعد الضربات الجوية للقوات الأمريكية-البريطانية ضد مواقع الحوثيين في اليمن في منتصف يناير ٢٠٢٤م، توقفت شركة قطر للطاقة، ثاني أكبر مصدر للغاز المسال في العالم، عن إرسال ناقلاتها عبر البحر الأحمر، متخذة من طريق الرجاء الصالح بديلاً في غياب الأمن البحري في المنطقة. كما حولت شركة النفط والغاز النرويجية «إكوينور» سفنها التي تحمل النفط والغاز المسال مسارها عن البحر الأحمر، مثلها مثل شركة ناقلات النفط البلجيكية «يوروناف» التي أكدت تغيير المسار إلى حالة استباب الأمن البحري في المنطقة.

استمرار التصعيد المسلح بين الحوثيين والتحالف الأمريكي-البريطاني وخيارات المواجهة المسلحة أدى بالمنتدى الدولي للتفاوض إلى تصنيف جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب كمنطقة عالية المخاطر، وبالتالي فإن البحارة، الذين تغطي اتفاقيات المنتدى الدولي للتفاوض عقودهم، سيحصلون على مكافأة تعادل راتبهم الأساسي طوال مدة العبور وتعويض مزدوج في حالة الوفاة أو العجز. فضلاً عن إلزام الاتحاد الدولي للسفن كل السفن العابرة من باب المندب اتخاذ تدابير أمنية إلزامية من المستوى الثالث، أي التهديد الاستثنائي، الذي يعني حادث أمني محتمل أو وشيك من المدونة الدولية لأمن السفن ومرافق الموانئ، وهي كلها أعباء وتكاليف مالية وبشرية لا تطيقها شركات الشحن أو ناقلات النفط والغاز في ظل استمرار الأوضاع وإطالة عمر النزاع المسلح في البحر الأحمر.

ثانيًا: البحر الأحمر والقرن الإفريقي: تحول جيوسياسي دائم

إلى جانب التصعيد المسلح بين الحوثيين والدول الغربية في المنطقة الجنوبية للبحر الأحمر وتأثيراتها على الأمن البحري والطاقوي العالمي، فإن النزاع الدبلوماسي والسياسي بين إثيوبيا والصومال على ضوء مذكرة التفاهم بين أديس بابا وإقليم أرض الصومال، الموقعة بتاريخ أول يناير ٢٠٢٤م، قد عمق من حالة اللاستقرار الأمني في منطقة جغرافية يمكن أن تؤدي إلى غلق كل المنفذ البحري من خليج عدن وباب المندب وتشعل منطقة القرن الإفريقي الضيقة، الممتدة بين الصومال، إرتيريا جيبوتي وإثيوبيا، أو القرن الإفريقي الموسع الممتد إلى غاية كينيا جنوب السودان، السودان وأوغندا. قد

مؤشر شنغهاي: تكلفة حاوية من شنغهاي إلى أوروبا بلغ ٣١٠١ دولار للحاوية بزيادة ٣١٠ ٪ مقارنة ببداية نوفمبر ٢٠٢٣

اضطرابات أمنية في أرض الصومال تقودها عشائر صول وهي ورقة استراتيجية بيد مقديشيو للضغط بها على الانفصاليين

تبرز النزاعات المجمدة أصلاً والعودة إلى حالة الصوملة المنقسمة على مناطق هشة مثل أرض الصومال وأرض بونت، وتصاعد النزاع في إثيوبيا مع حركات انفصال التيغراي، وإحياء النزاع المتجذر بين إثيوبيا والصومال حول أوجادين أين يقطنها صوماليون لكن تابعين لإثيوبيا، وتحريك النزاع البحري بين الصومال وكينيا في منطقة بحرية غنية بالموارد الطاقوية.

إن الاتفاق الذي أبرمه رئيس الوزراء الإثيوبي، أحمد آبي، مع رئيس إقليم أرض الصومال، موسى بيحي عبدي، باستئجار ٢٠ كلم مربع من الأراضي الساحلية حول ميناء بربرة على خليج عدن في مدخل باب المندب لمدة ٥٠ سنة من أجل تعزيز ما سمته إثيوبيا بالشراكة الأمنية، يحقق أحلام الطرفين على حساب السيادة الإقليمية للصومال، فإقليم أرض الصومال يبحث من خلال مذكرة التفاهم مع إثيوبيا فضلاً عن الاعتراف الدولي بالإقليم الانفصالي، شرعنة النظام السياسي واستمرارية سلطته في ظل الشرعية الهشة بعد سخط المعارضة بسبب تأجيل الانتخابات الرئاسية وتمديد تاريخها لفترة سنتين تنتهي في سنة ٢٠٢٤م، من جهة، ومواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن المطالب الانفصالية لعشائر إقليم صول، من جهة أخرى، الذي يعد ثاني أكبر إقليم في أرض الصومال، التي تسعى إلى قيام إقليم مستقل تابع للصومال، لأن الدوافع نفسها التي عززت انفصال أرض الصومال عن جمهورية الصومال تتكرر مع عشيرة «دولبهنتي» التي انتفضت ضد ما تسميه باحتكار السلطة والثروة لعشيرة «آل إسحاق». وهي ورقة استراتيجية بيد مقديشيو يمكن الضغط بها على النخبة الانفصالية في أرض الصومال. كما يمثل الاتفاق مع إثيوبيا محاولة لبناء مشروعية من خلال البحث عن الثروة لتجاوز حالة الفقر المنتشرة في الإقليم

باستغلال المجال البحري الحيوي، حيث سبق وأن عقد أكبر صفقة مع مؤسسة ميناء دبي العالمية في سنة ٢٠١٧م، تتضمن تحديث وتوسيع ميناء بربرة، عاصمتها الاقتصادية أين دشنت المنطقة التجارية في مارس ٢٠٢٣م. كما استغلت الاكتشافات النفطية بالقرب من الحدود الإثيوبية بالشراكة مع شركة جينال للطاقة البريطانية.

بالنسبة لإثيوبيا، فإنها تبحث دوما عن الوصول إلى الممرات البحرية باتجاه البحر الأحمر وقناة السويس، بسبب موقعها الجغرافي الذي يحبسها في اليابسة، وقد كرس رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، مقولة المجال الحيوي في خطابه أمام البرلمان بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م، بقوله:» الحصول على منفذ بحري قضية حياة أو موت لإثيوبيا، وسنحصل على هذا الحق بالقوة أو بغيرها«، لأن في النهاية الجيوبولتيكا تلوي عنق حتى دعاة السلام، باعتباره حاصلاً على جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠١٩م، لمساهمته في تسوية النزاع المسلح مع إريتريا. إن الاتفاق الذي أبرمه آبي أحمد، الذي صوره بالتاريخي، يمنح لإثيوبيا هذا الحق على المنفذ البحري من أجل تعزيز ما سمته إثيوبيا بالشراكة الأمنية، الاقتصادية والسياسية، مع إقامة قاعدة عسكرية بحرية. وهو ما يثير الكثير من التساؤلات حول مستقبل الاستقرار السياسي والأمن البحري في الضفة الإفريقية للبحر الأحمر وعلى الساحل الجنوبي لخليج عدن مدخل البحر الأحمر المؤدي إلى قناة السويس. عقدة إثيوبيا الجيوبوليتكية أنها لم تستطع بناء شراكات أمنية واستراتيجية مستقرة مع الدول المشاطئة للبحر الأحمر، فبعد استقلال إريتريا سنة ١٩٩٣م، بعد نزاع مسلح طويل معها تم تجريدها من المنفذ البحري على البحر الأحمر، كما أنها لم تحافظ على شراكة استراتيجية ثابتة مع أسمرة بعد منحها الاستفادة من ميناء بحري بسبب العودة إلى النزاع المسلح ما بين ١٩٨٨–٢٠٠م، ووجدت في جيبوتي المنفذ المؤقت لتبادلاتها التجارية، وعينها على المنفذ البحري الصومالي، لأنها سبق وأن استحوذت على ١٩ % من ميناء بربرة في عام ٢٠١٨م، بالشراكة مع شركة موانئ دبي العالمية التي تملك ٥١ % بينما تمتلك أرض الصومال النسبة المتبقية ٣٠ %. تشكل مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال تحدي أمني لدولة الصومال التي تعتبر الإقليم ولاية تابعة لها، وقد اتخذت جملة من الإجراءات القانونية والسياسية قبل التلويح باستخدام كل الخيارات لضم الإقليم الذي أعلن انفصاله سنة ١٩٩١م. فمن بين الإجراءات المتخذة، توقيع الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، على قانون إلغاء الاتفاقية كرسالة لكل من يريد الغزو البري، البحري والجوي للشعب الصومالي، على حد الخطاب الرسمي الصومالي. كما قامت باستدعاء سفيرها لدى إثيوبيا تنديدًا بالموقف الإثيوبي. وفي إطار الضغوطات التي يمكن أن تلجأ إليها الصومال إلى جانب الضغط القانوني والدبلوماسي، فإنها قد تعقد شراكات أمنية في إطار لعبة التوازنات والأحلاف العسكرية الإقليمية، خصوصًا وأن البيئة السياسية الإفريقية تميل لصالحها على الأقل من حيث التأييد الدبلوماسي، التي تؤيد الوحدة والسيادة الإقليمية للصومال مع دعوة الهيئة الحكومية لتنمية شرق إفريقيا «الإيغاد» إلى التوصل إلى حل ودي وسلمي بين الدولتين العضوين في المنظمة الجهوية. ولعله من أكبر المخاطر في حالة تصعيد النزاع في المنطقة العودة إلى صعود الجماعات الإرهابية التي تستفيد من حالات هشاشة الدولة في القرن الإفريقي وتزايد النزاعات الحدودية اللامتناهية، وهو ما يشير إليه معظم المراقبون للمنطقة، مثل ما أشار إليه، مايك هامر، المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الإفريقي، حيث أكد في اجتماع للإيغاد حول النزاع الإثيوبي–الصومالي بقوله:» إن مذكرة التفاهم تهدد بمزيد من التقويض للأمن الإقليمي وإن حركة الشباب الصومالية تستخدمها كسلاح، وهناك مؤشرات لتجنيد مقاتلين جدد«. والملاحظ في هذا الصدد، أن النزاع المجمد بين حركة الشباب الصومالي وإثيوبيا لا تزال تختزن الكثير من الأحقاد التاريخية بسبب الدور الذي لعبته إثيوبيا في الإطاحة بالمحاكم الإسلامية في الصومال بعد تدخلها المباشر في مقديشو ما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩م، وتنتشر حركة الشباب في الحدود الصومالية الإثيوبية الواسعة التي تستغل فيها الغالبية من الصوماليين المسلمين والأورومو التي تسعى للانفصال عن إثيوبيا. وأي تصاعد للنزاع بين إثيوبيا والصومال بعد مذكرة التفاهم مع إقليم أرض الصومال، ستستفيد منه حتما حركة الشباب المجاهدين التي تشكل فرع تنظيم القاعدة في شرق إفريقيا، وتقوض كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين دول الجوار لإيجاد آليات للتنسيق الأمني في مكافحة التهديدات الإرهابية، ونذكر هنا على سبيل المثال من بين مخرجات القمة التشاورية المنعقدة بالصومال بتاريخ الأول من فبراير ٢٠٢٣م، بحضور رؤساء الصومال، كينيا، جيبوتي وإثيوبيا، الاتفاق على تدشين آلية مشتركة لمنع التهديدات العابرة للحدود، إطلاق حملة عسكرية بمشاركة قوات الدول الأربعة لملاحقة حركة الشباب الإرهابية. ومن بين الاحتمالات الأكثر ورودًا أنه سيتم التحالف بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة على ضفاف خليج عدن وباب المندب، إذ تم التأكيد فعليا على عودة أعمال القرصنة في منطقة القرن الإفريقي بشكل ملفت للانتباه، كما يشير إلى ذلك المعهد الملكي للخدمات المتحدة الذي لاحظ تصاعد أعمال القرصنة خلال الثلاثة أشهر الأخيرة لسنة ٢٠٢٣م، بشكل لم تشهده المنطقة منذ ٦ سنوات سابقة، ومن بين الدوافع المحركة لذلك البحث عن الفدية وتحويل السفن. وهي الوضعية

التي أدت في السابق ولا تزال آثارها حاضرة معنا إلى عسكرة إقليمية ودولية للبحر الأحمر، حيث قام القراصنة الصوماليون في سنة ٢٠١١م، بشن ٢١٢ هجومًا مما أدى إلى تدويل القضية على مستوى مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر سبعة قرارات في الفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠٢٢م، استدعت التواجد العسكري الأجنبي لحماية الناقلات البحرية على غرار عملية أتلانتا للقوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة القرصنة البحرية. وأثبتت التجربة في محاربة القرصنة البحرية أن القدرات العسكرية الضخمة أضحت عاجزة عن مواجهتها في غياب بناء الاستقرار السياسي والأمني في دول منطقة القرن الإفريقي، فتقديرات شركة الأمن البحري درياد غلوبال، لا تزال تصنف الشحن من ساحل القرن الإفريقي إلى ساحل الهند باعتبارها منطقة عالية المخاطر رغم انتشار قوات عسكرية بحرية لخمسة وعشرين دولة.

ثالثًا، من أجل الأمن البحري في البحر الأحمر والخيارات البديلة

في إطار ترابط النزاعات بين الضفة الآسيوية والضفة الإفريقية للمنفذ الجنوبي للبحر الأحمر، فإن التهديدات الحوثية من جهة، وعودة القرصنة والتهديدات الإرهابية في القرن الإفريقي يختبر من جديد قدرة التدخلات العسكرية للقوى الدولية في البحر الأحمر، لا سيما العملية المتعددة الجنسيات «حارس الازدهار» التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣م، على تأمين الملاحة وحماية السفن التجارية وناقلات النفط، خصوصًا في ظل الرؤى الاستراتيجية المتناقضة بين واشنطن والعواصم الأوروبية الفاعلة، باريس، مدريد، روما وبرلين، التي تصر على فصل مهامها في إطار العملية الأوروبية «أتلانتا» عن عملية «حارس الازدهار»، التي ترى فيها تهديدًا لمصالحها الحيوية في البحر الأحمر في حالة التصعيد العسكري ضد الحوثيين في اليمن التي قد تدعم قوى غير نظامية في المنطقة لتحريك وتعبئة قدراتها لمواجهة التواجد العسكري الأوروبي في البحر الأحمر. التفاؤل الأمريكي يتحدث عن نتائج إيجابية ما بين تاريخ إنشاء قوات «حارس الازدهار» إلى غاية الرابع من يناير ٢٠٢٤م، استطاعت أن تضمن أمن ١٥٠٠ سفينة تجارية عبرت البحر الأحمر، لكن بدون ربطها بجوهر النزاع المرتبط بما يجري من العدوان الإسرائيلي الذي يلقى دعمًا دبلوماسيًا، عسكريًا أمريكيًا على غزة التي تعد دينامو التصعيد في منطقة البحر الأحمر، بالنسبة للحوثيين. وقد تقوض كل المسارات التفاوضية لإيجاد حلًا نهائيًا للنزاع اليمني خصوصًا بعد الدور الدبلوماسي الصيني الذي توصل إلى تقارب بين فاعلين أساسيين في المنطقة الرياض وطهران، لما لهذه الأخيرة من تأثير ونفوذ على مجموع التنظيمات الغير نظامية في المنطقة العربية.

أما بالنسبة للجهة الإفريقية من باب المندب، فإن الاتحاد الإفريقي يجد نفسه في إدارة النزاع الإثيوبي-الصومالي متأرجحًا بين بالمبادئ والواقعية السياسية التي تفرضها المجالات والمنافذ البحرية، فمن جهة، يتمسك الاتحاد بالميثاق التأسيسي الذي يكرس مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن استقلال الدول الإفريقية، وهو ما بادر به رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في بيان طالب فيه بضرورة احترام الوحدة والسلامة الإقليمية والسيادة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بما في ذلك الصومال وإثيوبيا، وطالب بنهج سياسة التهدئة والتفاوض بين البلدين.

كما حاول مجلس السلم والأمن الإفريقي تطويق النزاع في اجتماع طارئ بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢٤م، بعد الاستماع إلى الطرفين المتنازعين وطالب بضبط النفس والحوار الهادف لتسوية سلمية للنزاع. إلا أن الموقف الصومالي بقي متشبثًا بموقفه القائم على رفض أية مفاوضات أو وساطات قبل انسحاب إثيوبيا من مذكرة التفاهم غير القانونية. وتوجهت الصومال بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٤م، برسالة إلى مجلس الأمن الدولي، تحتج على مذكرة التفاهم التي اعتبرتها تهدد سيادة الصومال وسلامته الإقليمية. بينما رفضت إثيوبيا أي نقاش للقضية بمجلس الأمن الدولي وطالبت بالحوار في إطار مجلس السلم والأمن الإفريقي. من الصعب على الاتحاد الإفريقي أن يجد حلًا وتسوية نهائية للقضية إلا بتنازلات محتملة يمكن أن تقدم عليها إثيوبيا بإلغاء مذكرة التفاهم تجنبًا لأي تصعيد تبحث عنه أرض الصومال من خلال الاعتراف الدولي بإقليمها.

من السيناريوهات القليلة الاحتمال والأكثر تأثيرًا في اتجاهاتها الإيجابية أن يلجأ الطرفان إلى الوساطة الدولية، ونتصور هنا إعادة محاكاة سيناريو اتفاق الجزائر في النزاع الإثيوبي-الإرتيري، بحيث تملك الجزائر بعض الخبرة في الوساطات الإفريقية خصوصًا في هذه الفترة التي تمثل القارة الإفريقية والمجموعة العربية في مجلس الأمن الدولي، لاسيما وأن الصومال قد لجأ بالشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، ونجاح هذا السيناريو يكون بشرط أساسي، أن يتقلد رئيس الوزراء الإثيوبي، أحمد آبي، وسام نوبل للسلام ويتخلى عن المصالح الجيوبوليتكية التي تهدف إلى تحقيق المصالح الحيوية ولو بالقوة.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ جامعة الجزائر3

التدخل العسكري يعيد السلام للمربع صفر بعد جهود السعودية لاحتواء الأزمات

أحداث البحر الأحمر والقرن الإفريقي تفرض التعاون الأمني الخليجي/المصري لحماية مصالحهم

فرضت مجريات اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين في قطاع غزة سلسلة من التصعيد الديناميكي على المستويين الدولي والإقليمي وزادت حدتها على خلفية فرض أطراف أخرى نفسها على المشهد كأطراف في النزاع، مما ترتب عليه اتساع دائرة الصراع التي لطالما حذرت منها القوى الدولية والإقليمية وخاصة الدول العربية.

سعى المتمردون الحوثيون في اليمن بتصدر المشهد كطرف مناصر للفلسطينيين وداعم لحركة حماس، حيث خرج زعيم المتمردين الحوثيين عبد الملك الحوثي ليعلن عن شن سلسلة من الهجمات بطائرات بدون طيار وصواريخ استهدفت إسرائيل مما زاد من المخاطر التي قد تواجهها بعض دول المنطقة وفي مقدمتها الدول المتشاطئة على البحر الأحمر وذلك ردًا على القصف العشوائي الذي تشنه إسرائيل على المدنيين في قطاع غزة والحصار المفروض على القطاع المستمر منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وفي مرحلة لاحقة صعد الحوثيون من وتيرة الإجراءات المتخذة ضد إسرائيل وأعلن عبد الملك الحوثي عن شن هجمات بحرية تصاعدت معها التوترات في البحر الأحمر، حيث استهدف الحوثيون سفينة تجارية قالوا إنها إسرائيلية في البحر الأحمر وتم اقتيادها إلى السواحل اليمنية، وفي أوائل ديسمبر ٢٠٢٣م، خرج المتحدث العسكري للحوثيين يحيى السريع ليعلن منع السفن الدولية المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية من المرور عبر البحر الأحمر بصرف النظر عن جنسية مالكيها أو مشغليها مما يشكل تهديداً مباشراً لحرية الملاحة في البحر الأحمر التي تشكل حجر الأساس للتجارة العالمية في أحد أهم الممرات المائية في العالم التي تشير التقديرات إلى أن ما بين ١٠ إلى ١٥٪ من إجمالي الشحن العالمي، أي حوالي ٢١ ألف سفينة سنويًا، يمر عبر البحر الأحمر.

سلمى الظاهري

وبالنظر إلى تاريخ هذه الجماعة التي تمثل أحد أهم أذرع إيران في المنطقة، فمما لا شك فيه أن البحث عن موطأ قدم في هذه الحرب يمثل فرصة سانحة لتحقيق مكاسب على مختلف الأصعدة؛ فمن جهة يسعى الحوثيون إلى الظهور البطولي لتعزيز قاعدة الدعم لهم على الصعيدين الداخلي والإقليمي، فداخليًا، تحظى القضية الفلسطينية بدعم مختلف أطياف الشعب اليمني بما فيهم اليمنيين المناوئين لسلطة الحوثي، بالتالي يعزز هذا الموقف من صورتهم الشعبية خاصة في ظل اتخاذ المجلس القيادي الرئاسي اليمني المعترف به دوليًا موقفاً محايداً من الأزمة اليمنية وتركزت تصريحاته على التنديد بهجمات الحوثيين على البحر الأحمر.

وإقليمياً، لا يمكن إنكار تأثير هذه الأفعال الحوثية على الشارع العربي المدفوع بالعاطفة خاصة وأنهم وضعوا أنفسهم في موضع المدافع في الخطوط الأمامية لدعم فلسطين على قدم المساواة مع حزب الله اللبناني بما يعزز صورتهم لدى بعض الشعوب العربية خاصة بعد الضربات الأمريكية البريطانية التي أفادت مختلف المصادر أنها كانت ذات تأثير محدود على مناطق الحوثيين، غير أن الحوثيين نجحوا في توظيف هذه الضربات في الدعاية الشعبية وكسب تعاطف الشارع العربي المشتعل غضباً جراء عدوان جيش الاحتلال الاسرائيلي على المدنيين في قطاع غزة.

لكن على الرغم من هذه المكتسبات المؤقتة التي يعتقد الحوثيون

تحظى القضية الفلسطينية بدعم مختلف أطياف الشعب اليمني بما فيهم المناوئين لسلطة الحوثي بالتالي تعزز هجماتهم

أنهم حصدوها، إلا أن الهجمات المستمرة في البحر الأحمر أدت إلى قلب طرق الشحن العالمية رأساً على عقب، حيث أعلنت العديد من الشركات أنها لن تعبر البحر الأحمر بعد الآن تحت تهديد الحوثيين، وبالفعل سلكت أكثر من ١٨٠ من سفن الشحن رأس الرجاء الصالح الذي يتطلب العبور به بما يصل إلى ١٠ إلى ١٤ يوماً مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الشحن مما يترتب عليه زيادة في التكلفة المالية. فضلاً عن توقف العشرات من شركات الشحن العملاقة رحلاتها البحرية عبر البحر الأحمر بما يشكل تهديدًا حقيقيًا لحركة الملاحة البحرية عبر مضيق باب المندب الحيوي الذي يشكل شريان هام لحركة التجارة العالمية حيث تمر عبره نحو ٢١ ألف سفينة، أي ما يعادل ١٠٪ من الشحنات والبضائع البحرية العالمية، ونحو ٣,٣ مليون برميل نفط يومياً.

وعلى نفس النهج الذي استخدمته إسرائيل في حربها مع مصر عام ١٩٦٧م، على خلفية إغلاق الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر لمضائق تيران في البحر الأحمر لتشن حربها على مصر وسوريا والأردن، أعلنت الولايات المتحدة في ديسمبر ٢٠٢٣ م، عن تحالف «حارس الازدهار» تحت مظلة «القوات البحرية المشتركة» المتعددة الجنسيات، وشنت عمليات عسكرية على أكثر من عشرة مواقع يستخدمها الحوثيون رداً على هجماتهم على السفن المتجهة إلى إسرائيل عبر البحر الأحمر، أعقبها جولة جديدة من الهجمات في ٢٣ يناير الماضي باعتبار أن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تمثل تهديداً لحرية الملاحة الدولية، وبالتالي هو تهديد مباشر للمجتمع الدولي.

لكن تحمل عملية «حارس الازدهار» في حد ذاتها دلالات سياسية يمكن من خلالها استقراء بعض التفاعلات الإقليمية والدولية التي من الممكن أن تفسر مواقف عدد من الدول المحورية في هذا النزاع وهو ما يمكن استنباطه من خلال جملة النقاط التالية:

أولاً: لم تكن الاستجابة للمبادرة حماسية بما فيه الكفاية للانضمام إلى تحالف «حارس الازدهار» للتصدي للهجمات الحوثية، إذ أنه عقب إعلان البنتاغون عن انضمام أكثر من ٢٠ دولة في التحالف، لم ينضم سوى عشرة بلدان بشكل معلن بينها بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وكندا، وذلك على الرغم من التهديد الأمني الصريح للتجارة الدولية.

وعلاوة على ذلك ساهم عدد من الدول التي انضمت إلى التحالف بعدد رمزي من الأفراد، حيث عرضت الدنمارك ضابط أركان واحد فقط على الرغم من تأثر الدنمارك بشكل مباشر من التهديدات الأمنية في البحر الأحمر حيث تمتلك الدنمارك شركة الشحن العملاقة مولر ميرسك والعديد من السفن الأخرى، وفضلت التفاوض المباشر مع الحوثيين فيما يتعلق بسفن الشحن الخاصة بها.

وحذت عدد من الدول نفس النهج من المشاركة الحذرة في التحالف حيث أعلنت هولندا إنها سترسل ضابطي أركان وقالت النرويج إنها سترسل ١٠ ضباط بحرية، فضلاً عن أن إيطاليا وفرنسا وإسبانيا أعلنوا أن إرسال سفنهم الخاصة بغرض حماية مصالحهم الوطنية، ولكن ليس تحت قيادة الولايات المتحدة على الرغم من موافقتهم على التعاون.

وهو ما نستطيع من خلاله القول إن هذه الدول وغيرها من الدول التي رفضت إعلان مشاركتها بشكل علني في هذا التحالف تخشى التورط في خلق ساحة مواجهة دولية في البحر الأحمر، كما أن الإعلان عن مشاركة بعض هذه الدول بعيداً عن القيادة الأمريكية ينبئ عن القلق من أن تفهم هذه المشاركة أنها تقع في إطار سياق سياسي تحت قيادة الولايات المتحدة مما يوحي بدعم العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة وليس بغرض حماية الملاحة في البحر الأحمر، خاصة وسط إعلان الجانب الحوثي أن الهجمات في البحر الأحمر ظرفية ومرتبطة ارتباطًا كاملاً بوقف إطلاق النار في غزة.

ثانياً: بدا من اللافت عدم انضمام عدد من الدول العربية الفاعلة والمتشاطئة على البحر الأحمر وأهمهم المملكة العربية السعودية

الرفض الدولي الواسع للمشاركة في "تحالف الازدهار" خشية التورط في مواجهة دولية في البحر الأحمر والقلق من القيادة الأمريكية

تحركات إثيوبيا وإيجاد التوترات مع جيرانها الإقليميين من شأنه التلويح ببوادر صراع في منطقة القرن الإفريقي

ومصر في تحالف «حارس الازدهار» أو أي من العمليات البحرية الدولية لتأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فعلى الرغم من الآثار السلبية المباشرة على الدول العربية وعلى الرأس منها المملكة العربية السعودية ومصر إلا أنهم على دراية كاملة أن النأي بالنفس عن التدخل المباشر في هذا التحالف سيحول دون فتح جبهة جديدة للصراع في الشرق الأوسط، وأنه كان من الأنسب والأقل تكلفة للولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس ضغوطات على إسرائيل لوقف إطلاق النار وإنهاء العملية العسكرية في قطاع غزة، ولعل أبرز ما يدلل على استخدام هذا النهج ما جاء على لسان سمو وزير الخارجية فيصل بن فرحان في أكثر من مناسبة بأن «الهجمات في البحر الأحمر متصلة بشكل مباشر بالحرب في غزة»، وأنه هناك حاجة لوقف إطلاق النار بشكل فوري، وإطلاق العملية السياسية لحل الأزمة الفلسطينية بشكل نهائي، جنباً إلى جنب مع تأكيدات وزارة الخارجية السعودية في بيان رسمي بعد الضربات الأمريكية لمواقع الحوثيين على أهمية المحافظة على أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر التي تعد حرية الملاحة فيها مطلباً دولياً لمساسها بمصالح العالم أجمع، فضلاً عن دعوتها إلى ضبط النفس وتجنب التصعيد في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث.

وجدير بالذكر في هذا الصدد الجهود الدؤوبة التي قامت بها حكومة خادم الحرمين الشريفين في مساعيها الحميدة لإيجاد حل سياسي في اليمن والوصول إلى اتفاق سلام انطوى على مفاوضات مع الحوثيين، وبالتالي فإن التدخل العسكري المباشر سيعود بجهود السلام إلى المربع صفر بعد أن بذلت المملكة جهوداً حثيثة لاحتواء أزمات المنطقة وتصفير الصراعات على مختلف الجبهات، وإيلاء الأولوية للمفاوضات بما يضمن التركيز على نموها الاقتصادي وفقاً لأجندة رؤية ٢٠٣٠.

الاتفاق الإثيوبي سيؤثر سلبًا على اقتصاد جيبوتي ويحرمها من ١,٥ مليار دولار رسوم وتخسر ٩٥٪ من تجارة إثيوبيا الخارجية

أما بالنسبة لمصر التي سببت لها هذه الهجمات على البحر الأحمر خسائر اقتصادية كبيرة، إذ تعد قناة السويس أحد المصادر الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية والدخل للاقتصاد المصري، وقد بلغت إيراداتها العام الماضي ٩,٤ مليار دولار وقد انخفضت الآن بنسبة ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣م، بعد هجمات الحوثيين في اليمن، فضلاً عن التأثر المباشر لقطاع السياحة خاصة في منطقة سيناء. ولكن على الرغم من هذه الخسائر المباشرة إلا أن أي تحرك عسكري سيتم تفسيره على أنه اصطفاف بجانب إسرائيل وتحيز ودعم مباشر لها على حساب المدنيين في قطاع غزة.

وبالتالي يمكن القول إن الحرب في غزة نزعت فتيل أزمات عديدة ومركبة في المنطقة استدعت معها حالة من التعقيد السياسي الذي تطلب التعامل معه من مختلف الدول العربية بحكمة سياسية عالية، والتحرك بمبدأ احتساب المكاسب والخسائر قبل اتخاذ أي قرار، خاصة وأن الهدف الأكبر لدول المنطقة يتلخص في إحلال السلام والأمن في المنطقة العربية.

تفاقم المخاطر

يشكل البحر الأحمر شريانًا هامًا كممر ملاحي وحيوي للتجارة الدولية بشكل عام وللدول العربية بشكل خاص، وتفرض مجريات الأحداث الآخذة في التصاعد نفسها على الساحة وتزداد معها فرص تحول البحر الأحمر إلى منطقة مواجهات إذ أنه بالتزامن مع مجريات الأحداث في البحر الأحمر لابد من طرح السؤال التالي: هل وقف العدوان على غزة سينهي تهديدات أمن الملاحة على البحر الأحمر؟

من واقع متابعة التطورات على الساحة الإقليمية نجد أن هناك محفزات لتصعيد التوتر في منطقة القرن الإفريقي يأتي في مقدمتها الاتفاق الذي توصلت إليه إثيوبيا مع أرض الصومال الانفصالية لتأمين موطأ قدم لأثيوبيا الحبيسة على البحر الأحمر، ويتم بموجب الاتفاقية منح إثيوبيا الموافقة على إنشاء قاعدة عسكرية ومنشآت تجارية على طول الممر البالغ ٢٠ كيلومترًا الذي سيتم استئجاره لمدة ٥٠ عاماً، مقابل حصول أرض الصومال على حصة في شركة الطيران الإثيوبية، وهي الخطوات التي من المؤكد ستأجج التوتر في هذه المنطقة المضطربة وسيكون له تداعيات جيوسياسية على علاقات الدول المجاورة لإثيوبيا، وإمكانية وصول هذه التوترات إلى مضيق باب المندب، وهو ما يمكن قراءة تداعياته على النحو التالي:

أولاً: يثير هذا التحرك من طرف إثيوبيا توترات مع جيرانها الإقليميين، بما من شأنه التلويح ببوادر صراع في منطقة القرن الإفريقي، فنجد أن الصومال تعتبر هذا الاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال هو انتهاك صارخ للسيادة الصومالية مما قد يؤدي حال تفاقمت هذه الأزمة إلى قطع العلاقات الصومالية / الإثيوبية، وبالتالي سحب إثيوبيا لقواتها في الصومال، حيث أنه من المعروف أن إثيوبيا من أكبر المساهمين بقوات في بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال بقوة يبلغ قوامها ٥٠٠٠ جندي ضمن بعثة الاتحاد الإفريقي بموجب اتفاقات ثنائية، لمجابهة «حركة الشباب الإسلامية»، وبالتالي فإن انسحاب هذه القوات بشكل مباغت قد يزيد من خطر الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي.

ثانياً: أعلنت «حركة الشباب» الصومالية في بيان مطلع يناير ٢٠٢٤م، رفضها للاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال، وليس هذا فحسب بل هددت بشن هجمات انتقامية تجاه إثيوبيا، وهو ما قد يمثل فرصة سانحة للحركة في استغلال هذا التوتر وحشد الدعم الشعبي والتمدد في إقليم أرض الصومال المتاخم للحدود الإثيوبية، بما من شأنه تصعيد خطر العنف والإرهاب في منطقة القرن الإفريقي، ومن ثم فإن تهديد الحوثيين على باب المندب، وإمكانية تصاعد العنف على يد حركة الشباب في منطقة شمال الصومال، سيهدد بالتأكيد الممر الملاحي في البحر الأحمر بأكمله.

ثالثاً: المخاوف المشتركة لدول الجوار الإثيوبي مع الصومال، إذ أن الاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال سيؤثر سلباً على اقتصاد جيبوتي، إذ أن استخدام إثيوبيا لميناء بربرة يحرم ميناء جيبوتي من نحو ١,٥ مليار دولار رسوم وضرائب لمينائها الذي يستخدم كمركز رئيسي للصادرات والواردات الإثيوبية، وبذلك تخسر جيبوتي نحو ٩٥٪ من تجارة إثيوبيا الخارجية من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال القلق الإريتري من جراء فكرة وجود أسطول إثيوبي بالقرب من سواحلها نظراً لتاريخ النزاع الحدودي بين البلدين الذي استمر لسنوات طويلة، وبالتالي لا يعد هذا الاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال بأي حال من الأحوال حافزاً للسلام في منطقة القرن الإفريقي.

رابعاً: قد يسبب تفاقم الأزمات على البحر الأحمر تزايد تدخلات

الرفض العربي للتدخل العسكري واتخاذ موقف متوازن إزاء "حارس الازدهار" له ما يبرره في ظل حرب غزة

القوى الخارجية، وزيادة التواجد العسكري في منطقة القرن الإفريقي حيث يدرك اللاعبون الدوليون أهمية البحر الأحمر كممر ملاحي، مما قد يستدعي ترسيخ تواجدهم مع تضارب مقاصد ومصالح وتوجهات هذه الدول التي تأتي الولايات المتحدة وفرنسا والصين وروسيا وإيران على رأسهم.

وبشكل عام من الواضح أن إثيوبيا وأرض الصومال كانتا على استعداد لمجابهة ردود الفعل العكسية لهذا الاتفاق الذي حثت مختلف الدول (كالولايات المتحدة، وبريطانيا) ومختلف المنظمات (كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية) إثيوبيا على الانسحاب من هذا الاتفاق الذي يرفع من وتيرة التوتر في منطقة القرن الإفريقي ومضيق باب المندب.
وبشكل عام، يفرض تصاعد هذه التقلبات والتهديدات الجيوسياسية سواء من قبل الحوثيين في أقصى جنوب البحر الأحمر، أو تهديدات تصاعد العنف في أرض الصومال، أهمية أكبر للتكامل الدفاعي الإقليمي في منطقة البحر الأحمر، إذ أنه بافتراض إذا ما كان توقف هجوم الحوثيين على السفن في البحر الأحمر مرهون بوقف العمليات العدائية لجيش الاحتلال الإسرائيلي على غزة، إلا أن منطقة البحر الأحمر منطقة ذات أهمية استراتيجية وعسكرية واقتصادية تتلاقى فيها مصالح مختلف القوى التي ربما لا تتلاقى في أهدافها مما يجعل هذه المنطقة ساحة للصراعات. وتمتلك الدول العربية خاصة المتشاطئة على البحر الأحمر مصالح أمنية بحرية مباشرة أيضا لمكافحة الإرهاب والقرصنة، والتي لا شك تزداد أهميتها نظراً للأولوية القصوى التي باتت توليها الدول وعلى رأسها المملكة العربية السعودية لنموها الاقتصادي وتحولاتها الوطنية الطموحة التي تستلزم استتاب الأمن على حدودها حتى تتمكن من الاستمرار في مشروعاتها الوطنية الواعدة.

وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية، يظل الموقف العربي القاضي بعدم التدخل العسكري، أو اتخاذ موقف متوازن إزاء عملية «حارس الازدهار» في البحر الأحمر وله ما يبرره خاصة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، ولكن لا يمكن إغفال أهمية هذا الممر الملاحي وأن تهديد الملاحة البحرية وتدخل العديد من الجهات الخارجية المناوئة للمصالح العربية والتي تشكل إيران أهم هذه الدول بدعوة حماية مصالحها يعد تهديداً للمصالح العربية خاصة بالنسبة للدول العربية ذات المصلحة المباشرة في البحر الأحمر.

أضف إلى ما سبق أنه حتى إذا ما نجحت الجهود الدبلوماسية في وقف الهجمات الحوثية التي أعلنت مراراً وتكراراً رهن وقف عملياتها في البحر الأحمر بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، يظل ما حدث بمثابة جرس إنذار هام لحماية أمن ومكتسبات الدول العربية وتعزيز التواجد العربي في هذا الممر الملاحي الهام، خاصة وأن مصر ودول الخليج العربي تمتلك من المقومات الدفاعية ما يؤهلها من الذود عن مصالحها إذا ما دعت الحاجة، خاصة أن تطور الأحداث في مضيق باب المندب والقرن الإفريقي يفرض أهمية توطيد التعاون الأمني العربي الإقليمي من جهة، و بين دول الخليج العربي ومصر بشكل خاص من جهة أخرى لحماية مصالحهم في البحر الأحمر.

إذ تمتلك مصر قدرة عسكرية بحرية تعد الأقوى بين دول البحر الأحمر، كما أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي في مايو ٢٠٢٣م، عن إنشاء وتفعيل القيادة العسكرية الموحدة لتنضوي تحتها تشكيلات التكتل المختلفة، مثل القوات البرية والجوية والبحرية والصاروخية وهو ما يفسر الاستعداد الخليجي والعربي لمجابهة أي خطر يهدد المصالح الأمنية والاقتصادية في البحر الأحمر، وتأطير رسالة مفادها أن أي اعتداء على مصالح أحد هذه الدول هو اعتداء مباشر على بقية هذه الدول.

*دبلوماسية سعودية بجامعة الدول العربية

الوضع الأمني في البحر الأحمر والقرن الإفريقي: الرهانات والتحديات المستقبلية

دول القرن الإفريقي والبحر الأحمر مطالبة بتحالف واستراتيجية تراعي الأمن والمصالح

هناك توجس للخبراء والباحثين المهتمين بقضايا الدراسات الاستراتيجية والأمنية، من أن تتحول منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي إلى بؤرة جديدة لصراع دولي وليس فقط إقليمي. وهو صراع متعدد الوجوه والدوافع، وسيدخل المنطقة في أزمة معقدة، لها تداعيات جيوسياسية وجيواقتصادية وكذلك أمنية وأيديولوجية.

وبالفعل فإن قرار ٢٧٢٢ الصادر عن مجلس الأمن، والذي أدان الهجمات التي شنها الحوثيون على السفن التجارية وسفن النقل والتي تجاوزت العشرين منذ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، أثار نقاشًا حادًا بين المحللين والدبلوماسيين، فهناك من يعتبر ذلك مجرد عملية «الهاء سياسي» عما يقع في غزة، وهناك من يرى مثل مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، بأن المقصود من القرار ليس حماية الملاحة في البحر الأحمر، وإنما «محاولة لإضفاء الشرعية على الإجراءات الحالية للتحالف الذي شكلته أمريكا وحلفاؤها وتحقيق مباركة مفتوحة لها في مجلس الأمن الدولي». وفي حين يتخوف البعض من عسكرة البحر الأحمر وتدويل أمنه، والتخوف من تعطيل مسار الحل السياسي للصراع اليمني واستفحال الأزمة الإنسانية، هناك من يدعو بشدة إلى ضرورة التصدي للتصعيد العسكري الحوثي في البحر الأحمر والذي له

د. خالد ميار الإدريسي

علاقة بإيران التي لها مطامع في المنطقة. ولا شك أن اتساع دائرة التحالف العسكري في منطقة البحر، ستشكل أزمة خطيرة، قابلة للتحول إلى صراع دولي مكشوف، في ظل وجود قوى أخرى مثل الصين وروسيا وتركيا ووجود حوالي ٢٣ قاعدة عسكرية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

ومما يزيد في تعقد الوضع، هو كذلك طموح إثيوبيا في الحصول على منفذ إلى البحر الأحمر، مما يشكل تهديدًا لدول الجوار ورفضها لتمدد إثيوبيا؛ وهذا من شأنه تصعيد التوتر في المنطقة والزج بالقرن الإفريقي في دوامة جديدة من التزاحم وعدم الاستقرار.

أولاً: السياق الجيواستراتيجي للبحر الأحمر والقرن الإفريقي

إن التنافس حول البحر الأحمر والقرن الإفريقي ليس جديدًا، وإنما يعود إلى مراحل تاريخية متعددة؛ بسبب الموقع الجغرافي المتميز والذي يعد استراتيجيا للإمبراطوريات القديمة والقوى الدولية الجديدة. فالبحر الأحمر شريط مائي بحري مهم، يشكل همزة وصل بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، وبين المحيط الهندي وخليج عدن وبحر العرب بالبحر الأبيض المتوسط. ويتضمن ثلاثة مضائق طبيعية وهي مضيق باب المندب ومضيق تيران ومضيق جوبال. كما يضم حوالي ١٤٩٦ جزيرة، ١١٥٠ جزيرة تابعة للسعودية و١٥٢ جزيرة لليمن، و٢٦ جزيرة لمصر و٣٦ جزيرة للسودان و١٢٦ جزيرة لأريتريا.

وتعتبر جزيرة بريم، الموجودة في مدخل مضيق باب المندب، وجزر تيران وصنافير وجوبال الموجودة على مدخل خليجي العقبة والسويس، وكذلك جزر حنيش ودهلك وحالب، من المواقع الاستراتيجية ولها دور في مراقبة الملاحة التجارية.

حضور أمريكا العسكري في المنطقة للتخويف والردع وإقناع إيران والحوثيين بعدم التصعيد وتجنب مواجهة مباشرة مع إيران

أما القرن الإفريقي، فيضم حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أريتريا وجيبوتي والصومال وإثيوبيا وهناك من يعتبر السودان وجنوب السودان وكينيا وسيشل، ضمن الفضاء الأمني للقرن الإفريقي. ومن المعلوم بأن الاهتمام بالبحر الأحمر وكذلك القرن الإفريقي، يعود في الفترة المعاصرة، إلى مرحلة التنافس بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا؛ فقد استعمرت فرنسا جيبوتي سنة ١٨٥٠م، كما استعمرت إيطاليا الصومال وأريتريا؛ وكانت لها مواجهات مع بريطانيا في المنطقة .و»يعتبر الخامس عشر من نوفمبر ١٨٨٤م، تاريخًا مهمًا للقارة الإفريقية التي تضم اليوم فوق خمسين دولة مستقلة، حيث اجتمعت أربعة عشرة دولة هي النمسا والمجر وبلجيكا والدنمارك وإيطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا وإسبانيا والسويد والنرويج وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا لوضع أسس تقسيم القارة الإفريقية. وأعطى مؤتمر برلين الضوء الأخضر للدول الاستعمارية لتقسيم إفريقيا، وبنهاية القرن التاسع عشر سيطرت الدول الأوروبية على أصقاع إفريقيا وتقسيمها فيما بينها.

وتجدد الاهتمام الدولي بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي، بعد اكتشاف النفط والغاز في الجزيرة العربية، حيث أصبحت المنطقة لها قيمة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لارتباط ذلك بأمنها الطاقي وكذلك بالنسبة للدول الصناعية الأخرى، لما يشكله الممر المائي للبحر الأحمر من أهمية قصوى لتجارتها الدولية؛ وظهر الأمر جليًا في أزمة قناة السويس ١٩٥٦م، والعدوان البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي على مصر، بسبب تأميم قناة السويس والتدخل الأمريكي لإنهاء هذه الحرب، بسبب التهديد السوفياتي بالتدخل.

وعرفت مرحلة الحرب الباردة، صراعًا بين أمريكا والاتحاد السوفياتي على المنطقة، في إطار الحرب بالوكالة. كما شكلت حرب ١٩٧٣م، واستعمال النفط كأداة ضغط سياسي من طرف العرب، مبررًا للغرب عامة وأمريكا خاصة، لصياغة منظور استراتيجي لحماية مصالحها في البحر الأحمر وضمان نقل النفط والغاز. واستند المنظور الاستراتيجي الأمريكي حول الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، على مبدأ نيكسون (١٩٦٩م) ومبدأ بوش (١٩٩٠) ومبدأ كارتر (١٩٧٦) ومبدأ ريجان (١٩٨٢)؛ وهي مبادئ توخت تحقيق ثلاثة أهداف: منع أي قوة دولية معادية لأمريكا للسيطرة على البحر الأحمر وحماية أمن إسرائيل وبقائها وحماية عمليات نقل النفط عبر البحر الأحمر.

وتجدد الاهتمام الدولي بالمنطقة، بعد إطلاق الولايات المتحدة

الأمريكية، حربًا على الإرهاب، كان ذلك سببًا لتكثيف الوجود العسكري في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. كما اعتبرت ظاهرة القرصنة، سببًا للقوى الأجنبية في تشكيل قوة بحرية أوروبية لمكافحة القرصنة والتي تأسست عام ٢٠٠٨م، وهذه السنة كانت كذلك أول تحرك عسكري صيني في المنطقة بدافع مواجهة القرصنة؛ حيث حشدت الصين ما بين ٢٠٠٢ – ٢٠١٨م، حوالي ٢٦ ألف جندي للمشاركة في عمليات مكافحة القرصنة. وهكذا أصبحت القرصنة حصان طروادة الذي استعملته مجموعة من القوى الدولية، لتكثيف وجودها في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. وتشير البيانات الصادرة عن بعثة الاتحاد الأوروبي؛ إلى وقوع حوالي ٢٠٠ حادث قرصنة سنويًا ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١١م، وذلك قبالة سواحل الصومال.

وبالرغم من الوجود المكثف للصين والولايات المتحدة وفرنسا في المنطقة حاليًا لمواجهة القرصنة، فإن الحضور العسكري الهندي أكبر؛ بحيث قامت القوات الخاصة الهندية، «بالتحقيق مع أكثر من ٢٥٠ سفينة وزورق صغير في الشهرين الماضيين، واعتقلوا أكثر من٤٠ منها في ظل عودة القرصنة بعد غياب دام ست سنوات».
وفي ظل أزمة البحر الأحمر الحالية، وانشغال القوى الغربية بالرد على هجمات الحوثيين، فإن الخبراء يعتقدون بأن القرصنة من الصومال، سيكون لهم حضور وعودة من جديد. ويظهر جليًا أن الوضع الجيواستراتيجي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، قد وصل في الآونة الأخيرة إلى مستوى مرتفع من التعقيد، بسبب تضارب مصالح جيوسياسية لقوى دولية وإقليمية، مما ينذر بكارثة مستقبلية.

ثانيًا: مجالات الصراع بين الفاعلين

إن تدخل القوى الكبرى في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، هو استمرار للتنافس الجيوسياسي منذ الحرب الباردة واكتشاف البترول؛ لكن هناك قوى إقليمية وفاعلين جدد في المنطقة، يحاولون الدفاع عن مصالحهم والتعبير عن منظوراتهم الاستراتيجية والتطلع إلى دور ريادي في المنطقة. ويمكن اختزال مجالات الصراع والتنافس وكذلك الحضور القوي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي في المجالات التالية

تأمين وحماية الملاحة البحرية

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها، تحالفًا سمي «بحارس الازدهار»، وهو تحالف دولي يتكون من حوالي ٢٢ دولة لتأمين الملاحة البحرية، بعد هجمات الحوثيين على السفن، إثر هجوم إسرائيل على غزة والإصرار على إبادة أهلها. «وقال وزير الدفاع الأمريكي لويد اوستن، «أعلن عن إطلاق عملية «حارس الازدهار» وهي مبادرة أمنية جديدة مهمة متعددة الجنسيات تحت مظلة القوات البحرية المشتركة وقيادة فرقة العمل ١٥٣التابعة لها، والتي تركز على الأمن في البحر الأحمر» وقال أيضًا بأن «الدول يجب أن تتحد معا لمواجهة التحدي الذي تمثل في الجهة غير الحكومية التي تطلق الصواريخ الباليستية والمسيرات على السفن التجارية للعديد من الدول التي تعبر المياه الدولية بشكل قانوني»، وأشار إلى كون «التصعيد الأخير في هجمات الحوثيين المتهورة القادمة من اليمن يهدد التدفق الحر للتجارة، ويعرض البحارة الأبرياء للخطر، وينتهك القانون الدولي»..

وفي نفس الوقت الذي يعتقد البعض أن أمريكا استعادت هيمنتها على البحر الأحمر من جديد عن طريق هذا التحالف؛ فإن بعض الخبراء يؤكدون على وجود تصدع داخل هذا التحالف البحري. فهناك ثمانية دول من أصل ٢٠ دولة، ترفض الإعلان عن نفسها داخل التحالف بسبب حساسية الوضع؛ كما ترفض إيطاليا وفرنسا الخضوع للقيادة الأمريكية، وهناك دول لن تشارك بسفن وإنما فقط بخبراء، كما أن ألمانيا تحجم عن المشاركة بسبب مقتضيات دستورها؛ وهي تدرس مدى إمكانية الانضمام.

ويتأكد التصدع أكثر داخل هذا التحالف البحري، حينما أعلن مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، عن مهمة « أسبيديس» أي الحامي، وهي مهمة تنحصر في حماية السفن التجارية واعتراض الهجمات ولن يكون ضمن التفويض المخول، المشاركة في الحرب ضد الحوثيين. وقال «بوريل» لن تكون جميع الدول الأعضاء مستعدة للمشاركة لكن لن يعرقل أحد (الأمر)... آمل أن يتسنى إطلاق المهمة في ١٧ من هذا الشهر (فبراير)»؛ وقال أيضًا «علينا أن نقرر أي دولة ستولى القيادة وأين سيكون المقر الرئيسي وماهي الأصول البحرية التي ستقدمها الدول الأعضاء». (فرانس ٢٤، ٢٠٢٤/١/٣١). وهناك استعداد من فرنسا وإيطاليا واليونان، لقيادة هذه المهمة التابعة للاتحاد الأوروبي وليس للناتو أو الحلف الأمريكي – البريطاني. ويعكس هذا التصدع أو الاختلاف الحاد بين الدول الغربية، تضاربًا في المصالح الجيوسياسية وكذلك في المقاربة الجيواستراتيجية لهذه الأزمة.

وانتقد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة أمريكا وقال «ما يسمى بـ»التحالف البحري الدولي» الذي شكلته واشنطن، على الرغم من اسمه المرتفع، «حارس الازدهار» يتكون معظمه في الواقع من سفن حربية تابعة للولايات المتحدة نفسها، وشرعية تصرفاتها من وجهة نظر القانون الدولي تثير شكوك جدية جدًا»، وقال أيضًا «ولذلك فإن مهامنا اليوم لا تقتصر فقط على تأكيد الإشارة الجماعية المتفق عليها في ديسمبر لجماعة «أنصار الله» حول عدم جواز أفعالهم، بل أيضًا تهدئة الرؤوس الساخنة» في

طموح إثيوبيا في الحصول على منفذ إلى البحر الأحمر يشكل تهديدًا للمنطقة والزج بالقرن الإفريقي في دوامة جديدة من عدم الاستقرار

واشنطن، والذي يعتبرون الصراع الآخر في الشرق الأوسط مجرد جزء من لعبتهم الجيوسياسية».

أما الصين فقد تبنت سياسة حذرة، ففي نفس الوقت الذي دعت فيه جميع الدول الكبرى إلى حماية مسارات الملاحة البحرية، فقد امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم: ٢٧٢٢ . وفي ١٢ يناير طالب وزير الخارجية الصيني «وانغ بي»، «بوقف المضايقات والهجمات على السفن المدنية والمحافظة على التدفق السلس للسلاسل الصناعية وسلاسل التوريد العالمية والنظام التجاري الدولي». وانتقد الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث قال «يجب تجنب صب البنزين على نار التوترات في البحر الأحمر ومنع زيادة المخاطر الأمنية الشاملة للمنطقة»

أما الدول العربية فلها تحفظ من المشاركة في هذا التحالف لعدم وضوح أهدافه ولارتباطه بأمن إسرائيل واستمرار هذه الأخيرة في حرب هوجاء ضد أهل غزة؛ وتعتبر البحرين الدولة العربية الوحيدة المشاركة، وفسر مسؤول بحريني ذلك قائلاً: «إن مشاركة البحرين في التحالف تأتي بالنظر لتواجد الأسطول الخامس الأمريكي وقيادة القوات البحرينية المشتركة (CMF) بالإضافة إلى قوة المهام المشتركة ١٩٣ في مملكة البحرين. ولهذه الاعتبارات كلها، يبدو أن موضوع حماية التجارة البحرية، قد كشف عن عدم توافق في المنطلقات، بسبب السياق الذي تفجرت فيه الأزمة وهو الحرب على غزة.

تعزيز النفوذ العسكري والجيوسياسي والجيواقتصادي

إن الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر والقرن الإفريقي، لا تنحصر فقط في ضمان أمن المسارات البحرية، وإنما كذلك في تعزيز النفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي لعدة قوى دولية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. فقد ارتفع عدد القواعد العسكرية في المنطقة بشكل مقلق، وهناك سباق بين القوى الكبرى، لبناء قواعد عسكرية لها. وقد تجاوز عددها نحو ٢٣ قاعدة، حسب بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام. وهناك حضور متفاوت لحوالي ١٦ دولة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة أكبر قاعدة عسكرية في إفريقيا، في جيبوتي؛ حيث يوجد بها أكثر من ٤ آلاف شخص؛ بين عسكري ومدني؛ ويعود إنشاء القاعدة إلى ما بعد أحداث ١١سبتمبر. ولأمريكا قواعد غير معلن عنها في كينيا وإثيوبيا للطائرات المسيرة وغير ذلك.

وهناك قواعد عسكرية ألمانية وإيطالية ويابانية وإسبانية وفرنسية وبريطانية؛ خصوصًا في جيبوتي وفي الصومال، وهناك قاعدة عسكرية إسرائيلية في إيريتريا، كما أسست تركيا قاعدة عسكرية في الصومال، وتعتبر أكبر قاعدة لها في العالم.

ويظهر الصراع بشكل جلي ومقلق بين أمريكا والصين وروسيا، حول التموضع الجيواستراتيجي في المنطقة. ذلك أن أمريكا عبرت عن استيائها من تطوير الصين لقاعدتها العسكرية في جيبوتي، والتي تأسست سنة ٢٠١٧م، وقد ورد في دراسة عن مركز بروكينز الدوحة، بأن «الصين وصلت إلى جيبوتي مؤخرًا، بادئة باستثمارات اقتصادية ضخمة ثم الحقتها بحضور عسكري دائم. وعلى الأرجح إن قاعدتها البحرية هي باكورة لانخراط استراتيجي أوسع في إفريقيا والبحر الأحمر وفي أرجاء المحيط الهندي. بناء على ذلك، هي أيضًا أرض تجارب، أي مكان يستطيع الضباط والجنود الصينيون فيه كسب خبرة في العمليات في البحار البعيدة وتقييم المنصات البحرية الجديدة والتعلم من الآخرين. وهي مركز تخدم انطلاقًا منه المواطنين وعناصر حفظ السلام الصينيين وتنشر السلطة المترافقة مع تجارة مبادرة الحزام والطريق واستثماراتها وتقييم رد الفعل الدولي إزاء عرض العضلات الصيني خارج غربي المحيط الهادئ. «.

ويرى الخبراء بأن القاعدة الصينية هي» قاعدة دعم لوجيستي»، وتندرج ضمن استراتيجية «سلسلة اللآلئ الصينية» والتي تتوخى من خلالها الصين، إنشاء موانئ عبر ساحل المحيط الهندي، وربطها بالقواعد العسكرية والتجارية، لتمكين الجيش الصيني من مراقبة المنطقة وحماية مشروع طريق الحرير البحري والتصدي للهيمنة الأمريكية. (مركز فاروس). لذلك تتوجس القيادة الأمريكية في إفريقيا، من تحول القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي، إلى قاعدة قادرة على استقبال غواصات وحاملة الطائرات وعتاد عسكري متطور.

ويلاحظ الخبراء كذلك بأن الصين انتقلت من سياسة عدم التدخل، إلى اعتماد استراتيجية وقائية لحماية مصالحها الجيواقتصادية، عبر تأسيس قواعد عسكرية في عدة مناطق من العالم؛ وخصوصًا

يضم البحر الأحمر ١٤٩٦ جزيرة منها ١١٥٠ تابعة للسعودية و١٥٢ لليمن و٢٦ لمصر و٣٦ للسودان و١٢٦ جزيرة لأرتيريا

في القرن الإفريقي وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي من السودان إلى كينيا. وبالتالي استعمال القوة العسكرية أداة للتدخل الأمني والتأثير على السياسات العامة لدول المنطقة، والقيام بدور هام في حفظ السلم والتنمية. قد طرح وزير الخارجية الصيني وانغ بي، أثناء زيارته لعدة دول في القرن الإفريقي، مشروع «التنمية السلمية للقرن الإفريقي»، كما أعلن المبعوث الصيني الخاص للقرن الإفريقي، عن إرادة بلاده وحرصها على رعاية» أول مؤتمر سلام» وذلك خلال زيارته لإثيوبيا.

لكن هذا لا يعني أن الصين ليست لها مصالح اقتصادية محضة؛ بالعكس فهناك اهتمام صيني بالموارد الطبيعية والمعادن، ومنها النفط والغاز والذهب والحديد والماس واليورانيوم والميكا ثم هناك الأراضي الفلاحية الخصبة والثروة السمكية، «لذلك حرصت الصين على تعزيز نشاطها بالقرن الإفريقي بزيادة منحها للقروض، بالتوازي مع استثماراتها في مجالات التنقيب عن البترول والمعادن في إثيوبيا والسودان وجنوبه».

ويوجه الغرب التهم إلى الصين، بأنها تحاول الإيقاع بالدول الإفريقية في فخ الديون والاستحواذ عليها. لذلك تراقب الولايات المتحدة الأمريكية الصين عن كثب في المنطقة، حيث يعتبر بعض الخبراء بأن جيبوتي تحولت إلى «وكر لجواسيس العالم»، فالدول الغربية تراقب الصين وروسيا وتسعى للحد من نفوذهم في إفريقيا. فهناك عودة لروسيا في القرن الإفريقي من خلال أريتريا، التي وقعت على اتفاقية تعاون مع روسيا، لتتمكن من إنشاء قاعدة عسكرية بحرية، ومناطق صناعية حرة، وضخ استثمارات مهمة في البنية التحتية ومجال الطاقة.

ولهذا يشكل توقيع أرتيريا في ١٠ يناير ٢٠٢٣م، مذكرة تفاهم مع روسيا لربط مدينة مصوع الأريترية الساحلية مع قاعدة البحر الأسود سيفاستوبول، استفزاز لأمريكا وحلفائها؛ مما ينذر باحتدام الصراع مستقبلاً.

ويلاحظ «زاك نيرتين» أنه «ليست الولايات المتحدة والصين الجهتين الفاعلتين الوحيدتين اللتين تتسابقان لكسب النفوذ الجيوسياسي. فقد اكتظت المنطقة في السنوات الأخيرة بدول صغيرة (مثل الإمارات وقطر) وقوى متوسطة (السعودية وإيران وتركيا) أخذت تشيد الموانئ التجارية والمراكز العسكرية ومشاريع البنى التحتية على ساحل البحر الأحمر الإفريقي سعيًا منها إلى التحلي بالنفوذ في مناطق تتخطى جوارها. ويؤدي تنافسها على قدرة الوصول والنفوذ والحصة السوقية إلى جعل معالم الحدود القديمة بين الشرق الأوسط وإفريقيا غير واضحة وإلى إنشاء ديناميات عبر إقليمية جديدة».

ولا شك أن هناك تداخل بين البعد الجيوسياسي والجيواقتصادي والعسكري، لمختلف الفاعلين في المنطقة مما يجعل الصراع معقدًا. كما أن مواجهة الغرب وحلفائها لإيران والحوثيين؛ في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة، تتجاوز البعد الاقتصادي والأمني، إلى بعد آخر أكثر تعقيدًا قابلاً لعملية توظيف الدين والخلاف الحضاري والمسألة الإنسانية، مما يجعل دول الجوار أمام معضلة كبرى.

فهناك حاجة إلى تبني حلول سياسية شاملة، ومن ذلك إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وإدراجها ضمن جدول أعمال إنهاء الأزمة الحالية في البحر الأحمر. إذ «يشعر المراقبون بالقلق من أن قصف إسرائيل المكثف لقطاع غزة سيدفع مزيدًا من خصومها إلى مهاجمتها من جبهات جديدة. وفي المقابل، يرى البعض أن استمرار هجمات الحوثيين يحرض بدوره إسرائيل على الرد على «الحصار البحري» الذي تسعى طهران لفرضه عبر الحوثيين، حتى لم تكن سيطرتها على ميليشياتهم هي نفسها على ميليشياتها الأخرى كـ «حزب الله»، على سبيل المثال. ومع إرسال إسرائيل مدمرات صاروخية إلى البحر الأحمر، باتت الخشية من توسع الصراع على منطقة الشرق الأوسط أكثر ترجيحًا».
وبالإضافة إلى هذا الصراع حول ترسيخ نفوذ جيوسياسي دولي واقليمي، تساهم إثيوبيا بدورها في تعقيد الوضع.
طموح إثيوبيا في التمدد.

اعتبر إقدام إثيوبيا على توقيع مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال، للحصول على منفذ بحري عبر ميناء بربرة الصومالي؛ بمثابة ليس فقط اعتداء على سيادة ووحدة الصومال؛ وإنما كذلك إطلاق شرارة صراع إقليمي خطير في المنطقة. وجاء في بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء الإثيوبي، بأن الاتفاق «سيفتح الطريق أمام تحقيق تطلعات إثيوبيا إلى تأمين وصولها إلى البحر، وتنويع وصولها إلى الموانئ البحرية، وأن الاتفاق يعزز أيضًا الشراكة

تتوجس أمريكا من تحول القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي لقاعدة قادرة على استقبال غواصات وحاملة طائرات

الأمنية والاقتصادية والسياسية للطريفين».

وتبرر إثيوبيا هذا التمدد بأن «وجود إثيوبيا كأمة مرتبط بالبحر الأحمر ونهر النيل»، وأن دول الجوار مطالبة بالاعتراف بمصالح إثيوبيا في الحصول على منفذ بحري.

ومن المعلوم أن الأمين العام للجامعة العربية، قد أدان هذا الاتفاق واعتبره «انقلابًا صارخًا» على الثوابت العربية والإفريقية، كما اعتبرت الخارجية المصرية إثيوبيا مصدرًا لبث الاضطراب في المنطقة؛ واكتفى الاتحاد الإفريقي بالدعوة إلى احترام ميثاق الاتحاد الإفريقي واحترام سيادة جميع الدول الأعضاء ومطالبة الجهات الخارجية بعدم التدخل في شؤون القارة الإفريقية.

وبالرغم من مساندة الولايات المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ودول الخليج لوحدة الصومال، وكذلك توجس أريتريا من التمدد الإثيوبي، فليس من السهل الضغط على إثيوبيا للتخلي عن طموحها للحصول على منفذ بحري. ومن المحتمل الوصول إلى حل توافقي عبر الوساطة الدولية، ومن المستبعد أن تصعد الصومال موقفها إلى مستوى عسكري، لأنها غير مؤهلة لذلك بسبب هشاشة الدولة ومواجهتها للإرهاب.

ثالثًا: المشاهد المستقبلية

هناك عدة محددات تشكل التفاعل الحاد بين مختلف القوى المهتمة بمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي. ومنها التنافس الحاد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسعي الاتحاد الأوروبي للمساهمة في محاصرة مشروع طريق الحرير البحري والتمدد الصيني في القارة الإفريقية وكذلك التوجس من عودة روسيا إلى القرن الإفريقي. هذا إضافة إلى استمرار إسرائيل في إبادة غزة، الذي يمنح إيران والحوثيين مبررًا لمواجهة إسرائيل والغرب؛ وبالتالي تعقد المشهد الجيواستراتيجي للمنطقة.

سيناريو حرب شاملة في المنطقة

هو سيناريو وارد لكنه مستبعد، لأن تداعياته على الجميع ستكون ضخمة، ويمكن أن يتطور الأمر إلى حرب عالمية ثالثة. ويبدو أن أمريكا بالرغم من حضورها العسكري في المنطقة، تحاول ممارسة نوع من التخويف والردع، وتسعى إلى إقناع إيران والحوثيين إلى عدم التصعيد وبالتالي تجنب مواجهة مباشرة مع إيران.

سيناريو احتواء الأزمة عبر تغليب توازن المصالح.

يعول في هذا السيناريو على الصين التي لها مصالح جيواقتصادية أكثر من روسيا مع العلم أن الجميع من مصلحته احتواء الأزمة. وكما يشير بعض الخبراء، «ومع أن الصين لا تمتلك نفس التأثير الذي تمتلكه روسيا على الجهاز العسكري في «الحرس الثوري»، إلا أن بكين لديها علاقات مؤثرة مع باقي مؤسسات الدولة العميقة، وتتمتع كذلك بعلاقات واسعة جدًا مع الأذرع الاقتصادية التابعة للحرس الثوري؛ إذ تشتري بيكين نحو ٤٠٠ ألف برميل من النفط يومي عبر شركات تابعة للحرس، أو عبر «عقود المقايضة» التي ارتفعت خلال العام الأخير، وعززت ارتباط الصين بمؤسسات الحرس الاقتصادية الكبرى ومنها «منظمة خاتم الأنبياء» عبر عقود تتجاوز قيمتها ١٠ مليارات دولار». وليس من مصلحة الصين المجازفة بالاستثمارات الهائلة في المنطقة ومشروعها لطريق الحرير. كما أن الشركات العالمية الكبرى، ستمارس ضغطًا كبيرًا لاحتواء الأزمة لما تشكله من تداعيات على الاقتصاد العالمي وارتفاع تكلفة النقل وبالتالي ارتفاع الأسعار وانقطاع سلاسل التوريد وغير ذلك من التداعيات الاقتصادية الخطيرة التي لا يمكن للاقتصاد العالمي تحمل آفاتها وهو يحاول أن يتعافى من آثار وباء كرونا.

خاتمة

ليس من المتوقع انتهاء الأزمة في القرن الإفريقي والبحر الأحمر في المنظور القريب، لأن الصراع الجيوسياسي مستمر بين أمريكا وحلفائها ضد الصين، حيث يسعى الغرب إلى تحجيم النفوذ الصيني وإفشال مشروع مبادرة الحزام والحرير ومراقبة البحر الهندي والممرات البحرية والتصدي لإيران والحوثيين. كما تشكل القضية الفلسطينية سببًا لاستمرار التصدع الجيوسياسي في المنطقة وتهديدًا لمستقبل السلام في الشرق الأوسط وما يحيط به في حالة عدم الوصول إلى حل عادل للقضية. ولذا فإن دول القرن الإفريقي والبحر الأحمر مطالبة بتشكيل تحالف لمواجهة مختلف هذه التحديات وصياغة استراتيجية موحدة، تضمن مراعاة الأمن الإقليمي وتحقيق توافق حول مصالحها بعيدًا عن حسابات القوى الكبرى ومن الممكن أن تساهم دول الخليج برعاية مبادرة سلمية ترسخ منهج الحكمة والتعاون بين مختلف أطراف النزاع في البحر الأحمر والقرن الإفريقي والتفكير في فضاء آمن يضمن الازدهار للجميع.

* باحث في العلاقات الدولية والمستقبليات ـ رئيس المركز المغربي للدراسات الدولية والمستقبلية ـ المغرب

تحديات أمنية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر

ضرورة تفعيل الاتحاد الإفريقي وتأسيس "هيئة إقليمية للقرن الإفريقي" ومبادرة أمنية

تتسابق القوى الدولية لتأمين وجودها في الخليج والقرن الإفريقي، وتأكيد نفوذها العسكري بهذه المنطقة الاستراتيجية بنشر قواعدها العسكرية هناك. ويشير ذلك إلى تنامي التهديدات الأمنية بالمنطقة، وضعف الأمن الإقليمي الذي يرتهن بالتواجد العسكري الأجنبي في ظل التنافس بين أطرافه. وتشهد منطقة جنوب البحر الأحمر واليمن تطورات خطيرة ومتسارعة، تهدد أمن الملاحة في البحر الأحمر إثر تصاعد العمليات العسكرية في المنطقة. ومع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، وشن غارات جوية أمريكية داخل الأراضي اليمنية، تتزايد حدة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. مما ينذر باتساع رقعة الصراع، وتفاقم المخاطر في تهديد السلم والأمن الدوليين، وإعادة ترتيب التوازنات الدولية.

لواء د. محمد علام سيد

مخاطر الصراعات العسكرية في المنطقة

يؤثر إقليم القرن الإفريقي في القوى العالمية بما ينطوي عليه من خصائص جاذبة، مما يجعله موضع استقطاب للعديد من القوى، سواء كانت من داخل الإقليم أو من خارجه. وتعتبر المنطقة منفذًا بحريًا مُهمًّا باعتبارها من أهم الممرات والمنافذ النفطية المتجهة نحو أوروبا على مستوى العالم. من خلال ذلك تتحكم دُوَلُهُ في طريق ومحور التجارة العالمية، كما تُعَدُّ من أهم المناطق الغنية لما تحتويه من ثروات النفط والغاز والذهب، فضلاً عن معادن اليورانيوم والكوبالت اللازمة لصناعات حرجة.

حظيت المنطقة باهتمام مجموعة من القوى الدولية كالولايات المتحدة وروسيا والصين لما تمثله من عمق استراتيجي ومنبع ثرواتٍ ضخم يجعلها من أبرز المناطق أهمية على مستوى العالم. فهي تُعتبَرُ المعبر والشريان الرئيس للتجارة الدولية من باب المندب وصولاً للبحر الأحمر، ويعبُرُ خلالها نحو ٣٠% من حمولات النفط الخليجي إلى العالم. وتُعَدُّ أحَدَ الممرات الحيوية للتحركات العسكرية لبعض القوى الكبرى المتجهة لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وشبه القارة الهندية. وساهم ذلك في اشتداد التنافس الدولي والإقليمي للحصول على موقع نفوذ هناك. وهكذا غَدَت المنطقة مسرحاً لقوى خارجية لتؤكد وجودها من خلال آليات عسكرية واقتصادية، وساحة للسباق من أجل إنشاء قواعد عسكرية عديدة في المواقع الاستراتيجية القريبة من مناطق الاضطرابات بالشرق الأوسط وإفريقيا. وتسعى تلك القوى إلى تحقيق مكاسب الريادة الإقليمية وتأمين مصالحها الاستراتيجية والتضييق على منافسيها.

الدور الأمريكي في المنطقة

يوجد في جيبوتي أكبر قاعدة عسكرية أمريكية بالقارة، وبلغ تعداد قواتها ما يقارب من أربعة آلاف جندي ومهمتها مراقبة المجال الجوي والبحري والبري للسودان وإريتريا والصومال وجيبوتي وكينيا واليمن، للحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي وحماية مصالح الأمن القومي الأمريكي. وتقوم بأدوار أمنية وعسكرية حساسة لمكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا واليمن، وتُعوِّل على إعادة تشكيل منطقة القرن الإفريقي وتوظيف أحداث باب المندب لتغليب مصالحها، وتحجيم أي نفوذ روسي أو صيني، إضافة إلى التركيز على تحسين قدرات الجيوش المحلية، وتبادل المعلومات

الاستخباراتية، ومراقبة تدفقات الأموال وتحركات الأفراد. وهناك قواعد عسكرية أمريكية أخرى في إريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا. ولأمريكا قاعدة جويّة في الصومال، كما تحدثت مصادر عن وجود قواعد عسكرية سرية لها بالقرن الإفريقي وما حولها، وعن وجود قاعدتين بحريتين في كينيا. وفي إثيوبيا توجد قاعدة جوية للمُسيَّرات مهمتها الاستطلاع والتجسّس في شرق إفريقيا. وتحسباً لإغلاق مضيق باب المندب من قِبَل إيران والجماعات الموالية لها في المنطقة مع تطور الحرب في غزة، تحركت قوات وسفن للأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية، إلى منطقة عمليات تشمل الخليج العربي وخليج عُمان والبحر الأحمر، وأجزاء من المحيط الهندي و٣ نقاط حرجة في مضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب.

حضور القوى الأخرى في المنطقة

تحتفظ فرنسا بأكبر قاعدة عسكرية أجنبية لها خارج حدودها في جيبوتي. وينتشر نحو ١٥٠٠ جندي في القاعدة ويقومون بمهام مكافحة الإرهاب وحراسة الممرات البحرية القريبة، ومنها تأمين الحركة التجارية عبر مضيق باب المندب وحماية جيبوتي وتدريب القوات المحلية والتنسيق والدعم اللوجيستي للبعثات الأممية والفرنسية بالمنطقة. وتسعى بريطانيا إلى إقامة قاعدة في دويلة أرض الصومال، وهناك قاعدة بريطانية في منطقة «بيدوا» يتمّ فيها تدريب القوات الصومالية. وتسعى روسيا للعودة إلى القرن الإفريقي، عبر البوابة الإريترية. حيث وقّعت مع إريتريا، في يناير ٢٠٢٣م، مذكرة تفاهم تتيح استغلال ميناء «مصوع» الإريتري تمهيدًا لإقامة قاعدة عسكرية روسية جديدة في البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب. واليابان لها قاعدة لقوات الدفاع الذاتي في جيبوتي. وتُعَدُّ القاعدةُ العسكرية التي أنشأتها تركيا في الصومال أكبر قاعدة عسكرية تركية في العالم، للتواجد في القرن الإفريقي وممر البحر الأحمر التجاري، ومضيق باب المندب.

التنافس الأمريكي / الصيني في القرن الإفريقي

تهيئ التحولات الدولية لتوازنات جديدة وانتقال إلى: «عالم ما بعد أمريكا» وفق تعددية قطبية وصعود قوى دولية أخرى أبرزها الصين. ويرى صانع القرار الأمريكي في الصعود الصيني إلى جانب روسيا وكوريا الشمالية وإيران أبرز تهديد أمني واقتصادي للازدهار الأمريكي. وتتبنى الصين مبادرة الحزام والطريق، وتستثمر مليارات الدولارات لتشييد منشآت وموانئ وطرق من الصين عبر آسيا الوسطى إلى شرق إفريقيا فأوروبا، حيث تعد منطقة شرق إفريقيا منطقة استراتيجية ومعبرًا محوريًا للحزام والطريق، كما تتمتع في ظلها جيبوتي بموقع وسيط في طريق الحرير البحري نحو القارة وأوروبا.

وفي المجال العسكري، أسست الصين أول قاعدة عسكرية خارجية بجيبوتي بهدف مكافحة عمليات القرصنة في منطقة القرن الإفريقي، وتقديم المساعدة في إعادة تموين القوات التي تنفذ مهام حربية وإنسانية أو مهام حفظ السلام، وسط مخاوف أمريكية من أهدافها غير المعلنة. وهي ترمي للدعم اللوجيستي للأسطول الصيني، وجمع المعلومات الاستخباراتية وعمليات الإجلاء غير القتالي ومكافحة القرصنة وضمان أمن باب المندب. وتسعى الصين لتعزيز حضورها بالمنطقة، وفق خطتها الاستراتيجية: «صعود الصين السلمي»، ورؤيتها لإقامة مبادرة الحزام والطريق، وارتباطها بالموقع الاستراتيجي لشرق إفريقيا.

استراتيجية النفوذ الإسرائيلي

راهنت إسرائيل على حضورها في منطقة القرن الإفريقي كاستراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي. وسعت إلى تحقيق اختراق بمنطقة شرق إفريقيا وتحسين علاقاتها الإفريقية، لكسب أصواتها بالمنظمات الدولية وكسر الحصار والعزلة المفروضة عليها إقليميًا. استغلت إسرائيل علاقاتها المتميزة مع دول كينيا وأوغندا وإثيوبيا لحصار الدول العربية، وتأمين طريق الملاحة الجوية إلى الشرق الأقصى وجنوب إفريقيا. واستطاعت عقد اتفاقيات عسكرية أبرزها التعاون العسكري مع إريتريا وحصلت على قاعدة عسكرية لمراقبة الملاحة بباب المندب ومراقبة الأنشطة الإيرانية والخليجية وحماية المصالح الإسرائيلية. أسست إسرائيل وجوداً عسكرياً وأمنياً في تلك المنطقة، كما طورت علاقاتها السياسية مع بعض الأنظمة وخاصة النظام الإريتري والأوغندي. وفي ٢٠١٦م، أنشأت سراً قاعدة استخبارات إلكترونية متقدمة في إريتريا لمراقبة مضيق باب المندب الاستراتيجي.

التنافس الخليجي-الإيراني

إن الهدف من تحرك القوى تجاه المنطقة هو السيطرة على الموارد، وترتبط التحركات الخليجية بمبررات حماية المصالح الخليجية بالمنطقة في ظل تحركات الاستقطاب الخليجية-الإيرانية. وتتزايد المخاوف الخليجية من سيطرة الحوثيين على باب المندب، ويرمي النزاع الخليجي مع إيران إلى تقليص حضورها، وتحاول إيران في المقابل تعزيز وجودها بالمنطقة. لقد راهنت إيران على محاولات الانفتاح على منطقة شرق إفريقيا في إطار استراتيجيتها لتجاوز الحصار المفروض عليها إقليميا. كانت منطقة شرق إفريقيا متنفسا لطهران بعيدا عن أزمات الشرق الأوسط، وترتكز استراتيجية التوجه الإفريقي للسياسة الخارجية الإيرانية على الاهتمام بالمنطقة باعتبارها المعبر الرئيسي لتأمين انفتاحها،

موسكو وطهران اتفقتا في نوفمبر على صناعة المسيرات الإيرانية في روسيا لإنتاج ٦ آلاف مسيرة إيرانية

وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية خارج محيطها الإقليمي. بالمقابل، سعت القوى الإقليمية الخليجية لتعزيز وجودها بمنطقة القرن الإفريقي، وتوقيع اتفاقيات للتعاون العسكري تُوِّجَت بإنشاء قواعد عسكرية خليجية بالمنطقة. وتَعتبر السعودية حضورها المتصاعد بالقرن الإفريقي فرصة لتقليص النفوذ الإيراني هناك. وتنشد إيران بسط نفوذها على باب المندب عن طريق دعمها للحوثيين، الأمر الذي يضعها موضع الاتهام بنقل صراعاتها مع دول الخليج إلى مضيق باب المندب بعد الهيمنة على مضيق هرمز. وفي أكتوبر ٢٠٢٣م، تم إطلاق سلسلة من المُسَيَّرات الهجومية وصواريخ كروز بعيدة المدى من اليمن، قيل إنها كانت متجهة إلى إسرائيل واعترضتها مدمرة أمريكية فوق البحر الأحمر. ولاحقاً هددت جماعة الحوثيين باستهداف السفن الإسرائيلية التي تعبر باب المندب في حال تواصل القصف على قطاع غزة.

تداعيات توسيع القواعد العسكرية الأجنبية

جلب انتشار القواعد العسكرية الأجنبية في القرن الإفريقي آثارًا إيجابية وأخرى سلبية على دول المنطقة. ففي الجانب الإيجابي ثمة فوائد اقتصادية للدول المضيفة من خلال تأجير القواعد العسكرية والموانئ والمطارات. تؤجر جيبوتي وحدها قواعد عسكرية لأكثر من ٦ قوى أجنبية، كما تتحصل دول مضيفة على مبالغ مجزية من العملة الصعبة مقابل التأجير، وتتوفر لها فرص لتحقيق مصالحها الوطنية الاستراتيجية. كما ساعد وصول الجيوش الأجنبية في حماية خطوط التجارة الساحلية من القرصنة والسطو المسلح والهجمات الإرهابية، وتمكين دول القرن الإفريقي من تعزيز قدرة قواتها البحرية.

ومن ناحية أخرى، فمن شأن توسيع القواعد العسكرية الأجنبية أن يجلب آثارًا سلبية هائلة على المنطقة. ومنها إمكانية نشوب حروب بالوكالة بين القوى الإقليمية والعالمية المتنافسة، وتنافر القوى السياسية المحلية، وإعاقة التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي وإقصاء مصلحة الشعوب. وهناك أمثلة على تجاوز القوى الأجنبية أهداف السياسة الاستراتيجية للدول المضيفة، وتوظيف المساعدات الإنسانية والتنموية والتعاون العسكري والدعم الفني لتعزيز مصالحها. وتميل بعض هذه القوى إلى إثارة عدم الاستقرار في الدول المضيفة من أجل تغيير الأنظمة وخلخلة الوضع الراهن أو إلى تأجيج الخلاف بين الجهات السياسية الفاعلة والتأثير عليها لحملها على الوقوف ضد مصالح منافسيها. ويرتبط توسيع القواعد العسكرية الأجنبية بدعم الرعاة الأجانب للعملاء الاستبداديين وعرقلة التغيير الاجتماعي الداعي للديمقراطية بما يفاقم التوتر العرقي، وأزمة الشرعية، وتوتر العلاقات بين الدولة والمجتمع. كما يفتح ذلك أيضًا المجال للتجارة المسلحة غير القانونية إذ تقوم الجهات الفاعلة بالإمداد بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لصالح الفرق المتخاصمة في الدول غير المستقرة في القرن الإفريقي. وهكذا يمتد أجل الصراعات العنيفة مما يشكل إخفاقًا لتطلعات إفريقيا إلى السلام والتنمية والأمن.

اتفاق إثيوبيا وأرض الصومال، يشعل فتيل التوتر بالقرن الإفريقي

في تهديد صريح من رئيس الوزراء الإثيوبي أكد أن الحصول على منفذ بحري يمثل قضية حياة أو موت لبلاده، وأنها ستحصل على هذا الحق بالقوة أو بغيرها، مما أثار توتر العلاقات مع جيران بلاده الساحليين في القرن الإفريقي. وجرى الإعلان عن توقيع اتفاق عن تأجير دويلة أرض الصومال لإثيوبيا شريطًا ساحليًا بطول ٢٠ كيلومترًا لمدة ٥٠ عامًا، ويضمن الاتفاق لإثيوبيا وصول قواتها البحرية إلى البحر، مقابل الاعتراف الرسمي بدويلة أرض الصومال. كما تطمع دويلة أرض الصومال أيضاً في حصة في الخطوط الجوية الإثيوبية، مما يشكل لها فرصة اقتصادية مهمة.

تتابعت الردود من جيبوتي والصومال وإريتريا -جيران إثيوبيا الساحليين -كما تحدثت تقارير عن حشود عسكرية على الحدود الإريترية / الإثيوبية، مما أدى إلى تصاعد المخاوف من اندلاع نزاع مسلح من الطرفين. ويبدو أن طبيعة الدوافع الإثيوبية تتعدى الدواعي الاقتصادية إلى أبعاد جيوسياسية وأمنية، ولا تريد أن تبقى سلبية إزاء التهديدات الأمنية الكبيرة التي يشهدها البحر الأحمر. وتمثل دويلة أرض الصومال على خليج عدن قريبًا من باب المندب موقعًا استراتيجيًا جاذباً للعديد من القوى، للاستفادة من القرن الإفريقي وموانئه. فقد اتفقت الإمارات العربية المتحدة مع دويلة أرض الصومال لتشغيل مركز تجاري ولوجستي إقليمي في ميناء مدينة بربرة التجارية. ووقَّع الطرفان بعد ذلك اتفاقية لتطوير مشروع منطقة اقتصادية حرة تتكامل مع مشروع تطوير ميناء بربرة، لتحتفظ موانئ دبي بحصة تبلغ ٥١% من المشروع، بما يمكّن الميناء من العمل بقدرة تشغيلية تصل إلى ٥٠٠ ألف حاوية سنوياً. وفي مذكرات التفاهم بين دويلة أرض الصومال وإثيوبيا بموافقة إماراتية دلالة على العلاقات المتينة التي تربط

الشراكة الثلاثية بين موسكو وطهران وبكين لا تعني أنها على حساب الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج

الأطراف الثلاثة، ومع تحول ميناء بربرة إلى ممر رئيسي لتجارة إثيوبيا التي تشكل أكبر اقتصادات القرن الإفريقي فإن عائد أرباح دبي العالمية سيتزايد بشكل كبير. ومن المتوقع أن هذه الاتفاقية ستفاقم التوترات القائمة أصلاً في المنطقة، وفي ذات السياق أيضًا يبدو توجس إريتريا من حصول أديس أبابا على أية قواعد بحرية. أهمية باب المندب والقرن الإفريقي خلال الحروب والنزاعات الدولية

أصبح مضيق باب المندب، الذي يقع بين منطقة القرن الإفريقي المكتظة بالصراع وشبه الجزيرة العربية، والبحر الأحمر، والدول المشاطئة ساحة للتنافس الإقليمي. وتؤكد المخاوف الأمنية على امتداد السواحل، إلى جانب تنامي الاهتمام بالاستثمارات في منطقة القرن الإفريقي على ضرورة حماية حرية الملاحة والتدفق الحر للتجارة البحرية. وتكمن أهمية حماية الملاحة في باب المندب في أن عُشر التجارة العالمية تمر بهذا المضيق، وهناك رغبة لزيادة هذه النسبة خاصة تجارة مصادر الطاقة والنفط بعد الحرب الروسية الأوكرانية، ويتميز المضيق بأنه يسمح للسفن وناقلات النفط بعبوره بسهولة في الاتجاهين. وهناك تنافس دولي جيوستراتيجي للسيطرة على القرن الإفريقي وباب المندب، ولذلك توجد في جيبوتي وحدها تسعُ قواعد عسكرية لست دول مختلفة، وفي الصومال خمس قواعد، اثنتان منها للإمارات وواحدة لتركيا، وفي إريتريا قاعدتان، واحدة إسرائيلية وأخرى إماراتية.

ويحتل القرن الإفريقي موقعاً جغرافياً استراتيجيًا، يشمل الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا، إذ يبلغ سكانه نحو ٢٠٠ مليون نسمة ومساحته نحو ١,٩ مليون كيلومتر مربع، ويتسع سياسيا واقتصاديا ليشمل كينيا والسودان وجنوب السودان وأوغندا. وبه موارد طبيعية من احتياطيات النفط والغاز وخدمات الموانئ، كما يضم أكثر من ٨ موانئ بحرية متطورة في إريتريا وجيبوتي والصومال والسودان وكينيا على البحر الأحمر. وفي العقود الأخيرة أسهمت التحولات الجيوستراتيجية في العالم في لفت الاهتمام إلى منطقة القرن الإفريقي كساحة لإعادة ترتيب ميزان القوى وتعزيز النفوذ وتأكيد التواجد بالآليات الاقتصادية والعسكرية.

تدابير حماية أمن خطوط الملاحة الدولية في باب المندب

شكلت البحرية الأمريكية والبريطانية في أبريل٢٠٢٢م، فريقاً أمنياً مع عدد من الدول الحليفة لمراقبة البحر الأحمر ومحاولة تثبيت استقرار الملاحة وتأمين خط التجارة الدولي المهم عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن. وتقوم عدد من الدول الأوروبية على رأسها فرنسا بالدعوة إلى تمديد صلاحيات بعثة الرقابة الأوروبية على مضيق هرمز الذي تشكل بداية ٢٠٢٠م، من ثماني دول أوروبية ليشمل البحر الأحمر نزولاً الى الخليج الهندي عبر مضيق باب المندب. وأعلن الجيش المصري في ديسمبر ٢٠٢٢م، تولي قواته البحرية مهام دولية جديدة في البحر الأحمر تشمل مضيق باب المندب وخليج عدن، إثر توليها للمرة الأولى قيادة «قوة المهام المشتركة الدولية». وهذه القوة تضم كلاً من مصر والسعودية والإمارات والأردن والولايات المتحدة الأمريكية، ويتركز نطاق عملها في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن.

نفذت طائرات حربية وسفن وغواصات أمريكية وبريطانية ضربات ضد أهداف لجماعة الحوثي في اليمن خلال الليل في اتساع لنطاق الصراع الإقليمي الذي أشعلته الحرب الإسرائيلية في غزة. وقد أثارت هذه الضربات تساؤلات بشأن تأثيرها على قدرات الحوثيين، وتبعاتها خلال الفترة المقبلة، ومدى مساهمتها في زيادة التصعيد بالمنطقة، أو كونها تمثل ردعًا وزيادة للأمن البحري في البحر الأحمر. ويرى محللون عسكريون أنها مجرد ضربات تحذيرية ولن تشل قدرة الحوثيين، ومع أنها تمثل «رسالة ردع» لمنع تفاقم الهجمات على السفن العابرة بالبحر الأحمر، فليس «رد الفعل» من قِبَل الحوثيين مستبعداً بما يتضمن شن «هجمات مؤثرة» على أهداف أمريكية وبريطانية.

الحاجة إلى تنسيق الجهود لحماية القرن الإفريقي

يتميز القرن الإفريقي بظروف فشل الدولة والانهيار المؤسسي في كثير من الحالات. ومن الواضح أن هذا يضعهم في موقف أضعف في المساومة مع القوى الأجنبية. ولذلك، فإن أول شيء يتعين على دول

سلمت روسيا لطهران أنظمة صواريخ S-300 عام ٢٠١٦ ويتم التفاوض لإمدادها بـ S-400

ميناء بربرة في أرض الصومال بإدارة إماراتية فرنسية

سفينة الشحن "جالاكسي ليدر" التي اختطفتها زوارق الحوثي في البحر الأحمر في نوفمبر الماضي

القرن الإفريقي أن تعمل عليه هو تقوية الوضع الداخلي وتخفيف التوتر بين الجهات السياسية المحلية من خلال الاندماج السياسي والمصالحة. ويتعين على كل دولة أن تعمل على تحسين قدراتها المؤسسية إلى المستوى الذي يمكن أن يخدم المصالح والتطلعات السياسية المتنوعة. وبهذه الطريقة فقط تستطيع كل دولة ترسيخ الحكم الرشيد مع القدرة على حماية مصالح المواطنين في الشؤون المحلية والدولية.

وتحتاج دول القرن الإفريقي أيضاً إلى تعزيز التعاون الإقليمي حول أهداف مشتركة وضد التهديدات المشتركة. ويتعين على المؤسسات الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن تبدأ التعاون التجاري والسياسي والعسكري والأمني في المنطقة من أجل تقديم حلول إفريقية لمشاكلها العالقة، وأن تكون بمثابة منصة للتعاون في تبادل المعلومات، وتجنب المنافسة المدمرة والمخاوف الأمنية بشأن القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة. ويجوز لدول المنطقة ومنظماتها الإقليمية صياغة بروتوكولات بشأن القواعد العسكرية الأجنبية والتصديق عليها بهدف تجنب المواجهة العسكرية، والحد من تدخل القوى الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول، ومراقبة حركة الأسلحة من وإلى القواعد العسكرية الأجنبية، وحماية سيادة الدول وسلامة أراضيها.

ويبرز دور الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من المنظمات الإقليمية في تمكين الدول المحلية لضمان أمن الخطوط الساحلية. ومن الجيد أيضًا تطوير آلية تلتزم بموجبها الدول التي لديها قواعد عسكرية في المنطقة بمساعدة الدول المضيفة في بناء المؤسسات، والحفاظ على الحياد في الشؤون الإقليمية، والمساهمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا حتى تتولى دول المنطقة مهمة تأمين البحر الأحمر والمحيط الهندي على المدى الطويل.

تتزايد أهمية مضيق باب المندب على مستوى العالم لدوره في الربط بين التجارة العالمية من الشرق إلى الغرب، وبالأخص في ضوء ما يحدث من توترات وصراعات كما يرغب كثيرون في تشكيل حزام ساحلي آمن يضم إريتريا وجيبوتي والصومال يضمن سلامة التجارة عبر البحر الأحمر. وباعتبار القرن الإفريقي حلقة وصل بين الأنظمة الأمنية في الشرق الأوسط ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ والبحر الأبيض المتوسط، فهناك تأثير مباشر عليها سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا مع أية تطورات في القرن الإفريقي. ومن الحكمة توسيع نطاق المنطقة، وتفعيل دور الاتحاد الإفريقي، وتكوين «هيئة إقليمية لدول القرن الإفريقي» كما يلزم التغلب على نزاعات الهوية، وصياغة مبادرة تتضمن رؤية لنظام «إقليمي أمني لدول المنطقة».

* أكاديمي ـ جمهورية مصر العربية

لابد من عمل إقليمي موحد يغير مسار الأحداث ويحفظ لدول الإقليم مصالحها

أمريكا تدعم إسرائيل وتسعى لمنع حصول الصين على موطئ قدم في البحر الأحمر

الحديث عن البحر الأحمر لابد أن يبدأ عند قناة السويس، لأنها منذ افتتاحها منحته أهمية كبيرة وجعلت منه واحداً من أهم طرق الملاحة العالمية التي تربط بين قارات ثلاث. القناة كذلك قربت بين أركان العالم، لأنها اختصرت طريق السفن المبحرة من أوروبا إلى آسيا وبالعكس، الذي كان يمر عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا وهي رحلة طويلة تواجه فيها العديد من المخاطر. بلغة اليوم، ومع الزيادة الكبيرة في سرعة السفن التجارية فإن فرق الوقت بين المرور من قناة السويس أو رأس الرجاء الصالح يصل بين ١٠ إلى ١٤ يوماً مع كل ما تعنيه هذه المدة من زيادة في كلفة الشحن والتأمين. هذه المنطقة الحيوية شهدت مؤخراً العديد من الأحداث السياسية والأمنية كان من أبرزها الاتفاقية بين إثيوبيا وما يسمى "أرض الصومال" التي منحت إثيوبيا منفذاً على خليج عدن ثم جاء التصعيد العسكري لجماعة الحوثي باستهداف السفن المتوجهة إلى إسرائيل من خلال مضيق باب المندب هذا بالإضافة إلى الحروب العبثية المشتعلة في السودان والصومال. نحاول في السطور التالية إلقاء بعض الضوء على أهم الأحداث التي شهدتها منطقة البحر الأحمر والعوامل التي تدفع بها نحو عدم الاستقرار وماهي ردة فعل الولايات المتحدة تجاه تلك التهديدات وطبيعة التصورات الأمريكية لأمن الملاحة في المنطقة وعلاقة ذلك بما يجري في دول الإقليم والصراع العالمي.

د. غانم علوان الجميلي

العوامل التي تقف وراء عدم الاستقرار في البحر الأحمر

النزاعات في حوض البحر الأحمر ليست جديدة فهي تعود لسنوات طويلة مثل الحروب الأهلية في الصومال والسودان وإثيوبيا واليمن بالإضافة إلى أعمال القرصنة في خليج عدن. ديمومة هذه الصراعات تشير إلى أمرين أولهما غياب الإرادة الدولية لمعالجة تلك الأزمات وثانيهما احتمال استفادة الدول المتنفذة من ورائها وهذه تذكرنا بمقولة هنري كيسنجر عن الحرب العراقية-الإيرانية: "من قال بأن جميع الحروب سيئة". هذه الصراعات التي لا تنتهي تستمد ديمومتها من عوامل عديدة لعل من أهمها

أولاً-تداعيات الصراع العربي-الإسرائيلي: سعت إسرائيل منذ قيامها مدعومة بالولايات المتحدة وبريطانيا إلى إدخال الإقليم في دوامة الفوضى بهدف إعادة تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة في سبيل ضمان تفوقها العسكري على جميع دول الإقليم منفردة ومجتمعة لذلك عملت على إحداث تغيير في أدوار دول المنطقة والتمكين لبعض الدول على حساب أخرى. وقد استطاعت تحقيق الكثير من التقدم في مشروعها بعد غزو العراق وتفكيك منظومة الأمن العربي. كما وأنها أقامت تحالفات إقليمية الغاية منها إضعاف دول الجوار العربي ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك تنامي النفوذ الإيراني والسماح لمشروعه الطائفي بالتمدد في المنطقة وليس بعيداً عن ذلك التحالف الإثيوبي-الإسرائيلي الذي أثبت فعاليته في تمزيق السودان والصومال وأضعاف مصر وتهديد دورها بوصفها بوابة إفريقيا وقد برز دور التحالف في دعم إسرائيل لمشروع سد النهضة وتزويدها إثيوبيا بمنظومة صواريخ متطورة لحماية السد من أية هجمات مصرية محتملة.

ثانياً-التنافس على السيطرة على طرق التجارة العالمية: نلاحظ اليوم أن أهم الممرات الإستراتيجية أصبحت مناطق صراعات

التحالف الإثيوبي-الإسرائيلي مزق السودان والصومال وهدد دور مصر الإفريقي عبر السد وتزويد إثيوبيا بصواريخ متطورة لحمايته

مسلحة وإن اختلفت العناوين ومظاهر الصراع التي برزت على هيئة قرصنة بحرية أو عمليات إرهابية أو حروب أهلية أو نزاعات بين دول. هذه الأحداث شملت بحر الصين ومضيق تايوان مروراً بسيراليون والباكستان وبحر آزوف والبحر الأسود وإقليم كراباخ والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي وبحر الصين وأخيراً البحر الأحمر وهي نزاعات لم تحصل بدوافع محلية بحتة بل هي نتيجة مباشرة لاحتدام الصراع العالمي على الأسواق والموارد الطبيعية والطرق البرية والبحرية التي توصل إليهما. ليس من باب المصادفة إذاً أن أغلب هذه الصراعات بدأت بعد إعلان الصين عن استراتيجيتها في بناء الحزام والطريق وعزمها على منافسة الولايات المتحدة في حماية طرق التجارة العالمية وهي النقطة المفصلية التي حولت الصين من شريك اقتصادي الى غريم جيو إستراتيجي يجب التصدي له بكل الوسائل.

ثالثاً-صراع المشاريع الإقليمية في المنطقة وفي مقدمتها الإيرانية والإثيوبية والإسرائيلية والتركية. هذه المشاريع تكتسب قوتها أيضاً

من ارتباط بعضها بالاستراتيجيات العالمية وخير مثال على ذلك الاستراتيجية الإثيوبية الطامحة إلى لعب دور متقدم في القرن الإفريقي ولعب دور بوابة العالم على إفريقيا من خلال إزاحة مكانة مصر وهي الاستراتيجية التي لاقت الدعم الكبير من إسرائيل والولايات المتحدة. وقد كان الثمن المطلوب بالإضافة إلى الغطاء الإسرائيلي لبناء سد النهضة حصول إثيوبيا على الدعم السياسي في مساعيها للحصول على منفذ عسكري وتجاري على البحر الأحمر وخليج عدن.

تركيا ليست غائبة عن المنطقة وإن كانت جهودها أقل من غيرها ربما بسبب بعد المسافة لكنها على العموم تسعى لمواجهة الجهود الإثيوبية من خلال محاولة الانفتاح على إفريقيا عن طريق البوابة المصرية وقد تكللت هذه الجهود بالزيارة الأخيرة للرئيس أردوغان إلى مصر وكذلك عملت تركيا على إسناد الحكومة الصومالية في مقديشو من خلال دعم أجهزتها المركزية والقيام ببعض المشاريع الاستراتيجية.

التحركات الإثيوبية وآثارها البعيدة

قام رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في الأول من يناير من العام الحالي بتوقيع مذكرة تفاهم مع رئيس ما يسمى أرض الصومال موسى بيحي عبدي تحصل إثيوبيا بموجبها على ممر إستراتيجي بعرض ٢٠ كيلومترًا على خليج عدن حيث تنوي إقامة ميناء تجاري وقاعدة عسكرية بحرية مقابل اعتراف إثيوبيا باستقلال «أرض الصومال» ومنحها حصة في الخطوط الجوية الإثيوبية.

هذه الخطوة التصعيدية من جانب رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد وهو اعترافها بتقسيم الصومال مقابل حصولها على منفذ مائي من شأنها أن تشكل عاملاً من عوامل التأزيم في المنطقة ليس بسبب حصول إثيوبيا على المنفذ البحري وإنما الطريقة التي تمت بها العملية والتي تشبه إلى حد كبير الأسلوب الذي سلكته في بناء سد النهضة على منابع النيل الدول الأخرى التي تشكل حوض النيل أو أدنى مراعاة لحقوقها هي التي سببت الإشكال. ذلك أن الاتفاقية مع «أرض الصومال» جاءت هي الأخرى على حساب دولة الصومال وهي دولة مستقلة وذات سيادة على جميع أراضيها ولا يحق لدولة أخرى المساس بسيادتها تحت أي ذريعة ولذلك فإن هذا الاتفاق يشكل سابقة خطيرة في هذا المجال وتدخلاً سافراً في شؤون بلد مجاور. هذا الأمر مع خطورته إلا أنه قد لا يكون الأخطر لوجود عوامل أخرى قد تكون أشد خطورة منها أن سياسات آبي أحمد خاصة وهو المعروف بتوجهاته الشعبوية النابعة من إيمانه بعقيدته المسيحية-الخمسينية تحمل بذور فتنة كبيرة قد تحرق المنطقة وتزيد من نيرانها اشتعالاً وهذه تتمثل بإدخال العوامل الدينية والعرقية التي يمكن أن تظهر على شكل صراع مسيحي-إسلامي في المنطقة خصوصاً مع وجود الجماعات الدينية المتطرفة على الجانبين مثل القاعدة وحركة الشباب المجاهدين وجماعة الحوثي كذلك فإن من شأن هذه الخطوة أن تؤجج الصراعات العرقية بين إثيوبيا وقبائل الأورومو وهي من أكبر القبائل في الصومال وأرتيريا وإثيوبيا والتي أعلنت معارضتها لاتفاق آبي أحمد مع أرض الصومال.

عمليات جماعة الحوثي في البحر الأحمر

قامت جماعة الحوثي بعدة عمليات عسكرية الغاية المعلنة منها استهداف السفن المتوجهة إلى إسرائيل كنوع من الدعم للمقاومة الفلسطينية التي تخوض حرباً ضد إسرائيل في غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي. نظرة بسيطة إلى هذه العمليات تثير العديد من الشكوك حول فعاليتها في خدمة الأهداف المعلنة أولها أن الادعاء بتضرر إسرائيل من هذه العمليات هو أمر مبالغ فيه لأن إسرائيل ليست من الدول الكبيرة من حيث أعداد السكان وما تحتاجه من واردات خصوصاً العسكرية والتي يجب أن تكون في مقدمة الأهداف تأتي من الولايات المتحدة وأوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط وليس البحر الأحمر. أما بالنسبة للواردات الأخرى وهي محدودة فإن إسرائيل استفادت من العمليات لوضع فكرة ممر التنمية الاقتصادي الذي يربطها بالهند عن طريق دول الخليج موضع التنفيذ وذلك من خلال نقل البضائع التي احتاجتها إسرائيل عن طريق دول الخليج والأردن.

الملامح العامة للاستجابة الأمريكية

السياسة الأمريكية في حوض البحر الأحمر إذا صح لنا أن نسميها كذلك تقوم على ركيزتين هما

- دعم التوجهات الإسرائيلية بغض النظر عن طبيعتها وتطابقها مع المصالح الأمريكية
- الحيلولة دون حصول الصين على مواطئ قدم استراتيجية في المنطقة.

هذه السياسات مع بساطتها إلا أنه شابها العديد من الإشكالات ومن ذلك أن الطريقة التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها تميزت بالتخبط والعمل بردود الأفعال لدرجة أن النتائج جاءت

الصراع البحري بدأ بإعلان الصين عن "الحزام والطريق" ومنافسة أمريكا على طرق التجارة العالمية ما جعل بكين غريم جيو استراتيجي

توجهات أبي أحمد الشعبوية وعقيدته المسيحية-الخمسينية تحمل بذور فتنة قد تحرق المنطقة بإدخال الدين في صراعات المنطقة

في العديد من المواقف معاكسة للرغبات الأمريكية فعلى سبيل المثال فإن الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل دفع بالعديد من دول المنطقة للبحث عن بديل للدور الاستراتيجي الأمريكي. ولأن الولايات المتحدة لا تتعلم من أخطائها فهي تكرر نفس التجارب التي تؤدي بها إلى فقدان مواقع نفوذها حول العالم ذلك أن التقارب الأمريكي-الإسرائيلي مع إثيوبيا على سبيل المثال دفع بأرتيريا وقبلها السودان إلى التقارب مع الصين وموسكو وطهران بحيث أصبح الرئيس الأرتيري أسياس أفورقي من أشد الناقدين للسياسة الأمريكية في إفريقيا. هذه السياسة توجت بتوقيع إرتيريا في عام ٢٠٢١م، اتفاقاً مع الصين للانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق وفي نفس العام أعلنت أرتيريا موافقتها على منح روسيا موقعاً لوجستياً على البحر الأحمر. التقارب الأرتيري مع روسيا والصين قد يشكل مصدراً جديداً لعدم الاستقرار في المنطقة لأنه قد يغري آبي أحمد لاستغلاله كغطاء لإقناع شركائه في الحصول على الدعم لتحقيق تهديده الذي أطلقه في القريب والذي أعلن فيه أن إثيوبيا على استعداد لاستخدام جميع الوسائل في سبيل تحقيق هدفها الاستراتيجي في الحصول على منفذ على البحر الأحمر والذي فهم في حينها على أنه تهديد باستخدام القوة ضد إرتيريا.

المثال الآخر على التخبط الأمريكي جاء على شاكلة الرد على هجمات الحوثي وهو الذي أثار العديد من الأسئلة ومنها أنه تزامن مع سعي الولايات المتحدة إلى عدم توسيع دائرة الصراع الدائر في غزة من خلال الضغط على دول المنطقة بعدم التصعيد لكن في نفس الوقت تقوم مع بريطانيا بتوجيه ضربات جوية ضد أهداف في اليمن تدعي أنها تابعة لجماعة الحوثي وكذلك توجه ضربات جوية ضد مواقع تدعي أنها تابعة لجماعات مسلحة مرتبطة بإيران في العراق وسوريا. فكيف يمكن أن نوفق بين الأمرين؟

الجواب البسيط هو لأن الولايات المتحدة موقنة من أن ردة الفعل من هذه الجماعات سوف تبقى منضبطة بحسب الإيقاع الإيراني الذي لا يريد توسيع دائرة الحرب لكنه يسعى في ذات الوقت إلى تسجيل النقاط الإيجابية مع الولايات المتحدة. هذه العمليات جاءت ضمن حدود مدروسة ومتفق عليها تستفيد منها إيران والجماعات المرتبطة بها مثل الحوثي للدفع بالمشروع الطائفي والتمدد من خلاله في المنطقة. والدليل على محدودية العمليات أن المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي أعلن بأن الولايات المتحدة أعلمت الحكومة العراقية بالضربات قبل وقوعها كذلك أعلن رئيس بلدية القائم وهي إحدى المدن التي استهدفت في العراق من قبل الولايات المتحدة بأنهم علموا بحدوث الضربات قبل يومين من وقوعها ولذلك لم يفاجؤوا بها.

ردة الفعل الأمريكية شملت أيضاً الدعوة الى قيام تحالف دولي لضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر لكن أياً من دول المنطقة لم تنضم إلى هذا التحالف. كما أنها أعلنت إعادة إدراج جماعة الحوثي على قائمة الإرهاب وهو الأمر الذي ذكرنا بالمثل العربي «أشبعتهم شتماً وفروا بالإبل» لأن القرار لا قيمة له في الواقع إلا منح الشرعية لتلك الجماعة الطائفية ومشروعها التخريبي القائم على تخريب اليمن والمنطقة تحت ذريعة محاربة أمريكا وإسرائيل. النجاحات التي حققتها جماعة الحوثي وردة الفعل الأمريكية الضعيفة سوف تغري الجماعة بالمزيد من الهجمات على السفن في المنطقة وتنذر برفع وتيرة التصعيد.

حسابات الخسائر والأرباح في البحر الأحمر

تعتبر الصين أحد أكبر المتضررين من الفوضى في البحر الأحمر لكونها المستفيد الأكبر من الملاحة فيه حيث تمر خلاله بضائع صينية تقدر كلفتها بأكثر من مليار دولار يوميًا لذلك فقد ذكرت العديد من المصادر نقلاً عن صحيفة (Global Times) الحكومية الصينية أن كلفة شحن الحاوية الواحدة سعة ٤٠ قدم من ميناء شنغهاي إلى الولايات المتحدة قد تضاعفت منذ بداية شهر ديسمبر لتصل إلى ٤ آلاف دولار إلى الساحل الغربي الأمريكي و٦ آلاف دولار إلى الساحل الشرقي هذا بالإضافة إلى الزيادة في الوقت الذي يضاف إلى الرحلة نتيجة تغيير الوجهة من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح.

هناك آثار سلبية على المدى البعيد بالنسبة للصين وهي خسائر

إسرائيل استفادت من هجوم الحوثي لتأكيد أهمية ممر التنمية الهندي لنقل البضائع عن طريق الأردن بدلًا من البحر الأحمر

أمريكا واثقة من عدم تصعيد الجماعات المسلحة لارتباطها بإيقاع إيران التي لا تريد توسيع دائرة الحرب وتسجل مواقف إيجابية مع واشنطن

تتعلق بالمكاسب التي حققتها في السنوات الماضية والتي كان من أولها الاتفاق الذي وقعه الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي عام ٢٠١٣م، والذي منح الصين فرصة تشغيل ميناء عدن الاستراتيجي مقابل استثمار مبلغ ٥٧٠ مليون دولار في تطوير الميناء لكن المشروع تعثر لأن صنعاء سقطت تحت سيطرة جماعة الحوثي بعد عام من توقيع الاتفاق.

تعتبر قاعدة جيش التحرير الشعبي الصيني في جيبوتي من أوضح الأمثلة على التمدد الصيني في المنطقة عامة والبحر الأحمر خاصة. هذه القاعدة التي تم افتتاحها في عام ٢٠١٧م، وبلغت كلفة إنشاؤها أكثر من نصف مليار دولار كانت الغاية المعلنة من ورائها المساهمة في عمليات مكافحة القرصنة وإسناد العمليات الإنسانية وحفظ السلام بحسب المصادر الصينية. تعتبر القاعدة التي تضم أكثر من ألف جندي صيني من أكبر وأول القواعد العسكرية الصينية فيما وراء البحار. ليس بعيداً عن القاعدة الصينية يقع ميناء دور إليه الذي تشغله الصين إلى الغرب من مدينة جيبوتي حيث قامت الصين بربط الميناء بإثيوبيا بخط سكة حديد.
الصين ليست الخاسر الوحيد من الاضطرابات في البحر الأحمر لأن روسيا هي الأخرى فقدت موطئ القدم الذي حصلت عليه في قاعدة الفلامنغو السودانية من خلال الاتفاق الذي وقعته مع حكومة الرئيس السوداني السابق عمر البشير عام ٢٠١٧م، الذي سمح للبحرية الروسية بإقامة قاعدة عسكرية في بورتسودان والاحتفاظ بها لمدة ٢٥ عامًا، قابلة للتمديد لمدة ١٠ سنوات في حال عدم وجود اعتراض من الجانبين لكن الاتفاق تم تجميده بعد الإطاحة بالبشير عام ٢٠١٩م.

المتضرر الأكبر بالنسبة لدول المنطقة هو ليس إسرائيل بل مصر وذلك بسبب الانخفاض الكبير في واردات قناة السويس التي هبطت بنسبة تقارب ٤٠٪ وهي أزمة جاءت في توقيت صعب جداً لأنها حرمت مصر من أهم مصادرها للعملات الصعبة وأضافت بذلك عبئاً جديداً على الأوضاع الاقتصادية المتردية ولذلك لاحظنا قيام المؤسسات الائتمانية العالمية بتخفيض تقييمها للاقتصاد المصري الأمر الذي انعكس سلباً على قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار.

يقول المثل العربي «مصائب قوم عند قوم فوائد» لأن المصيبة في مكان ما قد تشكل فرصة للآخرين لذلك فهناك العديد من الرابحين من التهديدات الحوثية للملاحة في البحر حيث تقف الولايات المتحدة على رأس المستفيدين من تلك التحركات والسبب يعود إلى أنها تسعى كما ذكرنا آنفاً إلى التصدي للتمدد الصيني في المنطقة وحرمانها من المكاسب التي حصلت عليها مؤخراً في سبيل ترسيخ قدمها في المنطقة التي تسيطر على أهم ممرات التجارة العالمية وتمتلك أكبر خزين من الموارد الطبيعية وفي مقدمتها الطاقة والمعادن التي هي بأمس الحاجة لها ولذلك فإن قيامها بالمسؤولية المباشرة عن حماية الملاحة في البحر الأحمر يمثل تهديداً للمكاسب الصينية التي حققتها في المنطقة والتي ذكرنا بعضاً منها. كذلك فإن التصعيد العسكري هو بمثابة فرصة للولايات المتحدة لتحقيق مزيد من التقدم في إعادة رسم خارطة المنطقة وذلك من خلال إبراز دور الأقليات على حساب الأكثرية وإضعاف سلطة الدول في المنطقة ومن هنا نفهم العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية في العراق وسوريا ومسارعة الولايات المتحدة إلى تبرئة إيران من تلك العمليات لأن الغاية من هذه العمليات هي إعطاء غطاء الشرعية للجماعات المرتبطة بها ومنحها الأسباب التي تمكنها من الانتشار في مناطق أوسع خصوصاً في المناطق الحدودية بين العراق وسوريا والأردن تحت ذريعة محاربة الولايات المتحدة.

خاتمة القول بأن الأحداث التي تجري في حوض البحر الأحمر يجب النظر إليها على أنها جبهة من جبهات الصراع على المنطقة ومقدراتها ومنها موقعها الاستراتيجي الذي وضعها على أهم طرق التجارة العالمية. هذه الأحداث لا تختلف عما يجري في الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط. وقد لاحظنا من خلال الحديث غياب الفعل الاستراتيجي العربي، لذلك فلابد من قيام عمل إقليمي موحد يغير من منحى مسار الأحداث ويحفظ لدول الإقليم مصالحها.

* سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

تحديات الأمن في القرن الإفريقي والبحر الأحمر: المخاطر وكيفية المواجهة

لا يمكن عزل الأداء الأمريكي في البحر الأحمر عن الصدام الاستراتيجي بين واشنطن وبكين وموسكو

تتراكم حاليًا في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر عوامل التصعيد والتهديدات الأمنية المؤثرة جديًا على جملة من المصالح العالمية والإقليمية، وذلك على نحو ربما يكون غير مسبوق على المستوى التاريخي، حيث يتم تصنيف هذه المنطقة كقوس الخطر طبقًا لمستشار الأمن القومي الأمريكي على زمن الرئيس كارتر مارك برينسكي، وذلك من حيث تعدد الحروب العسكرية البينية بين دول القرن الإفريقي، وانتشار الصراعات على أسس عرقية داخل غالبية دوله، وارتباطه عضويًا بأزمات الشرق الأوسط.

هذه المقولة وغيرها برهنت عليها التطورات الأخيرة المرتبطة بالحرب على غزة ، حيث دشنت دورًا لإيران عبر أذرعها في اليمن وشمال لبنان، وهو دور مؤثر على أمن البحر الأحمر الممر البحري الأهم بين شرق وغرب العالم والناقل التجاري لثلث حجم التجارة العالمية بنصيب مقدر من مصادر الطاقة، فضلاً عن ذلك فإن الفاعلية الإيرانية في البحر الأحمر باتت مهددة لاتساع حجم المهددات لتشمل إقليمي القرن الإفريقي والشرق الأوسط مجتمعين خصوصًا بعد ضرب القاعدة العسكرية الأمريكية بالأردن، وما تلاها من ضربات عسكرية في كل من سوريا والعراق.

د. أماني الطويل

وقد تراكمت عوامل التعقيد في كل من القرن الإفريقي والبحر الأحمر النزوع الإثيوبي لامتلاك منصة على البحر الأحمر تتيح له نشاطًا بحريًا عسكريًا انطلاقًا من ميناء بربرة أرض الصومال، وذلك فضلاً عن الحرب في السودان بما تحمله من مخاطر متوقعه على السودان انطلاقًا من شرقه.

في هذا السياق نسعى في هذه الدراسة إلى استعراض طبيعة الاستجابات العالمية لمواجهة مخاطر تصعيد التهديدات الأمنية في مناطق القرن الإفريقي وباب المندب والبحر الأحمر، كما نقدم محاولة لاستشراف مستقبل الاستقطاب بين الأطراف على المستويات الإقليمية والدولية، وانعكاسها على مصالح الدول المشاطئة للبحر الأحمر.

نهتم أيضًا بطرح رؤية بشأن تداعيات اتفاقية ميناء بربرة بين إثيوبيا ودويلة أرض الصومال من حيث تداعياتها على أمن القرن الإفريقي من ناحية وتأثيره على الدول المتشاطئة على البحر الأحمر تحت مظلة كل من أزمات الانقسام الداخلي في دول القرن الإفريقي، وتراجع إيرادات قناة السويس، وكذلك التفاعلات المصرية / الإثيوبية من زاوية أزمة سد النهضة.

بطبيعة الحال لابد وأن يكون مطروحًا تقييم الآليات الدولية الراهنة لمواجهة التحديات سالفة الذكر، وذلك طبقا لاستراتيجيات مطلوبة بإلحاح من حيث إقرار السلم وتحقيق الأمن من زاوية إحداث توازن للقوى يكون قائدًا لعملية ردع مطلوبة للحالة الراهنة من تصاعد تهديدات الأمن الإقليمي خصوصًا.

أولا: حالة تصاعد التهديدات الجيوسياسية

تراكمت عوامل تعقيد أمن كل من القرن الإفريقي والبحر الأحمر اللذان يحوزان علاقة عضوية تاريخيًا تأكدت مع اندلاع عملية

حرب غزة دشنت دورًا لإيران عبر أذرعها في اليمن وشمال لبنان وهو دور مؤثر على أمن البحر الأحمر الممر البحري أهم ناقل تجاري لثلث التجارة

طوفان الأقصى في أكتوبر الماضي، حيث أسفرت حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، أن عمدت إيران بحسبان علاقتها القوية بحماس إلى تفعيل أدواتها الإقليمية في كل من لبنان واليمن، بينما يتم حاليًا تحضير المنصة السودانية لتنضم إلى ساحات دفاع إيران المتقدمة عن مصالحها الإقليمية والدولية ضد مجمل النظام العربي.

في هذا السياق ساهم موقف الإسناد الأمريكي المطلق لإسرائيل في طبيعة ردها العسكري على حماس في غزة في تفعيل موقف عربي وإسلامي مناهض لكل من واشنطن وتل أبيب على اعتبار أن عملية طوفان الأقصى لم تكن إلا رد فعل مشروع على ممارسات دولة إسرائيل غير الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني سواء بعمليات الاعتداء على البلدات الفلسطينية والتوسع الاستيطاني أو بالاعتداء اليهودي على المسجد الأقصى أو التوسع في عمليات القتل والأسر الفلسطينية، وقد شكلت وحدة الموقف العربي والإسلامي على الصعيد الشعبي المنصة المناسبة لأمرين الأول تفعيل دور يدعم الوزن الإقليمي الإيراني في علاقته بمصالحها الدولية خصوصًا مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث استخدمت طهران أدوات الردع التقليدية في ساحات متوغلة في الإقليم العربي في كل من اليمن ولبنان، وهو الأمر الذي يهدد في حال انفلات التفاعلات إلى حرب إقليمية واسعة النطاق وكذلك إلغاء أو تعطيل اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر نتيجة الضغوط العسكرية الإسرائيلية على رفح .

أما الأمر الثاني فهو تأكيد شرعية ومشروعية كل من حزب الله وميليشيات الحوثي في كل من لبنان واليمن على اعتبار أن عملياتهم العسكرية ضد إسرائيل هي دفاع عن الشعب الفلسطيني والحقوق العربية والإسلامية المشروعة في القدس خصوصًا، من هنا تم إعلان وحدة الساحات العربية ضد إسرائيل وتحرك حزب الله تحركات محسوبة ومتصاعدة ضد إسرائيل طبقًا لتوسع العملية الإسرائيلية ضد أهالي غزة وحماس من ناحية وما تسمح به المعادلات اللبنانية الداخلية من ناحية أخرى.

على صعيد ميليشيات الحوثي فقد أعلن عبد الملك الحوثي، في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣م، أن «عيون الجماعة مفتوحة لرصد أي سفن تعود ملكيتها أو تُشغلها شركات إسرائيلية»، وذلك رداً على الحرب في غزة، حيث تم توسيع العمليات تجاه كل السفن المتوجهة لإسرائيل، كما مارس الحوثي فاعلية عسكرية كبيرة منذ اليوم الأول للاعتداء الإسرائيلي على غزة وذلك في إطلاق صواريخ في اتجاه إسرائيل والاعتداء على بعض السفن المبحرة إلى إسرائيل في نطاق باب المندب مرورًا الى البحر الأحمر.

أما في نطاق القرن الإفريقي فقد استغلت إثيوبيا الانشغال الدولي بالحرب على غزة وتصاعد التهديدات الأمنية بالبحر الأحمر وأعلنت عن اتفاقية مع جزء من الصومال هي دويلة أرض الصومال على أساس تقديم اعتراف هو الأول من نوعه على الصعيد الدولي بما يسمى بجمهورية أرض الصومال، مقابل الحصول على إطلالة ساحلية من ميناء بربرة تقام عليها قاعدة عسكرية إثيوبية، تتيح فاعلية للقوات الإثيوبية البحرية التي تم تدريبها اعتبارا من عام ٢٠١٩م، وذلك في ضوء استراتيجية إثيوبية ثابتة منذ استقلال إرتيريا عام ١٩٩٣م، بضرورة العودة إلى شواطئ البحر الأحمر بعد أن حرمها انفصال إرتيريا عن ذلك.

وقد تم تصنيف الخطوة الإثيوبية على أنها اعتداءً على سيادة دولة الصومال، من حيث التلاعب بالحدود المعترف بها إقليميًا ودوليًا طبقًا لبرتوكولات الاتحاد الإفريقي الموروثة عن منظمة الوحدة الإفريقية التي تسعى دومًا إلى عدم تغيير الحدود الإفريقية تحت أية ضغوط وذلك على اعتبار أنها قنبلة ملغومة في كافة أنحاء القارة التي تشهد ما يزيد عن مائة خلاف حدودي.

وقد حازت الخطوة الإثيوبية أيضًا على رفض دولي وإقليمي حيث أصدرت الخارجية الأمريكية بيانًا يرفض الاعتراف بجمهورية أرض الصومال، وذلك ربما من باب الوعي بدرس استقلال جنوب السودان الذي تندم عليه واشنطن حاليًا بعد أن شكل لها درسًا قاسيًا، حيث اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجزئة الدول في إفريقيا ينتج من المشاكل والتحديات أكثر مما يقدم من حلول، ذلك أن استقلال جنوب السودان قد أنتج حربًا أهلية بعد الاستقلال عام ٢٠١١م، كما تواجه الدولة حاليًا تحديات بنيوية بشأن تحقيق الاستقرار وذلك إلى حد تأجيل الانتخابات الرئاسية فيها سعيًا وراء عدم انفجار الموقف.

أما على المستوى الإقليمي فقد دعمت كل من الجامعة العربية

ومصر دولة الصومال في رفض اتفاقية إثيوبيا مع أرض الصومال، حيث نشطت المجموعة العربية لدعم الموقف الصومالي في الأمم المتحدة وأصدرت الجامعة العربية بيانًا لرفض الاتفاقية مطلع ٢٠٢٤م.

أما على صعيد دول القرن الإفريقي فقد رفضت كل من إرتيريا وجيبوتي الخطوة الإثيوبية وذلك تحت مظلة تحالفات متحركة وغير مستقرة بين الدولتين وإثيوبيا التي تملك معهما حالة تداخل قومي (التيجراي والعفر) مهددة لاستقرار الدول الثلاث في حالة عدم استقرار العلاقات الثلاثية في أي ملفات.

وطبقًا لهذه التفاعلات في القرن الإفريقي يمكن بلورة عدد من المؤشرات المرتبطة بتصاعد التهديدات الجيوسياسية على المستوى الإقليمي منها

- إنه على الرغم من التعاون الخليجي مع إثيوبيا خصوصًا في مجال الدعم الاقتصادي والاستثماري فإنه من غير المقبول بالنسبة لها الاعتداء على سيادة دولة عضو في الجامعة العربية على مستوى كبير من الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها دولة مؤثرة على أمن باب المندب والبحر الأحمر الناقل البحري للنفط والغاز الخليجي.

- عدم انخراط إثيوبيا في إطار علاقات تعاونية مع القاهرة في سياق سد النهضة يجعل الضغط على المصالح الإثيوبية مشروعًا على صعيد تضاغط المصالح بين الدول، حيث انسحبت مصر نهائيًا من أي مسار تفاوضي بشأن سد النهضة، ومن أي أداء تعاوني وتتعامل حاليًا مع إثيوبيا على اعتبار أنها تفاعلات صراعية مؤثرة ليس فقط في إطار نهر النيل ولكن أيضًا في إطار جديد هو البحر الأحمر، بما يعني إجمالاً تأسيس تحالف مفتوح مع الصومال التي تملك حدودًا مباشرة مع إثيوبيا.

- إن إدارة الصومال لعلاقاتها مع إثيوبيا سيكون في إطار صراعي أيضًا نتيجة اتفاقية أرض الصومال.

- إقليم العفر الصومالي مرشح لممارسة تهديدات لإثيوبيا على النحو الذي مارسه أثناء الحرب الإثيوبية الداخلية مع التيجراي والتي اندلعت عام ٢٠٢٠م، من حيث تهديد التواصل مع جيبوتي التي تربطها بإثيوبيا خط سكة حديد يضمن تواصل إثيوبيا الراهن مع العالم.

هذه المؤشرات إجمالا تعني تصاعد التهديدات الداخلية بالدول المشاطئة للبحر الأحمر ذلك أن مؤشر الدول الهشة الصادر في ٢٠٢٢م، قد رصد أن بعض بلدان البحر الأحمر هي من أكثر الدول ضعفًا وهشاشة حول العالم، مثل إثيوبيا والصومال وإرتيريا والسودان واليمن. وبطبيعة الحال تكون يؤسس ضعف وهشاشة مؤسسة الدولة مع تفاعلات إقليمية صراعية في القرن الإفريقي إمكانية واسعة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني وبروز ظواهر تهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ونهب الموارد الأولية لصالح ميليشيات وفواعل غير رسمية مثل الحوثي باليمن وتنظيم شباب المجاهدين في الصومال، هو الأمر الذي يعد تصاعدًا للتهديدات الداخلية للدول المشاطئة للبحر الأحمر والمتاخمة له.

- على الصعيد الدولي فإن اتفاقية أرض الصومال مع إثيوبيا من شأنها فتح جبهة صراعية جديدة تمتد بين إقليمي شرق إفريقيا والشرق الأوسط في وقت يكثر فيه اللاعبون الإقليميون ضد المصالح الأمريكية في هذه المرحلة، كما يوجد منافسين دوليين على الأبواب يحتفظون بقدراتهم مثل الصين، بينما يتم استنزاف القدرات الغربية على أكثر من جبهة حول العالم خصوصًا الأمريكية منها.

ثانيًا: التداعيات الاقتصادية:

تشكل التداعيات الاقتصادية لتصاعد التهديدات الأمنية في البحر الأحمر أخطارًا على جملة من المصالح الدولية ففضلاً عن تهديد ما بين ١٠٪ إلى ١٢٪ من حجم التجارة العالمية، أتخذ ٧٠ ٪ منها طريق رأس الرجاء الصالح بديلاً عن قناة السويس وهو ما كان له أثر على صناعة السيارات وتوقف الإنتاج لشركات مثل شركتي تسلا وفولفو وكذلك التأخر في سلاسل الإمداد طبقًا لما أعلنته شركة إيكيا العملاقة.

في هذا السياق تذهب التقديرات إلى أن تكلفة الشحن البحري قد ارتفعت بنسبة ٢٠٪ كما زاد التأمين على السفن بنسبة ٦٠٪ طبقًا لمؤشر شنغهاي القياسي للشحن، كما أنه من المرشح أن ترتفع أسعار النفط طبقًا لتحذيرات المفوض الأوروبي لشؤون الاقتصاد باولو جنتيلوني خلال الأسابيع المقبلة وهو أمر يكون له تأثير مباشر على أسعار السلع الغذائية، حيث أن معدلات التضخم مرشحة للزيادة بنهاية العام الحالي.

ويمكن القول إن من أهم الاقتصادات الإقليمية المتأثرة سلبًا كل من الاقتصادين الإسرائيلي والمصري، فطبقًا للواقع يفرض على إسرائيل والمتعاملين معها استخدام وسائل نقل أخرى أو ممرات بحرية بعيدة عن البحر الأحمر، فإن الأمر يعني زيادة تكلفة التجارة، فضلاً عن خسائر السياحة، وذلك وسط توقعات بأن تتأثر تجارة إسرائيل الخارجية بشكل عام في ضوء ما أسفرت عنه

تداعيات عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها المقاومة الفلسطينية، حيث من المتوقع تراجع قيمة التجارة الخارجية الإسرائيلية البالغة حاليا ١٨٠٫٧ مليار دولار عام ٢٠٢٢ وفقًا للبنك الدولي.

أما على الصعيد المصري فإن هناك جملة من التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري نتيجة تفاعلات القرن الإفريقي والحرب على غزة إذ أن عدم حل أزمة سد النهضة يشكل ضغوطا اقتصادية على مصر وذلك من زاوية تكاليف مواجهة الشح المائي المرتبط بزيادة السكان وإمكانية تقلص الحصة المائية المصرية، أما على صعيد التهديدات الأمنية في البحر الأحمر فإن الخسائر المصرية قد تصل لـ ٥ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٤م، طبقًا للمؤشرات التي طرحها الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس٤٠٪ منذ بداية العام مقارنة بعام ٢٠٢٣م، بعد أن أدت هجمات الحوثيين في اليمن على سفن إلى تحويل مسار إبحارها بعيدا عن هذا الممر وأشار إلى أن التراجع جاء بواقع ٥٤٤ سفينة مقارنة بـ ٧٧٧ سفينة العام الماضي، بينما تراجعت الحمولات بنسبة ٤١% في ذات الفترة مقارنة بعام ٢٠٢٣م.

وقد استبقت الولايات المتحدة فاعليتها العسكرية بفاعليتها السياسية حيث أعلنت في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣م، تشكيل قوة "حارس الازدهار" وضمت وفقاً لبيان واشنطن (٢٠) دولة وذلك لحماية أمن البحر الأحمر و ضمان حرية الملاحة ومنع استهداف السفن في نطاق البحر الأحمر وخليج عدن. وبحسب وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" فإن هذه القوة بمثابة مبادرة أمنية جديدة ومهمة متعددة الجنسيات، أُنشئت تحت مظلة القوات البحرية المشتركة وقيادة قوة المهام المشتركة (١٥٣) التي تركز على تأمين البحر الأحمر.

وفي هذا السياق قامت أمريكا بتنفيذ ضربات عسكرية ضد الحوثيين واستهدفت مراكز إطلاق الصواريخ والمقرات العسكرية ومراكز التدريب بشمال اليمن، بعد أن وفر قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٢٢ والصادر في ١٠يناير مشروعية للضربات الأمريكية ضد ميليشيا الحوثي باعتبارها مهددًا للملاحة الدولية في البحر الأحمر.

وقام الاتحاد الأوروبي في ٢٢ يناير ٢٠٢٤م، بالإعلان عن اتفاق بعملية عسكرية لتأمين الشحن البحري بالبحر الأحمر تبدأ مهامها في الأسبوع الثالث من فبراير حيث تنفصل هذه العملية عن عملية أتلانتا التي مقرها إسبانيا التي تركز على حماية الملاحة البحرية أمام سواحل الصومال، وواجهت السطو المسلح والقرصنة والتهريب والشبكات الإرهابية، كذلك توفير الحماية لمساعدات برنامج الأغذية العالمي داخل منطقة العمليات. وطبقًا للإحصاءات فقد قامت عملية أتلانتا بالفترة من ٢٠٠٩ -٢٠١٢م، بحوالي ١٧١ عملية للقبض على قراصنة وتحويلهم للسلطات المختصة بالمنطقة واحتجزت (١٣٤) سفينة كما قبضت على أكثر من ٢١٠٠ من القراصنة والمنخرطين بأعمال التهريب، ووفرت الحماية لحوالي (٢٢١٤) سفينة.

ثالثًا تقييم الاستجابات الدولية والإقليمية:

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد أعلنت عن مشاركة ٢٠ دولة في تحالف الازدهار المعني بحماية الملاحة في البحر الأحمر فإن غالبية الدول الأوروبية بقيت خارج هذا التحالف فيما عدا بريطانيا، حيث أعلنت إسبانيا وإيطاليا وفرنسا أنهم غير مشاركين .فيه و قالت وزارة الدفاع الإسبانية إنها ستشارك فقط في المهام التي يقودها حلف الناتو أو العمليات التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتنسيقها، فيما أعلنت روما أنه «تلبية لطلب محدد من مالكي السفن الإيطاليين»، أرسلت الفرقاطة «فيرجينيو فاسان» للقوات البحرية إلى البحر الأحمر بغية حماية المصالح الوطنية، مؤكدة أن هذا جزء من عملياتها الخاصة ولا علاقة لها بعملية «حارس الازدهار الأمريكية، أما الموقف الفرنسي فقد تبلور العمل تحت قيادة فرنسية منفردة.

في هذا السياق رفضت أستراليا بوضوح إرسال سفن حربية وطائرات للمشاركة في مرافقة السفن في البحر، أما هولندا فقد أعلنت أنها سترسل ضابطين فقط، في حين قالت النرويج إنها سترسل عشرة جنود من القوات البحرية إلى مقر «القوات البحرية المشتركة» في البحرين، الدنمارك، فأعلنت نيتها في إرسال ضابط. على المستوي الإقليمي رفضت مصر أن تكون جزءًا من التحالف الأمريكي فيما تعد إسرائيل عضوًا فاعلاً في التحالفات الأمريكية / العسكرية المرتبطة بالبحر الأحمر انطلاقًا من أهميته الاستراتيجية لها وتأثيره على اقتصادها عبر التفاعل مع كل من آسيا وشرق إفريقيا، فضلاً عما يشكله النفوذ الإيراني فيه من تهديدات أمنية لإسرائيل، فإن السياسات الإسرائيلية عنصر فعال في الآليات الأمريكية لضمان أمن البحر الأحمر خصوصًا بعد درس إغلاق باب المندب في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، في هذا السياق فإن هناك وجود عسكري مباشر لإسرائيل في البحر الأحمر في قواعد في رواجيات ومكهلاوي كما تمتلك إسرائيل قواعد جوية في جزر حالب وفاطمة عند مضيق باب المندب، وقامت باستئجار جزيرة دهلك حيث أقامت قاعدة بحرية، حيث أن حوالي نصف القوات الجوية الإسرائيلية (٤٤٩ طائرة قتال) توجد قريبًا من البحر

طهران تركت المراهقة السياسية و الثورية لتلاميذها يحاربون عنها بالوكالة في العراق وسوريا ولبنان واليمن

الأحمر في قواعد النقب، وتقوم هذه القوات بدوريات وطلعات فوق هذا البحر حتى مدخله الجنوبي فضلاً عن تواجد قوات فرقة مدرعة إسرائيلية كبيرة توجد في المنطقة العسكرية الجنوبية قريبًا من البحر الأحمر، وتعمل في مجالات الاستطلاع والمساحة وتخزين الأسلحة والعمل في البحر بالتعاون مع القوات الأمريكية في عملية السياق من المهم ملاحظة أن الدعوة الأمريكية للتحالف العسكري الجديد قد كشفت علنًا عن الحالة التنافسية في المعسكر الغربي لأول مرة إذ قالت فرنسا أنها متمسكة بأن تكون تحركاتها العسكرية في البحر الأحمر تحت قيادتها، وربما يكون ذلك ردًا على السلوك الأمريكي المضاد لها في دول الساحل والذي كسبت في واشنطن مساحات جديدة في إفريقيا على حساب باريس .

وبطبيعة الحال لا يمكن عزل الأداء الأمريكي الراهن في البحر الأحمر عن الصدام الاستراتيجي بين الولايات المتحدة من جهة وكل من الصين وروسيا من جهة أخرى، حيث يشكل مشروع الحزام والطريق الصيني تحديًا استراتيجيًا للولايات المتحدة التي تعتبره مشروع هيمنة عالمي وهو الأمر الذي يفسر الموقف الصيني الساعي إلى تحجيم التصعيد العسكري والوجود الغربي العسكري في البحر الأحمر، حيث تنطوي الأهداف الأمنية المعلنة من جانب الولايات المتحدة أنها مرافقة ناقلات النفط والسفن التجارية، وحماية حرية الملاحة ومكافحة الإرهاب والقرصنة وحماية المصالح الخاصة بالدول المتنافسة، حيث تستخدم قواعد الانطلاق، وذلك لتنفيذ مهمات عسكرية وعمليات وللحصول على أكبر عدد من الحلفاء والأصدقاء في المقابل فربما ثمة أهداف غير معلنة تنطوي على وضع اليد على الإمكانيات والثروات والسيطرة على الأسواق والمنطقة الاستراتيجية وفرض الهيمنة الأمنية والعسكرية والتدخل بالشؤون الداخلية لدول المنطقة إضافةً إلى وضع أطراف أخرى في هذا السياق هناك تقييمًا للضربات الأمريكية ضد الحوثيين أنها جاءت ضمن قواعد «الاشتباك المحدود» حيث لم تستهدف البنية الرئيسية التحتية للحوثيين أو مراكز المناطق الحيوية بصنعاء أو حتى مراكز القيادة السياسية. وكشفت تقارير بسبق تبليغ الحوثيين بالعمليات قبل تنفيذها بحوالي ٨ ساعات وهو الذي سمح للحوثيين بترك المواقع المستهدفة

إجمالاً يبد لنا أنه على الرغم من السعي الغربي الإيراني المشترك بعدم توسيع العلميات العسكرية المترتبة على طوفان الأقصى لتصل إلى حرب إقليمية ،يبدو لنا أن هذه المجهودات قد تكون مهددة بتوجه لدى الفواعل غير الرسمية العربية حماس وحزب الله بتوسيع نطاق الحرب بما يسمح باستنزاف كل من إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة وربما عبر عمليات استنزاف طويلة من هذا النوع نشهد صعودًا روسيا في أوكرانيا وقدرات صينية متعاظمة في بحر الصين الجنوبي وهو ما يشكل خسائر بالجملة لواشنطن عليها أن تتحسب لها وتبلور استراتيجية بضرورة حل القضية الفلسطينية بشكل نهائي وإلا فسوف تكون هي دون غيرها من يتحمل تكاليف باهظة لاستمرار التفاعلات الصراعية في الشرق الأوسط .

*خبير الدراسات الإفريقية ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الإبحار في عين العاصفة: نحو أمن مشترك في منطقة البحر الأحمر

جنوب البحر الأحمر معرض لخطر سلسلة صراعات واندلاع حروب بالوكالة في أهم حواضرها

تكاثفت العديد من المخاطر في باب المندب وخليج عدن، التي تجلب معها عادة غير قليل من التحديات والفرص. فتحدي الملاحة في جنوب البحر الأحمر أوجد تحديات بالغة الأثر على حركة التجارة العالمية، وبقي على الإقليم الممتد شرقه وغربه أن يتدارك ما يمكن أن تتسبب فيه هذه الأزمة، بأبعادها المختلفة، من وضع حواجز تستعصي على التجاوز في العلاقات العربية–الإفريقية، أو علاقات كل المنطقة ببقية العالم، إذا استمر هذا التعطيل للمصالح الجماعية. فقد ظلت هذه المنطقة محفوفة بالمخاطر، وتتعامل مع أزمات طال أمدها؛ كالإرهاب، والتحولات الصعبة، مع مزيج من القضايا الساخنة المترابطة: ارتفاع تكاليف المعيشة، وأزمة التمويل، وأزمة النمو، وأزمة المناخ، ولكنها مُشَبَّعَةٌ أيضًا بالفرص. فقد علمتنا التجارب أن جميع الأزمات؛ مثلما هي تخلق تحديات، فإنها تتيح فرصًا لا حصر لها. لذلك، لا بد من إيجاد سبل عملية للمضي قدمًا في استكمال، أو تأثيث، ما هو إيجابي لحاضر شعوب المنطقة ومستقبلها، ومواصلة الدفع نحو جدول الأعمال العربي–الإفريقي للسلام والأمن، والحكم الرشيد، والتكامل الإقليمي، والتعبير عن الطموحات وفقًا لتصورات تحقيقها بما يمتلكه الجانبان من إمكانيات، ومجتمعات محتشدة بالتنوع والتعدد الفعال.

د. الصادق الفقيه

وفي الآونة الأخيرة، تسللت المنافسة العالمية إلى المنطقة عبر هذه التحديات، ولا سيما تلك الحريصة على تأمين الموانئ والغذاء والأمن والطاقة والمعادن وحرية التجارة بأي ثمن. وفي كل مرة تتخذ لها ذريعة جديدة لتثبيت وجودها وتوسيعه، حتى لو انتفت الحاجة إليه. فقد جاءت بهم دعاوى الحرب على الإرهاب، ومكنتهم أحداث القرصنة، التي نشط فيها الصوماليون في خليج عدن، في زمن مضى، وما يزالون قائمين على قواعدهم العسكرية، مدججين لإمكانياتها، من دون أن يراجعوا أسباب وجودها في الأساس. وبما أن الهجمات، التي يشنها الحوثيون مرتبطة بحرب غزة، التي التقت فيها مشاعر ومواقف العرب والأفارقة، فإن المرور الآمن لسفن الشحن، التي تمخر العباب عبر خليج عدن والبحر الأحمر أصبح بعيد المنال، وأكثر من أي وقت مضى. لذلك، من المقرر أن يستمر الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، ويضاف إليه من المبررات ما يجعله حالة دائمة، تستدعي «العسكرة»، ليس فقط لاستقرار الأمن، وإنما قد تمتد إلى محاولات تقرير مصير الاقتصاد والتجارة والجغرافية السياسية للمنطقة. ويضيف دخول إثيوبيا وطموحاتها إلى التفوق الإقليمي بعدًا آخر لهذه الديناميكية الاستراتيجية المتطورة، التي لا تعبأ كثيرًا بفروض حسن الجوار. وفي عالم لا يعني فيه القانون الدولي شيئًا، كما أثبتت ذلك كل أزمات العرب والأفارقة، فإن دفع الأقوياء لفرض واقعهم يمكن أن يعيد تصميم حدودنا ويغرق المنطقة برمتها في اضطرابات كبرى. بيد أن كل هذه الأزمات، كل هذه الأزمات، حبلى بالفرص، التي علينا أن نُحسن اقتناصها.

في المنهج:

في هذا المقال نُعَرِّف مصطلح «المنطقة» بما يعني أن نظامًا فرعيًا متميزًا وهامًا للأمن يوجد بين مجموعة من الدول، التي أوجدها القدر متجاورة في القرن الإفريقي، وحبسها القرب الجغرافي مع دول الخليج، ولها جميعًا علاقات متحركة وفقًا لمقتضيات المصالح المختلفة. وبناء على ذلك، فإن الافتراض هو أن دول منطقة

أفضل ما يخدم المنطقة الاعتياد على التعامل مع مشاكلها وبناء ثقافة التكيف وإدارة أمنها في عصر مراكز القوى العالمية المتنافسة

القرن الإفريقي متشابكة في الحقيقة مع أنماط الصراع الحالية، والناشئة، وما يمكن أن يخلقه التعاون من مقاربات إقليمية للأمن البحري في باب المندب وخليج عدن، وعلى طول البحر الأحمر، وما يشكله ذلك من أهمية بالغة الأثر على الملاحة الدولية في هذا الممر المائي الهام. فتقليديًا، يُشير مصطلح «القرن الإفريقي"، أو ببساطة "القرن"، إلى الجزء الشمالي الشرقي من إفريقيا ويحده البحر الأحمر والمحيط الهندي، والذي يمتد في الغرب إلى الحدود الغربية للسودان. رغم أنه عادة ما يكون مفهومًا أن دول إثيوبيا، وإريتريا، والصومال، وجيبوتي، هي، التي تشكل المنطقة المعروفة بـ«القرن»، على الرغم من أنه يشمل حاليًا دولتي كينيا والسودان بقسميه. لذلك، نجد بعض المراقبين يستخدمون مصطلح «القرن الأكبر"، الذي يشمل أوغندا ومنطقة البحيرات الكبرى تحت هذا العنوان.

ولأغراض هذا المقال، فإن مفهوم «القرن الإفريقي" يشمل السودان، وجنوب السودان، وإريتريا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا، ويوغندا، وإثيوبيا. وهذه البلدان تشترك في مجموعة واسعة من أوجه التشابه، من حيث الثقافة واللغات والأديان، والهياكل الاجتماعية، والأنماط الاقتصادية. و"القرن الإفريقي"، بهذا الفهم، يُتاخم واحدة من أكثر الطرق البحرية الهامة في العالم، أو عمليًا كل الممرات الملاحية عبر البحر الأحمر؛ مثل، خليج عدن وغرب المحيط الهندي، التي تعتبر حاسمة بالنسبة للتجارة العالمية، وأيضًا باعتبارها ممر عبور مهم لشحنات النفط. فالمجال البحري يُعَدُّ هو الآخر محوريًا لدول المنطقة في المجال الاجتماعي والاقتصادي، لأن الجزء الأكبر من الاستيراد والتصدير لتلبية احتياجاتها يمر عبر موانئ البحر الأحمر وخليج عدن وغرب المحيط الهندي. كما المجال البحري هو أيضًا مصدر الصادرات والتغذية لسكان الولايات الساحلية في المنطقة، إذ تتمتع الصومال بخط ساحلي يبلغ ٣,٠٢٥ كم، وإريتريا بما طوله ٢٢٣٤ كم، والسودان يتجاوز طول ساحله ٨٥٣ كم، ويقدر طول ساحل كينيا بـ٥٣٦ كم، فيما تشغل جيبوتي ٣١٤ كم.

اللغز الجيوسياسي:

كشفت طموحات؛ ما يمكن أن نُطلق عليه الآن «إمبراطورية أوروميا» الموعودة، وديناميكيات القرن الإفريقي المعقدة، التحولات المتوقعة في إثيوبيا وخارجها. ففي الفاتح من يناير ٢٠٢٤م، وقعت إثيوبيا صفقة مع أرض الصومال للوصول إلى البحر، الذي حُرِمَت منه منذ انفصال، أو استقلال إريتريا في العام ١٩٩١م، وهذا أمر هددت حكومة أديس أبابا، على لسان رئيس الوزراء أمام برلمان بلاده، على حتمية الإقدام عليه سلمًا، أو حربًا، ما صَعَّد التوتر مع أسمرا، كما لم تخف جيبوتي والصومال انزعاجهما. ووفقًا للاتفاق، ستعترف إثيوبيا بإقليم أرض الصومال المتمتع بالحكم الذاتي مقابل الوصول إلى البحر وبناء قاعدة عسكرية، التي كثيرًا ما حلمت بها الحكومات الإثيوبية المتعاقبة، بعد أن أصبحت دولة حبيسة. فقد صارت أكبر دولة غير ساحلية في العالم، رغم أنه قد نُظِرَ إليها كمحرك نمو متسارع في القرن الإفريقي، قبل أن تدخل في دوامة صراعاتها الداخلية.

إن الصفقة، إذا قُدِّرَ لها أن تتم، ستسمح لإثيوبيا بالوصول إلى خليج عدن، ولكن كان رد الصومال سريعًا وصاعقًا، فمقديشو ما تزال متمسكة بحقيقة أن أرض الصومال، التي أعلنت عن استقلالها من جانب واحد، جزء من أراضيها، لذلك تصرفت بغضب على الإعلان عن الصفقة. وقد نُظِرَ إلى الاتفاق على أنه خرق للسيادة الصومالية وسلامة أراضيها، على الرغم من أن الصومال لم يتمكن من بسط سيطرته على أرض الصومال منذ عام ١٩٩١م، لكن الصفقة لديها القدرة على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية لغرب المحيط الهندي، الأمر الذي يصعب على الصومال وحلفائها القبول به، أو السكوت عنه. فأرض الصومال تقع على الساحل الجنوبي لخليج عدن، الذي ظل ممرًا مائيًا مهمًا من الناحية الاستراتيجية منذ افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩م. والمعلوم أن مضيق باب المندب يربط خليج عدن بالبحر الأحمر ويوفر أقصر طريق لربط آسيا بأوروبا. لذلك، برز كنقطة ساخنة جيوستراتيجية على مدى السنوات القليلة الماضية لعدة أسباب؛ منها القرصنة، وتكاثف الاهتمام به أكثر بعد ربط الحوثيين اليمنيين له بما يجري من عدوان على غزة. ولذلك، يعتبر هذا الاتفاق محاولة لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والاستراتيجية في المنطقة، لن تجعل من اليمن وحده هو النقطة الساخنة، بل أن الإقليم بقضه وقضيضه مقبل على صراع لا يعلم أحد مداه، غير أن المؤكد فيه هو أن الملاحة في البحر الأحمر لن تعود آمنة كما كانت.

لهذا، ففي الأسابيع القليلة الأخيرة، كان خليج عدن وجنوب البحر الأحمر في الأخبار بسبب هذه الصفقة، وموجة الهجمات على سفن الشحن، التي أطلقها الحوثيون في اليمن. وقد أكدت هذه

تسللت المنافسة العالمية للمنطقة عبر التحديات للاستفادة من الموانئ والغذاء والأمن والطاقة والمعادن وفي كل مرة تتخذ ذريعة جديدة لوجودها

الهجمات وقرار شركات الشحن العالمية الكبرى بتعليق العبور عبر البحر الأحمر على هشاشة هذا الطريق البحري عبر باب المندب وخليج عدن. رغم أنه، منذ ظهور دول الخليج كقلب للطاقة في العالم، زادت الأهمية الاستراتيجية لخليج عدن بشكل كبير، فأصبح مهمًا لصادرات هذه الطاقة إلى أوروبا وأمريكا. لذلك، على مر السنين، اكتسبت الموانئ الواقعة على الخليج أهمية جيوسياسية متزايدة. ولذلك، وردًا على تهديدات الحوثيين، نشرت البحرية الأمريكية، إلى جانب شركاء رئيسيين من بينهم بريطانيا، سفنًا حربية في المنطقة. وفي هذه البيئة الاستراتيجية المتقلبة تم الإعلان عن الاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال لإيجار مساحة أرض لإقامة ميناء، وقاعدة بحرية، هيأت لها بتأسيس معهد للتدريبات العسكرية البحرية، وشرعت في البحث عن قطع بحرية لشرائها. ومثلما تتسابق دول المنطقة على الموانئ والعسكرة، فقد سعى اللاعبون العالميون والإقليميون الرئيسيون إلى إنشاء قواعد في القرن الإفريقي، كان لجيبوتي الحظ الأوفر في استضافتها.

عسكرة المنطقة:

لقد وسعت دول عديدة؛ مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، بشكل منهجي بصماتها العسكرية في المنطقة، الأمر الذي جعل من ساحل البحر الأحمر وخليج عدن بأكمله، من السويس المصرية في الشمال إلى الصومال في الجنوب، منطقة تكدس عسكري شديد الخطر. ومنذ أن أصبحت إثيوبيا دولة غير ساحلية عند انفصال إريتريا في أوائل تسعينيات القرن العشرين، كانت أديس أبابا تبحث عن الوصول إلى البحر، مما يجعل الصفقة احتمالاً حقيقيًا

المرور الآمن لسفن الشحن أصبح بعيد المنال لذلك من المقرر أن يستمر الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة ليكون حالة دائمة

للوصول المباشر إلى البحر. وحاولت إثيوبيا في الماضي الوصول إلى ميناء بربرة في أرض الصومال من خلال اتفاق ثلاثي بين الإمارات وإثيوبيا وأرض الصومال. كما جرت محاولات بين إثيوبيا وكينيا، وإثيوبيا والسودان، وارتفعت نبرة الحديث عن اقتراب أديس أبابا من تحقيق حلمها بوضع اليد على ميناء مصوع في إريتريا، إلا أن كل تلك المحاولات، أو الرغبات، لم يكتب لها النجاح.

إن الصفقة الحالية هي اتفاقية ثنائية لا تشمل غيرهما، لكن أصابع الاتهام تؤشر على مشجعين إقليميين ودوليين لا يُستبعد حثهم، بل تحفيزهم للطرفين أن يعقدا هذه الصفقة المثيرة للجدل والمخاوف. فالاتفاقية، إذا قُدِّرَ لها أن تكتمل خطوات تنفيذها، ستعمل على تنويع نقاط وصول إثيوبيا إلى البحر، وتقليل اعتمادها الساحق على جيبوتي في التجارة الدولية، الذي يخلق بدوره حساسيات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية مع الحكومة الجيبوتية، التي بادرت بالتعبير عن امتعاضها من التصرفات الإثيوبية. إذ من المؤكد أن تؤدي الصفقة إلى تأجيج حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار في الفضاء القاري والبحري المضطرب بالفعل في القرن الإفريقي. فدولتي إثيوبيا والصومال؛ المتحفزتان للدفاع عن موقفيهما حال المضي قدمًا في هذه الصفقة، لم تستقرا داخليًا بعد، خاصة إثيوبيا، التي قد تلجئها صراعاتها الداخلية المتفاقمة إلى الإصرار على تصديرها إلى خارج الحدود، وهي ترى في الصومال الحلقة الأضعف والأنسب لكسب شيء من الوحدة التضامنية الداخلية، بعد أن جربت في أوقات سابقة خوض حروب نشطة معها، وتحتل إقليمًا مهمًا «أغادين» من أراضيها، تنشط فيه حركة تحرير مُسَلَّحَة قد تكون نواة لاتساع دائرة التآزر بين القوى المتمردة في كل أنحاء الصومال الكبير، بما فيها حركة الشباب، والتي بدأت في التعبير عن ردة فعلها ضد من ظنت أنهم يناصرون صفقة هيرغسا مع أديس أبابا.

فقدان التوازن:

إن معادلات التوافق في منطقة القرن الإفريقي تكاد تكون منعدمة، فالسودان، الذي كان يشكل نقطة توازن مهمة، يرزح في قبضة حرب داخلية بامتدادات إقليمية مدمرة، وجنوب السودان مفتون بصراعات القبلية، التي لا تهدأ. وإريتريا، التي تصالحت مع إثيوبيا، وحاربت إلى جانبها في القضاء على الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، أغضبتها طموحات أبي أحمد في الوصول إلى البحر؛ سلمًا أو حربًا، فظنت أنها المرشحة الأمثل لعدوانٍ سيأتيها بليل، فسارعت إلى الاصطفاف إلى جانب الأمهرة في حربهم المتجددة ضد السلطة المركزية في أديس أبابا. ودولة جيبوتي حانقة على غموض السياسة الإثيوبية فيما يتعلق بتأمين بدائلها البحرية بعيدًا عَمَّا استقرت عليها مواضعات الاقتصاد بينهما، خاصة في الصادرات والواردات، التي يستفيد منها البلدان، كما أنها لا تستبعد عدوانًا عليها إذا فشلت صفقات أبي أحمد الأخرى. وكينيا المُنْشَغِلَة بأوضاعها الداخلية وإثيوبيا ذاتها، التي كان يؤمل أن تتعافى من حربها الأهلية، التي دامت ثلاث سنوات، استمرت، أو دخلت في حروب داخلية أخرى أكثر خطرًا على وجودها. وليس هناك نهاية في الأفق للحرب في صراعها مع جيرانها الأقربين والأبعدين.

بالإضافة إلى عدم اليقين المتزايد بشأن الملاحة في البحر الأحمر، فإن الصفقة بين إثيوبيا وأرض الصومال لديها القدرة على إثارة صراع على الأرض لن تقتصر آثاره على أديس أبابا ومقديشو وحدهما، وإنما كل الخشية من احتمالات التوسع المتوقعة إلى درجة اليقين باتجاه إريتريا، وربما جيبوتي. وقد ردت الصومال بقوة على الصفقة وستتعرض لضغوط «للقيام بشيء ما»، خاصة وقد وجدت مناصرة قوية آنية من أسمرا والقاهرة، إذ عقدت الأولى لقاءات عسكرية رفيعة المستوى مع مقديشو، فيما قالت الثانية على لسان الرئيس عبد الفتاح السيسي إن الصومال تشملها معاهدة الدفاع العربي المشترك، وحذر الطرف الآخر ألا يجرب اللعب مع مصالح مصر. ومع ذلك، فإن قدرة الصومال على شن عملية عسكرية فعالة ضد أرض الصومال، أو إثيوبيا، أو كليهما محدودة، كما أن قدرة إثيوبيا على المضي قدمًا في الخطورة، ولو أدى الأمر لمواجهة عسكرية، هي الأخرى محدودة للغاية. رغم أن إمكانية المغامرات غير المحسوبة متوفرة جدًا عند هذا الطرف، أو ذاك، ممن استثمروا الوقت والمال والجهد في توقيع هذه الصفقة. ومثلما لم تتمكن إثيوبيا من القضايا على معرضيها، وإطفاء نار الصراعات المشتعلة في غالب أقاليم البلاد، لم تتمكن الصومال من هزيمة تمرد حركة الشباب، وكافحت كثيرًا من أجل بسط سلطتها على مساحات شاسعة من الأراضي الخاضعة لسيطرتها، وتحاول إخضاع بعض الأقاليم المتفلتة، أو النزاعة للاستقلال؛ بخلاف أرض الصومال. إن الحرب مع إثيوبيا، أو أرض الصومال ستصرف الانتباه حتمًا بعيدًا عن عمليات ما يسمى بـ«مكافحة

غياب القانون الدولي وأزمات العرب والأفارقة أثبتت دفع الأقوياء لفرض واقعهم يعيد تصميم حدودنا ويغرق المنطقة في الاضطرابات

الإرهاب» هذه، ويعطل خطوات إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار والأمن، الذي بدأ يشهد تحسنًا كبيرًا في السنوات الأخيرة. ومن ثم، فإن سعي إثيوبيا الطويل الأمد للوصول إلى الموانئ قد يؤتي ثماره يومًا ما، ولكن ستكون تكلفته عالية، إن لم تكن قاتلة، وفي كلا الحالتين فهو تطور لديه القدرة على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية لمنطقة القرن الإفريقي، وجنوب البحر الأحمر، وخليج عدن، وغرب المحيط الهندي.

توقعات:

إذن، ما، الذي تُخبئه لنا توقعات المدى المنظور لشأن المنطقة؟ وقد لا تكون الإجابة يسيرة، نتائجها مؤكدة، لكن ما يتوفر من حيثيات يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الأسوأ لم يأت بعد. إن خطر عودة إضرابات ما يسمى بـ«الربيع العربي» في الفضاء العربي-الإفريقي ليس توقعًا جامحًا، فالاضطرابات السياسية والصراعات الدموية تفت في عضد الكثير من البلدان، والأزمات الاقتصادية تنهش لحم وعظام عدد لا يستهان به خزائن دول عدة، ويلتهم التضخم حصائل الطبقات الوسطى، ويسحق طبقات الفقراء بلا رحمة. وسيظل الإرهاب يشكل تهديدًا رئيسًا، على الرغم من تشتيت الانتباه بسبب أزمات أخرى؛ داخل دول بعض المنطقة، وبين بعض دولها والبعض الآخر. ففي جمهورية الصومال، ستواصل جماعات مسلحة نشر الفوضى في المقاطعات الشرقية، وعلى طول السواحل المؤدية إلى البحر الأحمر، خاصة وأن بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية يفترض أن تكون قد أغلقت أبوابها في ديسمبر الماضي. ولكن هناك مخاوف من أننا قد نشهد سيناريو أفغانستان في الصومال، إذا تمادت إثيوبيا في المضي قدمًا في تنفيذ صفقتها مع هرغيسا، وإذا لم تكن هناك خطة لتحل محل القوة الدولية، التي كانت موجودة في البلاد منذ عام ٢٠٠٧م، فحركة الشباب تواصل بناء قواتها، وتوسع نطاق عملياتها، ومن المرجح أن تحاول التوسع في إثيوبيا وكينيا، مثلما فعلت مؤخرًا في أرض الصومال، بينما يواصل الجيش الوطني الصومالي الكفاح من أجل أن يصبح جيشًا محترفًا، وقد تفاجئه حربٌ فوضوية مع إثيوبيا، ليس في مقدور البلدين خوضها بطرق الحرب التقليدية.

وفي السودان، الذي يحتل موقعًا مهمًا في منطقة القرن الإفريقي، وساحلاً طويلاً على الضفة الغربية للبحر الأحمر، تنذر الحرب الدائرة فيه الآن بالتمدد إلى خارج حدوده. وعلى الرغم من أن التركيز كان، وما يزال، على الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إلا أنه لم يتم إيلاء اهتمام كبير لـ«كتائب النصرة»، التي تقاطرت من كل دول الساحل الإفريقي، وملحقاتها من جنوب السودان وإثيوبيا، وغيرهما، والتي تقاتل إلى جانب قوات الدعم السريع المتمردة، وما يتبادله الجانبان من اتهامات عن منظمات وجماعات ودول تدعم هذا الطرف، أو ذاك. وأحد الأخبار الغريبة، التي لفتت انتباه الأجهزة الأمنية في المنطقة، هي ما ادعته جهات أوكرانية من أنها أصابت أهدافًا روسية في السودان. لذلك، فهناك مخاوف من أنه حتى لو ضمنت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقفًا لإطلاق النار، أو انتصار أحدهما على الآخر، فلا توجد ضمانات بأن الكتائب والقوى المسلحة الأخرى ستتوقف عن القتال، بل وقد توسع وجودها في البلاد وتخلق تحالفات جديدة مع الجماعات المقاتلة في المنطقة، وتخلق حالة من استدامة الأزمة. لذلك، لا بد أن تنخرط حكومة الرئيس عبد الفتاح البرهان؛ مدعومة بتقدمها العسكري في الميدان، والتفاف قطاعات واسعة من الشعب حولها، في حوار مع كل القوى الوطنية. رغم أنها قد تواجه ضجيجًا متزايدًا من بعض المجموعات السياسية الصغيرة، التي رهنت مصيرها بقوات الدعم السريع، وأيدت تمردها على الدولة، إذا لم يتم التوصل إلى حل لمشاكل استيعابها في العملية السياسية.

إن عدم اليقين هو كلمة السر في المدى المنظور، الذي أشرنا إليه، ومثلما يصطرع السودان، لا تزال إثيوبيا تصارع الأزمات في أقاليم التيغراي، والأمهرة وأوروميا، وغامبيلا، وسيداما، والأوغادين، وبني شنقول-قومز، واحتمالات حرب أخرى مع إريتريا. كما أنها على شفا حرب مع الصومال بسبب اتفاقية أرض الصومال، ونهج رئيس الوزراء أبي أحمد تجاه حاجة إثيوبيا لتأمين الوصول إلى البحر، التي قال إن هناك «أخطاء تاريخية وقانونية» حرمت بلاده هذا

أصابع الاتهام تشير لمشجعين إقليميين ودوليين لتحفيز إثيوبيا وأرض الصومال أن يعقدا هذه الصفقة المثيرة للجدل والمخاوف

معادلات التوافق والتوازن في منطقة القرن الإفريقي تكاد تكون منعدمة فكل دول المنطقة بمعناها الواسع في مشكلات مستعصية

الحق. لذلك، من المرجح أن تستمر التوترات الإقليمية بين إثيوبيا وإريتريا، مع خطر نشوب صراع مفتوح بعد هذه التصريحات، التي ما يزال صداها يتردد عاليًا في أسمرا. وهناك أيضًا تقارير تفيد بأن إريتريا تقوم بتدريب ميليشيات الأمهرة المعروفة باسم فانو. كما تواجه إثيوبيا أزمة اقتصادية غير مسبوقة، فاقمت منها الحروب المستعرة، وتوترات دينية قادت مؤخرًا إلى انقسام الكنيسة الأرثوذكسية، وسبقها تقاتل بين المسلمين والمسيحيين.

الخاتمة:

إن منطقة البحر الأحمر الجنوبية، عند مدخل باب المندب وخليج عدن، معرضة لخطر حقيقي يتمثل في اجتياح سلسلة من الصراعات لغالب دولها، واندلاع حروب بالوكالة في أهم حواضرها. ويوضح التهديد باستمرار ما بدا واضحًا أنه حرب إقليمية في السودان رأس جبل الجليد في هذه التحديات، التي تواجه المنطقة، التي لا يستثنى منها اليمن، والصومال، وإثيوبيا. ولتجنب المزيد من التفتت، يتعين على دول هذه المنطقة أن تعمل على بناء ثقافة التفاوض الداخلي والتسوية، باستخدام آليات المنظمات الإقليمية والدولية المعنية كإطار عمل، ويتعين على الشركاء الإقليميين والدوليين أن يدعموا هذا الأمر. لذلك، فإن السعي من أجل احتواء انهيار السودان في حرب ذات امتدادات إقليمية يرمز إلى التحديات، التي تواجه منطقة القرن الإفريقي حيث يُنظر إلى العنف كوسيلة لتحقيق غايات سياسية. وتبدو القوى العظمى غير مبالية نسبياً بالوضع، وكأن وكلاءها الإقليميين والمحليين يقومون بالمهمة على أكمل وجه. وتظهر التحالفات داخل القرن الإفريقي، التي تعكس مديات الصراع على النفوذ، وتجلياته على السياسة والاقتصاد، وما يطال الأمن في البحر الأحمر.

وعلى هذه الخلفية، فإن أفضل ما يخدم المنطقة هو الاعتياد على التعامل مع مشاكلها الخاصة، وبناء ثقافة التكيف، وإيجاد السبل لإدارة أمنها في عصر تنتشر فيه مراكز القوى العالمية المتنافسة. وقد كانت أول محاولة مهمة للقيام بذلك، ولو أنها لم تحظ بالنضج، أو القبول الكافي، جاءت من داخل المنطقة ذاتها، أي من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية «إيغاد». ففي الأشهر الأخيرة، قامت الهيئة بتعيين جيبوتي رئيساً جديداً لها خلفاً للسودان، كما أعيدت إريتريا إلى المجموعة بعد ١٦ عامًا من الغياب، وهي تشارك الآن كعضو كامل العضوية في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكافحة التصحر والجراد. وبقيادة الرئيس الكيني ويليام روتو، المعروف بعلاقاته وتحيزاته لصالح قوات الدعم السريع المتمردة على الدولة، قامت الكتلة الإقليمية بتشكيل لجنة رباعية من بين أعضائها لحل أزمة السودان، برئاسة كينيا وتضم جيبوتي، وإثيوبيا، وجنوب السودان، الأمر الذي جعل السودان يتردد أولاً في التجاوب معها، لأنها فشلت في الجمع بين الجنرالين؛ عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة، ومحمد حمدان دقلو «حميدتي»، قائد قوات الدعم السريع، ومن ثم اضطرت الخرطوم للانسحاب من «الإيغاد»، وتجميد عضويتها، في المنظمة.

وبأخذ كل ذلك في الاعتبار، ولا ينبغي الاستهانة بالمهمة، التي تواجه الساعين إلى السلام في المنطقة، والتي تتطلب تحرير الاتحاد الإفريقي و"الإيغاد" من هيمنة النفوذ المحلي والإقليمي والدولي، وذلك بدعمهما سياسيًا وماديًا. إذ إن منطقة القرن الإفريقي معرضة لخطر حقيقي يتمثل في اجتياحها بسلسلة من الصراعات، التي من شأنها أن تؤدي إلى تفتيت البلدان، وتفتح بالفعل الباب أمام التدخل الخارجي الانتهازي. وفي أسوأ الحالات، يمكن أن تصبح المنطقة ساحة معركة للوكلاء المتنافسين المحليين والإقليميين المدعومين من رعاة خارجيين عديمي الضمير. وسوف ينتشر فقدان الاستقرار إلى ساحل البحر الأحمر، وستزداد تدفقات الهجرة، ولا يمكن الاستهانة بمخاطر الصراع بين الدول في هذه المنطقة الحساسة، خاصة بين إثيوبيا والصومال، أو بين إثيوبيا وإريتريا. لذلك، فإن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنطقة على التعامل مع مشاكلها الخاصة سوف تتطلب توحيد شبه دول الخليج العربية بنفس القدر في رؤية مشتركة لكيفية تحقيق الاستقرار على جناحها الغربي مع الساحل الشرقي لإفريقيا على البحر الأحمر وخليج عدن. ففي الوقت الحاضر، يبدو أن قضايا القرن الإفريقي تخضع لرؤى متنافسة محتملة للمصلحة الوطنية بين دول الخليج، والتي تظهر بشكل واضح في الصومال والسودان، وربما في أماكن أخرى في المنطقة.

*سفير سوداني، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي ــ الأردن

مذكرة التفاهم بين أرض الصومال وإثيوبيا: نفخ نار انفصالات القرن الإفريقي

عدم شرعية مذكرة إثيوبيا وأرض الصومال كونها تصرف من لا يملك فيما لا يملك

ما فتئ العالم يغطّ في سبات عميق بعدما أمضى مساء ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، محتفلاً برأس السنة الجديدة حتى استفاق صبيحة الأول من يناير ٢٠٢٤م، على زلزال سياسي يكاد يعصف بأمن واستقرار ليس منطقة القرن الإفريقي فحسب، بل أمن وسلامة البحر الأحمر، إذ وقع كل من إقليم أرض الصومال ودولة إثيوبيا مذكرة تفاهم وصفها طرفاها بـ «التاريخية» في حين يرى الآخرون أنها تهديدًا لأمن المنطقة بما ينعكس على أمن وسلامة الملاحة بالبحر الأحمر حيث ضُمّنت الاتفاقية ٥ ركائز وهي : استئجار أديس أبابا شريطًا ساحليًا من هارجيسا بطول ٢٠ كيلومترًا من شاطئ البحر الأحمر متضمنًا ميناء بربرة لمدة ٥٠ عامًا؛ تدشين قاعدتين إثيوبيتين إحداهما عسكرية والأخرى بحرية في ميناء بربرة ؛ مكنة بناء منطقة تجارية في ميناء بربرة؛ استحواذ هارجيسا على نسبة ٢٠٪ من الخطوط الجوية الإثيوبية وأخيرًا اعتراف إثيوبيا بأرض الصومال كدولة مستقلة ذات سيادة.

د. حاتم العبد

فهل من دلالة لتوقيت المذكرة؟ بمعنى هل أُبرمت المذكرة في خلسة من العالم سيما المعني بالقرن الإفريقي؟ ولماذا أحدثت وما زالت تحدث هذا الضجر الصاخب؟ هل ثمة أيدٍ خفية تسعى لشرذمة القرن الإفريقي؟ وإذا ما وجدت فمن هي وما تداعيات ذلك على أمن البحر الأحمر والذي يعد جزءًا رئيسًا من السلم والأمن الدوليين...

وبالرجوع إلى توقيت توقيع المذكرة، يثور التساؤل حول النوايا الخفية لهذا التوقيت، إذ إن ظاهر الأشياء بل وباطنها يقودنا إلى نتيجة واحدة وهي تعمّد إبرام المذكرة في خلسة من الجميع؛ ففي حين تنخرط الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن عربدة ابنها غير الشرعي- الكيان الصهيوني- في الأراضي المحتلة وتزويده بالسلاح والدعم الدبلوماسي وكذلك فعلت معظم الدول الغربية، في حين تنشغل مصر وبعض الدول المحورية في العالم العربي في محاولات مضنية لإيقاف الحرب الدائرة في قطاع غزة ولو عبر هدنة مؤقتة تمهيدًا لبحث إيجاد حلّا للقضية الفلسطينية برمتها متمثلة في حل الدولتين كما أشرنا في مقالنا السابق، نجد انخراط حوثيو اليمن في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وهو ما يهدد الملاحة البحرية في البحر الأحمر وبالفعل كان لذلك أثرًا ملموسًا على حركة التجارة الدولية. إضافة إلى انغماس روسيا والمعسكر الشرقي في الحرب مع أوكرانيا والدعم الأوروبي لتلك الأخيرة؛ فهل ينقص النار حطبًا؟

يبدو أن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، ماضٍ في مشروعه إذ أدلى بتصريحات في أكتوبر الماضي عن حق الدولة الإثيوبية في أن تجد لها موطئ قدم على البحر الأحمر وأن تلك المسألة هي «وجودية» وأن منالها آتٍ لا محالة إما طوعًا أو على ظهر دبابة حال عدم التوصل لاتفاق مع دول القرن الإفريقي. وعقب ذلك التصريح شخصت الأنظار نحو إريتريا، بحكم كونها إقليمًا إثيوبيا سابقًا وهو ما أثار حفيظتها واستنكارها ولم يدر بخلد أحدٍ أن يضبط أبي أحمد مؤشر بوصلته نحو هارجيسا سيما في ضوء ما أقدمت عليه الأخيرة بإلغاء نسبة إثيوبيا.

يقودنا ذلك إلى التساؤل والبحث عن الموكلين «الفاعلين الأصليين» وعن أهدافهم من تلك الخطوة، إذ كيف لدولة ذات موازنة مهترئة وديون متكدسة وحروب أهلية تعصف بأية تنمية اقتصادية وعوز هنا وفقر هناك أن تضطلع بتمويل هذا المشروع !! ، ويبدو أن

أبي أحمد، يسعى جاهدًا لاستعادة واستعاضة ما فات إثيوبيا وما لحقها من تداعيات أسر الحدود الأرضية وهو ما كان له أثرًا سيئًا على الاقتصاد الإثيوبي.

ما برحت إثيوبيا في تصدير مظلومية تاريخية مزعومة للمجتمع الدولي متمثلاً في كونها دولة حبيسة وهو ما يضرب في الصميم اقتصادها الوطني ويعطّل عجلة التنمية ملوحةً بتهديد الاستقرار الإقليمي والأمن الملاحي في البحر الأحمر حال استمرار وضعها كدولة حبيسة. شسوع فرق بين من يسعى، وهذا حق مشروع، لتلبية احتياجاته الأساسية وبين من يهرول حول أهداف توسعية تتخطى الفرض الأول. وهذا هو الوضع الإثيوبي الحالي، إذ إن كامل تجارته الخارجية تتم عبر موانئ جيبوتي؛ فما الدافع وراء إيجاد بدائل ثم أن هناك تخوفات تلوح في أفق دول القرن الإفريقي مبعثها عزم إثيوبيا بناء قاعدة عسكرية على الساحل الغربي للبحر الأحمر رغم كونها دولة حبيسة؛ فهذا إن كان له من دلالة فهي دلالة توسعية تهدد أمن المنطقة.

المناورة المتهورة لإثيوبيا لا تخلو من مفاجآت، إذ على ما يبدو أن التفكير التوسعي لأبي أحمد يسيطر على قراراته؛ فهو يسعى بهذه الخطوة نحو إيجاد مساحة له على المسرحين الإقليمي والدولي كلاعب فاعل وركيزة أساس، يصبو له ذوي المصالح في المنطقة ويخطب وده من يريد الاستثمار فيها. ولئن كان لهذا من دلالة مبدئية فهي أن العام ٢٠٢٤م، لن يكون كنهر هادئ بل كبحر هائج ذو أمواج عاتية ورياح عاصفة على الشرق الإفريقي وخاصة منطقة القرن الإفريقي.

فهمًا للإشكالية... دافعية الأطراف على المذكرة

في محاولة لفهم دوافع التقارب والتفاهم بين طرفا المذكرة يجب الأخذ في الاعتبار موقف إثيوبيا السابق الرافض للاعتراف بأرض الصومال كدولة بمعزلٍ وبسابقية عن الاعتراف الأورو-أمريكي، إذ صرح ميلس زيناوي، رئيس وزراء إثيوبيا السابق بأن الاعتراف الإثيوبي بأرض الصومال سيكون بلاحقية للاعتراف الأورو-أمريكي؛ فما الذي حدا إذن بأبي أحمد أن يعدل نهج سلفه وأن يعجّل بوتيرة الاعتراف بإقليم أرض الصومال؟

في ذات الوقت تحدثت تقارير إثيوبية عن حزمة تنازلات من قبل أبي أحمد، لإبرام هذا الاتفاق مبررة هذه التنازلات بعدم جدوى المفاوضات السياسية التي قادها أبي أحمد منذ أن وصل إلى سدة الحكم عام ٢٠١٨م، في إقناع أي من دول القرن الإفريقي في استئجار ميناء وبناء قاعدة عسكرية على ساحل البحر الأحمر. من أرضين وصومال واحد إلى أرضٍ واحدة وصومال واحد

أرضان وصومال واحدة هكذا شقَّ سكين الاستعمار الصومال: أرض الصومال البريطانية والتي استقلت عام ١٩٦٠م، وأرض الصومال الإيطالية والتي استقلت بدورها أيضًا عام ١٩٦٠م، واندمجا كسابق عهدهما في مكوّن واحد هو الصومال. إلا أن النزعة الانفصالية باتت متجذرة في إقليم أرض الصومال؛ ففي عام ١٩٩١م، وعقب الإطاحة بالرئيس الصومالي السابق سياد بري، أعلنت أرض الصومال الانفصال والاستقلال عن الصومال بإجراء منفرد ولم تعترف بها أية دولة لحين كتابة هذه السطور.

إثيوبيا: من دولة ساحلية إلى دولة حبيسة

كذلك أعمل الانفصال نصله في الجسد الإثيوبي، حيث حملت بداية حقبة التسعينات من القرن الماضي؛ فبعد أن كانت إثيوبيا دولة ساحلية وقوة بحرية فاعلة في المنطقة بفضل امتلاكها عدة موانئ أهمها مينائيّ مصوع وعصب وبانفصال إريتريا عنها عام ١٩٩٣م، فقدت إثيوبيا شريانها البحري ومتنفسها الساحلي وحُرمت من دفء مياه البحر الأحمر وما ترتب على ذلك من آثار سياسية واقتصادية لا تخطئها عين.

ولربما كان من بين بواعث هذا الاتفاق مداعبة الداخل الإثيوبي سياسيًا والعمل على كسب شعبية جديدة وازدياد رقعة المؤيدين لسياسة أبي أحمد؛ كما أن للمذكرة حال تنفيذها بعدًا اقتصاديًا ملحوظًا إذ تقدر الرسوم المدفوعة لجيبوتي ما يربو على ملياري دولار سنويًا.

نتيجة أولية للتوافقات التبادلية بين الطرفين

تقدم مذكرة التفاهم الموقعة مطلع هذا العام بين إقليم أرض الصومال ودولة إثيوبيا إذن تفسيرًا مبدئيًا للإشكالية السالف ذكرها، إذ إن إقليم أرض الصومال يسعى أن يكون بديلاً لإريتريا بالنسبة لإثيوبيا؛ بأن يمنحها شريانًا بحريًا يفض عذرية حبستها الجغرافية وهو ما تسعى إليه إثيوبيا في تحدٍ سامت وفي ذات الوقت، تعي أرض الصومال مدى إلحاح حاجة إثيوبيا للبحر الأحمر وترغب هي الأخرى في شراكة اقتصادية ورافد مالي ينتشلها من الوضع الاقتصادي المتردي والأهم هو أن تُفرط عُقد العزوف عن الاعتراف بها دوليًا بأن تنتزع اعترافًا بها كدولة من جانب دولة فاعلة في المنطقة بحجم وثقل إثيوبيا يعقب ذلك- من وجهة نظرها- توالي الاعترافات.

مضمون المذكرة... قراءة ما بين السطور

نضحت مذكرة التفاهم والتي لا تنطوي على ثمة إلزام قانوني، بل تعبر عن تقارب رؤى واتفاق في وجهات النظر بين الطرفين،

إقليم أرض الصومال غير مخول له ولا مرخص له عقد الاتفاقات والصفقات بمعزل عن مقديشو وإلا اعتبرت هي والعدم سواء

بالأسباب الداعية لذلك؛ فمن ناحية ترغب إثيوبيا في أن تنفض غبار الدولة الحبيسة عن نفسها بأن تغادر نادي الدول الحبيسة والتي رزحت تحت نيره ما يزيد عن ٤٠ عامًا وأن تعاود الحال لما كانت عليه قبل ١٩٩٣م، أي قبل انفصال إريتريا وتنعم بكونها دولة ساحلية ولو بالإيجار، إذ تقضي المذكرة بأن تستأجر إثيوبيا من الصومال ما مساحته ٢٠ كيلو متر ساحليًا في حيز ميناء بربرة المطل على خليج عدن بما يمنحها مكنة الوصول إلى مياه البحر الأحمر واستغلالها في الأغراض التجارية والبحرية وذلك لمدة ٥٠ عامًا. تبحث إذن إثيوبيا عن موضع قدم على الساحل الغربي للبحر الأحمر بغية الوصول إلى أوروبا وباقي دول العالم عبر المعبرين الحيويين قناة السويس ومضيق باب المندب.

لم يقتصر الاتفاق على الجانبين التجاري والاستغلال البحري بل إن الجانب العسكري كان حاضرًا وبقوة إذ صرحت أرض الصومال وكذلك فعلت إثيوبيا بأن المذكرة تشمل أيضًا تأجير جزء من ساحل إقليم أرض الصومال كقاعدة حربية بحرية للبحرية الإثيوبية.... فهل العمل على بناء وعملقة أسطول بحري سيساعد على الاستقرار أم أنه سيفتح أبوابًا للصراع والتسليح تستنزف مقدرات الإقليم وتوقعه في شرك الحروب ؟!

ريادة البحر الأحمر إذن تفوح من سياسة أديس أبابا وإن لم تصرح بذلك صراحة، والهدف الاستراتيجي ليس بخافٍ على عين فاحصة متفحصة، إذ إن المستهدف من تلك الخطوة هو أن تصبح إثيوبيا لاعبًا محوريًا في الإقليم وضامنًا يعول عليه في أمن وسلامة البحر الأحمر وأن تحجز لها مقعدًا في محور المدافعين عن الملاحة والتجارة الدولية وخاصة تأمين مضيق باب المندب بعد التهديد الذي يتعرض له إبان حرب غزة من قبل الحوثيين والقراصنة الصوماليين، الأمر الذي يستتبعه تمتعها بنفوذ سياسي عسكري اقتصادي يضمن لها فرض سياستها على المنطقة.

تقلد منصب المتحدث الرسمي باسم القرن الإفريقي والظهور بمظهر حامي حمى البحر الأحمر والتجارة الدولية وحليفًا إقليميًا للقوى الدولية الفاعلة هو هدف الأهداف من وراء ذاك اتفاق... ليس بمستغربٍ إذن أن تصف إثيوبيا هذا الاتفاق بـ «التاريخي» إذ يعيد لها تدفق المياه الدافئة للبحر الأحمر عبر شريانها البحري الجديد وهو ما يساهم وبحسب ما عبرت عنه أديس أبابا بـ «تنويع وصولها إلى الموانئ البحرية»، والمتتبع لمجريات الأمور الإفريقية وبالأخص القرن الإفريقي يجد أن نواة هذه المذكرة بدأت عام ٢٠١٩م، حينما قامت إثيوبيا بشراء ١٩ بالمائة من ميناء بربرة في مقابل احتفاظ أرض الصومال بحصة ٣٠ % في حين ظفرت شركة موانئ دبي العالمية بنصيب الأسد المدير ٥١ % لمدة ٣٠ عامًا وهذا ما قوبل بالرفض التام من مقديشو واجتمع البرلمان الصومالي حينئذ وصدّق على قرار صومالي بإلغاء الصفقة لكن لم يكن ثمة تأثير للتحرك الصومالي على الصفقة أو المشروع. في مقابل فك أسر الإقليم الأرضي الإثيوبي الحبيس واستنشاق هواء البحر الأحمر على أرضٍ إثيوبية ولو بالتأجير، نجد أن هناك مقابلاً كان بمثابة الدافع والمحرك لإقليم أرض الصومال في الانخراط في هذه الصفقة وهو حلم الاعتراف الدولي بها ومكافأة من يفض عذرية عدم الاعتراف بها بهذا المقابل السخي كذلك كان الجانب الاقتصادي حاضرًا أيضًا في فكر هارجيسا إذ بمقتضى الاتفاق سوف تتحصل هارجيسا على حصة ٢٠ % من الخطوط

البحث عن "الفاعلين الأصليين" .. فكيف لإثيوبيا ذات الموازنة المهترئة والديون والحروب الأهلية تضطلع بتمويل مشروع بربرة

الجوية الإثيوبية ويعد هذا الاستحواذ رافدًا اقتصاديًا مهمًا لأرض الصومال إذ سيدر عليها دخلاً بما قيمته ١,٤ مليار دولار سنويًا. كذلك تسعى هارجيسا للاستفادة من الثروة البشرية الإثيوبية والتي تقدر بنحو ١٢٠ مليون نسمة في أن تجتذب استثمارات إثيوبية بما ينعش اقتصادها القومي.

الدوافع السياسية والاقتصادية ليست فقط هي المحرك الدافع لهارجيسا للانخراط في هذا الاتفاق، هناك أيضًا الباعث الأمني، إذ تسعى هارجيسا لعقد اتفاقية دفاع مشترك يضمن أمنها الداخلي سيما بعد تمرد قبيلة «طولبهنتي» عليها وإعلانها الخضوع لسلطة حكومة مقديشو المركزية، الأمر الذي قابلته الأخيرة بمنحها صفة ولاية فيدرالية مؤقتة، كما تسعى هارجيسا لضمان أمنها الخارجي خاصة مع الجانب الصومالي وهو ما تسعى لتوريط إثيوبيا في مستنقعه.

لذلك ألقت مذكرة التفاهم هذه بظلال التخوف والقلق على الدول المعنية حيث أعربت كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وكذلك الاتحاد الإفريقي عن دعمهم لوحدة واستقرار وأمن وسلامة الأراضي الصومالية.

شرعية المذكرة من وجهة نظر القانون الدولي

القانون الدولي لا يعترف إلا بأشخاصه وهم الدول والمنظمات الدولية ودولة الفاتيكان فيما يتعلق بإبرام الاتفاقات والمعاهدات الدولية وذلك وفقًا لما فرضته اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية لعام ١٩٦٩م، والتي تعد المرجع الرئيس والركن الركين في إبرام المعاهدات الدولية، وبسحب هذا المبدأ على مشروع الاتفاقية «مذكرة التفاهم» وبالنظر إلى كون إقليم «أرض الصومال» جزء لا يتجزأ من الصومال ويقبع تحت سيادته ولا يتمتع بالشخصية القانونية الدولية ولا بالأهلية القانونية لإبرام المعاهدات الدولية، يتضح لنا على الفور عدم شرعية المذكرة دوليًا لأنها وببساطة شديدة تصرف من لا يملك فيما لا يملك.

تداعيات المذكرة

أسلفت الأسطر السابقة عن عدم شرعية مذكرة التفاهم المبرمة بين إقليم أرض الصومال ودولة إثيوبيا حيث إن أرض الصومال ليست بشخص من أشخاص القانون الدولي ولا تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ومن ثم فهي جزء لا يتجزأ من الصومال، تسري عليه قوانينه وتمارس عليه سيادته. ينبثق عن ذلك أن إقليم أرض الصومال غير مخول له ولا مرخص له بعقد الاتفاقات والصفقات بمعزل عن العاصمة مقديشو وإلا اعتبرت هي والعدم سواء. في هذا السياق لم يكن غريبًا أن وصفت الصومال وبحق الاتفاق في اليوم التالي له بأنه: «عمل من أعمال العدوان يقف عائقًا أمام السلام والاستقرار».

ما يؤجج الموقف ويؤزمه هو أن المذكرة تأتي بعيّد أيام من نجاح جيبوتي في انتزاع موافقة مقديشو وهارجيسا على العودة لطاولة المفاوضات وحل خلافاتهما وهو ما يعصف بمصداقية هارجيسا لدى مقديشو وجيبوتي.

في حسابات ميزان القوى تتفوق إثيوبيا وترجح كفتها العسكرية على الصومال إذ لا يتعدَ قوام جيش الصومال ٢٠ ألف جنديًا بينما يصل تعداد الجيش الإثيوبي إلى ١٣٠ ألفًا ، لكن رجحان كفة الجيش الإثيوبي لا تعني انزواء واستبعاد النزاع المسلح؛ فيذكرنا التاريخ باندلاع حرب بين الطرفين عام ١٩٧٧م، عندما قامت الصومال بغزو منطقة حدودية متنازع عليها تسمى «أوجادين» وانتهى الأمر بضمها إلى إثيوبيا بعدما تفوقت الآلة العسكرية الإثيوبية على نظيرتها الصومالية.

احتمالية نشوب صراع عسكري بين مقديشو وأديس أبابا قائمة إذن وسواء اندلعت شرارة الحرب أو توقف الأمر عند حد التلويح بها يقوض كل ذلك الأمن في القرن الإفريقي ويضربه في مقتل. الفئوية والطائفية هما سيدا الموقف في الداخل الإثيوبي وكذا الصومالي، لا تنعم أي من الدولتين باللحمة والاستقرار الداخلي. في حين تنغمس مقديشو في جولات طويلة مع حركة الشباب المجاهدين تستنزف طاقة وموارد البلد الفقير نجد أن أديس أبابا أيضًا غارقة بل مستغرقة في مستنقع الحروب الداخلية كتيغراي وأمهرة... والتمادي في تنفيذ هذا الاتفاق يسكب البنزين على النار ويزيد الاضطراب والتناحر بما ينعكس سلبًا على الأمن الإقليمي. بيد أن أخطر نتيجة لذلك الاتفاق قد تتمثل في لعب أديس أبابا بورقة آلاف الجنود الإثيوبيين في الصومال، حيث يقدموا الدعم والعون لحكومة مقديشو؛ فإذا ما حاول أبي أحمد، استخدامهم لفرض رؤيته فسوف تشتعل المنطقة ليس لسنوات بل لعقود وعقود...

عزم إثيوبيا بناء قاعدة عسكرية على الساحل الغربي للبحر الأحمر فهذا إن كان له من دلالة فهي دلالة توسعية تهدد أمن المنطقة

كذلك فإن الاتفاق الإثيوبي-الأرض صومالي سيثير حفيظة لاعبون أساسيون في المنطقة وسيشكل تهديدًا للأمن القومي للبعض منها؛ فعلى سبيل المثال تضخ كل من الإمارات العربية وتركيا والصين مليارات الدولارات كاستثمار أجنبي في مجال الموانئ وهناك قبل هذا وبعده، مصر، والذي أعرب رئيسها صراحة عن أن مصر لن تسمح بالمساس بالصومال وسيادته وأن الصومال بلدًا عربيًّا وهناك اتفاقية دفاع مشترك تستفيد منها الصومال وأن مصر على استعداد للتدخل إذا ما طلب الصومال ذلك.

أرض الصومال والمراهقة السياسية

غاب عن حسابات إقليم أرض الصومال محدوديته في كل شيء، المساحة، التأثير السياسي، عدد السكان... إلخ؛ فإذا ما منح إثيوبيا ٢٠ كيلو متر بطول الساحل بفرض شرعية ذلك- وهذا غير صحيح- في مقابل الاعتراف بها فكم عليه منحه والتنازل عنه لغير إثيوبيا نظير الاعتراف بها؟ وهل سيتبقى بعد ذلك شيء ؟! تعتقد هارجيسا أن أديس أبابا سوف تسبغ عليها الحماية وسوف تكون درعًا واقيًا لها من الأسهم الصومالية، وهذا صحيح حال حدوثه، لكن من سيسمح لهما بذلك !!

بالنسبة لإقليم أرض الصومال؛ فإن هذا المسلك سوف يجلب سخط الداخل من الحركات المعارضة الأمر الذي معه قد تجد هارجيسا نفسها أمام موجة بل موجات من المواجهة المسلحة مع تلك الحركات كما أن هذا الاتفاق قد وحّد الصف الصومالي فيما يتعلق بمجابهة مضمون الاتفاق؛ فها هي حركة الشباب المجاهدين تعلن رفضها التام للاتفاق وتدعو لمقاومته بالسلاح وتجيّش لذلك الشعب الصومالي على قول إن هذا واجب وطني: الذود عن أراضي الوطن وسيادته.

كما سيترتب على تنفيذ الاتفاق إلصاق تهمة الخيانة بقادة الإقليم ووضعهم في كفة واحدة مع إثيوبيا وهذا مما يعمّق المشكلة ويسهم بدوره في قلقلة الإقليم وزعزعة استقراره.

لا تنسَ الصومال أن إثيوبيا هي من خلقت حركة الشباب المجاهدين والذي أغرق الصومال في حرب داخلية ونزاع مسلح قوّض الأمن الصومالي وما يزال يهدد الوحدة الوطنية إلى اللحظة، فتجرؤ إثيوبيا مرة ثانية باعتدائها على سيادة أرض صومالية متمثلة في عقد اتفاق بينها وبين الإقليم المعلن انفصاله من طرف واحد وهو إقليم أرض الصومال سيزيد من حدة التوتر بين البلدين ويتخطى ما هو حادث الآن بسحب السفراء وهو ما يسهم في تأزيم الموقف وتعقيده.

على صعيد الاستقرار الإقليمي بما في ذلك أمن وسلامة الملاحة بالبحر الأحمر؛ فإنه من المتوقع أن يُحدث الاتفاق دويًّا ويسبب استفزازًا للصومال وسيدفعها إلى تعطيله بكافة الطرق بما فيها القوة المسلحة، الأمر الذي ستقابله جبهة إقليم أرض الصومال بعقد تحالفات واتفاقيات دفاع مشترك ليدخل القرن الإفريقي في دوامة من الحروب وعدم الاستقرار....

قد تنتهج الصومال سياسة عدو عدوي صديقي بأن تسعى لخلق تحالفات وتكوين جبهات من شأنها ردع التوغل الإثيوبي مما قد يزيد الداخل الإثيوبي اشتعالاً وتعقيدًا الأمر الذي سيكون له مردودًا سيئًا على استقرار إثيوبيا والقرن الإفريقي أيضًا.

كما أن هاجس الانفصال الوبائي يسيطر على دول القرن الإفريقي، لذلك نتوقع أن تقف له بالمرصاد، ذلك أن الفئوية والتشرذم هما النتيجتان الحتميتان التي تنتظرها دول القرن لتمرير الاتفاق بين إقليم أرض الصومال وإثيوبيا

جملة القول ومفاده، أن السياسة التوسعية المنتهجة من قبل إثيوبيا تعمل على شرذمة إقليم القرن الإفريقي وينذر بالانزلاق في مستنقع الحروب الأهلية مما يقوض الاستقرار والأمن بالمنطقة وبما يتبعه ذلك من انعكاسات على أمن وسلامة الملاحة في البحر الأحمر...

قادم المستجدات سيميط اللثام عن حقيقة تلك سياسات...

*مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية ـ رئيس تحرير مجلة بحوث الشرق الأوسط

البحر الأحمر ركيزة للسعودية ومصر لحماية الأمن العربي والخليجي والإقليمي

هدف واشنطن منح الحوثيين الحجج لشن الهجمات للوصول إلى تفاهمات مع إيران

يشهد حوض البحر الأحمر منذ نهاية شهر نوفمبر المنصرم تصعيداً من قبل جماعة الحوثي وبدعم من إيران، بهدف قطع الطريق الملاحي على السفن المرتبطة بإسرائيل أو المتجهة إليها تحت ذريعة دعم قطاع غزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي. جاءت ردة الفعل الإقليمية والدولية الرافضة لهذه الخطوة التي تسببت بأزمة ملاحية دولية وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي وقواعد تسهيل حركة السفن التجارية عبر البحار والممرات والمياه الدولية، سريعة ومتعددة الجوانب. جاء الموقف الأمريكي بالتنسيق مع بعض العواصم مغايرًا لسياسة واشنطن في حالات مشابهة، خصوصًا وهي تسارع لتشكيل وقيادة قوة دولية متعددة الأطراف تحت راية « حارس الازدهار »، الذي نفذ سلسلة ضربات على أهداف مفترضة للحوثيين في عدة مدن يمنية، لم تردع هذه الجماعات ولم تساهم في إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في السابق.

أ . د . سمير صالحة

أججت الحرب في غزة جبهات كانت هادئة وأضرمت النار في فتيل يهدد بتفجير جبهات جديدة بينها حوض البحر الأحمر، ويترك أكثر من لاعب محلي وإقليمي أمام حالة خلط أوراق قد تتعارض مع العديد من التفاهمات والاتفاقيات المعقودة بين الدول المتشاطئة في الحوض والقوى الفاعلة والمؤثرة التي ترتبط مصالحها الأمنية والاقتصادية بهذا الممر الاستراتيجي وامتداداته الجيو -سياسية. الخطورة التي تستدعي التنبه إليها والتعامل معها هي ارتدادات تصعيد من هذا النوع قد يدفع باتجاه بناء منظومة اصطفافات مغايرة تقود نحو توازنات جديدة، نتيجة الحسابات الضيقة والتقديرات الخاطئة التي باتت تهدد المعادلات السياسية والأمنية القائمة منذ سنوات طويلة في منطقة البحر الأحمر وجوارها.

تطرح اليوم أكثر من فرضية ويناقش أكثر من سيناريو أمني وسياسي واقتصادي حول تطورات المشهد في البحر الأحمر والجغرافيا المحيطة به، ومستقبل العلاقة بين الدول المشاركة في سواحله والعواصم الإقليمية والدولية التي تبحث عن حماية مصالحها ونفوذها هناك بعد التصعيد الحوثي في الحوض. ما هي أبرز التحديات الأمنية والسياسية التي تنتظر دول البحر الأحمر واللاعبين المؤثرين في الملف وفي مقدمتهم الدول العربية والخليجية وأمريكا والصين وإيران وتركيا؟ وإلى أين يمكن لهذا الصراع أن يجرّ اليمن والمنطقة، وما التأثيرات المتوقعة على مسار السلام خصوصًا وأن نقاشات فرص نزع فتيل الانفجار ما زالت بعيدة حتى الآن إذا لم نقل إن سيناريوهات الأخطار المحدقة هي التي تتقدم وتسود، بعدما اتسعت رقعة استهداف السفن العابرة للحوض، وانتقلت من ذريعة قطع الطريق على البواخر المتجهة لإسرائيل إلى استهداف مباشر لسفن دول المنطقة الأخرى وتهديد المضائق والمعابر المائية المرتبطة بمياه البحر الأحمر؟ وهل من الممكن أن تساهم الخطة الأمريكية تحت عنوان « حارس الازدهار » في ردع الحوثي وتحقيق الأمن والاستقرار خصوصًا وأن العديد من الأطراف الإقليمية وقفت بعيدًا عن هذه الخطوة التي جاءت مزدوجة المعايير وفي إطار حسابات ومصالح ضيقة وتعكس حقيقة استمرار تخبط إدارة بايدن في التعامل مع ما يجري في اليمن أولاً ومنطقة الحوض ككل ثانيًا ورسم سياسة واضحة حيال التصعيد الإيراني الإقليمي ثالثًا.

١-تأثير التحديات الأمنية في المجرى الملاحي للبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي على حركة التجارة العالمية والإقليمية

يمثل حوض البحر الأحمر ممرّاً مهماً للتجارة والتنقّل، تعاظمت أهميته مع شق قناة السويس قبل أكثر من قرن ونصف. هناك إجماع دولي وإقليمي على موقع ودور الحوض من النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية في تقصير المسافات بين الدول وبناء منظومات تقارب وانفتاح عبر التاريخ في منطقة حيوية واستراتيجية بهذه الأهمية. يقرب حوض البحر الأحمر بين ثلاث قارات عبر أهم الممرات البحرية على خط باب المندب وقناة السويس، وشاركت دول إقليمية وازنة في تقاسم مياهه وسواحله. تصاعد التوتر في الأزمة اليمنية المزمنة وإصرار طهران على تحريك أوراق محلية في الحوض كان العامل الأهم في توتير علاقات الدول المتشاطئة وتأجيج الخلافات ونقلها إلى دائرة الخطر الإقليمي كما هو حاصل اليوم. دون إغفال طريقة تعامل بعض اللاعبين الدوليين مع الملف وتقديم مصالح تجارية وسياسية وأمنية ضيقة حتى ولو كان الثمن هو تعريض الاستفادة من موقع ودور الحوض الاستراتيجي في لعبة التوازنات وبناء الاستقرار الدولي والإقليمي للخطر.

نتحدث عن عبور ملايين براميل النفط يومياً، وعن معبر استراتيجي رئيسي للتجارة الدولية، وسط تقاطعات تشكل أهم الطرق المائية التي تقرب بين منطقة الشرق الأوسط وشرق إفريقيا. لكننا نتحدث أيضًا عن ضرورة عدم تجاهل مسألة وجود الحوض وخليج عدن في قلب كتلة جغرافية تعني مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب وخليج عدن ومضيق هرمز والخليج العربي وبحر العرب، وأن ما يهدد جزئية في هذه البقعة الجغرافية الحساسة يطال بقية الأجزاء شئنا أم أبينا.

٢-البحر الأحمر في " اليوم التالي " للتصعيد الحوثي والعقدة الإيرانية

بقدر ما هناك إجماع في صفوف الخبراء والدارسين على أن ما يدور في قطاع غزة تتحمل تل أبيب المسؤولية الأكبر فيه نتيجة رفضها تطبيق القرارات الدولية والأممية الملزمة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والعادلة وأنها هي التي ساهمت في تسهيل استغلال الواقع القائم من قبل جماعة الحوثي هناك إجماع آخر على أن العديد من العواصم الغربية تتحمل جزءًا من مسؤولية ما يجري في البحر الأحمر اليوم بسبب تجاهل دعم حل الكثير من النزاعات في الحوض ومن حوله كلا القناعتين تلتقيان أيضًا عند حقيقة أن ما يجري اليوم هو نتاج طبيعي لعدم تحرك هذه العواصم الغربية بشكل فاعل ومؤثر لردع إيران وسياساتها في المنطقة، وتمسكها بتحريك ورقة الحوثيين لتهديد الكثير مما شيد وبني على طريق الانفتاح والتعاون والسلام هناك . ما معنى أن تعترض جماعة الحوثي خطوط الملاحة في حوض استراتيجي دولي لهذا النوع من الأخطار مستقوية بإيران وحساباتها وربط ذلك بما يدور في قطاع غزة، بينما تجد واشنطن أن الحل البديل هو تشكيل تحالف عسكري لحماية الملاحة في البحر الأحمر دون أن يكون له أي تأثير حقيقي حتى اليوم؟ ولماذا اختارت الإدارة الأمريكية التحرك في هذه الآونة بعدما تجاهلت لسنوات التحذيرات التي تحدثت عنها الرياض والقاهرة أكثر من مرة باتجاه التنبه لخطورة ما تقوم به إيران وأدواتها منذ سنوات في هذه البقعة الجغرافية؟ خروج واشنطن من عقدة الموقف الإيراني في البحر الأحمر وما تريده طهران، لا يقل أهمية من الرهان على نجاحها في دفع جماعة الحوثي للتراجع عن خطواتها التصعيدية. قناعة أخرى تبرز إلى العلن يومًا بعد يوم وهي أن واشنطن رمت الكرة مرة أخرى في الملعب الإيراني لناحية التصعيد والتهدئة في المنطقة، وهذا ما يدفع العديد من شركاء واشنطن للحذر وعدم الرهان على ما تقوله وتفعله الإدارة الأمريكية في البحر الأحمر. هل تفرط إيران بمثل هذه السهولة بمصالحها في مضيق باب المندب عبر ورقة الحوثي التي تمنحها البقاء أمام طاولة التفاوض حول ما يُقدر بنحو ٤٠% من التجارة البحرية الدولية، ونحو ٢٠% من تجارة النفط العالمية. الإجابة مرتبطة بمدى جدية واشنطن واستعدادها للانخراط في مواجهة واضحة مع إيران وهذا ما يقلق شركاء أمريكا في المنطقة ويدفعهم للحذر أيضًا.

يريد الحوثي وبقرار إيراني فتح الطريق أمام طهران باتجاه تعزيز النفوذ والتمدد في المنطقة. المشهد يتكرر اليوم في حوض البحر الأحمر من جديد من خلال التصعيد في أحد أهم الممرات المائية في العالم. محاولة عرض العضلات في البحر الأحمر، لا علاقة له من قريب أو بعيد بمسألة نصرة الشعب الفلسطيني، إنما هي محاولة للتأثير في مسألة قبول شرعية هذه الجماعات كقوة فاعلة في المعادلة السياسية اليمنية والتفاوض معها لإرضاء إيران وتثبيت نفوذها وحصتها أمام الطاولة.

تطمح طهران وأدواتها لتهديد معادلات الأمن والسلم في هذا الحوض الحيوي وممراته، فهل البديل هو تحويل السفن باتجاه رحلة بحرية طويلة تمر عبر رأس الرجاء الصالح، في جنوب إفريقيا، وإطالة أمد الرحلة ومضاعفة تكاليفها، أو محاولة تشكيل قوة ردع مبتورة لم تقدم أي شيء حتى الآن باستثناء تعقيد الأمور أكثر فأكثر. أم البحث عن البديل السياسي والأمني الحقيقي لدعمه من خلال التنسيق السريع مع دول الحوض والإصغاء إلى ما تقول

بايدن سحب الحوثي من قائمة الإرهاب وهدف واشنطن الإمساك بخيوط اللعبة في البحر الأحمر للتفاوض ومقايضة طهران

وتريد بهذا الخصوص؟

٣ -هل ينقذ " حارس الازدهار " الموقف؟

أعلنت القيادات الأمريكية أكثر من مرة أنها لا تدعم فكرة توسيع الحرب في قطاع غزة ونقلها إلى جبهات أخرى في المنطقة. لكنها لم تتردد في تشكيل تحالف « حارس الازدهار » في مواجهة جماعة الحوثي التي استهدفت حركة الملاحة في البحر الأحمر.

تدعو واشنطن الحوثيين لوقف الهجمات ضد السفن في مضيق باب المندب بالبحر الأحمر، وتقرر التحرك العسكري ضدهم هناك لكنها تتجاهل مواقفها وسياساتها السابقة المتناقضة والتي ساهمت في إيصال الأمور إلى ما هي عليه اليوم. مع ما تقوله وتفعله اليوم . لا تكتفي واشنطن بتكوين حلف « حارس الازدهار » الذي أعلنته في ١٩ ديسمبر المنصرم، لكنها تحاول تبرير ما تفعله بغطاء أممي وقرار مجلس الأمن الدولي الذي صاغته بالتنسيق مع بعض العواصم الغربية تحت ذريعة مطالبة الحوثيين بإنهاء هجماتهم. ورطة أمريكا التي لا تريد التوقف عندها سياسيًا وقانونيًا نتيجة التناقضات في سياساتها المعتمدة حيال الحوثي، هي عدم حصولها على التفويض الأممي والإقليمي الذي يمنحها حق تنفيذ عملياتها العسكرية ضد الحوثيين ويتحدث حصراً عن صدّ الهجمات وليس توسيع رقعة الحرب، وتجاهل تبعات خطوات بهذا الاتجاه تساهم في عسكرة البحر الأحمر وزيادة الأزمة تعقيداً. هل هدف واشنطن هنا هو منح جماعة الحوثي المزيد من الحجج والأسباب لشن المزيد من الهجمات والحصول على فرصة الرد لتوتير الأجواء في البحر الأحمر أكثر فأكثر، أم الوصول إلى تفاهمات جديدة مع إيران عبر الورقة الحوثية كما سبق وفعلت قبل أعوام عندما تخلت عن توصيفها كمجموعات إرهابية تهدد الأمن والاستقرار في حوض البحر الأحمر؟ لم توقف الهجمات الأمريكية الحوثي ولم تنه التصعيد في مياه البحر الأحمر فهل هناك أهداف أخرى لأمريكا تحاول الوصول إليها وتحقيقها؟

حددت واشنطن سياستها الجديدة حيال التصعيد الحوثي في حوض البحر الأحمر باللجوء إلى الضربات الجوية لإضعاف قدرات الحوثيين على مهاجمة السفن، وتكثيف الجهود لاعتراض الأسلحة الإيرانية المرسلة إلى هذه المجموعات، والعمل على حماية نفوذها ومصالحها في هذه البقعة الجغرافية الاستراتيجية البالغة الأهمية. من أجل ذلك ذهبت وراء تشكيل ما سمي بتحالف « حارس الازدهار ». تقول واشنطن أن هدفها هو حماية حركة التجارة في البحر الأحمر، فهل ستسأل نفسها لماذا لم تلتحق الدول المتشاطئة بهذا الحلف؟ ما تقوم به إدارة بايدن سواء عبر خطوات فرض العقوبات وإعادة تصنيف هذه المجموعات كمنظمة إرهابية، لم يردع الحوثي ولم يعيد الأمور في الممرات المائية هناك إلى ما كانت عليه قبل أشهر. لذلك تبرز مسألة ضرورة إقناع واشنطن بمراجعة سياساتها أو التحرك العملي والسريع باتجاه التنسيق الإقليمي والدولي في الملف اليمني لإنهاء هذا الوضع المضطرب بأسرع ما يكون.

٤ -معالم معضلات أمنية اقتصادية دولية إقليمية أوسع تلوح في

نقاشات فرص نزع فتيل الانفجار ما زالت بعيدة حتى الآن وسيناريوهات الأخطار المحدقة تتقدم وتسود

الأفق

حاولت دول حوض البحر الأحمر بالتنسيق مع اللاعبين المؤثرين والفاعلين أكثر من مرة وضع أطر تعاون مشترك بهدف صون الأمن في هذا المجرى الملاحي الاستراتيجي، إلا أن طموحات البعض الضيقة عرقلت باستمرار الوصول إلى هدف بناء وترسيخ السلم والتعاون في ملفات الاقتصاد والأمن والتنسيق السياسي بين الأطراف هناك. مبادرة الدول المتشاطئة في البحر الأحمر وخليج عدن في عام ٢٠٢٠م، عرقلتها مثلاً حسابات البعض وفي مقدمتهم إيران يومها.

ما هي الفرص القائمة اليوم باتجاه الحلحلة والانفراج مع اللاعب الصيني والأمريكي والإيراني والتركي واحتمال التنسيق مع الدول المؤثرة في بناء استراتيجيات الحوض مثل السعودية ومصر والسودان؟ وهل « حارس الازدهار » الأمريكي قادر على إعطاء الدول المتشاطئة هناك ما تريد؟ وكيف سيتم التعامل مع ما تقوله وتفعله إثيوبيا مثلاً من خلال محاولات تسجيل اختراقات غير شرعية بالتعاون مع « أرض الصومال »؟

واشنطن هي التي تجاهلت ما جرى في صنعاء عام ٢٠١٤م، من قبل الحوثيين، والرئيس جو بايدن هو الذي أشرف على عملية سحب اسم الحوثي من قائمة الجماعات الإرهابية. هدف واشنطن هو محاولة الإمساك بخيوط اللعبة في البحر الأحمر للتفاوض ومقايضة طهران عند اللزوم تماما كما فعلت في العراق وكما تريد أن تفعل اليوم في سوريا.

يستحق ما يقوله المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي جون بولتون حول « أن مخاوف الرئيس بايدن معقّدة للغاية لدرجة استحالة إيجاد التوازن الصحيح بشأنها » التوقف عنده. فبولتون يرى « أن هذه المخاوف مشروعة لكن ليس للأسباب التي قدّمتها مصادر مجهولة في الإدارة. المشكلة تأتي من بايدن نفسه، لديه الكثير من الأهداف الاستراتيجية الخاطئة والمربكة والمتناقضة التي تتصادم وتعيق بعضها بعضاً ».

اللاعب الصيني

وضعت الصين في الأعوام الأخيرة مصالحها التجارية مع إيران على رأس لائحة مناقشة الوضع المربك في البحر الأحمر. حاولت التوسط بين الرياض وطهران لكن الأمور تختلف هذه المرة لأن مصالحها التجارية في الحوض هي المهددة. فما الذي ستختاره وتقوله عندما ترى إيران تتحرك عسكريًا وسياسيًا لدعم الحوثي في عمليات إشعال الحوض وتهديد سلامة الملاحة فيه وكيف ستتصرف بكين لحماية سفنها ومصالحها التجارية هناك؟ هل ستذهب وراء إقناع طهران كي تتوسط لدى الحوثي بعدم استهداف بواخرها أم هي ستبحث عن خيارات سياسية واستراتيجية أهم وأكبر تأخذ بعين الاعتبار مصالحها مع دول الخليج ككل؟

تميز الموقف الصيني بالمقارنة مع الموقف الروسي في قراءة ما يدور في البحر الأحمر بعدم التشدد أو التصعيد ضد جماعة الحوثي والاكتفاء بالتعبير « عن القلق » إزاء تصاعد التوترات ودعوة جميع الفرقاء إلى ضبط النفس، مبدية بكين استعدادها للتواصل مع جميع الأطراف من أجل التهدئة. لكن الصين أعلنت أيضًا أنها لن تتردد في المجاهرة بخيبة أملها حيال طهران إذا ما تعرضت سفنها لأي هجوم أو تأثرت مصالحها التجارية في الحوض.

بين ما تحاول الصين فعله باختصار هو الحصول على ضمانات إيرانية بعدم اعتراض سفنها في البحر الأحمر لتكون معاملتها متساوية مع طريقة التعامل مع الجانب الروسي هناك، ودعوة الأطراف المعنية لعدم زيادة التوتر في البحر الأحمر، إلى جانب انتقاد سياسة أمريكا التي تعرقل صدور القرارات الدولية لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

لا تريد بكين تعريض حوالي ٦٠ % من تجارتها مع أوروبا التي تعبر مياه هذا الممر باتجاه ميناء « بيرايوس » اليوناني كمحطة ترانزيت استراتيجية للخطر. فبين ما يقلق بكين أكثر من غيره في استراتيجية التعامل مع تطورات المشهد في البحر الأحمر ارتدادات ما يجري على مبادرة « الحزام والطريق » التي تم بموجبها إطلاق مشاريع صينية ضخمة في المنطقة، واحتمال تراجع ثقلها التجاري لصالح المشاريع المنافسة الجديدة من قبل الهند والعراق وأمريكا، خصوصًا في الشق المتعلق بباب المندب الذي يعد قناة مهمة لصادرات الصين وارداتها إلى إفريقيا وأوروبا.

اللاعب التركي

ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به تركيا في تثبيت الأمن في البحر الأحمر خصوصًا مع تزايد وجودها ونفوذها في القرن الإفريقي؟

أوجز وزير الدفاع التركي يشار غولار نظرة أنقرة حول ما يجري في البحر الأحمر وسياساتها ومواقفها هناك، لا سيما بعد تصاعد التوتر بين جماعة الحوثي المدعومة إيرانيًا والولايات المتحدة الأمريكية بقوله، «نمر بمرحلة حرجة حيث تحولت التوترات إلى نزاعات وحتى حروب، وبلغت الاختبارات الدولية ذروتها، ويتم إعادة تحديد التوازنات «. مؤكدًا أن تركيا « تؤمن بأنه يمكن حل جميع المشاكل من خلال الالتزام بمبادئ القانون الدولي الأساسية، وبناء علاقات أخوية وودية قائمة على الاحترام والتفاهم المتبادل بين جميع الأطراف المعنية «.

تنامى الوجود والدور التركي في إفريقيا والبحر الأحمر مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. كما فتحت استراتيجية أنقرة بهذا الاتجاه الأبواب التجارية والاستثمارية أمامها بحيث نجحت تركيا في تسجيل اختراقات واسعة في منظومة علاقاتها مع العديد من دول إفريقيا التي تواجه مشاكل وأزمات فيما بينها مثل الصومال وجيبوتي وإثيوبيا والسودان. ساهم التحول في سياسات أنقرة الإقليمية في إعادة تموضع واسع في منظومة تقاطع علاقاتها مع الدول المطلة على البحر الأحمر والقارة الإفريقية. تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة حول تطورات الوضع في البحر الأحمر وإعلانه أن بعض العواصم الغربية تريد تحويل المنطقة هناك إلى بحيرة من الدماء، يعكس حجم هذا التحول والتقارب التركي / المصري/ السعودي / الإماراتي الحاصل في العامين الأخيرين. إلى جانب ذلك تشكل خطط ومشاريع خطوط التجارة العالمية التي تناقش في هذه الآونة والمرتبطة بخليج عدن وباب المندب وقناة السويس فرصة تقارب وتنسيق تركي مع الدول الثلاث في إطار الممرات التجارية الإقليمية المطروحة اليوم سواء في الجانب العراقي، أو الصيني، أو الهندي. بين أسباب التصعيد الإيراني في البحر الأحمر قلق طهران من تهميش دورها في هذه الملفات بعد نجاح تركيا في تحسين وتطبيع علاقاتها مع الدول المطلة على الحوض والبوابات المائية الاستراتيجية هناك. حقيقة أخرى لا يمكن إغفالها وهي وجود مصالح تركية كبيرة في منطقة القرن الإفريقي، لذلك وضعت أنقرة دائمًا نصب عينيها مسألة التنسيق المتوازن بين دول القرن الإفريقي، ودول منطقة البحر الأحمر وفتح الطريق أمام المنتجات التركية للوصول إلى هذه المناطق بمواكبة توسيع رقعة الاستثمار الاستراتيجي ودعم بلدان القرن الإفريقي في تحسين بنيتها التحتية، من أجل رفع مستوى التبادل التجاري والخدماتي بين الجانبين.

الموقع والدور السعودي والمصري

يعتبر أمن البحر الأحمر ركيزة أساسية من ركائز السياسة السعودية والمصرية. ليس فقط لارتباطه بأمنهما القومي، بل من منطلق حماية الأمن العربي والخليجي والإقليمي هناك. من هنا تواصل الدول العربية الفاعلة المعنية بأمن الملاحة في البحر الأحمر وتحديدًا المملكة العربية السعودية ومصر التنسيق المشترك ودعم خطط التعاون الإقليمي تجنبًا للتورط في مواجهات أو تصعيد يتعارض مع مصالحها.

تجربة الملف اليمني، والتذبذب في سياسات واشنطن المعتمدة في البحر الأحمر والخليج والقارة الإفريقية، وتجاهل تحذيرات ودعوات الرياض والقاهرة حول ما يجري هناك، هو ما دفع العديد من الدول العربية والإسلامية لتجنب الدخول في أي مغامرة إقليمية تريدها أمريكا في إطار حساباتها ومصالحها وحدها. ما ساهم في مواصلة الرياض والقاهرة لسياساتهما الراهنة هو التخبط الأمريكي والغربي في طريقة التعامل مع جماعة الحوثي، وتطورات المشهد في قطاع غزة مع تجاهل أفعال نتنياهو ورفضه القبول بحل الدولتين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. تسعى السعودية منذ منتصف الخمسينيات وفي إطار ميثاقٍ جدة، لإقامة نظام أمن مشترك في البحر الأحمر، وهذا ما حاولت تثبيته وترسيخه في قمم واتفاقيات عام ١٩٧٢ وعام ١٩٨٢م، بين العديد من العواصم العربية المعنية. وانطلاقًا من ذلك حمل البيان الختامي لاجتماع الرياض بين دول البحر الأحمر وخليج عدن، في ديسمبر ٢٠١٩م، بنود التأكيد على المبادرة السعودية بتأسيس كيانٍ لدول البحر الأحمر وخليج عدن العربية والإفريقية، يَضمّ السعودية ومصر والأردن والسودان واليمن والصومال وغيرها من الدول الراغبة في تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي، وتحقيق المصالح المشتركة هناك. وسط تنسيقٍ سعودي/ مصري لاستراتيجية متعددة الجوانب خاصة بعد ترسيم الحدود البحرية ودخول البلدين إلى مجالات أوسع من التعاون.

العودة لطرح وإحياء خطط ومشاريع التعاون التي تبنتها الرياض والقاهرة في مطلع السبعينيات ودعت دول الحوض الأحمر لتبنيها واعتمادها مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات والمتغيرات القائمة

العواصم الغربية تتحمل جزءًا من مسؤولية ما يجري في البحر الأحمر لتجاهلها حل النزاعات في الحوض وما حوله

ما يجري اليوم نتاج طبيعي لعدم تحرك العواصم الغربية لردع إيران وسياساتها في المنطقة وتمسكها بتحريك ورقة الحوثيين

ما زال في مقدمة الحلول والخيارات الممكن اعتمادها بين الدول المعنية.

٥ -إثيوبيا و" أرض الصومال ": من المستفيد من التصعيد؟
أقدمت إثيوبيا على توقيع مذكرة تفاهم مع إقليم « أرض الصومال » الذي أعلن استقلاله عن الصومال من طرف واحد سنة ١٩٩١م، وبموجب هذه المذكرة يمنح الإقليم بصورة غير شرعية إثيوبيا حق استخدام ميناء بربرة المطل على البحر الأحمر لمدة ٥٠ عاماً مقابل حصوله على حصة في شركة الخطوط الجوية الإثيوبية، واعتراف أديس أبابا بأرض الصومال كدولة مستقلة. شكل التحرك الثنائي هذا مادة إضافية لعدم الاستقرار في حوض البحر الأحمر وإفريقيا، ودخول أكثر من لاعب على الخط مستفيدا من المشهد، باتجاه تقديم حساباته ومصالحه هناك من خلال تأمين العقود الاقتصادية البعيدة المدى والقواعد العسكرية التي توفر له البقاء في هذه المنطقة. هذا إلى جانب تداعيات الاتفاقية بين إثيوبيا و « أرض الصومال » التي بموجبها يتم تأجير ميناء بربرة ومساحة ٢٠ كيلو مترًا من أراضي الصومال دون موافقتها لإثيوبيا على استقرار وأمن البحر الأحمر وإفريقيا.

تجاهل أديس أبابا لكل المواقف والبيانات والتصريحات الصادرة عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وتكتل الإيجاد لا يعطيها حق توقيع اتفاقيات من هذا النوع وسيقود إلى تعقيدات أوسع في ملف الأزمات الداخلية في الصومال وسيكون له ارتداداته على التوازنات الحساسة في القارة السمراء وسيتحول إلى عامل إضافي لتعقيد المشهد القائم في البحر الأحمر. لكنها وربما هو الأهم هنا خطوة تذهب باتجاه الرد على تفاهمات التفكيك والفصل والدمج ومحاولات التلاعب ببنية الصومال.

٦ -فرص وطرق إعادة الاستقرار إلى حوض البحر الأحمر
تتشبث مجموعات الحوثي بنهجها التصعيدي المعروف مستغلة الوسائل والفرص، والتخبط الغربي في السياسات والمواقف. ما يوصف بمواجهة عسكرية غربية مع الحوثي في البحر الأحمر لإعادة الهدوء وتأمين حركة الملاحة الدولية عبر « حارس الازدهار »، لم يعط أمريكا تحديدًا ما تريده خصوصًا في الشق المتعلق بحماية السفن الإسرائيلية وتسهيل حركة انتقالها. ما يحصل هو العكس، المزيد من التأجيج وتزايد في سيناريوهات خروج الأوضاع عن السيطرة.

أين وكيف ستنتهي المواجهة وإلى متى ستطول؟ وما هي ارتداداتها على التوازنات الحساسة؟ وهل هي عملية « تأديبية » محدودة أم فرصة لتغيير الكثير من المعادلات القائمة في البحر الأحمر؟
هناك أولاً الرسائل السياسية والأمنية المتبادلة والتي لا تتوقف بين دول الحوض فيما بينها من جهة، وبين اللاعبين الكبار أصحاب المصالح الاستراتيجية المؤثرين في الملف

من جهة أخرى.
هناك ثانيًا حقيقة أن الإدارة الأمريكية تتحمل الجزء الكبير من وصول الأمور إلى هذه الدرجة من التعقيد والتداخل نتيجة سياسة غير مستقرة أو متماسكة ودائمة التخبط في هذا الملف.
وهناك ثالثًا احتمال أن يقود ذلك إذا ما استمر على ما هو عليه العديد من الدول المتشاطئة في البحر الأحمر والقوى الفاعلة في المنطقة والتي لها مصالح استراتيجية هناك، لمراجعة الكثير من مواقفها وسياساتها والتحالفات التي بنتها حول هذا الممر البحري الحيوي في العقود الأخيرة.

هل ستقود المتغيرات المتلاحقة لبناء منظومات جديدة من العلاقات العسكرية والسياسية والتجارية؟ أم أن التهدئة في قطاع غزة ستعيد الجميع إلى لعبة الوقت وهو الذي قد يسهل رسم معالم طبيعة المشهد السياسي والأمني والتجاري الجديد في هذه البقعة الجغرافية البالغة الأهمية.

التحرك الغربي / الروسي/ الصيني مهم هنا باتجاه المساهمة في وضع حد لسلوك وتصرفات الحوثي. لكن الأمر يتطلب نفس الدور والثقل باتجاه وقف الحرب في غزة وإزالة أسباب الصراع

* أستاذ القانون والعلاقات الدولية ـ العميد المؤسس لكلية القانون في جامعة غازي عنتاب التركية

أمن البحر الأحمر بين المسؤولية الإقليمية والجيوبولتيك العالمية

مخطط ليكون البحر الأحمر بحيرة أمريكية / أوروبية وتحويل الملاحة لرأس الرجاء الصالح

لما كان الأمن بمدلوله المطلق هو مطلب أساسي لأي كائن حي، فإن الدول وما تضمه من شعوب هي الأولى قبل غيرها بتحقيق هذا المدلول لكي تضمن العيش والأمن والنمو، ويقصد بالعيش المحافظة على أسباب الوجود، وعناصرها في كل دولة ثلاثة عناصر هي الأرض، والشعب، والسلطة. لو نقصت إحداها ما كانت هناك دولة، وما كان هناك حاجة لأمن أو نمو لكائن غير مكتمل الوجود.

وفي حالة تواجد هذا الكائن متوافر العناصر (الدولة) فإن بقاءها مرهون بالمحافظة عليه وحمايته من المخاطر المتمثلة في ثلاث أشكال (تهديد وإعتداء وتحدي) من مصادرها المختلفة في الداخل والخارج. وبتحقيق الأمن والحماية من المخاطر تكتمل حركة الحياة بالنمو والإزدهار من أجل توفير مستقبل أفضل للأجيال المقبلة.

لواء د. نصر سالم

ولما كان العالم قد تحول إلى قرية صغيرة في تأثيرها وتأثرها فإن الأمن المعاصر لم يعد محدوداً بنطاقات محلية أو إقليمية أو عالمية بل تعدى كل الحدود ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر ويمتد إلى الإطار الإقليمي والعالمي كما تأثرت أساليب التعامل الممكنة والمتاحة بالعديد من المتغيرات الخارجية التي يصعب تجاهلها، وأصبحت السياسات الأمنية لأي دولة أو إقليم تتصدى لكل مصادر التهديد والعدوان والتحدي من جميع مصادرها.

وبتطبيق هذا المفهوم الأمني على أمن أمتنا العربية وهو أمنها القومي ولبناته المكونة من الأمن الوطني لدوله المختلفة، نجد أن الوطن العربي موزع جغرافيا بين قارتي آسيا وإفريقيا، وأنه يتأثر بما تشهده كلتا القارتين من أحداث بل بما يشهده العالم من مشرقه إلى مغربه، نظرًا لكونه يربط بينهما ويتحقق لهما من خلاله الاتصال، ولقد زاد من أهمية هذا الموقع الفريد للوطن العربي احتواؤه على ممرات مائية تربط قارات العالم ومحيطاتها وبحارها لتنساب فيها الأساطيل التجارية والعسكرية حاملة أسباب الحياة وفناءها في وقت واحد لشعوب العالم كافة.

ويمثل البحر الأحمر المثال الأهم والأخطر لكل تلك العوامل نظرًا لوقوعه في منتصف الدول العربية والإسلامية واحتفاظه بأهمية جيوستراتيجية لتلك الدول الواقعة على شواطئه وأهمية جيوبولتيكية للدول الأخرى التي ترتبط مصالحها به وتعتبره جزءًا من مجالها الحيوي الذي تحرص على الحفاظ على أمنه. ولا تقبل التفريط فيه، وقد زادت هذه الأهمية باكتشاف النفط والغاز في منطقة الخليج العربي وحاجة معظم دول العالم لها من جهة وتهافت القوى الكبرى للسيطرة على تلك المنطقة عسكريًا وأمنيًا في مواجهة بعضها البعض.

ويستمد البحر الأحمر أهميته من كونه الممر الذي يختصر المسافات والوقت والتكلفة المالية، ومن خلاله يمر نفط الخليج العربي وغازه من الدول العربية وإيران إلى أوروبا التي تحصل على ٦٠٪ من احتياجاتها من مصادر الطاقة من خلاله وأيضًا

لنأخذ ما يردده الإسرائيليون محمل الجد فكل ما يدور يشير لحلمهم التوسعي ويجب تقدير الموقف قبل أن يداهمنا الوقت

الولايات المتحدة الأمريكية التي تحصل على ٢٥٪ من احتياجاتها من خلاله.

ويزيد من أهمية هذا البحر امتلاك دول القرن الإفريقي الواقع معظمها عليه العديد من المعادن الهامة اللازمة للصناعات الثقيلة والصناعات النووية مثل الكوبلت واليورانيوم بخلاف الذهب والمعادن النفيسة. بل أن قاعه يكتنز ثروات معدنية كبيرة وثروات بحرية عديدة تقع في نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المطلة عليه ومن حقها السيادة الكاملة على تلك الموارد وإمتلاكها. ويتميز البحر الأحمر بمواصفات جغرافية، إذ يبلغ الطول الإجمالي لسواحله بما فيها خليجي السويس والعقبة حوالي (٤٩٠٠ كم) ويصل طوله من السويس حتى باب المندب إلى (١٩٠٠كم)، وأقصى اتساع له حوالي (٢٠٤كم)عند مصوع على الساحل الإرتري الإفريقي وجيزان على الساحل الشرقي السعودي الآسيوي وأقل اتساع (٦٦كم) عندعصب على الساحل الغربي الآسيوي ويتحكم في مدخله الجنوبي باب المندب الذي لا يزيد عرضه عن (٢٠كم) تقسمه جزيرة (بريم) إلى شطرين أحدهما بالغ الضيق وهو الممر الشرقي بعرض أقل من واحد كيلو متر والآخر في الغرب بعرض (١٩ كم) تنتشر فيها الجزر والشعاب المرجانية التي تزيد من صعوبة الملاحة.

أما في الشمال فيتحكم مضيق تيران في مدخل خليج العقبة ومضيق جوبال في مدخل خليج السويس المنتهى بقناة السويس المصرية وتتقاسم الدول المطلة عليه الأطوال الشاطئية فيبلغ طول الشاطئ السعودي ١٨٩٠كم بنسبة ٣٣,٩٪، ومصر ١٤٢٥ كم بنسبة ٢٥,٥٪، وإرتيريا ١٠١٢كم بنسبة ١٨,٢٪، والسودان ٧١٧كم بنسبة ١٢,٨٪، واليمن ٤١٤كم بنسبة ٨,١٪، وجيبوتي ٤٠كم بنسبة ٧٪، وإسرائيل ١١كم بنسبة ٠,٢٪، والأردن ١٧كم بنسبة ٠,٢٣%.

وللبحر الأحمر أهميته الجيواستراتيجية والجيوبولوتيكية على مر العصور، ولقد شهدت هاتين الأهميتين تغييرات متعددة مع تعاقب الإمبراطوريات والحضارات بدءًا بالمصريين القدماء مرورًا بالإغريق والرومان والأحباش إلى أن تأكدت عروبته بعد ظهور الإسلام في القرن السادس الميلادي وإرتبطت أهميته الجيواستراتيجية بأمن وسلامة البلاد الإسلامية التي تمددت شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا وكان فتح جزيرة دهلك وميناء مصوع في عهد الخليفة «عمر بن الخطاب» تأكيدًا لتلك الأهمية الجيواستراتيجية والمسؤولية الإقليمية في الحفاظ على أمن هذا الممر الهام.

وباكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح تقلصت تلك الأهمية عالميًا -مؤقتًا-ولكنها لم تتأثر إقليميًا لكونه أصبح بحيرة إسلامية وعربية، واستطاعت مصر أن تفرض سيادتها على الساحل الإفريقي حتى بربرة جنوبًا وضمت إليها السودان وإريتريا عام ١٨٦٥م، لتأمين الاتجاه الجنوبي في وجه بريطانيا التي احتلت جزيرة سوقطرة عام ١٨٣٥م، وعدن عام ١٨٣٩م، وجزيرة بريم عام ١٨٤٧م.

وبحفر قناة السويس عام ١٨٥٩م، واتصال البحر الأحمر بالبحر المتوسط ومنه إلى محيطات العالم، زادت الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر واتسعت قيمته الجيواستراتيجية والجيوبولوتيكية إقليميًا وعالميًا وأصبح لا غنى عنه كممر ملاحي للأساطيل التجارية والعسكرية بين قارات العالم المختلفة من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها وبالعكس وخاصة بعد تدفق البترول والغاز في منطقة الخليج العربي.

ومن الحرب العالمية الأولى والثانية إلى حرب السويس عام ١٩٥٦م، إلى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، بين العرب وإسرائيل إلى حرب الخليج الأولى ١٩٨٠م، والثانية ١٩٩٠م، ثم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة القوة العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، وظهور المنافسة المحمومة بينها وبين الصين المنطلقة اقتصاديًا لتتبوأ مكانتها العالمية بين الأمم وعودة روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي لاستعادة ما فقد، وتكالب قوى أخرى عالمية وإقليمية للبحث عن دور جيوبولوتيكي في منطقة الشرق الأوسط والنفوذ إلى مناطق الثروة.

واعتبارًا من نهاية العام ٢٠١٤م، وسيطرة جماعة أنصار الله الحوثية على العاصمة اليمنية صنعاء، لم تر تلك المنطقة من جنوب البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن هدوءًا ولا سلامًا سواء من العمليات الإرهابية أو القرصنة أو القصفات الصاروخية والمدفعية والطائرات المسيرة،

وقد شنت ميلشيات الحوثي العديد من الهجمات والقصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة على بعض المدن الواقعة

البحر الأحمر المثال الأهم للأمن العربي لوقوعه في منتصف الدول العربية ولأهميته الجيواستراتيجية للدول الواقعة على شواطئه

على خليج عدن ولم تتوقف تلك الهجمات التي امتدت لتهدد حركة الملاحة البحرية والتجارية الدولية في المنطقة، وقد رصد منها حتى عام ٢٠٢٢م، فقط ما لا يقل عن ٤٣ عملية بحرية إرهابية بالصواريخ والزوارق المفخخة والألغام منها عمليات ضد ٢٢ سفينة لجنسيات مختلفة (سعودية وإماراتية وتركية ويونانية ...إلخ) ونفذت منها أيضًا عمليتي اختطاف لعدد ٤ سفينة تجارية في البحر الأحمر وكذا هجمات إرهابية أخرى على موانئ تجارية سعودية ويمنية باستخدام أسلحة متطورة مثل الصواريخ البالستية والألغام البحرية والزوارق المسيرة المفخخة وتنوعت أساليب هجومها إلى عمليات قرصنة مباشرة، وسطو على السفن التجارية وإقتيادها إلى السواحل اليمنية الواقعة تحت سيطرتها على البحر الأحمر.

ولم تسلم مستشفى ميداني سعودي من القرصنة أثناء مرورها في البحر الأحمر عام ٢٠٢٣م، كما استهدف الميلشيات الحوثية سفينة مدنية إماراتية (سويفت) في باب المندب، وأيضًا ثلاث سفن أمريكية بالصواريخ أرض ـ أرض في البحر الأحمر ولكنها فشلت في إصابتها، وتكررت الأعمال الإرهابية ضد ناقلات النفط والسفن التجارية بزوارق بحرية مفخخة وصواريخ موجهة، وقد أحبطت قوات التحالف العربي محاولات استهداف سفن تجارية وتعاملت مع الحوثيين المعتدين طوال تلك الفترة التي لم تخلو من تصريحات قادة الميليشيات الحوثية بالتهديد والوعيد للأهداف البحرية بأنها لن تكون في مأمن من نيرانها.

فوق كل تلك المخاطر لم تسلم المنطقة من التنافس بين القوى الكبرى في السيطرة والهيمنة عليها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب والمصالح وفرض صيغ أمنية جديدة تحقق مصالحها ولا تتناسب مع مصالح وثقل الدول العربية صاحبة المجال الحيوي والمعنية بأمن المنطقة وسلامتها، ولم تترك إسرائيل فرصتها في استغلال تلك الأحداث في زيادة دعاويها لتدويل (باب المندب) والجزر العربية

المسيطرة عليه والعمل على زيادة تواجدها في المنطقة. وزادت كثافة التواجد العسكري البحري والجوي والبري الأجنبي في المنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى روسيا والصين وفرنسا وإيران حتى إسرائيل ركزت جهودها عليها بإعتبارها مطلب رئيس لأمنها في إطار الرؤية الأمريكية التي لا تكتفي بأسطولها الخامس صاحب المسؤولية في المنطقة ومركز قيادته في المنامة عاصمة مملكة البحرين، بل شكلت أربع مجموعات عمل بحرية مشتركة من ٣٤ دولة (الولايات المتحدة الأمريكية – البحرين – استراليا – بلجيكا – البرازيل – كندا – مصر – الدنمارك – فرنسا – ألمانيا – العراق – إيطاليا – اليابان – السعودية – سيشل – سنغافورة – اسبانيا – تايلاند – تركيا – الإمارات – بريطانيا – اليمن – الأردن – كوريا الجنوبية – الكويت – ماليزيا – هولندا – نيوزلندا – النرويج – باكستان – الفلبين – البرتغال – قطر) وتتولى هذه المجموعات مسؤوليتها كالآتي

- القوة البحرية المشتركة (CMT١٥٠) وتختص بأعمال الأمن البحري خارج الخليج العربي.
- القوة البحرية المشتركة (CMT١٥١) وتختص بمكافحة القرصنة.
- القوة البحرية المشتركة (CMT١٥٢) عمليات الأمن داخل الخليج العربي.

القوات البحرية المشتركة (CMT١٥٣) الأمن البحري للبحر الأحمر.

جدير بالذكر أن مشاركة الدول المذكورة في هذه القوات البحرية المشتركة (CMT) تتم حسب قدرتها في المساهمة بالأصول والقوات في وقت معين، أو نشر السفن الحربية أو طائرات الإستطلاع البحري كما يمكن استدعاء سفن حربية غير مخصصة للقوات صراحة لتقديم أو تحقيق مهمة ثم تعود مرة أخرى لتنفيذ مهامها الوطنية، جميع القوات المشتركة من الدول (٣٤) التي تشكل القوات البحرية المشتركة غير ملزمة بأي تفويض سياسي أو عسكري.

واستمر هذا الحال في منطقة البحر الأحمر إلى أن جاء يوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، ونفذت المقاومة الفلسطينية في غزة عملية طوفان الأقصى ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية الحرب على الفلسطينين وأعملت آلاتها الحربية في إبادة الشعب الفلسطيني وساندتها الولايات المتحدة الأمريكية سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا.

أعلنت جماعة أنصار الله الحوثية استعدادها لدخول الحرب باستخدام الصواريخ والطائرات المسيرة ضد الأهداف الإسرائيلية ما لم توقف إسرائيل عملياتها ضد الفلسطينين في قطاع غزة. وكذا اتخاذ خيارات عسكرية أخرى حال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر إلى جانب إسرائيل في الحرب، واعتبارًا من يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣م، أخذت جماعة الحوثيين إطلاق الصواريخ البالستية والكروز والطائرات المسيرة وكان يتم اعتراضها بواسطة الدفاعات الجوية الأمريكية والفرنسية من مدمراتها المتواجدة في البحر الأحمر، وفي ١٩ نوفمبر احتجزت القوات البحرية اليمنية التابعة للحوثيين سفينة (غلاكس ليدر) وعلى متنها ٢٥ فردًا كما قامت بالاستيلاء على سفينة أخرى ترفع العلم الليبيري ويمتلكها أحد الإسرائيليين، واستمر استهداف السفن التابعة لإسرائيل بهدف الضغط على إسرائيل لإيقاف حربها ضد الفلسطينيين في غزة وأعلنت على لسان قائدها عبدالملك الحوثي أن هجماتها سوف تتوقف فور إيقاف إسرائيل لحربها على قطاع غزة.

وفي يوم ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣م، أعلن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن تشكيل تحالف حماية الإزدهار (متعدد الجنسيات) لشن عمليات عسكرية للرد على الهجمات التي يقوم بها الحوثيون ضد السفن المتجه إلى إسرائيل أو المرتبطة بها في البحر الأحمر وخليج عدن، وانضم إلى هذا التحالف أكثر من عشرين دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فضلت ثماني دول منها عدم الإفصاح عن إسمها ورفضت الدول العربية الانضمام لهذا التحالف.

واعتبارًا من ١٢ يناير ٢٠٢٤م، أخذت القوات الأمريكية والبريطانية في شن هجماتها ضد جماعة أنصار الله الحوثية على الأراضي اليمنية في محافظات صنعاء والحديدة وحجة وزمار وتعز وصعدة بكثافات بلغت ٧٣ غارة في يوم واحد تبعتها غارات أخرى ضد أهداف يمنية.

ومع استمرار القصفات الأمريكية والبريطانية يزداد عناد الحوثيين ويعلنون إصرارهم على استهداف كل السفن الأمريكية والإنجليزية واستمرارهم في استهداف الأهداف الإسرائيلية حتى توقف إطلاق النار في غزة، وفي ٣١ يناير يعلن صندوق النقد الدولي انخفاض حركة نقل الحاويات في البحر الأحمر خلال عام واحد بنسبة ٣٠٪ بسبب الهجمات المنطلقة من اليمن على السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر ويعلن الاتحاد الأوروبي يوم ٦ فبراير عن قرب إطلاق مهمة بحرية لحماية السفن التجارية.

وهكذا بعد أن تخلت أو أجبرت دول الإقليم المشاطئة للبحر الأحمر

فتح جزيرة دهلك وميناء مصوع في عهد الخليفة عمر بن الخطاب تأكيد على الأهمية الجيواستراتيجية في الحفاظ على أمن هذا الممر

جماعة الحوثي نفذت حتى عام ٢٠٢٢ حوالي ٤٣ عملية بحرية إرهابية بالصواريخ والزوارق المفخخة والألغام منها عمليات ضد ٢٢ سفينة

عن دورها السيادي في المحافظة على أمن الإقليم الذي يعتبر مجالها الحيوي تمددت عليه قوى عالمية أكثر قدرة على التوسع وفرض السيادة، محققة نظرية فريدرك راتزل الجيوبوليتيكية (نظرية الدولة العالمية والقوة الواحدة)، والتي تقضي بحق كل دولة في التوسع تبعًا لمعدلات نموها حتى يصير العالم دولة واحدة، وخلاصتها أن من لا يتوسع على الآخرين يتم التوسع عليه.

فهل كانت محض صدفة أن تتابع وتتسلسل الأحداث من الأقصى إلى غزة لتدفع الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر حاملتي طائرات لديها إلى منطقة شرق المتوسط وترافقها أكبر مدمرات الأسطول البريطاني لتوفير الحماية اللازمة للجيش الإسرائيلي للعمل بحرية تامة في قطاع غزة وشعبه الأعزل في أكبر عملية إبادة جماعية شهدها التاريخ ضد شعوب الأرض. وبغريزة الصياد وبعد تأمين الشمال الإسرائيلي ضد أي تدخل لأذرع المقاومة أو أي طرف آخر قد تأخذه الحمية ويؤدي لتعطيل إسرائيل أو شغلها على تحقيق مهمتها.

يتلقف الصياد الأمريكي الأوروبي صواريخ المقاومة الحوثية أو الذراع الحوثي ضد الأهداف الإسرائيلية في البر والبحر وتطلق تحالفها المسمى بـ «حارس الإزدهار» بحجة تأمين الملاحة في البحر الأحمر ضد الأعمال التي تقوم بها جماعة أنصار الله الحوثية (الإرهابية) هكذا وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهابية لأنها هاجمت أهدافًا إسرائيلية وهي التي رفضت وصفها بالإرهاب طيلة السنوات التي أعملت في هجماتها ضد كل المستخدمين لمنطقة خليج عدن وجنوب البحر الأحمر وبينهما باب المندب، بما فيهم الولايات المتحدة نفسها، ويصبح البحر الأحمر بكامله بحيرة أمريكية / أوروبية وتضغط شركات التأمين على شركات الملاحة لتغيير خط سيرها خارج البحر الأحمر إلى رأس رجاء الصالح وينخفض دخل مصر من قناة السويس بنسبة ٤٠٪ عن العام السابق، وتتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر مصدر للغاز المسال في العالم، ويتم الإعلان عن نجاح التشغيل التجريبي للطريق الهندي الخليجي الإسرائيلي إلى أوروبا عبر المتوسط كبديل لقناة السويس في حال تعطيلها أو تهديدها.

هل كان ضمن الأجندة الغربية خنق مصر اقتصاديًا للموافقة على المطلب الإسرائيلي بتهجير الشعب الفلسطيني في غزة إلى أرض سيناء، مقابل سخاء اقتصادي يتم جلبه إليها؟، إن آخر المقترحات الإسرائيلية التي نشرتها صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية يوم ٢٠ أكتوبر عام ٢٠٢٢م، عن مخطط قدمه المستشرق الإسرائيلي يتسحاق عبادي، (المولود في دمشق عام ١٩٣٤م، وهو الآن ضابط متقاعد سبق له الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي كضابط استخبارات ثم قائدًا للواء الجولاني –مخصص للعمليات الخاصة– وشغل وظيفة حاكم قطاع غزة عام ١٩٧١م، ويعمل حاليًا في اللجنة العليا بوزارة التربية في إسرائيل، للغة العربية).

هو أن يكون حل الدولتين عبارة عن دولة إسرائيل تضم الشعب اليهودي على كامل أرض فلسطين التاريخية ومساحتها ٢٧ ألف كيلو متر مربع، وأن يتم ترحيل جميع الفلسطينيين إلى شبه جزيرة سيناء لإقامة دولتهم عليها بمساحة عشرين ألف كيلو متر مربع من أرض سيناء ملاصقة للدولة الإسرائيلية وطبقًا لما نشرته الصحيفة الإسرائيلية، تحصل مصر على ثمن هذه الأرض من الدول البترولية.

بعيدًا عن نظريات المؤامرة ألم تعلن ذلك إسرائيل في الكثير من أدبياتها أليس الأمس بقريب يوم كتب تيودور هرتزل في مذاكراته بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م، في التاسع والعشرين من أغسطس مقولته المشهورة:» لو سألني أحد الصحفيين ماذا فعلتم اليوم لقلت له: اليوم أنشأت دولة إسرائيل، ربما سخر مني ذلك الصحفي أو ضحك ولكن بعد خمسين سنة من اليوم ستكون إسرائيل حقيقة واقعة».

ألم يتحقق ما قاله الصحفي الإسرائيلي تيودور هرتزل عام ١٨٩٧م؟ وقامت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، أي بعد خمسين سنة؟، فلماذا لا نأخذ ما يردده الكتاب والمفكرون الإسرائيليون اليوم محمل الجد، وخاصة أن كل ما يدور بيننا وحولنا يشير إلى ذلك، أرجو أن ننظر إلى الأمر على أنه تقدير موقف إستراتيجي وليس نظرية مؤامرة قبل أن يداهمنا الوقت ولا يدركنا الصباح.

*أستاذ العلوم الاستراتيجية

تدخل اليابان بتدابير دبلوماسية ولوجستية لضمان مصالح المجتمع الدولي

أمن البحر الأحمر مرتبط بازدهار الاقتصاد الياباني ولدى طوكيو مصلحة للمساهمة في استتباب أمنه

لا يعد أمن الممر الملاحي في البحر الأحمر مبعثاً للقلق لدى الدول التي لديها مصالح مباشرة داخل المنطقة فقط، بل هو كذلك مسؤولية مشتركة تمتد بشكل متزايد لتشمل أجزاءً مختلفة حول العالم، وتؤكد الأهمية الاستراتيجية التي يُمثلها هذا الممر البحري، الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي عبر قناة السويس، الحاجة إلى تنسيق جهود مشتركة من أجل حماية أمنه واستقراره.

د. نوريكو سوزوكي

١. الوضع في الممر الملاحي في البحر الأحمر:

دوليًا، يعد ممر البحر الأحمر الملاحي شريان الحياة للتجارة العالمية، حيث يسهل حركة نقل البضائع والسلع بين القارات الثلاث أوروبا، وآسيا، وإفريقيا. وإدراكًا لدوره الحاسم، يجب على دول العالم الاعتراف بمسؤوليتها المشتركة في حماية هذا الممر الحيوي. وتعد المبادرات التعاونية، مثل نشر الدوريات المشتركة، وتعزيز آليات تبادل المعلومات، ضرورية لردع التهديدات المحتملة والاستجابة بفعالية للتحديات الأمنية.

إقليميًا، لدى الدول المُطلة على البحر الأحمر مصلحة مباشرة في ضمان أمن الممر بسبب القرب الجغرافي والاعتماد الاقتصادي المتبادل. وفي هذا الإطار، يصبح التعاون بين القوى الإقليمية أمرًا حتميًا في معالجة التحديات ونقاط الضعف المحددة التي تنفرد بها منطقة البحر الأحمر. ومن الممكن أن تساهم الجهود المشتركة في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية، والدوريات البحرية المنسقة، ومبادرات بناء القدرات، في تعزيز القدرة الجماعية للمنطقة على الاستجابة للتهديدات الناشئة على وجه السرعة. ولا تقتصر مسؤولية الحفاظ على أمن الممر الملاحي في البحر الأحمر على النواحي العسكرية فقط، بل تمتد لتشمل الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية. كما ينبغي أن تركز الجهود الدبلوماسية على رعاية الحوار وحل النزاعات من أجل معالجة القضايا الأساسية المُتسببة في انعدام الأمن في المنطقة. ومن الممكن أن تلعب مبادرات التعاون الاقتصادي والتنمية دورًا في خلق الاستقرار وتقليل الدوافع الكامنة وراء الأنشطة التخريبية على طول الممر البحري.

يعتبر أمن الممر الملاحي للبحر الأحمر مسؤولية مشتركة تقتضي تعاونًا دوليًا وإقليميًا. وباعتباره شريانًا مهمًا للتجارة العالمية، فإن تأمين هذا الطريق البحري لا يصب في مصلحة الأطراف المعنية بشكل مباشر فحسب، بل هو واجب جماعي مشترك على المجتمع الدولي. ومن خلال الجهود المتضافرة، التي تشمل مجموعة كاملة من التدابير العسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية، يمكن لأصحاب المصلحة ضمان استقرار وأمن الممر الملاحي في البحر الأحمر لصالح الجميع.

٢. الموقف الإسرائيلي بشأن فلسطين

يعد الموقف الإسرائيلي تجاه فلسطين مُعقدًا ومُتنوعًا بتنوع مواطنيها، وسَياسيها، ومجتمعاتها. تاريخيًا، زعمت إسرائيل بحقها في الوجود كدولة ذات سيادة، مؤكدة على أهمية الحفاظ على الأمن في منطقة تتسم بالصراع. وقد انخرطت الحكومة الإسرائيلية في بعض الأحيان في مفاوضات مع السلطات الفلسطينية المتعاقبة، سعيًا إلى حل الدولتين الذي يخاطب مخاوف البلدين. ومع ذلك، تختلف الآراء ووجهات النظر داخل إسرائيل بشأن قضايا مثل الحدود، والمستوطنات، ووضع مدينة القدس. حيث يدعو بعض الإسرائيليين إلى اتباع نهج أكثر حزمًا فيما يتعلق بالأمن، في

أمن البحر الأحمر مسؤولية مشتركة تقتضي تعاونًا دوليًا وإقليميًا وتأمينه لا يصب في مصلحة الدول المعنية فقط

حين يؤكد آخرون على أهمية الحوار والتعايش السلمي. لذلك من المهم الاعتراف بتنوع الآراء داخل إسرائيل عند مناقشة موقفها من فلسطين.

الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل

يخضع الموقف الأمريكي حيال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى تفاعل معقد بين مزيج من العوامل التاريخية، والجيوسياسية، والاستراتيجية. فتاريخيًا، حافظت الولايات المتحدة على علاقة وثيقة بإسرائيل متجذرة في القيم المشتركة، والروابط الثقافية، والمصالح الاستراتيجية. علاوة على ذلك، تعتبر الولايات المتحدة حليفًا رئيسيًا وداعمًا لإسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨م. على الصعيد الجيوسياسي، تنظر الولايات المتحدة إلى إسرائيل باعتبارها قوة داعمة للاستقرار داخل الشرق الأوسط وشريكًا يعتمد عليه داخل منطقة مضطربة. وتتعاون الدولتان على مستوى جبهات مختلفة بما ذلك؛ الأمن، والاستخبارات، والتكنولوجيا. كما تنظر واشنطن إلى تل أبيب باعتبارها حليفاً مهماً في مجابهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب وانعدام الاستقرار الإقليمي. وبينما تعترف الولايات المتحدة بأهمية التوصل لحل تفاوضي يقود إلى حل الدولتين، إلا أن روابطها التاريخية الوثيقة مع الجانب الإسرائيلي تؤثر في رسم سياساتها ومواقفها الدبلوماسية. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الرأي العام داخل الولايات المتحدة متنوع حتى أن هناك أفراد، ومجموعات، وعدد من صانعي السياسات يدعون

أهمية انخراط أصحاب المصالح الدوليين في حوار مع اللاعبين الإقليميين وحثهم على التأثير على قيادة الحوثي لخفض التصعيد

إلى تبني نهج أكثر توازنًا يأخذ في الحسبان حقوق وتطلعات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

٢. تأثير الإنجيلية على الانتخابات الأمريكية والعلاقات مع إسرائيل

يؤثر المذهب الإنجيلي بشكل كبير على الانتخابات والسياسات الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بإسرائيل. فغالبًا ما يلعب المسيحيون الإنجيليون، الذين يشكلون جزءًا كبيرًا من تعداد سكان الولايات المتحدة، دورًا محوريًا في تشكيل المشهد السياسي. ويتجلى تأثيرهم خلال فترة انعقاد الانتخابات، حيث أن المرشحين الذين يسعون للحصول على دعم هذه الطائفة غالبًا ما ينسجمون مع القيم الإنجيلية، والتي قد تنطوي على دعم وتأييد قوي لإسرائيل. وينظر العديد من الإنجيليين إلى دولة إسرائيل الحديثة من خلال العدسة «التوراتية» الكتاب المقدس، حيث يعتقدون بأنها تحقق النبوءات ويؤكدون أهميتها في عقيدتهم. ونتيجة لذلك، يميل المرشحون الذين يعبرون عن دعمهم الثابت لإسرائيل إلى الحصول على دعم إنجيلي كبير خلال الانتخابات. يمتد هذا التأثير لما هو أبعد من الانتخابات ليرسم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما فيما يتعلق بإسرائيل. فقد ساهم الدعم الإنجيلي في تعزيز السياسات التي تمنح الأولوية للتحالف الوثيق مع إسرائيل، مع التركيز على التعاون الأمني، والدعم الدبلوماسي، والمساعدة الاقتصادية. وتعكس قرارات مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية هناك مواءمة السياسة الأمريكية مع المعتقدات الإنجيلية. وفي حين أن هذا الدعم يعزز العلاقات مع إسرائيل، فإنه يثير أيضًا تساؤلات حول تأثير الاعتبارات الدينية على صياغة السياسة الخارجية، في ظل إبحار قادة الولايات المتحدة في توازن دقيق بين المصالح الجيوسياسية والمعتقدات الدينية.

مضيق باب المندب ..همزة الوصل بين خليج عدن والبحر الأحمر

يُشكل باب المندب، وهو المضيق الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن، مخاطر جيوسياسية محتملة نتيجة موقعه الاستراتيجي. حيث أن انعدام الاستقرار في المنطقة قد يؤدي إلى تعطيل التجارة البحرية، والتأثير سلبًا على ممرات الشحن العالمية. من ثم، فإن العوامل المتمثلة في الصراعات الإقليمية، والقرصنة، والتوترات السياسية قد تتسبب في زيادة المخاطر، مما يستدعي اهتمامًا دوليًا وتعاونا لضمان الاستقرار والتدفق الحر للتجارة. في هذا السياق، فقد ساهم الموقع الاستراتيجي لليمن المطل على مضيق باب المندب في تأجيج المخاوف الإقليمية في ظل الصراع الدائر في البلاد وسيطرة جماعة الحوثي على مناطق بعينها مما يشكل تهديدًا لاستقرار المضيق. كما أن شبح الهجمات المحتملة ومحاولات إغلاق الممر المائي من قبل الأطراف المعنية يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الشحن الدولي، مما يؤثر على تدفق البضائع وموارد الطاقة. من ثم، يتطلب الوضع بذل جهود دبلوماسية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وضمان أمن هذا الممر البحري الحيوي.

من الممكن أن يؤثر سيناريو المخاطر المحدقة بمضيق باب المندب بشكل كبير على التقدم الحر لتجارة النفط الدولية وأسعار النفط العالمية، إلى جانب تأثيره غير المباشر على معدلات التضخم، حيث يؤدي إطالة خطوط الإمداد وارتفاع أسعار التأمين إلى زيادة تكاليف الشحن الإجمالية. علاوة على ذلك، فإن المخاوف بشأن أمن هذا الممر البحري الحيوي قد تضفي مزيدًا من الضبابية على الأسواق، وإحداث تذبذبات محتملة في أسعار المواد الخام. في ضوء هذا، يراقب المستثمرون والتجار عن كثب التطورات الجيوسياسية حول مضيق باب المندب، خشية أن يؤدي تصعيد ما إلى تعطيل حركة إمدادات النفط وزيادة تقلبات الأسواق. لذلك، أصبح ضروريًا أن يتم العمل على ضمان استقرار مضيق باب المندب في سبيل التخفيف من حدة هذه المخاطر والحفاظ على التدفق السلس للنفط عبر ممرات الشحن الحيوية.

مخاطر التصعيد المحتملة في منطقة البحر الأحمر والشرق الأوسط

أشار العديد من المعلقين إلى أن مخاطر التصعيد الإقليمي لا تزال مرتفعة في ظل استمرار اجتذاب الصراع بين إسرائيل وحماس أطرافاً أخرى، ومع استمرار هجمات الحوثيين على السفن الدولية من داخل قواعدهم في اليمن على الرغم من التحذيرات الأمريكية والعمليات الانتقامية المضادة، تستمر التوترات في التصاعد. وقد علق معهد «بروكينغز» في هذا الصدد:" سيكون من الأفضل كثيرا إذا ما استشهدت الولايات المتحدة باستفزازات من جانب إيران كذريعة لشن أي هجمة جوية. لكنه بالطبع سيكون أمر بالغ الصعوبة على الجانب الأمريكي أن يدفع إيران كي تقوم بمثل

عقوبات رادعة ضد مصدر الهجمات وإجراءات دبلوماسية وأمنية واقتصادية لإنهاء استهداف الحوثيين للشحن في البحر الأحمر

هذه الاستفزازات، حيث ستفقد المناورة جدواها إذا أصبحت بقية دول العالم على دراية بهذه اللعبة. (إحدى الطرق التي قد يكون لديها بعض فرص النجاح هي أن تقوم طهران بالانتقام العلني أو شبه العلني وتكثيف جهودها السرية للإطاحة بالنظام على أمل أن يتم تصويره على أنه عمل عدواني إيراني غير مبرر». حتى الآن، يبدو أن الجانب الإيراني يظهر صبرًا هائلاً، حيث تعي طهران أن الوقت يعمل لصالحها وأن روسيا والصين توجهان نفس سياسة التطويق والاحتواء التي تنتهجها الولايات المتحدة ضدها. وقد خدم الصبر الإيراني مصالح طهران بشكل جيد بالفعل؛ فعبر الوساطة الصينية، أصبح لديها القدرة على حل التوترات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية. كما أنها سمحت لإيران بمواصلة تعزيز ليس جيشها فحسب، بل أيضًا شبكتها الكاملة من حلفائها الإقليميين، مما أدى إلى تحويل ميزان القوى تدريجيًا لصالح طهران.

تدرك واشنطن هذا الأمر جيدًا وترى أنه في حال استمرت الأمور على ذات المنوال الذي ظهرت عليه في الأعوام الأخيرة، فستكون إيران في هذا الوقت من العام المقبل أكثر قوة وتصبح الولايات المتحدة في المقابل أكثر عزلة داخل المنطقة. وهي المعضلة ذاتها التي تواجهها الولايات المتحدة داخل أوروبا حيث يزداد نفوذها انحسارًا، حتى إنها تستخدم حربها بالوكالة داخل أوكرانيا ضد روسيا كوسيلة لإعادة اكتساب نفوذها على القارة العجوز. وربما قد تتصور واشنطن أنها قادرة على انتهاج ذات الاستراتيجية في سبيل إضعاف وإخضاع دول المنطقة من خلال الصراعات الإقليمية بينما تعمل في الوقت ذاته على إعادة تأكيد نفوذها داخل المنطقة.

٤- المساهمة اليابانية المرتقبة لضمان أمن البحر الأحمر

الصورة من قناة الجزيرة

٥ (أ الاعتماد الياباني التاريخي على البحر الأحمر

تضطلع اليابان، باعتبارها قوة اقتصادية عالمية، بدور محوري في الشبكة المتداخلة للتجارة العالمية، إذ تعتمد بشكل خاص على البحر الأحمر وقناة السويس. ومن المفيد أن يتم دراسة المساهمات المحتملة التي يمكن أن تقدمها اليابان لضمان الأمن على طول الممر الملاحي للبحر الأحمر، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الاقتصادية التي ينطوي عليها الأمر والمخاوف المتزايدة التي تثيرها أنشطة الحوثيين في اليمن.

تنعم اليابان بتاريخ حافل من الشحن مع منطقة الشرق الأوسط، يعود إلى أوائل القرن العشرين. في البداية، أنشأت اليابان طرقًا للتجارة البحرية مع دول الشرق الأوسط، رغبة في الحصول على الموارد الطبيعية، لاسيما النفط والمواد الخام. وتطورت هذه الشراكة الاستراتيجية على مر السنين، حيث لعبت شركات الشحن اليابانية دورًا حاسمًا في نقل مجموعة متنوعة من البضائع بين المنطقتين. وفي ضوء هذا، ساهمت المكانة المهمة لمنطقة الشرق الأوسط كمورد رئيسي للنفط في تعزيز العلاقات الاقتصادية الجديدة ودفع مسيرة النمو الصناعي داخل اليابان. وكما أُشير سلفًا، يعتبر الممر الملاحي في البحر الأحمر بمثابة شريان حيوي للتجارة العالمية يربط بين المراكز الاقتصادية الرئيسية، كما أن الفوائد الجمة التي تجنيها اليابان من أنشطة الشحن داخل هذه المنطقة تجعل دورها في تعزيز الأمن أمرًا بالغ الأهمية من المنظور المحلي والدولي.

٥. (ب) المصالح اليابانية الاقتصادية

ترتبط النهضة الاقتصادية لليابان بشكل متداخل مع التجارة الدولية، في ظل عبور جزء كبير من تجارتها البحرية من خلال البحر الأحمر. من ثم، فإن حماية هذا الممر لا تعد شأنًا خاصًا بالأمن الإقليمي فقط بل إنه مرتبط بشكل مباشر مع الازدهار الاقتصادي للدولة اليابانية. على هذا النحو، لدى اليابان مصلحة كبيرة للمساهمة في استتباب الأمن والاستقرار داخل المنطقة.

تحديات أمام صناعة الشحن اليابانية ودور مضيق تايوان كشريان حياة لواردات الطاقة اليابانية القادمة من الخليج

تواجه صناعة الشحن اليابانية العديد من التحديات في مضيق تايوان على مدى أعوام. حيث ساهمت التوترات الناشبة داخل المنطقة، لاسيما العلاقات السياسية المعقدة بين الصين وتايوان

تركيز الجهود الدبلوماسية لحل نزاعات القضايا المُتسببة في انعدام أمن المنطقة وضرورة التعاون الاقتصادي والتنمية لدعم الاستقرار

في تعقيد الأمور. ويعد مضيق تايوان محورًا استراتيجيًا لطرق التجارة البحرية اليابانية، إلا أن تزايد الضبابية السياسية والمواقف العسكرية في المنطقة أدى إلى زيادة المخاوف بشأن سلامة وأمن ممرات الشحن. ومن المحتمل أن تؤثر المناورات العسكرية والنزاعات حول ملكية الأراضي والتوترات السياسية بين الصين وتايوان على صناعة الشحن اليابانية، متسببة في تأخير وتعطيل حركة نقل البضائع. لذلك ينبغي على شركات الشحن اليابانية العاملة داخل المنطقة إجراء تحليلات دبلوماسية دقيقة وتقييمات مدروسة للمخاطر من أجل التعاطي بشكل فعال مع هذه التحديات.

آفاق تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار

يتطلب تنفيذ اتفاق وقف لإطلاق النار داخل قطاع غزة نهجًا متعدد الأوجه ينطوي على جهود دبلوماسية، وسياسية، وإنسانية. أولا، ينبغي على المنظمات الدولية والدول ذات التأثير المشاركة في حوار دبلوماسي مستدام، وتشجيع طرفي النزاع على العودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الضوء، يمكن الاستفادة من وجود طرف وسيط محايد مثل الأمم المتحدة في تسهيل إجراء المحادثات وبناء الثقة. كما يعد ضروريًا أن يتم معالجة الأسباب المتجذرة للصراع، بما في ذلك النزاعات حول الأراضي وعودة اللاجئين. إضافة إلى ذلك، من الممكن أن يساعد العمل على دعم التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية داخل المنطقة في خلق بيئة مواتية لإقامة سلام. كما يجب أن يتم تكثيف جهود إيصال المساعدات الإنسانية في سبيل التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وتعزيز النوايا الحسنة. أخيرًا، فإن دعم التواصل بين الشعبين وتعزيز التفاهم الثقافي من شأنه المساهمة في إتمام مصالحة طويلة الأجل. مثلما يعد تبني استراتيجية شاملة، مدعومة بجهد دولي متضافر، أمرًا أساسيًا من أجل تطبيق اتفاق وقف لإطلاق النار دائم وإعلاء الاستقرار في المنطقة.

كيف يمكن أن تساعد اليابان في استقرار الأوضاع بالبحر الأحمر

يتطلب وقف هجمات الحوثيين على سفن الشحن بالبحر الأحمر مزيجًا من الجهود الدبلوماسية بواسطة اليابان والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة واتخاذ تدابير استراتيجية. ومن الأهمية بمكان، أن ينخرط كافة أصحاب المصالح الدوليين في حوار مع اللاعبين الإقليميين، وحثهم على التأثير على قيادة جماعة الحوثي من أجل خفض التصعيد. كما من الممكن أن يساعد تنفيذ تدابير أمنية بحرية أكثر صرامة، مثل زيادة الدوريات والمراقبة، في ردع الهجمات. كذلك الأمر بالنسبة للتعاون الياباني الخاص في تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الدول المتضررة بما يعزز القدرة على توقع مثل هذه الحوادث ومنعها. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معًا لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، بهدف حل المظالم الأساسية وتعزيز الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، فإن العقوبات المستهدفة ضد المسؤولين عن تنظيم الهجمات يمكن أن تكون بمثابة رادع. وبالتالي، فإن الجمع بين هذه الإجراءات الدبلوماسية، والأمنية، والاقتصادية يمكن أن يساهم في إنهاء استهداف الحوثيين للشحن في البحر الأحمر.

الخلاصة

إن مساهمة اليابان المنظورة في أمن الممر الملاحي بالبحر الأحمر ليس شأنًا إقليميًا؛ بل مسؤولية دولية. وبما إن اليابان تقف عند نقطة الوصل بين المصالح الاقتصادية والتجارة البحرية، فإن تدخلاتها يمكن أن يكون لها تأثير بعيد المدى على الاستقرار في هذا الممر المائي الحيوي. ومن خلال تبني نهج متعدد الأوجه يشمل تدابير التدخل الدبلوماسية، واللوجستية، والمباشرة، تستطيع اليابان الاضطلاع بدورها كلاعب رئيسي في ضمان أمن ممر الشحن في البحر الأحمر ودعم مصالح المجتمع الدولي.

*مستشار أول بمركز الخليج للأبحاث

أمن الممر الملاحي في البحر الأحمر: المسؤولية الدولية والإقليمية

٦ أسباب .. وفشل الاستراتيجية الأمريكية أحادية الرؤية والهدف وراء تمكين الحوثيين

مثل الإعلان الترويجي الذي بثته طهران وأدى إلى تسويق أهمية الخليج العربي منذ ٤٠ عامًا، أخذ الحوثي دون قصد في رفع أسهم البحر الأحمر ليس في وسائل الإعلام بل في أروقة صناع القرار الإقليميين والدوليين، فقد أثار الحوثيون أهمية البحر الأحمر من خلال شن هجمات على السفن التجارية، بما في ذلك سفنًا تابعة لدول إقليمية ودولية. كما أطلق الحوثيون صواريخ باليستية فوق السعودية، وبعضها سقط في البحر الأحمر. كما سيطر الحوثي على ساحل وموانئ غرب اليمن، وأخذ في استخدامها لأغراض عسكرية. والأهم هدد بإغلاق الممر المائي باب المندب. لقد أثارت هجمات الحوثيين الوعي بأهمية البحر الأحمر كطريق تجاري رئيسي وممر حيوي للتجارة العالمية. وهجمات الحوثيين التي أدت إلى زيادة التوتر في المنطقة قد تكون ناقوس خطر يدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة اللاعبين من غير الدول في البحر الأحمر.

د. ظافر العجمي

- يفصل البحر الأحمر بين الجزيرة العربية وشرق إفريقيا، ويتمتع بموقع استراتيجي مميز حيث يصل بين القارات الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتطل عليه ٨ دول. ويربط المحيط الهندي وخليج عدن وبحر العرب بالبحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طوله حوالي ١٩٣٠م، كيلومترًا ويمتد بانحناء نحو الغرب من خليج عدن جنوبًا إلى جزيرة سيناء شمالًا. ويتميز بضحالة نسبية عند طرفيه ويزداد عمقًا في الوسط، حيث تصل أعمق نقطة فيه إلى ما يقارب ٣ آلاف متر. وتكمن أهمية البحر الأحمر في عدة نقاط منها أن له أهمية اقتصادية وعسكرية وأمنية. ويمر عبره أحد أكثر طرق الملاحة البحرية الدولية حيوية في العالم. كما أن الدول المشاطئة للبحر الأحمر تعتبر من أهم المراكز العالمية لإنتاج موارد الطاقة. بالإضافة إلى أن مضائقه وجزره تمثل نقاطًا استراتيجية أمنية. فيشتمل على ٣ مضائق طبيعية، هي:

**مضيق باب المندب: يقع جنوب البحر الأحمر، ويعتبر المنفذ الوحيد الذي يتحكم بمدخله الجنوبي، ويربطه بخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي.

**مضيق تيران: يقع في شمال البحر الأحمر من الجهة الشرقية، ويعتبر المدخل الرئيسي لخليج العقبة، ويحظى بأهمية خاصة بسبب ارتباطه بالصراع العربي / الإسرائيلي، حيث يعتبر المدخل إلى ميناء إيلات الإسرائيلي.

**مضيق جوبال: يقع شمال البحر الأحمر باتجاه الغرب، ويعتبر بوابته إلى خليج السويس.

- **الهياكل الأمنية في البحر الأحمر**

لأن البحر الأحمر هو أكبر ثغرة أمنية على جزيرة العرب بساحل طويل، لذا أصبحت قضية أمن البحر الأحمر من أبرز أولويات السياسة الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية. وتهدف السعودية بمبادراتها الاستراتيجية وتطلعاتها لتنويع اقتصادها، إلى تعزيز الأمن في المنطقة بشراكات مع الدول المشاطئة. لذا تركزت الجهود على تحديث القوات البحرية الملكية، خاصةً الأسطول الغربي في البحر الأحمر، وتعزيز التعاون البحري مع مصر. كما شهدت المبادرات الدولية مشاركة واضحة للسعودية في مجالات

هجمات الحوثيين أدت لزيادة التوتر ودقت ناقوس خطر لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة اللاعبين من غير الدول في البحر الأحمر

مثل مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وجهود مكافحة التهريب وتدريب القوات البحرية المحلية

١. القوات البحرية الملكية السعودية (الأسطول الغربي)

أسطول البحر الغربي أو رسميًا قيادة الأسطول الغربي هو أسطول إقليمي نشط للقوات المسلحة السعودية؛ ويتألف من منظومة وحدات سفن وعناصر بحرية، مع منشآت عسكرية متقدمة قواعد، ومطارات، ومراكز القيادة، ومراكز التموين، ومراكز التشغيل والصيانة، ومؤسسات صحية ويتركز في قاعدة الملك فيصل البحرية على امتداد سواحل البحر الغربي للمملكة العربية السعودية. وهو جزء من مكون أسطول البحر الإقليمي المسؤول عن قوة البحرية السعودية الدائمة في عرض البحر الأحمر وعلى امتداد ساحله الشرقي، بما في ذلك خليج العقبة وباب المندب، وخليج عدن. ويعتبر أكبر أسطول عسكري يطل على البحر الأحمر.

٢. مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر

يبلغ عدد الدول الأعضاء في" مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن" ٨ دول. وتأسس في الرياض بتاريخ ٦ يناير ٢٠٢٠م، من قبل الدول الأعضاء المؤسسة وهي: السعودية، مصر، اليمن، الصومال، إريتريا، جيبوتي، الأردن، السودان. وهدفه حفظ المصالح المشتركة ومواجهة جميع المخاطر، وللتعاون في الاستفادة من الفرص المتوفرة، فمنطقة البحر الأحمر هامة تجاريًا وفيها ثروات كبيرة، وتسعى لبناء رخاء المنطقة بشكل يخدم الجميع.

٣. قوة الواجب البحري CTF١٥٣

تعمل "القوة ١٥٣" في مجال مكافحة النشاطات غير المشروعة في البحر الأحمر والقرصنة وتجارة المخدرات، وتأمين حرية الملاحة. وبعدما أعلنت جماعة الحوثي في اليمن مواصلة مهاجمة إسرائيل والسفن المتجهة إليها عبر البحر الأحمر، حتى تتوقف الحرب على قطاع غزة، اعتبر «البنتاغون» هذه التهديدات عالمية وتشكل تحديًا دوليًا ، وأعلن البنتاغون، تفعيل فرقة العمل ١٥٣ المعنية بأمن البحر الأحمر ،وتعتبر قوة المهام المشتركة Combined Task Force ١٥٣ (CTF ١٥٣) إحدى الآليات المشتركة لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي ومجابهة التهديدات بكافة أنماطها، وهي جزء من القوة البحرية المشتركة "CMF" التي تأسست في العام ٢٠٠١ لمواجهة تهديد الإرهاب الدولي في البحر الأحمر وخليج عدن.

٤. تحالف الـ ١٢ دولة

أعلنت واشنطن عن تشكيل تحالفٍ دولي يضم ١٢ دولة لحماية أمن البحر الأحمر، يهدف إلى مواجهة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، وهذا هو الهدف المعلن من هذا التحالف؛ ولكن هناك أهداف غير معلنة. يرى خبراء بأن أمريكا تدرك أهمية البحر الأحمر منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م. ومن ثم فإنها تستخدم هذه الهجمات ذريعةً من أجل عسكرة البحر الأحمر، وجعله منطقة نفوذٍ لها، وللسيطرة على باب المندب، وإدخال أكبر قدرٍ من القوات الأمريكية إلى المنطقة، لتسمح لها بالمناورة السياسية وحماية أمن إسرائيل؛ وذلك عن طريق خلق عدوٍّ وهمي والاستفادة منه كما حدث في أفغانستان والعراق، ليصبح البحر الأحمر محل تنافسٍ دوليٍّ كبير نظراً لوجود ١١ قاعدة عسكرية في منطقة القرن الإفريقي القريبة من مدخله، تتبع العديد من الدول المتنافسة إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يؤدي إذا ما تفاقمت حدة المواجهات إلى اندلاع حربٍ دولية، وفرض شروطٍ جديدة على منطقة البحر الأحمر والملاحة الدولية فيه والتي تعده واشنطن ذا أولويةٍ استراتيجية.

ولهذا يرى خبراء استراتيجيون بأن واشنطن حاولت تضخيم الهجمات الحوثية في البحر الأحمر، وركزت عليها إعلامياً، وسعت لاستصدار قرارٍ من مجلس الأمن، وهو القرار (٢٧٢٢) لكي يُعطي لها شرعية عسكرة المنطقة والسيطرة على واحدٍ من أهم الممرات المائية في العالم، ليعكس هذا رغبةً أمريكيةً وبريطانية للتواجد في باب المندب، ورغبتهما في إضعاف النفوذ الصيني وتهديد تواجده، وعدم السماح بعبور تجارته عبر هذا المضيق، وبالتالي عدم السماح أيضاً لروسيا، ومحاصرة نفوذها السابق في هذه المنطقة.

- دور تحالف حارس الازدهار في تحقيق الأمن في البحر الأحمر

تأسس (تحالف حارس الازدهار) Operation Prosperity Guardian

في ديسمبر ٢٠٢٣م، بمبادرة من الولايات المتحدة. ويهدف إلى التصدي للهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر، وحماية السفن التجارية من الهجمات الحوثية. وطمأنة شركات الشحن العالمية والبحارة. لكن لم تبدِ الدول الغربية حماسًا للمشاركة. لكن قامت أكثر من ٢٠ دولة بالتوقيع على المشاركة. وتشمل بريطانيا، وكندا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، وإسبانيا، والبحرين، وسيشل، واليونان، وأستراليا، والولايات المتحدة. فيما نأت الدول العربية بنفسها عن المشاركة، لاسيما السعودية، ولم تنضم من الدول

العربية سوى البحرين. وقد هدد الحوثيون بمهاجمة سفن الدول المشاركة. وكشفوا عن قدراتهم الصاروخية. وأكدوا أنهم مستعدون للتصدي للتحالف. يرى الحوثيون أن التحالف جزء من العدوان على الفلسطينيين وقطاع غزة. فربطوا إيقاف هجماتهم بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة وفك الحصار عن القطاع. ومما تجدر الإشارة إليه تركز نطاق عمليات التحالف في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن.

- إعادة الاستقرار لمنطقة البحر الأحمر

أخطأت الولايات المتحدة في عدم دعم الحملة السعودية والتحالف العربي لاستعادة مدينة الحديدة الساحلية ٢٠١٨م، وتلك الدروس التي تحتاج واشنطن إلى تعلمها من الضربة على الحوثيين؛ فالتجارة الدولية مقيدة بثمانية ممرات بحرية رئيسية، وهي حقائق صعبة تفرضها الجغرافيا غير القابلة للتغيير. ولسوء الحظ، فإن النصف من هذه الممرات الحيوية يتركز جميعها في منطقة صغيرة نسبيًا ومنها ومضيق باب المندب، قرب المصدر الأكثر أهمية للطاقة اللازمة لدعم النمو الاقتصادي العالمي. لقد أخطأت إدارة ترامب في رفضها دعم حملة التحالف العربي لدعم الشرعية لاستعادة مدينة الحديدة. واليوم الصواريخ الحوثية تنطلق منها...ألا يُعدُ ذلك قصر نظر وخطأ إستراتيجي أميركي آخر في الملف اليمني والمستمر!!

لقد شن التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، العديد من الغارات على أهداف لجماعة الحوثي في اليمن، ردًا على هجماتها في البحر الأحمر، لكن الضربات الغربية من المرجح أن تؤدي إلى تمكين الحوثيين وذلك لعدة أسباب

** أولاً: العمليات العسكرية الغربية رمزية وهدفها استعادة الهيبة، بعد انهيار الردع في الأشهر الأخيرة. فالطبيعة المحدودة للغارات الجوية حتى الآن تتعلق بتجنب خطر الانتشار الإقليمي للصراع، ولذلك، فإن هذا التدخل لن يفيد كثيرًا في تعطيل برامج الحوثيين للطائرات المسيّرة والصواريخ المدعومة من إيران.

** ثانيًا: لا تعالج العملية البريطانية / الأمريكية الخلل الخطير في توزيع السلطة في اليمن (بين الحكومة الشرعية والحوثيين). ومنذ ٢٠ شهرًا، يشهد اليمن تهدئة من حرب اندلعت قبل ٩ سنوات بين القوات الموالية للحكومة الشرعية، مدعومة بتحالف عسكري عربي بقيادة الجارة السعودية، وقوات الحوثيين، المدعومين من إيران، والمسيطرين على محافظات ومدن بينها العاصمة صنعاء منذ عام ٢٠١٤م.

**ثالثًا: لن يؤدي الهجوم الدولي إلا إلى تعزيز الدعم للحوثيين في اليمن؛ نظرًا للمعارضة الشعبية للتدخل الأجنبي، بالإضافة إلى وجود سياق إقليمي يجب أخذه بعين الاعتبار، وهو تزايد العداء للولايات المتحدة (الداعمة لإسرائيل في حربها على قطاع غزة) في جميع أنحاء المنطقة، كما أن تأطير الحوثيين لهجماتهم البحرية (ضد السفن المرتبطة بإسرائيل) لدعم فلسطين (في ظل الحرب المستمرة على غزة) جعل الهجوم على الجماعة أكثر ضررا لواشنطن من الناحية السياسية .ولأن الضربات الجوية الغربية ستعزز مكانة الحوثيين وقبولهم في العالمين العربي والإسلامي، بالنظر إلى استثمار الجماعة الناجح للمشاعر المؤيدة للفلسطينيين منذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣».

**رابعًا: ستوفر الهجمات الغربية للحوثيين «عدوًا خارجيًا» آخر لصرف الانتباه عن أوجه القصور في حكمهم اليومي، من تقديم الخدمات إلى دفع الرواتب».

**خامسًا: بالنظر إلى تأطير عملياتهم البحرية على أنها مرتبطة بحرب غزة، سيستخدم الحوثيون أيضًا القتال ضد بريطانيا والولايات المتحدة لحشد المزيد من المقاتلين. هناك تقارير تشير بالفعل إلى أنه تم تجنيد الآلاف في كتائب طوفان الأقصى، في أعقاب الهجوم المفاجئ طوفان الأقصى، الذي شنته حركة حماس الفلسطينية على إسرائيل في ٧ أكتوبر الماضي.

** سادسًا: من المرجح أن يؤدي التدخل العسكري الغربي إلى تعميق النزوح وإثارة الخوف وزيادة المشاعر المعادية لأمريكا وبريطانيا بين عامة الشعب اليمني، وبالتالي خسارة معركة القلوب والعقول كما حدث في دول أخرى مثل أفغانستان والصومال.

- تداعيات الاتفاقية بين إثيوبيا ودويلة أرض الصومال

تقع صوماليلاند في القرن الإفريقي على شاطئ خليج عدن وبالتحديد في شمال الصومال. تحدها إثيوبيا من الغرب وجيبوتي من الشمال الغربي وخليج عدن من الشمال.". ويتكون جيش أرض الصومال من اثني عشر فرقة مجهزة بشكل أساسي بالأسلحة الخفيفة، على الرغم من أنها مجهزة ببعض مدافع الهاوتزر وقاذفات الصواريخ المتنقلة. عرباتها المدرعة ودباباتها في الغالب من تصميم سوفيتي، على الرغم من وجود بعض المركبات والدبابات الغربية القديمة في ترسانتها. أما البحرية الصومالية، فعلى الرغم من النقص الشديد في المعدات والتدريب الرسمي، يبدو أنها حققت بعض النجاح في الحد من القرصنة والصيد غير القانوني داخل مياه أرض الصومال

- في يونيو ٢٠١٦م، وقعت حكومة أرض الصومال اتفاقية مع

أخطـأت إدارة ترامـب في رفـض دعـم حملـة التحالـف العربـي لاسـتعادة مدينـة الحديـدة واليـوم الصواريـخ الحوثيـة تنطلـق منهـا

موانئ دبي العالمية لإدارة ميناء بربرة بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية ولم نسمع أن اعترض أحد لكن التوتر ظهر عقب توقيع أديس أبابا مذكرة تفاهم مع أرض الصومال، تسعى إثيوبيا بموجبها إلى استخدام بربرة أحد موانئ البلاد. بل وأدى إلى التوتر بين إثيوبيا وبعض الدول العربية. وليست مذكرة التفاهم وهي بيان نوايا، اتفاقًا ملزمًا قانونيًا، لكن ما يبدو هو أن أرض الصومال مستعدة لمنح إثيوبيا إمكانية الوصول إلى البحر باستئجار ٢٠ كيلومترًا حول ميناء بربرة على خليج عدن، تتيح لها إمكانية الوصول إلى البحر الأحمر، لمدة ٥٠ عامًا لأغراضها البحرية والتجارية، مقابل الاعتراف بأرض الصومال دولة مستقلة.

- في تقديرنا هناك ثلاث إشكاليات:

**سيوفر الميناء مجالاً لإثيوبيا للوصول إلى البحر الأحمر وقناة السويس عسكريًا، فقد أفادت تقارير أيضًا بوجود جانب عسكري في الاتفاق. إذ قالت أرض الصومال إنها قد تؤجر جزءًا من الساحل للبحرية الإثيوبية. لمدة ٥٠ عامًا لقاعدة بحرية مع إمكانية الوصول إلى ميناء بربرة في أرض الصومال للعمليات البحرية التجارية، وأكدت هذا أديس أبابا، مما يعني حيز مناورة للإحاطة بالسودان ومصر في حال انزياح قضية خلاف سد النهضة إلى المرحلة التعبوية.

١. بديل عسكري لجيبوتي

كانت إثيوبيا، وهي الدولة غير الساحلية الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم، قد فقدت موانئها عقب انفصال إريتريا في أوائل التسعينيات. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت إثيوبيا بشكل أساسي على جيبوتي الدولة الأصغر في عمليات موانئها. لكن جيبوتي مكتظة بالفرقاء، لذا بحثت إثيوبيا عن بديل الاكتظاظ مع مميزات نفس الموقع وهو ما ستبحث عنه الدول الأخرى وجعل أرض الصومال بديل لجيبوتي، حيث تضم جيبوتي عددًا كبيرًا من القواعد العسكرية الأجنبية على الرغم من ضيق مساحتها، حيث تتباين هذه القواعد بين ست قواعد تعود لفرنسا والولايات المتحدة واليابان والصين وإسبانيا وإيطاليا. تهدف هذه القواعد إلى حماية المصالح الاستراتيجية للدول القائمة بها وتعزيز نفوذها السياسي والعسكري، بالإضافة إلى التصدي لظاهرة القرصنة ومكافحة الإرهاب وتأمين الممرات التجارية البحرية في البحر الأحمر. وتشمل هذه القواعد العسكرية الوجود الكبير للقاعدة الأمريكية في جيبوتي، والتي تُعتبر الأكبر في إفريقيا، بالإضافة إلى القاعدة الصينية الوحيدة خارج الصين، والقاعدة اليابانية الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، ووحدة الجيش الفرنسي الهامة في إفريقيا. كما تستضيف جيبوتي قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي (ناتو)، بالإضافة إلى القوات العسكرية الدولية التي تعمل على مكافحة القرصنة. وهناك جهود من قبل عدة دول أخرى مثل روسيا والهند والإمارات والسعودية لإنشاء قواعد عسكرية في جيبوتي.

أما الأسباب التي قد تدفع لاستضافة أرض الصومال للقواعد العسكرية التي في جيبوتي فكثيرة منها الأسباب والاعتبارات الاقتصادية والفقر والتي تعد من بين العوامل الدافعة لاستضافتها للقواعد العسكرية الأجنبية، بل أبرز الاعتبارات.

كما ترتبط الأسباب المحفزة لاستضافة أرض الصومال للقواعد العسكرية، بأهمية منظومة الأهداف والمصالح الوطنية المرتبطة بكل قوة من تلك القوى التي تمتلك هذه القواعد، ولعل من أبرز هذه الأسباب ما يلي:

**الأهمية الجيواستراتيجية أرض الصومال فالموقع الجغرافي أعطى أرض الصومال الأهمية الجيواستراتيجية وذلك انطلاقًا من وقوعها على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب مقابل مضيق باب المندب، في أحد أهم الممرات المائية في العالم كما ظهر من أزمة الحوثيين هذه الأيام.

**القرب الجغرافي لأرض الصومال من مناطق الصراع في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، وإن كان وضعها كنموذج للاستقرار أقل من جيبوتي لكنها عاشت فترة من العزلة المريحة وهذا قد يعد عاملاً لجعلها مركزًا مميزًا لكل من عمليات الأمن البحري، دوريات مكافحة القرصنة، ضربات الطائرات بدون طيار الإرهابية، عمليات القوات الجوية، والمراقبة الاستخباراتية حيث يمكن عن طريق أرض الصومال الوصول لكل من اليمن والصومال وإثيوبيا.

وفي تقديرنا أن الرؤية المستقبلية تشير إلى ترجيح سيناريو تنامي عدد القواعد العسكرية في أرض الصومال بديلاً أو توسعًا بالإضافة للتواجد في جيبوتي

٢. الاعتراف الإثيوبي اعتراف بانشقاق وتقسيم بلد عربي

وعدت إثيوبيا ببحث عميق لسعي أرض الصومال إلى الحصول

على الاعتراف الرسمي بوصفها دولة مستقلة وهذه خطوة لم تقدم عليها أي دولة أخرى خلال ٣٠ عامًا، لذا أعلنت جامعة الدول العربية عن رفضها وإدانة أي مذكرات تفاهم تخل أو تنتهك سيادة الدولة الصومالية، أو تحاول الاستفادة من هشاشة الأوضاع الداخلية الصومالية واستقطاع جزء من أراضي الصومال بالمخالفة لقواعد ومبادئ القانون الدولي، وبما يهدد وحدة أراضي الدولة الصومالية. كما أن احتمالات نشوب نزاع مسلح قائمة طالما هناك خلاف دبلوماسي طويل الأمد بين إثيوبيا والصومال، فقد اندلع في الماضي صراع إقليمي بين البلدين. مثل عام ١٩٧٧م، حين غزت الصومال منطقة أوجادين، وهي منطقة حدودية متنازع عليها تقع الآن في إثيوبيا. وفازت إثيوبيا في الحرب بدعم من الاتحاد السوفييتي وكوبا. ولا تقارن قوة الصومال العسكرية بما تتمتع به إثيوبيا في الوقت الحالي. فبينما يبلغ تعداد الجيش الصومالي ٢٠ ألف جندي، يصل عدد أفراد الجيش في إثيوبيا إلى أكثر من ١٣٠ ألف جندي.

٣. الارتباط الأمني بين البحر الأحمر والخليج العربي

هناك ارتباط في العلاقة بين أمن البحر الأحمر وأمن الخليج العربي حيث يرتبط البحر الأحمر والخليج العربي بشكل مباشر، فيصب البحر الأحمر في خليج عدن الذي يتصل بدوره بخليج عمان والخليج العربي. ويُعدّ مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن، نقطة عبور استراتيجية للتجارة العالمية وحركة السفن. وإكمال لحركة العديد منها من مضيق هرمز. ويُعدّ البحر الأحمر أحد أهمّ طرق التجارة البحرية لنقل النفط والغاز من الخليج العربي إلى مختلف أنحاء العالم. كما تواجه منطقة البحر الأحمر والخليج العربي العديد من التهديدات الأمنية، المتشابهة كالقرصنة البحرية. والإرهاب. والأنشطة غير القانونية مثل تهريب الأسلحة والمخدرات. والأهم التدخلات الخارجية من قبل بعض الدول.

- لذا كان هناك ضرورة لاتخاذ خطوات في مجال التعاون الأمني حيث تُدرك دول المنطقة أهمية التعاون الأمني لمواجهة التهديدات المشتركة.

وتشارك العديد من دول المنطقة في مبادرات أمنية إقليمية وهياكل كمظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومنظمة التعاون الإسلامي. ومجلس دول البحر الأحمر وإفريقيا. بالإضافة إلى تفهم ضرورة دور القوى الدولية كالولايات المتحدة والصين وروسيا، حماية لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، والحفاظ على حرية الملاحة البحرية. بين البحر الأحمر والخليج العربي العديد من التأثيرات المتبادلة فأيّ تهديد لأمن البحر الأحمر يُمكن أن يؤثر بشكل مباشر على أمن الخليج العربي والعكس صحيح. فهجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر تُهدد أمن الملاحة البحرية وتُؤثر على حركة التجارة العالمية، بما في ذلك صادرات النفط والغاز من الخليج العربي. وأيّ صراع أو توتر في الخليج العربي يُمكن أن يُؤثّر على حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر ويهدد أمن المنطقة. بشكل عام، يعتبر تحقيق الأمن والاستقرار في كل من البحر الأحمر والخليج العربي أمراً حيوياً للمصالح الاقتصادية والسياسية للعديد من الدول في العالم، ولذلك يجب أن يتم التعامل مع الأمن في كلتا المنطقتين بشكل متكامل ومترابط.

*أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

لابد من وجود قوة عسكرية مشتركة للدول المتشاطئة لحماية أمن البحر الأحمر

اتفاق إثيوبيا وأرض الصومال بضوء أمريكي والتواجد بجوار قاعة جيبوتي بالتوافق

يشغل البحر الأحمر جزءًا من الأخدود الإفريقي العظيم، تبلغ مساحته ٤٣٨,٠٠٠ كم٢ . وبطول يصل إلى ١٩٠٠ كم، وأوسع نقطة فيه تبلغ ٣٥٥ كم، وأقصى عمق ٢,٢١١ متراً، أما متوسط العمق فيبلغ ٤٩٠ متراً. ومع ذلك، هناك أيضاً أرصفة ضحلة واسعة النطاق يوجد فيها الكثير من الكائنات البحرية والشعاب المرجانية.

يتمتع البحر الأحمر بموقع جغرافي واستراتيجي مهم لأنه ملتقى ثلاث قارات (إفريقيا – آسيا – أوروبا) وهو حلقة وصل بين ثلاث مناطق إقليمية (الشرق الأوسط – القرن الإفريقي والمحيط الهندي – منطقة الخليج العربي)، وتطل عليه ٨ دول منها ٦ دول عربية (المملكة العربية السعودية – اليمن – مصر – السودان – الأردن – جيبوتي) ودولتان أخريان هما (الكيان الصهيوني وإريتريا) وتقع ٤ دول منها في قارة إفريقيا (مصر – السودان – جيبوتي – إريتريا) والأربع دول الأخرى في آسيا (السعودية – اليمن – الأردن – الكيان الصهيوني). ويستمد البحر الأحمر أهميته الاستراتيجية من موقعه الجغرافي الذي وفر للقوى الإقليمية والدولية إمكانية الوصول إلى المحيطين الهندي والأطلنطي عبره وزادت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط في دول الخليج العربي.

ا.د. صبري فارس الهيتي

أما امتداد أطوال السواحل على الجانبين فيبلغ حوالي ٤٩١٠,٤ كم مقسمة كالاتي

- ١٨٩٠ كم في السعودية بنسبة ٣٣,٩%.
- ١٤٢٥ كم في مصر بنسبة ٢٥,٥%.
- ٧١٧ كم في السودان بنسبة ١٢,٨%.
- ٤٤٢ كم في اليمن بنسبة ٨,١١%.
- ٤٠ كم في جيبوتي بنسبة ٠,٧%.
- ١٧ كم في الأردن بنسبة ٠,٥%.
- ١١,٢ كم في فلسطين المحتلة بنسبة ٠,٢%.

البحر الأحمر ذو موقع جغرافي يتوسط بين جناحي العالم العربي، ويتوسط البحار والمحيطات الشرقية والغربية، ويقع بالقرب من أهم منابع النفط في العالم ويعد أهم الشرايين البحرية في عالمنا المعاصر إذ تمثل حرية الملاحة فيه مصلحة دولية وإقليمية كبرى، بالإضافة إلى أنه يزخر بالثروات الغذائية والمعدنية ومصادر الطاقة والصناعة والسياحة، ويمثل أهمية كبرى للأمن القومي العربي ، ومن ناحية أخرى فإن منافذ البحر الأحمر الثلاثة (جوبال وتيران وباب المندب) بالإضافة إلى قناة السويس جميعها تقع في مياه إقليمية عربية مما يتيح للأقطار العربية، في حال اتفاقها، أن تقيد حركة مرور السفن المعادية التي قد تشكل تهديدًا للأمن القومي لدول المنطقة استنادًا إلى القانون الدولي للبحار .

أهمية البحر الأحمر يمكن أن ينظر اليها من جانبين:

الأول –هو الجانب الاستراتيجي العسكري الأمني حيث يتميز بتغلغله أو تجاوره مع عدة مناطق بالغة الأهمية هي: الشرق الأوسط، منطقة الخليج العربي، القرن الإفريقي، بالإضافة إلى المحيط الهندي والبحر المتوسط، أما الجانب الثاني – فهو اقتصادي فحركة الملاحة في البحر الأحمر تمثل المصدر الأساسي

لا يمكن فصل مذكرة إثيوبيا عن إعادة تشكيل منطقة القرن الإفريقي بما يتماشى مع المصالح الأمريكية ومواجهة النفوذ الروسي/ الصيني

للدخل في اليمن, ومصدرًا هامًا للدخل في الصومال وجيبوتي، و يتصدر قائمة بحار العالم لما يحتوي في باطنه من معادن مثل الحديد، المغنسيوم وغيرها، تتشبع بها صخور قاع البحر الأحمر، هذا فضلاً عن النفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى المرجان والطحالب، وجميعها يمكن أن تسهم في إنشاء صناعات متعددة تقام على الشواطئ المطلة عليه، هذا إلى جانب أهميته كطريق للنقل البحري وبالذات النفط، ومن هنا فإن أمن البحر الأحمر ينبغي أن يكون أحد قضايا ومشاغل الفكر الاستراتيجي العربي الرئيسية.

وتكمن أهمية البحر الأحمر كذلك في كونه يمثل نظامًا فرعيًا من إقليم الشرق الأوسط المضطرب بالأزمات السياسية والعسكرية التي تهدد حالة الاستقرار الأمني والسياسي في دول هذه المنطقة، وكما حدده «بريجنسكي» مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، فهو القوس الذي يضم الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومنطقة المحيط الهندي كما يقع ضمن الإطار الجيوبولوتيكي لمنطقة الخليج العربي الاستراتيجية، ولذا فللبحر الأحمر أهمية استراتيجية للأمن القومي العربي في ثلاث دوائر (الأمن العربي – الأمن الإفريقي- الأمن العالمي) مركزها القرن الإفريقي.

إثيوبيا وأرض الصومال ماضيتان في التفاهم بناءً على اتفاقية الأمم المتحدة التي تكفل للدول الحبيسة عقد اتفاقات للوصول إلى البحر

ويعد البحر الأحمر قناة الوصل بين البحار والمحيطات المفتوحة، ومن هنا تتزايد أهميته الاستراتيجية أمنيًا وعسكريًا واقتصاديًا، فهو الطريق الرئيسي الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي إلى الأسواق العالمية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحتاج أوروبا إلى نقل حوالي ٦٠% من احتياجاتها من الطاقة عبر البحر الأحمر ونقل ٢٥% من احتياجات النفط للولايات المتحدة.

الخارطة السياسية للبحر الأحمر

منطقة القرن الإفريقي:

يقصد بمنطقة القرن الإفريقي، المنطقة التي تقع شرقي قارة إفريقيا والتي تشمل كلاً من الصومال وإثيوبيا وارتيريا وجيبوتي والتي تشرف على جنوبي البحر الأحمر وخليج عدن (عدا إثيوبيا الدولة الداخلية)، وتقدر مساحة القرن الإفريقي بمفهومه الضيق (الصومال، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا) نحو ١,٩ مليون كيلومتر مربع. ويبلغ عدد سكانها نحو ١٥١ مليون نسمة وفقًا لتقديرات عام ٢٠٢٣م.

خارطة منطقة القرن الإفريقي

تبلغ مساحة الصومال ٦٣٧٥٤٠ كم٢ وتطل السواحل الصومالية التي يبلغ طولها ٣٠٢٥ كم على كل من خليج عدن من الشمال ومضيق جواردفوي من الشمال الشرقي والمحيط الهندي في الشرق، ووصل عدد سكانها في عام ٢٠٢٣م، حوالي ١٧,٣ مليون نسمة. توقفت المساعدات بشكل كبير عن الصومال منذ تعرضها لتدخل دولي مأساوي ودموي أوائل التسعينيات.

وقد أعلنت أرض الصومال (صوماليلاند) انفصالها عن الصومال في ١٨ مايو ١٩٩١م، والتي لم يعترف بها أية دولة أو منظمة دولية، وعاصمتها هرجيسا، مساحتها ٢٨٤٨٩٩ كم٢ وعدد سكانها ٤ مليون نسمة تمتلك ساحلاً طويلاً على خليج عدن بطول ٧٤٠كم.

تعتبر إريتريا واحدة من أكثر دول العالم اعتمادًا على الدول المانحة للمساعدات، تبلغ مساحتها١١٧٦٠٠ كم٢ وعدد سكانها ٨ مليون نسمة (٢٠٢٣م) طول ساحلها على البحر الأحمر ١٠٠٠كم ، اللغة التغرينية هي اللغة الرسمية والقومية فيها ، والتي هي من اللغات السامية الجنوبية التي تنتشر في شرقي إفريقيا .

أما إثيوبيا التي تبلغ مساحتها ١١١٢٠٠٠كم٢ وعدد سكانها ١٢١مليون نسمة (٢٠٢٣م) نسمة، نسبة المسلمين منهم ٣٦%. وهي

توقف السفن من الإبحار نحو ميناء إيلات يصب في صالح إيران التي ترغب في السيطرة على مضيق باب المندب

تكتل الدول المتشاطئة يشكل إطارًا لتكامل عربي إفريقي يسهم في إعادة صياغة العلاقات العربية – الإفريقية

دولة داخلية بدون سواحل بحرية، وتشكل نسبة مساعدات التنمية الأوروبية ثلث ميزانيتها السنوية، وقد تحولت من بلد فقير شهد سلسلة مجاعات أودت بحياة أكثر من مليون إنسان، حيث سجل فيها منذ سنوات أسرع معدل نمو عالمي من المجاعات، ورغم انها كانت عام ٢٠٠٠م، ثاني أفقر بلاد العالم، إلا أن ناتجها القومي نمى من نحو سبعة مليارات دولار عام ١٩٩٤م، إلى قرابة ٦٢ مليارًا عام ٢٠١٦م.

اما جيبوتي التي تقع على الجانب الغربي لمضيق باب المندب، تبلغ مساحتها ٢٣٢٠٠كم٢ وعدد سكانها مليون نسمة (٢٠٢٣م) ولها ساحل بحري بطول ٣٧٢ كم.

المخاطر والتحديات التي تواجه الملاحة والأمن الإقليمي في البحر الأحمر

تتعرض الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن هذه الأيام إلى تهديدات من قبل الحوثيين والتي بدأت منذ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، بالاستيلاء على سفينة مملوكة من قبل بريطانيا، وقد أعلنت جماعة الحوثي أن إطلاق الصواريخ والمسيرات يأتي تأييدًا للقضية الفلسطينية، وأن إيقاف هذه التهديدات مرهون بوقف الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والسماح بدخول الإمدادات الإنسانية إلى القطاع.

إن هذه الأعمال في حقيقتها لصيقة بسعي الحوثين إلى أحداث التغيير القسري المذهبي الذي تمارسه إيران في اليمن، تطبيقًا لأيدولوجية (ولاية الفقيه) والتي استطاعت بموجبها عن طريق مجموعات تسير حسب ما تريد من تحقيق خروقات في بنية مجتمعات في كل من العراق وسوريا ولبنان.

إننا في الوقت الذي ندين فيه الاعتداءات الصهيونية على الشعب الفلسطيني وخاصة ما قامت به من مجازر بشعة ضد المدنيين نصفهم من الأطفال والنساء ومن جرف البيوت وهدمها فوق رؤوس ساكنيها بالصواريخ وبتأييد أمريكي، يمكن القول إن أعمال الحوثيين في البحر الأحمر، رغم توقف السفن التجارية من الإبحار نحو ميناء إيلات عبر البحر الأحمر إلا إنه يصب في صالح إيران لأن الأخيرة ترغب في السيطرة على مضيق باب المندب.

أما الحجة بأنها موجهة ضد إسرائيل ونصرة لغزة، فهذا لا يتوافق مع قيام الرئيس الأمريكي جو بايدن من رفع اسم الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية في العالم وبذات الوقت يسعون إلى تشكيل تحالف دولي لحماية السفن في البحر الأحمر. رغم صدور قرار من مجلس الأمن الدولي برقم ٢٦٢٤ لعام ٢٠٢٢م، يعد جماعة (أنصار الله) الحوثية جماعة إرهابية. وأخيرًا قرر بايدن أن يتراجع عن قراره هذا ويعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعيد أدراج جماعة أنصار الله على لائحة الإرهاب اعتبارًا من منتصف شهر فبراير ٢٠٢٤م، مما يشير إلى أن أمريكا لا تفكر إلا بمصالحها دون الأخذ بأية اعتبارات أخرى.

انعكاسات المخاطر والتحديات على حركة التجارة العالمية:

إن تعطيل حركة الملاحة الآمنة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب (مدخله الجنوبي) يؤدي إلى العديد من النتائج منها

١-ارتفاع تكاليف النقل لأن العديد من شركات النقل البحري العملاقة حولت مسارات سفنها باتجاه رأس الرجاء الصالح مما يزيد مدة الإبحار إلى ما بين ١٠-١٢ يومًا لكي تصل إلى الموانئ التي تقصدها. وهناك شركات علقت مرور سفنها عبر مضيق باب المندب إلى حين ضمان سلامة الملاحة في الممر ومنها شركات شحن بحري رئيسية مثل «ميرسك» الدنماركية و«هاباغ-ليود» الألمانية و«سي إم آيه سي جي أم» الفرنسية و«بريتيش بتروليوم» البريطانية

٢-ارتفاع تكاليف التأمين على السفن التي تعبر البحر الأحمر إلى الضعفين مما يزيد من أسعار المواد الاستهلاكية والغذائية خاصة في الدول النامية وعلى الأخص في اليمن الذي يستورد ٩٠%من احتياجات السكان الغذائية والاستهلاكية والوقود.

٣-ارتفاع أسعار البترول والمواد الخام المعدنية مما يضيف تكاليف على المنتجات الصناعية في العالم.

هل يستطيع تحالف (حارس الازدهار) فرض الأمن في المجرى الملاحي؟

يضم تحالف «حارس الازدهار» كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، وإسبانيا، والبحرين، وجزر السيشل، واليونان، وأستراليا فيما رفضت ٨ دول على الأقل الكشف عن مشاركتها علنا بسبب الحساسيات السياسية للعملية مع استمرار حرب غزة

وبدلاً من أن تسعى واشنطن لوقف الحرب ورفع الحصار عن سكان غزة، تحشد أكبر عدد ممكن من الدول لحماية إسرائيل وتجارتها البحرية، لأن الحوثيين أعلنوا أنهم لا يستهدفون الملاحة الدولية في المنطقة باستثناء السفن التجارية المتجهة للموانئ الإسرائيلية. وهذا التحالف هو عبارة عن إجراء مؤقت من قبل الولايات المتحدة يشبه من يهتم بمعالجة الأعراض ويترك الداء يستفحل.

في فجر يوم ١٢ يناير ٢٠٢٤م، وجهت ضربة صاروخية وجوية من قبل أمريكا وبريطانيا إلى الحوثيين في (صنعاء والحديدة وحجة وتعز) أعلن أنها أصابت مواقع لإطلاق الصواريخ والمسيرات والرادارات، وبمساعدة غير عملياتية من قبل كندا وأستراليا وهولندا والبحرين وأعلن أن هذه العملية لا تدخل ضمن عمليات تحالف حارس الازدهار، وتوالت الضربات بين الجانبين في الأيام التي تلتها. وهذا يمثل إجراء لا جدوى منه في فرض الأمن وإنهاء الهجمات على المجرى الملاحي المهم، فلا هجمات الحوثيين على السفن توقفت لان في ذلك مصلحة لإيران التي تريد خلط الأوراق لعل ذلك يحدث حلحلة ما في ملفها النووي أو تخفيفًا للحصار المفروض عليها، ولا توجيه ضربات لمواقع الحوثيين في اليمن خفت.

هناك دول عربية مثل مصر والسعودية والإمارات العربية أحجمت عن المشاركة في تحالف هدفه الحقيقي حشد الدعم العسكري لإسرائيل في حربها على غزة ولو بشكل غير مباشر، ومحاولة كسر العزلة الدولية التي تعاني منها تل أبيب بسبب جرائم الحرب التي ترتكبها في غزة، وتجلى ذلك في تصويت مجلس الأمن عدا أمريكا التي استعملت حق النقض ضده والجمعية العامة للأمم المتحدة. (وهذا موضوع يحتاج إلى مقالة منفردة لتوضيح الأسباب والنتائج)

تداعيات الاتفاقية بين إثيوبيا ودولة أرض الصومال:

تم توقيع مذكرة تفاهم بين إثيوبيا ودولة أرض الصومال الانفصالية في الأول من يناير ٢٠٢٤م، تضمن لإثيوبيا الحصول على منفذ بحري باستخدام ميناء بربرة، وقد أعلنت وزارة خارجية أرض الصومال في بيان لها أن الاتفاق «يضمن لإثيوبيا وصول قواتها البحرية إلى البحر، مقابل الاعتراف الرسمي بجمهورية أرض الصومال»، حيث سيؤجر إقليم أرض الصومال الانفصالي لإثيوبيا شريطًا ساحليًا بطول ٢٠ كيلومترًا لمدة ٥٠ عامًا، وقوبلت المذكرة بغضب شديد من مقديشو التي تعدّ إقليم أرض الصومال الانفصالي ولاية تابعة لبلادها وأنها «لن تقبل أن تؤخذ قطعة من أرض بلادها "، معتبرة المذكرة انتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية ولا يمكن تنفيذها بأي حال.

وسبق لحكومة أرض الصومال أن وقعت اتفاقيتين مع شركة موانئ دبي العالمية في عامي (٢٠١٦ و٢٠١٨م) لتشغيل مركز تجاري ولوجستي إقليمي يتضمن تطوير مشروع منطقة اقتصادية حرة في ميناء مدينة بربرة التجارية. وتحتفظ الشركة الإماراتية بموجب ذلك بحصة تبلغ ٥١% من المشروع، الذي تم الانتهاء من المرحلة الأولى منه عام ٢٠٢١م، بما يمكّن الميناء من العمل بقدرة تشغيلية تصل إلى ٥٠٠ ألف حاوية سنويًا.

هناك بعدًا دوليًا لا يمكن إغفاله في كواليس مذكرة التفاهم لكونها تأتي بضوء أخضر أمريكي، فواشنطن «تمثل أهم اللاعبين في المنطقة وتمتلك أكبر قاعدة عسكرية في جيبوتي، وطبقًا لاتفاق مع حكومة جيبوتي، تدفع الولايات المتحدة ٦٣ مليون دولار كإيجار لهذه القاعدة، مع وجود خطة لتطويرها على مدى ٢٠ عامًا بتكلفة ١,٤ مليار دولار. ويلاحظ أن هذه القاعدة تلعب دورًا هامًا في العمليات الجوية الأمريكية الموجهة ضد عناصر إرهابية في كل من الصومال واليمن، وتقدر حجم القوة المرتكزة في هذه القاعدة بحوالي ٤ آلاف فرد. وفي عام ٢٠٠٨م، اندمجت هذه القوات ضمن القيادة الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم)، وتحول معسكر ليمونير وهو المعسكر السابق للجيش الفرنسي في جيبوتي إلى هذه القاعدة العسكرية للولايات المتحدة في إفريقيا. ولذا فلا يمكن أن يكون لإثيوبيا قاعدة بحرية في أرض الصومال المجاورة دون موافقة أمريكية.

كما أنه لا يمكن فصل هذه المذكرة عن «التطورات في باب المندب وإعادة تشكيل منطقة القرن الإفريقي بحيث يتماشى مع المصالح الأميركية مستقبلاً، والحد من أي نفوذ روسي صيني فيها.

إن سعي رئيس حكومة أرض الصومال وراء الحصول على الاعتراف بالاستقلال دفعه إلى منح إثيوبيا ٢٠ كيلومترًا على الشاطئ مقابل نيل هذا الهدف، بغض النظر عن العوائد الاقتصادية.

في المقابل تبدو إثيوبيا وأرض الصومال ماضيتين في تطوير مذكرة التفاهم، مما تفسرها بعض النخب الإثيوبية بالإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تكفل للدول الحبيسة حق عقد اتفاقات مع الدول الساحلية للوصول إلى البحر والاستفادة من خدمات الموانئ.

وعلى إثر توقيع المذكرة صدرت العديد من المواقف عن أطراف إقليمية ودولية، حيث حثت بيانات الاتحاد الإفريقي والأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية والولايات المتحدة وعدد من الدول على احترام وحدة وسيادة وسلامة

الصومال، وأعربت الهيئة الحكومية لتنمية شرق إفريقيا (إيجاد) عن قلقها ودعت الدولتان العضوان في المنظمة إلى التعاون للوصول إلى حل سلمي.

ما الدور المطلوب من المجتمع الدولي والدول الإقليمية والمتشاطئة لتثبيت أمن البحر الأحمر

في ١٢ ديسمبر ٢٠١٧م، عقد اجتماع في القاهرة بمشاركة عدد من الدول العربية والإفريقية المتشاطئة للبحر الأحمر شكل اللبنة الأولى نحو بلورة رؤية عربية لمنظومة أمن البحر الأحمر وخليج عدن، لتأخذ في الاعتبار المصالح العربية وتنطلق من اعتبارات الأمن القومي العربي، حيث جاءت المبادرة المصرية بالدعوة لتطوير منظومة جديدة لأمن البحر الأحمر تأسيسًا على أرضيات التعاون المشتركة التي قد توفرها أطر التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المتشاطئة على نحو يؤدي إلى إجراء حوار جدي حيال الأوضاع السياسية في إقليم البحر الأحمر ومحيطه وهو ما يسهم بدوره في بلورة صيغة للتنسيق المشترك الفاعل لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة ومنها ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر وعمليات التهريب, والجريمة العابرة للحدود وعمليات القرصنة.

تبع ذلك اجتماع آخر لوزراء خارجية السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن، في الرياض في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨م، الذي تم الإعلان من خلاله عن تشكيل تحالف يضم الدول العربية والإفريقية المتشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن يهدف إلى التنسيق والتعاون فيما بينها، كما تتنوع دوافع تأسيسه في كونه منصة دائمة للتشاور بين الدول الأعضاء من أجل إيجاد فهم مشترك للتحديات الأمنية التي تزعزع استقرار البحر الأحمر.

ويضع التحالف على رأس أولوياته تقويض النفوذ والتأثير الإيراني على أمن البحر الأحمر وحماية أمن المجرى الملاحي الدولي لاسيما مع سيطرة جماعة الحوثي الموالية لإيران على ميناء الحديدة ومحاولتها تعطيل حركة الملاحة وتصدير النفط في مضيق باب المندب.

وعقد اجتماع آخر لوزراء خارجية المجلس التنسيقي للدول العربية والإفريقية المتشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن في الرياض في ٦ يناير ٢٠٢٠م، حضره كل من السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن وإريتريا.

شهد اجتماع وزراء الخارجية التوقيع على ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن «بهدف تعزيز الجهود لتحقيق المصالح الأمنية والسياسية والاستثمارية وتأمين حركة الملاحة البحرية في الممر المائي الدولي». ويهدف المجلس إلى رفع مستوى التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء، وتنسيق المواقف السياسية بينها، وتوثيق التعاون الأمني بهدف الحدّ من المخاطر والتهديدات التي يتعرّض لها البحر الأحمر، وتعزيز أمن وسلامة الملاحة البحرية والحيلولة دون أيّ تهديد يواجهها أو يعرضها لأية مخاطر، وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتعزيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء وتعزيز النقل البحري وحرية حركة البضائع والخدمات بينها، وتعزيز التعاون بين الموانئ البحرية على طول ساحل البحر الأحمر وتنسيق التعاون بينها، ويكون مقر المجلس في الرياض .

يأتي توقيع المجلس على الميثاق استشعاراً من قيادات الدول الثمانية لأهمية التنسيق والتشاور حول الممر المائي الحيوي الذي يمثل أهمية اقتصادية وتجارية واستثمارية للاقتصاد العالمي بأكمله، باعتبار البحر الأحمر المعبر الرئيسي للتجارة العالمية بين دول شرق آسيا وأوروبا».

يواجه المجلس تحديات مستقبلية، تتمثل في تطلعات بعض القوى الإقليمية التي تمتلك تصورات مغايرة لأمن البحر الأحمر وخليج عدن؛ منها مشكلة السودان والحرب الأهلية المستعرة منذ عدة أشهر، وبدء السودان في تحسين علاقاتها مع إيران بعد انقطاع دام منذ يناير ٢٠١٦م، ومحاولة قائد الجيش السوداني الفريق البرهان الحصول على أسلحة ومسيرات حربية من إيران.

واستمرار الأزمة اليمنية، وما يرتبط بها من مخاوف تتعلق بإمكانية لجوء ميليشيات الحوثي إلى تهديد حركة الملاحة في البحر الأحمر، وتوظيف ذلك كورقة للضغط والمساومة في أية مفاوضات سياسية محتملة، هذا فضلاً عن اختلاف رؤى القوى الكبرى حول كيفية تحقيق أمن البحر الأحمر، وما قد يتبع ذلك من محاولات لإقامة تحالفات جديدة تعزز نفوذها وتضمن مصالحها في هذه الممرات المائية. كما أن استمرار التوتر بين واشنطن وطهران، في الوقت

البحر الأحمر يمثل نظامًا فرعيًا من إقليم الشرق الأوسط المضطرب بالأزمات السياسية والعسكرية التي تهدد حالة الاستقرار

ذاته، قد يدفع الأخيرة إلى التهديد بعرقلة حركة الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن في إطار استراتيجية الردع المتبادل، ولإعطاء الانطباع بأنها ما تزال تمتلك القدرة على تهديد المصالح الحيوية التي ترتبط بالأمن والاقتصاد الدوليين.

يمثل المجلس منظوراً جديداً للتعاون الإقليمي، حيث يأخذ في الاعتبار العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية. كما أنه لا يضم دولاً تنتمي إلى إقليم موحد، كباقي التكتلات الأخرى، وإنما يضم قائمة من الدول تنتمي إلى دوائر ثلاث هي: الخليجية والعربية والإفريقية وتشترك هذه الدول في تصوراتها ورؤاها لكيفية تأمين البحر الأحمر وخليج عدن، ما يعني أن لهذا التكتل أن يشكل إطاراً أوسع لتكامل عربي إفريقي شامل يسهم في إعادة صياغة العلاقات العربية – الإفريقية وتشكيلها في ضوء التحديات التي تواجه الطرفين. وتوثيق التعاون الأمني بينها للحد من المخاطر التي يتعرض لها البحر الأحمر وخليج عدن بما يعزز أمن وسلامة الملاحة الدولية فيها، ومنع كل ما يهددها أو يعرضها للخطر بعيدًا عن نفوذ الدول العظمى والكبرى أو الدول الطامعة. ولذا لابد من وجود قوة عسكرية مشتركة تابعة له، على الأقل في المدى المنظور، لحماية أمن البحر الأحمر، بعيدًا عن الدول الأجنبية وأساطيلها وغواصاتها وسفنها وحاملات الطائرات.

* الأمين العام لاتحاد الجغرافيين العرب-أستاذ الجغرافية السياسية في جامعة بغداد (سابقًا)

حرب غزة أكدت تلاشي نفوذ أمريكا في المنطقة وانكسار التوازن القديم

٣ إجراءات صينية: وقف الهجمات الحوثية وعدم استخدام القوة ضدهم والأمن بمشاركة الجميع

تصاعدت حدة التوتر في مياه البحر الأحمر مع وقوع كارثة إنسانية خطيرة في فلسطين نتيجة لجولة جديدة من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. إذ بدأت جماعة الحوثي في اليمن بتنفيذ ضربات ضد «السفن الإسرائيلية وما يمت لها بصلة» في البحر الأحمر منذ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، مما أدى إلى تضرّر عدد من سفن الشحن في المناطق البحرية المجاورة. وهو ما قد أثّر على شركات الشحن الكبرى، التي اضطرت إلى المرور من رأس الرجاء الصالح في إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل، وأسعار الشحن، وفي الوقت الحاضر، تزداد تداعيات أزمة البحر الأحمر، فالتوترات في تلك المنطقة تفاقمت بسبب الغارات الجوية التي شنتها أمريكا وبريطانيا على الحوثيين، والرد الحوثي في المقابل على هذه الغارات من خلال الصواريخ البالستية المضادة لسفن الشحن الأمريكية والبريطانية.

أ.د. وانغ قوانغدا

أزمة البحر الأحمر لها تأثير مدمر على التجارة العالمية وسلاسل التوريد

على الرغم من أنّ النقل البحري يعدّ شريانًا أساسيًا في حركة التجارة العالمية، إلا أنّ له جانب هش في مواجهة القرصنة والأزمة الجيوسياسية وتوتر الوضع وتغير المناخ. إن منطقة البحر الأحمر هي قناة هامة للتجارة الدولية في السلع والطاقة، فاستقرارها مسألة تتعلق بالمصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وبحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإنّ قناة السويس هي محور النقل البحري الدولي، الذي يحمل ١٢٪ إلى ١٥٪ من التجارة البحرية في العالم، بما في ذلك حوالي ٢٠٪ من التجارة في الحاويات البحرية، فانقطاع هذا المحور الرئيسي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على العالم، وتشير التحذيرات من الأونكتاد إلى أن أزمة البحر الأحمر لها أثر مدمر على التجارة العالمية لا سيما التجارة الهشة وسلاسل التوريد. كما أدت أزمة الشحن البحري في البحر الأحمر إلى ارتفاع تكاليف الشحن وزيادة انبعاثات الغازات. قد أعلنت العديد من شركات الشحن الدولية عن تعليق رحلات البحر الأحمر، فانخفض حجم التجارة عبر قناة السويس بنسبة ٤٢ % في الشهرين الماضيين. وقد أصدرت شركة تحليل البيانات البحرية الدنماركية مؤخرًا تحذيرًا أشارت فيه إلى أن سلسلة التوريد العالمية قد تضررت بشكل أكبر وذلك بالمقارنة مع أيام الوباء. من أجل تجنب المخاطر، قد اختارت سفن الحاويات طرق الالتفاف على طول الممر المائي في الطرف الجنوبي من إفريقيا بدلاً من البحر الأحمر. وتشير بيانات الأونكتاد إلى أنه في ٢٦ يناير، انخفضت حركة مرور سفن الحاويات في البحر الأحمر بنسبة ٦٧ % مقارنة بالسنة السابقة. ولعلّ نواقل الغاز الطبيعي المسال هي الأكثر تضررًا، إذ أنها أُغلقت تمامًا منذ ١٦ يناير. علما أنه عادة قبل أزمة البحر الأحمر، يكون هناك اثنتين أو ثلاث من ناقلات الغاز التي تمر عبر المنطقة كل يوم.

ومن الجدير بالذكر أن أزمة البحر الأحمر كشفت أيضًا عن ضعف الشحن وسلاسل التوريد العالمية. ففي تقرير صدر مؤخرًا عن شركة تحليل البيانات البحرية، تشير البيانات إلى أن زيادة وقت العبور قد أدت إلى انخفاض كبير في كفاءة النقل في سوق الشحن مع تجاوز السفن رأس الرجاء الصالح، وانقطاع قناة البحر الأحمر الأمر الذي قد تسبب بأضرار كبيرة على سلاسل التوريد العالمية بالمقارنة مع فترة تفشي الكوفيد -١٩.

الأونكتاد: أزمة البحر الأحمر تأثيرها مدمر على التجارة العالمية وسلاسل التوريد وأدت إلى ارتفاع تكاليف الشحن وزيادة انبعاثات الغازات

أزمة البحر الأحمر أدت إلى ارتفاع متوسط سعر الشحن الفوري للحاويات

منذ أوائل ديسمبر ٢٠٢٣م، تضاعف متوسط تكاليف الشحن من شنغهاي في الصين أكثر من ثلاثة أضعاف متوسط تكاليف الشحن إلى أوروبا، وفقا للأونكتاد. فحتى لو كانت السفن المتجهة إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة لا تعبر قناة السويس، فإن متوسط تكاليف الشحن قد ازداد. وعلاوة على ذلك، ارتفعت أقساط التأمين، مما زاد من تكاليف النقل الإجمالية. من جانب آخر، قال بن مي مدير مركز البحوث للاقتصادية الكلية العالمية في معهد أوكسفورد للأبحاث الاقتصادية، إنه إذا كانت السفينة تسافر من آسيا عبر البحر الأحمر إلى هولندا، فإنّ ذلك يستغرق حوالي ٢٥,٥ يوما للذهاب من خلال قناة السويس، ولكن في حال تغير مسار الرحلة، فإنه يمكن أن تزيد إلى ٣٤ يومًا لإكمال الرحلة. وعلى الرغم من أن التأخر مدة تسعة أيام تأخير في التسليم قد لا يبدو خطيرًا جدًا، إلا أنّ الأثر التراكمي لهذا التأخير قد يكون له نتائج خطرة. ويمكن أن يؤدي النقل الإضافي الناتج عن أزمة البحر الأحمر إلى تخفيض قدرة الشحن العالمية بنسبة ٢٠%.

في الآونة الأخيرة، اعترف الاتحاد الأوروبي بأن تكاليف الشحن بين أوروبا وآسيا قد ارتفعت بنسبة تصل إلى ٤٠٠ % بسبب أزمة البحر الأحمر. وفي مؤتمر صحفي عقد في بروكسل، أكد مفوض الشؤون الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي جان تيلوني على هذه المسألة، مشيرًا إلى أنه بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، فإن الوقت الذي يستغرقه الشحن البحري (في المناطق ذات الصلة) قد ازداد بما لا يقل عن ١٠ إلى ١٥ يومًا، وحذر من أنه إذا استمرت الأزمة في الارتفاع، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حادّ في التضخم في الاتحاد الأوروبي.

وفي ظل هذه الظروف، فإنّ المزيد من سفن الشحن التي تحمل النفط الخام بدأت المحاولة بتجنب الهجمات والتهديدات في البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار الناقلات. بالمقارنة مع النفط الخام، فإنّ الآثار الناتجة عن نقل المنتجات الزراعية يبدو أكثر وضوحا، خاصة وأنّ خصائص المنتجات الزراعية القابلة للتلف وصعوبة التخزين أدت إلى زيادة كبيرة في تكاليف النقل لسفن الشحن المارة برأس الرجاء الصالح. وأشارت منظمة الزراعة الإيطالية أن المصدّرين الإيطاليين قلقون من أن عبور إفريقيا يمكن

أن يؤثر على نضارة الفواكه مثل التفاح والكيوي والحمضيات. وقال المصدّرون الأوروبيون إن الصادرات الأوروبية من منتجات مثل لحم الخنزير والألبان والنبيذ، فضلاً عن واردات الشاي والتوابل والدواجن تواجه مشاكل في النقل، على الرغم من أنه لا يزال من غير الواضح تحديد وجود تأثير معين. وبالإضافة إلى ذلك، تُنقل العديد من المنتجات الزراعية في الهند أيضًا عن طريق البحر الأحمر إلى أوروبا، وقد أضطرت أن تكون على استعداد لتجاوز هذه السفن جنوبي إفريقيا. يشير مصدّرون من الهند أنهم يواجهون تأخيرات في نقل لحوم البقر إلى مناطق مثل شمالي إفريقيا.

وبصورة أعم، فإن آثار أزمة البحر الأحمر متعددة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف النقل، والتضخم المحتمل، والتأخير والانقطاع في التسليم على الصعيد العالمي، مما قد يؤدي بدوره إلى حلقة مفرغة من التفاعل مع العوامل التي تؤدي إلى تفاقم تغير المناخ. التضخم سيرتفع بنسبة ٠,٧ % عندما تتضاعف تكاليف الشحن، ولكن التأثير سيبلغ ذروته بعد عام تقريبًا، وفقًا لبحث سابق صادر عن صندوق النقد الدولي. إن انقطاع الإمدادات يمكن أن يؤدي إلى نقص مؤقت في المنتجات، وبعض الشركات سوف تواجه حتمًا انقطاعًا في سلسلة التوريد، والتي قد تجبرهم على خفض الإنتاج مؤقتًا.

إن البيانات التي قدّمها الاتحاد الأوروبي تدل بوضوح على أن استمرار إسرائيل في الهجوم على قطاع غزة كان له سلسلة من الآثار في أوروبا بأسرها. وفي الوقت نفسه، فإنه يدل أيضًا على أن الاستراتيجيات التي اعتمدتها جماعة الحوثيين قد شكلت ضغوطًا هائلة على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من البلدان والمنظمات.

بعد تنفيذ قوات التحالف الأمريكية والبريطانية ضربات عسكرية على جماعة الحوثيين، واصل الحوثيون أيضًا الهجوم على السفن التجارية في البحر الأحمر وتعهد الانتقام العنيف ضد الولايات المتحدة وبريطانيا، هكذا استمرت أزمة البحر الأحمر في التصعيد. إن استمرار تداعيات الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، يدل تمامًا على أن نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يتراجع إقليميًا ودوليًا، فقد انكسر التوازن السياسي الإقليمي القديم، وها هو النظام الجديد يمضي في طريق إعادة التشكّل.

مصالح الصين أيضًا الحفاظ على سلامة وسلاسة المرور في البحر الأحمر

لا يعد البحر الأحمر واحدًا من أكثر الطرق البحرية ازدحامًا في العالم فقط، وإنما هو طريق الشحن الصينية من آسيا إلى الموانئ العربية والغربية. لذا فإنّ أزمة البحر الأحمر تؤثّر على الصين من عدة جوانب، بما في ذلك الاقتصاد والتجارة والسياسة والعلاقات الدبلوماسية. لقد أصبحت الصين مصنع العالم، تحتاج إلى استيراد كميات كبيرة من الطاقة والمواد الخام لدعم قاعدة صناعية متنامية، ولكن لا تزال عرضة الاختناقات التي تعاني منها سلسلة التوريد العالمية اليوم. فاندلاع أزمة البحر الأحمر قد وضع ضغوطًا على الصين من حيث الشحن والتجارة والاقتصاد، ليس فقط على السلع الصغيرة، ولكن أيضًا على السيارات الكهربائية والمنتجات الضوئية التي تمثل أكبر صادرات الصين. لن يؤدي حصار البحر الأحمر إلى صعوبات في أنشطة التصدير في الصين فحسب، وإنما سيؤثر أيضًا على الإمدادات العادية من السلع المستوردة. وهو ما يضرّ في السوق الصينية التي تعتمد على الواردات، لا سيما في السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء. الاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر شريك تجاري للصين، إذ يتم شحن ٦٠ % من صادرات الصين إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق البحر الأحمر وقناة السويس.

ومع تعميق التعاون في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، أصبح العالم أكثر ترابطًا وتواصلاً مما مضى. وقد أعاقت أزمة البحر الأحمر التجارة العادية وتدفقات السلع بين بلدان آسيا وأوروبا وشمال إفريقيا. فالعديد من الشركات الصينية التي تمارس التجارة وتشارك في مشاريع البناء في الدول المطلة على «الحزام والطريق»، قد تأثرت بشدة من أزمة البحر الأحمر في استيراد المواد الخام للبناء وتصدير السلع. ولا بدّ من الإشارة إلى أنه بعد انعقاد القمة الصينية / العربية الأولى عام ٢٠٢٢م،دخلت العلاقات بين الصين والدول العربية مرحلة التعاون الاستراتيجي الشامل، فعززت الصين التبادلات الإنسانية مع البلدان العربية، مما عزز التفاهم والصداقة بين الشعبين على جميع المستويات، وهو ما وفّر ضمانة قوية لمزيد من تطوير العلاقات الثنائية، فقد أصبحت الصين واحدة من أهم الشركاء التجاريين والمستثمرين في البلدان العربية، وارتفع حجم التجارة بين الجانبين بشكل مستمر، فالشركات الصينية في البلدان العربية تسعى لتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع التعاونية.

وبطبيعة الحال، فإن أهم المشاريع التعاونية الصينية على طول سواحل البحر الأحمر تحتاج إلى سلاسة قنوات النقل البحري، مثل: قاعدة التموين والإمداد الصينية في جيبوتي، مشاريع التعاون الصيني / السعودي للطاقة الإنتاجية في مدينة جازان للصناعات

اعترف الاتحاد الأوروبي بأن تكاليف الشحن بين أوروبا وآسيا قد ارتفعت بنسبة تصل إلى ٤٠٠ ٪ بسبب أزمة البحر الأحمر

الأساسية والتحويلية، منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري الصيني المصري، وغيرها من المشاريع الأخرى. إذا أخذنا جيبوتي مثالاً يمكن القول إنه وعلى الرغم من أن جيبوتي هي واحة السلام في شرق إفريقيا، إلا أنّ لأزمة البحر الأحمر تأثير كبير على الشركات الصينية المحلية بسبب موقعها في مضيق باب المندب، حيث توقفت العديد من شركات الشحن على طريق البحر الأحمر، وعرقلت الشحنات من الصين إلى جيبوتي، مما أدى إلى صعوبة العثور على شركة شحن لنقل السلع والمواد، وبالمقارنة مع نوفمبر ٢٠٢٣م، ارتفعت أسعار الحاويات في يناير ٢٠٢٤م، ما يقرب من ٤٠٠ %.

وفي الآونة الأخيرة، أدت مذكرة التفاهم المبرمة بين إثيوبيا و«أرض الصومال» بشأن وصول إثيوبيا إلى البحر إلى إثارة القلق في البلدان المجاورة، فضلاً عن التوتر على طول ساحل البحر الأحمر، مما شكل عاملاً هامًا يهدد الأمن البحري للبحر الأحمر. وفي هذا الصدد، دأبت الصين على الدعوة إلى الحفاظ على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ودعم الدول في الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية. فمن المعروف أن «أرض الصومال» جزء من الأراضي الصومالية. لذلك تؤيد الصين الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الصومالية للحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة والسلامة الإقليمية، وتأمل أيضًا في أن البلدان في المنطقة تتعامل مع الشؤون الإقليمية من خلال الحوار وتحقيق التنمية المشتركة على أساس الصداقة والتعاون.

دور الصين في بناء ممر آمن للبحر الأحمر

قد أدركت دول العالم بالفعل أن درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين مختلف الدول تتعمق بصورة غير مسبوقة، حيث يعيش جميع البشر على الكرة الأرضية ذاتها، في الزمان والمكان ذاته، ومن هنا فإنّ مجتمع المصير المشترك، يتسم بميزة أساسية لا يمكن إنكارها ألا وهي: «أنّي موجود فيك وأنك موجود فيّ». إنّ حدوث الصراع الإقليمي، أزمة النقل والمواصلات، انسداد تدفق المواد، تبدو بشكل ظاهري أنها قد عطلت إيقاع تدفق المواد، ولكن في الواقع قد حصل تعطيل كامل لسلسلة التوريد. إذ أنّ السلسلة الصناعية تمتد لحلقات متصلة ببعضها البعض عبر الحدود، وفي حال تعطل حلقة واحدة، لا يمكن للحلقات الأخرى الواصلة إلى المنبع والمصب أن تعمل بسلاسة.

أما على صعيد الأمن الدولي فترى الصين أنه ينبغي على الدول المختلفة وشعوبها أن تتمتع سويًا بضمان الأمن، وعلى مختلف الدول أن تضافر جهودها وتوحد قلوبها لمواجهة أنواع مختلفة من المشاكل والتحديات والأزمات، بصورة سليمة. فكلما كبرت التحديات العالمية، يجب أن يزداد التعاون لمواجهتها، وتتضافر الجهود أكثر في تحويل الضغط إلى قوة محركة، وتحويل الأزمة إلى فرصة. فلمواجهة التهديدات الأمنية الدولية المعقدة، لا يمكن اللجوء لجهود دولة واحدة بمفردها، ولا يمكن اللجوء إلى القوة. فالخيار الصائب لحل المشاكل هو تحقيق الأمن التعاوني والأمن الجماعي والأمن المشترك. بالنسبة إلى مصير العالم فلا بد أن تحدده شعوب مختلف الدول، وأي شأن يقع ضمن إطار سيادة الدول، لا يمكن إدارته إلا عبر حكومات الدول المعنية وشعوبها، بينما لا تُعالج شؤون العالم إلا من خلال التشاور بين حكومات وشعوب مختلف الدول، وهذا هو الأساس في المبادئ الديمقراطية لمعالجة الشؤون الدولية، وينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي به.

شاركت بكين وأسهمت في الحد من التهديدات والتوترات الأمنية في البحر الأحمر، ولا سيما في جنوب الخليج. فالصين باعتبارها أكبر دولة نامية، لديها مصلحة كبيرة في حماية الملاحة الدولية في البحر الأحمر وقناة السويس وغيرها من المصالح في منطقة الخليج وإفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين لديها أول قاعدة للتموين والإمداد خارج الصين، وتحت التشغيل بالقرب من مضيق باب المندب، والتي بناها الجيش الصيني لصون المصالح الوطنية خارج البلاد بشكل فعّال وتنفيذ حراسة السفن التجارية وحفظ السلام الدولي والمساعدات الإنسانية الدولية وإجلاء المواطنين الصينيين المغتربين في خارج الصين وغيرها من المهمات. في السنوات الأخيرة، نفذ الجيش الصيني عددًا متزايدًا من المهمات مثل حراسة السفن التجارية وحفظ السلام الدولي والمساعدات الإنسانية الدولية وإجلاء المواطنين الصينيين المغتربين في خارج الصين، ومنذ عام ٢٠٠٨م، أرسلت الصين دفعات عديدة من أساطيل الحراسة في خليج عدن والمجال البحري الصومالي وفقًا للتقارير المعنية للأمم المتحدة. وتهدف الصين من إنشاء قاعدة التموين والإمداد في جيبوتي إلى أداء المسؤوليات والواجبات الدولية للدولة الكبيرة المسؤولة على خير وجه، وتقديم المنافع العامة للأمن الدولي، والمحافظة على السلام والاستقرار الإقليميين، والمساعدة في صون الحقوق والمصالح الشرعية لدول العالم.

الخيار الصائب لحل المشاكل هو تحقيق الأمن التعاوني والأمن الجماعي والأمن المشترك ومصير العالم تحدده شعوب مختلف الدول

وتدعو الصين إلى مبادئ السلام والعدالة والشمول، كما تسعى إلى تعزيز الحوار والتشاور بين جميع الأطراف، سعيًا إلى إيجاد حلول مستدامة للنزاعات. لفترة طويلة، ظلت الصين تشارك بنشاط في الوساطة السلمية وتسوية الصراعات في الشرق الأوسط، مما يسهم في الاستقرار والأمن الإقليميين في المنطقة. وعليه، فقد تم الاعتراف بدور الصين الإيجابي في الشرق الأوسط على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي.

إن ضمان حرية الملاحة في المياه الدولية وفي المضائق مسؤولية دولية مشتركة، وتعرب الصين عن قلقها العميق إزاء ارتفاع نسبة التهديد مؤخرًا في البحر الأحمر. إذ أنّ مياهه هي قناة هامة لنقل البضائع والطاقة، فلا بد من ضمان سلاسة النقل في هذا المجرى المائي من قبل المجتمع الدولي، وكذلك سلامة السفن المارة، وهو ما لا يساعد فقط على الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين، بل يساعد على الحفاظ على أمن سلسلة التوريد العالمية والنظام التجاري الدولي، الأمر الذي يتفق مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي.

وتعتقد الصين أن التوتر في البحر الأحمر هو علامة بارزة على تداعيات الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي في غزة، إذ أنه من الملح أن تهدأ الحرب في غزة في أقرب وقت ممكن لمنع المزيد من التوسع في الصراع أو حتى خارج نطاق السيطرة. وتحقيقًا لهذه الغاية، بذلت الصين جهودًا نشطة من أجل الحفاظ على اتصال وثيق مع جميع الأطراف من أجل تخفيف حدة التوتر في البحر الأحمر. فقد اتخذت بكين الإجراءات التالية

أولاً، تدعو الصين إلى وقف الهجمات على السفن المدنية، والحفاظ على سلامة سلاسل التوريد العالمية والنظام التجاري الدولي، وتحثّ الأطراف المعنية على تجنب تصاعد حدة التوتر في البحر الأحمر، والعمل معًا من أجل الحفاظ على سلامة الممرات المائية في مياه تلك المنطقة وفقًا للقانون الدولي.

ثانيًا، إن مجلس الأمن لم يعط الحق لأي بلد باستخدام القوة ضد اليمن، ينبغي تجنُّب صب الزيت على نار التوترات في البحر الأحمر ومنع زيادة المخاطر الأمنية العامة في المنطقة. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى الاحترام الفعلي لسيادة وسلامة أراضي الدول المطلة على البحر الأحمر، بما فيها اليمن.

ثالثًا، ترى الصين أنه يجب على جميع الأطراف، ولا سيما الدول الكبرى ذات النفوذ، أن تلعب دورًا بنّاء ومسؤولاً في الحفاظ على سلامة الممرات المائية في مياه البحر الأحمر. فالصين على استعداد للعمل مع الأطراف الأخرى من أجل تخفيف حدة التوتر، والحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأحمر، والحفاظ على سلامة الممرات المائية في مياهه.

ولذلك، من أجل حل الأزمة الحالية في البحر الأحمر، من الضروري تنفيذ سياسات شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لها، وبناء أمن دائم في البحر الأحمر. كما يجب تنسيق الجهود الرامية إلى الحفاظ على الأمن المائي مع الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في غزة واستئناف المفاوضات بشأن القضية الفلسطينية والعملية السياسية في اليمن.

ترى الصين أن التشاور السياسي والسعي إلى الأمن والتعاون المشترك هو المقاربة الصحيحة لضمان أمن البحر الأحمر والاستقرار في اليمن مع الحد من التهديدات الأخرى.

أخيرًا، ترى الصين أنّ القضية الفلسطينية هي جوهر أزمة الشرق الأوسط، لا سيما وأنّ الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة التي أدت إلى زيادة العنف تعود بشكل أساسي إلى تداعيات تلك القضية. لذلك تسعى الصين إلى لعب دور الوساطة بين الأطراف. فمنذ سنوات وحتى اليوم لم تدّخر بكين جهودًا من أجل الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. وهنا لا بد من التأكيد على دور مبادرة السلام العربية والتي تدعو في جوهرها إلى حل الدولتين، إذ أنها المقاربة الصحيحة الوحيدة والحل الدائم للقضية الفلسطينية. ولذلك تدعو الصين الأمم المتحدة إلى الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين كخطوة أولى.

*أستاذ بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية بالصين ـــ الأمين العام لمركز الدراسات الصيني/ العربي للإصلاح والتنمية

أزمات المنطقة نتيجة تحديات داخلية وصراعات ومنافسة خارجية

أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي قضية حاسمة من أجل الحفاظ على شريان الحياة للاقتصاد الصيني

شهد أكتوبر ٢٠٢٣م، اندلاع جولة جديدة من جولات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي التي لاتزال مستمرة حتى الآن على مدى أكثر من ١٠٠ يوم. فقلما يشهد التاريخ نشوب صراع على هذا النطاق الواسع واستمراره لهذه المدة الزمنية الممتدة، حاصدًا حياة أعداد كبيرة من الضحايا، ومخلفًا تداعيات واسعة المدى. من جانبها، تواصل جماعة الحوثي المسلحة في اليمن، التي تدعم حركة حماس في تحركاتها ضد إسرائيل-التعرض للسفن التجارية في البحر الأحمر، واستهداف السفن العسكرية الأمريكية بشكل مباشر، مُشعلة فتيل مخاوف عالمية حيال أمن الممر الملاحي للبحر الأحمر. بشكل عام، شهدت القضايا الراسخة في منطقتي البحر الأحمر والقرن الإفريقي تفاقمًا نتيجة تأثير القوى الجيوسياسية الكبرى في الصراعات المتكررة. وقد خلفت الأزمة الأخيرة في البحر الأحمر التي أشعلتها هجمات الحوثيين، تداعيات يتجاوز مداها نطاق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وكشفت النقاب عن قضايا راسخة وأكثر عمقًا تمتد لتشمل نطاق أوسع من المصالح. فضلاً عن تغذية حالة عدم الاستقرار التي تعصف بالمنطقة وجذب الاهتمام الدولي لقضايا الأمن في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

أ.د. تشين يويانغ

استمرار تعرض منطقة البحر الأحمر لتهديدات تتعلق بالقضايا الأمنية التقليدية وغير التقليدية

على الصعيد الجيوسياسي، تعد منطقة القرن الإفريقي التي تشمل كل من إثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، والصومال، همزة الوصل بين المحيط الهندي، والبحرين الأحمر والمتوسط. واكتسبت هذه البقعة من العالم منذ أمد بعيد أهمية من حيث الموقع الجغرافي ومكانتها الاستراتيجية، مما يجعلها نقطة ارتكاز للقوى المهيمنة والقوى الإمبريالية. ومنذ القرن الـ ١٥، كثفت القوى الغربية وتيرة منافساتها في المنطقة مما أدى إلى نشوب النزاعات. وبالعودة إلى الوراء، فقد شهدت حقبة الحرب الباردة منافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على منطقة القرن الإفريقي من خلال انخراط الجانبين في صراعات بالوكالة، مما ترتب عليه حروب وكوارث من صنع الإنسان. وحتى يومنا هذا، لا تزال منطقة القرن الإفريقي تعاني العديد من التهديدات الأمنية نتيجة شبح صراع القوى العظمى الذي لا يزال يلاحقها مصحوبًا بظهور صراعات جديدة.

في السياق ذاته، تتمتع منطقة البحر الأحمر، التي يحدها القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية، بأهمية استراتيجية، حيث يخدم مضيق باب المندب في الجنوب كبوابة لخليج عدن والمحيط الهندي، باتجاه شرق آسيا وجنوبها، مرورا بقناة السويس في الشمال، ليربُطها بالبحر الأبيض، وقارتي أوروبا وأمريكا الشمالية. كما يعد البحر الأحمر أحد أكثر الممرات المائية كثافة في العالم وطريقًا محوريًا للطاقة والتجارة، حيث يعبر من خلاله ما يقرب من ١٢٪ إلى ١٥٪ من إجمالي التجارة الدولية، و٣٠٪ من الحاويات، وأجزاء كبيرة من النفط المنقول بحرًا (١٢٪)، والغاز الطبيعي المسال بنسبة (٨٪)، وكذلك الفحم (٨٪). فيما يؤثر الوضع المتوتر في البحر الأحمر بشدة على سلاسل التوريد العالمية والنظام البحري، مما يُلقي بظلال سلبية على مسيرة تعافي الاقتصاد

منطقة القرن الإفريقي ساحة للتنافُس بين القوى العظمى
إضافة لعدم الاستقرار وقائمة القضايا الأمنية الإقليمية الشائكة

العالمي بعد أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا.

القرن الإفريقي، كأحد أكثر مناطق العالم اضطراباً مع معاناته من التعقيدات المتزايدة وانعدام الاستقرار

تعتبر منطقة القرن الإفريقي أحد أكثر المناطق اضطرابا على مستوى العالم. فعلى الصعيد الداخلي، تواجه المنطقة شبكة معقدة من النزاعات التي تشمل نزاعات على الأراضي بين السودان وإثيوبيا، والحرب الأهلية في إثيوبيا، إلى جانب الجدل بشأن سد النهضة الإثيوبي، والأزمات السياسية في السودان. فضلاً عن الأنشطة المستفحلة لحركة شباب المجاهدين في الصومال. أما خارجيًا، فتسعى الدول التي لديها مشاركة نشطة داخل هذه المنطقة مثل الولايات المتحدة، وروسيا، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، وإسرائيل، إلى تعظيم نفوذها، وبالتالي تحولت منطقة القرن الإفريقي إلى ساحة تنافُس بين القوى العظمى، ليُضاف عدم الاستقرار إلى قائمة القضايا الأمنية الإقليمية الشائكة. في ضوء هذا السياق، تواجه منطقتي القرن الإفريقي والبحر الأحمر العديد من التهديدات التي تتداخل مع قضايا أمنية تقليدية وغير تقليدية، ينجم عن ذلك تفاعل معقد بين التحديات المعاصرة والتاريخية.

خلال القرن الـ ٢١، تطلعت القارة السمراء إلى التخفيف من بواعث المخاوف الأمنية، مع تراجع معدل الحروب الداخلية، والانقلابات، والنزاعات على الحدود. مع ذلك، لم يتم استئصال هذه الأزمات من جذورها وظلت النزاعات تطفو على السطح بين الحين والآخر. على سبيل المثال، على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الدائم الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في ٢ نوفمبر٢٠٢٢م، إلا أن الأسباب المتجذرة للنزاعات العرقية ظلت دون تسوية، مما سمح لقوات انفصالية مثل جيش تحرير أورومو بأن تشكل تهديدًا للاستقرار المحلي. وفي أوائل ٢٠٢٤م، وقع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد والزعيم الإقليمي لصومالاند» جمهورية أرض الصومال»، موسى بيهي عبدي، مذكرة تفاهم بأديس أبابا حول منح إثيوبيا إمكانية الوصول إلى ميناء «بربرة». وعلى ما يبدو أن الاتفاق أثار استياء الصومال التي تعاني من حكم أمراء الحرب والصراعات الداخلية. ومما لا شك فيه أن التوقيع على مذكرة التفاهم بين البلدين أشعل فتيل اضطرابات إقليمية.

وخلال الأعوام الأخيرة، أصبحت منطقتي القرن الإفريقي والبحر الأحمر في مواجهة تحديات أمنية نابعة من المنافسات المحتدمة بين القوى الإقليمية والنزاعات المسلحة التي تجتذب الدول الواقعة على جانبي البحر الأحمر، مثلما شوهد في المنافسة بين تركيا ودولة الإمارات، حيث تصطف أنقرة إلى جانب الحكومة المعترف بها دوليا في الصومال، بينما تدعم أبو ظبي جمهورية أرض الصومال الانفصالية. ومن شأن مثل هذه الصراعات الدائرة بهدف كسب هيمنة إقليمية، أن تتسبب في تقويض السلام الإقليمي على نحو بعيد.

أما عن المخاطر الأمنية غير التقليدية التي تواجه هذه المنطقة بشكل رئيسي فتشمل الإرهاب، والكوارث الطبيعية، والهجرة غير الشرعية، إلى جانب القرصنة وأزمات اللاجئين. حيث أخفقت دول المنطقة التي تعاني من الاضطرابات والحكومات المركزية الضعيفة في مكافحة انتشار الإرهاب، مما أدى إلى تحول منطقة القرن الإفريقي إلى واحدة من البؤر الساخنة للإرهاب والعنف. وقد أدي وجود المنظمات الإرهابية إلى تفاقم الوضع داخل الصومال، لاسيما حركة الشباب الصومالية التي تواصل تنفيذ هجمات إرهابية ممولة من خلال أنشطة الاختطاف والتهريب. كما استفادت المنظمات الإرهابية الأجنبية من حالة الفوضى المنتشرة، حيث قامت مجموعات مثل تنظيم القاعدة وتنظيم «داعش» بتوسيع نفوذها واكتساب مساحة للتطور داخل القرن الإفريقي. الأسوأ من ذلك، أن هذه البقعة من العالم تعد واحدة من أكثر المناطق عرضة للتغيرات المناخية، وسط حدوث موجات الجفاف المتكررة، والفيضانات، وهجوم أسراب الجراد مما يتسبب في تعميق أزمات الغذاء. كذلك تعتبر قضية اللاجئين أحد التحديات التي تواجه دول القرن الإفريقي. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد أظهر عدد اللاجئين داخل هذه المنطقة نموًا سريعًا، ليبلغ ٤,٥٢ مليون شخص في أوائل عام ٢٠٢٢م.

أزمة البحر الأحمر الناجمة عن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي تُفضِي إلى صراعات أوسع نطاقًا وأكثر تعقيدً

في أكتوبر ٢٠٢٣م، اندلعت جولة جديدة من موجات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومنذ ذلك الحين، بدأت جماعة الحوثي، أحد أعضاء المعسكر المناهض للولايات المتحدة وإسرائيل داخل الشرق الأوسط وشبه الحليف لحركة حماس، استهداف مدن واقعة على طول الساحل الجنوبي لإسرائيل بواسطة طائرات مسيرة وصواريخ باليستية، إلا أن هذه الهجمات بعيدة المدى لم تشكل تهديدًا أمنيًا لإسرائيل. وفي منتصف نوفمبر، اتجه الحوثيون إلى التعرض واختطاف السفن التجارية في البحر الأحمر التي لها علاقة بإسرائيل مشعلة فتيل الأزمة في ممرات البحر الأحمر. وقد ساعد القوام الكبير للقوات العسكرية التابعة لجماعة الحوثي والذي يقدر بمئات الآلاف، إلى جانب أسلحتها المتطورة والتكنولوجيا العسكرية، بما في ذلك الصواريخ والطائرات بدون طيار، وسيطرتها على جزء كبير من اليمن، بما في ذلك العاصمة صنعاء وميناء الحديدة الرئيسي على البحر الأحمر، في توسيع نطاق وصولها إلى مضيق باب المندب والبحر الأحمر. حيث تركت العمليات العسكرية التي شنها الحوثيون تأثيرًا عميقًا على الوضع داخل البحر الأحمر، والأمن الإقليمي، والتجارة العالمية، وأسعار النفط، كذلك لم تسلم السلع والخدمات في بعض البلدان والمناطق المجاورة. بالتالي لا تعد أزمة البحر الأحمر إحدى النتائج غير المباشرة الناجمة عن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي فحسب، بل إنها تسلط الضوء أيضًا على قضية انتقال السلطة في اليمن، مما يجعل الوضع أكثر تعقيدًا بسبب الأزمات المتشابكة والمتداخلة.

٢ «مبادرة الأمن العالمي» وإسهام الحكمة الصينية في حوكمة الأمن العالمي

يمر العالم بتغيرات غير مسبوقة، جعلت المجتمع الدولي في مواجهة تحديات متعددة نادرًا ما شهدها من قبل مثل: تصاعد حدة المنافسة بين القوى العظمى؛ تزايد وتيرة الصراعات الجيوسياسية؛ التداخل بين التهديدات التقليدية وغير التقليدية؛ في حين يكافح نظام حوكمة الأمن العالمي من أجل معالجة أوجه القصور والثغرات في منظومتي السلام والأمن. بالتالي تعمل الصين، باعتبارها قوة عظمى مسؤولة، على ضخ عوامل الاستقرار الداعمة للسلام والأمن العالميين. وفي عام ٢٠١٤م، أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ رؤية جديدة للأمن المشترك، والشامل، والتعاوني المُستدام، والتي تم تطويرها وإثرائها بشكل أكبر من خلال الإصدارات اللاحقة لمبادرات الأمن العالمي وورقة المفاهيم ذات الصلة.

مبادرة الأمن العالمي بمثابة ممارسة حية لمفهوم المجتمع البشري ذي المصير المشترك على صعيد الأمن

« الأمن شرط أساسي للتنمية، وإن الإنسانية تحيا في مجتمع أمني غير قابل للتجزئة».. بهذه العبارات افتتح الزعيم الصيني تشي جين بينغ، المؤتمر السنوي لمنتدى بواو الآسيوي ٢٠٢٢م، حيث تعد مبادرة الأمن العالمي التي طرحتها الصين بمثابة إحدى المنافع العامة المقدمة للعالم وممارسة حية لمفهوم المجتمع البشري ذي المصير المشترك على صعيد الأمن. وقد أردف الزعيم الصيني موضحا أن:» الأمن المشترك يعني احترام وضمان أمن كافة الدول. يجب أن يكون الأمن عالميًا؛ فلا يمكن أن تنعم دولة أو بعض الدول بالأمن، في حين تُتْرَك الدول الأخرى غير آمنة. يجب أن يكون هناك مساواه في الأمن؛ أي أن كل دولة لديها الحق نفسه في المشاركة في الشؤون الأمنية للمنطقة والاضطلاع بمسؤولية الحفاظ على الأمن الإقليمي. يجب أن يكون الأمن شموليًا؛ حيث ينبغي تحويل التنوع الثقافي والاختلافات بين الدول إلى طاقة وقوة دافعة للتعاون الأمني الإقليمي». لذلك تعتبر مبادرة الأمن الإقليمي ذات أهمية كبرى في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تسعى البلدان العربية لبناء نظام شامل جديد لتنعم بقدر أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية وتغييرات في العلاقات الدولية

والحفاظ على السلام العالمي، والأمن، وتطوير الحضارة الإنسانية. ومع هدف القضاء على الأسباب المتجذرة للصراعات الدولية، وتحسين الأمن الإقليمي والحوكمة، إلى جانب التشجيع على الجهود الدولية المشتركة لجلب مزيد من الاستقرار واليقين لحقبة زمنية مضطربة ومتغيرة. فضلاً عن دعم السلام والتنمية الدائمين في العالم، تدعو المبادرة البلدان إلى التكيف مع المشهد الدولي الذي يشهد تغييرات جذرية، بروح التضامن، والتصدي للتحديات الأمنية المعقدة والمتشابكة بعقلية مربحة للجانبين.

الحلول السلمية للقضايا الأمنية في القرن الإفريقي تمثل محورًا رئيسيًا للصين من أجل تنفيذ مبادرة الأمن العالمي

ثمة حكمة عربية تقول بأن «الأعمال ثمار، والكلمات ما هي إلا أوراقها». فقد ساهمت الصين بشكل متواصل في دعم السلام والاستقرار بمنطقة القرن الإفريقي بما يتجاوز حد التشدق بالكلمات والعبارات الرنانة، مُبدية التزامًا راسخًا حيال الاضطلاع بدور بناء في إعلاء الاستقرار والتنمية وضخ طاقة إيجابية في الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل إفريقيا. كما دأبت بكين على توطيد أواصر التعاون الأمني الثنائي ومتعدد الأطراف مع كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية تحت إطار مبادرة الأمن العالمي، وتعزيز تنسيق المفاهيم الأمنية وتوافق المصالح. وفي عام ٢٠٢٢م، تقدمت الصين بمقترح حمل عنوان» نظرة على السلام والتنمية في القرن الإفريقي «. كما قامت بتعيين مبعوث خاص لـ شؤون القرن الإفريقي من أجل تقديم الدعم والخبرات الصينية في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومخاطبة قضايا النقاط الساخنة. وبعد مضي أقل من عام منذ طرح مبادرة الأمن العالمي للمرة الأولى، أصدرت الصين ورقة مفاهيم مبادرة الأمن العالمي في فبراير ٢٠٢٣م، واستعرضت أفكارها ومبادئها الرئيسية، وأدرجت ٢٠ محورًا رئيسيًا، و٥ منصات وآليات للتعاون. وكما ورد في البند ٨، تؤكد الورقة على أهمية التسوية السلمية للبؤر الساخنة داخل مَناطق القرن الإفريقي، والساحل، والبحيرات الكبرى ومناطق أخرى. وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي والتقني لعمليات مكافحة الإرهاب التي تقودها إفريقيا. إلى جانب دعم البلدان الإفريقية في تعزيز قدرتها على حماية السلام بشكل مستقل. وتقترح ورقة المفاهيم أيضًا تنفيذ توقعات السلام والتنمية في القرن الإفريقي، ومعالجة المشاكل الإفريقية على الطريقة الإفريقية، وتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر السلام والحوكمة والتنمية بين الصين والقرن الإفريقي، والعمل بنشاط لإطلاق مشروعات رائدة في التعاون.

٣. خطوات عملية تتخذها الصين توافقًا مع مبادرة الأمن العالمي لحماية أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي

إن المشاركة النشطة في حوكمة المناطق العالمية المهمة تعتبر لزامًا على الصين باعتبارها قوة عالمية مسؤولة ولا تقتصر المسؤولية الواقعة على عاتق الصين على المشاركة الفعالة في حماية الأمن الإقليمي فحسب، بل أن تصبح مُنشئًا استباقيًا لآليات الأمن العالمي ودليلاً استرشاديًا لمفاهيم وقيم حوكمة الأمن الإقليمي. وقدمت الصين بالفعل دعمًا قويًا لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية والتشجيع على الحوار الأمني والتعاون بين أصحاب المصلحة. وكجزء من هذه الجهود، طرحت الصين أيضًا رؤى محددة للحوكمة الأمنية مصاغة وفقًا للظروف الإقليمية. ومن أجل التنفيذ الفعال لمبادرة الأمن العالمية، شاركت الصين بنشاط في الحوكمة الأمنية للبحر الأحمر والقرن الإفريقي.

الصين من أصحاب المصلحة الرئيسيين في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي

من الناحية الاقتصادية، تعتبر دول منطقة القرن الإفريقي شركاء مهمين في مبادرة الحزام والطريق الصينية. في حين أن نصف إجمالي واردات النفط الصينية تأتي من منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية ما يجعل الوضع الأمني في منطقة القرن الإفريقي قضية حاسمة من أجل الحفاظ على ممرات الشحن التي تمثل شريان الحياة لواردات النفط الصينية. وخلال مبادلاتها وتعاونها مع الدول المعنية، تلتزم الصين بالفلسفة القائلة بأن التنمية هي الحقيقة الصعبة، وتهدف إلى تحقيق التعاون المثمر للطرفين والنتائج المربحة للجانبين من خلال الاستثمار، والتجارة، وبناء البنية التحتية. ومع التقدم المستمر لمبادرة الحزام والطريق، توسع بكين تعاونها مع دول القرن الإفريقي بشكل أكبر. كذلك تعد الصين أكبر شريك لإثيوبيا في مجالات التجارة، والهندسة، والاستثمار. في حين تعتبر المنطقة الصناعية الشرقية، التي أنشأتها إحدى الشركات الصينية العاملة داخل إثيوبيا، أول منطقة

للتعاون الاقتصادي والتجارة الخارجية على المستوى الوطني داخل البلاد. كما أنها تمثل نموذجًا للتعاون في مجال الطاقة الإنتاجية بين الصين وإثيوبيا. في السياق ذاته، يعد طريق «أديس أبابا–أداما» –وهو طريق برسم مرور يربط بين أديس أبابا وأداما، أول طريق سريع داخل إثيوبيا والأكبر على مستوى منطقة شرق إفريقيا، وقد تم تشييده بواسطة شركة إنشاءات الاتصالات الصينية. في حين يُمثل خط السكة الحديد الذي شيدته الصين بين إثيوبيا وجيبوتي (سكة حديد أديس أبابا–جيبوتي)، أو «سكة حديد تازارا في العصر الجديد»، أولى ثمار مُخرجات سلسلة الصناعة المتضمنة في استراتيجية السكك الحديدية الصينية حول «التوجه إلى العالمية». ومنذ عام ٢٠١٣م، ظلت الصين تصنف كأكبر شريك تجاري لمصر على مدى تسع سنوات متتالية، في ظل أنشطة استثمارية قوية ومعدلات نمو هي الأسرع في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، تعد المملكة العربية السعودية أكبر متلق للاستثمارات الصينية على مستوى منطقة الشرق الأوسط. في حين تعتبر الصين أكبر شريك استثماري للسودان. وبما أنها طورت تعاونًا وثيقًا مع الدول المعنية، فقد أصبح لبكين مصالح جمة داخل منطقة البحر الأحمر.

عمل صيني دؤوب من أجل استكشاف سبل المشاركة البناءة في جهود السلام والأمن في إفريقيا

من المنظور الأمني، تُشكل منطقة القرن الإفريقي أهمية استراتيجية للصين من أجل حماية مصالحها الخارجية. فقد تم إثبات موقع نقطة الاختناق في البحر الأحمر من خلال مهام المرافقة التي قامت بها قوة مهام المرافقة التابعة للبحرية الصينية في خليج عدن، إلى جانب عملية الإخلاء الصينية في ليبيا خلال عام ٢٠١١م. وفي عام ٢٠١٥م، أنشأت الصين أول منشأة لوجستية خارجية لها داخل جيبوتي، مما ساهم في إرساء أساس صلب لحماية مصالحها الخارجية. كما أنها كانت ولازالت تتيح منافع عامة في منطقة البحر الأحمر، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، والمرافقة البحرية، والمساعدة الأمنية، وبناء البنية التحتية. في الوقت ذاته، تعمل الصين على استكشاف المشاركة البناءة في شؤون السلام والأمن الإفريقية. فضلاً عن إقامتها ندوات ومؤتمرات تهدف إلى تعميق الحوار من أجل السلام والأمن بينها وبين دول القارة الإفريقية. ومن خلال إجراء مناورات مشتركة، وتبادل البعثات البحرية وغيرها من أشكال التعاون الأخرى، يساعد المارد الصيني البلدان الإفريقية في تدعيم بناء قواتها العسكرية والدفاعية. فضلاً عن إسهاماته في جهود دعم الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب داخل منطقة الساحل الإفريقي، وخليج عدن، وخليج غينيا وغيرهم من المناطق. علاوة على ذلك، تم تقديم مساعدات أمنية ومشروعات للتدريبات العسكرية للدول الإفريقية في مجالات مثل إنشاء مبادرة الحزام والطريق، والحفاظ على النظام الاجتماعي، وحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، ومكافحة القرصنة، وعمليات مكافحة الإرهاب. كما تحرص الصين على مساعدة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار داخل إفريقيا، إلى جانب إرسالها أكبر عدد من أصحاب الخوذ الزرق إلى إفريقيا من بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. كذلك تم تعزيز التعاون القنصلي والتعاون في مجال إنفاذ القانون من أجل القضاء بشكل مشترك على الجرائم العابرة للحدود الوطنية.

ظلت منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي نقطة عالمية ساخنة وتنعم بوفرة من الموارد الاستراتيجية، لذلك ينبغي أن تتحول المنطقتان إلى ساحة للتعاون بين القوى العظمى عوضًا عن كونها ساحة للاقتتال والتناحر فيما بينها. بيد أن المنطقتان لا تزالان تعاني أزمة أمنية حادة. من ناحية أخرى، تسعى البلدان العربية حاليًا إلى بناء نظام شامل جديد تنعم من خلاله بقدر أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية ويشهد تغييرات عميقة على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة والأنشطة المعتادة للأطراف الفاعلة داخل هذه المنطقة. فالآن أصبح وقت الاضطرابات والتحولات؛ الوقت الذي تتداخل فيه القضايا الأمنية التقليدية مع تلك الناشئة حديثًا. وخلال هذه المرحلة الانتقالية، من المحتم رؤية التهديدات القائمة مثل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي تتصاعد، بينما تستمر القضايا الناشئة حديثًا في الظهور مثل أزمة البحر الأحمر. ومن أجل الحفاظ على الأمن والسلام في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، حرصت بكين على استضافة مؤتمر السلام الأول بين الصين والقرن الإفريقي ومنتدى الأمن في الشرق الأوسط، وتقديم مقترحات للمجتمع الدولي لتسهيل بناء هيكل أمني جديد في الشرق الأوسط. وفي إطار مبادرة الأمن العالمية، تعمل الصين على ضخ الاستقرار والطاقة الإيجابية لتحسين الوضع الدولي المضطرب، من خلال تعميق التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف، وتعزيز تنسيق المفاهيم الأمنية وتقارب المصالح.

*نائب الأمين العام لمركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح ـــــ أستاذ مشارك -جامعة شنغهاي للدراسات الدولية

أفضل الحلول جهود المجتمع الدولي لتقوية المبادرات لمعالجة مشاكل المنطقة

حذر أوروبا وآسيا حيال صراع البحر الأحمر لفشل أمريكا بتشكيل جبهة موحدة للمواجهة

تُمثل المنطقة بين البحر الأحمر وخليج عدن منطقة حيوية للاقتصاد العالمي وهي تربط أوروبا وإفريقيا مع الخليج العربي، فأغلبية الحاويات للدول الأوروبية تمرّ عبرها. مع ذلك تعتمد حركة السفن التجارية على استقرار الدول الواقعة على جانبي مضيق باب المندب الذي يفصل القارة الإفريقية عن الخليج لأن التطورات الأمنية في البلدان مثل اليمن والصومال وإثيوبيا دائمًا تؤثر على تكاليف تأمين البضائع وبالتالي تؤثر على بقية الاقتصاد.

جان-لو سمعان

بسبب أهمية المنطقة للتجارة العالمية، اعتبرت القوى العظمى أنّ حماية مصالحها التاريخية أولوية، فالقرن الإفريقي شهد حربًا باردة بسبب المنافسة الإقليمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. واليوم لازال المجتمع الدولي يواجه تحديات جديدة منذ نهاية السنة السابقة وحالياً نرى أنّ الوضع الأمني في البحر الأحمر تفاقم بسبب زيادة هجمات الحوثيين ضد السفن المدنية والعسكرية، وفي نفس الوقت نشهد ازدياد التوترات في القرن الإفريقي فيما يتعلّق بالحدود البحرية بين الصومال وجيبوتي وإثيوبيا التي تطمح للحصول على ميناء بحري، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ استمرار الحرب الأهلية في السودان يمثل عاملاً مهمًا للاستقرار الإقليمي.

في هذا السياق، من الضروري أن نقيّم هذه التحديات بدقة لفهم طبيعتها ولتحديد الحلول الممكنة لها ولذلك يقوم هذا المقال بتحليل قضيتي اليمن والقرن الإفريقي ومناقشة الاستراتيجيات الإقليمية للولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وأخيرًا الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحتملة على دول الخليج.

١. التصعيد العسكري في البحر الأحمر

في التاسع عشر من شهر أكتوبر، اعترضت المدمرة الأمريكية «كارني» ثلاثة صواريخ كروز وثمانية طائرات بدون طيار، أطلقها المقاتلون الحوثيون من الساحل اليمني تحت ذريعة دعم حماس في سياق الحرب الإسرائيلية الجديدة على غزة بعد هجوم طوفان الأقصى ضد مدنيين إسرائيليين. وعلى الرغم من تبرير هذا الهجوم وغيره من الهجمات التي شهدناها في البحر الأحمر منذ ذلك الحين تحت عنوان تضامن الحوثيين مع الشعب الفلسطيني، فإن الأسباب الرئيسية الكامنة وراءها هي تكتيكيات الحوثيين في البحر الأحمر كوسيلة لاشتداد نفوذهم داخل اليمن ضد مجلس القيادة الرئاسي ولاسيما في سياق المفاوضات مع المجتمع الدولي لتسوية الحرب الأهلية.

في الحقيقة، لم تكن هجمات الحوثيين في أكتوبر ٢٠٢٣م، هي الأولى من نوعها، لأنهم كانوا قد أطلقوا هجماتهم الأولى بعد وقت قليل من بداية عملية «عاصفة الحزم» للتحالف العربي وعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٦م، تعرضت سفينة عسكرية إماراتية «سويفت» لصواريخ الحوثيين التي أطلقوها من اليمن وبالتالي فإن الهجمات الحالية تمثل امتداداً للصراع الراهن على الأرض في اليمن.

بالتأكيد، يوجد الآن فرق مهم بين هجمات الحوثيين ضد القوات البحرية الخليجية والهجمات التي تستهدف شركات شحن الحاويات الدولية بشكل عشوائي وعلى الرغم من البيانات الرسمية للحوثيين التي تؤكد أنهم يستهدفون سفناً إسرائيلية، فإن عدد من هذه السفن أعلنت عدم وجود أي ربط لها مع إسرائيل وبالتالي كثير من الشركات الدولية قررت تغيير مسار رحلاتها. الآن تعبر سفن الشركات مثل «ميرسك سيلاند» و«هاباج

عدم مشاركة الهند في "حارس الازدهار" لإبعاد نفسها عن إدارة بايدن وحذرها من تداعيات التدخل الأمريكي استمرارًا لسياسة "عدم الانحياز"

لويد» عبر رأس الرجاء الصالح بدلاً من البحر الأحمر لتفادي خطر صواريخ الحوثيين لكن هذا القرار لديه آثار على المستوى الاقتصادي لما يسببه من تأخير في وصول الرحلات.

٢. إستراتيجية إدارة بايدن في البحر الأحمر وصعوباتها

بسبب زيادة هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، قررّت إدارة جو بايدن تأسيس تحالف «حارس الازدهار» في شهر ديسمبر ٢٠٢٣م، والذي يهدف إلى حماية التجارة البحرية في المنطقة و»فرض القوة» لردع الحوثيين. وتشارك بالإضافة إلى الولايات المتحدة ١٣ دولة مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا ودولتين من دول آسيا هما سنغافورة وسريلانكا، تبقى مملكة البحرين -حيث يقع مقر القوات البحرية الأمريكية للشرق الأوسط -الدولة العربية الوحيدة التي انضمت إلى هذا التحالف.

بعد قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة في ١٠ يناير ٢٠٢٤م، بوقف هذه الهجمات، قرر البيت الأبيض شن عملية عسكرية ضد قواعد الحوثيين في اليمن بمشاركة عدد من الدول الغربية وبعد ذلك شهدنا اشتداد الصراع بعد أسابيع من الضربات الجوية الأمريكية وما لحقها من هجمات مضادة قام بها الحوثيون وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة للقدرات العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة لم تحقق إدارة بايدن هدفها بردع الحوثيين.

تبرز مشكلتان كبيرتان في الاستراتيجية الأمريكية الحالية في البحر الأحمر. أولاً، لا يمكن فهم الاستراتيجية العسكرية في البحر الأحمر بدون ربطها مع الحرب في غزة والتي يستغلها الحوثيون لفرض أهدافهم في الخليج، على الرغم من أنّ إدارة بايدن ومن خلال استراتيجية الردع ضد إيران ووكلائها فصلت الصراع في البحر الأحمر عنه في غزة منذ شهر أكتوبر. وهكذا لم تنجح المقاربة الأمريكية في البحر الأحمر كما يجب، وفي نفس الوقت، لم يحظ البيت الأبيض بتأثير حقيقي على مسار الحرب في غزة حيث حصل الجيش الإسرائيلي على موافقة أمريكية غير مشروطة خلال عملياته العسكرية ولذلك فإن إدارة بايدن عاجزة عن السيطرة على تطور الأحداث وعلى منطق المواجهة الإقليمية وبالتالي لا يمكن أن نتوقع تسوية الأزمة في البحر الأحمر بدون إنهاء القتال بين إسرائيل وحماس.

ثانيًا، استراتيجية الحكومة الأمريكية تركز على الوضع الأمني في البحر الأحمر وعملية «حارس الازدهار» تعكس هذه الأولوية لكن البعد البحري ليس البعد الأساسي للصراع مع الحوثيين. فإنّ استمرار الحرب داخل اليمن كانت سبباً لهجمات الحوثيين في البحر الأحمر ولن تجد إدارة بايدن استقراراً في هذه المنطقة

وزارة الدفاع السنغافورية: المشاركة في "حارس الازدهار" لا تعني قبول الحملة الجوية الأمريكية في البحر الأحمر

من خلال استراتيجية ضيقة تقتصر على حماية التجارة البحرية. هكذا من الضروري أن نقيّم تحدي الحوثيين في البحر الأحمر بشكل دقيق: ولذلك لا يمكن أن نأمل بتحسّن الوضع بدون تسوية للأزمتين في غزة وفي اليمن. مع ذلك لم تظهر واشنطن رغبة بلعب دور أساسي في المفاوضات اليمنية بين الحوثيين ومسؤولي الحكومة الشرعية حتى الآن فاعتماد هذه السياسة الأمريكية المحدودة تساهم في عدم ثقة الكثير من حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا والخليج وآسيا حول نتائج العملية البحرية الحالية.

٣. أوروبا وآسيا تبحث عن مقاربة بديلة

على الرغم من أن الدول الأوروبية انضمت إلى عملية حارس الازهار رسمياً، فإنّ عدد منها رفض المشاركة في الضربات الجوية الأمريكية ضد الحوثيين في بداية عام ٢٠٢٤م، وعلى سبيل المثال اعترضت الحكومة الفرنسية هذه الحملة الجوية باعتبارها استراتيجية غير فعالة. ناهيك عن أنّ الاختلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول الشرق الأوسط لم تظهر بعد حرب غزة الأخيرة، بل برزت بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران في عام ٢٠١٨م، خلال رئاسة دونالد ترامب. بعد هذا القرار نفذت إدارة ترامب سياسة «الضغط الأقصى» ضد النظام الإيراني عبر عقوبات اقتصادية وعزل طهران على المستوى الدبلوماسي. في عام ٢٠١٩م، بعد الهجمات التي استهدفت سفناً تجارية بالقرب من مضيق هرمز، قامت القوات البحرية الأمريكية بشنّ عملية «الحارس» (sentinel) بهدف صدّ هجمات إيران ووكلائها، لكن الدول الأوروبية –وخصوصا فرنسا –رفضت المشاركة في هذه العملية و قررت إطلاق عملية أخرى ل»توعية بحرية بقيادة أوروبية في مضيق هرموز» EMASOH و كانت هذه العملية قد عكست الهوة المتسعة بين واشنطن وأوروبا.

بالتالي، نرى نفس المواقف الحذرة الأوروبية نحو السياسة الأمريكية في البحر الأحمر اليوم وبسبب هذه الاختلافات، تدرس بعض الدول الأوروبية فكرة عملية جديدة ومختلفة عن «حارس الازدهار» فإذا لم تمثل هذه الفكرة تطورًا كبيرًا على الصعيد العسكري بسبب القدرات المحدودة للقوات البحرية الأوروبية، فإنّها تشير إلى صعوبات الولايات المتحدة بتوحيد حلفائها نحو التحديات في البحر الأحمر.

تشارك الدول الآسيوية نفس المخاوف الأوروبية نحو المقاربة الأمريكية ضد الحوثيين. على سبيل المثال، دولة سنغافورة قررت المشاركة في عملية «حارس الازدهار» على الرغم من أنها لم تؤد إلى تدخل عسكري إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمحت وزارة الدفاع لسنغافورة على أنّ مشاركتها في عملية «حارس الازدهار» لا يعني قبولها الحملة الجوية الأمريكية ضد الحوثيين. انضمت سريلانكا كثاني دولة آسيوية بعد سنغافورة إلى عملية «حارس الازدهار»، ولكنّ مشاركتها لا تمثل قرارًا أساسيًا بسبب ضعف قدرات قواتها البحرية ووفقًا لوسائل الإعلام المحلية، فإن هذا القرار يشير بشكل أساسي إلى رغبتها بتعزيز تعاونها العسكري مع الجيش الأمريكي الذي يلعب دورًا مهمًا في سياق إصلاحات قواتها المسلحة.

على نحو ملاحظ، الهند لم تقرر المشاركة في عملية «حارس الازدهار» ويبدو أن هذا الموقف كان نتيجة نية حكومة ناريندرا مودي لإبعاد نفسها عن إدارة بايدن. على الرغم من الدعم الهندي المفتوح لإسرائيل منذ بداية الحرب مع حماس وعلى الرغم من أهمية استقرار البحر الأحمر والخليج للاقتصاد الهندي، تحافظ نيودلهي على حذرها نحو التدخل الأمريكي ومن الممكن أن نرى هذا القرار كمثال على استمرارها بسياسة «عدم الانحياز».

في نفس الوقت لم يكن غياب الصين عن عملية «حارس الازدهار» مفاجئاً، فقد رفضت التدخل العسكري والدبلوماسي منذ بداية الأزمة على الرغم من مصالح الاقتصادية الكبيرة في المنطقة، حيث تعبر أغلبية التجارة الصينية مع أوروبا –٩٩٪ حسب المجلة الإنجليزية The Economist –وأغلبية إمداداتها من الطاقة. في هذا السياق من المهم أيضًا أن نذكر بوجود القوات البحرية الصينية في البحر الأحمر من خلال قاعدتها في جيبوتي التي تسمح لها بشن عملية عسكرية سريعة.

إذا كان استقرار الشرق الأوسط هدفًا اساسيًا للحكومة الصينية، فإنّ بكين تعتبر السياسة الأمريكية الحالية تعقّد الوضع، وتفاقمه وهذا ما أكده السفير الصيني لمجلس الأمن للأمم المتحدة بعد سلسلة الضربات الجوية الأمريكية ضد الحوثيين. ويستمر المسؤولون الصينيون منذ بداية حرب غزة بالتأكيد على أن الدور الأمريكي –لاسيّما دعمها العسكري لإسرائيل أدى إلى التصعيد

لـن يتحقـق اسـتقرار البحـر الأحمـر باسـتراتيجية ضيقـة تقتصـر على حمايـة التجـارة البحريـة بـل بتسـوية للأزمتيـن في غـزة و اليمـن

الجاري في المنطقة.

في الواقع، يمكن أن نرى نقاط الضعف في السياسة الصينية نحو الشرق الأوسط من خلال غياب بكين على المستوى الدبلوماسي. فقبل شهر أكتوبر ٢٠٢٣م، كان تأثير الصين في المنطقة الموضوع المحوري بعد تعزيز علاقاتها مع دول الخليج وإيران وإسرائيل. وخلال العقد السابق، استطاعت الصين أن تقوّي هذه الشراكة الإقليمية بفضل المقاربة الدبلوماسية التي ركزت على العلاقات التجارية والمالية ومن وجهة نظر بكين فإنّ زيادة التبادلات الاقتصادية تؤدي إلى استقرار المنطقة، وخير دليل على هذا، الاتفاق الذي تمّ بين المملكة العربية السعودية وإيران في شهر مارس تحت وساطة الصين. هكذا يبدو أنه قبل الحرب الحالية بين إسرائيل وحماس، قد نجحت السياسة الصينية من المنظور الاقتصادي في المنطقة وهذا لم يعد اليوم الأولوية المطلوبة.

في نفس الوقت، نرى عدم قدرة الصين على تغيير سياسة النظام الإيراني المستمرة في تسليح حماس وحزب الله والحوثيين منذ سنوات. بالفعل تقف إيران خلف التصعيد في البحر الأحمر من خلال دعمها العسكري للحوثيين وكما رأينا، فإن تصاعد الأزمة يقوّض المصالح الاقتصادية الصينية لكن يظهر أن بكين ليس لديها أي تأثير على طهران على الرغم من الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين منذ عام ٢٠٢١م.

في نهاية المطاف، تعكس المواقف الحذرة للدول الأوروبية والآسيوية من الصراع في البحر الأحمر الاختلافات العميقة بين أعضاء المجتمع الدولي في سبيل إيجاد استجابة مشتركة ضد هجمات الحوثيين وتشير أيضًا إلى فشل الولايات المتحدة بتشكيل جبهة موحدة أمام الصراع.

٤. التطورات الأمنية في القرن الإفريقي

بسبب توجيه أنظار المجتمع الدولي على الاشتباكات الجارية بين الحوثيين والتحالف الأمريكي، تغيب التطورات في القرن الإفريقي عن هذه الجهود، على الرغم من أنها تؤثر بشكل واضح على استقرار منطقة البحر الأحمر ومنذ السنوات الخمس السابقة، لاحظنا تفاقم الوضع الأمني هناك لعدة أسباب: أولاً في السودان، فإن فشل نظام الرئيس السابق عمر البشير في عام ٢٠١٩م، أدى إلى مرحلة انتقالية عنيفة وفي عام ٢٠٢١م، فرضت القوات المسلحة نظامًا جديدًا تحت سيطرة عبد الفتاح البرهان ولكن بعد سنتين انهار هذا النظام عندما شنّ محمد حمدان دقلو (ويُلقب ب«حميدتي») وقائد قوات الدعم السريع السودانية هجومًا عسكريًا ضد البرهان، واندلعت الحرب الأهلية في السودان الأمر الذي أدى إلى مقتل ١٢٠٠٠ شخص ونزوح أكثر من مليون سوداني حسب تقديرات الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى الصراع السوداني، توترت العلاقات بين إثيوبيا وجيبوتي والصومال بسبب طموحات أديس أبابا للوصول إلى البحر الأحمر. فمنذ تأسيس دولة إريتريا في ١٩٩٣م، أصبحت إثيوبيا بلدًا غير ساحلي وبالتالي تعتمد على مرفأ جيبوتي لوارداتها وصادراتها. مع ذلك، يريد رئيس الوزراء الأثيوبي آبي أحمد إنهاء هذا الوضع عبر توقيع اتفاق مع صوماليلاند –منطقة الصومال التي أعلنت استقلالها بدون اعتراف حكومة الصومال وهذا التقارب بين صوماليلاند وإثيوبيا يشير إلى زيادة التوترات بين أديس أبابا وجيبوتي ومقديشو وعدد من المراقبين في المنطقة يخشون سيناريو الحرب بين دول القرن الإفريقي.

إمكانية الحرب بين إثيوبيا وجيرانها تظهر الحاجة لتأسيس إطار دبلوماسي إقليمي لحماية استقرار منطقة البحر الأحمر. كما نرى في القرن الإفريقي واليمن، المقاربة العسكرية ليست الحل على المدى الطويل ومن الضروري أن يجد المجتمع الدولي آليات عمل لمنع تصاعد العنف في جانبي البحر الأحمر. في عام ٢٠١٨م، أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة المنتدى للبحر الأحمر التي أدت في شهر يناير ٢٠٢٠م، إلى تشكيل مجلس دول البحر الأحمر وخليج عدن الذي يشمل ٨ دول ساحلية للمنطقة. على الرغم من هذه الخطوة الأولى، لم نر دورًا حاسمًا لهذه المنظمة الإقليمية الجديدة في سياق الأزمات الجارية لكن مجلس دول البحر الأحمر وخليج عدن –مثل منظمات أخرى كمجلس التعاون لدول الخليج والهيئة الحكومية للتنمية «إيقاد» –يمثل الحل الأفضل للتحديات الحالية. هكذا بدلاً من الاعتماد على التدخل العسكري الأمريكي المحدود، من الأفضل أن يساعد المجتمع الدولي على تقوية المبادرات المحلية مثل مجلس دول البحر الأحمر وخليج عدن الذي يملك الشرعية كمنظمة إقليمية بالإضافة إلى أهمية زيادة صلاحياته أملاً في معالجة مشاكل المنطقة.

* باحث متخصص في مجال الشؤون الاستراتيجية لمعهد الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية.

إيران تعتبر إعادة تموضعها ضمن النظام العالمي الجديد مع القوى الكبرى

هجمات الحوثيين جعلت البحر الأحمر ورقة للتأثير في الأمن الإقليمي وللمساومة الإيرانية-الأمريكية

تصاعدت التوترات بين ميليشيا الحوثي في اليمن والولايات المتحدة بعد أن استولى الحوثيون على طاقم سفينة شحن تجارية في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م. وقاموا بشن هجمات – باستخدام طائرات بدون طيار وصواريخ وقوارب صغيرة – على السفن التجارية والسفن الحربية البحرية في البحر الأحمر، أحد أهم الممرات المائية في العالم للتجارة الدولية. ادعى الحوثيون في البداية أنهم كانوا يستهدفون السفن التجارية المتجهة إلى إسرائيل أو المرتبطة بها لإظهار التضامن مع الفلسطينيين في غزة. وردت الولايات المتحدة في ١٨ ديسمبر بإطلاق عملية «حارس الازدهار»، وهي تحالف يضم أكثر من ٢٠ دولة مكلف بحماية الشحن الدولي. وقال وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن إن مهمة التحالف هي «التصدي بشكل مشترك للتحديات الأمنية في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن، بهدف ضمان حرية الملاحة لجميع البلدان وتعزيز الأمن والازدهار الإقليميين».

د. هدى رؤوف

وأطلقت القيادة المركزية الأمريكية ما أسمته الضربات المتعددة الأطراف والضربات الديناميكية داخل المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن ومرافق التخزين، كما حذر بايدن اللاعبين الإقليميين المدعومين من إيران، بما في ذلك الحوثيين، من توسيع حرب الشرق الأوسط بين إسرائيل وحماس في غزة، لكن الهجمات استمرت، وزعم قادة الحوثيين أن الضغوط الأمريكية لن تغير هجماتهم في البحر الأحمر، الذي يمر عبره حوالي ٣٠ ٪ من الشحن التجاري العالمي.

وفي حين أعلنت الولايات المتحدة أن الأسلحة المستخدمة من قبل الحوثيين هي إيرانية الصنع وقد زودتهم بها طهران، إلا أن واشنطن تصرح بأنها غير متيقنة مما إذا ما كانت هجمات الحوثيين مرتبطة بأوامر من طهران أم لا.

وفي هذا الإطار تثار الأسئلة حول ما هي أهداف الحوثيين من هجمات البحر الأحمر، وما هي تداعيات تلك الهجمات بالنسبة لإيران؟ وما هي التداعيات على البحر الأحمر كممر مائي هام؟ وهل ترتبط العمليات الحوثية بالعملية الإسرائيلية في قطاع غزة؟ وهل أثرت عليها؟

لا يمكن تحليل ما يحدث في البحر الأحمر من اضطرابات بفعل هجمات الحوثيين بمعزل عن الاستراتيجية الإقليمية لإيران في الشرق الأوسط، وطموحات التوسع والنفوذ الإقليمي وتوسع العمق الاستراتيجي لها، ولا بعيداً عن السياسة البحرية لإيران.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر:

لأهمية منطقة البحر الأحمر وخليجي عدن وعمان في ضمان تدفق إمدادات النفط والغاز اللازمة لتحقيق أمن الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تمثل هذه المنطقة الجغرافية ركيزة مهمة في الحفاظ على الاقتصاد والتجارة الدوليين. وعلى الرغم من أهمية هذه المنطقة البحرية في الحفاظ على الأمن العالمي.

تـدرك إيـران أن البيئـة الدوليـة المضطربـة هـي اللحظـة المناسـبة لتعزيـز نفوذهـا الإقليمـي والـدولي

أن الاضطرابات الحالية ستؤثر في المقام الأول على طرق التجارة وسلاسل التوريد بين أوروبا وآسيا، فيمر عبر هذه المنطقة البحرية سنويًا ما يقرب من ١٢٪ من التجارة العالمية و٣٠٪ من حركة الحاويات العالمية. وقد أدت تلك الهجمات إلى تعطيل الشحن البحري العالمي بشكل كبير من خلال إجبار العديد من شركات النقل على تعليق العبور عبر البحر الأحمر وقناة السويس والسفر بدلاً من ذلك عبر طريق رأس الرجاء الصالح ومن ثم فإن استمرار عدم الاستقرار في البحر الأحمر سيؤدى إلى حدوث صدمات للتضخم، من خلال عوامل دفع التكلفة، وارتفاع تكلفة السلع التي تتطلب مدخلات من آسيا والشرق الأوسط، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية ومن ثم حدوث صدمة ثانية في الأسعار على غرار ما حدث في أعقاب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. وسيترتب على توقف حركة الشحن العالمية في منطقة البحر الأحمر وتحول إلى منطقة رأس الرجاء الصالح أي رحلات شحن أطول، مما تعني المزيد من الطلب على الوقود، كما أن القيود المفروضة على الشحن تعني المزيد من القيود على العرض، أى محدودية العرض وارتفاع التكاليف لكل وحدة.

ثانياً: موقع البحر الأحمر في السياسة البحرية الإيرانية:

لقد كان النفوذ البحري منذ فترة طويلة نقطة اهتمام إيران، ومؤخراً عملت إيران على انتهاج سياسة بحرية توسعية وأكثر نشاطاً، وجاءت توجيهات المرشد الإيراني على خامنئي عام ٢٠١٧م، لقادة البحرية الإيرانية ثم تعليماته مؤخراً في نوفمبر ٢٠٢٣م، الماضي لكافة مؤسسات الدولة لتعكس أهمية الممرات المائية والبحار في الاستراتيجية الإيرانية، والتي لا تنفصل عن أهداف الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط. فقد دعا خامنئي القادة العسكريين إلى توسيع القدرات البحرية، وفى أحد الاجتماعات مع قادة البحرية، قال خامنئي إن البحرية يجب أن تعزز أصولها وقدراتها من حيث المعدات العسكرية والقوة القتالية، كما شدد على ضرورة توسيع عمليات البحرية في المناطق الحرجة مثل ساحل مكران وبحر عمان، وحث البحرية على الحفاظ على وجودها في المياه الدولية. وقد أخطر خامنئي الجهات الحكومية (من سلطة تنفيذية ممثلة في إدارة الرئيس إبراهيم رئيسي، والبرلمان، والسلطة القضائية) بالسياسات الجديدة التي يجب أن تنتهجها طهران والتي تهدف إلى الارتقاء بالمشاريع البحرية إلى مستوى جديد.

لذا ركزت إيران بشكل متزايد على تطوير قدراتها البحرية في السنوات الأخيرة، وربما يكون تخفيف العقوبات بعد رفع العقوبات الدولية المتعلقة بالبرنامج النووي قد ساعد طهران على الاستثمار بشكل أكبر في قواتها البحرية، بما في ذلك السفن الحربية والغواصات. وأعلنت البحرية الإيرانية عن سعيها لتصنيع سفن حربية لإطلاق الصواريخ تسمى سيبار وغواصة تحمل اسم فاتح.

لا يمكن تحليل هجمات الحوثي في البحر الأحمر بمعزل عن الاستراتيجية الإقليمية لإيران في الشرق الأوسط وطموحاتها الإقليمية التوسعية

وفي إطار السياسة التوسعية البحرية لإيران تبرز أهمية توظيف جماعة الحوثي، حيث من خلال الأعمال العدائية لهم بالبحر الأحمر حيث تقوم إيران بالتأثير في الملاحة البحرية في منطقة خليج عدن وباب المندب ومن ثم البحر الأحمر، والتاثير على مصالح الدول المتشاطئة. لذا تسعى طهران لمد تأثيراتها على الملاحة من منطقة خليج عمان ومضيق هرمز في الخليج العربي على منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وهو ما يفسر سعى طهران لتعزيز علاقتها بالسودان ودول القرن الإفريقي.

وبتطور الهجمات حتى الأن، نستنتج تزايد الصواريخ الباليستية الإيرانية المضادة للسفن وهي في خدمة الحوثيين بإصدارات جديدة، كما صنعت إيران صواريخ كروز منخفضة التكلفة. فضلا عن طائرات شاهد بدون طيار والأنواع المشابهة ضد السفن المتحركة. كما إن إرسال طهران سفينة حربية إلى البحر الأحمر يأخذ استعراض القوة الإيرانية في المنطقة إلى مستوى آخر في تحدى القوات الأمريكية، رغم أنها لا ترغب في مواجهة مباشرة مع واشنطن. لقد عملت إيران على نقل الصراع في الشرق الأوسط للميدان البحري كذلك كجزء من استراتيجية لإظهار قوتها في المنطقة.

ويبرز ذلك من محاولات استعراض القوة البحرية للحرس الثوري في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز وتطوير سفن بحرية وفرقاطات متطورة، وتطوير أنظمة صاروخية مضادة للسفن، ومن جهة أخرى تحاول استعراض القوة البحرية عبر مرور السفن الإيرانية عبر المياه الدولية. فقد سبق أن أعلنت البحرية الإيرانية نية الإبحار في منطقة القطب الجنوبي، إلى جانب وجودهم بالقرب من الحدود البحرية للولايات المتحدة في المحيط الأطلسي. وتأتي هذه الإجراءات في إطار الجهود الرامية إلى استعراض قوتهم والرد على الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، ولكن مؤخراً تحاول إيران استعراض تواجدها في خليج عدن ومضيق باب المندب بما يؤثر على أمن البحر الأحمر، والمناطق البحرية الأخرى.

تعتبر إيران أن إعادة تموضعها ضمن النظام العالمي الجديد الذي تسعى لتشكيله مع القوى الأخرى كالصين وروسيا، يعتمد في جزء منه على نجاحها في السيطرة على البحار والممرات المائية الهامة، فقد سبق وصرح قائد القوات البحرية في الحرس الثوري علي رضا تنكسيري إنه يجب السيطرة على البحر إذا أرادت إيران التأثير في هندسة النظام العالمي الجديد، كما أكد أن المرشد الإيراني قد أمر بالانتقال من الخليج نحو الخليج، والبحار والمحيطات الأخرى. كما برزت محاولات إيران لاستعراض القوة من خلال محاولتها إضفاء الفارسية على الخليج العربي، فقد أعلن قائد البحرية الإيرانية أن «أي سفينة ترغب في المرور عبر مضيق هرمز يجب أن تبلغنا بجنسيتها ونوع حمولتها ووجهتها باللغة الفارسية، وإذا فشلت في ذلك فسوف نلاحقها». في غضون ذلك، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، إن «إيران هي الدولة الأكثر فعالية في ضمان الأمن البحري في الخليج والمياه الإقليمية والدولية. وقد ضمنت دائمًا المرور الآمن للسفن عبر مضيق هرمز».

تدرك إيران أن البيئة الدولية المضطربة هي اللحظة المناسبة لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، وتشير تصريحات المسؤولين الإيرانيين إلى أن تصرفات إيران في الواقع تتجاوز التعاون الإقليمي لضمان الأمن البحري، وبدلا من ذلك، فإنها تعمل على ترسيخ الهيمنة الإيرانية الأحادية الجانب على المياه الإقليمية. تسعى إيران إلى تهديد الملاحة في الممرات البحرية الحيوية في المنطقة، بما يمكن الطائرات بدون طيار والقوارب السريعة والفرقاطات وغيرها من السفن الصغيرة أن تهدد أساطيل الشحن في المياه الإقليمية، وهو ما يتماشى مع العقيدة العسكرية الإيرانية التي تتمحور حول الحرب بالوكالة، ويفسر ذلك سلوك الحوثيين في البحر الأحمر.

ثالثاً: أهداف الحوثيين من هجمات البحر الأحمر:

برر الحوثيون هجماتهم على سفن الشحن باعتبارها رد على العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، وأن المستهدف هو وقف العدوان الإسرائيلي. وفي حين لم تتوقف الآلة العسكرية الإسرائيلية حتى الآن، فإن الهدف من هجمات الحوثي ترتبط بأسباب داخلية تتعلق بالسياسة الداخلية في اليمن، وأسباب إقليمية ترتبط بإعادة تموضع الحوثيين كفاعل مؤثر في المنطقة من جهة، ولدى إيران، أي الرغبة في تقديم ذاته باعتباره جماعة مقاومة تناهض إسرائيل وتدافع من أجل قضية عربية أمام الشعب اليمني وليس جماعة متمردة، ومن جهة أخرى للعب دور مماثل لدور حزب الله اللبناني، ورفع مكانته لدى إيران باعتباره قادر على التأثير في أمن البحر الأحمر، حيث لا توجد سيطرة إيرانية به.

عدم الاستقرار في البحر الأحمر يؤدى لصدمات تضخمية من خلال ارتفاع تكلفة السلع التي تتطلب مدخلات من آسيا والشرق الأوسط

كما يستهدف الحوثيون بتعريض التجارة الدولية للتهديد في واحد من أهم ممرات الشحن في العالم لتأكيد قدراتهم العسكرية على المسرح العالمي، وتعزيز وضعه كفاعل إقليمي يؤثر على الأمن الإقليمي، لزيادة يمكنهم زيادة نفوذهم على طاولة المفاوضات لتأمين أولوياتهم المحلية.

من شأن هذه الهجمات أن تؤدي إلى تفاقم الوضع في اليمن فهجمات الحوثيين على الشحن البحري، والرد العسكري الأمريكي والبريطاني، قد يؤدي إلى قلب محادثات السلام اليمنية، والتأثير على العملية السلمية برمتها. ومن جهة أخرى فإن تأثير أزمة البحر الأحمر على تكاليف التأمين والنقل للسفن التجارية المسافرة إلى اليمن قد يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع التي يستوردها اليمن، مثل المواد الغذائية، مما يفاقم الوضع الإنساني، فضلا عن أن إعادة واشنطن تصنيف الحوثيين بأنها جماعة إرهابية من شأنه يؤثر على المعونات والمساعدات الإنسانية لليمن.

كما قد تؤدى إلى زيادة التوترات الإقليمية في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة إضرابات بفعل الحرب في غزة من جهة ومهاجمة الميليشيات العراقية للقوات الأمريكية في العراق وسوريا. أن التقلبات الأخيرة في البحر الأحمر قد تحيي شبح القرصنة البحرية، فمع تزايد الحوادث ومع اضطرار السفن إلى تغيير مسارها وتوجيه الموارد العسكرية نحو مكافحة الحوثيين، فقد يظهر فراغ يمكن للقراصنة استغلاله.

يتصاعد الوضع مع استمرار الحوثيين في هجماتهم وإعلان الولايات المتحدة عن التصدي للهجمات ثم الانتقال لمرحلة مهاجمة الأصول العسكرية للحوثيين. فقد أطلق الحوثيون صواريخ كروز مضاد ة للسفن باتجاه سفينة بحرية أمريكية في جنوب البحر الأحمر فضلاً عن السفن التجارية كما استخدم الحوثيون الطائرات بدون طيار ت في خليج عدن، أعلنت الولايات المتحدة عن ضربات ضد ١٤ صاروخاً للحوثيين «كانت محملة للإطلاق». كما استهدفت صواريخ مضادة للسفن، كما نفذت بريطانيا والولايات المتحدة، بدعم مرة من أستراليا والبحرين وكندا وهولندا، جولة جديدة من الضربات. استهدفت العمليات إلى إضعاف قدرات الحوثيين على مواصلة هجماتهم على الملاحة والتجارة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن.

وفي ١٠ يناير اعتمد المجلس القرار رقم ٢٧٢٢، الذي صاغته الولايات المتحدة واليابان، وأدان القرار هجمات الحوثيين على السفن التجارية، والتي بلغ عددها ٢٤ سفينة على الأقل منذ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، وطالب القرار الحوثيين بالوقف الفوري لجميع هذه الهجمات، وأكد ضرورة احترام الحقوق والحريات الملاحية للسفن التجارية، وفقًا للقانون الدولي.

مما سبق نستنتج أنه في السنوات الماضية كان تركيز الاهتمام الدولي على احتمالات قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز، والتأثير الذي قد يخلفه على إمدادات الطاقة العالمية، فحتى الإغلاق المؤقت أو التعطيل العسكري للممر المائي من شأنه أن يتسبب في ارتفاع أسعار الطاقة ويمكن أن يزعزع الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي، ومع ذلك، لم يكن هناك اهتمام كبير بالنشاط الإيراني في البحر الأحمر، على الرغم من أهمية مضيق باب المندب لشحنات النفط العالمية.

وفى ظل تحول البحر الأحمر إلى نقطة محورية للمنافسة الدولية -خاصة في ظل وجود إحدى عشرة قاعدة عسكرية في القرن الإفريقي، والتي تنتمي إلى العديد من القوى الإقليمية والدولية المتنافسة، يمكن أن تتصاعد الأعمال العدائية إلى حرب دولية، وتؤدي إلى فرض شروط جديدة على الملاحة الدولية في منطقة البحر الأحمر.

إن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، وارتباطاً بسياسة إيران التوسعية ومد العمق الاستراتيجي، جعل أمن البحر الأحمر ورقة جديدة للتاثير في الأمن الإقليمي للمنطقة، ومن ثم لن تتخلى إيران عن توظيفها كورقة مساومة مع واشنطن. وهو ما يدفع للتساؤل حول مدى أهمية بحث آليات جديدة لحل المعضلة الأمنية للبحر الأحمر بالتشارك بين الدول المتشاطئة له ولكن ليس بمعزل وضع الحوثيين ودورهم في العملية السياسية في اليمن من جهة وعلاقتهم بإيران من جهة وعلاقة إيران بالدول العربية من جهة ثالثة.

*أستاذ مساعد العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد ـ رئيس وحدة الدراسات الإيرانية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

البحر الأحمر: تهديدات متصاعدة ومتغيرات في خريطة الصراع

أمن البحر الأحمر يتطلب تحالف سعودي/ مصري / أردني وعلاقات إقليمية ودولية داعمة

إن مفهوم الأمن القومي بصفة عامة ينطلق من الآية القرآنية الكريمة «أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف» وهنا في الآية نلاحظ اقتران الأمن بصورة أساسية بمفهوم التنمية وتوفير متطلبات الحياة، وبالتالي فإن الأمن القومي بمعناه الشامل يدور حول محورين أساسيين، وهما: كيفية توفير الأمن بمعناه الضيق، وكيفية توفير الأمن بمعناه الواسع وهو كل ما يكفل تحقيق التنمية، مثل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويضاف إليهم الأمن العلمي بكل أبعاده. وبالتالي فإن الحديث عن الأمن في البحر الأحمر بصفة عامة يجب أن ينطلق من هذين المحورين. غير أن تحقيق الأمن للدول المتشاطئة يعني كيفية مواجهتها لما يتعرض له إقليم البحر الأحمر من تهديدات، وفي نفس الوقت كيف توفر متطلبات دعم التنمية الشاملة وحماية مصالحها ودعم الاستقرار واستيعاب أية توترات يمكن أن تؤثر سلبيًا على ذلك. بالنظر إلى جغرافيا البحر الأحمر، نلاحظ أن الشواطئ السعودية والمصرية تمثل الحيز الأكبر من جغرافيا البحر الأحمر بصفة عامة؛ فشواطئ السعودية وحدها تمثل حوالي ٤٠٪ من إجمالي شواطئ البحر الأحمر وتليها الشواطئ المصرية التي تبلغ حوالي ٢٦٪ من إجمالي شواطئ البحر الأحمر.

د. محمد مجاهد الزيات

وتمثل التهديدات التي يتعرض إليها البحر الأحمر في الفترة الأخيرة أهمية كبيرة؛ بالنظر إلى أن هناك مشروعات تطوير وتنمية متصاعدة، ترجمها البرنامج التنموي الطموح الذي يقوده ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان لتحديث سواحل البحر الأحمر في المملكة، والقيام بعملية بناء وإصلاح ليس فقط اقتصاديًا ولكن سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا يشمل تلك المنطقة وسياحيًا على ١٧ جزيرة سعودية يجري تحويلها إلى مراكز سياحية وثقافية عالمية.

وفي مصر أيضًا، تشهد سواحل البحر الأحمر عملية بناء وتنمية طموحة. وكل هذه البرامج الاقتصادية والتنموية تجعل من التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في الخليج أهمية قصوى وتتطلب الانتباه إلى مدى التأثيرات السلبية لتلك التهديدات على تلك البرامج التنموية بصورة كبيرة، وإمكانية تفجر الأوضاع العسكرية وتهديد الاستقرار.

ملاحظات مبدئية

إن الأمن في البحر الأحمر لم يعد قضية محلية أو قضية إقليمية فقط، ولكنه أصبح قضية دولية خاصة في السنوات العشر الأخيرة، وهو ما وضح بصورة جلية من خلال عدة عوامل

أولًا: تكثيف الاهتمام الدولي بالتواجد داخل المنطقة أو الانخراط في قضاياها والنزاعات الجارية فيها، فضلًا عن تشابك القضايا المثارة في إقليم البحر الأحمر والأقاليم المجاورة بقضايا المنطقة وتشابك القضايا فيما بينها وانخراط الأطراف المختلفة فيها.

ثانيًا: إن الأمن في البحر الأحمر هو نطاق فرعي للأمن الإقليمي بصفة عامة والأمن الدولي، وهناك ترابط واضح ما بين الأمن في البحر الأحمر والأمن في الخليج والأمن العربي بصفة عامة، وإن كان هناك وضوح أكثر لارتباط الأمن في البحر الأحمر بالأمن القومي للمملكة العربية السعودية والأمن القومي لمصر بدرجة كبيرة، باعتبارهما أكبر دولتين متشاطئتين في داخل إقليم البحر الأحمر.

ثالثًا: إن إقليم البحر الأحمر ليس فقط بحدوده من العقبة وبورسعيد شمالاً حتى باب المندب جنوبًا، ولكن ذلك يمتد حتى

تصاعدت التهديدات للأمن والاستقرار في البحر الأحمر مؤخرًا متأثرة بالاستراتيجية الإيرانية المتقاطعة مع القوى الإقليمية والدولية

القرن الإفريقي خارج باب المندب وخليج عدن، بعد اعتبار أن كل هذه المنطقة تعد إقليمًا متماسكًا، ويتأثر الأمن في البحر الأحمر بما يجري في تلك المنطقة بصورة كبيرة.

رابعًا: إن البحر الأحمر قد شهد خلال السنوت الأخيرة نزاعات كبيرة ومتعددة، خاصة في الضفة الغربية للبحر الأحمر بصورة أساسية، سواء النزاع داخل السودان والذي أدى إلى تقسيمه بظهور دولة جنوب السودان، ثم الصراع الجاري في الصومال والذي تعدد الانقسامات التي حدثت فيه، وكذلك الصراع في إثيوبيا والطموحات الإثيوبية المختلفة. كل هذا بجانب القرصنة التي امتدت من خارج باب المندب إلى منطقة خليج عدن، وذلك كله أدى إلى تراكم النزاعات داخل البحر الأحمر وهدد الاستقرار والأمن بصورة كبيرة.

تهديدات متصاعدة

وفي الحقيقة فإن الأمن في البحر الأحمر قد شهد تصاعدًا في التوترات والأزمات والتهديدات التي يشهدها بصورة واضحة، ارتبطت بدرجة أساسية بتنامي الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والذي كانت من مظاهره الأساسية انتقال الصراع من منطقة آسيا وبحر الصين الجنوبي إلى المسارات البحرية الأساسية التي تمتد على اتساع المنطقة وعلى اتساع العالم.

وكان البحر الأحمر نقطة ارتكاز أساسية في هذا المجال، عبر عنها سعي البلدين إلى إقامة قاعدتين كبيرتين في جيبوتي؛ إذ تعد القاعدة الأمريكية هناك من أهم القواعد الأمريكية في إفريقيا، وتعد القاعدة الصينية في جيبوتي القاعدة الصينية الوحيدة العسكرية خارج أراضيها. وتمركز الصراع في تلك المنطقة في المحيط الهندي وفي مداخل منطقة الخليج وانتقل إلى البحر الأحمر، لينقل العسكرة الجارية بين البلدين أو بين الصين والدول الغربية على اتساعها إلى منطقة البحر الأحمر؛ فقد سعت بريطانيا أيضًا في إطار هذا الصراع والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم تمركزها في المنطقة وفي مدخل البحر الأحمر، وكذلك الحضور الفرنسي في القرن الإفريقي. هكذا نرى أن البحر الأحمر قد تأثر بصورة كبيرة بالتنافس الدولي، ليس فقط داخله، ولكن فيما يتعلق بالقرن الإفريقي والصراع الجاري حوله بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة.

وقد تصاعدت التهديدات للأمن والاستقرار في البحر الأحمر في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة بالاستراتيجية الإيرانية للتواجد، حسب ما تعلنه دوائرها الاستراتيجية العسكرية، في الممرات والمسارات البحرية المختلفة سواء بتأكيد النفوذ الإيراني بصورة أساسية أو للتأثير على الاستراتيجيات المنافسة لها للقوى الإقليمية والدولية الأخرى. وبالتالي ظهر ما يسمى بالسياسة البحرية للحرس الثوري الإيراني أو «الباسيج البحري» لدعم التواجد العسكري ليس فقط في منطقة الخليج ومضيق هرمز ولكن التمدد في المحيط الهندي والبحر الأحمر وباب المندب والوصول إلى البحر المتوسط.

كما أن هذا التواجد الإيراني قد تصاعد بصورة كبيرة في إطار سعي إيران لتثبيت نفوذها في الدوائر المحيطة بالمنطقة بصفة عامة، ليس فقط في منطقة الخليج ولكن في العراق وفي سوريا وفي لبنان وفي اليمن من خلال ما يسمى بالأذرع الإيرانية أو الوكلاء المحليين؛ لتنفيذ سياساتها. وتتولى تلك الأذرع تثبيت النفوذ والقيام بالأدوار التي لا تريد إيران أن تتحمل مسؤوليتها بصورة مباشرة. وكان الانخراط الإيراني في الأزمة اليمنية ترجمة واضحة على هذا المستوى؛ فقد وضح حجم التأثير الإيراني في الأزمة اليمنية

واحتواء الحوثيين وتسليحهم بصورة كبيرة، بما جعل من الحركة أهم الوكلاء الإيرانيين في منطقة الشرق الأوسط.

وفاق الدعم الإيراني للحوثيين دعمهم لحزب الله بصورة كبيرة، وتزايدت أهمية الحوثيين العسكرية في السنوات الأخيرة في ظل افتقاد حزب الله مجموعات عسكرية كبيرة خاصة من مجموعات النخبة في انخراطه في الصراع في سوريا وتعرضه وتعرض قيادته ومواقعها الاستراتيجية هناك لضربات إسرائيلية مكثفة، كما أن انشغاله في الحرب الجارية حاليًا في المنطقة الشمالية من إسرائيل -ولو أنه انشغال منضبط بسبب الموقف الإيراني- أعطى فرصة لأن يكون الذراع الأكثر تأثيرًا هو الذراع الحوثي في البحر الأحمر، وهو ما نقل الأزمة والتوتر بصورة كبيرة من منطقة الشمال إلى داخل منطقة البحر الأحمر.

وتتعدد التهديدات التي تشهدها منطقة البحر الأحمر في الفترة الحالية، جراء التطورات الجارية في القرن الإفريقي والصراع الجاري في السودان والصراع الجاري بين إثيوبيا والصومال مؤخرًا حول سعي إثيوبيا لإقامة قاعدة عسكرية في «صوماليلاند» واعتراض الحكومة الفيدرالية على ذلك؛ أو كذلك جراء الصراع الداخلي في اليمن والذي رغم وقف إطلاق النار فإن التمدد الحوثي ينذر بإمكانية تفجر الأوضاع بصورة تهدد الاستقرار الذي تتمتع به اليمن نسبيًا في الفترة الأخيرة.

وقد زاد من حدة الصراع في البحر الأحمر في الفترة الأخيرة وهدد الاستقرار والأمن الأزمة الجارية حاليًا في غزة والحرب الإسرائيلية المتصاعدة على القطاع، وكذلك امتداد الحرب الإسرائيلية بصورة أقل فيما يتعلق بشمال إسرائيل والمواجهة المنضبطة حتى الآن بينها وبين حزب الله، وتصاعد التساؤلات حول الدور الإيراني الذي كان يدعم حماس بالدرجة الأولى والحديث الذي تكرر كثيرًا سواءً من القيادات الحمساوية أو من قيادات إيرانية عسكرية وسياسية عما يسمى بوحدة الساحات ومحور المقاومة والحديث عن التحالف القائم ما بين أذرع إيران وبين حماس، وهو الأمر الذي أدى إلى تركيز إيران على تحريك الحوثيين لتهديد الملاحة في البحر الأحمر، في إشارة إلى أنها تقوم بدور ما يساهم في الإيحاء بأن إيران متواجدة في الأزمة الجارية في غزة وأنها تدعم حماس.

التهديدات الحوثية لأمن البحر الأحمر

من الملاحظ أن قيام الحوثيين بالتعرض للسفن التجارية التي تعبر باب المندب وتوجيه ضربات لها سواء داخل البحر الأحمر أو في خليج عدن، قد أدى إلى تهديد الاستقرار في المنطقة وفي البحر الأحمر وهدد التجارة الدولية بصورة كبيرة، وأثار ذلك الكثير من المخاوف حول تأثير ذلك على التجارة الدولية بصفة عامة وعلى سلاسل الإمداد ما بين آسيا وأوروبا بصورة كبيرة. الأمر الذي لم يهدد فقط الملاحة وإنما رتب آثارًا سلبية على الاقتصاد المصري من خلال توقف عبور السفن الرئيسية والناقلات المختلفة سواء للغاز أو البترول عبر قناة السويس، وتراجع العائد في ظل أزمة اقتصادية مصرية تفرض الحاجة إلى عادات تلك القناة.

ورغم أن الحوثيون أعلنوا مساندتهم لحماس ومشاركتهم في الحرب الجارية في غزة إلا أن ما أطلقوه من أسلحة أو من صواريخ أو طائرات مسيرة لم تمس الأراضي الإسرائيلية أو تمثل تهديدًا لهم يرتب آثارًا عسكرية ما، ولكنها سقطت وللأسف على الأراضي المصرية، مهددًا السياحة وأدى إلى تراجعها بصورة كبيرة. وبالتالي كانت المشاركة الحوثية دفعت مصر ثمنها ولم تتأثر إسرائيل بينها حتى الآن. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان تكوين تحالف عسكري سمي «حارس الازدهار»، وأعلنت أن هذا التحالف سيكون هو الأداة الأساسية لضبط ومنع الحوثيين من تهديد التجارة العالمية، وإثبات أن منطقة البحر الأحمر تدخل جيو سياسيًا ضمن الاستراتيجية الأمريكية العسكرية والسياسية بصورة كبيرة.

ورغم أن واشنطن أعلنت انضمام ٣٩ دولة إلى هذا التحالف، إلا أنه لم يشارك في العمليات سوى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بل إن فرنسا أعلنت أنها سوف تشارك منفردة في تامين سفنها، وكذلك إيطاليا، كما امتنعت دول متشاطئة خاصة مصر والمملكة العربية السعودية من المشاركة في ذلك لأسباب متعددة، منها أن هناك إدراكًا واضحًا بأن الموقف الأمريكي من الحوثيين كان ضعيفًا ولم يكن على مستوى المواجهة، خاصة وأن الإدارة الأمريكية الحالية هي من رفعت الحركة من قائمة الإرهاب، ورغم أنها أعادتها إلى تلك القائمة فإنها أعادتها ككيان إرهابي وليس كتنظيم إرهابي، وهناك تفاوت بين المستويين.

الأمر الآخر أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت في البداية تحجيم الحوثيين ليس فقط من أجل تامين حرية الملاحة ولكن حتى تتفرغ إسرائيل بعملياتها في غزة والتي أكدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الاتفاق على عدم وقف إطلاق النار حتى تاريخه. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت في النهاية إلى أن تقوم بعمليات عسكرية واضحة لضرب الحوثيين ليس فقط الصواريخ الموجهة للسفن واسقاطها هي والطائرات المسيرة ولكن تطور الموقف العسكري بعد ذلك وتواصل خلال الفترة الأخيرة لضرب مراكز تجميع ومراكز تخزين الطائرات المسيرة والصواريخ وكذلك الصواريخ المعدة للضرب، بما أثر على القدرات العسكرية للحوثيين. إلا أن المصادر الأمريكية لا تزال تؤكد أن هناك إمدادًا إيرانيًا واضحًا للحوثيين، وأن هناك قيادات وعناصر خبراء من الحرس الثوري الإيراني يديرون العملية العسكرية للحوثيين، كما كانت هناك إحدى القطع العسكرية البحرية الإيرانية في البحر

٤ عوامل تجعل أمن البحر الأحمر قضية دولية خاصة في السنوات العشر الأخيرة وهو ما وضح بصورة جلية في الأزمة الحالية

الأحمر التي كانت تساعد في رصد السفن العسكرية والسفن التجارية التابعة لإسرائيل وتمد الحوثيين بها لضربها.

التقدير

الملاحظ في الفترة الأخيرة أن اتصالات قد جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أدت إلى نوع من الردع الأمريكي لإيران، خاصة وأن هناك تقارير تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية وجهت عبر وسطاء بين البلدين تهديدات لإيران بإمكانية توجيه ضربات مباشرة لأهداف إيرانية، وهو ما تحاشته واشنطن حتى الآن إذا استمر الموقف الإيراني أو موقف الأذرع الإيرانية يهدد المصالح الأمريكية بصورة واضحة خلال الفترة القادمة، وهو ما انعكس بصورة واضحة في انضباط الفصائل العسكرية العراقية التي كانت تعد أداة أساسية لإيران خاصة كتاب حزب الله منذ أكثر من أسبوع وتوقفها عن عمليات التهديد أو عمليات توجيه ضربات أو طائرات مسيرة لأهداف أمريكية أو مصالح أمريكية مشتركة مع الأكراد في العراق وسوريا.

الأمر الذي يؤكد أن المرحلة القادمة يمكن أن تشهد نوعًا من الانضباط للحوثيين، خاصة مع استمرار الضربات الأمريكية والبريطانية المكثفة. كما أنه من المتوقع أيضًا أن يشهد الأمن في البحر الأحمر نوعًا من عودة الاستقرار نسبيًا، خاصة بعد قيام الاتحاد الأوروبي بتسيير دوريات سوف تصاحب السفن التجارية الأوروبية القادمة من آسيا عبر خليج عدن في البحر الأحمر، ويُعتقد أن إيران سوف تراعي ذلك تمامًا حتى لا تخسر الموقف الأوروبي منها.

على هذا النحو، نتوقع أن يشهد الموقف الإيراني نوعًا من التغيير النسبي، خاصة وأن إيران في تحركها بصفة عامة، سواء في الأمن في البحر الأحمر أو في منطقة المشرق العربي على اتساعها، كانت تركز على أن تكون طرفًا في أي تسويات قادمة في المنطقة ومنها التطورات في غزة، وهو ما عبر عنه تصريح وزير الخارجية الإيراني بأنهم يسعون مع دول مؤثرة في المنطقة لتحقيق تسوية سلمية في أزمة غزة.

ومن ناحية أخرى، فإنه من الضروري الإشارة هنا إلى أن الأزمة اليمنية في ظل التهديدات الحوثية وعمليات التصالح التي كانت جارية هناك قد شهدت نوعًا من التراجع الكبير بسبب ممارسات الحوثي وتهديداته للأمن والاستقرار في المنطقة، وبالتالي فإن الأزمة اليمنية أيضًا لا يرجح أن تشهد تقدمًا فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحقيق تسوية، في ظل التمدد الحوثي العسكري بصورة كبيرة والذي هدد الاستقرار ليس فقط في البحر الأحمر ولكن داخل اليمن ذاتها وأدى إلى نوع من الاستقطاب، وقد عبرت عنه مظاهرات لقبائل كانت محسوبة على الحوثيين في الأسابيع الأخيرة داخل صنعاء وفي الجبال المحيطة بها.

الخلاصة

إن التهديدات التي يشهدها الأمن في البحر الأحمر بصورة كبيرة خلال الفترة الأخيرة يجب الانتباه أنها لا تقتصر على تهديد الأمن في البحر الأحمر فقط، ولكنها تمتد إلى الأمن العربي بصفة عامة وإلى الأمن في الخليج والأمن القومي المصري بصورة كبيرة والأمن في القرن الإفريقي. وهو ما يحتم أن تكون هناك تحركات عربية منظمة لمواجهة أية تطورات مستقبلية تهدد الاستقرار والأمن، وألا تكون المواجهات قاصرة على صيغ لقوى دولية وإقليمية لها أجنداتها الخاصة التي قد لا تتوافق مع الأجندات العربية ومتطلبات الأمن القومي العربي بصورة كبيرة.

ومن هنا تبرز ضرورة أن يبدأ ذلك من خلال تحالف مصري سعودي ثنائي ربما ينضم إليه الأردن، ويبدأ هذا التحالف في بلورة موقف مشترك يركز على كيفية الدعم وتوفير القدرات سواء العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية لمواجهة مثل هذه التهديدات، ونسج علاقات إقليمية ودولية تسمح بذلك، وأن ينضم إلى هذا التحالف مستقبلاً من يرغب من دول البحر الأحمر، وإن كان ضم إسرائيل إلى ذلك سوف يواجه محاذير كثيرة.

وبصفة عامة، فإنه يمكن التأكيد على أن الاستقرار في البحر الأحمر سوف يرتبط بصورة كبيرة بما يتم إنجازه فيما يجري في غزة اليوم، وشكل غزة فيما بعد الحرب، وشكل التسوية القادمة، وهل يمكن أن تنجح المحاولات الجارية حاليًا لتحقيق نوعًا من التسوية السياسية للأزمة الفلسطينية الإسرائيلية بصفة عامة والوصول إلى صيغة معينة تسمح بإقامة دولة فلسطينية وانتهاء الصراع. وإذا ما تم اتخاذ خطوات أساسية لإنهاء الصراع سوف ينعكس ذلك بصورة كبيرة على التهديدات الأمنية التي يشهدها البحر الأحمر؛ فمن الثابت أن الأمن والاستقرار في المنطقة كل لا يتجزأ، وأن تحقيق الاستقرار واستيعاب التوتر القائم في المشرق العربي بصفة عامة يمكن أن ينعكس على الاستقرار والأمن في البحر الأحمر والخليج والقرن الإفريقي.

*المستشار الأكاديمي للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ـ مصر

التزام الهند بحماية مصالحها رغم غموض موقفها من أزمة البحر الأحمر

٢٥ ٪ تراجع في الصادرات الهندية والخسائر ٣٠مليون دولار والأزمة لن تتصاعد ولن تطول

قبل نهاية عام ٢٠٢٣م، اندلعت الحرب في قطاع غزة وفرضت على الهند ضرورة التعامل معها، وموازنة علاقاتها الثنائية مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ثم جاء العام الجديد ٢٠٢٤م، ليضع الهند أمام أزمة جديدة وهي الاضطرابات المتصاعدة في البحر الأحمر وسط الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي في اليمن على السفن التجارية، تعاطفًا مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة واحتجاجًا على الاعتداءات الإسرائيلية. وقد ترتب على ذلك، تعطيل حركة الشحن العالمية في خضم معركة حقيقية بين الغرب وعناصر جماعة الحوثي اجتذبت في رحاها إيران ودول عربية. وعلى الرغم من عدم استهداف سفن تجارية تحمل علم الدولة الهندية، إلا أن ما يقرب من نصف عدد السفن المتجهة إلى الهند أو تلك التي تحمل على متنها طواقم هندية تعرضت للهجوم على مدار الأشهر القليلة الماضية من قبل جماعة الحوثي أو تم اختطافها من جانب مجموعات قراصنة مسلحة. وفي حين أن الهند التزمت مرة أخرى الحياد الدبلوماسي في عدم إلقائها اللوم على أي من الأطراف (مثلما حدث في أزمة قطاع غزة)، إلا أن نهجها حيال أزمة البحر الأحمر يختلف

د. ن. جاناردهان

اختلافًا ملحوظًا نظرًا لمشاركتها النشطة في هذا الشأن، في ظل اضطلاع البحرية الهندية بدور مهم في سبيل حماية مصالحها القومية بشكل رئيسي، والمساعدة في القضية العالمية بشأن المرور الحر للتجارة.

وبينما قد تبدو الهند بمنأى عن تداعيات أزمة البحر الأحمر، لكنها تتأثر تأثراً مباشرًا بالهجمات التي تستهدف السفن التجارية. وتؤكد مثل هذه الأحداث مدى ووتيرة انتشار الصراعات في ظل عالم مترابط. وهو بمثابة تذكرة أيضًا لنيودلهي بأنها لم تعد معزولة عن الوقائع الجيوسياسية البعيدة، إذ ينبغي لها أن تكون استباقية على الصعيد الأمني. من ثم، عمدت البحرية الهندية إلى تكثيف أنشطة المراقبة الخاصة بها داخل المنطقة من أجل حماية مصالح الشحن الهندية وطواقمها. كما نشرت البحرية أربع مدمرات من فئة المشروع" ١٥ ايه" و"١٥ بي"، للتخفيف من التهديدات الناجمة عن الهجمات التي يشنها الحوثيون بالطائرات المسيرة والصواريخ. علاوة على ذلك، حرصت البحرية الهندية أيضًا على ضمان توافر الطائرات من طراز" بوينج بي ٨١" طويلة المدى المضادة للغواصات، وطائرات من طراز "دورنير"، والمروحيات من أجل المهام الاستطلاعية. وعلى الرغم من أن البحرية الهندية عملت على تعزيز حضورها داخل المنطقة في الوقت المناسب من أجل ضمان سلامة مصالحها على طول الطريق، فثمة حاجة إلى تنسيق أكبر مع الدول الشريكة في سبيل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

كذلك ينبغي على الهند العمل مع شركائها في المنطقة لتقييم تحركات الحوثيين داخل منطقة البحر الأحمر، واستباق خططهم، والتخفيف من حدتها حيثما أمكن ذلك. ولكن تكمن الأزمة في أنه لا يوجد إجماع دولي بشأن كيفية التعامل مع أزمة البحر الأحمر. حيث فشلت القوى الغربية تحت قيادة الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والدول العربية، في تحقيق إجماع حول التعامل مع

نصف عدد السفن المتجهة للهند أو على متنها طواقم هندية تعرضت للهجوم من جماعة الحوثي أو اختطافها من جانب قراصنة مسلحين

الحوثيين نتيجة المعطيات السياسية المُحيطة بالحرب الدائرة في قطاع غزة. لاسيما عدم وجود نية لدى إسرائيل من أجل تخفيف حملتها العسكرية على القطاع. وبينما تحرص الهند على حماية مصالحها، لكنه من غير المرجح أن تتخذ أي رد فعل عدائي ضد الحوثيين، خشية أن تُحسب على المعسكر الغربي، أو ينظر إليها باعتبارها داعمة لإسرائيل، أو حتى إثارة غضب الجانب الإيراني نظرًا لقربه الأيديولوجي من جماعة الحوثي

تأثير هامشي

إحدى الفرضيات التي على أساسها تحرك المجتمع الدولي سريعًا من أجل بلورة استجابة إقليمية موحدة، بما في ذلك اضطلاع الهند بدور أمني استباقي ضد الحوثيين، هي الخسائر الاقتصادية المُحتملة. وقد تم تسليط الضوء على أن الهند، باعتبارها أحد أكبر الاقتصادات العالمية المعتمدة على التجارة البحرية، قد تتكبد خسائر بعشرات المليارات من الدولارات بسبب حرب بعيدة عن حدودها. لكن في الواقع، جاءت تداعيات الأزمة على الاقتصاد الغربي أشد وطأة من أثرها على الاقتصاد الهندي -أو على الأقل حتى الآن. ونفيًا لأن يكون للأزمة تأثير على واردات البلاد من النفط أو أمنها الطاقي، قالت شركة "هندوستان بتروليوم المحدودة" للنفط، إن هجمات الحوثيين على السفن لم يكن لها تأثير يذكر على تدفقات النفط الخام.

تعد الهند ثالث أكبر مستورد للنفط عالميًا، حيث تبلغ نسبة وارداتها من الوقود ٨٦٪، في حين إنها تعتمد اعتمادًا مفرطًا على الإمدادات الروسية التي تعبر من خلال البحر الأحمر. وخلال عام ٢٠٢٣م، بلغت نسبة واردات الهند من الطاقة الروسية، العابرة من خلال البحر الأحمر، نحو ٣٥ ٪، أو ما يعادل ١,٧ مليون برميل يوميًا من إجمالي وارداتها من النفط الخام. وحتى الآن، لا تعد السفن أو الحمولات الروسية هدفًا رئيسيًا لهجمات الحوثيين،

نشـرت الهنـد ٤مدمـرات مـن فئـة المشـروع" ١٥ ايـه" و"١٥ بـي" للتخفيـف مـن تهديـدات الحوثييـن بالطائـرات المسـيرة والصواريـخ

بيد أن الاضطرار إلى تحويل مسار السفن حول الطرف الجنوبي لإفريقيا، بدلا من اتخاذ طريق أقصر عبر قناة السويس والبحر الأحمر، قد أدى إلى إطالة أمد الرحلات التي تقوم بها السفن. استتبع ذلك ورود تقارير بشأن نقص في السفن وزيادة في تكاليف الشحن بشكل عام. كذلك شهدت أسعار التأمين ارتفاعًا مما أدى إلى تراجع أرباح شركات التكرير. وبرغم من العوامل سالفة الذكر، إلا أن الهند لم تشهد حتى الآن زيادة في تكاليف وارداتها النفطية للحد الذي يستدعي معه اتخاذ دور دبلوماسي أو أمني أكبر من أجل تجاوز الأزمة. مع ذلك، فإن أي ارتفاع طفيف قد يطرأ على أسعار المعدن الأسود، من شأنه أن يفضي إلى ارتفاع نسب التضخم، وسيجلب معه تداعيات سياسية كبيرة قبل بضعة أشهر فقط من انعقاد الانتخابات البرلمانية داخل الهند المقررة في مايو المقبل. من ثم، ستحرص الهند عن مراقبة تطورات الأحداث الجارية عن كثب.

تأثير اضطرابات البحر الأحمر على أسعار الشحن وأحجام الحمولات

(المؤشر؛ الأول من أكتوبر، ٢٠٢٣=١٠٠)

حجم التجارة العابرة لقناة السويس

أسعار الشحن العالمية

تكاليف الشحن عبر طريق أوروبا/المتوسط –الصين

أولى هجمات الحوثيين بعد بداية الأزمة

المصدر: بلومبرج فاينانس؛ بورت ووتش؛ بيانات صندوق النقد الدولي

ملحوظة: تُشير "بداية الأزمة" إلى بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر ٢٠٢٣م، تعتبر "تكاليف الشحن عبر طريق أوروبا/المتوسط –الصين " هي متوسط تكلفة الشحنات بين الموانئ داخل أوروبا، والبحر المتوسط والصين، وشرق آسيا.

المزيد من الإمدادات الخليجية مقابل نفط أمريكي أقل

في نتيجة غير مقصودة، حققت البلدان الخليجية المُنتجة للنفط استفادة من أزمة الشحن المندلعة في البحر الأحمر، بعدما قامت الهند باستبدال بعض من وارداتها من النفط الأمريكي. فقد ظلت الولايات المتحدة على مدار أعوام حتى الآن من بين أكبر خمسة موردين للنفط الخام إلى الهند، حيث قامت مصافي التكرير المحلية في الهند بشراء ما متوسطه ٢٠٥٠٠٠ برميل يوميًا من النفط الخام الأمريكي عام ٢٠٢٣م، إلا أنه بحلول يناير ٢٠٢٤م، لم تتلق شركات التكرير الهندية أي شحنات من الخام الأمريكي. وبخلاف شحنات الخام الأمريكية، فإن شحنات النفط القادمة من الخليج إلى الهند عادة لا تعبر من خلال مضيق باب المندب في البحر الأحمر، وتمر بدلاً من ذلك عبر مضيق هرمز. نتيجة لذلك، شهدت واردات النفط الهندية القادمة من العراق–التي تعد ثاني أكبر مورد للهند– زيادة بنسبة ٢٥ ٪ خلال شهر يناير الماضي، مقارنة بشهر ديسمبر السابق له، لتصل إلى ١,١٩ مليون برميل يوميًا، مُسجلة أعلى زيادة لها منذ شهر إبريل ٢٠٢٢م، (في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا). بالمثل، قفزت الواردات الهندية من النفط الخام الإماراتي إلى ٨١ ٪ خلال شهر يناير، مقارنة بمستويات ديسمبر ٢٠٢٣م، بما يقرب من ٣٢٦،٥٠٠ برميل يوميًا، حيث تعتبر أبو ظبي رابع أكبر مورد للنفط الخام إلى الهند. في حين بلغت إمدادات النفط القادمة من المملكة العربية السعودية–ثالث أكبر مورد إلى الهند–٩٠,١٧٢ برميل يوميًا في يناير، أي أقل بشكل طفيف من معدلات ديسمبر ٢٠٢٣م، التي بلغت ٧٠٦,٧٥٩ برميل يوميًا. كذلك شهدت الإمدادات القادمة من روسيا–التي تعد حاليًا أكبر مورد للنفط الهندي –ارتفاعًا بنسبة ٥,٦ ٪ خلال شهر يناير، مقارنة بالشهر السابق له، لتصل إلى ١,٥٣ مليون برميل يوميًا. (حيث كانت حمولات النفط الروسية في مأمن إلى درجة كبيرة من المخاطر الأمنية المحدقة في البحر الأحمر).

الأثر على الصادرات

مـع ذلـك، ثمـة مخـاوف هنديـة حيـال التداعيـات الاقتصاديـة التـي سـتنجم عـن اضطـرار سـفنها إلـى تغييـر مسـارها والإبحـار حـول إفريقيـا مـن أجـل شـحن البضائـع إلـى أوروبـا. وذلـك نظـرًا إلـى أن العبـور مـن خلال طريـق رأس الرجـاء الصالـح، عنـد الطـرف الجنوبـي لإفريقيـا، مـن شـأنه أن يُزيـد مـن أمـد الرحلـة بمـا لا يقـل عـن ١٠ أيـام، ويضاعـف تكلفـة نقـل البضائـع مـن الهنـد إلـى أوروبـا بمقـدار ثلاثـة أضعـاف، ممـا يقـوض قـدرة الصـادرات الهنديـة علـى المنافسـة. يُشـار إلـى أن عـدد السـفن التـي تعبـر مـن خلال قنـاة السـويس، شـهد انخفاضًـا بنسـبة ٤٤ ٪ مقارنـة بمتوسـط المعـدل المُسـجل خلال النصـف الأول مـن شـهر ديسـمبر. في حين تعتمـد الهنـد بشـكل كبيـر علـى طريـق البحـر الأحمـر عبـر قنـاة السـويس مـن أجـل تجارتهـا مـع كل مـن أوروبـا، وأمريكـا الشـمالية، وشـمال إفريقيـا، ومنطقـة الشـرق الأوسـط. إذ تشـكل هـذه المناطـق مجتمعـة نحـو ٥٠ ٪ مـن الصـادرات الهنديـة، البالغـة ٢١٧ مليـار دولار، ونحـو ٣٠ ٪ مـن وارداتهـا البالغـة ٢٠٥ مليـار دولار خلال العـام المالـي المُنتهـي في مـارس ٢٠٢٣.

في الوقـت ذاتـه، يعبـر نحـو ٨٠ ٪ مـن تجـارة السـلع الهنديـة مـع أوروبـا، التـي تقـدر بنحـو ١٤ مليـار دولار شـهريًا، عبـر الممـر الملاحـي للبحـر الأحمـر. وقـد أفـاد مصـدرون أن ٩٥٪ مـن السـفن غيـرت مسـارها حـول رأس الرجـاء الصالـح، ممـا أدى إلـى إضافـة مـا يتـراوح بيـن ٤٠٠٠ إلـى ٦٠٠٠ ميـل بحـري، ومـا بيـن ١٤ إلـى ٢٠ يومًـا للـرحلات القادمـة مـن الهنـد منـذ بـدء الهجمـات في نوفمبـر. وبحسـب التقديـرات الصـادرة عـن مركـز "نظـام البحـوث والمعلومـات للـدول الناميـة"، وهـو مركـز أبحـاث في نيودلهـي تابـع للحكومـة الهنديـة، فـإن أزمـة البحـر الأحمـر كفيلـة بتَكبيـد قطـاع الصـادرات الهنـدي خسـائر بقيمـة ٣٠ مليـون دولار. ووفقًـا لهـذه التنبـؤات، بـدأت الأزمـة تخلـف بالفعـل انعكاسـات علـى قطـاع الأعمـال والشـركات الهنديـة. حيـث شـهدت أسـعار تأجيـر الحاويـات لأحـد طـرق الشـحن الرئيسـية" شـنغهاي –تشـيناي"، زيـادة بنسـبة ١٤٤٪ في ينايـر ٢٠٢٤م، مـن ٨٥ دولارًا لـكل وحـدة في نوفمبـر ٢٠٢٣م، في حين بلـغ متوسـط الزيـادة في تكلفـة الشـحن للتجـارة مـن الهنـد إلـى أوروبـا والولايـات المتحـدة عبـر مختلـف القطاعـات، بمـا في ذلـك الأدويـة، السـيارات، والمنسـوجات، بنسـبة ٤٠–٥٠٪ في ينايـر ٢٠٢٤م، مقارنـة بشـهر سـبتمبر ٢٠٢٣م.

وفقـا لبيانـات وزارة التجـارة الهنديـة، دفعـت هـذه المخاطـر المُصدريـن الهنـود إلـى التراجـع عـن شـحن نحـو ٢٥ ٪ مـن الشـحنات الخارجيـة التـي تمـر عبـر البحـر الأحمـر. وعـادة مـا تشـمل الصـادرات الهنديـة العابـرة للبحـر الأحمـر مجموعـة متنوعـة مـن السـلع بمـا في ذلـك المنتجـات البتروليـة، والحبـوب الغذائيـة، والكيماويـات. وقـد تراجـع معـدل الطلـب علـى الأرز البسـمتي الهنـدي مـن جانـب المُشـترين التقليديين داخـل منطقـة الشـرق الأوسـط، والولايـات المتحـدة، وأوروبـا بسـبب غلـو التكلفـة. بالتالـي، فـإن الاضطرابـات التـي تشـهدها منطقـة البحـر الأحمـر قـد تلحـق أضـرارًا أيضًـا بقطـاع النفـط وصناعـة السـيارات الهنديـة.

شكل استجابة البحرية الهندية

أفـادت البحريـة الهنديـة بملاحظـة "تزايـد وتيـرة الحـوادث الأمنيـة البحريـة التـي تتعـرض لهـا السـفن التجاريـة العابـرة مـن خلال ممـرات الشـحن الدوليـة داخـل منطقـة البحـر الأحمـر، وخليـج عـدن، ووسـط وشـمال بحـر العـرب". وأوضحـت أنهـا اتخـذت عـدة خطـوات للتعامـل مـع هـذه القضيـة منهـا

١. تعزيـز جهـود المراقبـة البحريـة في وسط/شـمال بحـر العـرب ورفـع مسـتويات القـوة.
٢. نشـر مجموعـات عمـل تضـم مدمـرات وفرقاطـات للقيـام بعمليـات الأمـن البحـري وتقـديم المسـاعدة للسـفن التجاريـة في حالـة وقـوع أي حـادث.
٣. تعزيـز المراقبـة الجويـة بواسـطة طائـرات الدوريـات البحريـة بعيـدة المـدى والطائـرات مـن طـراز "آر بـي إيـه" للحصـول علـى وعـي كامـل بـالمجال البحـري.
٤. التنسـيق الوثيـق مـع خفـر السـواحل الهنـدي، لضمـان مراقبـة أكثـر فعاليـة للمنطقـة الاقتصاديـة الخالصـة.
٥. مراقبـة الوضـع العـام عـن كثـب بالتنسـيق مـع الـوكالات البحريـة الوطنيـة. كمـا أكـدت البحريـة الهنديـة "التزامهـا الراسـخ بضمـان سـلامة الشـحن التجـاري في المنطقـة".

وحتـى مـع حفـاظ الهنـد علـى مسـافة اسـتراتيجية مـن تحالـف" حـارس الرخـاء" الـذي تقـوده الولايـات المتحـدة لتعزيـز الأمـن الملاحـي داخـل منطقـة جنـوب البحـر الأحمـر وخليـج عـدن في مواجهـة هجمـات

الهنـد اتخـذت عـدة خطـوات للتعامـل مـع أزمـة البحـر الأحمـر لتعزيـز المراقبـة البحريـة والجويـة والتنسـيق للحفـاظ على مصالحهـا الاقتصادية

تبدو الهند بمنأى عن تداعيات أزمة البحر الأحمر لكنها تتأثر تأثرًا مباشرًا بالهجمات التي تستهدف السفن التجارية

الحوثيين، إلا أن البحرية الهندية قامت بصورة مستقلة بتدعيم مراقبتها البحرية من أجل إحباط أية هجمات محتملة على السفن البحرية المرتبطة بالهند. ويعتقد خبراء استراتيجيون أنه رغم أن العديد من الدول الأخرى، بما في ذلك اليابان، وأستراليا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات تعتبر دول حليفة للولايات المتحدة، لكنها تبدو مترددة أيضًا بشأن الانضمام إلى قوة بحرية عالمية. ورغم قيام بعض شركاء واشنطن مثل إيطاليا، والهند، وفرنسا، وإسبانيا، بإرسال سفن حربية إلى المنطقة لتعزيز الدفاعات ضد العناصر الحوثية، إلا إنها في الوقت ذاته آثرت عدم الانضمام إلى الائتلاف البحري. ومع الابتعاد عن المبادرة البحرية الأمريكية، قامت الهند برفع مستوى الأمن البحري، ونشرت مدمرات الصواريخ الموجهة " مورموغاو"، و"كوتشي"، و"كولكاتا لتُستخدم "كرادع"، إلى جانب استخدامها طائرات الاستطلاع البحري بعيدة المدى من طراز "بي ٨١" للتوعية بالمجال.

العاملان الإيراني والإسرائيلي في المعادلة

في الوقت الذي أدانت الهند الهجمات التي شنتها حركة حماس على إسرائيل، إلا إنها امتنعت عن تصنيف حماس كجماعة إرهابية. وحثت تل أبيب في الوقت ذاته على ممارسة ضبط النفس والسعي إلى الحوار والدبلوماسية من أجل تسوية الأزمة. وفي حين أن العامل الإيراني يعد أحد الأسباب الكامنة وراء عزوف الهند (أو الصين) عن إدانة أو شن هجمات مضادة على جماعة الحوثي، يطرح الخبير الإماراتي المختص في الشؤون الاقتصادية محمد العصيمي تفسيرًا حول هذا الشأن: "تحمل أزمة البحر الأحمر بُعدين. أحدهما يتعلق بالدعاية التي تهدف إلى حشد الدعم الشعبي للجماعة المتمركزة داخل اليمن وحلفائها من خلال استغلال العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. أما الآخر فهو بعد عملي، ويركز على التأثير على التجارة الدولية التي تمر عبر هذا الممر البحري الحيوي. وعلى الرغم من المبالغة الإعلامية فيما يتعلق بالتداعيات المترتبة على تفجيرات السفن وناقلات النفط، فإن توازن القوى بين الحوثيين والتحالف الذي تم تشكيله لإحباط هذه الهجمات وتأمين الملاحة الآمنة عبر مضيق باب المندب لا يمكن مقارنته حتى بالحد الأدنى. وإذا تم اتخاذ قرار جدي بوقف هذه الهجمات، فمن الممكن إنجاز المهمة خلال أيام. ومن الناحية العملية، ينخرط كلا الجانبين في ضربات محدودة ضمن "قواعد الاشتباك" المتفق عليها لمنع تصعيد النزاع إلى ما هو أبعد من الترتيبات الحالية. الشاغل الأساسي هنا هو على المحور الثاني المتعلق بالعراقيل التي تواجه التجارة العالمية والدول الأكثر تضررًا. وقد أدى هذا التوتر إلى زيادة تكاليف الشحن وتوفير فرصة مربحة للمضاربين في السوق، وخاصة في أسواق النفط وغيرها".

الخلاصة

إذا ما تبين صحة الجزء الأخير المتضمن في تحليل الخبير الاقتصادي محمد العصيمي، فينبغي حينها على الهند (والصين) تقديم المزيد من أجل حماية مصالحهم الخاصة، والتي تعد مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالمصالح العالمية. ولكن بالنظر إلى ما جاء في الجزء الأول من المقال التحليلي، فيبدو أن كافة الأطراف المعنية سواء –جماعة الحوثي، وإيران، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة–لا تجد ضيرا في إبقاء النيران مشتعلة عوضا عن تركها تتحول إلى جحيم أو إطفائها بالكامل. وإذا كان هذا هو التكتيك المتبع، فلن يكون هناك اهتمام لدى الهند أو الصين (ولا حتى دول الخليج) باستكشاف الحلول التجميلية. التصور الغالب هنا، هو أن الأزمة لن تتصاعد ولن تطول أكثر من اللازم. وذلك نظرًا إلى أن تداعياتها ستطال الدول التي تربطها علاقات ودية مع بعض أطراف الصراع، خاصة الدول الآسيوية التي تربطها علاقات جيدة بإيران. ومن المتوقع أن تكثف هذه الدول ضغوطها الدبلوماسية بهدوء لإنهاء الهجمات على السفن وضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر. ومن المرجح أن يستجيب الحوثيون وداعموهم لهذه الضغوط الدبلوماسية أكثر من استجابتهم لسياسة القصف المضاد التي انتهجوها منذ سنوات عديدة.

*مدير إدارة البحوث والتحليل في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية -زميل غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن

حققت روسيا مكاسب استراتيجية واقتصادية من الأزمة وفتحت مسارًا بديلًا

٤ محددات للتحرك الروسي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي لبناء شراكات استراتيجية وتنموية

كان القرن الإفريقي دوماً بدوله الأربعة، الصومال وإريتريا وإثيوبيا وجيبوتي، ساحة للتنافس الدولي والإقليمي مع اختلاف القوى الكبرى والإقليمية المؤثرة، نظراً لأهميته الاستراتيجية كونه يتحكم في واحد من أهم ممرات التجارة العالمية التي تربط آسيا بأوروبا عبر الشرق الأوسط وذلك منذ افتتاح قناة السويس في ستينيات القرن التاسع عشر وربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، مما ضاعف من أهمية مضيق باب المندب كمنفذ جنوبي وحيد للأخير من الناحيتين العسكرية والتجارية، حيث يمر عبره ما يزيد عن ١٠% من الشحنات والبضائع البحرية العالمية، و٦٠% من احتياجات أوروبا من الطاقة ونحو ٢٥% من احتياجات النفط للولايات المتحدة. ويوجد بمنطقة القرن الإفريقي ٦ موانئ بحرية من أكبر وأهم الموانئ الإفريقية وهي عصب ومصوع بإريتريا، وميناء جيبوتي، وموانئ بربرة وبوصاصو وهوبيو في الصومال، وتتمتع جميعها بموقع استراتيجي هام، لقربها الجغرافي من مضيق باب المندب، وكونها حلقة وصل وبوابة مهمة لأسواق بلدان شرق ووسط إفريقيا ومراكز إقليمية لنقل النفط والبضائع.

أ .د. نورهان الشيخ

كما يضم المجال البحري للقرن الإفريقي احتياطيات كبيرة من النفط والغاز تقدر بحوالي ١١٠ مليارات برميل من احتياطيات النفط و٤٤٠ تريليون قدم من الغاز البحري للصومال وحده.

رغم هذه الإمكانات الضخمة فإن دول القرن الإفريقي مازالت تصارع من أجل الاستقرار والتنمية وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي تواجهها والتي تفاقمت في الآونة الأخيرة وامتدت تداعياتها إلى العالم بأسره باختلاف درجات التأثير والتأثر. يأتي في مقدمتها من حيث الأهمية والإلحاح الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي في اليمن على السفن بالبحر الأحمر مما أدى إلى تداعيات اقتصادية واستراتيجية متصاعدة الحدة والخطورة، من أهمها تلك المتعلقة باضطراب حركة التجارة العالمية نتيجة انخفاض حركة الشحن بنسبة ٣٠%، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في ٣١ يناير، وانخفاض حركة عبور السفن في قناة السويس بنسبة ٣٧% حيث علقت بعض الشركات رحلاتها تماماً، مثل التايوانية «إيفرجرين» و«أورينت أوفرسيز كونتينر لاين» بهونج كونج، في حين أعلنت ١٨ من شركات الشحن العالمية الكبرى، حتى مطلع يناير، تغيير مسارها وتجنب المرور من البحر الأحمر، منها شركة ميرسك الدانماركية العملاقة للشحن البحري التي تتولى أكثر من ٢٠% من التجارة العالمية وتتعامل مع أكثر من ١٢ مليون حاوية سنوياً، حسب بيانات موقع «ستاتيستا»، وشركة «بريتيش بتروليوم» البريطانية النفطية وشركة النفط والغاز النرويجية «إكوينور» ونظيرتها «فرونت لاين» لناقلات النفط و«لينيوس فيلهلمسن»، وشركة شحن الحاويات الألمانية «هاباج لويد»، والكورية الجنوبية «إتش إم إم»، و «إن واي كيه» اليابانية و«يانج مينج» التايوانية. يؤدى هذا إلى تعطيل وانكماش حركة التجارة العالمية بما يعادل حوالي ٩,٦ مليارات دولار يوميًا وفق إحدى التقديرات حيث ستضطر هذه الشركات إلى المرور عبر طريق رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب القارة الإفريقية، بما يطيل الرحلات بين ١٩ إلى ٣١ يومًا. يؤثر ذلك على سلاسل التوريد العالمية واستدامة حركة التجارة وإمداد الدول بالواردات من المنتجات النهائية والمواد الخام

تؤدى الخطوة الإثيوبية نحو بربرة لزيادة نفوذ إثيوبيا ودعم قدراتها ما يُحدث تغيرات هامة في موازين القوى

للقطاعات الصناعية، مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار هذه المواد نتيجة زيادة تكلفة الشحن والتأمين على الحاويات حيث قامت بعض شركات التأمين برفع تكاليف الشحن بنسبة تصل إلى ٢٠٠%. الأمر الذي سيزيد حدة أزمة التضخم التي تجتاح العالم منذ الأزمة الأوكرانية ٢٠٢٢م. يعمق من الأزمة تزامن الصعوبات في قناتا السويس وبنما، وهو أمر غير مسبوق حيث تراجعت حركة عبور السفن من قناة بنما هي الأخرى بنسبة ٣٣% بسبب انخفاض منسوب المياه بها حيث تشهد جفافًا تاريخياً يجبر السفن على الانتظار لمدة تصل إلى شهر للعبور، مما أدى إلى رفع تكاليف الشحن لبضائع مثل القمح وفول الصويا وخام الحديد والفحم والأسمدة بشكل حاد في أواخر عام ٢٠٢٣م.

أما على الصعيد الاستراتيجي، فقد أعادت الأزمة منطقة القرن الإفريقي إلى قلب حلبة الصراع الدولي، وزادت من كثافة التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة المكتظة أصلاً بالقواعد العسكرية الأجنبية نظراً لتسابق القوى الدولية والإقليمية لتعزيز نفوذها في المنطقة والاحتفاظ بنقاط تموضع تمكنها من حماية مصالحها وفرض هيمنتها. فهناك ٩ قواعد في جيبوتي واحدة لكل من الولايات المتحدة، وألمانيا، والصين، واليابان، وإيطاليا، وإسبانيا، و٣ فرنسية. وفى الصومال ٥ قواعد لتركيا، والولايات المتحدة وبريطانيا، و٢ للإمارات، وفي إريتريا قاعدتان إسرائيلية، وإماراتية. ورغم أن للولايات المتحدة ثلاث قواعد في منطقة القرن الإفريقي ، وهى قاعدة "ليمونير" في جيبوتي المسؤولة عن العمليات والعلاقات العسكرية مع الدول الإفريقية، ومقر قوات "أفريكوم" في المنطقة، وقاعدة "باليدوجل" الجوية في الصومال، وقاعدة «أربا مينش» الجوية للطائرات بدون طيار في إثيوبيا ومهمتها الاستطلاع والتجسس في شرق إفريقيا، كما أن باب المندب يقع ضمن منطقة عمل بعثة الرقابة الأوروبية على مضيق هرمز التي تشكلت عام ٢٠٢٠م، من ثمانية دول أوروبية، إلا إن التطورات في مضيق باب المندب أتاحت لواشنطن فرصة توسيع نطاق حضورها العسكري بتكوين تحالف «حارس الازدهار» كقوة حماية بحرية

روسيا لم تتضرر من هجمات الحوثي وواصلت ناقلات النفط الروسي الإبحار عبر البحر الأحمر من دون انقطاع

متعددة الجنسيات لتأمين الملاحة بالبحر الأحمر، وتوجيه ضربات إلى جماعة أنصار الله لإضعافهم وتقويض قدراتهم. في المقابل أعلنت إيران عن «قوة باسيج بحرية» قوامها ٥٥ ألف عنصر و٣٣ ألف قطعة بحرية تتواجد في مياه الخليج خلال المرحلة الأولى من نشاطها، في تصعيد واضح يرفع درجة التوتر بالمنطقة ككل ويجعل الصدام والانزلاق إلى مواجهة عسكرية أمر محتمل.

في ذات السياق، قامت إثيوبيا بتوقيع مذكرة تفاهم مع أرض الصومال، مطلع يناير، لتأجير قطعة أرض بطول ٢٠ كيلومترًا على طول ساحلها لمدة ٥٠ عاماً من أجل إقامة قاعدة بحرية وميناء تجاري، مقابل اعتراف إثيوبيا بإقليم أرض الصومال كدولة مستقلة وحصولها على أسهم في الخطوط الجوية الإثيوبية. وكانت إثيوبيا قد تحولت إلى دولة حبيسة بعيدة عن المياه المفتوحة بعد استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م، إذ فقدت منفذًا بحريًا مستدامًا وسياديًا على البحر الأحمر عبر ميناءي عصب ومصوع واعتمدت منذ ذلك الحين في تجارتها الدولية على جيبوتي، حيث يمر أكثر من ٩٥% من وارداتها وصادراتها عبر ممر «أديس أبابا – جيبوتي»، مقابل ١,٥ مليار دولار سنوياً. وستؤدي الخطوة الإثيوبية إلى زيادة نفوذ إثيوبيا ودعم قدراتها الاقتصادية والعسكرية، على النحو الذي يُحدث تغيرات هامة في موازين القوى ليس فقط في القرن الإفريقي ولكن في منطقة البحر الأحمر. كما إنه يفتح جبهة أخرى للصراع في المنطقة ويضيف بعداً جديداً من أبعاد التوتر والتصعيد بها نتيجة موقف الصومال الرافض للاتفاق ودعوتها مصر لمساندتها في مواجهة أديس أبابا، في وقت تزداد العلاقات بين الأخيرة والقاهرة توتراً عقب فشل المفاوضات بينهما واتجاه إثيوبيا نحو الملء الخامس لسد النهضة دون التنسيق المسبق مع مصر والسودان.

يفاقم من تداعيات التهديدات الأمنية السابقة كونها تأتي في سياق دولي شديد التوتر والاستقطاب على خلفية الأزمة الأوكرانية، والتمدد الواضح لنفوذ الصين وروسيا في القارة الإفريقية بصفة عامة والقرن الإفريقي خاصة على حساب انكماش النفوذ الغربي. الأمر الذي يطرح التساؤل حول دور روسيا في دعم دول القرن الإفريقي في مواجهة التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية التي تواجهها، والمدى الذي يمكن أن يصل إليه هذا الدعم وحدوده، وتأثير ذلك على أمن واستقرار المنطقة.

يمكن بلورة التحرك الروسي ومحدداته بالمنطقة في أربعة محاور أساسية، أولها، بناء الشراكات الاستراتيجية والتنموية مع دول القرن الإفريقي لاسيما إريتريا وإثيوبيا والصومال فيما بات يُعرف بالهلال الروسي في القرن الإفريقي، نظراً للتعاون المتنامي في مختلف المجالات بين موسكو والدول الثلاث. فقد دعمت موسكو إثيوبيا خلال عمليتها في ولاية تيجراي، وفي يوليو ٢٠٢١م، وقعت إثيوبيا وروسيا اتفاقية للتعاون العسكري تهدف إلى تحديث قدرة الجيش الإثيوبي في المعدات والمهارات والتكنولوجيا، حصلت أديس أبابا بمقتضاها على ٦ طائرات من مقاتلات الجيل الخامس روسية الصنع من طراز "سو-٣"، بهدف تعزيز قدراتها في القتال الجوي والهجوم الأرضي، وتأمين المجال الجوي وردع أي اعتداءات محتملة. ودخلت هذه الطائرات الخدمة خلال حفل أقيم في يناير الماضي. ويذكر أن الجيش الإثيوبي يحتل رقم ١٥ في ترتيب الدول التي تحصل على المقاتلات الروسية، وتعتبر أديس أبابا الدولة الإفريقية الرابعة التي تحصل على هذه المقاتلات الروسية بعد الجزائر وأنجولا وأوغندا. وفي أكتوبر ٢٠٢٣م، عرضت إثيوبيا أسلحتها وأنظمتها الدفاعية الحديثة خلال عرض عسكري لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية، وكشفت عن إضافة جديدة إلى ترسانتها وهو نظام الحرب الإلكترونية Krasukha-٤ (EW) من أصل روسي، ويعد هذا النظام من قدرات الحرب الإلكترونية المتقدمة ويتمتع بالقدرة على تعطيل إلكترونيات العدو وأنظمة الرادار.

كما تتطور العلاقات الروسية الإريترية بشكل ملحوظ. وفي الوقت الذي تشهد العلاقات الإريترية-الأمريكية توترًا متصاعدًا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعدما فرضت واشنطن عدد من العقوبات على أربعة كيانات حكومية إريترية في نوفمبر ٢٠٢١م، على خلفية مشاركة القوات الإريترية في حرب تيجراي شمالي إثيوبيا، وعدم دعوة الإدارة الأمريكية للحكومة الإريترية للمشاركة في أعمال قمة واشنطن-إفريقيا التي انعقدت في منتصف ديسمبر ٢٠٢٢م، ينمو التعاون الروسي / الإريتري ويزداد قوة ومتانة. فقد قام الرئيس الإريتري أسياسي أفورقي بزيارة موسكو مرتين في عام ٢٠٢٣م، بحث خلالها التعاون الأمني والعسكري والاستعانة بالخبرات الروسية في إعادة تأهيل وتحديث المؤسسة العسكرية الإريترية. وخلال اجتماعه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حث روسيا على «قيادة المسيرة» لوضع ما أسماه "النظام العالمي الجديد." وكانت إريتريا الدولة الإفريقية الوحيدة التي صوتت ضد

القرار الأممي الذى يدين العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا عام ٢٠٢٢م، وفي ١٠ يناير ٢٠٢٣م، وقعت إريتريا مذكرة تفاهم مع روسيا تنص على ربط مدينة مصوع الإريترية الساحلية مع مدينة سيفاستوبول حيث قاعدة البحر الأسود البحرية الروسية، ويتيح هذا الاتفاق لموسكو استغلال ميناء مصوع الإريتري تمهيدًا لإقامة قاعدة عسكرية روسية جديدة في البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب.

كذلك تزداد العلاقات الروسية الصومالية دفئاً منذ استئنافها عام ٢٠١٦م، بعد قطيعة دامت حوالي أربعة عقود، ويتطور التعاون بين البلدين على نحو ملحوظ. وفى هذا الإطار، تم تعيين ميخائيل جولوفانوف سفيراً مفوضاً وفوق العادة لروسيا لدى كل من الصومال وجيبوتي في أبريل ٢٠١٩م. وزار الرئيس الصومالي محمد عبد الله (فرماجو) موسكو للمشاركة في قمة روسيا–إفريقيا التي استضافتها مدينة سوتشي الروسية في أكتوبر ٢٠١٩م، والتقى الرئيس بوتين على هامش أعمال القمة. كما التقى وزير الدفاع الصومالي السابق حسن علي محمد، ونائب وزير الدفاع الروسي ألكسندر فومين، الذي أكد استعداد موسكو لاستئناف التعاون العسكري مع الصومال. وكان وزير الخارجية الروسي، سيرجى لافروف، قد دعا المجتمع الدولي في عام ٢٠١٨م، إلى تعزيز القوات الصومالية ودعم قدراتها لتمكينها من القضاء على حركة الشباب المجاهدين، وشدد على ضرورة بناء القوات المسلحة الصومالية كمتطلب ضروري لذلك. وسبق وأن طلب الصومال من موسكو المشاركة في إعادة بناء القوات المسلحة الصومالية. ومن جانبها أكدت موسكو دعمها للقيادة الصومالية في بناء الدولة وتعزيز وحدتها واستقرار الوضع الداخلي ومكافحة الإرهاب، وامتنعت في نوفمبر ٢٠٢٢م، عن التصويت في مجلس الأمن الدولي للإبقاء على قرار حظر الأسلحة على الصومال دعماً للحكومة الصومالية، في الوقت الذي أيدت فيه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا الإبقاء على الحظر.

كما رحبت الحكومة الروسية بعودة كلا من الحكومة الفيدرالية الصومالية وإدارة إقليم أرض الصومال إلى المفاوضات عام ٢٠٢٠م، تمهيداً لحل الخلافات القائمة بين الجانبين والتوصل إلى تسوية شاملة ونهائية. وكانت هذه المرة هي الأولى التي تنخرط فيها روسيا في المحادثات بين مقديشو وهرجيسا، وإن كانت لم تؤت ثمارها كغيرها من الوساطات في هذا التوقيت. كما دعمت روسيا اللقاء التشاوري الذي عُقد بين الجانبين بالعاصمة الجيبوتية في ديسمبر ٢٠٢٣م، تحت رعاية رئيس جمهورية جيبوتي إسماعيل عمر غيلي، بهدف إجراء مزيد من المناقشات وتعزيز التعاون الثنائي بين الطرفين. وعلى صعيد التعاون الاقتصادي، تعتبر روسيا ثاني أكبر الدائنين للصومال، وقامت بإعفاء الصومال مما يزيد عن ٦٨٤ مليون دولار في اتفاق جرى التوصل إليه على هامش القمة الروسية / الإفريقية في سانت بطرسبرج ٢٠٢٣م، وتم بحث إمكانية إنشاء منصات تجارية بين الصومال وروسيا، تسمح بتفاعل الشركات التجارية من البلدين، وتعزيز فرص التعاون التجاري بينهما؛ وذلك في الوقت الذي أعربت فيه موسكو عن تطلع المستثمرين الروس إلى الاستثمار في الصومال، وبخاصة في مجال الطاقة والتعدين وغيرها من المجالات.

ثانيها، موقف روسي معارض للتمدد العسكري الأمريكي والغربي في المنطقة وتكثيف وجوده وتوسيع نطاق عملياته، انطلاقاً من كونه يزاحم الحضور الروسي وسيكون حتماً على حسابه ومعرقل لأي فرص لتطوير التعاون بين روسيا ودول المنطقة. في هذا السياق، انتقدت روسيا تشكيل واشنطن لتحالف «حارس الازدهار»، وأدانت الضربات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا في البحر الأحمر ضد الحوثيين، وحذرت من تداعياتها وما يمكن أن تؤدى إليه من توسيع نطاق الحرب. وأكد السفير الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، خلال اجتماع لمجلس الأمن حول الموضوع، في ١٣ يناير، إن المهاجمين يسهمون «بشكل شخصي» في امتداد حرب غزة بين إسرائيل وحركة حماس إلى المنطقة بأكملها، وإن تصرفات الغرب عدوان مسلح مباشر وانتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. كما سبق وأن عارضت روسيا تكوين البحرية الأمريكية تحالف دائم يضم قوات متعددة الجنسيات من ٣٤ دولة من حلفائها تحت اسم قوة المهام المشتركة (CTF–١٥٣) التابعة للقوات البحرية المشترك (CMF)، في أبريل ٢٠٢٢م، لمكافحة الأنشطة غير المشروعة وأعمال القرصنة المهددة للملاحة الدولية في البحر الأحمر ومحاولة تثبيت استقرار الملاحة وتأمين خط التجارة الدولي عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن. وقد شككت روسيا في هذه الأهداف المعلنة من جانب واشنطن ورأت إن الهدف الحقيقي هو الهيمنة وإحكام نفوذها على المنطقة وعرقلة أي آفاق للتعاون مع قوى دولية أخرى.

يضم المجال البحري للقرن الإفريقي ١١٠ مليارات برميل احتياطيات نفطية و٤٤٠ تريليون قدم غاز بحري للصومال وحده

التطـورات في مضيـق بـاب المنـدب أتاحـت لواشـنطن فرصـة توسـيع نطـاق حضورهـا العسـكري بتكويـن تحالـف "حـارس الازدهـار"

ثالثها، مراقبة تداعيات التصعيد في باب المندب على أسعار النفط لضبط الأسعار وتعظيم المكاسب. فقد أدى الاضطراب في حركة الشحن وسلال التوريد الناجمة عن الأزمة في باب المندب إلى ارتفاع أسعار النفط، وإن كان بمستوى أقل من المتوقع نتيجة تداخل عوامل أخرى مؤثرة. ويأتي رصد وتحليل ما يجري في أسواق النفط على قمة الأولويات الروسية، ففي الأول من فبراير أشار نائب رئيس الوزراء الروسي لشؤون الطاقة، ألكسندر نوفاك، إن روسيا «تراقب باستمرار» تداعيات هجمات الحوثيين على السفن التجارية قبالة سواحل اليمن على أسواق الطاقة العالمية لتكييف إجراءاتنا المشتركة الرامية إلى ضبط السوق وإعادة التوازن إليها. ومن المعروف أن روسيا لم تتضرر بشكل مباشر من هذه الهجمات، وواصلت الناقلات التي تحمل النفط الروسي الإبحار عبر البحر الأحمر من دون انقطاع إلى حد كبير رغم هجمات الحوثيين على السفن الغربية، وتواجه مخاطر أقل من المنافسين، وفقًا لمسؤولين تنفيذيين في قطاع الشحن وبيانات الرحلات. وقد أصبحت روسيا أكثر اعتمادًا على التجارة عبر قناة السويس والبحر الأحمر منذ الأزمة الأوكرانية، وفرض أوروبا عقوبات على الواردات الروسية وإجبار موسكو على تصدير معظم نفطها الخام إلى الصين والهند. كما ساهمت العقوبات التي فرضتها مجموعة السبع على تجارة النفط الروسية وشركات الشحن والتأمين المتعاونة مع موسكو إلى النمو السريع لأسطول الظل من السفن التي تنقل النفط الخام والوقود الخاضع للعقوبات، ويتم استئجار هذه السفن من قبل شركات مسجلة عادة خارج الدول التي فرضت عقوبات على روسيا، كما أنها تستعين بالخدمات البحرية وعقود التأمين من الدول التي لا تفرض عقوبات، وفي غياب الروابط الواضحة مع الشركات الغربية، لم تكن تلك السفن هدفًا للحوثيين واستطاعت مواصلة عملها.

رابعها، تفعيل الطريق البحري الشمالي الروسي الذي يربط بين المحيطين الأطلسي والهادئ، ويبلغ طوله أكثر من ثلاثة آلاف ميل بحري (٥٥٥٦ كيلومترا)، من بحر بارنتس إلى مضيق بيرينج، ويعد أقصر طريق بين أوروبا وآسيا، وأقصر طريق بحري بين الشرق الأقصى والجزء الأوروبي من روسيا. ويزداد الاهتمام في آسيا بالطريق البحري الشمالي في ظل الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لكونه يضمن الملاحة الآمنة للسفن التجارية التي تخشى عبور البحر الأحمر، ويقلل التكلفة في ذات الوقت حيث ينخفض زمن الرحلة من آسيا إلى أوروبا بمقدار النصف عبر الممر الشمالي.

ومن المتوقع أن يصبح الممر البحري الشمالي طريقًا تجاريًا رئيسيًا بين أوروبا وآسيا حيث تعمل روسيا بخطى حثيثة على تطويره، وتواصل تصنيع عدد إضافي من كاسحات الجليد لمرافقة السفن التجارية، وإلحاقها بأسطولها الأكبر عالميًا من الكاسحات. وفي شهر نوفمبر ٢٠٢٣م، صرح نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، بأنه سيكون بالإمكان إبحار السفن على مدار العام على طول ممر الملاحة الشمالي اعتبارًا من عام ٢٠٢٤م، وكان الممر يواجه صعوبات في استدامة الملاحة التي كانت تتوقف تقريباً شهرين أو ثلاثة نتيجة كثافة الثلوج. يفسر هذا إقبال العديد من الدول على المشاركة باستثمارات في تنمية الممر الشمالي. ففي ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، أسست روسيا شركة International Container Logistics بالتعاون مع «دي بي ورلد (DP World) الإماراتية برأس مال يبلغ ٩٦٠ مليون روبل (نحو ١٠,٣٣ مليون دولار)، لتطوير ممر الملاحة الشمالي. وتمتلك «روساتوم كارجو»، التابعة لـ«روساتوم» ٥١% من أسهم الشركة، أما ٤٩% الباقية فهي مملوكة لشركة «دي بي ورلد» (موانئ دبي العالمية). كما أعلن وزير الموانئ والشحن والممرات المائية الهندي، ساربانندا سونوال، في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣، إن بلاده تسعى إلى الشراكة مع روسيا في تطوير طريق بحر الشمال عقب اجتماع جمعه في مدينة فلاديفوستوك الروسية مع وزير تنمية الشرق الأقصى والقطب الشمالي الروسي، أليكسي تشيكونكوف.

من رحم الأزمات تخرج الإنجازات، هكذا السياسة الروسية عامة وفي القرن الإفريقي خاصة، لقد استطاعت روسيا أن تتلمس مكاسب عدة استراتيجية واقتصادية مما تموج به المنطقة من تهديدات أمنية وأزمات، وتفتح مسار بديل باتجاه الاستقرار والتنمية.

*أستاذة العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

أمن واستقرار البحر الأحمر والقرن الإفريقي في عواصف الأزمات

الخيار العسكري لن يردع الحوثيين وإثيوبيا تنتظر لتنفيذ الصفقة مع أرض الصومال دون تكلفة

في ١٩ أكتوبر-تشرين الأول ٢٠٢٣م، شن الحوثيون هجمات بالصواريخ والمسيرات على ميناء إيلات الإسرائيلي على خليج العقبة وضد سفينة تجارية عائدة ملكيتها لإسرائيل. احتجزوا سفينة وقادوها إلى الساحل اليمني. وأعلن الناطق العسكري يحيى سريع أن العمليات جاءت ردًا على العدوان الغاشم والقتل والتدمير لقطاع غزة، وأن العمليات سوف لن تتوقف حتى يتوقف هذا العدوان. وتوسعت دائرة الأهداف ضد سفن تجارية وحربية.

أ. د. كاظم هاشم نعمة

دوافع العمليات الحوثية

إن وراء عمليات الحوثيين دوافع أخرى ذات صلة بالأوضاع المحلية والإقليمية والدولية غير التي يسوقونها في الخطاب السياسي والإيديولوجي. فبعد سطيرتهم على صنعاء لم يستتب الأمر لهم سياسيًا فثمة جهات لا تتوافق مع توجهاتهم وخياراتهم وتدبرهم للازمة اليمنية. ويكبح الحوثيون الأصوات المعارضة لحكمهم. وقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية على الرغم من عقد الهدنة مع السعودية. فبات بهم حاجة إلى وحدة الصف وكسب التأييد لنظامهم. وينشد الحوثيون من وراء عملياتهم ترسيخ إدراك موقفهم من القضية الفلسطينية وتثبيت صدقية التزامهم بثوابتهم الأيديولوجية في المقاومة ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

ويرمون إلى تنزيه سلوكهم الذي كان قد مسخه الإعلام الخارجي بأنهم وكلاء إيران. فبعملياتهم يظهرون أنهم سباقون إلى الاستجابة لإستغاثة غزة، في حين شعوب العالم العربي والإسلامي قد آثرت الصمت، وخذلت فلسطين، ويرسل الحوثيون من خلال عملياتهم إشارات إلى العالمين العربي والإسلامي بأنهم يضحون ليس لإغراض مصالح ضيقة، أومن باب حماس عاطفي، وإنما هم يقفون مع فلسطين في التصدي للعدوان، وأن قرار الحوثيين ناجم عن التضامن مع جبهة المقاومة.

ويعتقد الحوثيون أن لديهم الإرادة والقدرة للتأثير على حرب إسرائيل في غزة، وذلك بالحاق الضرر في إسرائيل والولايات المتحدة وشركائها. فقد تعززت قدراتهم العسكرية من صواريخ لمدايات ٨٠٠-٢٠٠ كم مختلفة ومنها ذو قدرة تطال إسرائيل، ولديهم مسيرات وزوارق بحرية حربية.

ويتصور الحوثيون أن عملياتهم في البحر الأحمر إشارة إلى احتمال توسع الحرب في غزة. وقد أكدت الولايات المتحدة على لسان مسؤوليها بأنها تسعى لمنع حدوث ذلك، وهي تضغط على الأطراف العربية بالحذر من التورط في الحرب. وقد قام بلنكين، وزير الخارجية، بزيارات متكررة لبعض العواصم العربية وأنقرة لنقل موقف الولايات المتحدة من فتح جبهات أخرى دعمًا لحماس، ومحذرًا من عواقب ذلك على العلاقات مع واشنطن.

ويعتقد الحوثيون أن عملياتهم تشجع بقية أطراف المقاومة في لبنان والعراق وسوريا على التحرك وضرب أهداف إسرائيلية وأمريكية، وتبرهن أن الحوثيين يقفون مع أطراف المقاومة في جبهة واحدة.

مبادرة ائتلاف حارس الازدهار لا تحظى بالشرعية الدولية وخشية من توظيف أمريكا القرارات الدولية لصالحها في بسط الهيمنة

وكما يبدو من طبيعة العمليات فإن الحوثيين واثقون من أنهم قادرون على الرد على العمليات التي تنفذها الولايات المتحدة وشركاؤها. ويراهنون على ما لديهم للصمود. ولا تثنيهم الهجمات الأمريكية البريطانية. ويظنون أن الوقت لصالحهم. وإنهم كانوا ينفذون هجمات بالصواريخ الباليستية والدرون على أهداف حيوية في دول الجوار وهم في حالة الضعف. إن وهن الحوثيين لا يعني فقدانهم قدرة المقاومة كلياً.

ومن الدوافع وراء العمليات في البحر الأحمر أن الحوثيين يرمون إلى تأكيد حقيقة ميدانية بأنهم طرف فاعل في أمن الإقليم ولا مفر من أن يكون لهم دور فيه والمتمثل في عملية السلام لإنهاء الحرب في اليمن. إن هجمات الحوثيين تُعد روافع في التأثير على المواقف الأمريكية والغربية من عملية السلام التي انطلقت في أبريل ٢٠٢٢م، وما تزال بطيئة ومتعثرة. فهذه الأطراف تسعى لخلق بيئة سلام وأمن واستقرار إقليمي.

الصين وروسيا وبريكس ومنظمة شنغهاي روافع للتأثير على إيران وتوظيف الضغط الدولي للسيطرة على سلوك الحوثيين

إن مطلب الحوثيين أن ينالوا مكاسب في ظل رغبة الرياض لوضع نهاية للحرب، وإخراج اليمن من جدول أولوياتها. فقد تم ترتيب وفاق بين السعودية وإيران. وليس من مصلحة الوفاق أن يُفسده الحوثيون، والاستراتيجية السعودية منصرفة إلى دور عبر إقليمي بعدما انضمت إلى بركس وتنتظر الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون. ولا تريد الرياض أن تعطل أزمة اليمن إنجاز مشروعها الاستراتيجي الطموح وهو رؤية ٢٠٣٠م. ويدرك الحوثيون أن السعودية لن تنخرط عملياً في المبادرة الأمريكية « حارس الازدهار».

انعكاسات العمليات الحوثية

لقد أعادت عمليات الحوثيين إلى الواجهة السياسية والاقتصادية ما كان قد جرى في خليج عدن في ٢٠٠٨-٢٠١٢م، من عمليات قرصنة نفذتها مجاميع متفرقة من السواحل الصومالية. وقد أربكت التجارة العالمية واستدعى الأمر قرارت من مجلس الأمن للأمم المتحدة يضفي الشرعية على عمليات ائتلاف متعدد الأطراف والناتو قادتها الولايات المتحدة ودول أخرى خارج القيادة الأمريكية كالصين وروسيا.

إن البحر الأحمر من بين أهم الممرات الدولية في التجارة العالمية والنفط ومنتجاته والغاز الطبيعي السائل. إنه الأقصر مسافة بين آسيا وأوروبا. إن الإبحار من الخليج العربي إلى لندن يتطلب ١٤ يومًا لقطع ١٤٠٠٠ كم، و٢٤ يومًا عبر رأس الرجاء الصالح ليقطع ٢٠٩٠٠ كم. ويعبر قناة السويس ١ مليون برميل من النفط يومياً و٣٣٠٠٠ سفينة شحن سنويا و٣٪ من الحاويات و١٠٪-١٢٪ من التجارة العالمية.

وقد تضاربت التقديرات في تقييم العواقب التجارية والاقتصادية لهجمات الحوثيين. وكانت في بداية الأزمة أكثر تشاؤماً خشية من ارتفاع أسعار النفط والسلع الاستهلاكية وتصاعد معدلات التضخم، بيد أن الصورة الشاملة لا توحي بأزمة كتلك التي تزامنت مع الحرب في أكرانيا، إذ بلغ سعر البرميل ١٤٠ دولارًا، فليس هناك ارتفاع كبير في سعر النفط الخام وأسعار السلع. وفي بداية الأزمة آثرت شركات النقل البحري الكبرى التوجه إلى رأس الرجاء الصالح تحاشيًا للمخاطر في البحر الأحمر. ولم ينجم عن العمليات صدمة في سوق الطاقة وسلسلة التوريد العالمية، إلا في بعض الصناعات الإليكترونية المحدودة.

وكانت إدارة بايدن قد حذرت الحوثيين من عواقب وخيمة إن لم يوقفوا الهجمات على الأهداف البحرية التجارية. وتصدت البوارج الأمريكية في المنطقة لهجمات الحوثيين بالصواريخ والدرون وحالت دون إصابة أهدافها. ولتعزيز العمليات ضد الحوثيين سارعت واشنطن إلى حشد شراكة دولية تحت قيادتها.

وفي ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣م، أعلن لويد أوستن، وزير الدفاع الأمريكي، بعد لقاء افتراضي للتشاور مع مسؤولي الدفاع والأمن من ٢٠ دولة والناتو والاتحاد الأوروبي، عن تشكيل ائتلاف "حارس الازدهار» متعدد الأطراف للدول الراغبة في الانخراط في عمليات لردع الحوثيين. وانضمت ٢٠ دولة إلى التكتل الجديد تحت مظلة « قوات البحرية المشتركة وقيادة المهام ١٥٣» تحت قيادة الولايات المتحدة، وكان قد أسس الهيكل لمواجهة القرصنة في خليج عدن في ٢٠٠٨م.

وتهدف المبادرة إلى حماية السفن التجارية التي تُبحر في خليج عدن والبحر الأحمر من الهجمات التي يشنها الحوثيون من اليمن وحماية حرية الملاحة الدولية في البحار التي يتكفلها القانون الدولي وقانون البحار، وكذلك، لطمأنة شركات الشحن العالمية بأن التجارة العالمية مصلحة المجتمع الدولي وتقع عليه مسؤولية حمايتها.

وأكد البيان المشترك أن دور القوات الدولية المشتركة دور دفاعي ليس إلا، والغرض التصدي إلى الهجمات الصاروخية والمسيرات الحوثية، وإن القوات المشتركة لن تشن هجومًا سوى في الدفاع عن النفس. وحددت مجالات نشاطات قوات "حارس الازدهار" في مضيق باب المندب وخليج عدن والجزء الجنوبي من البحر الأحمر.

وانضمت دول مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا وأستراليا. ولم يلتزم جميع الأطراف في المشاركة الفعلية في العمليات. فقد تلكأت استراليا بذريعة أن الأولويات لديها هو فضاء المحيط الهادي والتحدي الصيني في بحر جنوب الصين. وأرسلت كندا نفراً من المراقبين العسكريين. وامتنعت إسبانيا، لكن اليونان تشارك في العمليات. واختارت فرنسا والهند المشاركة خارج القيادة الأمريكية. وبات التعاون الوثيق يقتصرعلى الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين

تستخدمان القوات البحرية والجوية في شن هجمات على مواقع للحوثيين في اليمن. وقد أفضى ذلك إلى أن تصبح الأهداف البحرية للقوتين منكشفة للهجمات الحوثية.

إن المبادرة لا تحظى بالشرعية الدولية وليس هناك التزام من أطرافها بالقواعد الدولية. لقد صدر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة بيان يشجب العمليات ضد الملاحة الدولية والدعوة إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. وامتنعت روسيا والصين والجزائر وموزمبيق عن التصويت. ويدل ذلك على الخشية من أن توظف أمريكا القرارات الدولية لصالحها في بسط الهيمنة. وإن روسيا والصين لا تتعرض أهدافهما البحرية إلى الهجمات، فليس لروسيا من المصالح التجارية الكثيرة فهي تحت وطأة الحصار، لكن الصين لها حصة ولكنها لا تستهدف من قبل الحوثيين.

وهناك مدرستان في أهمية وفرص المبادرة في النجاح. ترى المدرسة الأولى أن عمليات المبادرة لن تردع الحوثيين. فقد أكدت اليابان أن المبادرة" دفاعية" و" ردعية"، وأن واشنطن لا ترمي إلى التصعيد، بل الغاية من المبادرة منع التصعيد، ولكنها في الوقت نفسه لها قدرة معاقبة الحوثيين. ويراهن الحوثيون على قدرتهم في « التصعيد الردعي». وان سقف التصعيد النفسي والعملياتي ليس واطئا. في حين ثمة قيودٌ ردع ذاتية على التصعيد الأمريكي. إن أمريكا على أبواب انتخابات. والحرب في اكرانيا لا تسير كما تريد واشنطن، والحرب في غزة لا يمكن ضمان عدم التصعيد فيها بفتح جبهات أخرى، والرأي العام الدولي يستنكر فظائع الجرائم الإسرائيلية في غزة ويطالب بوقف الحرب، والمحكمة الدولية تنظر في الحرب.
إن الهجمات ضد مصادر العمليات الحوثية مثل منصات إطلاق الصواريخ والمسيرات ومستودعات الذخيرة والمطارات لا يكتب لها أن تفلح في تدميرها كلياً، وفي النهاية إرغام الحوثيين على الإذعان. ولردع الحوثيين ينبغي على الولايات المتحدة وبريطانيا مواجهة تحديات التصعيد. إن التصعيد قد لا يحظى بالموافقة الجماعية من المتحالفين. وإن فرض حصار على اليمن لن يكون مقبولاً دولياً إذ يترتب عليه كوارث إنسانية تعمق جراح الشعب اليمني. وقد أُنتقدت واشنطن بأنها تنتهك القانون الدولي في هجماتها على اليمن.

إن الحوثيين يسيطرون على مواقع استراتيجية تمتد من خليج عدن إلى مضيق باب المندب إلى الجزء الجنوبي من البحر الأحمر لتهديد الأهداف البحرية. إن عملية مرافقة السفن لتامين سلامة إبحارها ليس بالعلاج الناجع لردع الحوثيين الذين يدركون أن أمريكا ليس لها حلفاء كثيرون، بل إن بعض المشاركين قد ينسحبون. والضربات الأمريكية / البريطانية ضد الحوثيين تحثهم على إدامة الهجمات على المصالح للدولتين من سفن تجارية وحربية. وإن حلفاء أمريكا ليس لهم وحدة الأهداف في تحطيم القدرات العسكرية للحوثيين. فلكل منهما خطوطه الحمر في الخسائر البشرية، فحتى الولايات المتحدة مردوعة في هذه المسألة بعد تجربتها المريرة والمذلة في أفغانستان. ويدرك الحوثيون أن لديهم من الدوافع والقدرات والبيئة اللوجيتسة لمقاومة الولايات المتحدة.

إن الحوثيين قد يُردعون في حالة تهديدهم بتنفيذ حملة برية. وهذا خيار لا يرجح عند واشنطن. فأولاً، لن يأتي معها أحد من الحلفاء، ولربما بريطانيا تفعل ذلك. ثانياً، تقع أمريكا في فخ التصعيد. ثالثاً، تفتح عليها جبهات العراق وسوريا. رابعاً، لا مفر من انخراط السعودية لإنجاح التدخل. والرياض لن تتورط قط. خامساً، سوف تكون الخسائر الأمريكية البشرية عالية، والخط الأحمر الأمريكي واطيء بالمقارنة مع الحوثيين الذين خبروا الحرب إن الهجمات الأمريكية لا تعطل الإمدادات من إيران وتزويدهم بالمعلومات الاستخبارية عن حركة الملاحة التجارية والحربية. وطهران لها أجندتها في هذه الزاوية. والمواجهة مع إيران ليس من أهداف» حارس الازدهار»، أو أمريكا. وإن فعلت فسوف تكون قد ولجت باب التصعيد غير المقيد.

لا يوجد خيار عسكري يفضي إلى ردع الحوثيين. وقد اعترف بايدن بذلك. وإنك « عندما تسأل هل الهجمات تعمل عملها في منع الحوثيين؟» يسأل بايدن في رده على صحفي. فيجيب بايدن نفسه عن السؤال بوضوح مبين « كلا». ويُعقب بايدن على سؤاله وجوابه بسؤال « هل إنهم سوف يستمرون؟» ويجيب بايدن مرة أخرى « نعم».

إن الخيار الناجع، في مثل هذه الحالة، هو اتباع مقاربة الضغط الدبلوماسي مع قوة الردع وليس الإرغام. لقد قاد التصعيد إلى طاولة المفاوضات في حرب اليمن. والتصعيد ضد الحوثيين لا

وراء عمليات الحوثيين دوافع ذات صلة بالأوضاع المحلية والإقليمية والدولية غير التي يسوقونها في الخطاب السياسي

آبي أحمد كسب رهان بناء سد النهضة محليًا وإقليميًا ودوليًا ويرغب في تكرار الفعل ذاته بموقع قدم على البحر الأحمر

يفضي إلى تورط إيران. وتصعيد أمريكا ينطوي على رسائل تدركها وتعيها قيادة الحوثيين. ومطلب الحوثيين يمكن إشباعه جزئياً بتغيير وتيرة الحرب في غزة وتقديم المساعدات. وتوظيف الضغط الدولي على إيران للسيطرة على سلوك الحوثيين. إن الصين وروسيا ومجموعة بريكس وخيمة منظمة شنغهاي للتعاون روافع للتأثير على إيران.

ويدرك الحوثيون أن ليس ثمة بديل آخر للرد على عملياتهم سوى الخيار العسكري. ولن تعدل عنه الولايات المتحدة، وإن خذلها حلفاؤها. وليس في وسعهم مجاراة عتبات سلم التصعيد من حيث الغرض السياسي، والهدف الميداني، ووسيلة استهدافه. وإن إيران لن تشفع لهم. وقد يتركون لمصيرهم، ولهم في درس مكافحة القرصنة في ٢٠٠٨م، عبرة.

إثيوبيا تفجر أزمة: البحر الأحمر والقرن الإفريقي

في مستهل العام الجديد ٢٠٠٤م، تفجرت في الضفة الغربية من البحر الأحمر أزمة إقليمية في الوقت الذي تتصاعد فيه أزمة الضفة الشرقية ويتعذر حلها. فقد أعلن في ١ كانون الثاني-يناير عن "وثيقة تفاهم " بين إثيوبيا وأرض الصومال، التي انشقت منذ ١٩٩١م، عن الحكومة الفيدرالية لدولة الصومال وأعلنت استقلالها من طرف واحد، ولكنها لم تحظ بالاعتراف الدولي من أية دولة. وثمة قراءات وتفسيرات مختلفة لمكنونها. فلكل من الطرفين تفسيره. فمنهم من يعدها محض مذكرة تفاهم. ويكتسيها الغموض. وعصي العثور فيها على أهداف بينة. وإنها تنطق عن نيات. وتخلو من الالتزامات. وما هي بتحالف. ولا تعطي فيها إثيوبيا تعهدات. وإنها مدخل لمستقبل علاقات. وليس فيها إجراءات تنفيذ.

ومن جهة أخرى، إنها نصر للدبلوماسية الإثيوبية. وإنها تمهد لعلاقات تحالف. وتضع التزامات على الطرفين، رغم عدم التعهد بالتنفيذ. فقد وافقت أرض الصومال على منح إثيوبيا موقعًا على خليج عدن من جبهة القرن الإفريقي مساحته ٢٠كم لبناء ميناء وقاعدة عسكرية ولمدة ٥٠ سنة.

وصرح موسى بيهي عبدي، رئيس الصومال، أنها وثيقة تتعهد فيها إثيوبيا بالاعتراف بأرض الصومال. ومن جهتها فإن أديس أبيا لا تفشي مثل هذا المنطق، بل هي متلكئة ولا تأتي على هذا البعد في الوثيقة مباشرة، بيد أن ملاحظات وزارة الخارجية لا تعطي تفسيرات تناقض ما يذهب إليها موسى بيهي عبدي. ومن جهتها تعد إثيوبيا الاعتراف باستقلال أرض الصومال في حين لم يحدد كيف ومتى، وإنما ترك للظروف الموائمة. وان تكون إثيوبيا أول دول في العالم وإفريقية تعترف بأرض الصومال. وتمنحها حصة في الشركة الوطنية الإثيوبية للطيران.

وجاء إعلان البيان بعد أيام من لقاء حوار ومصالحة لإنهاء الخلافات كان قد عقد في جيبوتي بين الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ورئيس أرض الصومال موسى بيهي عبدي، برعاية ووساطة إسماعيل عمر جيلة، رئيس جيبوتي. وصدر بيان مشترك يؤكد فيه الطرفان التزامهما في إدامة الحوار بغية التوصل إلى تسوية.

دوافع الخطوة الإثيوبية

ما كان الاشهار عن الوثيقة مفاجأة. فقد كانت هناك جولات مباحثات قد سبقته. فلكل من الطرفين دوافعه للإقدام على هذه الخطوة. وكان آبي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، قد تطرق إلى الأمر في مناسبات مختلفة وبتلميحات وتسويغات متنوعة. وقد قال إن إثيوبيا كانت قد آثرت الصمت عن فحوى الاتفاق وما كان لها أن تفعل ذلك. إن مسألة أن يكون لإثيوبيا حضور عند البحر الأحمر حق. وإن المطلب تاريخي. ومصلحة حيوية.

إن البحر الأحمر كما هو النيل فيه سر بقاء إثيوبيا. والمستقبل مرهون به. فلا تنمية اقتصادية ولا ازدهار دون موقع عليه. وفي حين يشاركون إثيوبيا آخرون في نيلها، والمراد سد النهضة والنزاع حوله بين إثيوبيا ومصر والسودان، فلا يرضون ويجيزون لإثيوبيا أن يكون لها حصة في البحر الأحمر. وقال إن ناموس الطبيعة لا يستقيم وإثيوبيا لا موقع لها عند البحر الأحمر. وأشار إلى تاريخ إثيوبيا وامبراطوريتها وسكان يفوق ١٠٠ مليون نسمة وهم في « سجن جغرافي».

وينشد آبي شحذ المشاعر القومية في مثل هذا المطلب والخطاب السياسي. وحشد التأييد لسياسته. وجاءت دعوته في أوضاع داخلية سياسية واقتصادية متدهورة ولا يعرف لها قرار. ومعدل الفقر ٢٤٪. وأصاب شرق البلاد الجفاف. وخاضت حكومة آبي حربًا أهلية في إقليم تغراي ضد توجهات انفصال جهوية. وكانت قد كلفتها ٢٢

البيانات والمواقف من اتفاقية إثيوبيا وأرض الصومال عقيمة وأديس تسعى لتنفيذ الصفقة دون كلفة سياسية واقتصادية وعسكرية

مليار دولار وتدمير البنية التحتية وانهيار القطاع الزراعي والآلاف من القتلى. وتعذر على أديس أبابا تسديد ديونها. وأوقف صندوق النقد الدولي قرضًا بقيمة ٢,٥ مليار دولار. واحتج الرأي العام الدولي على انتهاك حقوق الإنسان. وصدرت قرارات من مجلس الأمن للأمم المتحدة تشجب العمليات العسكرية لحكومة آبي. وفرضت واشنطن عقوبات عليها وحظر على التسلح. لقد سعى آبي لتعزيز موقعه السياسي. فلقد كسب الرهان على بناء سد النهضة محلياً وإقليمياً ودولياً، لذا يروم الفعل ذاته في المطالبة بموقع قدم عند البحر الأحمر.

ويحدو آبي حلم استعادة دور وهيبة إثيوبيا في سياسة إقليم البحر الإحمر وإفريقيا. فإثيوبيا هي القوة الإقليمية المنافسة لمصر في شرق إفريقيا والساحل الغربي للبحر الأحمر. وقد عقد صفقة سلاح مع روسيا لتسليحه بمقاتلات سوخي ٢٧ . واشترى المسيرات من تركيا. وكان يترقب موعد الانخراط في بريكس. وإن إثيوبيا هي القوة المركزية في منظمة ايغاد.
وانتهز آبي واقع الإقليم. فالدول العربية منصرفة إلى الحرب الإسرائيلية في غزة. والضفة الشرقية للبحر الأحمر تشغلها عمليات الحوثيين. ومصر لم تفلح في إدارة أزمة سد النهضة. والسعودية عازفة عن التورط في أزمات جانبية فأجندتها مزدحمة بالأولويات. والقوى الخارجية تركز على حرب أوكرانيا وحرب غزة. ولا تمثل الصفقة تهديدًا مباشراً لأي طرف ثالث سوى دولة الصومال. والصومال لا حيلة لها في ردع إثيوبيا أو حتى ردع وإرغام أرض الصومال لثنيها عن مذكرة التفاهم.

وكان يُعتقد أن اريتريا هي الجهة التي يطمح آبي في الحصول على موقع فيها عند ميناء عصب. فقد تخلت عنه بعد استقلال إريتريا في ١٩٩١م، وتركت خلفها أسطولها البحري. وانقطعت عنها السبل إلى البحر الأحمر. وارتضت باتفاقية تعاون مع جيبوتي في ٢٠١٨م، لتدبر أكثر من ٩٠٪ من تجارتها عبرها وربط خط سكك حديدي كهربائي وقناة صناعية لتزويد جيبوتي بالمياه، ولكن لتمنح الاتفاقية امتياز حضور عسكري إثيوبي. أجرى الطرفان مباحثات بشأن التعاون العسكري والأمني بعد أيام من الصفقة الإثيوبية-أرض الصومال.

إن إريتريا لن تتنازل لإثيوبيا بحق في ميناء عصب. ولا توجد دوافع اقتصادية وسياسية تحضها على التعاون مع إثيوبيا في المجال العسكري والأمني بمستوى السماح لحضور عسكري. وقد تذبذبت العلاقات بين البلدين تاريخيًا وسادت التوترات بعدما عقد آبي صفقة مع الجبهة الشعبية لتحرير تغراي.

إن ميناء بربرة في أرض الصومال البديل عن إريتريا. ومنفذ اقتصادي وتجاري بالإضافة إلى جيبوتي مع حضور عسكري في القرن الإفريقي يطل على خليج عدن ومضيق باب المندب. وقد حصلت إثيوبيا على ١٩٪ في الميناء الذي تستثمر فيه وتديره شركة WP World للإمارات العربية المتحدة بحصة ٥١٪ و٣٠٪ لأرض الصومال. وبربرة ركن استراتيجي في سياسة الإمارات لبسط النفوذ في المراكز البحرية التجارية في إقليم البحر الأحمر والوفاق إن لم يكن التحالف سيد الموقف.

المواقف من الصفقة

لقد استنكرت ورفضت الحكومة الفيدرالية الصومالية الوثيقة وعدتها على لسان الرئيس ورئيس الحكومة والبرلمان باطلة وغير شرعية. وإنها انتهاك لسيادة ووحدة أراضي دولة الصومال. وخرق لمبادئ الاتحاد الإفريقي في حرمة وحدة الحدود بين الدول الإفريقية. ومنافية للاعراف والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولم تتردد مقديشو في التحذير من الذهاب إلى الحرب مع إثيوبيا. وخاطب حمزة عبدي بري، رئيس الوزراء، الصوماليون لتوحيد الصفوف متحدين للدفاع عن الصومال.

ورفضت حركة الشباب الصفقة واعتبرتها حملة صليبية مسيحية على حساب إسلام الصومال وتوسع استعماري. وهددت باللجوء إلى الهجمات على القوات الإثيوبية المنخرطة مع قوات مهام حفظ السلام الإفريقية في الصومال وكذلك في داخل إثيوبيا. وكانوا

تدهور الأوضاع في اليمن يجعل الحوثيين بحاجة لوحدة الصف وكسب التأييد لنظامهم وهو ما ينشدوه من وراء عملياتهم

قد تسللوا إلى الداخل في يوليو ٢٠٢٢م، وسخرت الحركة الصفقة في حشد التأييد لها والتجنيد. وقد اعترضت بعض الجهات السياسية من داخل أرض الصومال على الصفقة واستقال وزير الدفاع.

ولاستحالة الخيار العسكري لجأت مقديشو إلى الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف الإقليمية والمنظمات والقوى الدولية. وعلى الصعيد الثنائي خاطبت مقديشو حكومة أرض الصومال للتباحث في القضية وحلها. وأعطت وجهها إلى الدول العربية. وكانت مصر هي المحطة الأساسية. ودعا الرئيس السيسي نظيره الصومالي لزيارة القاهرة للتباحث في الأمر. وشرع حسن الشيخ محمود بزيارة إرتيريا، التي لها خلافات وهواجس من النيات التوسعية الإثيوبية، بيد أن أسمرة ليست على استعداد لتقديم مساعدات سوى التعاطف والشجب.

إن لمصر نزاعًا على سد النهضة مع إثيوبيا. وقد أخفقت جهودها في إيجاد تسوية ترتضيها. ومصر وإثيوبيا هما القوتان المحوريتان في إقليم البحر الأحمر والقرن الإفريقي. وحضور عسكري إثيوبي عند بوابة البحر الأحمر تهديد وتحدي للأمن المصري والعربي. وإثيوبيا ذات علاقات تاريخية مع إسرائيل. وقال السيسي» إننا لن نسمح لأي طرف أن يهدد الصومال أو ينتهك أراضيها...ويجب ألا يحلو لأحد تهديد أخوة مصر، خاصة إن إخوتنا يطلبون منا الوقوف معهم». وأرسلت القاهرة وزير الخارجية إلى مقديشو للتباحث في مواجهة الصفقة. وزار وفد أمني مقديشو للتشاور في خطوات عملية وتعزيز الجهود العسكري، وفي ذلك إشارة إلى قول السيسي مخاطبًا إثيوبيا « لا تحاولوا اختبار مصر...أو محاولة تهديد إخوتها، وخاصة عندما يطلبون من مصر التدخل.»

وتحركت السعودية وهي الثقل الاستراتيجي والجيوبوليتيكي العربي في البحر الأحمر وشجبت الصفقة وعدتها انتهاكًا لوحدة أرض الصومال واختراقًا لمبادئ الوحدة الإفريقية وميثاق الأمم المتحدة وأنها تتضامن مع الصومال، وطرقت مقديشو باب جامعة الدول العربية سعيًا وراء موقف عربي جماعي لردع إثيوبيا، لكن الجامعة ليس في حال من القوة لتضع في مواقفها صدقية رادعة. وناقش لقاء وزراء الخارجية العرب الموقف ولم يبحثوا في الخيارات والإجراءات العملية واكتفوا بالتنديد والشجب.

ولاذت الصومال إلى المنظمات الإفريقية. وراهنت على « الهيئة الحكومية للتنمية» (إغاد) التي تضم الصومال وإثيوبيا وإريتريا والسودان وجنوب السودان وأوغندا وكينيا. واكتفت الهيئة ببيان من السكرتير التنفيذي يدعو فيه إلى ضبط النفس والحل السلمي والحرص على الأمن والاستقرار الإقليمي. ودعت المنظمة إلى اجتماع طارئ في أوغندا. ولم يأت البيان على انتهاك حرمة السيادة ووحدة أرض الصومال التي هي من صلب المبادئ للوحدة الإفريقية ومنظماتها الفرعية.

وليس بين يدي (إيغاد) من الخيارات لردع إثيوبيا. فأرض الصومال ليست عضوًا، أكثر مما تلك التي بين يدي الجامعة العربية، إن لم تكن أقل، للضغط عليها وردعها. ولا يوجد آليات لتنفيذ قرارات. ولا يقع إجماع على عمليات عسكرية، خاصة إذا كانت تؤول إلى المواجهة مع عضو فيها. وإن التدخل بغطاء إفريقي في الصومال ما يزال عاجزًا عن تسوية النزاع.

وكذا الأمر مع موقف منظمة الوحدة الإفريقية. فقد صدر بيان عن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى مكي محمد داعيًا فيه إلى الهدوء والاحترام المتبادل وخفض التصعيد وضبط النفس والانخراط في مباحثات. وأعاد إلى الأذهان أهمية التمسك بمبادئ المنظمة في تدبر العلاقات بين دولها. وأرسلت المنظمة أوباسانجو، رئيس نيجيريا السابق، في مسعى للبحث عن مخرج للأزمة.

وجاء على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية إن الولايات المتحدة تعترف بوحدة أراضي وسيادة الصومال وإن واشنطن قلقة من التوترات في القرن الافريقي وإنها تحظ الطرفين على الانخراط في حوار سياسي. ومثل هذه الإشارات وردت في بيان للاتحاد الأوروبي.

وصفوة القول إن الصفقة اضافت أزمة ذات ابعاد ثنائية وإقليمية إلى سجل الأزمات التي تعصف في بيئة الأمن والاستقرار في إقليم البحر الأحمر والقرن الإفريقي. وإن الصومال في موقف العاجز. ولا تحسد عليه. والخيارات قد اتضحت من البيانات والاستجابات إلى الحدث بأنها عقيمة. وستترقب إثيوبيا الفرصة الملائمة لتنفيذ بنود الصفقة دون كلفة سياسية واقتصادية وعسكرية لا قدرة لها عليها.

*أستاذ العلاقات الدولية والسياسة الاستراتيجية الدولية والشرق أوسطية

القرن الإفريقي والبحر الأحمر .. التحديات الأمنية وفرص الحلول

مشاكل القرن الإفريقي تتطلب الحلول التشاركية للتنمية والتعامل مع التشابكات الدولية الإقليمية

يرصد هذا المقال ويحلل الطبيعة الجغرافية والديمغرافية لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، مبيّنًا أهمية المنطقة للقوى الدولية والإقليمية، طبيعة التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، محدداتها وعناصرها المتفاعلة، مواقف واتجاهات القوى المتصارعة في الإقليم، وأسباب عدم تماسك القوى المحلية، كما يناقش المقال الفرص والحلول لمعالجة معضلة الأمن في المنطقة، والدور المرتجى من الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين.

د. إدريس جميل

أهمية القرن الإفريقي والبحر الأحمر

يعود اكتساب المواقع لأهميتها الاستراتيجية في العالم إلى الميزات الجغرافية أو إلى عوامل القوى الأخرى السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، والحضارية إلخ .. ذات التأثير المباشر أو غير المباشر في المجتمع الدولي أو أجزاء منه. منطقة القرن الإفريقي تقع ضمن المناطق الموسومة بالجيو-استراتيجية، الأمر الذي جعلها منطقة ذات أهمية استراتيجية للقوى الدولية والإقليمية عبر العصور.

من الناحية الجغرافية يطلق القرن الإفريقي على الجزء البارز من اليابس على شكل قرن الذي يفصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، وسياسيًّا يشمل دول: الصومال، إثيوبيا، جيبوتي، إرتريا. ويضيف إليه البعض السودان وكينيا؛ كوحدات سياسيةً قائمةً في رقعة جغرافية متصلة .. يبلغ عدد سكانها ما يقارب مائتي مليون نسمة، في مساحة تقترب من خمسة ملايين كلم٢، واستراتيجيًّا إنّ دائرة التأثر والتأثير لمنطقة القرن الإفريقي تتجاوز التعريفين السابقين تمتد إلى دول البحيرات العظمى وشبه الجزيرة العربية، ومصر، وليبيا؛ وإن الدائرة الاستراتيجية لا تتكامل مالم تأخذ في الحسبان تلك المناطق استقرارًا واضطرابًا، وذلك بحكم التقارب الجغرافي والتداخل الثقافي والتواصل السكاني؛ والمصير المشترك. وبعبارة أخرى بأنّ دلالات التأثّر والتأثير لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، تتعدى الحدود الجغرافية للأهمية الاستراتيجية التي تحتلها، ولارتباطها بتلك المناطق ارتباطًا استراتيجيًا، وبناءً عليه نجدُ أنَّ أغلبَ الدولِ الكبرى تربط منطقة القرن الإفريقي وتلك المناطق باستراتيجية موحَّدة.

والعوامل التي جعلت منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، منطقة ذات أهمية استراتيجية قصوى للقوى الدولية والإقليمية عبر التاريخ هي عديدة ويمكن إجمالها على النحو الآتي

أوّلًا-الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي يكمن في سيطرته من الشرق على البحر الأحمر؛ ومن الجنوب الشرقي على المحيط الهندي، وإشرافه على خليج عدن؛ وسيطرته على النيل ومنابعه؛ وعلى مضيق باب المندب الذي يربط القارات الثلاث بأقصر طرق الملاحة للتجارة الدولية وخاصة تجارة النفط، كما يعدُّ أيضًا ممرًا مائيًّا مُهمًا للقوى الدولية والإقليمية لتحركاتها العسكرية وقطعها البحرية، من مراكزها الأصلية ومناطق انتشارها في أجزاء مختلفة من العالم، ولذا تهتم بها القوى الدولية اهتمامًا مستمرًا دون استثناء.

مصادر التهديدات: عجز دول القرن الإفريقي عن مواجهة تحديات بناء الدولة ومشاكل الاقتصاد والسياسة والجماعات المتطرفة العابرة للقارات

ثانيًا-القرب المكافئ من مناطق إنتاج البترول في الخليج العربي، وطرق ملاحتها إلى الدول الصناعية. وفي سياق مَن يتحكَّم في هذه المنطقة، فإنه ستكون له السيطرة في خنق الملاحة في أهمّ ممر مائي في العالم. والأهمية الأخرى لهذه المنطقة تكمن في وفرة الموارد الطبيعية، من أراضٍ زراعية شاسعة، ومخزونٍ مائي كبير، -فعلى سبيل المثال لا الحصر-إن الهضبة الإثيوبية ترفد النيل بما يعادل ٨٥% من موارده المائية، كما يُعتقد وجود احتياطات كبيرة من البترول والغاز، والبوتاسيوم؛ ومصادر الطاقة الأخرى؛ ومعادن نفيسة في البر والبحر، كما أن المنطقة تُعدُّ بوصفها سوقًا اقتصادية، واعدةً لكثافة سكانها، مع وجود موانئ كثيرة في المنطقة يُمكِّنُ مِن النفاذ عبرها إلى الأسواق الكبيرة في إفريقيا. وفي الوقت نفسه، قد تكون موانئ منافسة أو مساعدة لموانئ كبرى في المنطقة أو في العالم. كل هذه الأمور وغيرها مجتمعةً؛ تَمنحُ المنطقة أهميةً أخرى؛ وهي جيو -اقتصادية لا تقل أهميةً من الجيو-سياسية والأمنية.

ثالثًا -يمكن التحكم على مياه البحر الأحمر وطرق الملاحة فيها وذلك لضيقها وكثرة الجزر غير المأهولة فيها والمتناثرة جنوبًا وشمالاً والتي يسهل جعلها نقاط خنق وحصار والتحكم الاستراتيجي في أي وقت وظرف.

رابعًا -إنّ هذه المنطقة أيضًا لها أهمية حضارية لتلاقي الحضارتين: المسيحية والإسلامية فيها، لوقوعها في المنطقة الفاصلة بين الحزام المسيحي والإسلامي الذي يمتد من شرق إفريقيا مرورًا بمنطقة القرن الإفريقي؛ وانتهاءً بأواسط السودان وتشاد، الأمر الذي جعلها في تدافع وتحت مراقبة مستمرة من القوى الدولية، حتى لا يقود هذا الحزام إلى انتشار الإسلام في معاقل المسيحية على النحو الذي حدث للممالك المسيحية في السودان في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين. من هذا المنظور فإن أيّ تغيير في هذه المعادلة غير مرحب به من القوى الدولية المهيمنة اليوم في العالم، حتى لا تعرقل استراتيجيتها المرسومة لهذه المنطقة والمناطق المجاورة لها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى القرب الشديد لهذه المنطقة من قلب العالم الإسلامي ومقدساته؛ مثل: الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى؛ وبحكم أن هذه المنطقة تمثل ظهيرًا خلفيًا لتلك المقدسات. أصبحت تتأثّر وتؤثّر عبر التاريخ بالتطوّرات الجارية في قلب العالم الإسلامي، فعلى سبيل المثال لا الحصر الحروب الصليبية في مختلف مراحلها والصراع العربي – الإسرائيلي؛ والصراع السني/الشيعي في الوقت الحالي؛ وغيرها

التطـوّرات تضـع النـاقلات أمـام خياريـن الاسـتمرار مـع تحمـل المخاطـر والتأمينـات العاليـة أو تحويـل مساراتها لـرأس الرجـاء الصالـح

أمثلة كثيرة. كل هذه التعقيدات والتشابكات الدولية والإقليمية تعكس الأهمية الحضارية لهذه المنطقة.

التحديات الأمنية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر

للاعتبارات السابقة، الاستراتيجية والسياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والحضارية، وقعت منطقة القرن الإفريقي من قديم الزمان، ضمن استراتيجيات وتجاذبات القوى الدولية والإقليمية، كما كانت جزءًا من تجاذبات المعسكرين الشرقي والغربي أثناء الحرب الباردة، وخضوعها في الوقت الحالي لنفوذ القوى الدولية الكبرى، المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوروبا، ولنفوذ القوى الصينية الصاعدة وحلفائها الروس وغيرهم. وتنافس إرادات القوى الإقليمية الساعية لإيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة الحيوية. وتشمل القوى الإقليمية دول عربيةً موجودة على حدود القرن الإفريقي ولها مصالح مشروعة مثل مصر والسعودية، ودول أخرى وغير عربية كإسرائيل، إيران، تركيا. بمقابل هذا التنافس المحموم من القوى الدولية والإقليمية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، فإنّ دولها؛ تعاني من عدم الاستقرار السياسي وصراعات داخلية وأوضاع اقتصادية وأمنية صعبة، وإنّ هذه التفاعلات بين المستويات الثلاثة (المحلية، الإقليمية، الدولية) متشابكة أدّت إلى عدم الاستقرار وتباعًا شكّلت التهديدات والمخاطر الأمنية الماثلة أمامنا اليوم في المنطقة.

أوّلًا: التحديات الأمنية المحلية

توصف منطقة القرن الإفريقي عبر التاريخ بعدم الاستقرار الأمني، يعود ذلك إلى عدد من العوامل على المستوى المحلي؛ من بينها: أزمة بناء الدولة والهوية، الفقر والحرمان، الاختلال في توزيع الثروة والسلطة، مشكلة القيادة، طبيعة النظم التي حكمت وتحكم دول القرن الإفريقي هي نظم استبدادية، تكرّس سيطرة مجموعة بعينها وتهمش الآخرين ينتج عنه عنف مضاد. وصراعات أخرى بين دولها المرتبطة برسم الحدود، التدهور البيئي وزيادة رقعة التصحر، ومن عناصر الصراع في المنطقة النزاع حول مياه النيل بين دول المنبع والمصب، رغبة إثيوبيا في الوصول إلى البحر الأحمر دون الاهتمام بقانون البحار الدولي والبنود الخاصة المنظمة للعلاقات بين الدول الحبيسة والدول الساحلية؛ الأمر الذي تسبب في الصراع بين إرتريا وإثيوبيا لعقود، ومرة أخرى تعيد إثيوبيا التجربة نفسها بإبرامها الشهر الماضي مذكرة تفاهم وتعاون مع رئيس دولة أرض الصومال غير المعترف بها دوليًا، بموجبها ستحصل إثيوبيا على منفذ بحري مساحته تصل ٢٠ كيلو مترًا لمدة ٥٠ عامًا تستخدمه لأغراض تجارية وعسكرية، وبمقابل ذلك تنال أرض الصومال أسهمًا في شركة الخطوط الجوية الإثيوبية واعترافًا من إثيوبيا بوصفها دولةً مستقلةً. وعدّت الحكومة الفيدرالية الصومالية هذا الإجراء تعديًا سافرًا على سيادة ووحدة الصومال، وستتخذ جميع الوسائل للدفاع عن أراضيها. وفي حال مضت إثيوبيا وأرض الصومال في هذا الاتفاق دون الرجوع إلى الحكومة الفيدرالية الصومالية قد يؤدّي إلى إشعال الحرب في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. إنَّ الأزمات المذكورة أعلاه وغيرها مجتمعةً أدّت؛ وتؤدّي إلى مستويات من الصراعات المختلفة في المنطقة؛ منها الصراعات الداخلية كالحروب الأهلية، وحروب نظامية بين دول المنطقة. وتشابكها مع البُعد الدولي أوصلت غالبية دول القرن الإفريقي إلى دول ضعيفة وغير قادرة على مواجهة المصاعب الاقتصادية والتهديدات الأمنية والإنسانية في المنطقة. الأمر الذي تسبب ومازال في لجوء -غير مسبوق -لكل من الصومال، وإثيوبيا، وإرتريا، والسودان إلى الدول المجاورة، أو إلى دول الغربية. وأيضا إنّ هشاشة مؤسسات دول القرن الإفريقي وعدم التعاون فيما بينها، أدّى إلى ظهور لاعبين آخرين في المنطقة من غير الدول، مثل: المليشيات والحركات الانفصالية المسلّحة والجماعات المتطرفة، إضافة إلى التهديدات النابعة من أعمال القراصنة وانشطتهم ضد السفن التجارية، هذا فضلاً عن شبكات الجريمة المنظمة الأخرى...إلخ بعضها يعمل ضمن الحدود، وآخرون عبر الحدود. هذه الأمور وغيرها مجتمعة جعلت الوضع الأمني في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر أشدّ تعقيدًا وأكثر تهديدًا لأمن وسلامة هذه المنطقة والمناطق المجاورة لها.

وأنَّ السيناريو المتوقع ما لم تحصل معالجات لهذه الصراعات المعقدّة من جذورها في هذه المنطقة، فإن شبكة التهديدات الأمنية ستستمر في تهديد منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر معًا، وسيكون لها انعكاسات سلبية بعيدة المدى في المنطقة وأمنها البحري وفي عمقها الإفريقي، وفي الضفة المقابلة لها في شبه الجزيرة العربية. وإنّ مصادر هذه التهديدات يعود إلى عجز دول القرن الإفريقي عن مواجهة تحديات بناء الدولة، والمشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية إلخ...وخطر تزايد الجماعات المتطرفة العابرة للقارات، وشبكات الجريمة المنظمة

مثل شبكات تجارة البشر، السلاح، المخدّرات، غسيل الأموال، الهجرة غير الشرعية، القرصنة إلخ .. وما لم يحصل تدارك عاجل لتلك التحديات؛ قد تصبح المنطقة بؤرة تهدد السلم والأمن الدوليين. وستشكّل أيضًا هاجسًا أمنيًا معرقلاً للتجارة الدولية العابرة بالبحر الأحمر والأمن البحري العالمي برمته، وذلك بالنظر لما تحتله هذه المنطقة من أهمية في الممرات البحرية الدولية، وإن هذه التطوّرات ستضع الشركات الناقلة أمام خيارين لا ثالث لهما، الاستمرار في استخدام هذا الممر مع تحمل المخاطر والتأمينات العالية، أو تحويل مساراتها إلى رأس الرجاء الصالح البعيد الذي يؤخّر تسليم الشحنات لأكثر من عشرة أيام مع ارتفاع التكاليف. وهذان الأمران سيؤثران سلبًا في التجارة الدولية وفي الشركات المرتبطة بهذا المجال في المنطقة مثل قناة السويس وغيرها. أسوأ مما حصل لها أثناء نشاط القراصنة الصوماليين قبل أعوام، وهجوم الحوثيين على السفن المتجهة إلى إسرائيل في الشهر الماضي.

ثانيًا: القوى الإقليمية

تشهد منطقة القرن الإفريقي، تنافسًا قويًا بين إرادات القوى الإقليمية، الساعية لإيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة الحيوية. وتشمل هذه القوى دولاً عربية، وغير عربية كإسرائيل، إيران، وتركيا. فاستراتيجية مصر في منطقة القرن الإفريقي عبر التاريخ قائمة على أمن البحر الأحمر ومياه النيل ومثلها ترى المملكة العربية السعودية أهمية القرن الإفريقي في حماية أمن البحر الأحمر وأمنها القومي. وأمّا إسرائيل؛ فتعدّ منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر جزءًا من أمنها القومي وعمقها الاستراتيجي لتأمين طرق ملاحتها التجارية والعسكرية العابرة عبرها، ومزاحمة القوى المنافسة لها في الإقليم، وعوامل أخرى مثل مكافحة تهريب السلاح إلى فلسطين، ومكافحة الهجرة غير المشروعة ...إلخ أمّا اهتمام إيران أكثر بهذه المنطقة؛ فقد جاء بعد أن حوصرت شمالاً من القوى النووية الروسية وشرقًا من القوتين النوويتين الباكستانية والهندية. فأصبح تركيزها أكثر بالبحر الأحمر بضفتيه لخلق مزيد من العمق الاستراتيجي والنفاذ عبرها إلى القارة الإفريقية وتقويض جهود القوى المنافسة لها في المنطقة. ومن القوى الأخرى المهتمة بهذه المنطقة تركيا التي تتحرك عبر بوابة الصومال والسودان بهدف بسط نفوذها السياسي والأمني في المنطقة وتحقيق شراكات ومكاسب اقتصادية لها.

على العموم إن منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر أضحت منطقة تجاذب وتفاعل للقوى الإقليمية، مثل الصراع العربي–الإسرائيلي، الإيراني–الإسرائيلي، الخليجي–الإيراني، الإثيوبي ـ المصري ...إلخ وتدخل بعض هذه القوى في الصراعات الداخلية. إضافة إلى الحروب الأهلية الجارية في اليمن والسودان هذه الأمور وغيرها تشكّل تحديات أمنية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

ثالثًا: القوى الدولية

الموقع الاستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، جذب اهتمام القوى الدولية نتيجة لوجود أحد أهم طرق الشحن البحري فيها، والقرب من مناطق إنتاج البترول وطرق ملاحتها ومنطقة الصراع العربي –الإسرائيلي، والصراع على مصادرها الطبيعة، كما أصبحت المنطقة جزءًا من الاستراتيجية الدولية لمحاربة الإرهاب، والتقت معها سياسة محاربة القراصنة فيها. هذه الأمور وغيرها دفعت إلى اكتظاظ المنطقة بقطاعات عسكرية من شتى بقاع العالم، من أمريكا، الصين، اليابان، ألمانيا، فرنسا، الهند، إيران، تركيا، إسرائيل، وغيرهم بحجّة تأمين سفنهم العابرة بهذه المنطقة من القراصنة وأغراض أخرى، و بعض هذه القوى لها قواعد عسكرية ثابتة في المنطقة، مثل: الصين، واليابان، وأمريكا، وتركيا ـ بالإضافة إلى القاعدة العسكرية الفرنسية القديمة .. إلخ . كما أن المنطقة تمثّل جزءًا مهمًا لمشروع الحزام والطريق الصيني. ويفهم مما سبق إن منطقتي القرن الإفريقي، والبحر الأحمر هما ضمن مناطق الصراع على النفوذ بين الدول الكبرى؛ الولايات المتحدة الأمريكية والصين وحلفائهما للأسباب السابقة الاستراتيجية، والاقتصادية، والأمنية، وبتشكّل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وإن كان حتى الآن في مرحلة البناء وضبط موازين القوى وتوسيع النفوذ، في هذا السياق يشتدّ اهتمام القوى الدولية بالقارة الإفريقية بشكل عام والقرن الإفريقي والبحر الأحمر على وجه الخصوص لما تتميّز به هذه المنطقة من ربط استراتيجي بالبحار المفتوحة وخاصة بين مناطق الأورو – الأطلنطية، والهندو- الهادي. فالقوى الغربية تتجه لجعل الهندو–الهادي مسرحًا أساسًا لمواجهة النفوذ المتنامي للصين في العالم. وفي ظل هذا الصراع قد تلعب منطقة القرن الإفريقي والقارة الإفريقية بشكل عام دورًا مهمًا في توازن الصراع بين القوى الدولية، ذلك لاتصالها بمناطق الصراع الحالية والمحتملة في آسيا.

إيران تركز على البحر الأحمر للبحث عن عمق استراتيجي والنفاذ لإفريقيا بعد حصارها من القوى النووية الروسية والباكستانية والهندية

تعيد إثيوبيا تجربة الصراع مع إريتريا بإبرام مذكرة تعاون مع أرض الصومال لتحصل على منفذ بحري مساحته ٢٠ كيلو مترًا لـ ٥٠ عامًا

ضمن هذا المنظور الاستراتيجي الأوسع يأتي اهتمام القوى العظمى بالبحر الأحمر بضفتيه، إضافة إلى ذلك إنّ القرب الجغرافي بين القارة الأوروبية ومنطقة القرن الإفريقي وشمال إفريقيا يشكّل تحدّيًا إضافيًا للقارة الأوروبية؛ - فعلى سبيل المثال لا الحصر - خلال العقود الماضية بسبب الاضطرابات الأمنية في القرن الإفريقي؛ فقد تدفقت من تلك المنطقة موجات متلاحقة من المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي، بل - والأكثر من ذلك - إن تلك المناطق قد تستخدم من قِبل القوى المناوئة لتهديد أمن أوروبا ومصالحها مستقبلاً. ومن هذا المنطلق إنَّ هذه المناطق بالنسبة لأوروبا تشكّل عمقًا استراتيجيًا أمنيًا، وعسكريًا، واقتصاديًا.وإن هذا التدافع والوجود العسكري المكثّف في المنطقة، يشكّل مصدر تهديد واقعي ومحتمل لتراجع سيادة دول المنطقة، ويصبح أمرها ومصيرها مرهونًا باردات القوى الدولية.

والأخطر من ذلك أن تجر المنطقة إلى الاستقطابات الدولية البعيدة من مصالحها. وفي هذا السياق قد يتم تغذية الصراعات المحلية لتداخلها مع تلك التجاذبات. وتنتهي بتبعية المنطقة سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا للقوى الدولية. الأمر الذي سيشكّل ضررًا كبيرًا يهدد استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

حلول معضلة الأمن في القرن الإفريقي والبحر الأحمر

تعود جذور الهشاشة الأمنية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر إلى طبيعة نظم الحكم، الحروب الداخلية وبين دولها. والتدخلات الخارجية وللخروج من هذا المأزق يلزم

- إرساء أنظمة حكم رشيدة في المنطقة تبسط الحريات والثروة والسلطة بالعدل والمساواة بين جميع المواطنين داخل الدولة والتكامل بين دول القرن الأخرى.
- اللجوء إلى القانون الدولي وآليات المنظمات الإقليمية مثل منظمات: الإيقاد والاتحاد الإفريقي لحلّ مسائل الخلاف بين دول القرن.
- بناء رؤية أمنية ودفاعية مشتركة شاملة لتعزيز الأمن والسلام في المنطقة واتخاذ تدابير وآليات مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية والتصدي لها بنهج جماعي.
- التركيز على التنمية الشاملة وبناء القدرات المؤسّسية والاهتمام بالتكامل الاقتصادي بين دول القرن.
- وعلى صعيد الأمن الملاحي يمكن التعاون والتنسيق مع الدول المشاطئة والقوى الدولية.
- فك الارتباط بين الأجندات الداخلية والخارجية التي تتسبب في توتر المنطقة وتجعل الوصول إلى السلام صعبًا.
-
- وبالمقابل مطلوب من القوى الدولية والإقليمية مساعدة هذه المنطقة للوصول إلى سلام مستدام عبر وضع الخطط لبناء القدرات المؤسسية والفنية والإمكانيات المالية، والتعامل مع هذه الدول من منطلق التكامل وتبادل المصالح. يمكن لهذه القوى إنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة لتمويل المشاريع الإنتاجية والأمن الغذائي فيها، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمحاربة التصحر والجفاف. وربط هذا التمويل ماعدا الإنسانية العاجلة منها بالشفافية وسيادة القانون.

الخلاصة

لمعالجة حدّة الصراعات في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر؛ لا بُد من النظر إلى جذورها التاريخية وشبكاتها المعقدة والفاعلين فيها محليًا، في داخل الدولة الواحدة أو بين دولها، ومن ثَم تقديم حلول تشاركية عادلة وفعّالة بين تلك الأطراف، والاهتمام بالتنمية الشاملة في المنطقة. وبناء استراتيجية مرنة تتعامل مع التعقيدات الدولية والتشابكات الإقليمية، وفقًا لمقتضيات المصلحة دون الاصطدام مع المنظومة المهيمنة بقدر الإمكان، وتحويل اهتمام القوى الدولية والإقليمية إلى منطلق تكاملي وتبادل المصالح والمنافع المشتركة؛ وذلك ممكن بالنظر إلى عناصر صراع القوى الدولية والإقليمية في هذه المنطقة، فهي عناصر شبه ثابتة، على الرغم من تغير محددات التعامل معها، حسب تطوّرات الواقع وتوجهات العلاقات الدولية، وصراع الأقطاب فيها، وتحالفات القوى الإقليمية والمحلية مع القوى الدولية، وما يحدث في هذه التحالفات من تبدلات وتغيير المواقف من طرف إلى آخر .

*باحث في العلاقات الدولية ــ لندن

ديناميكية الأمن والصراع في الممر الملاحي بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي

أزمات البحر الأحمر والقرن الإفريقي تحتاج منهجًا إقليميًا/دوليًا لتوفير العقلانية لتحقيق الاستقرار والأمن

باتت الهجمات التي تشنها الجماعة الحوثية تتزايد على السفن في منطقة البحر الأحمر كرد فعل للحرب الإسرائيلية في غزة تشكل تهديداً على هذا الخط البحري الحيوي والأمن العالمي بشكل عام. وتأتي هذه المخاطر في سياق أهمية منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي وتداخلها كموقع استراتيجي مهم على خريطة العالم، حيث يقع فيها مضيق باب المندب الذي يعد ممراً رئيسياً للنقل البحري. لقد أثرت التغيرات في الوضع السياسي والأمني في الشرق الأوسط الكبير على هذه المنطقة، وينظر إلى القرن الإفريقي على نحو متزايد من قبل القوى الإقليمية والدولية كمنطقة جغرافية استراتيجية ذات ارتباط كبير بأمن الشرق الأوسط، وأدى ذلك إلى تحولها إلى منطقة صراع رئيسية في سباق التأثير الجيوسياسي إقليمياً ودولياً.

د. محمد حسين شرفي

حيوية منطقة باب المندب والقرن الإفريقي للأمن العالمي:

يقع مضيق باب المندب بين اليمن وجيبوتي وأريتريا ويصل بين البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، حيث يبلغ عرض باب المندب ١٨ ميلاً عند أضيق نقاطه مما يجعل حركة الناقلات صعبة مما يجعله محدوداً بقناتين فقط لدخول وخروج ا لسفن. تفصل جزيرة بريم المضيق مما يخلق القناتين، القناة الشرقية وتسمى باب إسكندر ويبلغ عرضها ميلين، والقناة الغربية وتسمى دقة المايون ويبلغ عرضها ٢٥ ميلاً. يعتبر مضيق باب المندب ممر رئيسي لحركة الملاحة العالمية ومن ثم التجارة والاقتصاد الدولي، حيث تعبر ما قيمته ٢,٥ تريليون مليار دولار من التجارة عبر الأحمر، ويمثل ذلك ما يوازي ١٣٪ من التجارة العالمية. يتم عن طريقه شحن ما يقرب من ١٥% من البضائع المستوردة إلى أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا من آسيا والخليج، كما يمر ما يقرب من ٢١,٥% من النفط المكرر وأكثر من ١٣% من النفط الخام عبر هذا المضيق. يمنع إغلاق المضيق الناقلات الآتية من الخليج الوصول لقناة السويس مما يؤدي إلى تحويل حركتهم عن طريق جنوب القارة الإفريقية مما يزيد من تكلفة ومسافة الرحلة. يمثل البحر الأحمر حلقة وصل مهمة كطريق استراتيجي واقتصادي في شبكة من الممرات المائية العالمية الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي إلى المحيط الهادئ، فهو ليس مجرد ممر للخدمات اللوجستية، بل يعتبر أيضًا رقعة شطرنج حقيقية للقوى الإقليمية والعالمية.

لقد أصبحت هذه المنطقة مسرحًا ناشئًا لمنافسة القوى العظمى لقربها من منطقة الشرق الأوسط ذات الحساسية الكبيرة مع قضايا ومصالح دولية تتمثل في عوامل النفط والصراع العربي الإسرائيلي، ولذلك فهناك تواجد دولي وإقليمي بشكل دائم، حيث تقيم العديد من البلدان كمثال قواعد عسكرية على أراضي جيبوتي تضم فرنسا، والولايات المتحدة، واليابان، وإيطاليا، والصين، وألمانيا وإسبانيا. يعود ذلك التواجد في هذا المضيق الاستراتيجي الذي يربط طرق التجارة العالمية للعديد من الأسباب الأمنية والعسكرية تتضمن هجمات الجماعة الحوثية كما يحدث اليوم وقضايا القرصنة البحرية والحرب على الإرهاب. يفصل جيبوتي عن اليمن حوالي ٢٢ كم فقط في مضيق باب المندب، وهذه المداخيل السنوية التي تأتي من القواعد العسكرية المختلفة في البلاد والتي تصل سنويًا إلى حوالي ١٦٠ مليون دولار من أهم الإيرادات للدخل القومي لجيبوتي لفقر الموارد في هذه

ديناميكية توازنات القوى الإقليمية والدولية وتأثير النزاعات المحلية في القرن الإفريقي سيكون لها نتائج سلبية على مصالح وأمن دول الخليج

الدولة. أبدت أيضاً الهند والمملكة العربية السعودية اهتمامًا بإنشاء قواعد في جيبوتي، التي تعد موطنًا للميناء الوحيد في المياه العميقة في المنطقة، في حين أن روسيا بدأت محادثات مع إريتريا حول وجودها الاستراتيجي في البحر الأحمر.

التصعيد الحوثي في البحر الأحمر:

في أكتوبر ٢٠١٦م، بدأت الحركة الحوثية في استخدام ميناء الحديدة الاستراتيجي بعد الاستيلاء عليه كقاعدة، وهو الذي يقع على الساحل الغربي لليمن، حيث قاموا في ذلك الوقت بإطلاق النار مرتين على السفينة الحربية الأمريكية يو إس إس ماسون كشكل من أشكال الهجوم المضاد على الولايات المتحدة التي تقدم الدعم الجوي للسعوديين. وفي يناير ٢٠١٧م، قام الحوثيون بالتحول من إطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار عبر الحدود البرية باتجاه الرياض، وأرسلوا بدلاً من ذلك ثلاثة زوارق انتحارية، كما حاولوا تلغيم الممر المائي. وكان رئيس المجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين صالح الصماد، الذي قُتل لاحقاً في غارة جوية في أبريل ٢٠١٨م، قد هدد بقطع ممرات الشحن في البحر الأحمر إذا واصل التحالف تقدّمه نحو الحديدة. ونُقل عن الصماد قوله على قناة «المسيرة»: «إذا استمر المعتدون في التقدّم نحو الحديدة، وإذا وصل الحل السياسي إلى حائط مسدود فستكون هناك بعض الخيارات الاستراتيجية التي سيتم اتخاذها كنقطة لا عودة تشمل منع الملاحة الدولية في البحر الأحمر". وأضاف بأن «السفن تمر بمياهنا بينما شعبنا يتضور جوعًا». في عام ٢٠١٩م، وجه عبد الملك الحوثي زعيم الجماعة الحوثية خطاباً ضد إسرائيل حيث نفي مزاعم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأن إيران بدأت في تزويد الجماعة بصواريخ دقيقة، وتوعّد الاحتلال الاسرائيلي، قائلا: لن نتردد في إعلان الجهاد ضد العدو «الإسرائيلي» وتوجيه أقسى الضربات ضد الأهداف الحساسة في كيان العدو إذا تورط العدو في أي حماقة ضد شعبنا، مضيفاً التأكيد على أن موقف الحركة في العداء لإسرائيل ككيان غاصب هو موقف مبدئي إنساني أخلاقي والتزام ديني.

وبمجرد انفجار الحرب في غزة في أكتوبر ٢٠٢٣م، بدأ الحوثيون في إطلاق صواريخ غير فعالة باتجاه مدينة إيلات الساحلية الإسرائيلية، وأصروا على أن لا يتوقفوا إلا عندما تسمح إسرائيل بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. ومن خلال الاستفادة من

التواجد العسكري الإماراتي في قواعد عسكرية بخليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر لتكون أبو ظبي طرفًا فاعلًا في القرن الإفريقي

الأراضي التي استولوا عليها منذ عام ٢٠١٤م، تطورت تكتيكاتهم بسرعة إلى حملة من الهجمات المفاجئة على الشحن والتي نشرت الفوضى عبر سلاسل التوريد في العالم. وفقاً لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية فإنه منذ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣م، "تقوم قوات الحوثيين بتدريب جنودها في فرق هجوم بحرية برمائية، مع تدريبات تشمل إطلاق صواريخ وهمية تستهدف سفن بحرية وهمية وعمل محاكاة للغارات على السفن. كما قاموا بتوسيع أهدافهم تدريجياً من السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي إلى السفن التي تتاجر مع إسرائيل". كرد فعل لهذه الهجمات قامت الولايات المتحدة بتكوين تحالف أطلقت عليه «حارس الازدهار» الدولي، بمشاركة كل من بريطانيا وأستراليا والبحرين وكندا وهولندا، والذي يهدف وبشكل رئيسي إلى تدمير القدرات العسكرية للحوثيين في اليمن بغرض حماية الملاحة في البحر الأحمر حيث نفذت الولايات المتحدة وبريطانيا ضربات ضد أهداف للحوثيين داخل اليمن. من جهة أخرى يقود الاتحاد الأوروبي ما يطلق عليه عملية أتلانتا وتضم أسطولاً من السفن الحربية من ١٣ دولة أوروبية لمكافحة القرصنة في منطقة البحر الأحمر.

لقد حذر العديد من الخبراء الاقتصاديين الدوليين بأن أي صراع يطول أمده في البحر الأحمر إضافة للتوترات المتصاعدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط سيكون لها آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى زيادة التضخم وتعطيل إمدادات الطاقة. تشعر السعودية عدم الرضا من هذه الضربات على الجماعة الحوثية كونها ستعيق فرص إحلال السلام في اليمن. وينظر الغرب إلى أن الهجمات الصاروخية على الحوثيين على أنها الخيار الوحيد، ولكن ذلك ليس بلا تكلفة، حيث أن طائرات الجماعة الحوثية بدون طيار رخيصة الثمن، وعلى النقيض من ذلك ينفق الفرنسيون ما يقرب من مليون يورو على كل صاروخ من طراز أستر ١٥ الذي يستخدمه الفرنسيون والبريطانيون لصد الطائرات الحوثية بدون طيار. ويشير عدد من المراقبين الى أنه من المحتمل أن تكون هذه الحرب طويلة ومكلفة.

في هذا السياق، وفي علاقة وثيقة مع أمن البحر الأحمر شهدت منطقة القرن الإفريقي انهيار حدود دول مع تداخل السياسات المحلية والإقليمية، وأصبح هناك تغلغلاً إقليميًا ودوليًا بشكل متزايد في تلك المنطقة يسعى إلى ممارسة النفوذ في منطقة أصبح التشرذم هي السمة الغالبة فيها بشكل متزايد. من هذا المنطلق كان للنزاع في اليمن دور كبير في تشكيل التفكير الاستراتيجي لدى الدول الخليجية بتشكيل سياساتها وتحركها في منطقة القرن الإفريقي، حيث أصبحت تولى أهمية وبشكل متزايد لهذه المنطقة. وعلى الرغم أن الأهمية طويلة الأجل لعلاقات دول الخليج مع القرن الإفريقي قد تكون أقل استراتيجية من مناطق أخرى بشكل عام، إلا أن ديناميكية توازنات القوى الإقليمية والدولية وتأثير النزاعات المحلية في منطقة القرن الإفريقي سيكون لها نتائج سلبية على مصالح وأمن منطقة الخليج.

الاهتمام الخليجي بمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي:

أصبح الوجود العسكري الإيراني المتزايد لدعم المتمردين الحوثيين في منطقة البحر الأحمر مع اشتداد الحرب في اليمن بعد عام ٢٠١٥م، مصدر قلق حقيقي للدول الخليجية، كما دفع البرنامج النووي الإيراني والسياسات الإقليمية العدوانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط إلى زيادة حدة التنافس الاستراتيجي الإقليمي مع دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. في هذا الإطار، قامت قوى دولية وإقليمية في السنوات القليلة الماضية، بإنشاء قواعد عسكرية في الدول المطلة على البحر الأحمر، حيث يضم الآن سبع دول ساحلية: مصر والسودان وإريتريا وجيبوتي تشكل الجهة الغربية بينما تشكل المملكة العربية السعودية واليمن الساحل الشرقي. سعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى الحد من قوة الحوثيين المدعومين من إيران وكذلك كبح نفوذها في منطقة جنوب البحر الأحمر. ولذلك، أصبحت الدول الخليجية تتبع سياسات خارجية تنخرط في منطقة القرن الإفريقي كونها امتدادًا جغرافياً وفي جوارها الأوسع بهدف القدرة على التأثير في السياسة الإقليمية، وتأمين طرق التجارة وأمنها القومي. وتحقيقًا لهذه الغاية، فقد قاموا بتبني العديد من السياسات المرتبطة بالقوة الناعمة وكذلك الخشنة. سعت بعض دول الخليج إلى إنشاء قواعد عسكرية في أماكن استراتيجية في منطقة القرن الإفريقي لتأثيرها المباشر على الأمن الإقليمي. في هذا الإطار، شرعت الإمارات العربية المتحدة في السنوات الماضية في إقامة قواعد عسكرية في جزر سقطرى وبيرم في اليمن، ومناطق أرض الصومال وبونتلاند في الصومال وميناء عصب في إريتريا.

ويشير العديد من المراقبين إلى أن الإمارات تهدف من خلال هذه القواعد إلى أن تصبح طرفًا فاعلاً في منطقة القرن الإفريقي من خلال وجود عسكري في خليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، كما أنها ترمي أيضاً إلى تعزيز قوة ميناء جبل علي في دبي باعتباره مركزًا لوجستيًا وتجاريًا رئيسيًا يربط آسيا بإفريقيا عبر البنية التحتية لموانئ دبي العالمية، في مواجهة التنافس مع عدد من الموانئ الجديدة الطموحة التي تم أنشاؤها في إيران وباكستان وعمان وكذلك في أماكن أخرى على طول القرن الإفريقي. في هذا الإطار، تشارك موانئ دبي العالمية في مشاريع للبنية التحتية اللوجستية والموانئ في رواندا، وموزمبيق، والجزائر، ومالي. سوف تجعل هذه الموانئ والقواعد من الإمارات لاعباً إقليمياً استراتيجياً من خلال إنشاء ممر آمن لإمدادات الطاقة من الشرق الأوسط إلى العالم، حيث إنها تنتج مليوني برميل من النفط يوميًا، وتسعى إلى الحفاظ على مستوى صادراتها من خلال تهيئة بيئة آمنة في باب المندب لتدفق النفط إلى الأسواق الأوروبية بشكل عام.

انعكس التأثير الخليجي في القرن الإفريقي كذلك في اتفاقية السلام التاريخية التي وقعها الرئيسان الإثيوبي والأريتري في ٩ يوليو ٢٠١٨م، والذي كان للإمارات دور مهم فيها، حيث أنهت سنوات طويلة من الصراع الدامي في منطقة القرن الإفريقي والذي كان يهدد بشكل دائم استقرار هذه المنطقة. وكسرت الرحلة التي لم يتوقعها أحد والتي قام بها أبي أحمد رئيس وزراء إثيوبيا الجديد الجمود الذي شهدته العلاقات بين هذين البلدين، وكان هذا التصالح نتيجة ترتيبات قام بها رئيس الوزراء الإثيوبي وانخراط دبلوماسي كبير للإمارات في جهود رأب الصدع. وكانت العلاقات بين الإمارات وإثيوبيا قد تطورت بشكل تدريجي في السنوات الماضية خاصة مع تصاعد نفوذ دول الخليج في المنطقة والاهتمام الكبير بالاستثمار في إثيوبيا وأهميتها الاستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي. من جهة أخرى قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بدعم المجلس العسكري الانتقالي الذي قام بتولي السلطة في السودان بعد انهيار نظام الرئيس عمر البشير بعد انتفاضة عارمة بـ ٣ مليارات دولار من المساعدات، حيث أكد المجلس على التزامه بمواصلة مشاركة القوات السودانية في حرب اليمن. وكان الاختراق في المفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي السوداني وتحالف المعارضة العريض المتمثل في قوى الحرية والتغيير عام ٢٠١٩م، الذي قاد إلى اتفاق الإعلان الدستوري قد حدث بعد ضغوط على الجانبين للقبول بمقترحات من الاتحاد الإفريقي وإثيوبيا قام بها دبلوماسيون من السعودية والإمارات الولايات المتحدة، وبريطانيا. وبعد قيام الحرب في السودان بين الجيش والدعم السريع، يعتبر منبر جدة الذي ترعاه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لتسهيل التفاوض بين طرفي النزاع يمثل الآلية والمخرج الرئيسي للنزاع في السودان.

هناك أسباب أخرى لهذا الاهتمام الخليجي إضافة لدعم المجهود العسكري في اليمن وحماية المصالح الأمنية الإقليمية من التهديدات الإيرانية والجماعات المتطرفة على المدى الطويل. يتمثل هذا الاهتمام أيضًا إلى أن دول الخليج، خاصة الإمارات والسعودية تعتبر أن الموانئ التجارية الجديدة في منطقة القرن الإفريقي يمكن أن توفر لها إمكانية الوصول إلى فئة المستهلكين المتسعة في إفريقيا، ومن ثم تأمل هذه الدول أن تمكنهم الاتفاقات باستخدام الموانئ في البحر الأحمر إلى جانب اليمن، في صياغة مستقبل التجارة البحرية في البحر الأحمر وغرب المحيط الهندي، خاصة مع نمو تجارة الصين مع المنطقة بسبب مبادرة الحزام والطريق. يأتي ذلك في إطار رؤى دول مجلس التعاون الخليجي وبحثها عن مصادر بديلة للطاقة وتنويع مصادر واردات الأغذية والذي يمثل دافعاً لها للاستثمار في إنتاج الأغذية في منطقة كالقرن الإفريقي بشكل جدي خاصة في أعقاب أزمة أسعار الغذاء العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، يمثل الأمن الغذائي والمائي مصلحة رئيسية للدول الخليجية في شرق إفريقيا، ولذلك تحاول تعزيز أمنها الزراعي من خلال الاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لاستثمارها في مشروعات زراعية كبرى في تلك البلدان. هناك أيضاً إمكانات هائلة للغاز الطبيعي المسال في إفريقيا جنوب الصحراء، ولكن هذه الفرص عليها الكثير من القيود بسبب التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المختلفة. يرى كثير من المختصين أن منطقة شرق إفريقيا هي الحدود الجديدة للغاز الطبيعي المسال، ليس فقط بالنسبة للقارة الإفريقية، ولكن أيضًا على المستوى العالمي، بسبب الاكتشافات الهائلة الأخيرة للغاز الطبيعي في المنطقة، حيث تمتلك موزمبيق وتنزانيا أكبر احتياطيات مثبتة من الغاز الطبيعي في شرق إفريقيا بطاقة مجتمعة تبلغ حوالي ٢٥٠ تريليون قدم مكعب،

منطقة شرق إفريقيا الحدود الجديدة للغاز المسال على المستوى العالمي بسبب الاكتشافات الهائلة الأخيرة للغاز الطبيعي في المنطقة

منذ ١٢ نوفمبر الماضي "تدرب الحوثيون على هجمات برمائية وإطلاق صواريخ وهمية تستهدف سفنًا بحرية وهمية

كما أن كينيا بلد آخر يحتمل أن يكون واعدًا للغاز الطبيعي المسال في شرق إفريقيا.

في هذا الإطار، أعلنت الحكومة السعودية في بداية ديسمبر ٢٠١٨م، عن تأسيس مجلس الدول المشاطئة للبحر الأحمر، وهو تجمع يضم ٧ دول عربية وإفريقية على شاطئ البحر الأحمر وخليج عدن يضم السعودية ومصر والسودان وجيبوتي، واليمن والصومال والأردن، وأشار بيان للحكومة السعودية إلى أن هذا الكيان يهدف إلى حماية التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية. وقال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير «إن هذا الكيان سيعزز الاستقرار والأمن والتجارة والاقتصاد بالمنطقة، ويسهم في إيجاد تناغم في هذه المنطقة الحساسة، ومنع أي قوى خارجية في لعب دور سلبي» ويأتي تكوين هذا التجمع في إطار سعي السعودية حماية سواحل تلك المنطقة من اعتداءات إيران، وجماعة الحوثي المدعومة من طهران. لم يقم هذا الدور بأي دور فعال حتى الآن في التأثير بأي شكل من الأشكال على الأوضاع المتفجرة في منطقة البحر الأحمر. وتترأس السعودية أيضاً منتدى البحر الأحمر الذي يضم ثماني دول ساحلية (باستثناء إسرائيل) وذلك لمعالجة قضايا غير سياسية تشمل القرصنة والتهريب والموارد البحرية.

تداخل الصراعات في منطقة القرن الإفريقي: نموذج مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال

لقد ظل القرن الإفريقي معقلاً للكثير من الصراعات العنيفة وانعدام الأمن لفترة طويلة، ولذلك فإن دول كالصومال وإثيوبيا والسودان جميعها تعاني بشكل متواصل من التشرذم والتفكك من خلال تحدي أساس الدولة نفسه. تقع في هذه المنطقة اثنين من أحدث الدول في العالم: جنوب السودان وإريتريا حيث يعكس ذلك مدى التعقيدات الأمنية والسياسية والمستوى الكبير من التفاعلات الأمنية المتداخلة. إن الصراعات التي تدور في القرن الإفريقي ترتكز على أسس وأسباب تاريخية تتداخل فيها القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتصنف إلى صراعات داخل تلك الدول وبين دول المنطقة نفسها. يعكس نمط إعادة تشكيل التحالفات والتوجهات على المستوى الإقليمي والدولي في دول القرن الإفريقي الهشاشة الأمنية والسياسية نسبة لعدم الاستقرار وتأثير الاضطرابات الوطنية والتدخلات الإقليمية والدولية. وكمثال للتغيرات في السياسات فإن السودان خلال فترة الحركة الإسلامية في التسعينات حليفاً هاماً لإيران، خاصة في تزويد حماس بالأسلحة في غزة وكذلك حزب الله في لبنان، ولكنه أعاد تشكيل علاقات متجددة ونشطة مع المملكة العربية السعودية بعد أن طرد السودان المسؤولين الإيرانيين في عام ٢٠١٤م. وقد استخدمت السعودية جماعات الضغط في الولايات المتحدة لرفع بعض العقوبات الاقتصادية على النظام السوداني في عام ٢٠١٥ م، واستثمرت منذ ذلك الحين في مليون هكتار زراعي، كما قام النظام في السودان بالموافقة على المشاركة في عاصفة الحزم في اليمن.

وكنموذج لهذا التداخل والاضطراب الأمني وتوازنات المصالح الجيوسياسية الترددات الأمنية والسياسية لمذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها في يناير ٢٠٢٤م، والتي وعدت فيها إثيوبيا الاعتراف بأرض الصومال كدولة مستقلة ذات سيادة، مقابل تأجير أرض الصومال لها مساحة ١٢ ميلاً من الأرض، بما في ذلك ميناء بحري، مما سيسمح لإثيوبيا بإنشاء قاعدة بحرية.

وتعتبر حكومة جمهورية الصومال أن دولة أرض الصومال الانفصالية جزءًا من أراضيها، حيث أعلنت عن بطلان هذا الاتفاق. ودعا رئيسها حسن شيخ محمود الصوماليين إلى "الاستعداد للدفاع عن الوطن"، في حين نظمت مسيرات في العاصمة الصومالية مقديشو ضد الاتفاق. في هذا الإطار قال كبير مستشاري الرئيس الصومالي إن الصومال مستعد لخوض الحرب لمنع إثيوبيا من الاعتراف بإقليم أرض الصومال الانفصالي وبناء ميناء هناك. على مدى عقدين من الزمن، عانت الصومال كثيراً من عنف حركة الشباب، التابعة لتنظيم القاعدة، مما يجعلها واحدة من أخطر البلدان في العالم. وعلى النقيض من ذلك، تتمتع أرض الصومال بالسلام نسبياً، ولكنها غير معترف بها من قبل أي دولة. ولن تعترف الحكومات الغربية بها حتى تعترف بها البلدان الإفريقية، ولكن زعماء القارة أحجموا عن الاعتراف بها، تأسيساً على سياسة الاتحاد الإفريقي ضد إعادة رسم الحدود الوطنية الموروثة عن المستعمر. على الرغم من ذلك فهناك وجود لتبادل قنصلي مع كينيا والولايات المتحدة وألمانيا وتركيا والمملكة المتحدة وفرنسا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وهو إجراء مثير للاهتمام تأتي خارج الأطر التقليدية.

وتعاني أرض الصومال من عدم القدرة على جذب الاستثمارات

من دون الاعتراف بها، كما أنها معزولة عن التمويل الدولي، الذي يتم توجيهه في الغالب عبر مقديشو. وقد قال وزير خارجية أرض الصومال، عيسى كايد في مقابلة مع صحيفة الأوبزرفر إن صفقة الميناء مع إثيوبيا «سوف تضفي الشرعية على تقرير مصيرنا» ويمكن أن تقود إلى «تأثير الدومينو» وهو التفاعل التسلسلي باعتراف دول أخرى باستقلالية الإقليم. وقال كايد: «الاعتراف هو ما كنا نناضل من أجله طوال هذا الوقت وهو أهم شيء يمكننا تقديمه لشعب أرض الصومال". لكن هناك ارتباكا بشأن مضمون الاتفاق بين أرض الصومال وإثيوبيا. ولم يعلن أي من الجانبين عن النص الكامل. وعندما تم إبرام الصفقة، قال رئيس أرض الصومال، موسى بيهي عبدي، إن إثيوبيا وافقت على منح الاعتراف الرسمي مقابل عقد إيجار لمدة ٥٠ عامًا لشريط من الساحل، والذي ستقوم بتطويره لأغراض «بحرية وتجارية». ومع ذلك، قالت إثيوبيا إنها وافقت فقط على «إجراء تقييم عميق تجاه اتخاذ موقف بشأن جهود أرض الصومال للحصول على الاعتراف».

لقد أصبحت إثيوبيا أكبر دولة غير ساحلية في العالم عام ١٩٩٣م، عندما انفصلت إريتريا مع ساحلها على البحر الأحمر. وفي أكتوبر ٢٠٢٢م، قال أبي احمد رئيس الوزراء الإثيوبي إن هذا خطأ تاريخي يهدد وجود إثيوبيا، مما أثار مخاوف من نشوب حرب مع إريتريا. وقال «في عام ٢٠٣٠م، من المتوقع أن يصل عدد سكاننا إلى ١٥٠ مليون نسمة، وهم لا يستطيعون العيش في سجن جغرافي». جيبوتي وهي إحدى دول المنطقة لديها تحفظات بشأن مذكرة التفاهم حيث أن استخدام أديس أبابا لميناء بربرة سيحرمها من ميزة كونها نقطة العبور الرئيسية لواردات وصادرات إثيوبيا، وهو ما يهددها بخسارة قدر كبير من دخلها من الرسوم والضرائب. كما تتخوف أريتريا من حصول إثيوبيا على قاعدة بحرية، حيث أنها تسعى دائما من عدم تمكن إثيوبيا الوصول لمنفذ بحري. من ناحية أخرى، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود إن مصر «لن تسمح لأحد بتهديد الصومال». يأتي ذلك أيضاً في إطار معارضة مصر لمشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير وانسحابها من المفاوضات حيث يضيف ذلك مزيداً من التعقيد الجيوسياسي. في المقابل، فإن أي تدهور في العلاقات الصومالية ـ الإثيوبية يمثل أيضاً تهديدًا للجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وقد تؤثر هذه التوترات على الوجود المشروع للجنود الإثيوبيين في الصومال. لدى إثيوبيا حاليًا ما لا يقل عن ٤٠٠٠ جندي منتشرين في الصومال كجزء من بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال وألف جندي آخر منتشرين كجزء من الاتفاقيات الثنائية مع الصومال. وتشكل القوات الإثيوبية ما بين ربع وثلث قوة بعثة الاتحاد الإفريقي البالغ قوامها ١٤ ألف جندي، وهي مسؤولة عن قطاعات في وسط وجنوب غرب الصومال المتاخمة لإثيوبيا. يشكل الاضطراب في العلاقة تهديدًا لجهود مكافحة الإرهاب الإقليمية، نظرًا للدور المهم الذي تلعبه إثيوبيا في محاربة حركة الشباب في الصومال، ومما لا شك فيه قيام حركة الشباب، التي تستفيد من المشاعر المعادية لإثيوبيا من صفقة الميناء، بزيادة هجماتها على القوات الإثيوبية لتعزيز التمويل والتجنيد.

خاتمة:

أصبح البحر الأحمر والقرن الإفريقي ساحة للتنافس الجيوسياسي الجديدة حيث تولي القوى العظمى والإقليمية اهتماما متزايدا لهذه المنطقة. إن بروز هذه المنطقة كساحة سياسية واقتصادية مشتركة يشكل خطر كبير ولكنه يوفر أيضاً فرصاً للتنمية والتكامل. لقد طرح ثابو مبيكي رئيس جنوب إفريقيا السابق الذي يرأس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابعة للاتحاد الإفريقي لمنطقة القرن الإفريقي منذ أعوام مصطلح «ساحة البحر الأحمر". وكانت الفكرة تتلخص في إنشاء منتدى دبلوماسي لا يشمل الدول الساحلية للبحر الأحمر فحسب، بل كل الدول الأخرى التي لها مصالح حيوية في البحر الأحمر وخليج عدن أو التي لها روابط سياسية وتجارية في هذه المنطقة. هذا النوع من المبادرات ربما تكون عملية خاصة وإن منطقة القرن الإفريقي معرضة لخطر حقيقي يتمثل في الصراعات العنيفة التي من شأنها أن تؤدي إلى تفتيت دوله، ومن ثم فقدان الاستقرار على ساحل البحر الأحمر، وزيادة تدفقات المهاجرين، انتشار الإرهاب ومخاطر كبيرة أخرى. لقد عانت المنطقة في الماضي وما تزال من نزاعات مختلفة مثل: حرب اليمن، الحرب الأهلية الصومالية، وحرب الاستقلال الإريترية، وحرب انفصال جنوب السودان، بالإضافة إلى نزاعات متقطعة بين إريتريا وإثيوبيا، والاضطراب الحالي داخل السودان وإثيوبيا. إن بؤر الأزمة المتعددة الأوجه في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي تحتاج إلى منهج شامل يتم تبنيه دولياً وإقليميًا للتمكن من التعامل مع قضايا المنطقة التي تتطلب حدًا معقولاً من المبدئية والعقلانية في سبيل السلام والاستقرار والأمن.

*باحث في قضايا الخليج والشرق الأوسط والقرن الإفريقي ـ عمل بوزارة الخارجية السودانية ـ ومستشارًا في وزارة الخارجية بدولة قطر

المنطقة تحتاج فهم ديناميات التنافس و إرادة جماعية لمواجهة المخاطر

حل أزمات البحر الأحمر يتطلب صيغ مقبولة للوفاق بين الأطراف المتشاطئة وعزل المنطقة عن الصراع الدولي

إن الحديث عن الأهمية الجيوسياسية والتاريخية للبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي، ليست وليدة اليوم، حيث كان للمنطقة دورًا مؤثرًا في العصور القديمة، وكانت محط أنظار القوى والامبراطوريات المهيمنة، لأهميتها الاستراتيجية وإطلالتها على طرق التجارة الدولية البرية والبحرية، ومنذ القرن الـ ١٥ ازداد التنافس الغربي على النفوذ بهذه المنطقة، بل وتحول لصراع في الكثير من الأحيان.

د. محمد عصام لعروسي

أدركت القوى الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا الأهمية الأمنية والاقتصادية للمنطقة، مما دفعها إلى إنشاء قواعد عسكرية في الموانئ الرئيسية على البحر الأحمر، بما في ذلك مصر وإريتريا وجيبوتي والصومال واليمن. واستمر هذا التوجه خلال مرحلة الحرب الباردة، وسلكت نفس النهج الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي البائد.

يشير الواقع الراهن إلى أهمية وخطورة أدوار «الفواعل الإقليمية والدولية في القرن الإفريقي، حيث تؤكد كافة المؤشرات والمعطيات أن مجمل المتغيرات الراهنة في المنطقة، في ظل وجود الفواعل الإقليمية والدولية والهيئات غير الحكومية من جماعات متطرفة مليشيات عسكرية، تتجه نحو تحفيز الصراع واستمراره بين الفواعل الرئيسية والثانوية. ومن ثم فقد أضحت موازين القوة وما يرتبط بها من توازنات دولية وإقليمية، تمثل أحد العوامل المهمة لضرورة إعادة الصياغة الجيوسياسية لأمن المنطقة، وتوسيع رقعة الخارطة الجيوبولتيكية أكثر لتشمل أغلب دول شرق إفريقيا وإقليم البحيرات العظمى.

تحاول الورقة البحثية الوقوف على التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية للقرن الإفريقي والبحر الأحمر، والتهديدات التي تحيق بدول المنطقة والتي تجعل منها منطقة ممزقة ومنقسمة على نفسها (Fragmented Region) من جهة النزاعات الأهلية والإقليمية التي تعرفها منطقة القرن الإفريقي، ومن جهة ثانية: المخاطر الأمنية التي تعرفها منطقة البحر الأحمر مع التدخل الحوثي في الحرب على غزة من خلال اعتراض السفن وضربها وعرقلة الممرات البحرية وخاصة باب المندب وخليج عدن. كما تحاول الورقة تقديم رؤية واضحة عن دور الفواعل الدولية والإقليمية في زعزعة استقرار المحيط الإقليمي والدولي، وتأثير استمرار الأزمات في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا على طبيعة النظام الأمني الفرعي والإقليمي والدولي، مما يجعل من المعضلة الأمنية مسألة ذات أهمية مركبة ومعقدة ومتشابكة تتطلب قراءة جديدة وأدوار وسياسات مختلفة تنأى عن الصراعات وتحقق الحد الأدنى من التعاون والتعايش بين دول المنطقة.

أولًا: القرن الإفريقي منطقة جيوسياسية هامة

تحتل منطقة القرن الإفريقي مكانة جيوسياسية كبيرة وحيوية من الناحية الجغرافية، اعتبارًا من أن بعض دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر؛ ومن ثم فإن المنطقة تتحكم في طرق التجارة العالمية، وقد زاد من أهميتها الاستراتيجية كونها تمثل منطقة اتصال مع شبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط، فالموانئ وحاملات النفط

أهمية إعادة الصياغة الجيوسياسية لأمن المنطقة وتوسيع الخارطة الجيوبولتيكية لتشمل دول شرق إفريقيا وإقليم البحيرات العظمى

والغاز والاتجار بالبضائع والأسلحة وعبور الأشخاص عوامل جعلت منها نقطة جذب دولية لا محيد عنها.

وتُعزى أهمية هذه المنطقة جغرافياً إلى كونها تقع داخل الإقليم الذي أضحى يعرف باسم «قوس الأزمة»، ويتمثل عنصر الارتكاز الأخر في البعد الاقتصادي، الذي يعد ملمحاً آخر لأهمية القرن الإفريقي بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية، ومرد ذلك أن دول القرن الإفريقي غنية بالثروات الطبيعية، سواءً النفط أو الذهب أو اليورانيوم أو الغاز الطبيعي، كما تملك ثروة مائية هائلة تجعلها أحد أكبر مخازن المياه في العالم، وثروة حيوانية هائلة.

إضافة إلى احتياطيات النفط والغاز والحياة البحرية والشحن وخدمات الموانئ. ويقدر المحللون أن الصومال تمتلك حوالي ١١٠ مليارات برميل من احتياطيات النفط البرية والبحرية، مما يجعلها سابع أكبر دولة في العالم من احتياطيات النفط. علاوة على ذلك، يقال إن الصومال تمتلك ما يقرب من ٤٤٠ تريليون قدم مكعب من الغاز البحري، مما قد يجعلها رابع أكبر حامل لاحتياطيات الغاز على مستوى العالم.

من الناحية الأمنية والعسكرية، أصبحت المنطقة ساحة للمنافسة بين القوى الدولية والإقليمية، بما في ذلك أمريكا والصين وروسيا، الذين يشكلون منافسين عالميين استراتيجيين. وتتمتع قوى دولية كبيرة، مثل الاتحاد الأوروبي وأعضائه والهند ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى تركيا وإيران في المنافسة على المنطقة، وإضافة إلى البحر الأحمر فقد أصبح القرن الإفريقي جزءاً لا يتجزأ وحلقة وصل بين الأنظمة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والمحيطين الهندي والهادئ، والبحر الأبيض المتوسط، وبالتالي، فإن التطورات في القرن الإفريقي لا تعني هذه المناطق فحسب، بل تؤثر أيضًا بشكل مباشر على بيئاتها السياسية والاقتصادية والأمنية.

يمكن فهم التداخل الحاصل بين البحر الأحمر والخليج والقرن الإفريقي جزئيًا من خلال منظور الانقسام، مع وجود مفاهيم متناقضة للبحر الأحمر باعتباره سمة موحدة أو مثيرة للانقسام. في حين شكلت المنطقة ولفترة طويلة فضاءً جيدًا لتفاعل الشعوب والدول عبر هذا الطريق البحري الضيق، فإن الاتجاهات العالمية تذهب في اتجاه توسيع فجوة التفاوت بين الدول القوية والضعيفة في المنطقة، وتحول مراكز السلطة، وزيادة الهجرة، والمطالب الشعبية بالديمقراطية، والمنافسة التجارية البحرية الشديدة،

الصومال تمتلك ١١٠ مليارات برميل احتياطيات نفطية ما يجعلها سابع أكبر دولة في العالم في احتياطيات النفط

وأصبحت الحدود غير واضحة عبر البحر الأحمر بشكل لم يسبق له مثيل، مما يطرح العديد من التساؤلات عن طبيعة النظام الإقليمي الناشئ، سواء كان تعاونيًا أو تنافسيًا أو فوضويًا.

ومن منظور جيوستراتيجي، يستعد القرن الإفريقي لنظام جديد تشعل شرارته التعبئة السياسية الوطنية في دول المنطقة والمنافسة العالمية المرتبطة بالمواقف الاستراتيجية التي تتخذها القوى الكبرى تجاه إفريقيا. وتمتد المنافسة في منطقة البحر الأحمر إلى طرق الإمداد والأسواق الواسعة.

ثانيًا: دور البحر الأحمر في السياسة الدولية

يعتقد بعض المحللين الاستراتيجيين أن العديد من المؤشرات والتطورات تمهد الطريق لصراع وتنافس أكثر حدة في منطقة البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي، حيث اكتسبت أنماط التفاعل أهمية استراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي. إن وجود العديد من القواعد والتجمعات العسكرية الأجنبية على طول الشواطئ الغربية للبحر الأحمر قد أدى إلى ظهور حقائق مادية جديدة لا تجعل المنطقة أكثر عرضة لعدم الاستقرار فحسب، بل تعيق أيضًا وتيرة التنمية التجارية والاقتصادية للعديد من دول المنطقة.

تواجه بعض دول البحر الأحمر، وخاصة تلك الواقعة في القرن الإفريقي، توترات داخلية ومتبادلة ترجع جذورها أو تغذيها الصراعات العرقية والاثنية، على سبيل المثال، تظهر الدولة الصومالية العديد من مظاهر الهشاشة الشديدة التي تستغلها مختلف الأطراف الأجنبية. إن التوتر بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، الناجم عن الخلافات حول السلطة السياسية، وتوزيع الثروة وعائدات النفط، وسلوك بعض حكومات الولايات على مستوى العلاقات الخارجية، يزيد من تقويض استقرار الولاية وفعاليتها.

وتمتلك الدول الساحلية في المنطقة العديد من الموانئ، بما في ذلك السويس وجدة وبورتسودان والحديدة والعقبة وجيبوتي. وإذا تم التعاون بينها بشكل فعال، يمكن لهذه الموانئ أن تعزز نظام الأمن في المنطقة من خلال إعادة تركيز مختلف التسويات والاعتبارات الإقليمية والدولية التي ساهمت في زيادة الهشاشة الأمنية.

تتنوع دوافع انعدام الأمن في هذه المنطقة، ولكنها تتمحور أساسًا حول الحروب والمواجهات بالوكالة والمنافسات الإقليمية. لقد تحولت القرصنة قبالة سواحل الصومال -التي كانت في السابق القضية الأمنية الأولى في محيط البحر الأحمر -إلى عامل ثانوي من عوامل عدم الاستقرار، بفضل عملية بحرية دولية ضخمة بدأت في عام ٢٠٠٨م، ومنذ ذلك الحين، حلت الحرب في اليمن محل القرصنة كتهديد حقيقي للأمن في المنطقة.

ثالثًا: القرن الإفريقي: المخاطر والتحديات

كشفت العديد من التقارير من أن الصراعات الإقليمية والنشاط العسكري المتزايد والتوترات السياسية المتصاعدة في البحر الأحمر، لا تزال تشكل تهديدات للسفن التجارية العابرة لهذه المناطق. ومع تصاعد الصراع بين إسرائيل وغزة، تصاعدت التوترات في منطقة جنوب البحر الأحمر بشكل أكبر، كرد فعل لما تقوم به إسرائيل من إبادة جماعية للفلسطينيين في قطاع غزة.

إن ما بدأ على شكل انتفاضة سياسية وحرب أهلية في اليمن، في أعقاب الإطاحة بالرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح في عام ٢٠١٢م، سرعان ما أصبح مسرحًا آخر للنفوذ الإيراني سعيًا للتفوق الإقليمي، عندما دعمت إيران المتمردين الحوثيين في اليمن. إن الحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة دفع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للإسراع إلى دعم الحكومة الشرعية ومواجهة الحوثيين المدعومين من طهران، وتطورت الحرب بسرعة كبيرة وتحولت إلى تهديد كبير للمبادلات التجارية وحركة للشحن ونقل البضائع في البحر الأحمر.

نفذت قوات الحوثي عشرات الهجمات على السفن الدولية قبالة سواحل اليمن، بدءاً بهجمات صاروخية غير متطورة نسبياً، واستخدم الحوثيون صواريخ مضادة للسفن، بما في ذلك صاروخ C-٨٠٢ الصيني الصنع ونظيره الإيراني، صاروخ نور. كما قامت القوات السعودية بنزع أسلحة العديد من الألغام التي زرعها الحوثيون والتي تم اكتشافها في الممرات البحرية الدولية.

من جهة أخرى، أصبحت منطقة القرن الإفريقي مرتعًا للصراعات العنيفة وانعدام الأمن. وبالرغم من ذلك، فإن التغييرات السياسية التي حصلت في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أنعشت الآمال في إمكانية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية والاستقرار. في الصومال: تم انتخاب محمد

عبد الله محمد (المعروف باسم "فارماجو") رئيسًا للبلاد في عام ٢٠١٧م، وهذا الأمر كان منبع تفاؤل حذر بين الكثير من المراقبين الدوليين الذين كانوا يأملون أن ينجح الصومال في تحقيق التقدم والقضاء على المتمردين الإسلاميين «جماعة حركة الشباب المجاهدين» عادة المعروفة باسم حركة الشباب؛ ودفع عملية عجلة التحول الديمقراطي والتنمية في البلاد إلى الأمام.

وفي عام ٢٠١٨م، قادت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي العديد من الاحتجاجات العامة وتعرض التحالف في إثيوبيا لضغوط من أجل الإصلاح، حيث تولى آبي أحمد منصب رئيس الوزراء، وقد رحب المجتمع الدولي برئيس الوزراء الجديد، الذي نجح في التوصل إلى اتفاق السلام طويل الأمد مع إريتريا البلد المنافس. وقد تلقى الاتفاق إشادة دولية كبيرة باعتباره خطوة حقيقية للاستقرار في المنطقة.

لكن تحطمت كل الآمال بشأن استقرار الوضع في منطقة القرن الإفريقي، حينما اندلعت في نوفمبر ٢٠٢٠م، حرب أهلية في إثيوبيا، وتشير التقديرات إلى أنها أدت إلى مقتل حوالي ٦٠٠ ألف شخص واندلعت الحرب بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي، في منطقة تيغراي بإثيوبيا. ووقعت الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي اتفاقية وقف الأعمال العدائية في أواخر عام ٢٠٢٢م، ولكن الاضطرابات الرئيسية التي بدأت قبل الحرب لا تزال دون حل، ولا تزال الحرب في تيغراي مستمرة وتسهم في زعزعة استقرار إثيوبيا.

وفي الصومال، على إثر تأخر الانتخابات ومحاولة الرئيس الصومالي فرماجو التمديد لولايته، قاد هذا الأخير البلاد إلى حافة الحرب الأهلية في عام ٢٠٢١م، واستقر الوضع السياسي الداخلي إلى حد ما عندما أجريت الانتخابات في مايو ٢٠٢٢م، وأسفرت الانتخابات عن فوز حسن شيخ محمود الذي شغل بالفعل منصب الرئيس من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧م، حيث تولى المنصب للمرة الثانية. وبالرغم من ذلك، ظل البلد يعيش على إيقاع اللايقين والهشاشة الأمنية؛ ولا تزال حركة المجاهدين الشباب تسيطر على مناطق واسعة من الصومال وتتواصل المواجهات العنيفة بين الميليشيات العشائرية، وكذلك بين الميليشيات والقوات الحكومية بشكل متكرر.

ودخل السودان في عملية انتقالية تاريخية في عام ٢٠١٩م، عندما أطيح بالرئيس عمر البشير على إثر الانقلاب العسكري، مما تسبب في العديد من التداعيات الإقليمية والدولية، كما أعرب المجتمع الدولي عن رغبته في تغيير النظام السوداني وتطوير الحياة السياسية والدستورية في السودان.

لكن شهد السودان في ٢٠٢١م، انقلابًا عسكريًا آخر، حيث نشب الصراع بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو، ذهب ضحية هذا الصراع مئات الآلاف من المقاتلين، كما غادر عدد كبير من السودانيين أراضيهم وبيوتهم بسبب الحرب الأهلية.

وتعرض الوضع الأمني في جنوب السودان للتدهور والتراجع مرة أخرى، على الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق السلام الموقع سنة ٢٠١٨م، وتشكل جيبوتي وإريتريا استثناءات قليلة للاستقرار النسبي في المنطقة، على الرغم من أن دولة جيبوتي تشهد حوادث عنف غير منتظمة بما في ذلك الدور المتنامي للجماعات المتمردة وتورط إريتريا بشكل كبير في حرب تيغراي.

رابعًا: تضارب استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية

لعبت الأهمية الاستراتيجية للقرن الإفريقي، وكذلك العوامل الثقافية والسياسية الأخرى، دورًا كبيراً في زيادة التدخلات الدولية من أجل السيطرة والنفوذ، وهو ما شكل إلى حد كبير تطور الأحداث التاريخية ومآلاتها في المنطقة، بيد أن درجة ومستوى هذه التدخلات تباينت عن الفترات الحديثة، ولا أدل على ذلك من أن القرن الإفريقي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالصراع العربي / الإسرائيلي، مما أدرجه، في تقديرات بعض المحللين والمراقبين ضمن منظومة الشرق الأوسط.

واجتذبت صراعات المصالح قوى دولية أخرى على رأسها الصين، وروسيا، وإيران، والهند، واليابان، إضافة إلى القوى الغربية ذات المصالح التقليدية، وإسرائيل. كما أسهمت حدة التنافس الدولي على الثروة والنفوذ وكثرة اللاعبين الدوليين وانهيار الدولة الصومالية ومستجدات الإرهاب والقرصنة، في إضفاء مزيد من الإشكاليات على مجمل التعقيدات التي تواجه منطقة القرن الإفريقي.

التطورات في القرن الإفريقي لا تعني دولها فحسب بل تؤثر أيضًا بشكل مباشر على بيئاتها السياسية والاقتصادية والأمنية

يستعد القرن الإفريقي لنظام جديد تشعل شرارته التعبئة في المنطقة وتنافس القوى الكبرى تجاه إفريقيا

يبقى القرن الإفريقي يحتل الأهمية الاستراتيجية، إقليميًا ودوليًا، وهذا ما يدفع الدول الكبرى، وأبرزها أمريكا والصين وروسيا وأوروبا من أن يكون لها تواجد عسكري لحماية مصالحها في القرن الإفريقي، البحر الأحمر وباب المندب. وما يثير الهواجس أن الدول الواقعة عند القرن الإفريقي تعاني الكثير من الهشاشة وعدم الاستقرار، وأبرزها الصومال، وهذا ما دفع أمريكا ودول أخرى لاتخاذ جيبوتي مقراً لعملياتها في حماية الملاحة البحرية، لموجهة عمليات الجماعات المتطرفة وأبرزها جماعة "الشباب" الصومالية المتطرفة.

تعتمد واشنطن على الطائرات المسيرة لتنفيذ عمليات ضد الجماعات المتطرفة وفي عمليات الاستطلاع أكثر من نشر قواتها على الأرض، وهذا لا يعتبر حل جذري للأزمات في المنطقة، ولا يحد من قدرة الجماعات المتطرفة المتنامية في المنطقة وتهديدها للملاحة البحرية في القرن الإفريقي - يعني أن تمدد الفوضى في السودان والصومال وإثيوبيا بدعم من دول أخرى، التي تسعى لاستغلال الفوضى لصالحها، خاصة في حالة عدم وجود تدابير استباقية للأطراف الدولية والإقليمية.

لا يوجد تأثير كبير للاتحاد الأوروبي في القرن الإفريقي رغم وجود "قوة أتلانتا " ويعود السبب إلى اختلاف أولويات المصالح في إفريقيا أبرزها فرنسا، وكذلك لا ترتقي قوة "أتلانتا" إلى قوة رافعة للقرار الأوروبي، وهذا يعني أن دور الاتحاد الأوروبي سوف يبقى محدوداً في القرن الإفريقي، ويبقى تابعاً للقوات الأمريكية.

إن سيادة الفوضى والاضطراب في السودان مرشحة إلى الاستمرار والتمدد عبر الحدود، وهذا يعني ما يحدث في السودان له انعكاسات أمنية خطيرة على منطقة الساحل الإفريقي ودول القرن الإفريقي بالتوازي مع غرب إفريقيا عبر تشاد. الاضطرابات المتواصلة في السودان قد تسهم لا محالة في عودة أنشطة الجماعات المتطرفة في الساحل الإفريقي وممرات الملاحة الدولية، وهذا يتطلب من الأطراف الدولية الفاعلة اتخاذ خطوات استباقية لإيجاد حل سياسي في السودان وكذلك اتخاذ تدابير أمنية عسكرية في القرن الإفريقي.

خامسًا: تأثير الحرب في غزة على أمن منطقة البحر الأحمر

تزايدت الاشتباكات بين السفن العسكرية والتجارية في البحر الأحمر منذ بدء الحرب على غزة في أكتوبر الماضي. وقد شمل ذلك قيام الحوثيين في اليمن بمهاجمة السفن العابرة للبحر الأحمر. إضافة إلى هجمات بطائرات بدون طيار وصواريخ على إسرائيل. وامتد الصراع في غزة إلى البحر الأحمر، حيث تورطت فيه إيران من خلال حلفائها الحوثيين، ونتيجة لذلك أنشأت واشنطن قوة عمل بحرية في المنطقة.

وانطلاقاً من طموحها لتنويع اقتصادها، قامت المملكة العربية السعودية بتعزيز العلاقات الأمنية في المنطقة، وتحديث الأسطول السعودي في البحر الأحمر، ودعم المبادرات المتعددة الأطراف، بما في ذلك القوات البحرية التي تقودها أمريكا، حيث يعد الاستقرار في منطقة البحر الأحمر أمرًا بالغ الأهمية للعديد من خطط التنمية السعودية، فبالنسبة للنفط تعد محطة خط أنابيب ينبع على البحر الأحمر أمرًا بالغ الأهمية للسعودية لتصدير النفط.

ولمواجهة أنشطة الحوثيين في البحر الأحمر، أعلنت واشنطن عن تشكيل تحالف بحري دولي أسمته «حارس الازدهار» في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣م، وهي مبادرة أمنية متعددة الجنسيات تضم أعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعدة حكومات تحت مظلة فرقة العمل المشتركة للقوات البحرية المشتركة ١٥٣. التي تأسست عام ٢٠٢٢م، لتعزيز الأمن البحري في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، لكن مع رفض انضمام العديد من الدول الغربية والعربية باستثناء البحرين لهذا التحالف البحري، فإن تأثير مثل هذه القوة البحرية قد يكون محدودًا ولن يفلح في إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة.

عقب تشكيل التحالف، هدد الحوثيون بمهاجمة سفن الدول المشارك فيه واستهداف مصالحها، وضرب القطع البحرية الأمريكية في المنطقة، وكشف الحوثيون عن قدراتهم الصاروخية، وأكدوا استعدادهم للتصدي للتحالف، الذي يشكل برأيهم جزءًا من العدوان على الفلسطينيين وقطاع غزة، وأعلنوا أن إيقاف هجماتهم مرهون بتوقف العدوان الإسرائيلي على غزة وفك الحصار عن القطاع.

من الناحية الاقتصادية والتجارية، تتسبب الهجمات الحوثية في تغيير مسار العديد من السفن حول رأس الرجاء الصالح، ما

يتسبب في تعطيل سلاسل التوريد وارتفاع تكلفة الإنتاج. وربما أن التأثير المباشر سوف يكون على الاقتصاد المصري، الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات قناة السويس، وسيكون التأثير على سلاسل التوريد العالمية من خلال ارتفاع تكلفة النقل والتأمين.

سادسًا: هل من حلول للمعضلة الأمنية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي؟

تظل المعضلة الأمنية في منطقة البحر الأحمر ودول القرن الإفريقي، مرتبطة بالأساس أولاً: تضارب الاستراتيجيات والمصالح بين القوى الدولية والإقليمية، حيث لم تسع الدول الكبرى إلى تحقيق السلم والأمن في المنطقة خاصة في إثيوبيا والصومال والسودان، ثانيًا: ظلت الحروب والنزاعات الأهلية ولا زالت تمزق أوصال المنطقة، ثالثًا: تتسابق بعض القوى الإقليمية كإيران وتركيا للهيمنة على بعض الموانئ البحرية كما هو الشأن بالنسبة لميناء سواكن الذي تهيمن عليه تركيا بالإضافة إلى الحضور الصيني والروسي.

وبالرغم من مطالبة قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٢٢، الذي تم اعتماده في ١٠ يناير ٢٠٢٤م، الحوثيين بوقف الهجمات وإطلاق سراح جميع البحارة المحتجزين كرهائن، مع الإشارة إلى حق الدول الأعضاء في الدفاع عن سفنها، فإن عدم وجود وقف لإطلاق النار في غزة باعتباره السبب الجذري لاتساع دائرة الصراع لتشمل منطقة البحر الأحمر وعدم الحث على اتخاذ إجراءات تمنع المزيد من التصعيد وتبني استراتيجيات أمنية محايدة بناء على منظومة الأمن الجماعي سوف يضاعف من الأزمات في المنطقة واستمرار الحروب غير المتناهية.

كما أن ارتباط نظام الأمن في الشرق الأوسط مع نسق الأمن في منطقة البحر الأحمر ودول القرن الإفريقي، سوف يشكل نقطة ارتكاز للجماعات والمليشيات المسلحة التي تبنى تدخلاتها على أساس شرعية المقاومة وغيرها من العوامل الأيديولوجية، في حين تستغل دول أخرى الوضع لاستدامة الأزمات وإضعاف المنطقة فمن جهة أولى، توظف إيران جماعة أنصار الله الحوثي وغيرها من المليشيات للتدخل غير المباشر في المنطقة ومن جهة ثانية، فإن استمرار العنف الإسرائيلي في المنطقة، سوف يساهم في اتساع دائرة الصراع لتشمل مناطق أمنية أخرى بعيدة جغرافيًا عن منطقة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني .

خاتمة

اعتبارًا للأهمية الجيوسياسية لمنطقة البحر الأحمر ودول القرن الإفريقي، فإن حل أزمات المنطقة والتوصل إلى صيغ مقبولة بين الأطراف المتصارعة والمتنافسة، وعزل المنطقة عن جحيم التدخل الدولي، تبقى من أهم الأولويات العاجلة لدول وشعوب المنطقة خصوصًا دول الخليج العربي التي تحتاج إلى هذا العمق الاستراتيجي في علاقاتها الأمنية والاقتصادية والتجارية، لكون منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، تعتبر معبرًا للتجارة العالمية ونقطة التقاء حضارية لدول وشعوب القارتين الآسيوية والإفريقية.

تحتاج المنطقة إلى فهم وقراءة جديدة لآليات وديناميات التنافس والتعاون المتعدد الأقطاب وإلى إرادة جماعية لمواجهة المخاطر المحدقة بها، ومن أهم العوامل التي قد تخدم نظام الأمن المتحور والمتناغم مع حاجة ومصالح هذه الدول، أولاً: العمل على تصفير الأزمات من خلال علاقات متوازنة واستدامة الحوار والتفاعل الإيجابي بين القوى الإقليمية في المنطقة، ثانيًا: الحد من الوكلاء غير النظاميين المدعومين من قبل بعض القوى كجماعة أنصار الله الحوثي في اليمن والميليشيات الشيعية والسنية على حد سواء، والتي تهدد الأمن الإقليمي والدولي ثالثًا: استمرار الأدوار الإقليمية الفاعلة لدول الخليج العربية وتوحيد كلمتها بقيادة المملكة العربية السعودية التي أصبحت تنأى بشكل واضح عن الاستقطاب الدولي وتنهج سياسات مستقلة على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي بما يتجاوب مع مصالحها وأولوياتها واستراتيجياتها المستقبلية.

*مدير عام مركز منظورات للدراسات الجيوسياسية والاستراتيجية ـ المغرب

تأثير تحديات الأمن في البحر الأحمر والقرن الإفريقي على الاقتصاد العالمي

استمرار هجمات الحوثيين في البحر الأحمر يشجع الشركات على إيجاد طرق إمداد بديلة

تُشكل الممرات المائية أحد أهم مرتكزات القوة بمختلف أبعادها لدورها المهم على الصعيدين الاستراتيجي والأمني في حفظ الأمن العالمي، فهي الداعم الأكبر لحسم الصراعات والتحكم الإقليمي والدولي، وفي هذا الإطار تأتي الأهمية الجيو استراتيجية للبحر الأحمر والقرن الإفريقي للدول الكبرى ودول الإقليم للاستفادة من المقومات الاقتصادية، حيث تشكل منطقة القرن الإفريقي موقعًا جغرافيًا مُميزًا يربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر، وطريق التجارة

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

الدولية للنفط والغاز بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، لاسيما إذ علمنا بأنه تمر في البحر الأحمر نحو (١٠٪) من تجارة العالم، ونحو (٦٠٪) من احتياجات أوروبا من الطاقة، وإجمالاً يمر في مياهه (٣٠٪) من نفط العالم. وتُعد الدول المتشاطئة له من أهم المراكز العالمية لإنتاج الموارد الطاقوية. علاوة على ما يضُمه البحر الأحمر من مخزون نفطي وثروة سمكية ومحلية، ومختلف أصنافِ الحيواناتِ والنباتات البحريّة، كاللؤلؤ والمرجان والمحار والإسفنج.

يأتي هذا المقال للتسليط على المخاطر التي تواجه الملاحة في البحر الأحمر، وتأثير هذه المخاطر على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والدول المتشاطئة على البحر الأحمر، وتأثيرها أيضًا على حركة التجارة الدولية، وسرعة الإمدادات التجارية وسلاسل التوريد العالمية وزيادة كلفة النقل البحري جراء تغيير مسارات إبحار السفن التجارية من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح، وتأثير ذلك على اقتصادات دول المنطقة، ونسب النمو المتوقعة.

أولاً-الأهمية الجيواقتصادية للبحر الأحمر والقرن الإفريقي:

تكمن الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر في مرور (١٢٪) من النفط الذي تنقله الناقلات في جميع أنحاء العالم، وتقريباً القدر نفسه من الغاز الطبيعي المسال فيه. وزادت أهمية البحر الأحمر وقناة السويس في العامين الماضيين، ليس فقط بالنسبة للسفن التي تنقل البضائع بين آسيا وأوروبا، ولكن أيضاً لشحنات النفط والغاز الطبيعي المسال. وحاولت الدول الأوروبية التوقف عن شراء الوقود من روسيا بعد غزوها لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢م، لذلك زادت روسيا بشكل حاد من النفط الذي تشحنه عبر قناة السويس، ومعظمه إلى الهند، في حين كثفت أوروبا مشترياتها من الغاز الطبيعي من الشرق الأوسط، من خلال قناة السويس أيضاً.

وعلاوة على أهمية البحر الأحمر في نقل النفط والغاز، تتواجد فيه المعادن ذات القيمة العالية والتي تعمل على دعم اقتصادات الدول المتشاطئة، وتتمثل هذه المعادن في الرواسب النفطية والرواسب المتبخرة، كالهاليت والسيلفيت والجبس والدولوميت.

تمر في البحر الأحمر (١٠٪) من تجارة العالم و (٦٠٪) من احتياجات أوروبا من الطاقة ويمر في مياهه (٣٠٪) من نفط العالم

والمعادن الثقيلة، كالرصاص والذهب والفضة والزنك والحديد والنحاس والكبريت والفوسفات. ويعطي مخزون النّفطِ في البحر الأحمر أهميّة كبيرة، بالإضافة للثروة الملحيّة والسمكيّة، ومختلف أصنافِ الحيواناتِ والنباتات البحريّة، كاللؤلؤ والمرجان والمحار والإسفنج. تغذّي الأمطار الموسميّة في البحر الأحمر الجانب الزراعيّ للدول المطلةِ عليه، كما أنّ مياه البحر الأحمر تُستخدم كمصدرِ مياهٍ للاستخدام البشريّ والزراعيّ.

كما يوفر البحر الأحمر بيئة جاذبة للسياحة، حيث تنتشر المنتجعات السياحية الشهيرة في عدة مدن كشرم الشيخ والغردقة ودهب ومرسى علم في مصر. كما وأصبح من الوجهات المفضلة عالمياً لممارسة نشاطات الغوص والسباحة، بفضل مياهه الدافئة طوال العام، وتميزه ببيئة بيولوجية غنية وفريدة. وقد أنشئت على سواحله موانئ مهمة، تسهم بشكل فعال في النشاط التجاري ودعم الدخل القومي للدول المطلة عليه، حيث تؤمن هذه الموانئ نقل الموارد الطاقوية والمنتجات المعدنية والبضائع العامة، وتقدم خدمات الملاحة للسفن العابرة. ومن أهم هذه الموانئ: ميناء جدة وينبع السعوديان، وعدن في اليمن، وإيلات في فلسطين المحتلة، والسويس وسفاجا المصريان، وسواكن في السودان، ومصوع وعصب الإريتريان، وميناء جيبوتي. ومن المدن الأخرى الّتي تطل على البحر الأحمر، والّتي اكتسبت أهميّة اقتصاديّة كبيرة، مدينة العقبة الأردنية، التي لها أهمية خاصة على مستوى السياحة في الأردن، لما يتميز به ساحلها من جمال، وحُسن، وروعة، إلى جانب خدماتها الاقتصادية، خاصة على مستوى التبادل التجاري البحري بين المملكة والدول الأخرى التي ترسل بضائعها عبر وسائل النقل البحرية إليها، وُيعد ميناء العقبة الميناء الوحيد الذي تستقبل فيه الأردن النفط من الدّول والغاز الطبيعيّ تحديداً من مصر، وتصدّر منه الخامات كالبوتاس والفوسفات. كما يُعد ميناء بورتسودان الذي يقع على البحر الأحمر ميناء بورتسودان، أكبر وأشهر الموانئ في السودان، إذ يبلغ طوله ٦ كم وعرضه ٢,٥كم، ويمثل الرئة التي يتنفس منها الاقتصاد السوداني لاسيما في ظل الأوضاع السياسية غير المستقرة التي يعيشها السودان اليوم.

وتكمن أهميّة البحر الأحمر للاقتصاد المصري بالثروة السمكيّة التي تحصل عليها محافظة البحر الأحمر من خلال امتداد المصايد على الشاطئ. كما يقدّم البحر الأحمر جذباً سياحيّاً للمنطقة وبالتالي يخلق فرص عمل لسكان المنطقة، ويزيد من

تحويل مسار السفن من مضيق باب المندب إلى رأس الرجاء الصالح سيرفع من تكاليف النقل بحدود (١٠٠) دولار لكل حاوية

الدخل القوميّ. وتتبع لمصر (٢٢) جزيرة داخل البحر الأحمر تتميّز بتنوّع الحياة البحريّة فيها. أما بالنسبة للسعودية، فقد استغلّت ساحل البحر الأحمر لتبني عليه أكبر وأهم ميناء في المملكة، ميناء جدّة الإسلاميّ. إذ يستقبل الميناء أكثر من (٤) آلاف سفينة سنويّاً. ويشكّل الميناء نقطة استقبال لحجّاج البيت الحرام من الدول الإفريقيّة. وتسعى السعودية اليوم انطلاقاً من رؤيتها ٢٠٣٠، على تطوير حوالي (٢٠٠) كيلو متر على طول سواحل البحر الأحمر، يقع ضمن نطاق (٥٠) جزيرة صغيرة، لتعزيز المبادرات السياحية التي تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن موقع مدينة نيوم المستقبلية سوف يكون داخل هذا الشريط الساحلي.

ثانياً–تأثير تحديات الأمن المتصاعدة في البحر الأحمر على حركة التجارة الدولية

أثرت الأحداث الجارية في منطقة البحر الأحمر والمخاوف الأمنية على شركات الشحن، حيث قامت (١٨) شركة شحن تغيير مسارها إلى رأس الرجاء الصالح، مما يعني ارتفاع الكلفة يقابلها زيادة في مدة الرحلات تصل إلى (٢٠) يوماً، بالمقابل، يترقب المستهلكون زيادة سعرية ناتجة عن ذلك التحول، لاسيما في ظل إعلان مسؤولين في مجال الخدمات اللوجستية أن أكثر من (٢٠٠) مليار دولار من التجارة الدولية غيرت مسارها عن طريق الملاحة البحرية الحيوية في الشرق الأوسط، نحو رأس الرجاء الصالح. وتضاعفت تكلفة شحن الحاويات من الصين إلى البحر الأبيض المتوسط بما يفوق ٤ أضعاف منذ أواخر نوفمبر الماضي. كما أن هناك أكثر من ٥٠٠ سفينة حاويات كانت تبحر في العادة عبر البحر الأحمر من وإلى قناة السويس، وتحمل كل شيء بداية من الملابس والألعاب إلى قطع غيار السيارات، لكنها أصبحت مضطرة لإضافة أسبوعين لمسار سفرها حول رأس الرجاء الصالح بالجزء الجنوبي من إفريقيا، ويشكل هذا ربع سعة شحن الحاويات في العالم تقريباً، وفق منصة الخدمات اللوجستية الرقمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد مرت (١٥٠) سفينة عبر قناة السويس خلال الأسبوعين الأولين من شهر يناير ٢٠٢٤م، مقارنة بـ (٤٠٠) سفينة كانت قد مرت من المنطقة في الوقت نفسه من عام ٢٠٢٣م، طبقاً لشركة مارين ترافيك لتتبع السفن. وقامت شركات الشحن بمضاعفة الأسعار التي تفرضها لنقل حاوية من آسيا إلى أوروبا ٣ مرات، وذلك جزئياً لتغطية التكلفة الإضافية للإبحار حول إفريقيا. ويواجه أصحاب السفن الذين ما زالوا يستخدمون البحر الأحمر، لاسيما أصحاب الناقلات، ارتفاع أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب. وعلى الرغم من أن أسعار الحاويات لم ترتفع بعد بالقدر نفسه الذي ارتفعت به خلال جائحة كوفيد –١٩ غير أن تجار التجزئة، كأيكيا، حذروا من أن تجنب قناة السويس قد يؤخر وصول السلع إلى المتاجر. واضطرت بعض مصانع السيارات في أوروبا إلى تعليق عملياتها لفترة وجيزة أثناء انتظار وصول قطع الغيار من آسيا.

إن تحويل مسار السفن من قبل شركات الشحن الدولية من مضيق باب المندب إلى رأس الرجاء الصالح سيرفع من تكاليف النقل بحدود (١٠٠) دولار لكل حاوية. وأن ذلك سيقود إلى رفع أسعار السلع على المستهلك النهائي. وأعلنت شركات شحن كبرى رفع أسعار شحن الحاويات التي تمر عبر البحر الأحمر، مع بقاء التوترات والاعتداءات على السفن في منطقة باب المندب. وكانت مجموعة الشحن الفرنسية CMA رفعت أسعار شحن الحاويات من آسيا إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط بنسبة تصل إلى (١٠٠٪) اعتباراً من ١٥ يناير ٢٠٢٤م

بحسب تحليل أصدره معهد كيل الألماني للاقتصاد العالمي تحت عنوان "انهيار حجم البضائع في البحر الأحمر" ، انخفض عدد الحاويات المشحونة في البحر الأحمر بنسبة (٦٦٪) في ديسمبر الماضي، وانخفضت التجارة العالمية بنسبة (١,٣٪) في الفترة الممتدّة من نوفمبر إلى ديسمبر ٢٠٢٣م، جرّاء هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر.وانخفض جرّاء ذلك نشاط ميناء إيلات بنسبة (٨٥٪)، واضطرَّت السفن التجارية إلى تغيير مسارها نحو طريق أطول من قناة السويس لمدّة تراوح بين ١٠ و١٤ يوماً.

وقالت منظمة التجارة العالمية ١٨ يناير ٢٠٢٤م، على منصة التواصل الاجتماعي إكس إن شحنات القمح عبر قناة السويس انخفضت بنحو (٤٠٪) في النصف الأول من يناير، إلى ٠,٥ مليون طن بسبب الهجمات في البحر الأحمر وخليج عدن. وقالت منظمة التجارة العالمية إن ٨٪ تقريباً من شحنات القمح من الاتحاد الأوروبي وروسيا وأوكرانيا، التي كانت تمر عادة

عبر قناة السويس، اتخذت طرقاً بديلة في ديسمبر. وأوضحت أن هذه النسبة ارتفعت إلى نحو (٤٢٪) في النصف الأول من يناير. وأضافت أن نصيب الطرق البديلة كان حوالي (٣٪) فقط في المتوسط قبل الهجمات.

وسيؤدي استمرار التوترات في البحر الأحمر لمدة أطول إلى خلل كبير في حركة سلاسل الإمداد العالمية، لاسيما وأن طريق البحر الأحمر يُعد من أهم الطرق الملاحية التجارية في العالم، حيث يمر من خلاله نحو (١٢٪) من حركة التجارة العالمية عبر قناة السويس. وحسب وكالة «موديز»، فإن ما يقرب من (٢٠) ألف سفينة حاويات تمر بقناة السويس سنوياً، وإن الدول الأوروبية ستكون الأشد تأثراً بتجنب السفن العبور من خلال القناة. ووفقاً لبيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي، فإن نحو (٢٠٪) من واردات أوروبا مرت عبر البحر الأحمر عام ٢٠٢٢م، ومعظمها كان عبر قناة السويس. وتراجع حجم الشحنات المارة بقناة السويس خلال الفترة من ١٩ نوفمبر وحتى ١٤ يناير بنحو (١١٪) إلى ٢٤٢,٥ مليون طن، من (٢٧٣) مليون طن في الفترة نفسها قبل عام، حسب منصة «بورت ووتش» لتتبع حركة الشحن والتابعة لصندوق النقد الدولي. وكشفت البيانات أيضاً عن أن عدد سفن الحاويات تراجع إلى ٢٤٥٣ سفينة مقابل (٢٦٩٣) خلال الفترة نفسها قبل عام، بينما انخفض عدد ناقلات النفط إلى (١٢٦٠) من (١٣٧٩) ناقلة.

ثالثاً–الآثار على الاقتصاد العالمي:

لا شك أن هجمات الحوثين على السفن العابرة للبحر الأحمر سيكون لها تداعيات على الاقتصاد العالمي تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم، وأسعار النفط والغاز والذهب، وفيما يلي بيان بذلك

الآثار على معدلات التضخم:

باستخدام تقديرات صندوق النقد الدولي لتأثير ارتفاع تكاليف الشحن، قدرت "أكسفورد إيكونوميك" في مذكرة بتاريخ ٤ يناير٢٠٢٤م، أن المكاسب في أسعار النقل بالحاويات ستضيف ٠,٦ نقطة مئوية إلى التضخم في غضون عام. يمكن أن تؤدي هذه التوترات إلى تفاقم التضخم العالمي. وقدر بنك "جيه بي مورغان تشيس أن أسعار الاستهلاك العالمية للسلع سترتفع بنسبة ٠,٧ ٪ إضافية في النصف الأول من هذا العام، إذا استمرت اضطرابات الشحن.

الآثار على أسواق النفط والغاز:

ارتفعت تدفقات النفط الخام المار عبر مضيق باب المندب خلال السنوات الستة المنصرمة، حيث زاد من (٦,١) مليون برميل يومياً عام ٢٠١٨م، إلى (٨,٨) مليون برميل عام ٢٠٢٣م، أي بنسبة (٤٤,٣٪).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وكالة الطاقة الدولية ٢٠٢٤م.

ومع تحويل ناقلات نفط مسارها من البحر الأحمر نتيجة للهجمات التي تشنها مليشيا الحوثي منذ أواخر العام الماضي قفزت أسعار النفط (٤٪)، وتخطى سعر تداول برنت ٨٠ دولاراً بسبب المخاطر الجيوسياسية المرتفعة قبل أن يتراجع إلى نحو ٧٨,٣ دولار. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ٤٪ أيضاً فوق ٧٥ دولاراً، قبل أن يتراجع ليستقر قريبًا من ٧٣ دولاراً.

كما أوقفت قطر مؤقتًا إرسال ناقلات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق باب المندب بعد أن أدت الغارات الجوية التي قادتها الولايات المتحدة على أهداف الحوثيين في اليمن إلى زيادة المخاطر في الممر المائي الحيوي. وقد توقفت خمس سفن على الأقل للغاز الطبيعي المسال تديرها قطر وكانت متجهة نحو الممر في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر، ثم استأنفت رحلتها بعد، وفقًا لبيانات تتبع السفن التي جمعتها بلومبرج. إن التوقف

التطورات في القرن الإفريقي لا تعني دولها فحسب بل تؤثر أيضًا بشكل مباشر على بيئاتها السياسية والاقتصادية والأمنية

انخفـض نشـاط مينـاء إيلات (٨٥٪) واضطـرّت السـفن إلى تغييـر مسارها نحـو طريـق أطـول مـن قنـاة السـويس لمـدّة بيـن ١٠ و١٤ يومًـا

المطول للإمدادات من ثاني أكبر مزود للغاز الطبيعي المسال في أوروبا يزيد من المخاطر في الوقت الذي يسيطر فيه الطقس الشتوي على القارة. وصعدت عقود الغاز الطبيعي بنسبة ٢,١٪ إلى ٣,٢ دولار لكل مليون وحدة حرارية، وسط مخاوف من تأثر إمدادات الطاقة عبر مضيق باب المندب.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وكالة الطاقة الدولية ٢٠٢٤

وتقدر وكالة ستاندرد آند بورز شحنات الغاز الطبيعي المسال القطرية عبر قناة السويس عند ١٤,٨ مليون طن سنوياً، والشحنات الأمريكية عند ٨,٨ مليون طن والشحنات الروسية عند ٣,٧ مليون طن.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

https://www.skynewsarabia.com/business/1685578

وفي أسواق المنتجات، كانت تدفقات الديزل ووقود الطائرات من الهند والشرق الأوسط إلى أوروبا، وزيت الوقود الأوروبي والنافتا المتجهة إلى آسيا هي الأكثر تأثراً، بحسب بلومبيرغ.

وذكرت الوكالة أن أسعار النافتا سجلت أعلى مستوياتها في نحو عامين في الأسبوع الأخير من يناير ٢٠٢٤م، وسط مخاوف من أن يصبح من الصعب الحصول عليها من أوروبا.

أسعار الذهب:

ارتفعت أسعار الذهب بسبب الضربات الجوية على اليمن، وهو ما أدى إلى ارتفاع جاذبية المعدن الأصفر النفيس باعتباره ملاذا آمناً. ارتفع الذهب في المعاملات الفورية ٠,٩٪ إلى ٢٠٤٦,٦٢ دولارا للأوقية (الأونصة). كما ارتفعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب نحو ٢٪ إلى ٢٠٥٠,٩٠ دولارًا. إن الاهتمام سيتركز على التوتر الجيوسياسي المتزايد الذي يرى أنه كلما تصاعد درجة فإنه "يدعم أسعار الذهب فوق المتوسط المتحرك لمدة ٥٠ يوما البالغ ٢٠١٥ دولاراً.

رابعاً-الأثار على الاقتصادات العربية والخليجية:

تنقل سفن الشحن البحري نحو (٩,٩) مليار طن السلع على مستوى العالم، يمر منها (١,٢) طن بقناة السويس نحو (٧) ملايين حاوية فقط من بين (٤٠) مليون حاوية تنقل عبر القناة يحمل مسار البحر، قناة السويس نحو (٤٪) من واردات الغاز المسال العالمية بإيرادات بلغت (٩,٤) مليارات دولار نهاية ٢٠٢٣.

أن التوترات التي تشهدها منطقة باب المندب في البحر الأحمر نتيجة لهجمات مليشيا الحوثي، كان لها تأثير سلبي على حركة مرور السفن في قناة السويس، التي انخفض عددها إلى ٥٤٤ سفينة حتى الآن هذا العام، مقابل ٧٧٧ سفينة في الفترة نفسها من العام الماضي، اي انخفضت بنسبة (٣٠٪) تقريباً في الفترة ما بين ١ و١١ يناير ٢٠٢٤م، على أساس سنوي، كما انخفضت إيرادات قناة السويس بنحو (٤٠٪) خلال الفترة نفسها وفق تصريح رئيس هيئة قناة السويس. إن خروج الأمر عن السيطرة جنوب البحر الأحمر سيكلف الاقتصاد المصري -الذي يعاني من شح الدولار -خسائر كبيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع تكلفة الشحن ليس على مستوى السفن القادمة إلى اليمن، بل أيضاً يخفض من القدرة التنافسية للموانئ اليمنية، خصوصاً ميناء عدن، الذي ليس فقط لاستقبال السفن والحاويات، وإنما هو ميناء ترانزيت يقوم بتزويد السفن بالوقود، وميناء يمتلك أحواض سفن للصيانة. كما

أن هذه الأحداث في البحر الأحمر ستنعكس أيضاً على مستوى الإيرادات العامة، التي تحصل عليها الدولة، وعلى مستوى حياة المواطن، لأن أي ارتفاع بتكاليف الشحن يتم إضافته على المنتج النهائي، وترتفع الأسعار، حيث تخطى سعر كيس الدقيق زنة ٥٠ كيلوغراماً، (٢٠) ألف ريال، وكيس الأرز (٢٨) ألف ريال، في مناطق سيطرة الانقلابيين الحوثيين، مقابل بيع نفس الدقيق بأقل من (٤٠) ألف ريال، وتعدى سعر الأرز (٥٠) ألف ريال في المناطق المحررة.

كما إن قيام مليشيا الحوثي باستهداف ميناء الضبة والنشيمة لتصدير النفط في حضرموت وشبوة لإجبارهما على إيقاف التصدير، سيكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد اليمني الذي يعتمد على إيرادات بيع النفط في الحصول على النقد الأجنبي، حيث ارتفعت تلك الإيرادات خلال النصف الأول من العام الماضي إلى (١٨٧,٦) مليون دولار، بنسبة زيادة بلغت (٣٤٪)، لتبلغ ٧٣٩,٣ مليون دولار، مقارنة بـ (٥٥١,٧) مليون دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠٢١. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام الماضي. كما أن هذه الحرب لها تداعيات خطيرة على مستوى الداخل اليمني أولاً لأنها رفعت بالفعل أسعار السلع الغذائية في ظل أزمة متفاقمة في الأصل يعيشها الاقتصاد اليمني.

إن ما يجري على الموانئ اليمنية وإغلاقها أمام الشحن التجاري الدولي سيكون له تبعات على الاقتصاد اليمني المتدهور والمنهار، إذ يتوقع استمراره في الانكماش مع تأثير الأزمة على الشأن المحلي وجهود التسوية التي كانت ستمهد لعدد من الإجراءات والترتيبات مثل إعادة تصدير النفط وصرف رواتب الموظفين وإعداد موازنة عامة للدولة. كما تأثر الطلب على النفط العراقي الثقيل من قبل الولايات المتحدة وأوروبا والاستعانة عنه بالنفط الثقيل من الأسواق الإقليمية، وهذا انعكس سلباً على حجم المبيعات من النفط.

وصفوة القول فإن استمرار هجمات الحوثيين على السفن العابرة للبحر الأحمر والرد الأمريكي البريطاني على هذه الهجمات ربما سيشجع الشركات على المضي قدماً في الخطط التي جرى وضعها، من أجل إيجاد طرق إمداد بديلة أكثر قابلية للتنبؤ بها. وقد يشمل ذلك مسارات تجارية أطول، لكن أكثر أماناً، وتعزيزاً قريباً أو إعادة دعم لتقريب الإنتاج من الأسواق الرئيسية. لكن مهما كانت الخيارات التي سيتم استكشافها في ظل الأزمة، فمن المرجح أن تشترك جميعها في شيء واحد، هو التكاليف الأعلى.

*أستاذ الاقتصاد السياسي - المعهد الدبلوماسي - قطر

تأثير تحديات الأمن في ممر البحر الأحمر والقرن الإفريقي على الاقتصاد المصري

٥ تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي تتطلب تدابير سريعة بالتعاون مع المجتمع الدولي

لا شك أن الهجمات على خطوط الشحن في البحر الأحمر قبالة سواحل اليمن من قبل الحوثيين في البلاد والتي شنتها انتقامًا للحرب العسكرية الإسرائيلية على غزة، تشكل تهديدًا متزايدًا للتجارة الدولية وبالتالي الاقتصاد العالمي، غير أن الاقتصاد المصري على وجه الخصوص سيعاني بشدة على المدى القصير حيث دفعت الهجمات أكبر خمسة خطوط حاويات في العالم، والتي تمثل حوالي ٦٥٪ من طاقة الشحن العالمية، إلى تعليق المرور عبر قناة السويس، مع انخفاض حركة المرور بنحو ٣٩٪ منذ بداية ديسمبر، مما أدى إلى انخفاض الشحن بنسبة ٤٥٪. بحسب أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

د. علاء أبو الوفا

وكانت النتيجة المباشرة جراء تلك التطورات ارتفاع أسعار شحن البضائع بين آسيا وأوروبا بسبب الحاجة إلى الإبحار حول القارة الإفريقية.

وبالتالي فإن مصر تواجه تحديات جراء تلك التداعيات الأمنية المتصاعدة في ممر البحر الأحمر والمنطقة المحيطة به، فضلاً عن أي تهديدات قرصنة، والتوترات الإقليمية، والتحديات الجيوسياسية، ولا شك أن تلك التحديات قد تكون لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد المصري يمكن رصد أهمها من خلال جملة النقاط التالية

أولاً: تأثيرات على حركة التجارة واللوجستيات:

إذ تعتبر قناة السويس من أهم الممرات الملاحية في العالم، وبالتالي فإن أي تعطيل في حركة السفن يؤدي إلى انقطاع في سلاسل التوريد العالمية ويؤثر على التجارة الدولية، أضف إلى ذلك أن تكاليف الشحن سترتفع بسبب التأمينات الإضافية والتدابير الأمنية، وعليه فلا شك أن ذلك سيشكل تأثيرات سلبية على حركة التجارة البحرية وتدفق البضائع عبر القناة، مما يؤثر على إيرادات مصر من مصاريف العبور.

ورداً على الهجمات تم الآن تحويل مئات السفن والناقلات المتجهة إلى السوق الأوروبية بعيدًا عن البحر الأحمر وقناة السويس عبر رأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا، وكنتيجة لذلك زادت أوقات العبور لناقلة سويز ماكس من ١٦ إلى ٣٢ يوماً في المتوسط.

ثانياً: ارتفاع تكاليف الأمان البحري والدفاع:

حيث أن زيادة التوترات الواقعة في الممر الملاحي بالبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي قد تستدعي تكاليف إضافية لتعزيز الأمان البحري والدفاع عن الممر الملاحي، وبالتالي فإنه لتحسين الأمان، قد تجد القاهرة نفسها أمام ضرورة زيادة الإنفاق على الأمان البحري وتكنولوجيا المراقبة، هذا يتطلب استثمارات إضافية من الحكومة المصرية في البنية التحتية والتكنولوجيا لضمان استدامة الأمان، مما يزيد من تكاليف الحكومة.

ثالثاً: تأثير على القطاعات الاقتصادية الحيوية:

قد تؤثر التوترات أيضاً بشكل كبير على القطاعات الحيوية كالطاقة، حيث تعتمد مصر بشكل كبير على مرور النفط والغاز عبر الممر الملاحي لقناة السويس، وبالتالي فإن تعرض القناة للتهديد يمكن أن يعرقل حركة النفط والغاز، مما يؤثر على إمدادات الطاقة والاقتصاد.

رابعاً: تأثير على الاستثمارات الأجنبية:

لا شك أيضاً ان التطورات الأخيرة قد تثير مخاوف المستثمرين الأجانب وتؤثر على قراراتهم بالاستثمار في مصر خاصة في ظل ما تعانيه القاهرة من أزمة شح العملة الأجنبية وتضارب السعر الرسمي لسعر الصرف مع السعر في السوق السوداء.

تتلقى مصر الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الشرق الأوسط هزة كبيرة على المدى القصير نظرًا لانخفاض عائدات قناة السويس

خامساً: تأثير على السياحة:

لا شك أيضاً أن تلك التطورات في الممر الملاحي بالبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي قد تؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما من شأنه الحد من إشراك المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري، أضف إلى ذلك كله أن القطاع السياحي، الذي يعتبر مصدراً هاماً للإيرادات بالنسبة للحكومة المصرية، هو الآخر قد يتأثر سلباً كنتيجة مباشرة لتأثير الأمان على سمعة مصر كوجهة سياحية آمنة.

في ضوء هذه التحديات، يصبح من الضروري على الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات فعّالة لتعزيز الأمان، وتنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الشراكات الإقليمية لتعزيز استقرار المنطقة وضمان استدامة الاقتصاد المصري.

ولا شك أن مصر الآن مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتبني استراتيجيات شاملة من شأنها تعزيز التعاون الدولي لمجابهة تلك التطورات الخطيرة في الممر الملاحي بالبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي يمكن إجمالها من خلال النقاط التالية:

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع الدول المجاورة لتعزيز الأمان وتبادل المعلومات، وكذلك المشاركة في الجهود الدولية لمحاربة التهديدات الأمنية البحرية.

تحسين الأمان البحري من خلال زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المراقبة البحرية وتحديث الأنظمة الأمنية، جنباً إلى جنب مع تعزيز التواجد الأمني في المناطق الحيوية وتطوير القدرات البحرية.

تنمية البنية التحتية بما يتضمنه ذلك من ضرورة تطوير وتحسين بنية النقل البحري والمرافق اللوجستية، وأيضاً زيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية لتعزيز قدرات التجارة البحرية.

تعزيز الدبلوماسية عبر المشاركة في مفاوضات دبلوماسية لحل النزاعات الإقليمية والتهديدات الأمنية والتي يأتي على رأسها التطورات الأخيرة في الممر الملاحي للبحر الأحمر ومنطقة القرن

التنسيق الإقليمي والتعاون الدولي أمر حتمي وضروري للتصدي لتأثيراتها وضمان استدامة حركة التجارة وسلاسل التوريد العالمية

الإفريقي على أن يتم ذلك من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية لتحقيق الاستقرار والأمان.

تعزيز التنويع الاقتصادي بحيث تتمكن القاهرة في وقت قريب من دعم قطاعات اقتصادية أخرى كالسياحة والطاقة والزراعة لتقليل الاعتماد على إيرادات قناة السويس فضلاً عن تعزيز الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة.

زيادة حملات التواصل والتوعية على أن يشمل ذلك تعزيز التواصل مع الجمهور والمستثمرين حول إجراءات الأمان والتحديات المتوقعة جنباً إلى جنب مع تعزيز التوعية حول ضرورة الاستعداد لمواجهة التحديات والتهديدات.

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه العمليات سيتطلب تعاونًا مستمرًا بين الحكومة المصرية والمجتمع الدولي لضمان العمل على الأمان والاستقرار في المنطقة، مع التأكيد على أهمية تبني الحلول الشاملة للتحديات الأمنية المعقدة.

وتأسيساً على ما سبق نستنبط أن مجابهة الاقتصاد المصري لتحديات الأمان في ممر البحر الأحمر الملاحي ومنطقة القرن الإفريقي قد يعتمد على تحقيق عدة عوامل، من بينها

فعالية التعامل مع التحديات من خلال البدء الفوري في تنفيذ الاستراتيجيات الفعّالة سالفة الذكر لمواجهة التحديات الأمنية والتأكيد على أمان البنية التحتية والممر الملاحي.

تعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب من خلال إظهار قدرة مصر على إدارة الأزمة بحرفية شديدة والتعامل بفعالية مع تلك التحديات الناشئة.

تحفيز الاستثمار عبر إطلاق مشاريع تحفيزية وحوافز لتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية التي من شأنها جذب المستثمرين.

البناء على ما تم تحقيقه من تطور كبير وهائل في مجال تطوير البنية التحتية مع الاستمرار حسب الإمكانات المتاحة في الاستثمار في تحسين بنية النقل واللوجستيات لتعزيز الكفاءة وجذب المزيد من الاستثمارات.

تبني سياسات اقتصادية صحيحة تشجع على النمو المستدام وتعزز التوظيف.

وعليه نجد أنه على الرغم من تحديات الأمان السالفة الذكر، إلا أن مصر تمتلك إمكانيات هائلة وموقعاً جغرافياً استراتيجياً، وباستمرار الجهود الرامية لتعزيز الأمان وتنويع الاقتصاد، يمكن للاقتصاد المصري أن يتجاوز التداعيات المحتملة ويحقق التعافي السريع جراء التبعات السلبية لتحديات الأمن في الممر الملاحي للبحر الأحمر والقرن الإفريقي.

ومما لا شك فيه أن تحديات الأمن المتصاعدة في الممر الملاحي بالبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي لن تقتصر فقط على مصر وحدها، إذ أن التداعيات المحتملة جراء تلك التحديات سوف تمتد لتشمل اقتصادات الدول المتشاطئة على البحر الأحمر وأيضاً على حركة التجارة الدولية، وسرعة الإمدادات التجارية وسلاسل التوريد العالمية وزيادة كلفة النقل البحري جراء تغيير مسارات إبحار السفن التجارية من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح، ويمكن رصد جملة تلك التأثيرات من خلال النقاط التالية:

١) تأخيرات وزيادة تكاليف الشحن: لا شك أن السفن التجارية التي تغير مسارها من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح ستواجه تأخيرات في الوصول، جنباً إلى جنب مع زيادة في تكاليف الشحن نتيجة للمسافة الإضافية والزمن الإضافي اللازم ويمكن أن يتأثر بذلك الأسعار النهائية للمنتجات.

٢) تغيرات في سلاسل التوريد: إذ أن تغير مسار السفن يؤدي حتماً إلى تعديلات في سلاسل التوريد العالمية، مما قد يؤثر على حركة الإمدادات والإنتاج في الدول المعتمدة على هذه السلاسل.

٣) تأثير على حركة التجارة الدولية: أيضاً فإن التحديات في ممر البحر الأحمر تمثل تهديداً لحركة التجارة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالمسارات البحرية الحيوية للنقل البحري.

٤) تأثير على الاقتصاد الإقليمي: حيث قد تواجه الدول المتشاطئة على البحر الأحمر تأثيراً سلبياً على اقتصاداتها نتيجة لتباطؤ حركة التجارة وارتفاع تكاليف النقل.

وباستمرار تلك التحديات، يصبح التنسيق الإقليمي والتعاون الدولي أمراً حتمياً وضرورياً للتصدي لتأثيراتها وضمان استدامة حركة التجارة وسلاسل التوريد العالمية.

من المتوقع أن تؤثر الزيادات في أوقات الشحن وتكاليفه بشكل أكبر على الاقتصاد العالمي، الذي يشهد أبطأ نمو له منذ نصف عقد منذ ٣٠ عامًا، وفقًا للبنك الدولي، جنباً إلى جنب مع تفاقم العوامل المساهمة في تغير المناخ.

وإذا كان من غير المرجح أن يؤدي انقطاع الشحن إلى زيادة كبيرة في أسعار الطاقة، إلا أن ارتفاع تكاليف الشحن من شأنه الضغط على أسعار السلع الاستهلاكية، وبالتالي زيادة التضخم، وتكمن الخطورة هنا في أن ذلك يأتي متزامناً في التوقيت الذي بدأت فيه البنوك المركزية إجراءات خفض أسعار الفائدة لضبط أوضاع السياسة النقدية لديها.

وتأسيساً على ما سبق يمكننا استنباط حقيقة مفادها أن تأثير تحديات ممر البحر الأحمر على نسب النمو المتوقعة يمكن أن يكون متنوعًا حسب القطاعات الاقتصادية وحركة التداول

الدولي، وفيما يلي نحاول رصد أهم التأثيرات المحتملة على نسب النمو المتوقعة من خلال النقاط التالية

١) تباطؤ النمو الاقتصادي: لا شك أن التأثير السلبي لحركة التجارة الدولية نتيجة لتحديات ممر البحر الأحمر سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المعنية.

٢) ضغوط على القطاعات المعتمدة على التجارة: أيضاً فإن الدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة البحرية ستشهد ضغوطاً على قطاعاتها الاقتصادية، مما يؤثر سلباً على النمو.

٣) ارتفاع تكاليف الإمداد والطلب: إذ أن زيادة تكاليف الشحن وتعديل سلاسل التوريد سيتسبب في ارتفاع تكاليف الإمداد والطلب، مما يؤثر على الأسعار ويؤثر على نسب النمو.

٤) تأثيرات على الاستثمار: إذ أنه قد يتردد المستثمرون في الاستثمار في الدول المتأثرة بسبب عدم اليقين الاقتصادي الناجم عن التحديات الإقليمية.

٥) تأثيرات على القطاع السياحي: أيضاً امتداد تحديات ممر البحر الأحمر في تداعياتها السلبية على السلامة والأمان، ستجعل القطاع السياحي يعاني بسبب تراجع العائدات من السياحة.

مع ذلك، جدير بالذكر أن التأثيرات يمكن أن تختلف وفقًا للتدابير التي تتخذها الحكومات المعنية والمجتمع الدولي لتخفيف التحديات ودعم استقرار النظام البحري والتجاري.

بقيت الإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بدقة بمدى زمن استمرار التحديات في ممر البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي إلا أن طريقة التعامل معها يتطلب استجابة فعالة ومستمرة، خاصة وأن هذا الاضطراب تأتي في وقت كان فيه النشاط الاقتصادي في المنطقة في حالة تراجع بالفعل، حيث انخفض من ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٢م، إلى ٢٪ في عام ٢٠٢٣م، وفقًا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، الذي أكد بدوره أن التوقعات الخاصة بالاقتصادات الأكثر عرضة للخطر بشكل مباشر سيتم تخفيض تصنيفها، وأن السياسات الرامية إلى حماية الاقتصادات من الصدمات والحفاظ على الاستقرار ستكون حاسمة.

وفيما يلي نرصد بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على مدى زمن استمرار التحديات من خلال النقاط التالية

التطورات السياسية والأمنية: لا شك أن استمرار التوترات السياسية والأمنية في المنطقة، سيطيل من أمد استمرار الأزمة وبالتبعية ستطول فترة استمرار التحديات.

التطورات الاقتصادية العالمية: إذ أن الهزات الاقتصادية التي تظهر من آن لآخر مثل تقلبات أسعار الطاقة أو الأزمات الاقتصادية، يمكن أن تؤثر على استقرار الممر الملاحي.

جهود التعاون الدولي: إذ أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى بدأب شديد نحو تعزيز أواصر التعاون والجهود المشتركة لتعزيز الأمان وتسهيل حل النزاعات بما من شأنه المساهمة في الحد من فترة استمرار التحديات.

ونشير في هذا الصدد إلى أنه يتعين السعي نحو تبني سياسات استباقية للتعامل مع هذه التحديات إذا طال أمدها بأن تقوم الدول المتأثرة باتباع استراتيجيات شاملة تشمل جملة الأمور التالية

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

تحسين الأمان البحري وتعزيز التكنولوجيا في إدارة الملاحة.

دعم التنويع الاقتصادي للتقليل من التبعية على مصادر ومسارات واحدة.

تعزيز الدبلوماسية والجهود لحل النزاعات بين الدول.

تعزيز إجراءات الأمان البحري وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية البحرية.

وبالتالي فإن الاستمرار في مراقبة التطورات واتخاذ إجراءات تصحيحية بشكل فعال سيكون حاسماً للتعامل مع تحديات الممر الملاحي بشكل فعّال.

وفي الختام يمكن استخلاص جملة النقاط التالية للتعقيب على تأثير تحديات الأمن المتصاعدة في الممر الملاحي بالبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي على الاقتصاد المصري نوجزها في النقاط التالية:

من المتوقع أن تتلقى مصر، الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في الشرق الأوسط، هزة كبيرة على المدى القصير، نظراً لانخفاض عائدات قناة السويس، حيث أنه في الظروف العادية تمر أكثر من ٢٠ ألف سفينة عبر قناة السويس كل عام، مما يحقق إيرادات قدرها حوالي ١٠ مليارات دولار للاقتصاد المصري في عام ٢٠٢٣م، وبالفعل أعلنت هيئة قناة السويس في البلاد عن انخفاض الإيرادات بنسبة ٤٠٪ خلال الأسبوعين الأولين من عام ٢٠٢٤م، مقارنة بنفس الفترة في ٢٠٢٣م، وتكمن الخطورة هنا في أن الدخل الذي تجلبه القناة له أهمية خاصة لاقتصاد البلاد لأنه أحد المصادر الرئيسية للوصول إلى العملة الأجنبية، والتي لا تزال نادرة، ويتفاقم الوضع أكثر بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع التضخم.

لا يزال مدى الضرر الذي يمكن أن يحدثه انقطاع طرق الشحن لفترة طويلة في غير مؤكد مع استمرار الصراع.

من غير المرجح أن يكون للاضطرابات في الممر الملاحي في البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي تداعيات مستدامة على الطاقة، وأسعار السلع الأساسية على نطاق أوسع لأن إعادة توجيه السفن تعيق سلاسل التوريد العالمية، وليس الإنتاج الحجمي.

-

*مسؤول ملف الاستثمار - إدارة العلاقات الاقتصادية - قطاع الشؤون الاقتصادية -جامعة الدول العربية

جيوسياسية ومستقبل الأمن البحري بالمنطقة في ظل التوترات الإقليمية

٤ أسباب أشعلت التنافس والصراع الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر

تشهد منطقة البحر الأحمر توترات وتحديات استراتيجية كبيرة ومستمرة حيث الصراعات والتنافس والتدخلات الأجنبية بها، والتي بدورها تؤثر على استقرار منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي وتهدد مصالح القوى الكبرى بالمنطقة، كما له تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية. ويكتسب البحر الأحمر أهميته من خلال موقعه الاستراتيجي الهام بالنسبة للتجارة الدولية والعالمية. فمن الضروري ضمان حرية الملاحة البحرية والأمن البحري في البحر الأحمر.

د. محمود عزت عبد الحافظ

١-لأهميته الجيوسياسية:

يرجع الصراع في البحر الأحمر لأهميته الجيوسياسية، فهو ممر مائي دولي ذات موقع متميز حيث يتوسط قارات العالم القديم، ويربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، ويرتبط بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس، كما يوجد عند مدخله الجنوبي مضيق باب المندب. فضمان الأمن في منطقة البحر الأحمر أمر في غاية الأهمية سواء للأمن القومي لدول المنطقة أو للأمن الإفريقي أو لمصالح الدول الكبرى.

وتعد دول المنطقة ذات أهمية استراتيجية وجيوسياسية، ولكن يرافق ذلك انتشار الحروب الأهلية والجريمة المنظمة والإرهاب مما جعلها هدفًا للدول الكبرى. تهيمن تلك الدول على طرق التجارة البحرية وتتمتع بوفرة الموارد الاقتصادية وخصائصها الجغرافية؛ فتتحكم في تدفق النفط عبر مضيق هرمز، كما أنه لمضيق باب المندب أهمية كبرى للطريق التجاري الأورو-آسيوي. وازدادت أهميته بعد افتتاح قناة السويس حيث أن السفن أصبحت تمر من خلالها وعبر البحر الأحمر متجه إلى مضيق باب المندب ومنها إلى جنوب وشرق آسيا، فيلعب الربط بين قناة السويس ومضيق باب المندب دورًا في غاية الأهمية.

٢-التهديدات الأمنية:

تتسم منطقة البحر الأحمر بعدم الاستقرار والاضطراب الأمني والسياسي، حيث تتمثل التهديدات في الآتي

جماعة الحوثي:

الحرب في اليمن والنفوذ الإيراني:

زاد الأمر خطورة بعد سيطرة الحوثيين على الساحل الغربي باليمن خاصة ميناء الحديدة الذي يعد أكبر موانئ اليمن على الساحل الغربي. ودعمت إيران تواجد الميليشيات بالبحر الأحمر حيث ترغب في التحكم بذلك الممر المائي المهم والذي يعد أساس في استراتيجيتها منذ الثورة الإيرانية، كما سيساعدها في توظيف وسائل ضغط جديدة وتهديد طرق التجارة العالمية لخدمة مشروعها النووي. فقامت بتزويد الميليشيات بالألغام والقوارب المفخخة والدرونز كما وفرت لهم وسائل التدريب مما يجعل البحر الأحمر ساحة قتال.

الحرب في قطاع غزة وميليشيات الحوثي:

زادت التوترات والتهديدات في البحر الأحمر مع استمرار الحرب في قطاع غزة، حيث تفاقمت تبعاتها وامتدت لمناطق أخرى كالمناوشات التي دارت بين حزب الله اللبناني والقوات الإسرائيلية. أعلنت جماعة الحوثي الدخول في الحرب ضد الكيان الصهيوني في نوفمبر ٢٠٢٣م، من خلال استهداف السفن التجارية المتجهة لإسرائيل، ما أدى لتعطيل حركة الملاحة والتجارة الدولية وارتفاع أسعار السلع وموارد الطاقة. فضلاً عن شن الحوثيين هجمات صاروخية وهجمات بالدرونز على السفن في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وشن هجمات على السفن المرتبطة بإسرائيل أو حلفائها وذلك تزامنًا مع الأحداث الجارية وتصاعد الموقف في غزة.

يرجع الصراع في البحر الأحمر لأهميته الجيوسياسية، فهو ممر مائي دولي ذات موقع متميز حيث يتوسط قارات العالم القديم

ومع اتخاذ أمريكا وحلفائها كبريطانيا بعض التدابير منها ردع الحوثيين بهدف خفض قدراتهم على مواصلة الهجمات وعدم اتساع الصراع وتهديد الملاحة في ذلك الممر الملاحي، حيث وصفت تلك الضربات بأنها (دفاعية) ولم تستهدف البنية التحتية الرئيسية لهم أو مراكز القيادة السياسية أو مناطق حيوية، واعتماد مجلس الأمن قرارًا في ١٠ يناير ٢٠٢٤م، يدين فيه هجمات الحوثيين. فقد أرسلت قوة ضاربة تضم مجموعتين من حاملات الطائرات، وسفينتان برمائيتان مجهزتان بآلاف من المشاة البحرية، عبرتا البحر الأحمر ٤ نوفمبر ٢٠٢٣م، وتم توجيه انتقاد بسبب محدودية الرد الأمريكي. ومع اشتداد خطورة الوضع نشرت إسرائيل منظومة دفاع بحرية في البحر الأحمر، فضلًا عن تعزيز الدفاعات العسكرية قبالة ميناء إيلات. كما أرسلت إسرائيل قطع بحرية وغواصة متطورة للبحر الأحمر وباب المندب لرصد تحركات إيران. وعززت ذلك بإرسال سفينة الصواريخ «ساعر ٦». ودعت بشكل رسمي عدة دول منها بريطانيا واليابان لتشكيل قوة عمليات خاصة للعمل بالبحر الأحمر ومضيق باب المندب لضمان حرية الملاحة به.

كما شكلت واشنطن قوة حارس الازدهار في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣ م، وضمت ٢٠ دولة لحماية أمن البحر الأحمر وضمان حرية الملاحة. وهي لا تحل محل القوات الموجودة في المنطقة، فهي ليست بديل للقوة البحرية المشتركة أو قوة المهام المشتركة؛ فالأولى تضم ٣٩ دولة بينما حارس الازدهار تضم ٢٠ دولة فقط، وذلك يعني عدم الرغبة في التصعيد المباشر مع الحوثيين.

القرصنة البحرية إضافة إلى التحديات التقليدية أخطر المشكلات المهددة لأمن البحر الأحمر ودول المنطقة والتجارة العالمية

أما بالنسبة لقوة المهام المشتركة فتعمل بشكل محدود حيث تواجه القرصنة باستخدام أسلحة ومعدات وزوارق صغيرة ولا تستخدم السفن والمدمرات والفرقاطات. وأعلن الاتحاد الأوروبي في ٢٢ يناير ٢٠٢٤م، عن اتفاق يهدف للقيام بعملية عسكرية في البحر الأحمر تتشكل المهمة في ١٩ فبراير ٢٠٢٤م، وتعمل خلال عدة أشهر لتأمين الشحن البحري التجاري. تعد هذه المهمة منفصلة عن حارس الازدهار.

عسكرة البحر الأحمر:

تعد منطقة البحر الأحمر منطقة تنافس وصراعات ولكل من الدول الكبرى مصالح وأهداف بها

سيطرة روسيا على ميناء طرطوس بسوريا، وسعيها لبناء قاعدة بحرية في البحر الأحمر، فهي تسعى لتكون محطة وسيطة لتموين وإمداد السفن بالمحيط الهندي، ولقد عقدت مع السودان اتفاق عسكري للوجود في ميناء بورتسودان.

التنافس الصيني / الأمريكي؛ حيث أنه بعدما أصبح للصين دور محوري في منطقة البحر الأحمر خاصة من خلال مبادرة الحزام والطريق التي أدت من الفرص الاقتصادية للمنطقة وجلبت البنية التحتية. كما تمتلك الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي التي يطلق عليها واحة السلام لما عرفت به من دبلوماسية حكيمة وذات الأهمية الاستراتيجية حيث أنها تطل على مضيق باب المندب. توجه القواعد العسكرية الصينية في جيبوتي للتصدي للقرصنة البحرية والإرهاب ولحماية الملاحة الدولية هناك، لكن أدى وجود تلك القواعد بالبحر الأحمر وبالقرب من القواعد الأمريكية والفرنسية لزيادة المخاطر الأمنية. فإن الوجود الصيني يثير مخاوف الولايات المتحدة. بالرغم من اتباع الصين سياسة عدم التدخل والاعتماد على المشاركة الاقتصادية، إذ ترى أن ذلك هو الطريق لتكوين علاقات ودية وصداقة للتأثير في البحر الأحمر. ورغم المخاوف من الوجود الصيني في المنطقة، إلا أن الدول الإفريقية أكدت أن المشاريع الصينية ضرورية لدفع عجلة التنمية. فتبنت دول منطقة القرن الإفريقي المشاركة الاقتصادية مع الصين خاصة فيما يتعلق بتمويل وتشييد البنية التحتية.

التنافس العسكري والاقتصادي حول إريتريا والصومال من قبل عدة دول مثل تركيا والإمارات والصين والكيان الصهيوني.

تواجه بعض دول المنطقة تهديدات وتغمرها توترات داخلية متأصلة، كالهشاشة التي تغمر الصومال والتي استغلت من قبل الدول الأجنبية، فماتزال الحكومة غير قادرة على استعادة استقرار الدولة ومواجهة حركة المجاهدين. كما يوجد نزاعات حدودية كالنزاع بين السودان وإثيوبيا، والنزاع بين الحكومة الإثيوبية وإقليم التيجراي، والتي بدورها لها تداعيات إقليمية طويلة الأمد، حيث أنها تفتح الطريق أمام الجماعات الإرهابية وأنشطتها والذي بدوره يهدد الاستقرار والتنمية بالدول المعنية.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

- تعد تهديد أمني غير تقليدي متعدد الجوانب، وتتمثل في تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر، الهجرة غير الشرعية، جرائم الغذاء، السلع المزيفة، غسيل الأموال، الإغراق غير القانوني للنفايات في البحار، الهجمات السيبرانية في المجال البحري والقرصنة. فالقرصنة البحرية من أخطر المشكلات التي تهدد أمن البحر الأحمر ودول المنطقة والتجارة العالمية. وقد أدت أعمال القرصنة المتزايدة في الآونة الأخيرة لتداعيات خطيرة على أمن البحر الأحمر وعلى مصالح الدول المطلة عليه وتلك التي تعتمد تجارتها عليه، حيث أنه قد يتحول لمنطقة حروب وصراعات إقليمية ودولية وتدخلات أجنبية، فقد الدول بالمنطقة السيادة والثروات، ضعف الدول المطلة عليه اقتصاديًا بسبب تحول التجارة الدولية عنه وبسبب الحاجة لزيادة تأمين السفن، وأيضًا محاولة إسرائيل أن تكون المخطط الأساسي وفقًا لمصالحها. وعلى سبيل المثال، تعزى أسباب ظهور القرصنة الصومالية على السفن لانهيار هياكل الدولة بسقوط نظام الرئيس محمد بري، وانتشار الصيد الغير قانوني.

الهجمات السيبرانية:

حيث يستخدم قراصنة المجال السيبراني تقنيات المعلومات ونظم المعلومات، بهدف اختراق أنظمة وبيانات الشركات الملاحية والسفن لتدميرها في منطقة البحر الأحمر. حيث تعرضت خطوط الشحن الإيرانية لهجمات سيبرانية لعدة مرات. كما تعرضت شبكة أرامكو النفطية ومرافقها البحرية لهجمات سيبرانية. وتعد جنوب إفريقيا الدولة الأكثر استهدافًا من الهجمات السيبرانية، ولذلك هناك تخوف لتحويل ميناء ديربان لمنفذ ذكي تقنيًا.

الإرهاب البحري:

حيث نشط القيام بالأعمال الإرهابية في البيئة البحرية ويرتبط بدوافع سياسية، وبذلك هو مختلف عن القرصنة المرتبطة بأهداف اقتصادية. يهدد الإرهاب أمن البحر الأحمر واستقرار دول المنطقة وإعاقة عمليتي البناء والتنمية. ومن أمثلة الجماعات الإرهابية في هذا الشأن: حركة الشباب الصومالية وتنظيم داعش

التفاوت بين دول البحر الأحمر في مستوى الاستقرار والقوة العسكرية يفرض على السعودية ومصر والأردن أعباءً إضافية

وحركة جيش الرب الأوغندية ولكل منهم علاقات إقليمية ودولية. كما يستخدم البحر الأحمر كممر مائي للمقاتلين التابعين لتلك الجماعات، ولنقل معداتهم وأسلحتهم، وكمنصة يطلقون منها هجماتهم على أهداف برية، وهو وسيلة للمناورة والانسحاب التكتيكي أثناء المواجهات مع الأجهزة الأمنية، ووسيلة لتمويل عملياتها فهو مصدر للدخل كالتهريب.

ويتطلب تنفيذ العمليات الإرهابية في البحر قدرات خاصة لم تكن متوفرة، فكان من الصعب القيام بذلك. استطاعت تلك التنظيمات تطوير قدراتها البحرية حتى اصبحت قادرة على قيادة السفن والقيام بمناورات بحرية حتى أصبح الإرهاب البحري على رأس التهديدات التي تواجه الأمن البحري. استطاعوا استغلال الهشاشة الأمنية والنزاعات في المنطقة. كما تعاني المنطقة من ضعف القدرات العسكرية، محدودية الأساطيل البحرية، عدم وجود تعاون حقيقي بين الدول، وتعتمد أغلب الدول على المعونات العسكرية والاقتصادية، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي لبعض الدول كالصومال واليمن، الصراعات بين دول المنطقة وتناقض المصالح بينها والتنافس بين القوى الكبرى في المنطقة.

٣-تقييم للوضع الأمني لبعض الدول المطلة على البحر الأحمر:

الصومال:

تواجه الصومال فوضى أمنية وسياسية منذ إطاحة الرئيس محمد بري ١٩٩١م، حيث تتقاسمها ثلاث حكومات؛ واحدة مركزية معترف بها تسيطر على العاصمة، والأخرى غير معترف بها تسيطر على جمهورية أرض الصومال، والثالثة تسيطر على أرض بونت. وأول إقليمان الأكثر اضطرابًا بسبب وجود حركة الشباب.

اليمن:

تعاني من عدم الاستقرار الأمني منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١م، وإزاحة الرئيس عبد الله صالح وسيطرة حركة أنصار الله على السلطة ٢٠١٤م، كما زاد العنف المسلح بين مؤيدي النزاعات الانفصالية والحكومة الشرعية، وزيادة نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، فقد اتخذ تنظيم القاعدة الجهاد من جزيرة العرب مكانًا من ضمن خريطة الصراع وعزز وجوده في المدن الساحلية الجنوبية.

العراق:

وجود تنظيم دولة العراق والشام الإسلامية (داعش) يمثل تهديدًا للأمن والاستقرار، وبالرغم من انحسار نفوذه إلا أنه لا تزال بذوره كامنة بسبب تدخل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ٢٠١٤م.

السودان:

لايزال نشاط الجماعات الإرهابية قائمًا. وفي ظل ازدياد الوضع سوءًا بعد سقوط نظام الرئيس عمر البشير ٢٠١٩م، قد تزداد قوته وانتشاره، فضلاً عن الصراع بين السودان وإثيوبيا وإريتريا في إقليم تيجراي ٢٠٢٠م.

٤-خطوات لضمان الأمن بالبحر الأحمر:

التعاون وتنسيق الجهود المشتركة بين الدول ولا سيما التنسيق المصري / السعودي.

دراسة التهديدات المتوقعة والعمل للوقاية منها ومواجهتها جماعيًا.

تطوير قدرات الأمن السيبراني في المجال البحري.

توافق المصالح حول المخاطر التي تهدد مصالح الدول.

وجود هيئة أمنية لصياغة أدوار دول الإقليم تجاه التهديدات الأمنية.

تبني مفهوم واسع للدول التي لديها مصالح فيه حتى وإن لم تكن تطل عليه.

العمل في إطار المنظمات الدولية.

بناء رؤية مشتركة وجدول أعمال مشترك في القارة الإفريقية.

معالجة أسباب الهشاشة والفقر والتخلف في القارة.

٥-استراتيجيات أمن البحر الأحمر:

يُعدّ البحر الأحمر والخليج العربي وخليج عدن، المدخلَ إلى المحيط الهندي الواقع بين قارتي آسيا وإفريقيا، إذ يرتبط البحر بالمحيط من خلال مضيق باب المندب وخليج عدن، ويفتح البحر الأحمر مجالاً واسعاً للتعاون بين السعودية ومصر والأردن بوجه خاص، بالإضافة إلى الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن. ولعل التفاوت بين دول البحر الأحمر في مستوى الاستقرار والقوة العسكرية، يفرض على السعودية ومصر والأردن أعباءً إضافية، فبينما تشهد كلٍ من السعودية ومصر والأردن استقراراً أمنياً وسياسياً، وقدرةً عسكرية على تأمين الحدود البحرية على البحر الأحمر، فإن بقية الدول إما تعاني من هشاشة أمنية وتدخّلات خارجية، أو تمرّ بأزمات. وعليه يمكن استعراض بعض المبادرات والاستراتيجيات اللازمة لحفظ الأمن البحري في منطقة البحر الأحمر

أمن البحر الأحمر يتطلب استراتيجية تقوم على مبادئ أساسية وتلتزم بها الدول لحماية الملاحة فيه وضمان الأمن البحري

تعدّ الدعوة السعودية إلى تشكيل كيان إقليمي للدول المشاطئة للبحر الأحمر، مسألة حيوية في التفاعلات المفصلية الأخيرة في تلك المنطقة، حيث شكل اجتماع الرياض حول أمن البحر الأحمر، ملمحاً أساسياً في التعبير عن السياسة الإقليمية تجاه منطقة البحر الأحمر، وفي هذا الاجتماع أكدت المملكة العربية السعودية على الحاجة لتشكيل كيان إقليمي لدول البحر الأحمر، بهدف تعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي بين الدول المشاطئة له.

تم وضع استراتيجية بحرية متكاملة لإفريقيا لعام ٢٠٥٠م، متماسكة وطويلة الأمد لتحقيق أهداف الاتحاد الإفريقي لتعزيز الاستدامة البحرية لصالح إفريقيا. تهدف لتعزيز زيادة الثروة البحرية من خلال تطوير الاقتصاد الأزرق المستدام بطريقة آمنة ومستدامة، حيث تساهم بشكل إيجابي في التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الاستقرار سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القاري، وذلك يكون من خلال التعاون وبناء الثقة.

مهمة «سنتينال»:

تم تشكيل تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة بالبحرين في ٢٠٢٢م، لحماية الملاحة البحرية بالخليج وصولاً إلى باب المندب والبحر الأحمر. شاركت فيه السعودية والبحرين والإمارات وبريطانيا وأستراليا وألبانيا.

مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر:

في ٢٠٢٠م، وقع وزراء خارجية الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن ميثاق تأسيس منظمة جديدة مقرها الرياض لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بينهم. يضم المجلس ٨ دول وهم السعودية ومصر والأردن واليمن والسودان والصومال وجيبوتي وإريتريا. يهدف لتعزيز التنمية وضمان الأمن بالبحر الأحمر ولتسهيل الاهتمامات المشتركة والتي من ضمنها التجارة وتطوير البنية التحتية وحماية البيئة.

٦-تقييم وقراءة مستقبلية:

ينذر الوضع في البحر الأحمر بمزيد من التصعيد من قبل الحوثيين وتكثيف الولايات المتحدة وبريطانيا الضربات لردعهم، ومن ثم ينعكس ذلك على حركة المالحة الدولية وله تأثير مباشر على اقتصاد أوروبا، الأمر الذي يزيد المهام العسكرية ويزيد التوتر في المنطقة.

هناك تخوف من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن تحول المهام العسكرية من دفاعية إلى هجومية، الأمر الذي دفعه لعدم الانضمام لحارس الازدهار وعدم المشاركة في الضربات الأمريكية البريطانية. وبسبب اتهام الاتحاد بالبطء في التعامل مع الأزمة أطلق مهمة عسكرية جديدة لضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز.

يرتبط الوضع بالبحر الأحمر بالحرب في غزة مما يجعل المنطقة تتسم بالتوترات، فمن المتوقع أن يزيد الاتحاد الأوروبي الضغط على إسرائيل وحماس للوصول لهدنة دائمة.

تتجه أيضًا الولايات المتحدة إلى الوصول لمرحلة ما بعد الحرب لتحجيم الأزمة المشتعلة في البحر ولاعتبارات في الداخل.

حشد الولايات المتحدة وبريطانيا للسفن والفرقاطات وتحديث أنظمة دفاعية يشير لاحتمالية تحول ضرباتهم إلى هجومية مما يعني حرب إقليمية.

خلاصة:

إن ضمان الأمن البحري في البحر الأحمر أمر ذات أهمية بالغة لكافة الدول على كافة المستويات، ومهم لحماية المصالح الحيوية للأفراد والمجتمع. والتجارة الدولية لها دور أساسي في اقتصادات الدول، فإن ٩٠٪ منها تكون عن طريق البحر. فمن الضروري حمايته من الجرائم البحرية والتهديدات الأمنية كالقرصنة وهجمات الحوثيين وغيره، فتحتاج الدول لحماية سيادتها وأراضيها وتطوير الملاحة ضمن مساحتها البحرية وحماية بيئتها البحرية. وبسبب التهديدات تحاول الدول البحث عن طرق بديلة، فتم توقيع اتفاقية بين الإمارات وإسرائيل تقضي بتشغيل جسر بري بين دبي وحيفا، يمر عبر الأردن والسعودية. فأمن وحرية الملاحة في البحر الأحمر يعد أحد المبادئ الأساسية والمهمة في القانون الدولي، وعلى كافة الدول الالتزام بالمواثيق والقواعد الدولية. لابد من استراتيجية خاصة تقوم على مبادئ أساسية وتلتزم بها الدول لحماية الملاحة فيه وضمان الأمن البحري.

*مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية

التأثيرات المحتملة للاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال للحصول على منفذ بحري

٣ مسارات لاتفاق إثيوبيا وأرض الصومال وأديس أبابا وضعت استراتيجية جديدة للبحر الأحمر

أعاد الاتفاق بين أرض الصومال وإثيوبيا بشأن حصول إثيوبيا على تسهيلات بحرية في ميناء بربرة على البحر الأحمر مقابل الاعتراف بأرض الصومال ومزايا أخرى التذكير بطبيعة العلاقات الصومالية / الإثيوبية على مدار التاريخ والتي أتسمت بالتنافس والصراع بين الدولتين خاصة في ضوء اقتطاع جزء من الأراضي الصومالية وهو إقليم أوجادين وضمه إلى الأراضي الإثيوبية، وكذلك أثار إشكاليات الجغرافيا السياسية ليس فقط لإثيوبيا بعد استقلال إريتريا وفقدان موانئها على البحر الأحمر بل في منطقة القرن الإفريقي.

د. رأفت محمود محمد

وقد أضاف الاتفاق أعباء أمنية أخرى إلى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والذي يعاني منذ عدة عقود من إشكاليات أمنية أثرت على أمن الملاحة به والتي نتجت من أحداث عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول المطلة عليه وتمركز الجماعات الإرهابية وعلى رأسها كل من الصومال واليمن ناهيك عن التنافس والصراع بين العديد من القوى الإقليمية والدولية في البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي والتي ألقت بتأثيراتها على استقرار الملاحة في الممر الملاحي الاستراتيجي، وبما يستدعي معه تحليل أسباب وتأثيرات التوجه الإثيوبي تجاه البحر الأحمر والتحديات التي ستواجه الاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال والمسارات المحتملة له.

أولاً: العوامل الدافعة للاتفاق الحالي بين إثيوبيا وأرض الصومال

تقع إثيوبيا في منطقة شرق إفريقيا بما في ذلك القرن الإفريقي وحوض النيل والبحيرات العظمى وهى بحكم هذا الموقع دولة إقليمية كبرى لها مصالح استراتيجية وتنظر إلى تلك المناطق باعتبارها منطقة نفوذ إقليمي تسعى لإبراز هيمنتها هناك رغبةً منها في توسيع نفوذها على الصعيد القاري، ولتحقيق ذلك وجدت إنه عليها حل معضلة أسر الجغرافيا السياسية لها والبحث عن منافذ بحرية دائمة تقلل من حدة المعضلة الجغرافية التي تعانيها منذ استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م، وفقدانها مينائي عصب ومصوع المنفذين المطلين على البحر الأحمر، فقد ظل هذان الميناءان يمثلان جزءاً من الجغرافيا السياسية للإمبراطورية الإثيوبية طوال قرون ماضية، وما تبع ذلك من تفكيك قوتها البحرية وافتقاد جزءًا كبيرًا من قوتها الإقليمية.

حاليًا توجد عوامل ضاغطة على صانع القرار الإثيوبي للحصول على ميناء بحري وإحياء أسطولها الحربي ناهيك عن المشاركة في وضع الخطط والاستراتيجيات الخاصة بحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، فتعاني إثيوبيا من كثافة سكانية عالية والبالغة نحو ١٢٠ مليون نسمة وهو ما تستند إليه التصريحات الإثيوبية المتعددة حول أحقيتها في الحصول على منفذ على البحر الأحمر، كذلك وقوع منفذ تجارتها من خلال دولة جيبوتي والتي تستحوذ على ٩٥٪ من تجارتها مع العالم على رأس منطقة تشهد تهديدات متصاعدة مع زيادة في عامل التوظيف لتلك الممرات الملاحية الاستراتيجية لتحقيق مصالح قوى إقليمية ودولية ومنها ما يحدث مؤخرًا من جماعة الحوثيين في اليمن من تهديد للملاحة والاستيلاء على السفن.

أيضًا الاضطرابات الأمنية في الداخل الإثيوبي حيث شهدت إثيوبيا عدة محاولات لقطع الطريق الرئيسي والواصل بين العاصمة أديس أبابا وميناء جيبوتي خلال الصراع بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيجراي، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف شحن الواردات لا سيما الأسمدة الضرورية للمزارعين الإثيوبيين نتيجة تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية، والتي من شأن امتلاك إثيوبيا ميناءً بحرياً على البحر الأحمر أن يسهم في خلق (٢٥–٣٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا وفقاً لدراسة أعدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨م.

أيضًا فان اختيار الصومال قائم على حسابات القوة والضعف

اختيار إثيوبيا لأرض الصومال قائم على حسابات القوة والضعف وعدم القدرة الصومالية على دفع إثيوبيا للرجوع عن هذا الاتفاق

بالأساس، وأن الصومال بوضعها السياسي والعسكري الحالي غير قادر على دفع إثيوبيا للرجوع عن هذا الاتفاق، لذا فقد أسرعت بعقد الاتفاق مع أرض الصومال استباقًا لتعزيز الصومال قدراته على مواجهة المخططات الإثيوبية بعد رفع حظر استيراد السلاح بقرار من الأمم المتحدة.

وقد تبنت إثيوبيا استراتيجية قائمة على الوجود في أي ترتيبات سياسية وأمنية في دول الجوار الجغرافي المطلة على البحر الأحمر والتي تتمثل في السودان والصومال وإرتيريا وجيبوتي، وما يتيح لها الحصول على مزايا بحرية بالنسبة لصادراتها وارداتها.

كذلك العمل على عدم استتباب الأمر في دول الجوار الجغرافي وبما يتيح لها الهيمنة الاقتصادية والعسكرية مع الاستعداد الدائم لتجدد النزاع المسلح بما يتيح لها الوصول إلى الموانئ الإريترية أو الصومالية سواء بالاتفاقات السلمية أو في حالة النزاع المسلح.

وأخيرًا العمل على إعادة إحياء أسطولها الحربي مرة أخرى والذي بدأت تتخذ خطوات عملية في هذا الاتجاه من خلال الاتفاق مع قوى لبناء أسطولها الحربي وإعادة تكوين تشكيلات عسكرية بحرية استعدادًا لخطوة الحصول على ميناء بحري في إحدى دول الجوار الجغرافي.

ثانيًا: الأهمية الاستراتيجية لميناء بربرة في أرض الصومال

يقع ميناء بربرة على الساحل الجنوبي لخليج عدن عند مدخل مضيق باب المندب والذي يعد رابع أهم المعابر البحرية العالمية للتزود بالطاقة والمؤدي إلى قناة السويس، ويوصف هذا الميناء بأنه مفتاح البحر الأحمر. ويمثل عامل الاستقرار الأمني لأرض الصومال ويُنظر إليه كبديل مستقبلي محتمل لميناء جيبوتي في المنطقة، فالموقع يوفر للدولة التي تستحوذ عليه موقعًا فريدًا للحصول على دور أكثر تأثيرًا على القضايا الاقتصادية والتجارية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

وقد بدأ التركيز الإثيوبي على جمهورية أرض الصومال غير المعترف بها مبكراً حيث وقعت إثيوبيا اتفاق مع أرض الصومال حول استخدام ميناء بربرة منذ عام ٢٠٠٥م، ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ لأسباب تتعلق بالاعتراف القانوني الدولي بأرض الصومال بالإضافة إلى الخدمات اللوجيستية التي لم يستطع الاقتصاد الإثيوبي تحملها في تطوير الميناء.

ولأهمية الموقع الاستراتيجي لميناء بربرة فقد أتجهت إليه شركة موانئ دبي التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٦م، باستثماراتها من خلال توقيع عقد امتياز مدته ٣٠ عامًا لتطوير الميناء، وبما يجعل بربرة أحد الموانئ الإفريقية الثلاثة التي تدعمها جنبًا إلى جنب مع موانئ دبي العالمية (الاثنان

اتفـاق إثيوبيـا وأرض الصومـال خالـف القانـون الـدولي وميثـاق الأمـم المتحـدة والميثـاق التأسيسـي للاتحـاد الإفريقـي

الآخران هما داكار في السنغال والسخنة في مصر)، ثم في عام ٢٠١٨م، أبرمت إثيوبيا اتفاقية أخرى لم تستكمل للمشاركة في تطوير ميناء بربرة، تمتلك بموجبها موانئ دبي العالمية ٥١٪ من المشروع، و٣٠٪ لموانئ أرض الصومال، بينما تبلغ حصة إثيوبيا ١٩٪، ويؤمن الاتفاق لإثيوبيا زيادة تقدر بنحو ٢٥٪-٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا لدراسة للأمم المتحدة.

ثالثًا: تحديات الاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال حول ميناء بربرة.

الاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال والذي أطلق عليه بأنه أشبه بصفقة مقايضة بين طرفين، حيث اتخاذ إثيوبيا خطوات نحو الاعتراف بأرض الصومال التي لم تعترف بها دول العالم منذ إعلان استقلالها عن الصومال في عام ١٩٩١م، والحصول على مزايا أخرى منها حصة في شركة الطيران الإثيوبية الوطنية قدر بـ ٢٠٪ من الخطوط الجوية الإثيوبية التي تعد كبرى شركات الطيران في إفريقيا والتي بلغت إيراداتها نحو ٦,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢م، الأمر الذي يشكل فرصة اقتصادية مهمة لأرض الصومال، في مقابل الحصول على تسهيلات في ميناء بربره تتيح لها تسهيل تجارتها مع العالم وتحقيق حلمها بإعادة إحياء أسطولها الحربي والذي قد بدأت تتخذ خطوات تنفيذية منذ عدة سنوات استباقًا لخطوة إنشاء قاعدة بحرية حربية، وقد أكدت تصريحات لرئيس أرض الصومال موسى بيهي عبدي إن إثيوبيا تسعى إلى استئجار جزء من الخط الساحلي لإقامة قاعدة بحرية ومؤكدًا أن حكومته ستمضي قدمًا في الاتفاق، وتتمثل تحديات الاتفاق في التالي

الشرعية القانونية للاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال

يعد عدم الاعتراف بأرض الصومال كدولة لها حق التوقيع على الاتفاقيات الدولية أحد أهم الإشكاليات التي تواجه قانونية هذا الاتفاق خاصة وجود مناطق في عدد من دول العالم ترغب في الانفصال عن الكيان الأم كأقليم كتالونيا في أسبانيا على سبيل المثال والذي تعده مملكة إسبانيا منطقة ذات حكم ذاتي داخل حدودها، ووفق القانون الدولي فأن الدول المعترف بها دوليًا وذات السيادة هي التي لها الحق في التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وهو ما تفتقده هذه الاتفاقية، ولا تخضع لبند إعطاء الحق للدول غير الساحلية الحق في الاستعانة بموانئ دول الجوار من خلال اتفاقيات دبلوماسية تعتمد على القواعد واللوائح الدولية، فهذا الاتفاق خالف أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ومعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار.

وقد حرصت العديد من المنظمات ودول العالم على معارضة الاتفاق في ضوء الخلل القانوني الذي شاب هذا الاتفاق وترسيخًا لمبدأ سيادة الدول وخشية من تصاعد الصراع بين الصومال وإثيوبيا وبما يلقي بأعباء أمنية أخرى على الممر الملاحي الهام، حيث مالت إلى الحرص على احترام سيادة الصومال واعتماد القانون الدولي في هذا الشأن، فمثلًا سارعت الولايات المتحدة الامريكية: بإرسال رئيس المخابرات المركزية للصومال مع إصدار تصريحات متتالية حول موقفها من الاتفاق، وشددت على وجوب احترام سيادة الصومال، وأدانت جامعة الدول العربية الاتفاق، وأكدت رفض أي مذكرات تفاهم تخل أو تنتهك سيادة الدولة الصومالية، أو تحاول الاستفادة من هشاشة الأوضاع الداخلية الصومالية بينما حث الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش كلا من أديس أبابا ومقديشو على فتح حوار لتسوية نزاعهما بشأن الاتفاق البحري الذي أبرمته إثيوبيا مع منطقة أرض الصومال الانفصالية دون إدانة واضحة للاتفاق. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فأكد على أهمية احترام وحدة جمهورية الصومال الفيدرالية، وسيادتها، وسلامة أراضيها، وفقاً لدستورها ومواثيق الاتحاد الإفريقي والأمم المتّحدة.

وفي إفريقيا فقد خالف الاتفاق أحد المبادي الهامة لمنظمة الدول الإفريقية سابقًا والاتحاد الإفريقي حاليًا وهو مبدأ عدم المساس بالحدود الجغرافية للدول الإفريقية والتي تم وراثتها منذ عهد الاستعمار وذلك خشية من الصراعات بين الدول الإفريقية.

تعارض المصالح بين إثيوبيا ودول الجوار الجغرافي وقوى إقليمية

أيضًا سيواجه الاتفاق تحدى تعارض المصالح بين إثيوبيا وقوى إقليمية لها مصالح متعارضة مع إثيوبيا وبما سيدفع هذه الدول للانتفاض ضده دفاعاً عن مصالحها مثل إريتريا وجيبوتي والسودان ومصر، وقد عارضت دول الجوار الجغرافي التصريحات الإثيوبية المتلاحقة تجاه الحق الشرعي لها في الوجود على البحر الأحمر كجيبوتي وإريتريا والصومال، وقامت مصر بمعارضة صريحة للاتفاق وأبرزت دعمًا سياسيًا وأمنيًا واضحًا للموقف الصومالي خلال زيارة الرئيس الصومالي للقاهرة بعد توقيع الاتفاق.

تحدي توفير التمويل اللازم لبناء القاعدة البحرية والميناء التجاري

تتوقف قدرة إثيوبيا في حال نجاح تنفيذ الاتفاقية على مرونتها السياسية في جلب تمويلات خارجية لتمويل الميناء وبناء قاعدتها البحرية هناك، خاصة في ضوء تعثر إثيوبيا في سداد مديوناتها مؤخرًا، ولذلك قد تتجه إثيوبيا في سبيل الحصول على الدعم الإقليمي والدولي الذي سيوفر لها الاستثمارات إلى السعي نحو بناء تحالفات وشراكات سياسية مع الدول التي تمتلك مصالح عبر البحر الأحمر وتقيم تحالفات بشكل أقوى مع دول قد يكون لها مصلحة في نفاذ الاتفاق وللتأثير على مصالح الدول المتضررة منه كمصر على سبيل المثال.

رابعًا: التأثيرات المحتملة للاتفاق على منطقة القرن الإفريقي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر

إثيوبيا تحفز الجماعات الجهادية في القرن الإفريقي بحكم العداء الذي تكنه التنظيمات الإرهابية النشطة في القرن الإفريقي لإثيوبيا

إحياء دور المتطرفين مثل حركة الشباب وداعش في منطقة القرن الإفريقي.

تبنت حركة الشباب الصومالية والتي تعد أبرز الحركات المتطرفة في داخل الصومال وعامل لعدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي نفس الموقف الحكومي المتشدد برفض الاتفاق الأخير بين أديس أبابا وهارجيسا،ومن المتوقع أن تتجلى تداعيات هذه المعارضة في توسع العمليات الإرهابية لحركة الشباب، والتي من المحتمل أن تستهدف كلاً من أرض الصومال وإثيوبيا في المستقبل القريب جدًا.

وقد أشارت الحركة إلى بطلان الاتفاق، واعتبرته بمثابة عملية نهب وسرقة لثروات الصومال، وأنها لن تقبل باستيلاء إثيوبيا على جزء من الأراضي الصومالية، كما أنها دعت الشعب الصومالي لحمل السلاح لمحاربة الإثيوبيين للدفاع عن بلادهم.

ويستخدم هؤلاء المتطرفون مذكرة التفاهم كذريعة للدفاع عن الدولة الصومالية المسلمة من الإثيوبيين، حيث تزودهم بقوة دافعة لتعبئة الشعب الصومالي باسم الجهاد ضد مسيحيي إثيوبيا.

فإثيوبيا كدولة مسيحية قد تحفز الجماعات الجهادية في القرن الإفريقي والذي بحكم العداء الذي تكنه التنظيمات الإرهابية النشطة في القرن الإفريقي تجاه إثيوبيا سيكتسب بعداً دينياً وسياسياً؛ وقد يمتد الأمر إلى مصالح الدول التي تدعمها، الأمر الذي ينذر بخطرٍ أكبر قد يطال العديد من دول المنطقة التي تعاني وضعاً أمنياً وسياسياً واقتصادياً غير مستقر، علاوة على ما تمتلكه التنظيمات الإرهابية في المنطقة من قدرة على تنفيذ عمليات داخل العديد من دول المنطقة، وسبق لها بالفعل تنفيذ العديد من الاستهدافات في إثيوبيا وجيبوتي وكينيا وأوغندا، فضلاً عن توطنها بالصومال.

وفي حال تصاعد الصراع بين الصومال وإثيوبيا فإنه قد يضيف عاملاً آخر لتهديد الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن إلى جانب ما تمثله جماعة الحوثيين والتي اتخذت إسرائيل ذريعة لتهديد الملاحة في البحر الأحمر وأثرت في الملاحة في البحر الأحمر كما يتضح من الشكل التالي

حجم تراجع سفن الشحن عبر قناة السويس بعد هجمات الحوثيين

(المتوسط المتداول لعدد السفن لمدة ٧ أيام)

عودة أحداث القرصنة

نتج عن انهيار دولة الصومال عام ١٩٩١م، أحداث قرصنة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أدت إلى تكوين تحالف دولي لمواجهتها، وقد تؤدي الرغبة في عدم نفاذ الاتفاق بالإضافة إلى تدخل الجماعات الإرهابية في المشهد إلى تصاعد حالات القرصنة بما يهدد الملاحة الدولية، يضاف إلى ذلك أن البيئة الصومالية مهيئة لذلك المشهد بسبب الجفاف الذي يعاني منه الصومال منذ عدة سنوات وأدى إلى نزوح أكثر من مليوني شخص من منازلهم بحثًا عن الماء والغذاء والمراعي، هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تشجّع الشباب على الانضمام للعمل مع القراصنة.

وتزيد عودة القرصنة الصومالية الضغط على شركات الشحن الدولية للتخلي عن الطريق المؤدي إلى قناة السويس، وتوجيه سفنها حول طريق رأس الرجاء الصالح، وبالتطبيق على شركات النفط فإنه قد ترتفع أسعار النفط مع دخول أوروبا أشهر الشتاء، وزيادة أسعار الشحن.

تجدد الصراع الصومالي / الإثيوبي

ورثت الصومال وإثيوبيا عداوات وطموحات قديمة ولطالما كانت الخصومات التاريخية بين الطرفين والرغبات الوطنية والمشاكل الاقتصادية والتدخلات الأجنبية تشكل العناصر الخطيرة التي تذكى نار الصراع بين الدولتين، بالإضافة إلى جذب الصراع قوى دولية وإقليمية عديدة لها مصالح بالمنطقة وخاصة فيما يتعلق بالبحر الأحمر وخليج عدن، وقد خاضت الدولتان العديد من المصادمات عبر الحدود منها المصادمات التي حدثت في أعوام ١٩٦١م، ١٩٦٤م، ١٩٧٧م، وصولاً للتدخل الإثيوبي في الأراضي الصومالية بدعم أمريكي واضح للحد من سيطرة الجماعات المتطرفة بها.

وقد نتج عن الاتفاق الحالي تصاعد في الشعور القومي لدى الشعب الصومالي، وقد راهنت إثيوبيا على الضعف والانقسام بين الصوماليين وبما سيمكن إثيوبيا من نجاح مخططها، إلا إنه واقعيًا فقد تسبب الاتفاق في لفت انتباه الصوماليين إلى الأطماع الإثيوبية في الأراضي الصومالية، وإعادة التذكير للشعب

تصاعد الصراع بين الصومال وإثيوبيا قد يزيد من تهديد الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن بجانب جماعة الحوثيين في اليمن

الصومالي بتاريخ هذا الصراع خاصة أن إثيوبيا تحتل بالفعل إقليم أوجادين الصومالي، وللدولتان تاريخ من الصراع والتنافس الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي وبما قد يؤدي إلى دعم التوجهات الصومالية الحكومية تجاه هذا الاتفاق.

بروز حركات انفصالية داخل الصومال أو في القرن الإفريقي.

سلطت الاتفاقية الضوء على الانقسامات والتطلعات العميقة داخل مجتمع أرض الصومال واماكن أخرى في الصومال، وقد يؤدي الاتفاق في حال نفاذه إلى تأجيج الصراعات العشائرية داخل الصومال خاصة أن بعضها له تطلعات نحو تكوين كيان خاص به.

أيضًا أعاد الاتفاق طرح توحيد كيانات الدولة الصومالية التي تسعى إلى الانفصال أو الحكم الذاتي على أولويات متخذ القرار الصومالي، وبما قد يؤدي إلى التوافق بين الحكومة الفيدرالية وحركات المعارضة الصومالية تجاه التحدي الإثيوبي.

وفضلاً عن الانقسامات الواردة في الصومال فقد يؤدي الاتفاق إلى بروز حركات انفصالية تؤدي إلى حدوث انقسامات في المنطقة، وتكرار النموذجين الإريتري والجنوب سوداني، لذلك قد تكثف بعض القوى الدولية جهودها في الضغط على إثيوبيا، للحفاظ على الاستقرار في القرن الإفريقي.

المخاطر الاقتصادية على دول منطقة القرن الإفريقي وقوى أخرى

بالنسبة لدول القرن الإفريقي والتي ترتبط مصالحها بالمنطقة وبحسب صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية نجد أن إريتريا وجيبوتي والصومال سيشعرون بالقلق من وجود إثيوبيا البحري الكبير في البحر الأحمر وخليج عدن الاستراتيجيين، فجيبوتي ستشعر بالقلق خاصة أن فقد حوالي ١,٥ مليار دولار سنوياً من إثيوبيا لاستخدام موانئها قد يؤدي إلى عدم استقرار حكومة الرئيس إسماعيل عمر جيله.

أيضًا فميناء بربرة يؤثر على الدول الأخرى التي تقدم خدمات الموانئ للسفن المتجهة إلى قناة السويس، وهناك حرب تدور الآن بين دول المنطقة بخصوص هذه المسألة خاصة وأن هذا الميناء قد يؤدي لخصم نسبة من حصص الموانئ الأخرى التي تقدم هذه الخدمات للسفن المارة بقناة السويس وهذا جانب اقتصادي يقدر بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً".

خامسًا: المسارات والتأثيرات المحتملة للاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال

بتحليل خريطة المصالح والدول المتضررة من هذا الاتفاق فقد يواجه الاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال ثلاثة مسارات، ويتمثل المسار الأول: في أن يحدث ما يطلق عليه فرض أمر واقع أمام المجتمع الدولي يتعامل معه ولكنه لا يعترف به، وذلك بناءً على عدم وجود ضرر واقعي يحتم التعامل معه وأن تطغي حسابات المصالح مع إثيوبيا وكافة الأطراف المتعلقة بتلك الأزمة.

وتتمثل العوامل المرجحة لهذا المسار والمتعلقة بنفاذ الاتفاق في إنه رغم كون أرض الصومال كيان غير معترف به إلا إنه واقعيا العديد من دول العالم تتعامل مع الإقليم تحقيقًا لمصالحهم في المنطقة وبما يضيف إلى عوامل الدعم للاتفاق بين إثيوبيا وأرض الصومال.

فقد قام وفد من الاتحاد الأوروبي بمراقبة الانتخابات الأخيرة التي تمت في أرض الصومال، وتهنئته على إجراء الانتخابات بنجاح، يشير إلى أن المواقف السياسية لتلك الدول تتعامل مع الواقع القائم والذي قد يحقق مصالحها.

كذلك تمت زيارة عدة دول لأرض الصومال و القيام بعقد صفقات تجارية معها وبما يعد تكريسًا للانقسام الصومالي ومن ذلك: سجلت زيارات متبادلة بين المسؤولين في كينيا وأرض الصومال خلال الفترات الماضية، ويتحرك الصوماليون بجوازات تابعة لأرض الصومال إلى جميع أنحاء العالم من دون أي عقبات.

أيضًا وإفريقيًا، نجد أن منظمة الإيجاد "الهيئة الحكومية للتنمية" رفضت الانحياز، ودعت الأطراف إلى ضبط النفس والتعاون من أجل التوصل إلى حل سلمي وودي، بينما دعا رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "موسى فقيه" في بيان إلى التهدئة والاحترام المتبادل، مع ذكر ضرورة احترام وحدة وسيادة الأراضي والسيادة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي دون إدانة واضحة للاتفاق، وبما يوضح حجم النفوذ الإثيوبي داخل المؤسسات الإفريقية.

أما المسار الثاني فيتمثل في أن تكون المخاطر الناتجة من هذا الاتفاق أكبر من قدرة إثيوبيا وأرض الصومال ودول العالم على احتوائها وبما يؤدي إلى عدم نفاذ الاتفاق، وتعد العوامل المرجحة لهذا المسار في حجم المخاطر التي سينتجها هذا الاتفاق لمنطقة القرن الإفريقي وأمن الملاحة في البحر الأحمر والعالم، وبما قد يؤدي إلى تدخل القوى المختلفة للحد من تلك المخاطر، من

يؤدي الاتفاق في حال نفاذه لتأجيج الصراعات العشائرية داخل الصومال خاصة أن بعضها له تطلعات نحو تكوين كيان خاص به

الاتفاق طرح توحيد كيانات الدولة الصومالية بما قد يؤدي إلى التوافق بين الحكومة الفيدرالية وحركات المعارضة الصومالية

خلال إجبار الطرفين الموقعين على الاتفاقية بعدم استكمالها.

فمثلاً، لم يحقق التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة نتائج جدية نحو الحد من قدرات الحوثيين على مهاجمة الملاحة في البحر الأحمر.

ويرجح في حال عودة القرصنة مرة أخرى وتحالف التنظيمات الإرهابية في منطقة القرن الإفريقي مع جماعة الحوثيين خاصة في ضوء ورود مؤشرات حول سعي جماعة الحوثي للاستعانة بتنظيم القاعدة لتهديد الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن وقد تمتد آثاره إلى مناطق ملاحية أخرى، فإن المجتمع الدولي سيتجه إلى إحداث تسوية لعدم نفاذ الاتفاق واحتواء آثاره السلبية لتهدئة الوضع في منطقة القرن الإفريقي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

أما المسار الثالث فيتمثل في قدرة المجتمع الدولي على تحمل المخاطر الناتجة عن الاتفاق والتكيف معها وقدرة إثيوبيا على الحد من تأثيراته على الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى أمن الملاحة في البحر الأحمر.

ويرجح وفق هذا المسار أن يتجه المجتمع الدولي نحو إيجاد تسوية لإيجاد منفذ بحري لإثيوبيا على البحر الأحمر وذلك بمحاولة إرضاء الأطراف المتضررة من الاتفاق سواء بوقف الاعتراف الإثيوبي بأرض الصومال أو بتعزيز المكاسب الصومالية بمشاركتها في صياغة جديدة للاتفاق تتيح لها الحصول على مكاسب مادية مع الدعم المالي والسياسي للصومال، مع توظيف إثيوبيا لعوامل الإغراء وتشبيك مصالح دول المنطقة معها ومنها الطاقة المولدة من المشروعات المائية الإثيوبية.

في الإجمال، حققت إثيوبيا نجاحًا كبيرًا في مسار استراتيجيتها نحو الوجود في البحر الأحمر، والمآلات النهائية لهذا الاتفاق ستكون نتاج الصراع بين المصالح المتناقضة في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر وما ينتج من هذا الصراع من تأثيرات على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في تلك المنطقة الاستراتيجية.

ومن ناحية أخرى يخدم الاتفاق على مصالح طرفي الاتفاق الاستراتيجية وقوى أخرى إقليمية ودولية ترى في الوجود الإثيوبي في البحر الأحمر بما يخدم مصالحها ويدفع نحو إيجاد تسوية ترضي كافة الأطراف المرتبطة بالأزمة ومنها الدولة الصومالية خاصة موقفها من الاعتراف بأرض الصومال والتي قد تتخلى مؤقتًا عن الاعتراف بها نتيجة الضغوط الدولية على إثيوبيا في هذا الشأن وحجم المزايا الاقتصادية التي قد تحصل عليها والحماية التي قد توفرها لها إثيوبيا، وبما يحد جزئيًا من الآثار السلبية لهذا الاتفاق على الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وأمن الملاحة في البحر الأحمر.

*باحث متخصص في قضايا أمن الممرات الملاحية والشأن الإفريقي

تنافس القوى في إقليم البحر الأحمر

آراء حول الخليج: جدة

صدر مؤخرًا كتاب بعنوان (تنافس القوى في إقليم البحر الأحمر) للمؤلف الأستاذ الدكتور كاظم هاشم نعمة، أستاذ العلاقات الدولية، وصدر عن المعهد الدبلوماسي بدولة قطر وصدر الكتاب في دولة قطر مع نهاية العام المنصرم ٢٠٢٣م، وجاء في ٥٨٨ صفحة وتضمن خمسة فصول رئيسية، وتصدر الكتاب تقديم للسفير الدكتور عبد العزيز بن محمد الحر مدير المعهد الدبلوماسي بدولة قطر، ومقدمة من المؤلف نفسه حول مضمون الكتاب، وقال السفير الحر :تتصرف هذه الدراسة إلى منطقة البحر الأحمر ـ القرن الإفريقي كونها تمثل إقليمًا بذي خصائص جيواستراتيجية وجيواقتصادية شرعت القوى العالمية والكبرى والمحيطة والساحلية بالتدافع عليه وفيه بعد نهاية الحرب الباردة، ويجري التنافس بين القوى موزعة على أنساق جيوبوليتيكية . فبعدما كان التنافس يقتصر على القوتين العظمتين النوويتين الأيدولوجيتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الصعيد الكوني وبين الدول العربية وإسرائيل على الصعيد الإقليمي في مرحلة الحرب الباردة غدى الإقليم مسرحًا للتنافس بين قوى موزعة على نسق أربعة منفصلة ذات علاقات ديناميكية متشابكة تفيض فيها تطورات في سياسية واستراتيجية.

فبعد الحرب الباردة استبدل الدور السوفيتي بالدور الصيني تدريجيًا وبعدما كان التنافس أيدولوجيًا / أمنيًا / عسكريًا بات جيوبوليتيكيًا وجيو اقتصاديًا، فالصين تزاحم أمريكا عبر مبادرة الحزام والطريق واندفعت اليابان بمبادرة اقتصادية وحضور عسكري في جيبوتي وتبعتها الهند بإيقاع أبطأ ومجال أضيق، ولم تكن روسيا بعيدة بل تسعى لاستعادة إرثها من الحرب الباردة في المنطقة.

وعلى المستوى الإقليمي انخرطت تركيا في إقليم البحر الأحمر وإفريقيا وصعدت إيران من دورها لكسر طوق عزلتها الدولية وأصبح لها حضور أمني عند مضيق باب المندب، أما الدول الساحلية فبدورها تفاعلت مع مراحل التنافس بسياسات رد فعل لا فعل حسبما تمليه عليها بيئتها الداخلية وعلاقاتها مع جيرانها.

وتأتي هذه الدراسة بفصولها الخمسة على تحليل ديناميكية علاقات التنافس المتداخلة بين قوى الأقواس الأربعة، فيذهب الفصل الأول إلى دراسة المصالح والأهداف والاستراتيجيات للولايات المتحدة، والفصل الثاني يتناول معالجة قضايا المنطقة من منظور صيني والفصل الثالث يتناول دور روسيا واليابان والهند كقوى الطوق الثاني المستقلة في سياساتها والمتفاعلة مع تنافس قوة الطوق الأول، ويتناول الفصل الرابع قوى الطوق المحيطي ويضم تركيا وإيران وقطر والإمارات، ويبحث الفصل الخامس والأخير في سياسية القوى الثلاث في المنطقة وهي مصر والسعودية وإسرائيل مع تحليل للتنافس على صياغة هيكل أمن إقليمي شامل .

وجاء الفصل الأول تحت عنوان (السياسة الأمريكية حيال إقليم البحر الأحمر) والفصل الثاني جاء تحت عنوان (السياسة الصينية حيال البحر الأحمر والقرن الإفريقي) والفصل الثالث تحت عنوان (روسيا ـ اليابان ـ الهند) والفصل الرابع تحت عنوان (قوى الطوق لإقليم البحر الأحمر والقرن الإفريقي) والفصل الخامس جاء تحت عنوان (الدول الساحلية لإقليم البحر الأحمر)

تحالف دول المنطقة لحماية البحر الأحمر

جمال أمين همام*

كشفت أزمات حرب غزة، وخنق الملاحة الدولية في البحر الأحمر، والتصعيد في القرن الإفريقي عن تشابك جديد في معادلات العلاقات الإقليمية والدولية، وتحويل المنطقة إلى ساحة للصراع الدولي والإقليمي، وأكد الصراع الدائر رحاه في المنطقة أوهام ما يسمى احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، وكذلك أكد سقوط المواثيق والتشريعات الدولية التي أقرها العالم بعد أن حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥م، تلك المواثيق التي قامت عليها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن من أسقط هذه المواثيق وضرب بالقانون الدولي عرض الحائط هي الدول الكبرى التي نصَبت نفسها وصية على العالم عند تشكيل الأمم المتحدة التي بشرت حينئذ بالعالم الحر الذي يحتكم لمبادئ القانون والحرية والعدالة بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، وفشل المجتمع الدولي القائم آنذاك في حماية العالم من الأطماع والحروب التي راح ضحيتها ملايين الأبرياء، ومن المفارقات ما نراه الآن وما تقوم به أمريكا التي أطلقت على نفسها زعيمة العالم الحر واستضافت على أراضيها مقر منظمة الأمم المتحدة والعديد من فروعها ورسَمت نفسها ضمن الدول الخمس الكبار الأوصياء على العالم وأصحاب حق الفيتو، هي التي تعمل الآن ضد المبادئ التي نادت بها، وهي التي جعلت من الفيتو أداة لقمع الشعوب ونصر الظلم و اضطهاد العدالة، ودهس حقوق الإنسان بحذاء الكاوبوي راعي البقر الأمريكي، فأمريكا ترفض في هذه الظروف الصعبة على الفلسطينيين دفع حصتها لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وهي تابعة للأمم المتحدة بزعم أنها تضم أو تأوي عناصر من حماس استجابة لطلب إسرائيل التي تريد إحكام قبضتها على المشردين الفلسطينيين الذين تقتلهم وتلقي بهم في العراء آلة الحرب الإسرائيلية الغاشمة.

مواقف أمريكا والغرب المتناقضة والمنحازة لإسرائيل جهارًا، و باللعب في الخفاء مع من يطلقون على أنفسهم أعداء إسرائيل في المنطقة وفي مقدمتهم إيران وأذرعها العسكرية، تؤدي إلى تأزيم المنطقة والانتقال من أزمة إلى أخرى، بل نسيان الأزمات القائمة والبحث عن حلول للأزمات الجديدة، وهذه هي السياسة الأمريكية والإسرائيلية منذ نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨م، وحتى الآن فمن قرار التقسيم، إلى محاولات إعادة اللاجئين الفلسطينيين، إلى زراعة المستوطنات، وبناء جدار الفصل العنصري لإعاقة قيام الدولة الفلسطينية، إلى المطالبة بحل الدولتين، وانتهى الأمر أخيرًا للمطالبة بإيقاف حرب غزة، وبالتوازي تحويل أنظار العالم من حرب غزة إلى أزمة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وتؤكد الدلائل على أن أمريكا ضالعة بشكل أو آخر في قصف السفن في البحر الأحمر سواء بدعم حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة التي تعطي المبرر للهجوم على الملاحة في البحر الأحمر، أو بغض الطرف عن الحوثيين لأكثر من ١٠ سنوات والتغاضي عن توثيق علاقاتهم مع إيران، وغض الطرف أيضًا عن وصول الأسلحة الإيرانية للحوثيين عبر ميناء الحديدة، هذا الميناء الذي رفضت أمريكا أن يقوم التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بتحريره من قبضة الحوثيين، ويتضح من كل ذلك أن أمريكا تريد تفريغ غزة والقضاء على القضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تريد بقاء الحوثيين في اليمن ليكونوا ورقة على مائدة المفاوضات الأمريكية ـ الإيرانية، وتسعى واشنطن من وراء ذلك أيضًا للتواجد العسكري طويل الأجل في البحر الأحمر الذي تعمل على عسكرته منذ فترة ثم أتت بتحالف حارس الازدهار ليضفي الشرعية على هذا التواجد، ودوره المعلن حاليًا هو الرد على الصواريخ والطائرات المسيرة التي تطلقها جماعة الحوثي وجميعها إيرانية الصنع.

وبناءً على ذلك لا تريد أمريكا إيقاف الحرب الإسرائيلية على غزة، ولا تريد استئصال الخطر الحوثي، ولا تريد ضرب الأذرع العسكرية لإيران فكل ذلك يعطيها المبرر لعسكرة البحر الأحمر والقرن الإفريقي لمواجهة الصين وروسيا وتقطيع أواصر مبادرة الحزام والطريق الصينية التي تمر بالبحر الأحمر، أي أن واشنطن تطبق نظرية (لا يموت الذئب ولا تفنى الغنم) فتظل إسرائيل صاحبة اليد العليا وطي صفحة القضية الفلسطينية، وتظل إيران وأذرعها يقومون بدور المحلل للوجود الأمريكي في المنطقة وعسكرة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ويأتي ذلك بالتزامن مع إنجاح طريق الهند ـ أوروبا مرورًا بإسرائيل لتوجيه الضربة القاضية لمبادرة الحزام والطريق الصينية.

والحل الأمثل في المرحلة الراهنة هو تشكيل وتفعيل تحالف وثيق من الدول العربية والإفريقية المتشاطئة على البحر الأحمر لتأمين المنطقة وثبيت قواعد عدم الانحياز وعدم الانجرار وراء الاستقطاب في الصراع الأمريكي/ الصيني ـ الروسي الذي يستهدف استقرار وأمن المنطقة، وضرب الممرات المائية العربية وتحويل خط سير حركة التجارة العالمية.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

آراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك : www.araa.sa